

مَوْسُوعَةُ

كَلَامَةُ الْمِجَارِفَةِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الذي يحدد أوضاع العمل

إصدار
الرئيس محمد نجيب
الملك

١٩٥٤

مكتبة المصروفات الحكومية
بمبنى وزارة المالية
مصر



Library Alexandria

اهداءات ١٩٩٩
المجموعة الدولية للمحاماه
والاستشارات القانونية

مَوْسُوعَةٌ
ذَائِلَةُ الْمَعَارِفِ وَالْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الإصدار الجنائي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

١٩٩٨

إصدار المحكمة العليا للإمارة
٣٣ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
٤٨٢٣٨٠٨ - ٤٨٤٠٥٩٥ ت

موضوعات
الكتاب الحادى عشر
(الإصدار الجنائى)

نقض

نيابة عامة

هناك عرض

وصف التهمة

تسابع نقض

* الموضوع الفرعى : أسباب الطعن بالنقض :

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠
مضى كان محضر الجلسة خالياً مما يفيد تمسك محامى المتهم بطلب أى تحقيق فى شأن العاهة التى يقول بوجودها فى يده ولا يمكن معها أن يعمل ببدلية، فلا تجوز إثارة الجدل فى هذا الموضوع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٢
فى صورة هذه الدعوى مضى كانت الشركة حين طلبت إلى محكمة أول درجة الحكم لها بغرامة تهديدية عن إساءة استعمال العلامة ولم تقض لها المحكمة بها ولم تستأنف هذا الحكم، فلا يحق لها أن تعود إلى التحدث عن ذلك أمام محكمة النقض. كذلك إذا لم تكن الشركة قد طلبت فى دعواها مصادرة الزجاجات المطلوبة ولم تدع أنها اتخذت الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٥ من القانون التى تجيز للمحكمة أن تقضى بمصادرة الأشياء المحجوزة لاستئصال ثمنها من التعويضات أو غير ذلك فلا يكون لهذه المصادرة وجه.

الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٤
إذا كانت المحكمة حين استخلصت أن عدول الجنى عليه عن أقواله التى أبدتها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين المتهم قد بررت هذا الاستخلاص باعتبارات سائفة من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩
- مضى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب الجنى عليه بالصورة الواردة بحكمها، وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود فى التحقيقات فالطعن فى حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى.

- الطعن فى الحكم من جهة ما أثبتته من سبب للإصابات التى وجدت بالجنى عليه هو جدل موضوعى لا شأن بحكمة النقض به. وما دام الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطيبب الشرعى فى سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن يبنى عليها أنها لم تناقش.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت على التهم المادة ٤٩ من قانون العقوبات واعتبرته عائداً ثم أمام المحكمة الإستئنافية لم يتمسك المتهم بأنه ليس عائداً فلا يقبل منه أن ينعى عليها أنها اعتبرته عائداً وطبقت عليه المادة ٤٩. على أن الطعن بذلك لا مصلحة منه إذا كان الحكم لم يشدد العقوبة على المتهم إعمالاً لتلك المادة.

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٩

إن دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد إسرق السمع أو بورقة مسروقة ذلك من الدفاع الذى فضلاً عن كونه لا يتعلق بالنظام العام يستلزم تحقيقاً موضوعياً، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣

يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض فى المعاد المحدد قانوناً وإلا فإنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٦

إذا كان مما أدين فيه هذا الطاعن الذى نقض الحكم بالنسبة إليه أنه شرع فى قتل شخص آخر كان متهماً بالشروع فى قتل شخص ثالث وكان هذا الآخر قد حكم عليه فى ذات الحكم وطلعن فى الحكم الصادر عليه ولكنه لم يقدم أسباباً لطلعه، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة إلى هذا الطاعن الثانى نظراً لوحدة الواقعة والإرتباط القائم بين موقف الطاعنين.

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩

إذا كان الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل بدلتها على قيام هذه الحالة، فإنه لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٠

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بأنها إصابة خطأ، وهى جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلى عن نظرها إما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منها أن التهمة قد

قصدت إسقاط الجني عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجني مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر - فإنه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٩

الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني يجب أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها. فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن تاريخها ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ووارد فيها أن الحكم الصادر بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ورد قلم الكتاب يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠، فإنها لا تفيد مقدمها في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع عليه في الموعد القانوني، ولا يقبل إذن من هذا الطاعن أن يقدم أسباب طعنه على هذا الحكم بعد مضي معاد الطعن محسباً من يوم صدور الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٥١/٢/٥

ما دام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ج بتاريخ ١٩٥١/١١/١٧

إذا كان الطاعن قد ساق طعنه في خصوص ما ينهه على حرية الانتخاب في صيغة عامة مبهمه لا تستعمل على وقائع محددة ولم يقدم دليلاً يبرز به مطاعنه، وكان الثابت فضلاً عن ذلك من الإطلاع على محاضر اللجان التي جرى أمامها الانتخاب أنه ليس فيها ما يشير إلى وقوع أية مخالفة للقانون فمغل هذا الطعن لا يؤبه له.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ط بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٦

- إن قانون الانتخاب قد رسم ما يتبع من إجراءات لإدراج إسم من أهمل إدراج إسمه في جدول الانتخاب بغير حق أو حذف إسم من أدرج إسمه من غير حق كذلك، فإذا كان الطاعن لا يدعى أنه إقفل هذه الإجراءات وفضلاً عن ذلك لم يقدم دليلاً على حصول التلاعب الذي يدعى وقوعه في القيد، فإن طعنه لا يؤبه له.

- إذا كانت الأسماء التي يدعى الطاعن حصول قيدها مع أن أصحابها توفروا وإستعمال التذاكر المستخرجة بهذه الأسماء في التصويت هي من القلة بحيث إنه حتى مع التسليم بما يدعيه الطاعن لم تكن لتؤثر في النتيجة النهائية للإنتخاب في الدائرة كلها، فإنه لا يصح الإعتداد بهذا المطن.

- إن تسويد أوراق الإنتخاب بقلم الكوييا دون قلم الرصاص لا يترتب عليه بطلان الأصوات.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١١/٣/١٩٥٢

ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١/٧/١٩٥٢

إذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية ببطالان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بل توافع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يشير هذا الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ٢/٥/١٩٥٢

إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مغتوماً في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب وطلب إعطاء الشهادة، فإنها لا تجدي في طلب إعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن، إذ كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم وبعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوماً المحددة في القانون لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة من وقت ذهابه إلى قلم الكتاب، فإذا كان قد أساء الحساب وأهمل الذهاب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة عدم ختم الحكم في الميدان.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ٨/٤/١٩٥٢

إذا كان الطعن منصباً على الحكم الإستئنافي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئاً بل كانت أسباب الطعن كلها واردة على الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة فإن الطعن يكون على غير أساس معنياً ورفضه.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ٥/٧/١٩٥٢

الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك. فإذا كان الشاهد بمحضر الجلسة أن الحكم صدر من الهيئة المينة أمّاؤها بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها، وكان محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى موضوعاً لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين إشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه حصول مخالفة ما بل كان طعنه قائماً على فروض إحصائية لضعفه لا يكون له أساس ويعين ورفضه.

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧

إذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة إلى القول بأنه ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالفتيش فإن الطعن من النيابة بأنه هو بطلته الذى كان مقصوداً بالإذن المذكور وأن الخطأ فى اسمه لا يؤثر فى صحة الإجراءات، هذا الطعن لا يبدو أن يكون جدلاً فى تقدير الأدلة التى لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفى لإقناعها بأن الإذن قد قصد به فى الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزله كما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٢

لا يبرر التأخر عن تقديم أسباب الطعن فى الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن الحكم أودع قلم كتاب النيابة فى تاريخ تال للميعاد المحدد قانوناً للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب ما دام أنه لم يحصل فى الميعاد المذكور على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم موقعاً عليه وقت طلبه الإطلاع عليه أو الحصول على صورة منه وفقاً لنص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣

إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يحصل الطعن فى ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وتوجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه. فمتى كان الحكم قد صدر حضورياً للطاعن فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقرر بالطعن فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم أسباب طعنه إلا فى اليوم العاشر منه فإنه يكون قد أودع الأسباب بعد إنقضاء الثمانية عشر يوماً التالية لصدور الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢

الإعتذار بالمرض هو ما يفصل فيه قاضى الموضوع، فمتى لم يقبله لعدم إطمئنانه إلى الدليل المقدم عليه فلا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٣

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الإستئنافية بطلان الحكم الابتدائى فخلوه من بيان إسم المحكمة التى أصدرته وتاريخ صدوره، وكان الحكم الإستئنافى قد بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها، فلا يجوز للطاعن عند الطعن فى الحكم الإستئنافى الذى أيد ذلك الحكم وأخذ بأسبابه أن يتمسك أمام محكمة النقض بهذا البطلان.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٥٢

إذا كان الطاعن لم يدعم طعنه بشهادة من قلم الكتاب دالة على مضي ثلاثين يوماً على صدور الحكم دون أن يوقع عليه فلا يقبل طعنه على هذا الحكم بالطلان. ولا عبرة بما يقوله من وجود تأشيرة على الحكم من قلم الكتاب بوروده في يوم معين إذ أن المول عليه في هذا الشأن هو الشهادة التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجد الحكم في قلم الكتاب وقت طلبه.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٥٢

يجب لقبول الطعن في الحكم لمضي ثلاثين يوماً دون التوقيع عليه أن يثبت الطاعن أنه عندما أراد أن يطلع على الحكم لم يجده مودعاً قلم الكتاب مع مضي ثلاثين يوماً على تاريخ النطق به، وذلك بتقديم شهادة من قلم الكتاب دالة على ذلك. فإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة فلا يلتفت إلى قوله.

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٥٢

ما دام الحكم قد استظهر إتيان المتهمين على القتل وانضمام كل واحد منهم إلى الآخر في مقارفته بالأفعال المكونة له - فذلك يجعل كلاً منهم فاعلاً في قتل المجنى عليه عمداً ويجعل العقوبة المقررة على كل منهم مبررة في حدود هذا القتل العمد المجرد عن ظرفي سبق الإصرار والرصد. وإذن فكل ما يشير هؤلاء من طعن على الحكم في صدد توالف ظرفي سبق الإصرار والرصد لا يكون له من جدوى.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٢

إذا كان قد قضي بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره ولياً طبيعياً له، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر، عند المحاكمة، إثنين وعشرين سنة، فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية وكان الطاعن لم يعرض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني - فلا يقبل منه أن يغير هذا الإعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض. على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته ولياً طبيعياً له ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي.

الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ٦/٩/١٩٥٣

لا جدوى للطاعن من التمسك ببطلان التفتيش ما دام الحكم قد قال في الرد على دفاعه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إخطائه المسروقات في مسكنه لا على الدليل المستمد من التفتيش، وإنما على إقراره في تحقيقات النيابة بوجود البضاعة المسروقة في مسكنه وأن ذلك الإقرار منفصل عن التفتيش ويؤدي وحده لإقناع المحكمة.

الظعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع بطلان التفتيش، ولكنه لم يفره أمام المحكمة الإستئنافية، فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٨٣١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٥

إن الدليل الذى يحد به فى إثبات عدم توقيع الحكم فى الثلاثين يوماً التالية لصدوره إذا هى الشهادة الدالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم لم يجده به رغم مضي ثلاثين يوماً على تاريخ النطق به. أما التلوع لذلك بمقولة إن الحكم قد جاء حالياً من تاريخ التوقيع عليه فلا يجدى.

الظعن رقم ٨٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

إن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا تعلق على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به، فيقبل الطعن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب، فقد أوجبت عليه فى الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور، فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محمودة قبل انقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم، فإنها لا تحقق الفرض الذى قصده القانون منها ولذا يسقط حق الطاعن فى الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوماً التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ولا يكون له الحق فى إعداد الميعاد، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً.

الظعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٣

مضى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بما يزعمه من أن الجريمة وقعت بناء على تحريض المرشد للطاعنين والإنفاق معهما على ارتكابها مما يجعله شريكاً فى الجريمة ويطلب الإجراءات، وكانت الواقعة حسبما أثبتها الحكم ليس فيها ما يهدد أنها وقعت نتيجة لتحريض الشاهد المشار إليه، فإن ما يثيره لا يكون له محل.

الظعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٧

إن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب فى حالة ما إذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إيداع الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به، أن يكون التقرير بالطعن وإيداع أسبابه فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم فى قلم الكتاب، ولما كان إقرار وكيل الطاعن بعلمه بإيداع الحكم يقوم مقام إعلانه بإيداعه، فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً فى أول يناير

سنة ١٩٥٣ فقرر الطاعن بالظعن فيه بطريق النقض في ١٧ منه وفي ١٨ منه حصل على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في قلم الكتاب، ثم قرر محاميه في ١٦ من مارس بطلعه بإيداع الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسباباً لطعنه، متى كان ذلك فإن هذا الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٩

لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الظعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وكان ما يثيره الطاعن من قصور في أسباب القرار المطعون فيه لعلم الرد على أدلة الاتهام التي تقدم بها ومن إستناد القرار إلى أوراق لم يطلع عليها، وما ذهب إليه في نفي جريمة التبيد إستناداً إلى واقعة قيام المطعون ضده بسداد المبلغ المدعى بتبديده إلى أحد دائي الطاعن وما إنتهى إليه من أن هذا السداد يبرئ ذمة المطعون ضده، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو تأويله مما يجوز معه الظعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى طبقاً للقانون فإن الظعن يكون غير جائز.

الظعن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١

إن من واجب محكمة الموضوع أن تتحرى كافة العناصر التي تقوم بها المسؤولية الجنائية أو تسقط بعدم توافرها، ومن حق الدفاع إذا رأى - سبباً لإنعدام مسؤولية المتهم أن يديه للمحكمة لتفصل فيه، إلا أنه متى كان لا يبين من إجابة المتهم بمحضر الجلسة ما يدل على عدم سلامة قواه العقلية كما يزعم في طعنه وكان الدفع بوجود العاهة العقلية هو من الدفع التي تقتضي تحقيقاً موضوعياً، وكان الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا تقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥

متى كان الواقع هو أن اغامى المواقف عن المتهم لم يدفع بطلان القبض والتفتيش بل ترفع في موضوع التهمة، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان فإنه لا يقلل من المتهم أن يدور ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

الإدعاء بمحصول تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع بطلان إجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي دهن بها المتهم، وأورد على ثبوتها أدلة تستند إلى ما ورد بالتحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان الحكم إذ استبعد ظرف سبق الإصرار والرصد فإنه أثبت على المتهم أنه هو الذي بدأ بالإعتداء على الجنى عليه، وكان ما يقوله المتهم من أن الجنى عليه هو الذي ابتداء بالسب وتاهب للإعتداء عليه مما دفعه إلى رد الاعتداء ليس إلا جدلاً في واقعة الدعوى لا أساس له في الحكم ولم يؤسس عليه دفاعه أمام المحكمة. لما كان ذلك فإنه لا يقبل منه أن يؤسس عليه طعنه أو يثير أمام محكمة النقض عدم بحث محكمة الموضوع له.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٩/٦/١٩٥٤

إذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين تعرضوا بشئ أمام محكمة الموضوع لصفة محامي المدعى بالحق المدني فليس لهم أن يثيروا إعراضهم على حضوره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة الطاعن في تهمة الضرب المفضي إلى الموت على إعرافه بالجلسة وعلى ملاسبات الدعوى كما أوردتها في حكمها واستخلصت منه أنه هو دون غيره من باقي المتهمين قد أحدث جميع إصابات الرأس التي نتجت عنها وفاة الجنى عليها وكان ما خلصت إليه من ذلك هو إستخلاص سائق، وكانت قد أخذت بأقوال الشاهد الذي قرر بأن الطاعن كان من بين البادئين بالإعتداء على الجنى عليه، واستبعدت بناء على ذلك، ما دفع به من قيام حالة الدفاع الشرعي لديه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد في الاستدلال وقصور في السبب لا يعدل أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها، مما لا يصح قبوله أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٤

متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان الأمر الصادر بتفتيش منزله فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢١
التمسك بأن عينات الخشيش التى أخذت من الزراعة المضبوطة هى غير التى أرسلت للتحليل لا تجوز
إلترته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤
إذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة بعد سبق
الحكم فيها نهائياً من محكمة الجناح بعدم الإخصاص لأنها جناية، ومع تقريرها هى بأن الواقعة جناية فإنها
تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون إذا كان واجباً عليها طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية
إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات.

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤
إذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع بطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنائية، فإنه لا يقبل منه أن
يبره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١
الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه
الشهود ما دام سماعهم ممكناً. فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإدانة المتهم إستناداً إلى التقرير
المقدم من المفتش البيطرى دون أن تسمعه بالجلسة، رغم أنه هو الشاهد الوحيد فى الدعوى، ورغم تمسك
المتهم بسماع شهادته، وعند نظر القضية أمام المحكمة الاستئنائية أمرت المحكمة بإعلان الشاهد المذكور ثم
قضت فى الجلسة التالية بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن تسمع شهادته أو تبين السبب فى عدم
سماعها لأن حكمها يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩
- إذا كان الطاعن لا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع ضم الدعوى التى يقول بوجود ارتباط بينها
وبين الواقعة التى كانت مطروحة أمامها فلا يقبل منه أن يبر هذا الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض.
- إذا كان ما يناه الطاعن من عدم تبريج الحكم باسم الأمة موجهاً إلى الحكم الابتدائى فإن طعنه يكون
غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٤
لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم فى بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذى
استفاد من تخفيضه.

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٤
إذا كانت المحكمة قد طبقت فى حق المتهم المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ١٧ و ٣٢ من قانون
المقوبات لإشراكه فى قتل عمد مع سبق الإصرار وشروع فيه، وساءلته عن الجريمة الأشد وهى الإضرار
فى القتل العمد ثم أخذته بالرأفة تطبيقاً للمادة ١٧ المشار إليها وعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة، فقد دلت
بذلك على أن العقوبة التى أنزلها بالتهمة هى العقوبة التى إرتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التى قارلها بما
أحاط بها من ملابسات.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٤
إذا كان الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبدى
لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤
إذا كان المتهم لم يبد للمحكمة الاستئنافية ما يقوله فى طعنه من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم فى
المعارضة، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا الدافع يتطلب تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥
إذا كان ما يعيه المتهم بشأن وقوع خطأ فى اسمه وارداً على التحقيق الذى أجرته النيابة وهو من
الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٥٤
إذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات أنه للمدعى المدنى بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته
باجنبي عليه أو صفته فى المطالبة به، مع أن هذا البيان هو من الأمور التى كان تعين على المحكمة ذكرها
لأن حكمها يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤
إذا تبين أن الضابط الذى قام بتفتيش المتهم وحبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل الكافية ما يميز له قانوناً إجراء القبض والتفتيش وفقاً لما تحوله المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى للمتهم من المنازعة فى توافر حالة التلبس.

الطعن رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٥
إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الإلثبات بالينة فلا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ٣١/٥/١٩٥٥
إذا كانت التهمة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطان الإذن بالتفتيش لصدوره غير مسبوق بتحقيق مفروح وبأن أصل محضر التحريات المؤشر عليه بإذن التفتيش لم يوفق حتى كان يتسنى لها الطعن فيه بالتزوير، فلا تصح إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ٤/٥/١٩٥٥
١) شكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد لتأخذ بعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى شطر من أقواله وغير صادق فى شطر آخر.

٢) الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق ومرتبلاً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به. أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجاً من واقعة مطروحة عليها، فإن هذا الاستنتاج لا يجوز حجية، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وظروفاً وملابسات الدعوى المعروضة عليها.

٣) من المقرر أن الإعراف كدليل فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها الدليلية فى الإلثبات، فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه قد إنزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق لها أن الإعراف سليم لا شائبة فيه وإطمأنات إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعول عليه.

٤) شكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد فى حق بعض المتهمين وتعرض عمالاً تطعن إليه منها فى حق البعض الآخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولاً إليها وحدها.

٥) إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعه في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وأن ترد إستقلاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته إستاداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

٦) إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتبني الأذهان إلى الجريمة التي كان قد إنقطع التحقيق فيها، يعتبر قاطعاً للتقدم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين دون البعض الآخر، وليس من الضروري أن يستوجب المتهم حتى تنقطع مدة التقدم في حقه.

٧) إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة، وأنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العبث به تضليل المحققين لإعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقاً.

٨) لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وإتمامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق الأقوالاً غير صحيحة بقصد تخلص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك.

٩) إن إستظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة، وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المشبوع عن فعل تابعه، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض.

١٠) إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا بين من حكمها أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بملك الأدلة ووزنتها فلم يفتح وجدانها بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فلا تجوز مصادرتها في إعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

١١) للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة.

١٢) إن المحكمة غير مكلفة قانوناً وهي تقضي ببراءة المتهم أن تعقب الإتهام في كل دليل يقدمه ضده أو أمانة يستدل بها عليه.

١٣) إذا كان أساس طلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة.

١٤) إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٧
إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الإختصاص الخلى أمام محكمة الموضوع، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١
إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الإستئنافية مطعناً ما على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩١٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
إذا كان المتهم لم يدفع بعلان التفتيش أو القبض لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣١
إذا كان الدافع عن المتهم لم يبد أمام محكمة الموضوع بأن موكله غير مسئول عما وقع منه من إعتداء على الجنى عليه طبقاً للمادة ٦٣ من قانون العقوبات، فإن إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
إذا كانت التهمة لم تتر أمام محكمة الموضوع أن الإعتراف المنسوب إليها صدر عن إكراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠
إذا كان الطاعنان لم يتمسكا بالدفع بعدم أهلية المدعية بالحق المدني أمام محكمة الموضوع فلا يحق لها إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧

إذا كان المتهمان لم يدفعا أمام محكمة الموضوع بأنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن النفس، وكان لا يبين من الحكم الطعون فيه قيام هذه الحالة أو ما يرشح لقيامها فإن ما يثيره المتهمان فى هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٨

لما كان الشارع قد أورد حكماً خاصاً فى المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بقضى بأنه يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه كل من زرع أو حاز أو أحرز أو إشوى بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى مادة من المواد المخدرة... على ألا تنقص العقوبة المقررة للحرية المحكوم بها لجرعة من هذه الجرائم بأى حال من الأحوال لمدة ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، وكانت هذه المادة الأخيرة تجيز تبديل العقوبات المقررة للحرية وحدها فى مواد الجنابات إذا اقتضت أحوال الجريمة رافعة القضاة، بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها، فإن الحكم إذا قضى بالنزول عن الحد الأدنى للغرامة المقررة قانوناً إستناداً إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه وتعديل الغرامة المقررة بها إلى الحد الأدنى المقرر قانوناً.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

إذا كان المتهم بإختلاس أشياء معجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩

إذا كان المتهمون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة، فإن التمسك بقيامها لا يكون جائزاً لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦

ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المخاطمة لا تقبل إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٠

القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به أن يقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامها فإنه يحتر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨

إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك بطلان التفتيش، وتراجع في موضوع التهمة طالباً باعتبار التهم محرراً للتعاطي فلا يقبل منه إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢

لا يصح الاحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كعذر مانع من رفع الاستئناف في المعاد.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

- متى كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

- متى كان ما ينهه المتهم من وقوع خطأ في إسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه لا أثر له في الأوراق ولم يثره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

- ليس للمتهم أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض.

- متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التفتيش، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

متى كان الدفاع لم يبد بجملة المخاکمة ما يثيره من طعن على تحقيقات النيابة، فإن مثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦

يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠
لا يكون مقبولا من الطاعن الإدعاء فى طعنه لأول مرة بمرضه فى اليوم الذى كان محدداً لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١
متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان مؤدى ما أورده الحكم لا تتوفر به حالة الدفاع الشرعى ولا يروح لقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨
قصر المشرع فى المادتين ١٩٥، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله.

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤
تقدير الخطأ المسعوج لمسؤولية مرتكبيه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى - فتمت إستظهرت المحكمة بأدلة سائفة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم إلزامه بالقيادة فوقع منه الحادث الذى نشأ عنه إصابة الجنى عليه بالإصابات التى أوردها التقرير الطبى الشرعى - فلا يقبل منه أن يجادل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦
إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللحوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع.

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨
الدفع بطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائى يجب إيدأؤه أولاً أمام محكمة الموضوع والتمسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣
لا يقبل من المتهم الدفع بطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٦

لا يقبل من النهم أن يخر لأول مرة أمام محكمة النقض أن يحامي الموكل كان محامياً عن المجنى عليه في قضية جنائية أخرى هي السب المباشر للحدث والدافع للمتهم على إرتكابه ولو كان هذا السب متعلقاً بالنظام العام، لتعلقه بعنصر واقعى لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٧

الدفع بطلان قرار الإحالة إلى محكمة الجنائيات مخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧

دل الشارع بما نص عليه في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديمها في الميعاد إلا أن تكون أسباباً متعلقة بالنظام العام فيجوز للطاعن أن يحمسك بها لأول مرة بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون وجه الخطأ ظاهراً من الإطلاع على ذات الحكم بغير رجوع إلى أوراق أخرى.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧

متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل إنقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم، فإنها لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها، ولا يكون للطاعن الحق في إمتداد الميعاد ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد إنقضاء الثمانية عشر يوماً التي حددها القانون للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٧

متى كان المتهم لم يعرض على ما ورد في التقرير الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير القصور وعائلته للثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٨

متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الإستئنافية من غير أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٧
إذا كان لا يبين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع ببطالان إجراءات التفتيش، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١/٢٠/١٩٥٨
إذا كان ما يشكو منه المتهم بصدده إعلانه بجلسته المعارضة هو إعراضه على الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة وقد حضر أمام محكمة ثاني درجة ومعه محام لمكنته من إبداء دلائله وصرحت له بتقديم مذكرات لكنه لم يثر أمامها شيئاً مما اعترض به في أوجه الطعن، فلا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١/٢٧/١٩٥٨
إن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطالان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ٢/١٨/١٩٥٨
متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بالافتات عن إيقاع العقوبة التبعة وكانت النيابة العامة لم تستند إليه في طعنها، فإنه لا يمكن تصحيحه لتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم "المطعون ضده" طبقاً لنص المادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٥٨
متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطالان التحقيق الذي بني عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع وإكتفى بكتابة مذكرة لعرفة الإتهام لم يثر إليها أمام المحكمة، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٥٨
متى كان المتهم لم يدفع ببطالان إجراءات التحريز أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ٥/١٩/١٩٥٨
إن قضاء المحكمة بمعالجة المتهمين بجرمة الخطف بالأشغال الشقة تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوي على خطأ في تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادي في الحكم بالمعنى المقصود

بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى بإصدار الحكم فيها، ولا يسوع قانوناً تداركه هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن في الحكم بطريق النقض.

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦

مضى كان المthem يعنى على الحكم أنه لم يشر إلى المذكرة التي قدمها رغم أهمية ما بها من وجوه الدفاع دون أن يبين ماهية هذا الدفاع الذي أبداه في المذكرة ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تحييه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردها المحكمة في حكمها، فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

مضى كان المthem لم يوضح مواضع اعتراضه على نتيجة تحليل المخدر وإجراءات تحريزه ولم يفسح عن ماهية التناقض الذي يثير إليه بين أقوال الشهود فإن ما ينمى على الحكم من ذلك يكون من غير معين ولا تلفت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٤

الطعن بطريق النقض لا يمكن إعتباره امتداداً للخصومة، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومضى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع، وكان المthem لم ينازعا أمامها في صفة المدعى بالحق المدني في الحكم له بالتصريح، فلن يقبل منهما لأول مرة أمام محكمة النقض المنازعة في صفة المدعى بالحق المدني.

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦

إذا كان بين من محضر الجلسة أن المthem لم يدفع بطلان الحجز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٥٩/٢/١٦

لا تقبل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة - فإذا كان الطاعنون لا يدعون أن الطفل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما إقتصروا على القول بعدم الإطمئنان إلى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩

إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة - وإن كان من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى - إلا أن الدفع بعدم الإختصاص اغلغى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً.

الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢١/٤/١٩٥٩

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم، أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى إقبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع، وكان الفصل فيه يقتضى تحقيقاً موضوعياً، فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٩

تقدير من المنهم من المسائل الموضوعية التى لا تجوز إثارة الجدل فيها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٩

إعراف المنهم وبمحت كفية صدورهم والبواعث عليه وتقدير وقائمه هو أمر موضوعى، فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٩

لا يلزم لإعتبار الطعن مرفوعاً محكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة إستئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع وإنما هى درجة إستئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون، ومعنى تقرر ذلك فإن التقرير بالطعن فى قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير فى الميعاد.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٩

لا تعدو الشهادة المرضية أن تكون دليلاً من أدلة الدعوى تخضع فى تقديرها لحكمة الموضوع كسائر الأدلة - فإذا كانت المحكمة قد تحدت فى حكمها عن الشهادة الطيبة التى إستند إليها المنهم فى تبرير عذاره فى التخلّف عن الإستئناف فى الميعاد - ولم تعول عليها للأسباب السائفة التى أوردتها فى حدود سلطتها التقديرية - فلاجل فى هذا الخصوص يرد فى حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لحكمة النقض بها.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥

إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام محكمة ثاني درجة بأن المحجوزات حددت لبيعها مكان آخر غير مكان الحجز فلا يقبل منه أن ينعي على الحكم عدم رده دلاء لم يطرحه هو أمامها، ولا يجوز له أن ينير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٣

الدفع بوقف الدعوى الجنائية إنتظار للفصل فى مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقاً من طرق الدفاع - فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم ير هذا الدفع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣

ما يثيره الطاعن من منازعة فى صلاحية السلاح للإستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٧

التمسك بحالة الإكراه المعنوى أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للإكراه فيها.

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥

ما يثيره المتهم فيما يمس مسلك الشاهد فى التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٨

فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته، وإذا كان التهم لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة، فإنه لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمته الموضوع عقيدتها، ومادامت قد إطمأنت الى أن التفتيش قد أسفر عن العثور عن المخدر المملوك للمتهم، فإن النعى على هذا الإجراء باحتمال دس المخدر فى جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١

لا يجوز إلغاء الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة التهم - لعدم ثبوت الواقعة - والقضاء فيها إستئنافياً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة، ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة، فإنه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون، ويعتبر لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٤/١٨/١٩٦١

إذا كان الحكم قد إستظهر عناصر جريمة إحراز المخدر بغير ترخيص فى حق الطاعن الثانى وأثبت عليه أنه قصد من حيازته دسه لغيره للإيقاع به، فإن محكمة النقض إعمالاً للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم نقضاً جزئياً لمصلحة الطاعن الثانى هو والطاعن الأول الذى لم يقدم أسباباً لطعنه، مراعاة لحسن سير العدالة نظراً لوحدة الواقعة التى دين بها هذان الطاعنان، وذلك بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وعقوبة الدرامة المحكوم بهما عليهما وفق ما تقضى به المادتان ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١

إذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعرافه فى التحقيقات كان وليد إكراه أو تعذيب، بل القصر دفاعه على إنكار الجريمة المسندة إليه، كما القصر المدافع عنه على الدفع بالعدم القصد الجنائى، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١

متى كان التهم قد حضر بالجلسة ومعه المدافعان الموكلان عنه وصححت المحكمة الدعوى ومراجعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه، ولم يثر أى منهم شيئاً فى خصوص مرض التهم أو القبح عليه أو عدم استطاعته تحمل إجراءات المحاكمة فى يقبل الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض، وطالما أنه لا يبين أن المحكمة قد أخلت بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠
إيداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيها من المختص وقبل الإتهاء إلى رأى فى التقرير بالطعن لا تكتمل
مع هذه الأسباب مقوماتها، لما يعتبر معه الطعن خالياً من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥
مضى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلاً لم يبين فيه الطاعن ماهية التخاذل وعدم التساند فى الحكم
المطعون فيه، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذى يعيبه، فإن ما يتعاه الطاعن من ذلك يكون
غير مقبول.

الطعن رقم ٣٤٣٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١١
إستلزم الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى حالة رفع الطعن بالنقض من
النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل فإذا كان النائب بالأوراق أن وقع أسباب الطعن هو
وكيل أول نيابة جنوب القاهرة يعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠
الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تقيد محكمة
النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى، ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من
هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة إستثنائية خوفها القانون إياها وفى الحالات الواردة بها على
سبيل الحصر، ومن لم فإن ما أثاره الطاعنان فى مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد القانونى من بطلان الحكم
لإغفال إثبات إسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات، ذلك أن إغفال إسم ممثل النيابة فى
الحكم وفى محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يوجب عليه أى بطلان، طالما أن النائب فى محضر
الجلسة أن النيابة كانت ممثلة فى الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان
صحیحاً.

الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩
مضى كان النائب أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بمحصول إستبدال فى الدين، فإنه لا يقبل منه
التحدث عن هذا الإستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض، لأنه دفع بخالطه وأقع مما كان يتعين
معه طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٣

تنص المادة ١٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه سيكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت فى حيازته وقت ضبطها. وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة أو التحصلية منها. يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق فى حبسها بمقتضى القانون ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد المضبوطات التى دين الطاعنان الأول والثانى بإخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التى وقعت على المدعية بالحقوق المدنية إلى هذه الأخيرة. فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ٦/٢٥/١٩٦٣

من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من ذلك القانون، للمحكمة أن تقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على عطاء فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٣

المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الألقاطن التى يتم حليجها وإلزام صاحب الخالج ومنيريهها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذى حدده القانون، أن المخاطب بهذا التكليف - من أصحاب الخالج هم الذين هم شأن فى إدارتها مما يحول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته - نقلاً عن شاعدى الإثبات فى الدعوى - إنقطاع صلة الطاعن الأول - وباقى الملاك - بالخالج ونفى أى إشراف فعلى أو قانونى عليه بعد أن قاموا بتأخيرهم للطاعن الثانى الذى إحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق

الإلتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفه البيان، وينتقل هذا العبء إلى المستأجر الذى حل محلهم بمقتضى عقد الإيجار فى مباشرة الإدارة والإستغلال. ولا يقدح فى هذا ما إستطرد إليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بأداء الرسم، ذلك بأن غلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني إلى صاحب المثلج بل إن إلزام المالك فى هذه الحالة لا يكون إلا بنص صريح - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا الفهم الخاطئ للقانون يكون مخطئاً ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٣

مضى كانت المحكمة قد أقامت قبضاء على عناصر سائلة إقتع بها وجدالاتها وإطمانت إلى أقول الجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب إليه قد زور وأطرحته فى حدود سلطتها دافع الطاعن من وجود نزاع بينه وبين الجنى عليه والذى قصد به التشكيك فى صحة أقواله، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل فى مخرج الدعوى وتقديره الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٣

مؤدى لنصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأميم بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الإيضاحية أن الشارع لم يشأ إنتقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانوني وإستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لأشراف الجهة الإدارية التى يرى إحقاقه بها، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم، كما أن أبولوة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة - مع تحديد مسئوليتها عن إلتزاماتها السابقة فى حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم - لا يمس الشكل القانوني الذى كان لها. ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الإشراف على الشركات المدققة بها التى تتكون منها أموالها ذلك الإشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى ألحقت بها بمقتضى القانون سالف الذكر، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل

الداخلى لرمها على غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، بما يصين معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة.

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨

المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - وإن حلت الأملك الواقعة على جانبى الطرق العامة فى الحدود التى قدرتها بعض القيود، إلا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن أن تأخذ - فى مقام التجريم - حكم الأعمال المخالفة التى تقع على الطرق العامة ذاتها، وتماقب المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ كل من يعتدى على الطرق العامة بأحد الأعمال التى حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكبارى، مما مؤداه أن الأعمال المؤتمة المعاقب عليها طبقاً لهذه المادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصراً على الطرق العامة ذاتها. وإذا كان لا يقاس فى العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكرراً يظل فى منأى من العقاب الوارد فى المادة ١٣ سالفة الذكر. وبالتالي فإن الفعل المادى الذى أتاه المظنون ضده - وهو إقامة مبانى على جانب الطريق العام بغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية - يكون غير مؤتم. ولا محل للقول بمخضوعه فى العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكور لأن هذه المادة إنما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون فى شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - ذلك لأن كل ما أوردته هذا القرار الخاص بتنظيم الأحكام المقررة للأراضى الواقعة على جانبى الطريق، وقد إكفى المشرع عند مخالفة نص المادة الخامسة مكرراً بأن جعل لموظفى مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إدارياً على نفقة المخالف عند تخلفه عن القيام بما يكلف به فى هذا الشأن. ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ دان المظنون ضده وقضى بتفرغه مائة قرش وإلزامه بمصاريف رد الشئ لأصله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يصين معه نقضه وإلحكم ببراءة المتهم.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٨

الجدل الموضوعى حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتاع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٣

العبارة في الأحكام الجنائية هي يافتح القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين. وقد جعل من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين - ومنى إطمأن إلى ثبوت الواقعة في حق منهم من دليل بعينه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى منهم آخر، والمجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تقبل لتعلقه بالواقعة الدعوى.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٦٣

إنه وأن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية. وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه "إذا حضر المتهم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة يبطل حصلاً الحكم السابق صدوره، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعد نظر الدعوى أمام المحكمة. وإذا كان الحكم السابق قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها ". فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم وإعتبره كأن لم يكن. ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغايي الصادر من محكمة الجنائيات في الجنابة المنسوبة إلى المظعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع. ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطاً بسقوطه.

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٤

الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. ولما كان المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن الطاعن الثاني لم يقدم التوكيل الذي يتولاه الطعن، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١/٢٠/١٩٦٤

- لا يقبل من الطاعن إثارة بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض، ما دام أنه لم يثر شيئاً من ذلك أمام محكمة ثاني درجة.

- إن ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة، فلا يترتب البطلان على مخالفته.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٧

للمحكمة أن تستد في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر المطروحة أمامها ما دام قد إطمأن وجدانها إلى هذه الأقوال.

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

منى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى صريحة في ثبوت علاقة المتهم بالجنى عليه كوكيل بالأجر وتأييد هذه العلاقة بقرائن الدعوى فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساساً لجريمة الاختلاس، ولا يقدح في ذلك قول الجنى عليه بجملة انحاكمة إن الطاعن كان عاملاً لديه بالأجر، ذلك بأن العبرة في هذا الصدد بحقيقة الواقع، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها بما لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١

— لما كان ما يثيره الطاعن من تعيب التحقيق الذى أجرته النيابة بدعوى أن معاون النيابة قد باشر التحقيق بغير إنداب كتابي إما ينصب على الإجراءات السابقة على انحاكمة، وكان لا يبين من محضر جلسة انحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

— لا يجوز للطاعن أن ينعى على انحاكمة تعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدواعى الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١

تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التى يسمح بإضافتها إلى المواد الغلظية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن قمع الرش والتدليس بأنه "لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغلظية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم" ويبين من الجدول المشار إليه أن "حامض البوريك". لم يرد به، ومن ثم فإن إحقاقه إلى "السكوت" بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب. ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الإستشاريين المقدمين من المتهم "المطعون ضده" غير حامضين "بالسكوت" المضبوط موضوع التهمة. فإن الحكم المطعون فيه إذ ساير الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسؤولية، وإذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين الإستشاريين من أن المادة المضافة إلى

"البسكويت" المعروض للبيع هي "البوراكس" وليست "حامض البوريك" فإنه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في الإستدلال بما يتعين معه نقضه.

الطنن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٣ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١
الرخصة المخولة لحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج المهاد القانوني لا يجوز إعطاؤها طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام محكمة النقض إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة التهم.

الطنن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٢
مهاد الإستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠
تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على اغتامة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم بالنقض.

الطنن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ مكتب فتى ١٥ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١
نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذي صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ - في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتي : "ويفوض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة". كما نص في المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه الآتي : "يجب أن يقضى بالحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة". ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة، وعلّة الإغواء أن التاجر الذي يراعى واجب الدقة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المظنون ضده مخالفة للتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقاً لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي ألقى جريمة المخالفة المنصوص

عليها في هذه المادة، فإن الحكم يكون قد إنتوى على مخالفة القانون بإعماله نصاً لا وجود له مما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

لم يرد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ نص على معاقبة من يراهن على سباق الخيل ورعى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذلك القانون - فلما صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بتعديل المادة الأولى من القانون سالف الذكر في شأن أركان الجريمة ومقدار العقوبة المقررة لها عدل كذلك المادة الثانية منه بإضافة فقرة ثانية إستحدثت بها جريمة الزهان نفسه. وسباق المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ يفيد أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر. ولما كان الثابت مما أوردته الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الجريمة المسندة إلى الطاعين الثاني والثالث تتمثل في ضبطهما يراهنان لدى الطاعن الأول الأمر الذى تحكمه الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧. فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه قولاً بأن جريمتهما تحكمهما المادة الأولى من ذلك القانون يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون بما يتعين معه نقضه بالنسبة لهما وتصحيحه بمعاقبة كل منهما بالحبس لمدة خمسة عشر يوماً. أما بالنسبة للطاعن الأول فإن الحكم إذ دانه بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة الأولى باعتباره متلقياً للرهان من الطاعين الثاني والثالث يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ٨/٦/١٩٦٤

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بأن تتمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تردعها بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها طالما أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتقى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد فليس للمحكمة إذن أن تقضى بالبراءة فى دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد قلب وقائنها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الواقعة يفرض صحتها لا تكون جريمة سرقة وإنما هى جريمة خيانة أمانة فإنه كان لزاماً على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى فى الدعوى وفقاً للوصف الأخير بشرط عدم الإخلال

بحقوق الدفاع. أما وهي لم تفعل، وقضت ببراءة المطعون ضده لأن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اغلات العامة على أنه "لا يجوز فى الحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذيع إلا بترخيص خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير... إلخ". كما نصت المادة ٤٠ من القانون المذكور على أنه "فى تطبيق المادتين ١٩، ٢٢ تعد اغلات التى يشهها الجمهور محال عامة". وبين من نقض المصدر التشريعى لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن اغلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو للإستقبال فى تلك اغلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع اغلات التى يشهها الجمهور من أى نوع كانت - ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن اغلات العامة الذى حل محل القانون السابق والمضى بالقانون الحالى - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتغنيه إخضاع اغلات التى يشهها الجمهور بغير تميز - فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩، ٢٢ سالفى البيان - لحكم اغلات العامة المعنية بالخطر. ومن ثم فإن محل الكواء المعد لإستقبال الجمهور لغرض كى ملبسه هو ما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى غير ذلك معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون متعباً نقضه.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣

إذا كان الدفاع من الطاعين لم يطلب من المحكمة إجراء تجربة للتحقق من إمكان رؤية الشاهد الأول للطاعين وقت مقارفتهم للحدث، فإنه لا يحق لهما من بعد أن يشيرا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/١٢

مضى كان الثابت من مدونات الحكم أن اغل سبق ترخيصه للمتهم الثانية وأنها أجرتة للمطعون ضده وكان مؤدى ذلك أن تلك التهمة قد تنازلت له عن إدارة اغل، الأمر الذى كان يتعين معه على المطعون ضده طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ إجراءات نقل الترخيص إليه وإلا

حق عقابه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحسب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهي التي تناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالعلق - قد خلت مما يوجب أو يميز العلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر. فإن الحكم إذ قضى بعلق المخل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة العلق.

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٥ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١١/٩/١٩٦٤

جربى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملية للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسيئة التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتألف مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجلب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد، فإنه يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص - وهي الجريمة الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز الأسلحة النارية بدون ترخيص - وهي الأشد - عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، يكون قد خالف القانون مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بإلغائها.

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ مكتب قضى ١٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٦٤

إذا كان منطوق العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - السارى على واقعة الدعوى - وهو هدم المبانى غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون منتظماً بصدور قرار هندسى بالموافقة على إزالة البناء. وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما تقتضيه المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤. فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم الطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهشوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤

محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الإستدلال متى إقتضت بصحتها وإطمأنت إلى قدرتهم على التمييز. ومتى كانت المحكمة قد ركزت إلى أقوال إبتنى إجنى عليه اللتين سمعتهما على سبيل الإستدلال لبلوغ سن كل منهما ثمانى سنوات وذلك في حضور الطاعن الذى لم يدفع أمامها بأنهما لا تستطيان التمييز فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٤

نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضى المقتسمة قبل صدور المرسوم المشار إليه فى الفقرة الأولى. ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش، وأوجبت فى فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٦، ١٢، ١٣. وقد إستقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة فى تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين، الأول - أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون و> الثانى < عدم قيامه بالأعمال والإلتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشوى والمستاجر والمنفعة بالحكر. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت فى حقها أنها هى التى أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والإلتزامات التى فرضها القانون يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وتأييد الحكم الإستثنائى المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة إلى الإزالة.

الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٥

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، ج، د، هـ، ومن المادة السابعة التى تتناول الفقرة "ج" منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الإعتداء على النفس أو المال وتناول الفقرة "و" منها المتشردين والمشتبه فيهم

والموضوعين تحت مراقبة البوليس، وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المظنون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى إلى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق. ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية. ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناول مع هذه القاعدة ويؤدي إلى الاعتدال بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساساً للطرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على توافر الظرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المظنون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والإشهاد ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المظنون ضده لما ينقضى فإنه يكون أيضاً مشوباً بقصور بهيه مما يعمى معه أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٥

إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم إيداعه طلبات بالجلسة. فقد إشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة، ولذا فإن ترك المرافعة بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً. ولما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١
إن الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه المدنية هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً لما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢
الأصل أن الإرتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢
مضى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء رسالاً لم يحدد الطاعن فيه ما أثاره من أن المحكمة بنت قضاءها بالإدانة على غير الثبوت واليقين فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١
إذا كان الطاعنان لم ينازعا المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع في الصفة التي كانوا يطالبان بتقاضيها الحكم هما بالتعويض المؤقت الذى قدراه وإنتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بما به بناء عليها. فإنه لا يقبل من الطاعنين أن ينازعا في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة ببلغ التعويض المؤقت أو في إستحقاقهما في القدر الذى أوقف صرفه من إستحقاق المستحقين لأول مرة أمام محكمة النقض لإنطواء ذلك على أمر يستدعى تحقيقاً فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨
لم تستلزم الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - في الطعن من غير النيابة العامة إلا أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض فهي لم توجب المغايرة بين الطاعن وانحامي الذى يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨
إنه وإن كان الأصل طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في اليماد القانونى إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو

على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٨

من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تفتهمها من مباشرة حقهما في الدفاع.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١

لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يديه بالفعل.

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

العبارة في الأحكام هي بالإجراءات التي تحصل أمام المحكمة. فصيب الإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٦

لا يصح التمسك على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته إلتزامها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى، إلا إذا كان محل المخالفة صالحاً بذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملاً إجرائياً شكلاً معيناً فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكمله بوقائع أخرى خارجة عنه. ولما كان المعول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بمحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لإنعدام ولايتها في هذا الخصوص. وإذا ما كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها القطع بمحصوله في التاريخ الذي قالت به، فإن الأسباب تكون قد خلت من مقومات قبولها ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق

بالحكم، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانوناً، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

لا جدوى لما يثيره الطاعن في وجه الطعن من أن إلقاء المعذر كان إضرارياً طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفيش تمت وفقاً للإذن الصادر به واستناداً إليه. إذ أنه أياً كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا يفلح في سلامة التفيش الذي تم تنهلاً لأمر النيابة به.

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٤

لما كان الطاعن أو المدافع عنه - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة - لم يثر أمام محكمة الموضوع دعوى التالف في إذن التفيش، فلا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١

من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٠

منازعة المتهم بجمعة خيانة الأمانة في شأن حقيقة العلاقة بينه وأجنبي عليه هي من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً تحصر عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه، وبصفته التي كان متصفاً بها وكانت له مصلحة في الطعن. وليس يكفي لإعتباره كذلك أن يكون قد إختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه إلا من الوجوه التي بني عليها الطعن التي حصل تقديمها في المعاد ما لم تثر أسباب متعلقة بالنظام العام حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فيجوز عندئذ للطاعن أن يتمسك بها لأول

مرة أمامها بل إنه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها لصالح التهم، غير أنه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موهوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧

لا يقبل إثارة التي على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٧

(١) الاعتداء بالبلطة لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه الحكم أن تكون رضية تأويلاً لإمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها.

(٢) آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة.

(٣) ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

(٤) الأصل أن حكمة الموضوع أن تهزم بما لم يهزم به الخبير في تقريره، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها.

(٥) لا جناح على الحكم إذا ما استند إلى إستراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ما دام أنه لم يتخذ من هذا الإستراف دليلاً أساسياً في ثبوت الإتهام قبل المتهمين.

(٦) من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وهي في ذلك ليست مطالبة بالآلا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكتكات العقلية، ما دام ذلك سليماً منطقاً مع حكم العقل والمنطق دون تفيد في هذا التصوير بدليل معين.

(٧) حكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تواتح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك.

(٨) لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها، ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

٩) لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع على كل جزئية من جزيئات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي، فلا ينظر إلى دليل بعينه لنناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

١٠) لا جدوى مما يثيره الطاعنان من نفي على الحكم بدعوى أن الوقائع التي أوردتها تؤدي إلى ثبوت جنابة الخطف بالإكراه دون جنابة القتل ما دامت العقوبة المقررة في القانون الجنائية عطف على الإكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات.

١١) لا يقبل إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠

لا يجوز للطاعن إثارة أمر إكراه الشاهد لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

– مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات. أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضاً فتكونت منها مجمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة.

– الفصل في قيام الارتباط بين الجرائم وإن يكن مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إستناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهت إليه، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى – كما صار إثباتها في الحكم – توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي حددت عناصره في الحكم، ويستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح.

الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

من واجب المحكمة بنص المادتين ٤/٣٠٤، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضي بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه. وهي مكلفة في سبيل ذلك بأن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسببه النيابة، لأن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الإمتناع عن بيع سلعة

مسعرة "سجايو بلمونت" تأسيساً على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر بعد وقوع الفعل المسند إلى المظنون ضده، وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محمّدة الربح بأخمس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين، فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تقييداً منه بالوصف الذي أسبخته النيابة خطأ على الفعل ملتبساً عن النص القانوني الواجب التطبيق، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨
لا يقبل إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره إجراء سابقاً على المحاكمة.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥
لا يقبل من الطاعن أن يطالب محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ولا يجوز له أن يشتر هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧
ليس للطاعن إثارة أسباب في طعنه تنطوي على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة ولم يطلب إلى المحكمة تحقيقاً معيناً في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦
أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنابذة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٨
من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الأحوال رافعة القضاة. ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المشخصة بغير ترخيص طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه، فضلاً عن وجوب

الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سائلة البيان بالإضافة إلى عقوبة الحبس والمصادرة المقضى بهما - يكون قد خالف القانون، مما يصح نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩

مؤدى نصوص المواد ١، ٣، ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن إحراز السلاح النارى يستلزم الحصول على ترخيص بذلك مخزؤه أو حيازته ولو كان السلاح مرمخاً به للفير. ولما كان المطعون ضده قد أحرز السلاح النارى المضبوط قبل أن يحصل على ترخيص بذلك فإن فعله يكون معاقباً عليه طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف البيان التى تنص على عقوبة السجن والغرامة التى لا تجاوز خمسمائة جنيه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ استبعد تطبيق تلك المادة وأوقع على المطعون ضده عقوبة الغرامة وحدها قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يصح نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه ومعاقبة المطعون ضده وفق هذه المادة.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

أوجبت المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح معاقبة كل من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها وكل من طالب عميلاً بضمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيعه سلعة لم تكن مسعرة وقت مقارفة الجريمة، وكانت هذه التهمة تخالف تلك التى رفعت بها الدعوى - والمؤلفة قانوناً بمقتضى المادة ١٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر - فإن الحكم يكون معيباً باحطاً فى القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٣٧ مكتب قضاى ١٨ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٢

تنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه : «فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد من ١١٢ إلى ١١٦ يحكم على الجانى بالعزل والرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو إسعوى عليه من مال أو منفعة أو ربح على أن لا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه .» والبيان أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس فى دمة المتهم باختلاسه حتى الحكم

عليه. ولما كان الثابت من مبنونات الحكم نفسه أن الطاعن رد ما إختلسه فى اليوم السابق على محاكمته فإن الحكم إذ قضى بالرد يكون معيماً بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما لضى به من الرد.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

إذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد الدفع بطلان تحقيق النيابة العامة لعدم إصطحاب وكيل النيابة كاتباً - وأن نذبه شرطياً للقيام بعمله كان بغير ضرورة - فلا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لإتصاله بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة.

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣

قاعدة وجوب عدم تسوى مركز الطاعن هى قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقاً للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

لا عبرة بقول الطاعن إن المحكمة أسندت إليه دفاعاً لم يقبله، ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع لى إدانته.

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨

ليس للطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه كان فى حالة ضرورة ألجأته إلى عرض الرشوة تخلصاً من خطر القبض عليه.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣

رفض الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم التوقيع عليه من أصدره يعتبر خطأ فى تطبيق القانون ولذى تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم ما دام أن الإتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده.

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣

مضى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بلزجتها أن الطاعنين قد أثارا مطعناً حول عدم تهوية الحيز بطريقة قانونية أو إحتمال نقص وزنه أثناء نقله. ومن ثم فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧

- يحق محكمة النقض عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم فى الطعن وتصحيح الخطأ طبقاً للقانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

- إذا كان الحكم المطعون فيه رغم خطئه فى التعرض لجرمين القتل العمد السابق تبرئة المتهم منهما لم يقض على الطاعن بغير العقوبة السابق القضاء بها عن جرائم الشروع فى القتل العمد وإحراز السلاح النارى المششخن والذخيرة، وكانت هذه العقوبة - وهى الأفعال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - مقررة قانوناً للجرائم الثلاث التى دان الطاعن بها حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وكان الطاعن لم يفر بأسباب طعنه شيئاً عن هذه الجرائم فإنه لا يجديه النعى على الحكم من إدانته بجرمى القتل العمد.

الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

لا يجديه الطاعن التمسك بإدخالتهم آخر فى الدعوى، ما دام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساوئته هو عن الجريمة المسندة إليه.

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

استلزم القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ منه فى حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل. ومن ثم فإن الطعن إذ وقع أسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ٩/١/١٩٦٨

إذا كان الين من الإطلاع على مفردات الدعوى أن الحكم الصادر بمعالجة المتهم كان عن إحرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطى ولم يحدث أن إعراف المتهم المذكور - كما ذهب الحكم المطعون فيه - بسبق الحكم عليه لإحرازه جواهر مخدرة بقصد الاتجار، فإن الحكم أوقع عليه العقوبة المألوفة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧

مضى كان ما يثيره الطاعن من أن جانباً من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالى لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقدارها فى معرض التدليل على قصد الاتجار. إنما ينحل فى الواقع إلى منازعة

موضوعية في كنه بقية المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٦
إذا كان الحكم وقد دان الطاعن بجرمة التزوير في محررات رسمية والرشوة قد أوقع عليه عقوبة الجريمة الأخيرة باعتبارها الجريمة الأخد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في صدد جريمة التزوير من عدم توافر أركانها.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥
١) لم يشروط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه يامضائه.

٢) الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

٣) لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور لأجراء التفتيش.

٤) لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها.

٥) لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

٦) الدفاع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً لا شأن بحكمة النقض به.

٧) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمتى كانت المحكمة قد إقتضت بمجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

٨) جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكرسجلات

والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذي أسهم في التحريات التي بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور. (٩) لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها.

(١٠) الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية. (١١) لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إحضار اختصاص الضابط الأعلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١٢) جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة.

(١٣) الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وبقوته. ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين.

(١٤) لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفرض في كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه.

(١٥) الطالب الذي تلزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.

(١٦) طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذي أخذت به يعتبر دلائعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.

(١٧) لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إستندت إليها في حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد ألصحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لحمل قضائتها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكل بالسلطة.

(١٨) لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشاهد على ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم.

١٩) الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

٢٠) الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٢١) محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما نظمته إلية من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة تختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

٢٢) الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقته.

٢٣) لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨ :

إذا صدر الحكم في غيبة المتهم بعدم إختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى - لكون الواقعة جنحة لا جنائية، فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه، وهذا فإن معاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة بهذا من تاريخ فوات معاد المعارضة بالنسبة إلى هذا المتهم.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢

المقصود في التسيب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون، فإذا كان الحكم المطعون فيه معيماً بالقصور، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما إنساق إليه من تقارير قانونية في شأن نوع المال المختلس أو العقوبة التي يجب إنزالها تبعاً لذلك، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطق حكم قضت بنقضه، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تبحث نوع المال المختلس وأن تقضي بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت أن تدین المتهم.

الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢

تنص المادة ٥٠ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن "ينوب الجمرک بعد تسجيل البيان الجمرکی معانة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به". كما تنص المادة ٥٧ من ذات القانون على الإجراءات التي تبسح لى حالة قيام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشأها أو قيمتها، ولما كان الحكم قد أثبت بما نقله عن كتاب مدير جمرک القاهرة المضمن طلب رفع الدعوى الجنائية على المتهم، أن الأسياخ المضبوطة معه من الذهب، وكان لا يبين من الإطلاع على الأوراق أن المذكور أثار منازعة ما في نوع المادة المضبوطة،

كما لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه أو المدافع عنه قد طلب إجراء تحليل كيمائى لتلك المادة، فإنه لا يقبل معه من بعد أن ينص على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

لا يقبل إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨

لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة التهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

مضى كان الطاعن لم يودع أسباب طعنه في المعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض واعتذر عن تأخيره فى إيداع الأسباب بعذر المرض الذى قدم عنه شهادة مرضية تفيد أنه كان مريضاً واستمر طريق الفراش وتحت العلاج إلى ما بعد إنتهاء معاد الطعن بالنقض، وكان الثابت من محضر توثيق التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن إنتقل إلى مأمورية التوثيق فى يوم يقع فى فترة إدعائه المرض ووقع بإمضائه أمام رئيس المأمورية، مما يدل على أنه لم يكن مريضاً طريق الفراش كما جاء بالشهادة الطبية، فضلاً عن أن الثابت بالأوراق أن محاميه تقدم إلى محكمة الموضوع بشهادة طبية من طبيب آخر تفيد أن الطاعن مريض بمرض يختلف عما ورد بالشهادة الأولى، وعن مدة داخلته فى نطاق مدتها، فإنه يكون من حق محكمة النقض ألا تطمئن إلى صحة علمه المستند إلى الشهادة الأولى.

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

مضى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضورى الإعتبارى الذى لم يقرر التهم الطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

- المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق به، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها بحام مقبول

أمام محكمة النقض. وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانوناً، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها.

- جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيراً للمادة ٢٣١ منه أو طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية بياناً لحقيقة المقصود من المادة ٢٤٤ منه - والتي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغو لا قيمة له. ولما كانت ورقة الأسباب وإن حلت ما يشير إلى صدورها من إدارة قضايا الحكومة إلا أنها بقيت غفلاً من توقيع محاميها عليها حتى فوات مهلة الطعن وكان قبول الطعن شكلاً هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه، ومن ثم فإنه يعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨

- إن ما تثيره الطاعة من أنه غير ثابت إن كان التحليل قد شمل جميع القطع المضبوطة أم بعضاً منها فقط هو منازعة موضوعية مما يجوز التحدى به أمام محكمة النقض. فضلاً عن أن إخلالاً بوزن تلك القطع - بفرض صحة وقوعه - ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعة إحرازها لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمسئوليتها الجنائية قائمة عن إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر.

- تعيب الطاعة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص دون أن تملك بطلب إستكمالها لا يصح أن يكون محل طعن.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨

إذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يعين معه أن يكون مع النقض والإحالة.

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨

- إن تعيب الطاعن لمسلك المدافع عنه - حين طلب إلى المحكمة معاملته بالرافة دون أن يطلب من المحكمة برئته - لا يصلح وجها للنقض على قضاء الحكم بإدائته.

- متى كان الطاعن لم يتر أمام محكمة الموضوع أنه كان واقعاً تحت تأثير إكراه من مخدمه، فإنه لا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعي الأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/١

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضي به المادتان ٦٣، ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المسأف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة مرصود دونها إلى أن توافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى بل يعين على اغتنام القضاء به من تلقاء نفسه ومن ثم يكون وجه النعي الذي إثارة الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى مقبولاً.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١

لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على ارتكابه جريمة الشروع في التهريب ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي ألبها الحكم في حقه.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١

من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بثبوت التهمة على علم إطمئنانه إلى صلتته بالمخدر بعد أن أتم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده.

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧

لا يصح إثارة الدفع بطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤

استقر قضاء محكمة النقض على أن شرط قبول وجه الطعن، أن يكون واضحاً ومحدداً.

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٤

من المقرر أن مرض الغامى ليس من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد. ولما كان التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال الحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه، وكان يجب إيداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن. ولما كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً، ولا يغير من هذا الحكم تقديم شهادة بمرض الغامى الذى كان يتولى الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩

من المقرر أنه ليس للطاعن أن يبنى على الحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها. ومتى كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما - على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة - إجراء تحقيق عن مدى سلامة إحصار الشاهد..... لبيان قدرته على التمييز بين العصا والسيخ وإقصر على القول باستبعاد شهادته للشك فيها وكان هذا الشاهد قد أكد بمحضر الجلسة أن الطاعن وحده هو الذى اعتدى على الجنى عليه وإقصر عدم تمييزه على نوع الآلة المستعملة فى الإغصاء لسقوط نظارته الطبية - فإن نعيه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣

متى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يعرض على ما تضمنه التقرير ولا على تلاوته بعد إيداع دفاعه، ومن ثم لا يجوز له إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٨

الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرها فى عقيدتها لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٤

عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر علراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ومن ثم فإنه يصح على النيابة الطاعنة إزاء

ذلك - وقد إستحصلت من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم فى الميعاد المذكور - أن تبادر بالتقرير بالطعن وتقديم أسبابه تأسيساً عليها فى الأجل المحدد.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٣

القصور فى التسيب له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣

- متى كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة ولا على مذكرة الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن ما قارفه يفرض ثبوته يعتبر فعلاً مباحاً فى نظر القانون لأنه إنكبه بحسن نية ولم يتجاوز فيه حدود وظيفته، فإنه لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يشره أمامها ولا يجوز له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة.

- من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة. ولما كان الطاعن لم يكشف فى طعنه عن ماهية الدفاع الذى يقول أنه أثاره أمام المحكمة الإستئنافية وسكت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه - بل أرسل القول عنه إرسالاً - فإن ما ينهيه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة واجهت الطاعن بالتهمة المسندة إليه فأجاب باللغة العربية ولم يدع أنه لم يفهم مضمون ما واجهته به المحكمة، ولم يثر الطاعن أو المدافع عنه شيئاً عن صحة أو بطلان إجراءات التحقيق الابتدائى أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

متى كان الحكم قد نقل عن المعاينة - وما لا يجادل الطاعن فى صحته - أنه "وجدت بالخطيرة فتحة حديثة مساحتها موزع فى ثلاثة أرباع متر تقريباً وآثار حديثة لأقدام ماشية تنجس إلى يسار هذا الثقب "ورتب الحكم على ذلك إمكان خروج الماشية المسروقة منه وهو ما لا ينال العقل والمنطق، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إجراء تجربة للكشف عن إمكان خروج جاموسى المجنى عليه من الثقب الموجود بجدار الخطيرة، ولم يذهب فى أسباب طعنه إلى أنه طلب ذلك بمذكرته التى يقول بتقديمها أمام محكمة ثانى درجة فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة به.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩
من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحددأ. وإذا كان الطاعنون لم يفصحوا عن وجه
التناقض والتضارب المقول به فى أقوال الشهود فإن ما يثرونه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨
إن ما يثيره الطاعن من أن جانباً كبيراً من المواد المخدرة المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه
مادة مخدرة فلا يجوز الإستناد إلى مقداره فى تقدير العقوبة، إنما ينحل فى الواقع إلى منازعة موضوعية فى
كيفية بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة، ما
دام أنه لم يثوره أمام محكمة الموضوع، وما دام هو لا ينازع فى أن العينات التى حلتت هى جزء من مجموع
ما ضبط.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧
لا يثار الجدل الموضوعى أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧
مضى كان ما يثيره الدفاع عن الطاعنين من مشالب إلى تقرير قسم أبحاث التحريف والتزوير بعدم إجراء
المضاهاة على أوراق صحيحة من ذات العملة المضبوطة إنما هو فى حقيقته مجرد تشكيك منه فى قيمة
الدليل المستمد من التقرير وأن أعمال المحكمة به وإطمنتانها إليه مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستند
إلى أساس فى حدود سلطتها التقديرية وبما لا يجوز المجادلة فيه أمام النقض.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٠
إذا كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى
كما لم يثبت أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بموافرها فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول
مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٨
مضى كان الحكم المطعون فيه صدر فى ٧ من فبراير سنة ١٩٧٠ بعدم جواز المعارضة فى الحكم المحضورى
الإعتبارى الإستئنافى، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بالنقض فى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ وأودع أسبابه
فى ١٨ من مارس سنة ١٩٧١، متجاوزاً بذلك - فى التقرير بالطعن وإبداء الأسباب - الميعاد المنصوص
عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩، ولا يجدي ما يتعلل به من أنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إذ أنه يفرض صحة ما يدعيه فإنه قد ثبت علمه رسمياً بالحكم المطعون فيه في تاريخ تقريره بشخصه بالطعن فيه بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١. ولما كانت أسباب الطعن لم تودع إلا في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١، فإنه يكون قد تجاوز في إيداعها الميعاد المقرر في القانون. ومن ثم فإنه يصين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٥
من المقرر أن الطعن بالنقض لبطان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له بهذا البطان - ومن ثم فإنه ما تثيره الطاعة "المحكوم عليها" من بطلان في الإجراءات لعدم إخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور الحكم في غيبته - مما لا شأن لها به - لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧
معي كان تقرير الأسباب التكميلي الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخاً ولا ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه بالسجل المعد لذلك في قلم الكتاب، وكان يبين أيضاً من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ، فلا يلتفت إلى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦
لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو معادلتها أمام محكمة النقض فيما إطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل - لما كان ذلك - وكان ما يقول به الطاعن من إلغائ المحكمة عما يكذب إدعاء اجني عليها والشهود بشأن العلة في تمزيق العقد وهي الحيلولة بينها وبين تقديمه للشهر العقاري لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الثبوت التي عول الحكم المطعون فيه عليها فإنه لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة.

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١
ما يثيره الطاعن من أن محكمة أول درجة رفضت طلبه نظر الدعوى المطروحة مع القضية رقم... مردود بان الثابت من الأوراق أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستئنافية إتخاذ هذا الإجراء فلا يجوز له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٤

مضى كان ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما إستخلصه المحكمة من لفظ "تمميره" لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها، فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤

مضى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة لاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل بما يعد تنازلاً عن هذا الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة، وإذا ما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بتقرير التحليل فإن ذلك يفيد إطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن فى هذا الصدد ولا يقبل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١/٥/١٩٧٦

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن.

الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١/٥/١٩٧٦

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجة الطاعن أن يشر فى دفاعه خلوه محضر التبديد من بيان ساعة إنتقال مندوب الحجز أو أية مطاعن أخرى عليه فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٣/١/١٩٧٦

من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة، وإذا كان الطاعن لم يكشف فى طعنه ماهية الدفاع الذى يتنى على الحكم إعراضه عنه بل أرسل القول عنه إرسالاً، فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧

إن ما يدعيه الطاعن من توليه أمر اجنئ عليها، فضلاً عن أنه لا تقبل إثارتها أمام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من أنه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعى أمام محكمة الموضوع فإنه -

بفرض صحته - لا يجدي له ما هو مقرر شرعاً من أن التأديب المباح لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠
من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى تتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها. ولما كان الطاعن لم يبين فى أسباب طعنه أوجه الدفاع الجهرية التى أوردها فى مذكرته والتى قصر الحكم فى إستظهارها فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير ذى وجه.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٠
من المقرر أن الشارع دل بما نص عليه فى المادتين ٣٤، ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن تفصيل الأسباب ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتصرهاً بوجهه من إلتحاح الخصومة بحيث ييسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذى وقع فيه فإنه من غير الجائز قبول أية أسباب بالجلسة أو بالمذكرات.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١
- لما كان الحكم المطعون فيه قد إطمأن إلى أقوال شهود الإثبات وعول عليها فإن ما يثيره الطاعن من تشكيك فى هذه الأقوال وباقى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة وما ساقه من قرآن تشير إلى تلفيق التهمة إنما ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.
- لما كان البين من مطالعة جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين الفنى والقولى فلا يسوغ له أن يثير مثل هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧
لا يجدى الطاعن بعد تسليم الإعلان بمسكه الإدعاء بأن الصفة التى قررها مستلم الإعلان بدخول المنزل عند توجهه المحضر غير صحيحة. ولا المنازعة فى إقامته الفعلية لأن المنازعة فى الإقامة الفعلية تقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض.

١) من المقرر أنه ليس بلازم قيام التطبيق بين الدليلين القولي والفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملائمة والتوفيق، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه منقولاً عن الطاعن أنه طعن المجنى عليه بمطواة عدة طعنات عددها بثلاث أو أكثر فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي والتي أودت بحياته ومن ثم فلا يقدح في سلامة هذا الإستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث جرحين رضحيين بفروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل لهما في حدوثها، ويكون ما يثيره الطاعن في شأن تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني غير سديد ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها لإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر في إحداث الوفاة.

٢) من المقرر أن غمكة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ بإعزاف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع.

٣) المحكمة ليست ملزمة في أخذها بإعزاف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبطن منه الحقيقة كما كشف عنها.

٤) إستظهار الحكم في قضائه أن الإعزاف الذي أخذ به الطاعن ورد نصاً في الإعزاف بالجرمة وإطمأنت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم إشماله على توافر نية القتل أو طرفي سبق الإصرار والوجد، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الإعزاف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية إقواف الجاني للجرمة - وهو ما لم يخطئ فيه الحكم.

٥) إن الخطأ في تسمية أقوال الطاعن إعزاف على لرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للإعزاف وهو الإكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير صماع شهود بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها.

٦) أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه، فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام هذه النية بقوله "وحيث إن نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته المحكمة عن ظروف الدعوى ومن ضغينة مسيقة مردها إحتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشح

الجنى عليه نفسه للمنصب منافساً أخوئ المتهم وهو معهما بدعوى أنهم الأحق بالمنصب خلفاً لوالدهم العمدة المتوفى، كما نهضت هذه التبة بنفس المتهم وتوافرت من إستعماله سلاحاً ممتاً "مطواه" من شأنها أن تحدث الوفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع قاتلة من جسم الجنى عليه وتمددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التى كشف عنها التقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته". وهو تدليل سائغ على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعه على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد.

٧) سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تسفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً، وكان يكفى لتحقيق ظرف الرصد مجرد تربص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالإعتداء عليه، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرفى سبق الإصرار والرصد فى حق الطاعن بقوله: "وحيث إن سبق الإصرار متوفر من الظروف التى ساقها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضعفة المسبقة فيما بين المتهم والجنى عليه هذا النزاع الذى دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على إغته بعد أن تروى فى تكثيره وتدنبر أمر الخلاص من الجنى عليه معداً مطواه "سلاحاً ممتاً" يمزق بها روح الجنى عليه وراصداً خطوات الجنى عليه ومتبعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أوبته لبلدته إنزال عليه طعناً بالمطواة محدثاً به الإصابات التى أودت بحياته على ما ورد فى التقرير الطبى الشرعى. وحيث إن الرصد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن إتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة كفور الرمل وغزبة فبشه مسرحاً لجرمه كامناً للمجنى عليه به وموَصداً إياه بهذا الطريق الممتد بين المزارع منتظراً إياه إلى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيتاً إنتفاء المتهم لمقارفة جرمه حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن إنحسر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة". ولما كان ما إستظهره الحكم للإستدلال على توافر ظرفى سبق الإصرار والرصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له معبنة الصحيح من الأوراق وما يسوغ هذا الإستخلاص فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل.

٨) إن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم بمحت حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة أنه جاء خلواً من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة، ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالى الدفاع الشرعى - يجب حتى تلزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن إنتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب

ذلك منها، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة، بل أثبت الحكم في مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الإنتقام من الجنى عليه لمنافسته أخويه في منصب العمودية وأنه باذر الجنى عليه طعناً بمطواة بمجرد أن ظفر به وهو مترصد له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مسعوج للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون.

٩) لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تنسك به الطاعن من بطلان إعدائه لوروده ولبد التضييل ورد عليه بقوله : " أن المحكمة تطمنن إلى إعراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويتراح ضميرها ووجدانها إليه . فلقد صدر الإعراف من المتهم طواعية وإختياراً بإقراره وعن إرادة حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو خوف دفعه إليه . وما أثاره الدفاع فى خصوص الإعراف لا دليل عليه ولا تعمل المحكمة على عدول المتهم عن إعدائه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعائنة التى أجرتها لمكان آخر يبعد نحو مائتى موأ عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى اللجنة فيه كما لا تعمل على إنكار المتهم التهمة المسندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد إطمأن وإرتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردها " . وهو تدليل سائع فى الرد على دفع الطاعن بطلان إعدائه، لما هو مقرر من الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تقلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن إعدائه ولید إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيم على أسباب سائفة.

١٠) من المقرر أنه ليس فى حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته، لأن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسببه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراهها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً، إذ مجرد الخشية منه لا يعدو من الإكراه المبط للإعراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعدائه ومرجع الأمر فى ذلك بحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد إستخلصت سلامة إعراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الإعراف لدى سماع أقواله أمام القاضى الجزئى فإن ما ينمى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

١١) إن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود لتأخذ منها بما تطمنن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمنن إليه منها فى حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها، ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الآخر لعدم إطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات فى حقه لا يتناقض مع ما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذاً بأقوال هؤلاء الشهود والنسب

تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في السبب يكون غير سليم.

١٢) إن معنى الطاعن بحسب النياية الكلية الحكم فور صدوره وعدم تمكنه من الإطلاع عليه أمر خارج عن الخصومة تال لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سبباً لإفتراف ميعاد الطعن عليه طيلة قيامه، أما والثابت أن الطعن قد إنعقد مستكماً شروطه وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحوت مذكرة أسباب الطعن من الوجوه في المناحي المتعددة وما لا يتأتى صرف أثره إلا باعتبارها محصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولاً.

١٣) إن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانقة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠

من المقرر أن الطعن بالنقض لبطان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل لما لا شأن له بهذا البطان.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠

— لا يهدى الطاعن النعى بعدم إقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر — بفرض مساهمته في الجريمة — ما دام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتي دلت الحكم على مقارفته إياها تدليلاً سائداً ومعقولاً.

— من المقرر أنه متى إطمأنت المحكمة إلى توالى الخطأ في حق التهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التي أسندتها الحكم إليه.

الطعن رقم ٤٥٨٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٢

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنين حضورياً بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٠، فقرر الطاعن الأول بالطعن فيه بطريق النقض في ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٠ — فى الميعاد — بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع حتى إنقضى الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو أربعمون يوماً من تاريخ الحكم الحضوري، دون قيام علر بيرر تجاوزه هذا الميعاد، ومن ثم يصين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٧

من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التى يقول أنه آثارها فى مذكراته التى قدمها إلى المحكمة وأغلل الحكم التعرض لها، وذلك حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

و كان ما ينهه الطاعن من سؤال الشاهد الأول بالتحقيقات فى غيبه لا يعدو أن يكون تعصياً للإجراءات السابقة على المحاكمة وهو ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وبهذا التنصيص على الوجوب، يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها وإذا كان الثابت من الأوراق أن التوقيع المذيل به ورقة الأسباب هو توقيع غير مقروء، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذى صفة. ولا يغير من ذلك أن يكون الذى وقع ورقة الأسباب، قد وقعها نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى - ذلك أن المشرع حين أوجب فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليهم موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن لأن كلف أحد أعوانه بوضعها، وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها، ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه. فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعةً عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغواً لا قيمة له. ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة، وبقيت غفلاً من توقيع محامها المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن، فإن الطعن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٢١
ليس مما يعنى المتهم أن يكون الحكم قد أغفل ذكر أشخاص غيره متهمين أو غير متهمين، وإذن فلا يقبل منه أن يظن على الحكم إلا بما له أساس بشخصه.

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤
إن الخطأ في وصف الحكم لا يغير من الحقيقة الثابتة في محاضر الجلسات. فإذا وصفت المحكمة حكمها بأنه حضوري وتبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن التهم لم يحضر قط أمام المحكمة جاز له أن يعارض في هذا الحكم لصدوره في غيبته رغم وصفه بأنه حضوري. وما دام باب المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد إستفاد طرق الطعن العادية.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٧
إذا كان وجه الطعن لا يشخص الغيب القانوني الذي طعن بالحكم المطعون فيه تشخيصاً دقيقاً ولكن كان يتسع في مجلته لأن تقدر محكمة النقض المسألة المتخللة أساساً للدعوى فتقديرها القانوني صحيح وجه الطعن وحق محكمة النقض أن تقضى في الدعوى على وفق ما تراه هي مطابقاً للقانون.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨
الطعن في حكم بمقولة إن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محامياً، وكان وكيلأ عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها، هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض، بل الواجب إدعاؤه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضاة.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٣
إذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيعه على تقرير الأسباب الذي قدم في الميعاد للجهة التي كان مظلوناً وجوده فيها ليعين اعتبار أن تقرير الأسباب صحيح في ذاته شكلاً وأنه قدم في الميعاد.

الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٣٣/٤/١٠
الحكم لأحد المتهمين باتهاب الاتهام في حال أنه لم يكن له حمام هو من قبيل الخطأ المادى الذي يجوز لمحكمة النقض ملاقاته، ولا تأثير لهذا الخطأ المادى على جوهر الحكم في أصل الدعوى.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٥
الدفاع الذي لا نعتاً محكمة الدرجة الأولى بتحقيقه ثم لا يصر عليه التهم أمام محكمة الدرجة الثانية لا يجوز رفع أمره إلى محكمة النقض والإبرام لسقوط الحق في التمسك به بالسكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٤/١/١٩٣٥
مجرد الخطأ المادى في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة لا يهتض سبباً لنقض الحكم متى كان هذا الخطأ لم يؤد إلى أقل لبس في المحاكمة. ففي دعوى إفراض برها فاحش أسس الإتهام فيها على المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات، وترافع الدفاع على أن هذه المادة هي المادة المطلوب تطبيقها ولكن ذكر الحكم أن المادة المنطبقة هي المادة ٢٩٤ وسها عن ذكر كلمة "المكررة"، لا يقبل الطعن في هذا الحكم بقوله أنه أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٣٥
- إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هي أن المتهمين مع آخرين إلغوا جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً قتل به المجهى عليه علي أثر السرقة، وأن جريمة القتل كانت نتيجة معاملة لتلك السرقة التي تضار الجانون على ارتكابها، وطبقت محكمة الجنايات على هذه الوقائع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بالنسبة للقاتل والمادة المذكورة مع المادتين ٤٠ و٤١ ثالثة و٤١ بالنسبة للمتهم الثانى وسهت عن ذكر المادة ٤٣ عقوبات الخاصة بالمسؤولية الجنائية الإحتالية، فالسوء عن ذكر هذه المادة لا يستلزم نقض الحكم ما دامت المادة المقررة بالعقوبة وهي هنا المادة ١٩٨/٢ ع مذكورة صراحة فيه.
- إذا قدم متهمان للمحاكمة مع ثالث، فبرأت محكمة الجنايات المتهم الثالث لعدم إلتصاعها بنبوت التهمة عليه، ولكنها لإعتقادها مع ذلك بأن مرتكبى الجريمة كانوا أكثر من الإثنين المعروفين أشارت إلى ذلك في حكمها، لإشارتها إلى المتهمين المجهولين ليس فيها مخالفة ما للقانون، وإنما هي مجرد تفصيل للوقائع لا مساس فيه بأركان الجريمة المسندة إلى المتهمين المعروفين ولا بحقهما في الدفاع عن نفسيهما على الوجه الذى هو في مصلحتهما، خصوصاً إذا كان الإتهام لم يفردهما أصلاً بالمسؤولية الجنائية، بل أشرك منهما غيرهما فيما أسند إليهما.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢١/٣/١٩٣٨
إذا ارتكب منهم جرائم متعددة وطبقت عليه المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط هذه الجرائم بعضها ببعض إرتباطاً لا يقبل التجزئة، ولم تعين المحكمة في حكمها الجريمة ذات العقوبة الأشد التى أولعتها عليه بل ذكرت جميع المواد المنطبقة على الجرائم التى أثبتتها عليه مع المادة ٣٢، فلا يجوز لهذا التهم عند

طعنه على هذا الحكم أن يعين إحدى هذه الجرائم ويدعى أنها هي بالذات، دون غيرها مما يتحد معها في نطاق العقوبة، الجريمة التي وقعت عقوبتها عليه ليدخل من هذه الناحية إلى المناقشة في أمر ثبوتها قانوناً قبله لينخرج بغير عقاب، ولكن له في هذه الحالة أن يناقش في أمر هذه الجريمة وأن يطلب تبرئته منها.

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٧

العبارة في تقديم أسباب الطعن بطريق النقض والإبرام هي بوصول تقرير هذه الأسباب فعلاً، وفي الميعاد القانوني، إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، أو إلى قلم كتاب محكمة النقض. فإذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة أخرى كان الممول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلاً إلى قلم الكتاب في الميعاد لا تاريخ تسليمها إلى الجهة التي تولت توصيلها.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٢

إذا لم يعرض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل توافع على أسامه فلا يقبل منه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢٢

طلبات التصديق التي يوجب على عدم إجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم إلى المحكمة الاستئنافية. فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الأولى، وعدم إجابة المحكمة إليه وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية - ذلك لا يصلح وجهاً للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٧

إن أوجه البطلان التي تصلح سبباً للنقض هي التي تلحق بالحكم النهائي. أما الأوجه المتعلقة بالأحكام الابتدائية فيجب رفعها أولاً إلى المحاكم الاستئنافية فإذا استدركت المحكمة الاستئنافية ما في الحكم الابتدائي من نقص أو خطأ صحح البطلان. وإذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن الحكم الابتدائي باطل لعدم وجود أسباب له ولعدم التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره لوفاته لإعتبرت هذا الحكم ووضعت أسباباً يقام عليها فلا تجوز إثارة هذا الأمر لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٤

متى كان الحكم لم يتعرض لوقائع الدعوى بل كان مبنياً على مسألة قانونية وهي عدم جواز نظر المعارضة في الحكم الصادر باعتبارها كأنها لم تكن فيجب على من يريد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض أن يقصر طعنه عليه ولا يتعرض فيه لمسائل لم يتناولها.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣٨/٣/٢٨

إذا كان وجه الطعن أن الأوراق التي تدل على سن الزوجة المنحى عليها كانت موضوعة في مطروف مختم بالشمع الأحمر وأن المحكمة لم تفحص هذا المطروف لتعلم سن الزوجة على حقيقته، وكان الطاعن لم يبين ماهية الأوراق التي يدعى بأنها كانت فيه حتى تتأكد المحكمة من قيمتها في التدليل على ما يدعيه فلا جدوى من هذا الطعن. خصوصاً إذا كان الحكم قد استند في عدم بلوغ الزوجة السن القانونية إلى ما قرره الطاعن نفسه في التحقيقات وما أعرف به في جلسة المحاكمة من أنه يعلم بأنها دون السن القانونية.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٨

لا يجوز الجدل أمام محكمة النقض في جدية الاتهام الذي أسند إلى المشتبه فيه بعد توجيه إنذار الإشتباه إليه، فإن تقدير هذا الأمر هو من مسائل الموضوع التي تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً لرقابة عليها فيه ما دام فصلها مبنياً على أدلة مسوغة له.

الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٢٣

إن وجود القضية بمكتب النائب العام لا يخفف للطاعن في عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد القانوني بل متى كان الثابت أن الحكم ختم في الميعاد فعلى من أراد الطعن فيه أن يطلب من القلم الجنائي صورة منه ليتمكن من إعداد أسباب طعنه ولو لم تكن القضية موجودة بالقلم. فإذا هو لم يفعل واكتفى بأن قدم وجهاً للطعن مبادء أن القضية أرسلت إلى مكتب النائب العمومي فلم ينسن له الإطلاع على الحكم الصادر فيها وإعداد أسباب النقض وتقديمها في الميعاد القانوني، ثم قدم بعد الميعاد أسباب طعنه الأخرى، فهذه الأسباب المقدمة بعد الميعاد لا يلتفت إليها. ويكون وجه الطعن المقدم منه في الميعاد مرفوضاً لأنه لا يحس سلامة الحكم في شيء.

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٤

إن تقدير سن المتهم مسألة موضوعية يبت فيها القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه. فإذا ما ارتضى المتهم سنه المقدرة في محضر الجلسة، ولم يقدم للمحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير، وأخذت المحكمة به، فليس له أن يطعن فيه أمام محكمة النقض ولو استند إلى

مستخرج رسمي يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقي أو إلى أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢٧

(١) ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلاً ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ في تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي إنتوى قتله بحيث إن قوة المقلوبات التي أطلقها ضفت بسبب طول المسافة فلم تحدث إصابة قاتلة، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن إرادة الجاني، لأنه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها. وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد التساعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم مادياً بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي إستخدامها بالمرّة أو بسبب إنعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله.

(٢) لا يفيد المحكوم عليه في طلب نقض الحكم إستاده إلى أن المحكمة أخطأت في التعديل على أن الجريمة التي شرع فيها خابت لسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أنه إنتوى إرتكاب الجريمة وبدأ في تنفيذها وأن عدم قامها لا يرجع إلى إرادته.

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٤

إذا أثبت الحكم توافر ظروف سبق الإصرار إعتماداً على أن المتهمين أرادوا أن يشاروا من المجنى عليه لإعتقادهم أنه قتل قريباً لهم، ومع ذلك أخذهم بالرافة إعتماداً على ما قاله من أن الشار مبادل بين الطرفين، كما أثبت في الوقت نفسه أن المجنى عليه هو الذي أبتغر المتهمين بالضرب، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن ضربهم، ولم يذكر السبب الذي دعا المجنى عليه إلى ضرب المتهمين الأمر الذي قد ينصرف معه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثار منهم فضربهم - إذا أثبت الحكم كل ذلك كانت أسبابه متخاذلة متناقضة تناقضاً يجعلها غير صالحة لأن تبنى عليها النتائج القانونية التي ترتبت عليها.

الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٣٩/١/٢

إذا قضى حكم بإدانة متهمين في جناية شروع في قتل وإدانة شاهد في جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين، مستنداً في إدانة الأولين إلى أقوال هذا الشاهد في التحقيقات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه أبصرهم يعتدون على المجنى عليه وأنه تحقق منهم، ومطروحاً ما تمسك به الدفاع عنهم من أن أقوال هذا الشاهد في التحقيقات كانت وليدة الإكراه، ثم طعن المحكوم عليهم في جناية الشروع في القتل في هذا الحكم وأقبل طعنهم فيه، وطعن فيه المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسباباً لطعنه، فإنه يعين

نقض الحكم بالنسبة له هو أيضاً، لأن نقضه بالنسبة للطاعين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التي نبتت عليها إدانته وتقليدها من جديد عند إعادة نظر القضية.

الطعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٨
إذا ذكر الحكم أسباباً صحيحة وكافية للإدانة، ثم ذكر سبباً آخر تضمن خطأ في تأويل القانون، فبان هذا السبب لا يستوجب نقضه إذا كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى سبيل القرض الجدل.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٨
لا ينقض الحكم إذا وقع في بعض أسبابه القانونية تناقض ما دام منطوقه سليماً ومتفقاً مع القانون.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٣٩
إن إغفال الحكم القاضي بالإدانة الإشارة إلى النص القانوني الذي حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلاً. ولا يفي عن هذه الإشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التي طلبت النجاة تطبيقها على التهمة المسندة إلى المتهم ما دام لم يقل إن هذه المادة هي التي أغفلت بها المحكمة وعالقت التهمة بمقتضاها.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ٢٩/١/١٩٤٠
إن الدلع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف إلى حين الفصل فيها من طرق الدواع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع. ويشترط في هذا الدلع أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد المطالبة والتسوية وأن تكون المسؤولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها. فإذا كان التهم لم يطلب إلى المحكمة أن تقف الدعوى إلى أن يفصل في مسألة فرعية بل سكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى فليس له أن يمسك بهذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض. وإذا كان قد طلب ورأت المحكمة أن طلبه غير جدي أو أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٠
عند تعدد العقوبات التي يميز القانون الحكم بها على المتهم يكون أمر العقوبة التي توقع عليه بالفعل مزوفاً لسلطة المحكمة حسبما تراه محققاً للمصلحة بناء على ظروف كل دعوى وأحوالها. ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بأن تحجب والد الصغير أو وليه - مهما كانت حالة التهم وظروفه - إلى طلبه تسليمه بدلاً من توقيع عقوبة أخرى مما يصح قانوناً توليها عليه. وإذا فلا تجوز مجادلته في ذلك عن طريق الطعن بالنقض وإن كانت هذه المجادلة جائزة بطرق الطعن الإعتيادية على أساس مناقشة وقائع الدعوى.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٤٠

إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك في جناية القتل، ولم تورد في حكمها الأدلة المقتضية لتوافر نية القتل لديه، فإن حكمها يكون معيباً. ولكن إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لجناية الضرب المفضى إلى الموت التي يعين في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعمد القتل فيها، فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لإنشاء مصلحة التهم من وراء ذلك.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٤٠

لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان الحكم صادراً في جناية أو جنحة ومنهياً للخصومة بالنسبة لمن يبرئه الطعن. فالحكم التمهيدى أو الصادر في دفع فرعى لا يجوز الطعن فيه مستقلاً عن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٠

الدفع أمام المحاكم الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام إذا كان متعلقاً بالدعوى المدنية فقط. وإذا فلا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها وإلا عد ذلك منها خروجاً عن حدود سلطتها. كما أنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض والإبرام إذا كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع عن هو مقرر لمصلحته.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٠

الدفع بطلان تقرير الخبير لباثرة المأمورية في غيبة الخصوم لا يجوز إيدأؤه لأول مرة لدى محكمة النقض. على أنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلاً إذا كانت السلطة القضائية التي ندبته لم توجب عليه الحضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل. وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانوناً لصحتها أن تكون قد بوشرت حتماً في حضرة الخصوم كما هى الحال في إجراءات المحاكمة في جلسات المحاكم، بل إن القانون صريح في إجازة منع الخصوم عن الحضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو بوجهها الحرص على ظهور الحقيقة.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١/٦/١٩٤١

الحكم الصادر من محكمة الجنيح بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية إذا كان لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض فما ذلك إلا على اعتبار أنه غير منه للخصومة كما هى الحال في غالب الصور. أما إذا كان يتغلّق

باب الفصل فى موضوع الدعوى فلا يكون ثمة وجه لعدم إجازة الطعن فيه. وإذا فإذا كانت القضية قد أحيلت على محكمة الجناح بقرار من قاضى الإحالة وفقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تقضى فى موضوع الدعوى. فإذا هى قضت إستئنافياً بعدم الإختصاص فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون، ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً لما يترتب على قيامه من عدم إمكان محاكمة المتهم.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤١
إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات قد أجازت لحاكم الجناح أن تحكم فى التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة إليه. غير أنه يجب عليها فى هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التى إستندت إليها فيما قضت به فيها. فإذا هى أغفلت هذا البيان وإقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا يكون قصوراً فى الحكم بعينه ويطله.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ٢/٦/١٩٤١
إنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنياً على توافر دلائل قوية على إتهام المتهم إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التى من إختصاصها إصدار هذا الأمر. وإذا تفرغ عن القبض إجراء آخر كفتيش المقبوض عليه، وإتخذ من نتيجة التفتيش دليل إثبات فى الدعوى المرفوعة عليه فيكون حكمه الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التى أصدرت أمر الضبط بناء عليها. فإذا تبين لها أن هذه الدلائل لم تكن كافية جاز لها أن تسعد الدليل المستمد من التفتيش، ورأيها فى هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٢
الحكم بعدم إختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأنها جنائية لسبق الحكم على المتهم مرات فى جرائم مماثلة لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة، إذ بناء عليه يقدم المتهم بالطريق القانونى غاكمته أمام المحكمة ذات الإختصاص، وقد ينتهى الأمر بزوال أوجه التظلم من ذلك الحكم ليكون الطعن فيه قبل ذلك سابقاً لأوانه. أما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فإن هذا الحكم يكون هو وحده الذى يجوز الطعن فيه.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٢

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية، فإن هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل أثره هو تقديم القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها لتفصل في موضوعها.

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ٥/٤/١٩٤٢

إن القاضي الذي نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجود التصحيح في الإيصال المعلن فيه بالتزوير إذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائياً فهذا لا يصلح سبباً للطعن في الحكم ما دام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون.

الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١١/٢/١٩٤٢

الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للمرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المنهية للخصومة. إذ الدعوى، بعد صدوره، تبقى قائمة أمام المحكمة، ولا مانع قانوناً من أن يقضى في موضوعها لمصلحة المتهم فتسقط بذلك كل مصلحة له في التمسك بطلان التفتيش. وإذن فالطعن بطريق النقض في هذا الحكم غير جائز.

الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٢

متى كان تعديل المحكمة في وصف التهمة لا يعدو إصلاح خطأ مادي وقع في تاريخ الواقعة ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها، فلا يصح الطعن في الحكم من هذه الناحية. وخصوصاً إذا كان الطاعن لم يصبه أى ضرر من التعديل، ولا يدعى في طعنه حصول ضرر له.

الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٢

إنه لما كان القانون ليس فيه ما يوجب لتحويل الغامى في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالنابذة عن الخصوم في الدعوى أن يكون هناك توكيل خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم، فإنه يكفي أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن لينحول التوكيل الطعن عن التوكيل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وإن لم يكن مشاراً إليها فيه. وإذن فالحكم الذي يقضى بطلان المعارضة على أساس أن التوكيل الذي يبدى الغامى لم يخوله التقرير بها إذ هو ليس توكيلاً خاصاً معيّناً فيه الحكم والقضية التي صدر فيها - هذا الحكم يكون معيّناً معيّناً نقضه.

الطعن رقم ٢٢٧١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٣٠

إذا كانت القضية قد قدمت إلى محكمة النقض للفصل فيها على اعتبار أن الطعن لم تقدم لهم أسباب فقطعت بعدم قبوله شكلاً، ثم بعد ذلك تبين أن الأسباب كانت مقدمة بالفعل في الميعاد القانوني ولكنها لم تعرض على المحكمة بسبب تقصير قلم كتاب النيابة، فذلك لا يصح معه بقاء الحكم السابق صدوره بعدم قبول الطعن شكلاً قائماً بالظروف التي صدر فيها، بل يتعين الرجوع عنه. خصوصاً وأنه طبقاً للمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات، قد صدر بدون أن يعلن الخصوم وبدون مراعاة.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧

إن عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة في القانون لا يمكن أن يترتب عليه أن يكون الطعن لى هذا الحكم جائزاً لتقديم أسبابه في وقت أزيد مما هو مقرر بالنسبة للأحكام كافة، بل غاية ما في الأمر أن مدة العشرة الأيام المعطاة لن يريد الطعن في الحكم ليقدم فيها أسباب طعنه لا لتبدى، في هذه الحالة، إلا من يوم العلم رسمياً بحكم الحكم. فإذا كان الثابت في تقرير الأسباب المقدم من الطاعن أنه أطلع على الحكم وناقش أسبابه فلا تقبل منه بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الإطلاع أسباب أخرى.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١

لا يجوز بأية حال التمسك أمام محكمة النقض بأسباب للطعن غير التي تقدم في الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات. فإذا كان الطاعن قد بنى تقرير الطعن الذي قدمه على أن الحكم لم يحسم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة في القانون، وطلب إمهاله حتى يقدم ما يرى تقديمه من أسباب للطعن في الحكم ذاته بعد إطلاعه عليه، ثم أعطته محكمة النقض مهلة لتقديم ما يكون لديه من أسباب لتقديم تقريراً ثانياً، ثم بعد إنتضاء ميعاد المهلة طلب في جلسة المرافعة نقض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً من صدوره، وقدم شهادة من قلم الكتاب مؤيدة لذلك، فإن هذا الطلب لا يقبل منه.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٨

إذا كان الطاعن قد أمهل بسبب عدم ختم الحكم في الميعاد لتقديم ما لديه من أسباب للطعن، ولكنه لظروف أحاطت به لم يعلم بهذه المهلة إلا بعد إنتضاءها، فإنه عليه أن يسادر، من وقت علمه، إلى تقديم الأسباب في مدى المهلة محسوبة مدتها من هذا الوقت، ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة إمهاله مدة أخرى.

الطنن رقم ٤٢٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٤٤/١/٣١
إن حكم المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات واجب إتباعه في جميع الأحوال حتى في حالة عدم ختم الحكم في اليعاد القانوني، وفي وسع الطاعن حينئذ أن يقصر أسباب طعنه على أن الحكم لم يختم في اليعاد المقرر ليحافظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي حمى المشرع مراعاتها. أما إذا أهمل حتى فوت اليعاد القانوني دون أن يقدم لطننه أسباباً ما فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ٩٥٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
ما دام العيب الذي نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين فإن النقض يكون بالنسبة لهم جميعاً، حتى من أقصر منهم على التقرير بالطنن ولم يقدم له أسباباً.

الطنن رقم ٩٩٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/١٦
إن الدلع بأن النهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المخجوزات من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى. فإذا لم يكن قد أبدى أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٠٦٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠
على الطاعن، بفرض أنه لم يكن يعلم بصدر الحكم في يوم صدوره، أن يقدم أسباب طعنه في هذا الحكم في اليعاد محسباً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً علمه بصدوره. فإذا كان هو يقرر في طعنه أنه لم يعلم بصدر الحكم عليه إلا في يوم كذا، لم تأخر في تقديم أسباب الطعن عن اليعاد محسباً من ذلك اليوم فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطنن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٦
إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طعنه على الحكم في اليعاد، ولكنه لم يكن قرر بالطنن فيه بقلم الكتاب لطننه لا يكون مقبولاً. ولا يجدي به اعتذاره بأنه، لكونه قد مرض وحل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه يومين، قد نقل رغبته في التقرير بالنقض إلى سامور السجن بخطاب مسجل، قدم الوصول الذي أخذه عنه من مصلحة البريد، ولكن رغبته لم تنفذ، إذ هذا العذر كان يصح له التمسك به لو أنه على إثر شفائه من مرضه وتبينه أن رغبته تلك لم تنفذ، كان قد باذر إلى التقرير بالطنن وفقاً للقانون. وذلك فقط لتبرير تجاوزه اليعاد المذكور محسباً من يوم صدور الحكم. أما مع عدم حصول تقرير بالطنن على الرغم من سnoch الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الاعتذار، إذ الطعن لا تقوم له قائمة إلا إذا حصل بتقرير في لقم الكتاب أو بالسجن، وقدمت له أسباب في الأجل الذي حثبه القانون في المادة ٢٣١ تحقيق.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٤
كان يمكن في هذه الحالة أن تطبق محكمة النقض مادة السرقة على المتهم بالإخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح في غير ما غموض عن حقيقة موقف المتهم والأدلة القائمة في الدعوى.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٥
- إن وظيفة المحكمة الإستئنافية هي نظر الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد، فيدخل في ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي من خطأ وإستكمال ما قد يكون فيه من نقص. وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع له أسباب أصلاً وكانت المحكمة الإستئنافية قد وضعت لحكمها أسباباً فليس يقدح في صحة حكمها كون الحكم الابتدائي لم توضع له أسباب.
- إن القول بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٥/٢/١٩٤٥
إنه كان يصح محكمة النقض، طبقاً للمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات، أن تحكم في موضوع هذه الدعوى بالعقوبة لولا أن محكمة الموضوع، على أساس ما إرتأته من أن الواقعة لا يعاقب القانون عليها لم تخلص الأدلة بالنسبة لكل منهم من المتهمين فيها وتقول كلمتها في ثبوت الواقعة عليه، ولذلك فإنه كان من المتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لنظرها من جديد.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٥
إذا كان الحكم قد أثبت أن شجيرات الحشيش التي ضبطت كانت صغيرة مخضراء وليس بها مادة الحشيش، كما هو معرف في القانون، وبناءً على ذلك برأ المتهم من تهمة إحراز الحشيش، فإن المجادلة في ذلك تكون متعلقة بوقائع الدعوى التي لا شأن بها محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٤٥
إذا كانت أسباب الطعن قد وردت إلى رئيس النيابة بطريق البريد، وكانت غفلاً من التوقيع، وغير ممكن القول بنسبة صدورهما إلى الطعن لأنه معتقل في السجن تنقيحاً للحكم الصادر عليه، ولا يمكن معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه، فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلاً على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٦

يكون الطعن مقبولا شكلاً ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كلاهما بعد الميعاد محسباً من يوم صدور الحكم. وذلك متى ثبت أن الطاعن، وهو جندي في الجيش، قد إستحال عليه مراعاة الميعاد بعد أن كان قد أظهر في خلاله رغبته في الطعن ثم بمجرد زوال عذره بادر إلى التقرير بطعنه.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

ما دامت المحكمة الإستئنافية لم تفصل في الإستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بل إستبعدته من الرول حتى يدع الرسم لإنها، متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلاً، يكون عليها أن تفصل في الإستئناف. وإذن فإن قضاءها بإستبعاد القضية من الرول لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، لأن قضاءها بهذا ليس فصلاً في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه للخصومة.

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

الأصل في تقديم أسباب الطعن أن يكون إلى قلم الكتاب التي أصدرت الحكم الطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة النقض عند عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني. فإذا كان الطاعن قد تقدم بأسباب الطعن في الميعاد إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، فامتنع هذا القلم عن قبولها فبادر هو إلى إرسائها في ذات اليوم بطريق البريد إلى قلم كتاب محكمة النقض ولكنها وصلته بعد الميعاد ولم يكن للطاعن شأن بهذا التأخير لأن الطعن يكون مقبولا شكلاً.

الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إن القول بأن التغيير الذي حصل في الأوراق المرفوعة بها دعوى التزوير مفضوح لا يخفى على أحد ولا يمكن أن ينخدع به أحد - هذا القول لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض إذا لم يكن حصل التمسك به أمام محكمة الموضوع. فإنه ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم بالتزوير فهي تكون قد إعتبرت أن التغيير الذي ارتكبه من شأنه أن يضر بالغير.

الطعن رقم ١١٤١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١٤

إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعده عائداً ولم تعامله بمقتضى أحكام العود، كما هو معترف به في القانون، بل قالت فقط إنها تأخذ به شيء من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والموكول إليها هي تقديرها بالنسبة إليه، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد إعياره إليه.

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٥

إن خطأ الحكم في ذكر المكان الذي كان به أحد الشهود وقت الواقعة لا يهم ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في جوهر الشهادة. وعصراً إذا كان الحكم قد اعتمد على أدلة أخرى غير هذه الشهادة.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٤٥

الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل تعتبر قد روعيت ولو لم يثبت ذلك في أوراق الدعوى. فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير المنتدب في الدعوى لم يحلف اليمين القانونية قبل إبداء رأيه، بل كان لم يتر شيئاً من هذا أمام محكمة الموضوع، لا قبل أن يؤدي الخبير مأموريته ولا بعد ذلك، فإن مجادلته في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١/٢١/١٩٤٦

إن قول القاضي في الجلسة إنه لا فائدة من الانتقال لمعينة مكان الحادث رداً على طلب إنتقال المحكمة لإجراء هذه المعينة، ثم رفض المعينة بعد ذلك - هذا لا يدل بذاته على أن القاضي قد أبدى رأياً يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله كون رأياً مسطراً في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته. فإذا كان القاضي لم ير فيه ما يوجب تنحيه عن الفصل في الدعوى، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره مسبباً يصح معه رده، فلا يكون للمتهم أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ٣/١٢/١٩٤٦

إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم لم يثر جدلاً حول إنعدام مسؤوليته الجنائية بسبب سكره، وكانت المحكمة من جانبها لم تر أن حالة السكر التي أشارت إليها مستوجبة إنعدام المسؤولية على أساس أن المتهم لم يكن معها فاقد الشعور أو الإختيار في عمله، فلا يقبل من المتهم المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ٤/٢/١٩٤٦

إذا كان المتهم لم يمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائماً إذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٦

الحكم بعدم الإختصاص لا يجوز بحال الظعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم فى الدعوى. ولكن إذا حكم بعدم الإختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجنائية، وكان الحكم بحسب البيانات الواردة فيه دالاً بذهاته على خطأ المحكمة مفيداً أن الواقعة التى تحدث عنها هى فى حقيقتها خالية من شبهة الجنائية، ففى هذه الحالة لا ينبغى شكمة النقض أن تصدر حكمها بعدم جواز الظعن، بل يكون عليها أن تعبر هذا الظعن طلباً بتعيين المحكمة التى يجب أن يكون الفصل فى الدعوى من إختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر فى الحكم وضماً للأمور فى نصاها. أما إذا كان الحكم صحيحاً فى ظاهره فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم جواز الظعن ما دام باب محكمة الجنائيات مفتوحاً لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجنائية فى الظاهر. وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التى تفصل فى الدعوى، فى أى وقت وبعض النظر عما سبق صدوره من أحكام، إلى الجهة ذات الإختصاص طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات، وذلك إذا ما توافر سبب له، لأن إختلاف نظر المحاكم فى حدود إختصاصها لا يصح بحال أن يؤدى إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل فى موضوع الدعوى.

الظعن رقم ٦٢٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٦

الحكم الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً إذا ظعن فيه بطريق النقض فيجب أن يدور الظعن عليه هو وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الإبتدائى الذى يجوز قوة الشئ المحكوم فيه إذا ما تبين أن الإستئناف المرفوع عنه غير صحيح شكلاً لوفقه بعد المهاد.

الظعن رقم ١٤١٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٣/٦/١٩٤٦

إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى إدانة المتهم فى إحراز حشيش وكانت قد ذكرت الأدلة التى إعتصمت عليها فى قضائها بذلك، فلا يحق للمتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن المادة التى ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به فى القانون إذا كان لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع.

الظعن رقم ١٨٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

الحكم القاضى بإنذار شخص طبقاً للمادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشردين والمشببه فيهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً لا يكون قابلاً للظعن بالنقض، وذلك أخذاً بنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٤٧/١/٦

إذا كان الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه إلا بعد إنتضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن لطعنه لا يكون مقبولاً شكلاً. ولا يمنع من ذلك أن يكون معطلاً في السجن، فإن هذا - على حسب النظام الموضوع في القانون - لا يحول دون تحرير أسباب الطعن وتقديمها وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٤٣٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٤

إذا كان الطعن مقصوداً على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة إستعملت في ارتكاب الجريمة، وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة ليست ملكاً له، فلا تكون له مصلحة من وراء طعنه.

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

إذا كان المتهم بسرقة ملابس وأشياء أخرى من متعلقات الجيش قد قدم شهادة من الوحدة التي يشتغل فيها بأن كل ما يوجد لديه من ملابس عسكرية معطى له من الوحدة فلم تأخذ المحكمة بهذه الشهادة فلما جدوى له من نية على المحكمة عدم أخذها بها ما دام أنه قد أدين في سرقة أشياء أخرى لم يرد لها ذكر في هذه الشهادة.

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمتين : الأولى أنه دخل عقاراً في حيازة الجنى عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة، والثانية أنه غصب أموالاً ثالثة بقصد الإساءة بأن هدم العقار سالف الذكر، وحكمت عليه بعقوبة واحدة عن الجريمتين، وكانت إدانته بالجريمة الثانية مبنية على ثبوت ملكية الجنى عليهم للعقار فطعن في هذا الحكم قاصراً طعنه عليه فيما جاء به بصدد الجريمة الأولى، فهذا الطعن لا يجديهِ ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه مقررة لجريمة التخريب التي لم يعرض في طعنه لما ورد في شأنها بالحكم.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢

إذا كان الطاعن يطعن فيما طلبه بالجلسة من إبهاله عشرة أيام أخرى عدا المهلة التي أعطيتها لتقديم أسباب الطعن بأن وباء الكوليرا منعه من تقديم الأسباب في المهلة الأولى، فهذا لا يقبل منه ما دامت حالة الرءاء التي يشير إليها قد زالت، وما دام هو قد تقدم أسبابه على إثر زوال هذا المانع كما هو الواجب قانوناً.

الطنع رقم ٦٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٣

إذا كان المتهم قد قرر بالطنع في الحكم ثم قدم محاميه تقريراً بأسباب الطعن أورد فيه أن الحكم لم يمتح في الثمانية الأيام التالية لصدوره وشفعه بشهادة دالة على ذلك واحتفظ في ذيل التقرير بحقه في تقديم أسباب الطعن على الحكم ذاته بعد ختمه، ثم قدم ما لديه من أسباب بعد إطلاعه على الحكم، ثم بعد ذلك تقدم محام ثان عن المتهم طالباً مهلة لتقديم أسباب أخرى لأنه وكل عنه حديثاً، فلا يكون لهذا المحامي حق في المهلة، لأن المتهم قد إستفد حقه بإطلاع المحامي الأول على الحكم وتقديمه أسباب الطعن، فكل أسباب يراد تقديمها بعد ذلك لا تكون في الميعاد.

الطنع رقم ٧٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٣

الدفع بأن النيابة قد أصدرت قراراً بحفظ الدعوى العمومية بعد إتمام التحقيقات ثم عادت ورفعتها على المتهم دون ظهور أدلة جديدة، وكذلك الدفع بأن أساس الجريمة موضوع الدعوى الجنائية عقد قيمته أكثر من النصاب الذي يجوز إثبات تسلمه بشهادة الشهود هما من الدفع الواجب إيدائها أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ٣٤٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩

إذا كان المتهم لم يفر أمام المحكمة الإستئنافية أن الذي أمر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيابة الذي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققه وتفصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع، فلا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ٣٨٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٠

إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلاً وابنه اتهما بضرب اجنئ عليه ضرباً نشأت عنه عاهرة، وكان هلايين المتهمين محام واحد وكلاهما للدفاع عنهما، فأعلن المحامي شهود نفي شهدوا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن، فهذا إختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام. فإذا كانت المحكمة لم تلفت إلى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم.

الطنع رقم ٧٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٨

— ما دام الطاعن لم يعرض على ما حصل بالجلسة من أن محامي المدعى بالحقوق المدنية قد تراجع بعد أن إنتهى محاميه من دفاعه، وما دام محاميه لم ير من ناحيته ضرورة للرد على ما أبداه المحامي عن المدعى فلا يقبل منه الإعراض على ذلك لدى محكمة النقض.

- إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يدعى وقوعه في صحيفة الدعوى من بطلان فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦
الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يمتح في الموعد القانوني هي الشهادة الدالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها. فالشهادة الثابت بها أن الحكم ومحضر الجلسة وردا المحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد، ولهذا لا تقبل الأسباب التي يقدمها الطاعن بعد مضي مهلة الطعن محسوبةً من يوم صدور الحكم، ولو كانت محكمة النقض قد أجلت نظر الطعن حتى يقدم الطاعن ما يرى تقديمه من أسباب لأن ذلك ليس قضاءً منها بقبول الأسباب التي ستقدم.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦
إذا كان الطاعن يبنى طعنه على أن المحاكمة وقعت باطلاً إذ محضر الجلسة تتعذر قراءته فلا يمكن معرفة ما تم أمام المحكمة، ولم يكن قد عين مطعناً واحداً على ذات الإجراءات التي تمت في مواجهته والمفروض قانوناً أنها وقعت صحيحة لهذا الطعن يكون على غير أساس معنيماً ورفضه، وخصوصاً إذا كان محضر الجلسة مسورة قراءته.

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠
ما دامت المذكرة المقدمة بعد حجب القضية للحكم ليس عليها إشارة من أحد القضاة، ولا دليل على أن المحكمة أطلعت عليها، فلا جدوى من التمسك بها في طلب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٢
متى كان المقيى الذي وقع التفتيش فيه ليس مملوكاً للمتهم الذي ضبط معه الحشيش وهو فيه، فلا يقبل من هذا المتهم أن يخلوع بانتهاك حرمة المقيى للنمى على الحكم.

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨
- لا يكفي لبطلان الحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة في أسماء القضاة مرجعه مجرد الخطأ في الكتابة. فإذا كان الطاعن يتمسك في طعنه بالخلاف الظاهر في تشكيل المحكمة بين محضر الجلسة والحكم المطعون فيه ولا يدعى أن هذا الخلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن إضروكو في الحكم لم يسمع المرافعة، فطعنه هذا يكون على غير أساس.

-- متى كان المتهم لم يطلب أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحداً منعه من ذلك فلا يحق له أن يعنى على الحكم شيئاً في هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٧
إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم الطاعن أسباباً له، ثم تبين أنه كان قد قدم أسباب الطعن في الميعاد ولكنها لم تعرض على المحكمة، فيتعين الرجوع في الحكم المذكور والحكم بقبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨
إذا دافع لدى المحكمة بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية ضد المتهم لسبق حفظها فلم ترد على هذا الدفع وأدانت المتهم، فهذا منها خطأ، إذ أن من الواجب عليها أن ترد، ولكن إذا كان المتهم في طعنه على حكمها قد عرض هذا الدفع على محكمة النقض في صورة تمكنها من الفصل فيه على وجه لا يؤثر في الحكم المطعون فيه فإن إغفال الرد في الحكم لا يكون مسوِّجاً نقضه.

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٠
إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بصدد تكذيب أقوال المجنى عليه وشهوده من أنه هو وحده الضارب بما ورد بمعينة الطبيب الشرعي للفرقة التي كان بها القتل من وجود آثار لنوعين مختلفين من البنادق ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع بمقولة إن ما استخرجه الطبيب الشرعي من مقذوفات من حائط الغرفة يدل على أنه من بندقية راسيجون، وكان الثابت من معينة هذا الطبيب أن آثار المقذوفات هي لنوعين من البنادق فإن المحكمة تكون قد أخطأت بما يجعل حكمها مسوِّجاً للنقض. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين، إذ أن ما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى هذا المتهم أو تنتهي إليه يقتضى -- تحقيقاً لحسن سير العدالة -- أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين بسبب الإرتباط الوثيق بين الوقائع.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢
لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١١
إن نقض الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم - وإن لم يقرر بالطنع - إذا ما اتصل وجه الطعن به وذلك إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام النقض.

الطنع رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢
لا تقبل إثارة أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠
إن قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة، ومن ثم فلا تقبل إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع.

الطنع رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠
حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ التى تنص على أنه "يعد تهريباً" ١- إستتبات التبغ أو زراعته محلياً "٢- إدخال التبغ السودانى أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد "٣- غش التبغ أو إستوراده مغموشاً "٤- تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها". وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد نفى فى غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستتبت أو المزروع محلياً -وهو مدار الإتهام- فلا محل إلى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر فى خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه، لأن العبرة أولاً هى بنوع الدخان الذى ترد عليه الحيازة أو الإحراز وأنه ليس من تلك الأدخنة التى حظر الشارع حيازتها وإحرازها بإطلاق.

الطنع رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧
إذا كان الثالث من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافعين عن المتهم طلبا حجب الدعوى للحكم مع التصريح هما بتقديم مذكرة بدفاعه، فصرحت هما المحكمة بذلك، فإن ما يثيره المتهم من عدم سماع دفاعه الشفوى يكون غير مقبول منه.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٤

إذا كانت التهمة بتديد المحجوزات لم تتمسك أمام محكمة أولى وثانى درجة بعدم علمها يوم البيع كما لم تنازع فى قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل صورة محضره ولم تعرض لصورته المرفقة بالأوراق أو تدعى عدم مطابقتها لأصل المأخوذ عنه، فإنه لا يسوغ لها المجادلة فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

مضى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طالب رد الإعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المادة اللازمة لرد إعتباره بحكم القانون إثنا عشرة سنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهى لم تفسد بعد. ولما كان ينهى على المحكمة أن تفصل فى الطلب المرفوع عليها وفقاً لأحكام القانون الخاصة برد الإعتبار القضائى الواردة فى المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه : "يجب لرد الإعتبار أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور المفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة فى حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة". وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعنيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣

إن إشتهار الطاعن باللقب الذى أطلق عليه أو عدم إشتهاره به - بفرض صحة دعواه فى ذلك - لا أثر له فى استدلال الحكم ما دام أنه هو بذاته المقصود بالإتهام، فضلاً عن أنه لم يثر هذا النعى أمام قضاء الموضوع. ومن ثم فليس له أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣

إذا كان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع فى مفردات المبلغ المتهم باختلاسه عن مدة عمله كصراف بالجهة التى نقل منها، فليس له أن يبدى هذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٠

القصور فى التسيب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الفيائى الإستئنافى القاضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به مع الإعاد، فإن ما ينهيه الطاعن على هذا الحكم من قصوره عن بحث سقوط الحجز أو عدم

إعلانه يوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث عنه إلا إذا كان الإستئناف مقبولا من ناحية الشكل.

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١

- تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن بطريق النقض في خلال الميعاد الذي حدده القانون هي شرط لقبول الطعن، وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان معاً وحدة إجرائية ولا يفتى أحدهما عن الآخر فعلى من قرر بالطعن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً.

- القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إمداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها أيضاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع اصطلاحاً لهذه العملية الإجرائية من كل عت، يسائر مرامى الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٦٠/٤/١١

ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسؤوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه إنصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الإختلاس الذي أسند إليه دأته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسؤوليته - بل إن إقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة بالمتهم الأول في الجريمة، وفضلاً عن ذلك فالذى يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيساً له.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥

إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام محكمة ثالثة بدرجة بأن المحجوزات حدد ليهما مكان آخر غير مكان الحجز فلا يقبل منه أن ينمى على الحكم عدم رده دلائل لم يطرحه هو أمامها، ولا يجوز له أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

إذا كان القانون لا يجيز للطاعن الطعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بطريق تناف أمام غرفة الإتهام، فإن إستئناف الأمر المذكور يكون غير جائز، وهو بهذا الاعتبار وعملاً بمادة

٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا يمكن أن ينشئ للطاعن حقاً في أن يسلك طريقاً استثنائياً للطعن في الأمر الصادر من غرفة الإتهام في شأنه، فيكون الطعن فيه بطريق النقض عبر جائز.

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٠
الدفع بوقف الدعوى الجنائية إنتظار للفصل في مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقاً من طرق الدواع -
فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل منه الصمك
به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠
لا يقبل من المتهم أن يثر لأول مرة أمام محكمة النقض أن إعتزاله بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٠
الصمك بحالة الإكراه المعنوي أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام
ال ثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للإكراه فيها.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٧/١/١٩٦١
لا يجوز إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم - لعدم ثبوت الواقعة -
والقضاء فيها إستثنائياً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية -
على ما جرى به قضاء محكمة النقض، نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة، ولإرتباط الحكم بالتعويض
بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى - فإذا كان الحكم لم ينص على - صدر بإجماع آراء القضاة، فإنه
يكون مغلطاً في تطبيق القانون، ويعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد احكم المستأنف الذي قضى برفض
الدعوى المدنية.

* الموضوع الفرعي : التقرير بالطعن :

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢١/٣/١٩٥٠
إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلاً بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد إنقضاء الميعاد
القانوني لم تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد قرر الطعن في الميعاد، كمن من المعين عليها أن ترجع في
حكمها السابق وتحكم بقبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٣

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت معاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره. ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم وأن صاحب الشأن إذا لم يجده مودعاً ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مفيضة لذلك، وكان له - إستناداً إلى هذه الشهادة - أن يحصل من محكمة النقض على معاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه. ولما كان القانون - على ما فسرت به هذه المحكمة - قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا محل إذن للإحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة بإلتزامها فى المواد الجنائية. ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى تلك الأحكام إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات. أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع فى هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه ولا يرجع إلى غيره.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن، وموجب ذلك أنه لا تقوم للطعن قائمة ولا تصل محكمة النقض به إلا من طريق هذا التقرير، ولا يبنى عنه أى إجراء آخر مهما قيل من وحدة الواقعة أو وجود المصلحة ومن ثم فالتدخل الذى يقول به محكوم عليه آخر غير الطاعن لا يكون مقبولاً. ولا يصح فى هذا المقام الإحتجاج بقواعد المرافعات المقررة للطعن فى المواد المدنية لأن الأصل ألا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلواً من الإشارة أو كان ذلك لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه. أما وقد رسم هذا شكلاً خاصاً لهذا الإجراء فإنه يكون هو وحده الذى يبنى عليه إتصال المحكمة بالدعوى، فيكون الواجب على ذى الشأن إستيفاءه إذا أراد أن يكون له أثره بالنسبة إليه.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

١) إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت فى إدانة التهم على أقوالهم رغم طلب التهم سماعهم، وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائى بناء على الأسباب التى قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغم أن تمسك التهم بسماع الباقين، ولم ترد فى حكمها على ما جاء

بذكرته في هذا الشأن - فإن حكمها يكون معيماً متعيماً فقطه. ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم الطاعن يستفيد منه الطاعن الآخر الذي قرر الطعن في الميعاد ولم يقدم أسباب طعنه على الحكم بعد ختمه وذلك لوحدة الواقعة التي دين الإثبات فيها.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨

إنه لما كانت نصوص قانون تحقيق الجنايات هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات، وكان هذا القانون قد نص في المادة ٢٣١ منه على أنه لا يوجب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادراً بالإعدام، وفي المادة ٢٣٣ منه على إيقاف التنفيذ في حالة تناقض الأحكام على الوجه المبين بها مما مفاده أن الأصل في الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وجب تنفيذها إلا ما استثنى منها بنص صريح في القانون، ثم لما كانت الدعاوى المدنية التي ترفع بالتعبئة للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك كله كذلك كان لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المستول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة الجاني عليه حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المرفوع عنه، إذ هو طلب لا أساس له من القانون.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٥

الخطأ المادي البحت لا يؤثر في سلامة الحكم. فإذا كان الحكم قد بين بحوى شهادة شاهدين بما يتفق وما هو ثابت في الأوراق ولكنه عند الإشارة إلى رواية أولهما قد وقع منه في ذلك خطأ مادي فقال عنه "الشاهد الثاني - "فذلك لا يضره.

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩

إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره الطعن تعين الحكم بإنقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه لوفاته.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣

منى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سائفاً فلا يكون للنيابة بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨

ما دام التهم موقوفاً بملكيته للحدثاء المضبوط فلا يجدي ما يدعيه من أن الحكم استمد في هذا إلى استعراق الكلب البوليسي عليه في حين أنه لم يعرض عليه.

الطعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٥١/١/٨

إنه لما كان المتهم يستفيد من إستئناف النيابة للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنفه، فإنه متى صدر حكم غيائى بعدم جواز الإستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة قضى بأنذار المتهم فى جريمة إشعياء - فإن حق التهم فى المعارضة يكون قائماً ويكون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض غير جائز لأنه لم يصبح نهائياً بعد.

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٥١/١/٨

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قصرت الطعن بطريق النقض على أحكام آخر درجة الصادرة فى مواد الجنايات أو الجنح. وإذن فإذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة أنه لم ينفذ قرار الهدم الصادر إليه من جهة التنظيم، فالحكم الصادر بإدائته لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، إذ هو حكم صادر فى مخالفة تنظيم للمواد ٤ و ١٠ و ١١ و ١٤ من دكره سنة ١٨٨٩.

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٠

إذا كان قد صدر من المحكمة الإستئنافية حكمان نهائيان على المتهم فى دعوى واحدة بسبب تجزئة اشككة للدعوى بالفصل مرة فى إستئناف النيابة وأخرى فى إستئناف المتهم فإن هذين الحكمين يجب نقضهما وهكئة النقض أن تطبق القانون على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٨

لا يجدى الطاعن فى تقريره الطعن بعد الميعاد أنه كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً فى الميعاد بإرسال الأوراق إلى الطاعن كى يقرر الطعن قبل فوات الميعاد، وذلك لأنه كان فى وسعه أن يقرر بالطعن أمام كاتب السجن فى الدلو المعد لذلك فى الميعاد القانونى.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٢

إذا كان المحامى حين قرر بالطعن لم يكن مفوضاً فى ذلك بتوكيل خاص كما يقضى بذلك القانون. فلا يكون هذا التقرير صادراً ممن يملكه قانوناً، فهو باطل لا تصححه الإجازة اللاحقة.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٠

إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطاعن هو الذى أخطر بإيداع الحكم، فإن هذا الإخطار لا يصح الإعتماد به ما دام أن الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٢

الشهادة التى يصح الإستدلال بها على أن الحكم لم يحتم فى الموعد القانونى إنما هى الشهادة التى تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورهما، وتأشيرة قلم الكتاب بورود الحكم بعد إنتهاء الثلاثين يوماً لا يكون لها قيمة فى هذا الشأن. وإذن فإذا كان الطاعن يعتمد فى طلب إبطال الحكم لعدم التوقيع عليه فى خلال الثلاثين يوماً على مثل هذه التأشيرة ولم يقدم شهادة سلبية تثبت عدم التوقيع عليه فى خلال هذه المدة، لذلك لا يجدي.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٢/٢٤/١٩٥٣

إن قضاء محكمة النقض مستقراً على أنه لما كان القانون يعطى صاحب الشأن الحق فى الحصول على صورة من الحكم فى طرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإن الشهادة التى يحصل عليها فى اليوم الثامن من هذه الأيام تكون دليلاً على تعلق ذلك لما يعطيه الحق فى التقرير بطعنه وتقديم أسبابه فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقاً لما تقضى به المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذن فإذا كان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ثم لم تعلنه النيابة بإيداع الحكم فإن طعنه يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ٥/١٩/١٩٥٣

إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط لإمتداد نيماد الطعن بعد الثمانية عشر يوماً أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام التالية لصدوره، وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٣ من الشهر المذكور، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إيداع الحكم محتوماً فى ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ أى بعد إنتهاء الثمانية عشر يوماً المحددة بالقانون للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب - فإن هذه الشهادة لا تكون مجدية فى إمتداد الميعاد ويكون الطعن غير مقبول شكلاً ولا يلفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد.

الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٥٣

يجب لقبول الطعن بالنقض وفقاً للمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقرر به المحكوم عليه فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم، إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان معتقلاً، ولا تتصل محكمة النقض بالطعن إلا عن طريق هذا التقرير. وإذن فمضى كان تقرير الطعن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام قال إنه وكيل عن المحكوم عليه، فإن الطعن يكون قد وقع مخالفاً للقانون، ويتعين عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤

إن إمتداد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم وينقضاء هذه المدة يسقط الحق فى الطعن، ذلك أن عدم ختم الحكم فى ظرف الثلاثين يوماً التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتماً طبقاً لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفى وحده سبباً لنقض الحكم، فهو بهذه المثابة يعنى صاحب الشأن عن الإطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجباً على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم فى قلم الكتاب فى الثمانية الأيام إن كان حريصاً على الطعن أن يبادر بالإستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد إنتقضاء الثلاثين يوماً التالية لصدوره فإذا وجده قد أودع به أطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلاً لذلك أما إذا لم يجده فقد إنتفع أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم إنتقضاء الثلاثين يوماً، فهذا هو أهم عمل فى ذلك وترك مدة العشرة الأيام التى قدر القانون كفايتها تمضى بعد الثلاثين يوماً دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يعين معه اعتباره نازلاً عنه. ولا يجوز فى هذا المقام أن يعرض بما نص عليه القانون المشار إليه فى المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن فى العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا فى خلال الثلاثين يوماً أما بعد إنتقضائها فلا محل له ما دام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده.

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٥

إن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن قلم الكتاب المشار إليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى تتعقد بها محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم، فهو الذى يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن، وهو وحده الذى يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعاً به، وإذن فالشهادة التى يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الإستئناف بدلاً من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى تتعقد بها محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم لا يترتب عليها إمتداد الميعاد الذى نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥

إن تقدير صفة الإستعجال للمسائل التى تنظرها لجنة الشئون الوقية التى تقتضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إستقلال القضاء بتأليفها فى كل محكمة، هو مما يدخل فى سلطة اللجنة المذكورة.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١

إن الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط وفقاً للمادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا لم يقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١

الطعن بطريق النقض حق شخصي للمحكوم عليه يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يراهى له من مصلحة فى أى الحائتين وليس لأحد غيره أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن فى قلم الكتاب إما منه شخصياً، أو من يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً، ولا يجزئ فى ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالمرافعة عن الموكل.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤

التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتاً وقت التقرير بالطعن وإذن لهذا لم يكن المحامى الذى قرر بالطعن يحمل توكيلاً ثابتاً - يسمح له التقرير بالطعن عن الطاعة، بل قدم تقريراً عريضاً، ثم قدم يوم الجلسة توكيلاً ثابتاً لاحقاً فى التاريخ لتاريخ التقرير فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦

متى كان المتهم قد قرر بالطعن فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٧، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لتقديمه بعد الميعاد، ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامى المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن فى الحكم من المتهم ما دام لم يثبت أن المتهم نفسه أو وكيله الرسمى قد أبدى رغبته فى الميعاد القانونى فى التقرير بالطعن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لا دخل لإرادته فيه.

الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/٤/١٤

خلو تقرير التلخيص من الإشارة إلى واقعة من وقائع الدعوى لا يتوب عليه أى بطلان، وعلى المتهم إذا رأى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة أن يوضحها فى دفاعه الذى يتقدم به إليها.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٧

يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن إثر زوال المانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً أما إعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى لائحة من الوقت قدرها القانون بعشرة أيام تحصى على تاريخ العلم بإيداع الحكم والإطلاع على أسبابه - أعيداً بحكم المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لهذا كان

الطاعن قد بافر بالتقرير بالطعن فور زوال المرض، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فإن طعنه يكون مقبولا شكلاً.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦١/٤/٤

الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم أو القرار ضده، يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه - ولما كان ذلك وكان الموكل لم يخول وكيله إسماعال هذا الحق نيابة عنه، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة، ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالحضور والمراعاة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل في حدود هذه الوكالة.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله. وهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩

نقضى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوراً وإعتبارياً ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحاً، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢

نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائي - ألا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى. أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنقض. وقد افصح المشرع عن ذلك عندما بين طريق الطعن في أوامر غرفة الإتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ إجراءات وما بعدها قيوداً لها لا ترد على الطعن في الأحكام.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٠

الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذن. فإذا كان حملي الطاعن هو الذي

قرر بالظعن بالنقض، وكان يبين من الإطلاع على التوكيل الرسمى السابق على الظعن أنه لا يجوز التوكيل هذا الحق نيابة عن الموكل فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذى صفة. ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص إستناداً - كما يقول الدفاع - إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الظعن أمام محكمة النقض، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى تناولها التعديل وردت فى باب الظعن بالنقض فى المواد المدنية التجارية والأحوال الشخصية ولا تمس إجراءات الظعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون.

الظعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٤

من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بظعنه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستبدل بقوة الحبس مع الشغل بقوة الحبس البسيط المقضى بها من محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن الطاعن هو المستأنف وحده. وكان من المقرر أن الحبس مع الشغل يعتبر أشد من الحبس البسيط حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون لما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيح ذلك الخطأ.

الظعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى ببراءته فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه. ومن ثم فإن ميعاد الظعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره.

الظعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠

لا تجزى المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الظعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه، أو طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما. والقانون فى مادتيه سالفتى الذكر، إنما أراد أن يصدر الظعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضماناً للمتهم فإذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالظعن بقلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الظعن فإذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها، إذ أن الأسباب إنما هى فى الواقع من الأمر جوهر الظعن وأسبابه ووضعها من أخص خصائصها أما إيداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالظعن. ولما كان الواضح من الأوراق أن تقرير أسباب

الطعن لم يعرض على النائب العام أو الخامي العام للموافقة عليه واعتماده قبل إيداعه قلم الكتاب بواسطة من وكله. فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على أسبابه

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥

التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يوجب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإصاها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى عنه تقديم الطاعن الأسباب إلى قلم الكتاب فى الميعاد أو أى إجراء آخر

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٥

- الأصل أن الطعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم فى السبر فيه، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصياً فى الطعن فى الحكم الصادر عليه فلا حق له فى التعلل بتأخر إدارة السجن فى دعوته لهذا الغرض. ومن ثم فلا يجدى الطاعن إرسال محاميه برفقة إلى مدير السجن فى يوم تقديمه أسباب الطعن - بطلب تحرير تقرير طعن للطاعن - تلك البرقية التى تبين أنها وصلت السجن فى اليوم التالى لإرسالها ثم حولت فى اليوم نفسه إلى الليمان الذى نقل إليه الطاعن فوصلت بعد الميعاد، ذلك لأنه كان فى وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالسجن فى الميعاد القانونى، ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حصل بينه وبين ذلك.

- من المقرر أن التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله - وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦

إن الشارع إذ حدد للطعن بالنقض فى قرار لجنة قيد المحامين ثلاثين يوماً لإجرائه ثم أحال فى بيان كيفية حصول ذلك الطعن إلى الإجراءات المتبعة للنقض فى المواد الجنائية، إنما دل على وجوب حصول التقرير بالطعن فى قرار اللجنة المشار إليها وإيداع الأسباب التى يبنى عليها الطعن فى ميعاد الثلاثين يوماً التى حددها. ذلك أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة بالطعن وإعصاره مرفوعاً إليها وتقرير الأسباب التى يبنى عليها الطعن شرط لقبوله ولتمكين محكمة النقض من النظر فى موضوعه، فالأسباب ليست إلا تبعاً للتقرير لاصقة به، فهما يكونان معاً وحدة إجرائية واحدة لا يبنى أحدهما عن الآخر ولا يقوم مقامه مما مفاده أن النص على حصول الطعن وفقاً للإجراءات المتبعة للنقض فى المواد الجنائية بعد

تحديد مهاد ثلاثين يوماً ينصرف حصماً إلى التقرير بالظعن وإيداع الأسباب معاً. ولما كان الطاعن وإن قرر بالظعن في قرار لجنة قيد الخامين في خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلانه بالقرار المظعون فيه إلا أنه لم يقدم أسباب الظعن إلا بعد انقضاء ذلك الميعاد، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالظعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الظعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه.

الظعن رقم ٧٨٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٨٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيراً للمادة ٢٣١ منه أو طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية بياناً لحقيقة المقصود من المادة ٤٢٤ منه - التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقفاً عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له.

الظعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

مضى كان الثابت أن المتهم قد أبدى وهو بالسجن رغبته في أن يظعن في الحكم الصادر ضده بطريق النقض في الميعاد، وأثبتت هذه الرغبة كتابة بالأوراق ووقع عليها، فإن ذلك يعبر قانوناً بتقريراً بالظعن ولو أنه لم يجوز طبقاً لما يتطلبه القانون في هذا الشأن، ويكون الظعن مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥

- الأصل أن الظعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إصاح الطاعن عن رغبته في الإعراض على الحكم بالشكل الذي رسمه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الظعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي يبنى عليها الظعن في هذا الميعاد أيضاً على إعتبار أنها شرط لقبوله وتعد لاصقة بتقرير الظعن ويحذر أن معاً وحدة إجرائية لا يفتى أحدهما عن الآخر. ومن ثم فعلى من قرر بالظعن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالظعن وإلا كان الظعن غير مقبول شكلاً.

- القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لإستلام أسباب الطعون ووردها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ووقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبناً للإيداع إصطفاً لهذه العملية الإجرائية من كل عبث يساير مراعى الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التى رسمها لذلك. والمعلول عليه في هذا الشأن هو مما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على إختلاف درجاتهم لإنعدام ولايتهم في هذا الخصوص. ولأن الأصل أنه طالما أن القانون قد إشرط لصحة الطعن بوصفه عملاً إجرائياً أن يتم في زمان ومكان معينين فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائى بملأه شروط صحته الشكلية دون تكمله بوقائع أخرى خارجة عنه ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الأسباب من الموظف المختص أو بإثبات هذا الإجراء في السجل المعد لذلك أو بهما معاً.

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قضى ١٧ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٦

إنه وإن كان التقرير بالنقض لم يجر حسب الأوضاع المقررة قانوناً، إلا أنه ما دام الطاعن قد طلب في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجن بوحدة الطعن فى الحكم بطريق النقض كما أودع بحاميه أسباب الطعن فى الميعاد. وكانت إدارة الجيش لم ترسل السجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك الموظف الإنتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته فى ذلك، فإن الطاعن كان فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون، ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٧

لا تجيز المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعلم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية. وتجيز المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية الطعن أيضاً للمحامى العام فى دائرة إختصاصه. ولما كان الثابت من الأوراق أنه لم يصدر من النائب العام أو ائامى العام توكيل لرئيس النيابة بالتقرير بالطعن فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل التهم وكان الكتاب المرسل من ائامى العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع إيداع الأسباب فى الميعاد القانوني لا يعد توكيلاً منه بالطعن إذ أن الموافقة على اتخاذ

إجراء لا تنفيذ التوكيل في إجراءاته بالمعنى المقصود في صحيح القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لصدوره عن لا يملك التقرير به قانوناً.

الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

- الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده. يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، ليس لأحد غيره أن يبوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه.

- الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق إستناداً - كما يقول الدفاع - إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ذلك بأن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩

علة إحصاء ميعاد الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم يكن على أساس أن يوم صدوره يعد مياداً له - هي الفواض علم الطاعن به يوم صدوره - فإذا إنتفت هذه العلة المانع فلهي فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم، وهو في هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العلز قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه - ما لم يثبت قيام العلز بعد العلم بالحكم مانعاً من مباشرة إجراءات الطعن ففي هذه الحالة جرى قضاء النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام.

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٥

مضى كانت التهمة المسندة إلى المتهم هي تعيينه عمالاً دون شهادة قيد، وكان الحكم قد قضى ببراءته منها إستناداً إلى عدم توافر شروط القرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ في حقه في حين أن مجال تطبيق هذا القرار يقتصر على صاحب العمل الذي يتقيد في إستخدامه للعمال بتاريخ قبدهم بمكاتب القوى العاملة وهي تهمة أخرى تخالف تلك التي رفعت بها الدعوى والمؤتمة قانوناً وفقاً للمادتين ١٤، ٢١٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣

العبارة في تحري حقيقة التقرير بالظعن عند فقد أصل الورقة المثبتة له هي بحقيقة الواقع.

الظعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

- الأصل أن الظعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المصالح عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الظعن فى الحكم ورغبتهم فى السر فيه، وما دام الظاعن لم يظهر رغبته شخصياً فى الظعن فى الحكم الصادر عليه إلا بعد فوات الميعاد القانونى، فإنه لا يجدى فيه إرسال مصادره بوقية إلى مدير وحدته المسجون بها فى الجيش يطلب فيها التصريح للظاعن بالتقرير بالنقض فى الحكم الصادر ضده وذلك لأنه كان فى وسع الظاعن أن يقرر بالظعن أمام قلم الكتاب أو بالجيش فى الميعاد القانونى ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه حمل بينه وبين ذلك. ولا يحق له التصلل بتأخر إدارة السجن فى دعوته لهذا الغرض.

- من المقرر أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه. ومتى كان الثابت أن الظاعن لم يقرر بالظعن إلا بعد فوات الميعاد القانونى، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

متى كانت المحكمة قد استندت فى قضائها السابق بعدم قبول الظعن شكلاً إلى أن المصالح الذى قرر بالظعن هو الذى وقع الأسباب التى بنى عليها الظعن بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض، ثم تبين فيما بعد أن الذى وقع هذه الأسباب من المصالحين المقبولين أمام هذه المحكمة، فإنه يتعين الرجوع فى هذا الحكم والنظر فى الظعن من جديد.

الظعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٦

إن مجرد التقرير بالظعن فى قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالظعن إتصلاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير فى معاده القانونى. ويتعين على الظاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتمز قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه.

الظعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٥

من المقرر أنه يجب لقبول وجه الظعن أن يكون واضحاً محدداً، فإذا كان الظاعن لم يفتح عن مضمون المستندات التى يقول إنه قدمها بالجلسة والتى يدعى بسرقتها، حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة وهل تحوى دليلاً جوهرياً يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه فإن ما يثوره فى هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨

الحكم الصادر غيابياً فى مواد الجرح بعد بمثابة حكم نهائى من يوم صدوره بالنسبة إلى المحكوم ببراءته لإنتفاء مصلحته حتماً فى المعارضة فيه. ومن لم لميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الغيابى الصادر من المحكمة الإستئنافية بالبراءة يبدأ من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط إتصال الحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٥١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بإعتبارها كأن لم تكن يبدأ فى حق المعارض - عند ثبوت أن تخلفه عن حضور الجلسة التى نظرت فيها المعارضة كان لعذر قهرى هو المرض - من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم. ولما كان الغائب من مطالعة الأوراق أن الطاعن حضر بالجلسة التى حددت لنظر الإشكال المرفوع منه عن الحكم المذكور وبذلك يكون قد علم بالحكم رسمياً منذ ذلك التاريخ، فإنه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التى بنى عليها طعنه فى ظرف أربعين يوماً منذ ذلك العلم الرسمى بالحكم الصادر فى المعارضة. أما وأنه لم يقم بإيداع أسباب الطعن إلا بعد فوات الميعاد احدد قانوناً للقيام بذلك الإجراء. فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٨

مضى كان قد بان من خطاب مدير منطقة طرة الموجه إلى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته فى التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى، وأنه قد ثبت إهمال السجن فى تحرير هذا الطلب وعدم تقديمه فى الميعاد لأسباب خارجة عن إرادة الطاعن، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٨

مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى جريمة الإلتحاق الجنائى التى لم تتصل بها المحكمة طبقاً للقانون لئان قضاءه يكون باطلاً، وإذ كان ذلك وكان الحكم قد أعمل المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المتهمين العقوبة الأشد وهى المقررة لجريمة الإلتحاق الجنائى، فإنه بذلك يكون قد إنطوى على خطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه بالنسبة إلى المتهمين من طعن منهم ومن لم يطعن، لإتصال السبب الذى بنى عليه

الظعن بهم جميعاً إعمالاً لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١

— بعد أن نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض على وجوب التقرير بالظعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق به أوجبت في لفترتها الثالثة في حالة رفع الظعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوزان الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعبر ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها.

— إن قبول الظعن شكلاً هو مناط اتصال المحكمة بالظعن، فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون، ما دام الظعن غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢

جاء قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالظعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الظعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفي عنه. ولما كان الطاعن وإن كان قد قرر بالظعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد انتهاء هذا الميعاد، ولم يقدم به علر يبرر مجازوه. ومن ثم فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١١

يتحدد الظعن بصفة رالعه. ولما كان الثابت أن الظعن مرفوع من النيابة العامة دون غيرها من الخصوم فإن الحكم فيه يكون قاصراً على الدعوى الجنائية وحدها.

الظعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠

الظعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لن صدر الحكم ضده ممارسه أو لا ممارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨

مضى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بعدم قبول الإستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد، وكان قضاؤه بذلك سليماً، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز محكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب، وإلا كان الطعن منقطعاً عليه وهو ممتنع.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يتوجب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن. ولما كان الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بالشهر العقارى، فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦

يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن فى رفعه، ومناطق توافق هذه الصفة أن يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه. ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لعدم إستيفائها إجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية ثم قضت فى الدعوى الجنائية ببراءة المظنون ضدهم، فقرر المدعى المدني بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الفصل فى الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفاً فيه، فإنه يتعين على الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير دى صفة.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥

مضى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة الإستئنافية شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه فقرر المحكوم عليه - بواسطة وكيله - الطعن فيه بطريق النقض بعد فوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وإعتبر يعثر المرض الذى زعم بأنه حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الإستئنافية وعلمه بالحكم الصادر فيها ولقد شهادة مرضية بذلك. ولما كانت محكمة النقض لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنها حررت فى فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وإغما إخباراً عن أمر غير مقطوع به يؤكد ذلك أن الثابت من محضر التوثيق على التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن إنتقل يوم توثيقه - وهو يقع فى فترة إدعاء المرض - إلى مكتب التوثيق ووقع بإمضاءه أمام الموثق بما يدل على أنه لم يكن مريضاً وطريح الفراش كما جاء بالشهادة الطبية. ولما كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمنة أن الطاعن قد أعلن للحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه

مخاطباً مع شخصه ووقع على أحمل ورقة الإعلان بما يفيد إستلامه صورة منه، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة، وإذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد في القانون دون عذر مقبول فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٧١

الإلتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة أيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ مشروط على ما إستقر عليه قضاء النقض بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادراً بالبراءة وليس بالإدانة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال لعدم إنطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى عليه الأجل سالف البيان دون التوقيع عليه وهى عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧١

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال الحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه. ولما كان المحكوم عليه وإن قرّر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٢

من المقرر أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه، فإذا لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الإعذار عن التأخير بمرض المحامي. وإذا كان الثابت أن الطاعن وإن قرّر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم أسبابه متجاوزاً ذلك الميعاد في القانون ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً. ولا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانوناً لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به المحامي مقدم الأسباب من مرضه زميله الذى كان الطاعن قد وكل إليه تقديمها مدة طويلة لم ييسر له خلالها تحوير أسباب الطعن، لأن ذلك - بفرض صحته - لا يوفر لدى الطاعن علراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٢

الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتداداً للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٢

- متى كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابياً بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ. ولما عارض، قضت بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية حضورياً بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة وبعدم قبولها للتقرير بها من غير ذي صفة. فإن هذا الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى فإنه يعتبر منهيّاً للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حكماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لإستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوع المعارضة. ويكون الطعن بالنقض فيه جائزاً.

- من المقرر أن على محكمة الموضوع متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت عليه أن تبين في حكمها ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بنظرولها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبهيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فوجدت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. ومعنى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لأدلة الثبوت ومنها أقوال المطعون ضده بتحقيقات النيابة بأنه اشهر باسم..... ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتحصنها، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٢

إذا كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بشخصه بالجلسة الأخيرة التي حيزت فيها الدعوى للحكم وقد حضر بالجلسة الأولى ومع ذلك قضت المحكمة حضورياً بالمعقوبة وكان مودى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة - في هذه الحالة - هو حكم حضوري إعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ مياد إستئنافه وفقاً للمدة ٤٠٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه وكان الثابت من الإطلاع على المقررات الضمومة أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً محسباً بدء مياد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد

أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون لما يعنيه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً والإحالة، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن معاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

متى كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالطعن بالنقض وتقديم الأسباب المعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وكان لا يجدى الطاعن التعلل في تبرير هذا التأخير بمرضه المثبت بالشهادة الطبية المقدمة منه لدى نظر إستشكاله في تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى عليه بها والتي ورد بها أنه «كان يشكو من دوزنتاريا حادة في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ويمكن إحتساب هذه المدة أجازة مرضية». كما لا يجدى الاستناد إلى العلة ذاتها في التعليل على قيام عذر قهري لديه حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ذلك بأن المحكمة لا تضمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية السالفة الذكر، إذ أنها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبتدأها ونهايتها، هذا فضلاً عن أن السات من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً وإستئنافياً، مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد إنقضاء المعاد المحدد في القانون محسباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠

إن التقرير بالطعن كما رسمه القانون، هو الذي يتوجب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإصاها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه، ومن ثم فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه تقديم الطاعن الأسباب إلى قلم الكتاب في المعاد ويكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩

متى كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بطريق النقض في المعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً، فيكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٨

مضى كان الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١١

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه. ولما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٢ وقدم محامى الطاعن أسباب الطعن فى ٦ من مايو سنة ١٩٧٢ ولكن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض وجاء بمذكرة قلم التنفيذ بالثبابة أن المحكوم عليه قبل تنفيذ الحكم ووقع على نموذج التنفيذ بما يفيد ذلك، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً. ولا يجدى الطاعن ما يثوره محاميه فى أسباب الطعن من أنه أرسل برقية إلى مدير السجن يطلب فيها تمكين موكله من التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم الصادر ضده ما دام الأخير لم يظهر رغبته شخصياً فى الطعن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله الحكم ولم يدع أن أحداً أجبره على ذلك، إذ الأصل أن الطعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل الخامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن فى الحكم ورغبتهم فى السبر فيه.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر لا تفتى عنه. ولما كان البعض من الطاعنين وإن قرروا بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسباباً لطعنهم فإنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل أيضاً الحكم الغيابى الأول لإندماجه فيه.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله. وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة

إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه - وإذ كان ذلك - وكان المحكوم عليه وإن قرر بالظن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لظنه، ومن ثم يكون الظن المقدم منه غير مقبول شكلاً.

الظن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤

- لما كان الغامى الذى قرر بالظن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه لم يقدم التوكيل الذى يتولاه حق الظن نيابة عنه فإن ظنه يكون غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن الظن بالنقض حق شخصى لن صدر الحكم ضده بممارسه أو لا بممارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه.

- لما كان ما أورده الحكم المظنون فيه من تحريات المقدم..... وما حصله من مؤدى إعراف الطاعين الأولين وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل الجنى عليه وسرقة السيارة إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة فإن أدلة الدعوى التى ساقها الحكم تكون قاصرة عن إستظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيبه بما يطله.

الظن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣

من المقرر أن التقرير بالظن بطريق النقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر، فإذا كان المحكوم عليه وإن قرر بالظن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لظنه، فيكون ظنه غير مقبول شكلاً.

الظن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣٠

من المقرر أن التقرير بالظن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، ومن ثم فإن التقرير بالظن وتقرير أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه.

الظن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض التقرير بالظن بالنقض وإيداع الأسباب التى بنى عليها الظن فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم الحضورى. وعلة إحتساب بدء ميعاد الظن فى الحكم الحضورى بيوم صدوره هى الفراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه فإذا ما إنتفت هذه العلة لائق قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العلم قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد

الطعن عليه، لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المحكمة الإستئنافية كانت قد حددت يوم ٤ يونيو سنة ١٩٧٣ لصدور الحكم ثم عادت وقررت تعجيل صدوره إلى يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٧٣ وأمرت بإعلان الخصوم بهذا التعجيل إلا أن الأوراق خلت بما يدل على حصول هذا الإعلان فإن ذلك مما يقوم به المانع القهري الذي حال بين الطاعنين وبين تقريرهم بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه في ظرف أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم، ولما كان بين من الإطلاع على المفردات أن الطاعنين لم يعلنوا بالحكم المطعون فيه ولم يثبت علمهم رسمياً بصدوره قبل اليوم الذي جرى فيه التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠
الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي إرتأه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً والتي هي شرط لقبول الطعن وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكرنان معاً وحدة إجرائية لا يفي أحدهما عن الآخر.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠
لما كان يبين من الإطلاع على التوكيل أساس الطعن أنه قد تم التوقيع عليه من المحكوم عليه في ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٤ وإقتصار طلبه على أنه يوكل الأستاذ..... اغضى بالطعن بالنقض في الدعوى المرفوعة ضده أمام محكمة قلوب الجزئية وإذ بات التوكيل على هذا النحو مجهلاً بالنقض وبالحكم الصادر فيها المراد الطعن عليه بطريق النقض فإنه لا يتحول اغضى الموكل حق التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في الدعوى المطروحة مما يبين معه عدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤
لما كان الطاعن قد اعترف بمرض زعم بأنه حال دون حضوره تلك الجلسة وبالتالي دون علمه بالحكم المطعون فيه الصادر فيها. وقدم شهادة طبية غير مؤرخة رد بها أنه كان مريضاً بنزلة قلوونية وقد لزم الفراض وتردد للعلاج في المدة من ١٠ مارس سنة ١٩٧٢ إلى ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢. ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنه لم يكن يمنع الطاعن من حضور جلسة المعارضة، بل على التيقن من ذلك فقد دلت الشهادة صراحة على تردد الطاعن على الطبيب للعلاج وبالتالي فقد كان في وسعه كذلك أن يحضر تلك الجلسة هذا إلى أن الثابت من محاضر جلسات

المحاكمة أن الطاعن لم يحضر سوى جلسة واحدة من الجلسات الخمس التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً واستئنافياً مع علمه بها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم ينازع في سبق علمه بملزمة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة. وإذا كان الطاعن لم يقرر بالظن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون علز مقبول، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٥ في حضور الطاعن إلا أنه لم يقرر بالظن بطريق النقض إلا بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٧٥ ولقد الأسباب في أول يوليو سنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض معتبراً في أسباب طعنه. بأنه كان مجتداً وصار التحفظ عليه بوحده العسكرية فور صدور الحكم المطعون فيه ولم يتمكن من الحصول على تصريح بالتوجه إلى نيابة وسط القاهرة إلا في ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فإذ بالقرار بالظن في اليوم التالي ولقد مذكورة الأسباب في يوم أول يوليو سنة ١٩٧٥ مرفقاً بها كتاب من وحدته العسكرية يؤيد صحة دفاعه، لما كان ذلك وكان وجود الطاعن تحت التحفظ بوحده العسكرية يعتبر علزاً فهيراً يحول بينه وبين التقرير في الميعاد القانوني ولقد بادر في اليوم التالي للتصريح له بالخروج بالتقرير بالظن على إعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يتعين القيام به على أثر زوال المانع.

الظعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣٠

لما كان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العلم المانع دون التقرير بالظن فيه في الميعاد القانوني ثم بادر فور زواله إلى الظن فيه وتقديم أسبابه موقفاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الظن يكون مقبولا شكلاً.

الظعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

من المقرر أنه يجب التقرير بالظن وتقديم أسبابه. تأسيساً عليها في الأجل المحدد. وأن عدم المبادرة بذلك والتجاوز في التقرير بالظن وتقديم الأسباب الأجل المحدد في القانون. يوجب عليه أن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

لما كانت الطاعة قد إختصت في تقرير الطعن وأسبابه "الحكم عليه الثاني" وأغفلت إختصاص - المهتم الآخر في الدعوى -... الذى صدر الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية المطروحة من مصلحة الجمارك - الطاعة - قبله، وكان من المقرر أن العبرة هى بحقيقة الواقع وأن توجه الطعن إلى المحكوم عليه... فى حكم لم يصدر ضده لا يتصور إلا أن يكون من قبيل خطأ المادى الذى وقع فيه بحامى الطاعة وأن الطعن فى حقيقته موجه ضد "....." خاصة وقد إلتصر الحكم المطعون فيه على الفصل فى معارضته الإستئنافية وحدها لما كان ذلك وكان الطعن قد إستوفى الإجراءات المقررة قانوناً ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٤

لما كان الأستاذ..... الخامى قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه عن الأستاذ..... الخامى بصفته الوكيل عن المحكوم عليه، وكان يبين من الإطلاع على التوكيل الخاص المقدم فى الطعن والذى يحول الوكيل عن المحكوم عليه حق الطعن بالنقض نيابة عن موكله أنه مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أى لاحق على التقرير بالطعن. وكان من المقرر أن الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحة وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. وكان الطعن فى الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام نص فيه على ذلك ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق إستناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة فى باب الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ذاته. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦

- متى كان الحكم المطعون فيه صدر فى ٨ من أبريل سنة ١٩٧٥ بقبول معارضة الطاعن الإستئنافية شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه. فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٥ وأودع أسبابه فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٥ متجاوزاً بذلك - فى التقرير وإيداع الأسباب - الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإنه يصح الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

- من المقرر وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصلر الحكم فيها، ومن ثم فإن تخلف الطاعن عن حضور جلسة أجلت إليها الدعوى في حضرته بغير عذر يجعل ميعاد الطعن في المعارضة يبدأ من يوم صدوره.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٧
منى كانت الطاعنة قد قدمت أسباباً تكميلية لاحقة لتلك التى بنى عليها الطعن - لا تحمل تاريخاً وغير مؤشر عليها بما يفيد إيداعها، ولم تقيد فى السجل المعد لذلك فى الميعاد المحدد قانوناً، فإنها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتعين لذلك الإلغاف عنها.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٣
منى كان بين من مطالمة الوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه أنه مقصور على المرافعة ولم يرد به ذكر للتقرير بالطعن بطريق النقض نيابة عن الموكل، وكان الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن فى قلم الكتاب إما منه شخصياً أو ممن وكله فى ذلك أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً، ولا يجزئ فى ذلك أن يكون الوكيل صادراً بالمرافعة عن الموكل لأن الطعن لا يدخل فى حدود هذه الوكالة، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير دى صفة.

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠
حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ بقبول المعارضة الإستئنافية شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦، أى بعد فوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠
منى كان الطاعن الخامس وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨

متى كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن - بعد أن ورد بصيغة التصميم في التقاضي، عاد فخصص بنص صريح أمور معينة أجاز للوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة. ويكون من المصين عدم قبول مثل هذا الطعن.

الطعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ - فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٦، ثم قدم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ مذكرة بأسباب طعنه إقتصر فيها على بيان أرقام قضايا حكم فيها على الطاعن في جرائم سرقة وقرر فيها بالطعن بطريق النقض، وإختم المذكرة بقوله إنه يستند في طعنه إلى ذات الأسباب التي أوردتها في تقرير الطعن بالنقض المودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ برقم ١١٥ سنة ٤٦ ق دون أن يورد بيان هذه الأسباب. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وكان الأصل أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملاً إجرائياً شكلاً معيّنًا فإنه يجب أن يسوفي هذا العمل الإجرائى بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه. وإذا كان الطعن قد خلا من الأسباب التي بنى عليها فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان الإحالة إلى أسباب مودعة في طعن آخر، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه، وكان الظاهر لما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه فإنه يصح أن يحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠

الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر إمتداداً للخصومة، بل هو خصومة خاصة، مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أصلها أو عدم أصلها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية إلا باحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٣ ولقد حمى الطاعن أسباب الطعن في الميعاد إلا أن الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض حسبما توجه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن من رغبته فيه، فإن عدم التقرير لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفتي عنه تقديم أسباب له، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن - في الميعاد الذي حدده القانون - هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يفرق فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتي عنه، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩

مضى كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٧/١٠/٨ في معارضة الطاعن الاستئنافية باعتبارها كان لم تكن، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ قرر المحامي وكيل الطاعن عليه بطريق النقض - كما أودع أسباب طعنه في ١٩٧٨/٣/١٢. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على وجوب التقرير بالطعن ولإداع أسبابه في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ إقفاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة، وكان الطاعن لا يجازي فيما أثبتته الحكم من سبق علمه بالجلسة المحددة لنظر معارضته والتي صدر الحكم المطعون فيه. وإذ قرر بالطعن وقدم أسبابه متجاوزاً الميعاد المقرر في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً، ولا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانوناً للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه ما تعلل به وكيله المحامي الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه من مرض لمدة لم يتيسر له خلالها التقرير بالطعن وتحرير أسبابه، لأن ذلك - بغرض صحته - لا يوفر لدى الطاعن علراً قهرياً يحول بينه وبين التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد، لما هو مقرر من أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه شأن الطاعن لا المحامي عنه، فإذا لم يقرر بالطعن ويقدم أسبابه في الميعاد فلا يقبل منه الاعتذار عن التأخير بمرض محاميه.

الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٠

لما كان الطاعن بعد صدور الحكم المطعون فيه قد قام به، عنز المرض المانع دون التقرير بالطعن في الميعاد القانوني ثم باذر فور زوال المرض وعقب عطلة يوم الجمعة التالية له - إلى التقرير بالطعن باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يتعين القيام به أثر زوال المانع، فإن الطعن - وقد استوفى الشكل المقرر في القانون - يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠

إذا كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يتوجب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى عنه أى أحد آخر.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٠

من حيث إن الطاعن الأول..... وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٠

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠

حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٠

منى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨ ولم يقرر الطاعن الأول..... بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٨، كما لم يقدم أسباب طعنه إلا في هذا

التاريخ متجاوزاً في التقرير بالظن وإيداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، فإنه يعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلاً مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون المذكور.

الظن رقم ١٤٥٨ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠

مضى كان البين أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ حضورياً بإعادة الإعتبار إلى المطعون ضده، فقررت النيابة العامة الظن فيه بطريق النقض في ٣ أغسطس سنة ١٩٧٨ وأرفق بالملف تقرير بأسبابه موقع عليه من المحامي العام وهو غير مؤرخ ولا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب - ويبين من كتاب رئيس نيابة اليوم المؤرخ ١٩٨٠/٩/٣٠ أن أسباب هذا الظن لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ الخاص بالظن بالنقض - لما كان ذلك وكان الأصل أن الظن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إصاح الطاعن عن رغبته في الإعراض على الحكم بالشكل الذي إرتأه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الظن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الظن في هذا الميعاد أيضاً والتي هي شرط لقبول الظن وتعد لاحقة لتقرير الظن ويكونان معاً وحدة إجرائية لا يعنى أحدهما عن الآخر، فإن على من قرر بالظن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالظن وإلا كان الظن غير مقبول شكلاً. ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً للإثبات تقديم أسباب الظن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لإستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع مع الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها أيضاً من واقع السجل مثبِتاً للإيداع إصطياناً لهذه العملية الإجرائية من كل عبث، يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم. ولما كانت الطاعة وإن قررت بالظن في الميعاد القانوني بإشهاد رسمي في قلم الكتاب، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنيتها الأصول المتأدة الثبته حصول الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين حصوله في الميعاد القانوني فإن الظن منها يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١١/١/١٩٨١

لما كان إستعمال المحكوم عليه لحقه فى الطعن بطريقة النقض الأمر فيه مرجعه إليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى قد تراه النيابة العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقابليته أو عدم قابليته للطعن فإنه لا يجدى الطاعن ما يسوقه تبريراً لتخلفه عن إتخاذ إجراءات الطعن فى الميعاد من خطأ النيابة العامة فى الوقوف على ماهية الحكم إذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه فى الطعن، كما لا يجدى الطاعن ما يسوقه تبريراً لتخلفه عن إتخاذ إجراءات الطعن فى الميعاد من خطأ النيابة العامة فى الوقوف على ماهية الحكم إذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه فى الطعن، كما لا يجد الطاعن ما يبرره من إرسال الحكم مع ملف الدعوى إلى مكتب شئون أمن الدولة ذلك أن التقرير بالطعن وهو لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لم يكن يستلزم وجود الحكم عند القيام به هذا إلى أن الطاعن لم يثبت إستحالة حصوله على صورة من الحكم المطعون فيه فى الوقت المناسب ليتمكن من إيداع أسباب طعنه فى الميعاد.

الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨١

مضى كان الطاعنين الثانى والثالث وإن قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطحنهما، ولما كان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه، فإن الطعن المقدم من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩/١/١٩٨١

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضورياً بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ فقرر وكيل الطاعة الأولى بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ وأودعت الأسباب التى بنى عليها طعنهما فى التاريخ ذاته بعد الميعاد المحدد لذلك فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام علر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه.

الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨١

من حيث أن تقرير الطعن بالنقض المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وإن تضمن إسم رئيس النيابة المختص دون توحيده إلا أن الطعن يعتبر قائماً قانوناً. إذ يتوب على مجرد التقرير به دخوله فى

حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالظعن بالنقض - بوصفه عملاً إجرائياً - سوى إلصاح للطاعن صاحب الصفة في الظعن عن رغبته في الإعراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٣١
لما كان التقرير بالظعن الذي رسمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الظعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالظعن لا يجعل للظعن قائمة ولا تصل به محكمة النقض ولا يفي عنه أى إجراء آخر.

الظعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٧
ولئن كان الظعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق الذي إقتصر عبارته على التقرير بالمعارضة والإستئناف إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١١ فبراير سنة ١٩٧٩ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيوم واحد على تاريخ التقرير بالظعن بالنقض فإن ذلك يفصح بجلاء على إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالظعن بالنقض في هذا الحكم الإستئنافي.

الظعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠
من حيث أن المحكوم عليه... وإن قرر بالظعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لظعنه، كما أن المحكوم عليه... لم يقرر بالظعن وإن قدم مذكرة بأسبابه، ومن ثم فإن ظعنيهما يكونان غير مقبولين شكلاً.

الظعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦
من المقرر أن الظعن بالنقض لا يمكن إعتباره امتداداً للمقصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دلائل، ومتى كان على محكمة النقض ألا تنتظر القضية إلا بالحوالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع، وكان لا يبين من محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن الطاعنة تازعت في صفة من قرر بالإستئناف نيابة عن المطعون ضده فإنه لا يقبل منها أن تنازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها.

الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٠

حتى كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٦، وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤ وأودعت - فى اليوم ذاته الأسباب التى بنى عليها الطعن موقعة من رئيس نيابة بنى سويف بتوقيع غير مقروء، بينما أثبت بتقرير الطعن أنه تم بناء على مكالمة تليفونية من نيابة إستئناف بنى سويف بتوكيل سيادة احمى العام ضد المحكوم عليه..... " . وخلا التقرير من إسم ووظيفة المقرر، وأن وجد توقيع غير مقروء له. ومن ثم فقد إستحال الثبوت من أن الذى قرر بالطعن إنما هو من أعضاء النيابة، ولا يبنى فى هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلاً ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقاومتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصحور العمل الإجرائى عن صدر منه على الوجه المعبر قانوناً، فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رصحه القانون - هو الذى يوجب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة وإتصالها به بناء على الصلح ذى الشأن عن رغبته، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى عنه تقديم أسباب له، وإذا كان الثابت أن هذا الطعن - وإن أودعت أسبابه فى المعاد موقعة من رئيس نيابة - إلا أن التقرير به قد جاء غفلاً من بيان إسم ووظيفة المقرر فهو والعلم بسواء، فإنه يعين القضاء بعدم قبوله.

الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١

لما كان الأستاذ.. احمى قرز بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه نيابة عن الطاعن الثانى غير أنه لم يقدم التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عنه وبذلك يكون طعنه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن الطعن بالنقض حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه.

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٩

من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى المعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يبنى أحدهما عن الآخر، وكان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن فى المعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطلعه لأن الطعن يكون غير مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

من حيث أن محام قرر بالظعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المدعين بالحقوق المدنية الثاني والثالث بيد أن سند الوكالة في ذلك لم يقدم. ولما كان الظعن بطريق النقض حقًا شخصيًا لمن صدر ضده الحكم بمجارسه أولاً بمجارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلًا بوكيلًا يحوله هذا الحق، فإن الظعن بالنسبة للمدعين بالحقوق المدنية المذكورين يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

الظعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٩

من حيث أن محام قرر بالظعن بالنقض بصفته وكيلًا عن والد المحكوم عليه باعتباره وليًا شرعياً عليه. لما كان ذلك، وكان الظعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو ممن يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض، ولئن كان الولي الشرعي نائباً جبرياً عن ولده القاصر بحكم القانون، ينظر في شئونه الخاصة بالنفس أو المال فله أن يرفع بهذه الصفة الظعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصر إلا أنه لما كانت الأوراق خلواً من دليل على أن المحكوم عليه قاصر، وكان التوكيل الصادر من والد المحكوم عليه محاميه لا يعد دليلاً حاسماً في هذا الخصوص، فإن الظعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

الظعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٠

من حيث أن الطاعن الأول وأن قرر بالظعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون الظعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالظعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما - مقام الآخر ويعنى عنه.

الظعن رقم ٥٠١٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤

حيث إنه وإن كان الظعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليهما بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي إتصرت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالإستئناف وبإلتماس إعادة النظر وتقديم أوجه الطعن والتوقيع عليها، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في أول إبريل سنة ١٩٨٠، وكان هذا التوكيل قد أجري في ١٣ من إبريل سنة ١٩٨٠ أى في تاريخ لاحق لصدر الحكم وسابق بثلاثة أيام على ١٦ من إبريل سنة ١٩٨٠ تاريخ التقرير بالظعن بالنقض، فإن ذلك يبدل بجلاء على إنصراف إرادة الطاعنين إلى

توكيل محاميهما بالتقرير بالظعن بالنقض في هذا الحكم، ومن ثم يكون الظعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون.

الظعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢/١٢/٢٨ بتاريخ ١٠٨٧ صفحة رقم ٣٣ مكتب قضي

من المقرر أن تقرير الظعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصور العمل الإجرائي من صدر عنه على الوجه المعترف قانوناً، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أيضاً أن التقرير بالظعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذي يوجب عليه دخول الظعن في حوزة المحكمة واتصالها بها بناء على إصباح ذي الشأن عن رغبته، فإن عدم التقرير بالظعن لا يجعل للظعن قائمة، ولا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى عنه تقديم أسباب له، وإذا كان الثابت أن هذا الظعن - وإن أودعت أسبابه في الميعاد موقوفة من السيد النحامي العام الأول - إلا أن التقرير به قد جاء عن بيانات وحكم ومحكوم عليه تختلف كلها عن الحكم موضوع الظعن وأسباب الظعن المودعة ومن ثم فهو والعدم سواء مما يعين معه الحكم بعدم قبول الظعن شكلاً.

الظعن رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٣/١/٩ بتاريخ ٨٥ صفحة رقم ٣٤ مكتب قضي

لما كان الطاعن الثالث وإن قرر بالظعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لظعنه، ومن ثم يعين القضاء بعدم قبول الظعن شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الظعن رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٣/١/٥ بتاريخ ٦٨ صفحة رقم ٣٤ مكتب قضي

إن الطاعن الأول وإن قرر بالظعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لظعنه ومن ثم يكون الظعن المقدم منه غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الظعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الظعن رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٣/٤/١٤ بتاريخ ٥٣٧ صفحة رقم ٣٤ مكتب قضي

معي كان يبين من الأوراق أن الطاعن شرطي سرى بقسم قوات أمن الجزيرة وأنه مسجون بوحده وقد صدر الحكم بإداتته من محكمة جنايات الجزيرة بجلسة ١٩٨١/١١/٢ وقد أبدى الطاعن رغبته كتابة في الظعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠ على ما يبين من كتاب قائد قسم قوات أمن الجزيرة إلى رئيس محكمة الجزيرة الكلية المحرر في هذا التاريخ. وفي التاريخ ذاته - أى في الميعاد القانوني -

أودع الأستاذ... الخاضع للأسباب التي بنى عليها الطعن موقفاً عليه منه إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وقد تم ترحيل الطاعن إلى ليحان أبو زعبل بتاريخ ١٩٨٢/١/١١ لتنفيذ العقوبة على ما يبين من كتاب قائد الوحدة إلى رئيس نيابة مركز الجزيرة المؤرخ ١٩٨٢/٢/٢٣ ثم قرر الطاعن بالنقض في الحكم المطعون فيه أمام كاتب السجن بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣. لما كان ذلك ولئن كان التقرير بالنقض - أثناء وجود الطاعن بسجن وحده - لم يحرر حسب الأوضاع المقررة قانوناً إلا أن الطاعن قد طلب كتابة في المعاد القانوني الطعن في الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن في المعاد، ولما كان قسم قوات أمن الجزيرة لم يرسل - المسجون - الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو يطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في الطعن فإن الطاعن كان في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالطعن بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون. ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

من المقرر أن التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في المعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطاعن بالطعن بالنقض في المعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

إن كانت مصلحة الجمارك "المدعية بالحقوق المدنية" قد قررت بالطعن في الحكم بطريق النقض قبل المظنون ضده الأول..... في المعاد إلا أنها لم تقدم أسباباً لطعنها قبله، فيكون طعنها غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٣٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٦

لما كان الثابت أن الخاضع الذي قرر بالطعن بالنقض لم يكن مفوضاً في ذلك من المحكوم عليه بصفته الشخصية. وكان الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده بممارسة حسبما يرى فيه مصلحة وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٣

من حيث إن الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة بترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مراتبات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٨٤

لما كان الأصل أن الطعن بطريق النقض هو عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إصاح الطاعن عن رغبته فى الإعراض على الحكم بالشكل الذى إرتآه القانون وهو التقرير به لى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد وهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يبنى فيها أحدهما عن الآخر. ولما كان الأصل أنه على من قرر بالطعن "بالنقض" أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً. ولما كانت أسباب الطعن لا تحمل تاريخ إيداعها قلم الكتاب، ولم يقدم الطاعن الإصصال الدال على حصول هذا الإيداع فى الميعاد الذى حدده المشرع رغم مطالبته عدة مرات ومن ثم فإن الطاعن إذ لم يقدم ما يدل على سبيل القطع بتقديم الأسباب سالفة البيان فى الميعاد القانونى فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١١/١٦/١٩٨٣

من حيث إن مذكرة أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه لم توقع من محام مقبول أمام محكمة النقض ومن ثم يكون طعنه غير مقبول.

الطعن رقم ٦٥٦٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٥/٢٠/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا بمقتضى توكيل رسمى أو بورقة عرفية بشرط أن يصدق فيها على الإمضاء، ولما كانت المادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات، وكان التوكيل الذى قدمه محامى المحكوم عليه لا يملو أن يكون توكيلاً عربياً مصدقاً عليه من السلطات الأردنية دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية الأردنية والقنصلية المصرية بعمان أو من يقوم مقامها طبقاً للمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى حتى يكون التوكيل حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن. فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩ فقرر المحكوم عليه - بوكيل عنه - بالظن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٣/١/٥، واشتملت الأوراق على مذكرة بأسباب الظن تحمل تأشيرة غير موقعة ولا يعرف صاحبها وتفيد تقديم هذه الأسباب بتاريخ ١٩٨٣/١/١١، كما تأثر على الملف الوارد من النيابة الكلية المختصة فوق توقيعى كاتب الجلسة ورئيس القلم الجنائى بما يفيد أن الأسباب قدمت فى التاريخ المشار إليه ولكنها لم تفيد بالدفع المرد لهذا الغرض فى قلم الكتاب. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الظن بالنقض فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وكان من المقرر أن الظن بالظن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالظن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه، لأن على من قرر بالظن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد المحدد قانوناً ولئن كان المشرع لم يرسم طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الظن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى إلا أنه إصطفاً لهذه العملية الإجرائية من أى عيب - وهو ما يساير مرمى الشارع - فقد جرى العمل على إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بأحد موظفى هذا القلم ترصد فيه أسباب الطعون الخال تقديمها بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على ورقة الأسباب ذاتها وتسليم مقدمها إيصلاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع، ومن ثم كان المعول عليه فى إثبات حصول الإيداع هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من الرأى بحصوله. ولما كان الطاعن وإن أقر بالظن فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يراع فى تقديم أسباب طعنه الأصول المعادة لإثبات تاريخ إيداعها فى قلم الكتاب، ولم يقدم ما يدل يقيناً على حصول هذا الإيداع فى الميعاد القانونى، هذا إلى أنه يفرض صحة ما تأثر به على الملف من إيداع أسباب الظن بتاريخ ١٩٨٣/١/١١ لأنها تكون قد قدمت بعد الميعاد المحدد فى القانون، ومن ثم يكون الظن غير مقبول شكلاً.

الظن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٨

الريضة التى يقدم بها الراغب فى الظن إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض، إذا كانت تتضمن الأسباب التى يستند إليها فى الظن على الحكم الذى يتظلم منه، بتعين اعتبارها تقريراً بالظن وبياناً لأسبابه معاً. ومتى كان تقديمها إلى اللجنة حاصل فى ظرف الثمانية عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يكون الظن الحاصل بهذه الطريقة مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/٣/١٩

إذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذى بيده مبدوءاً بصيغة التصميم فى التقاضى "ad litem" ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للتوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل، ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض. فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة، ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣١

إن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قائماً مقام قلم كتاب المحكمة فى تلقى التقارير الجنائية التى يرفقها المحكوم عليهم. فإذا قرر المحكوم عليه بالطعن فى الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم الكتاب المختص إلا بعد الميعاد القانونى، ولكن ثبت أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور السجن ليقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير إليه فى آخر يوم من ميعاد الطعن، فهذا التقرير يعتبر مقدماً فى الميعاد، إذ كان فى وسع مأمور السجن بل من واجبه أن يحصل على توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١٨

تقرير أسباب الطعن الذى يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن فى الأحكام ليقع عليه من محكوم عليه لم يرسله إلى قلم كتاب المحكمة أو يرده إلى مقدمه ليتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم فى الميعاد القانونى، ولو طرأ بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير إرساله من السجن إلى قلم الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٢

إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد أقارب الطاعن أعد له أسباب الطعن، والتمس من النيابة إحالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن مع الحصول منه فى آن واحد على تقرير طعنه، ولكن إدارة السجن أعادت الأسباب موقفاً عليها من الطاعن، وأغفلت أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئاً، فهذا الإغفال من قبل إدارة السجن يجب ألا يضار به الطاعن، بل يتعين إعتبار الطاعن كأنه قرر فعلاً بالطعن وإعتبار طعنه مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب على الطاعن تقديم أسباب طعنه عند التقرير بالطعن أو عقبه، وأن يكون ذلك فى ميعاد ثمانية عشر يوماً كاملة بعد صدور الحكم، وإلا سقط حقه فى الطعن.

وحكم هذه المادة واجب الاحترام والتفويض حتى لو كان السبب الوحيد الذي يستطيع المحكوم عليه تقديمه هو عدم ختم الحكم في الميعاد. ذلك بأن في تقديم هذا السبب في الميعاد دليلاً على أن الطاعن كان حريصاً على احترام القانون وأنه مصر على السير في طعنه. أما عدم تقديم التهم أسباباً للطعن إعتياداً على أن النتيجة الحتمية لعدم ختم الحكم في الميعاد هي حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب، فذلك لا يشفع له في إهدار حكم القانون.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٣٦/١/٦

كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة. فقرر أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغواً لا قيمة له ويصين عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٨

لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلًا من كاتب المحامي بناء على توكيل عام صادر له من المحامي الموكل في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجنائية الصادرة في القضايا الموكل فيها هذا المحامي، لأن هذا التوكيل العام باطل قانوناً لما في إعماله من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو فحص الأحكام والطعن فيما يرى الطعن فيه منها بما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٣ بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٧

من الخطأ المبطل للحكم عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المروضة عليها من أحد الخصوم، لأنها تعبر بذلك قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها ولا سبيل في المواد الجنائية لإصلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق النقض، لأن إتمام النظر غير مقرر فيها كما هو الحال في المواد المدنية. فإذا قضى الحكم الابتدائي في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم من الجنى عليه، ثم عرّضت هذه الدعوى على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على إستئناف التهم فبرأت المتهم بما نسب إليه، وأغلقت التحدث عن الدعوى المدنية إغفالاً تاماً فلم تشر إليها، لا في منطوق حكمها ولا في أسبابه، فهذا الحكم خاطئ والطعن فيه بطريق النقض جائز ومقبول.

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٨

التقرير بالطعن يجب أن يحصل بإشهاد رسمي في قلم الكتاب، ولا يغني عن ذلك أي إجراء آخر فالطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن إعباره تقريراً بالطعن ولا بياناً لأسبابه.

الظعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١١

لا يجوز أن قرر في الميعاد القانوني بالظعن بطريق النقض في الحكم أن يراعى في تقديم أسباب طعنه إلى ما بعد إنقضاء الميعاد القانوني لتقديمها اعتماداً على تقديمه شهادة من قلم الكتاب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم الطعون فيه في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره، بل إن عليه، مع التقرير بالظعن، أن يقدم في الميعاد أسباب طعنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة وذلك لكي يعرض قبول طعنه شكلاً.

الظعن رقم ٩٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم الطعون فيه نهائياً واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه، بعدم تقريره فيه بالظعن في الميعاد القانوني، أو عدم تقديمه أسباب الظعن في الميعاد لا تقضي الحكم بإلغاء الدعوى العمومية، ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الظعن شكلاً بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية، لأن حجية الحكم الذي صار نهائياً في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك.

الظعن رقم ٣٦٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ غ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٣

إن مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمنعه من الظعن فيه بطريق النقض. وعلى الأخص إذا كان المحكوم عليه قد قرر بالظعن في الحكم قبل ذلك.

الظعن رقم ٣٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٢

مضى كان الثابت أن الحكم كان مختوماً في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب لتحضير أوجه الظعن فإن من واجب الطاعن أن يعد أسباب الظعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوماً المحددة في القانون. وإلا فلا يجوز له من بعد إنقضاء هذا الميعاد أن يطالب بمهلة لتقديم الأسباب محتجاً بأن الحكم لم يختم في الواقع إلا بعد إنقضاء ميعاد الثمانية الأيام، وأن المدة الباقية من الميعاد بعد ختم الحكم لم تتسع لتحضير الأسباب. ذلك لأنه هو الذي قرر أن المدة، مبتدئة من وقت ذهابه إلى قلم الكتاب، تكفيه لتحضير أسبابه، فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل هذا الوقت أي أثر، إذ لو كان قد ختم في الميعاد لما تغير الموقف بالنسبة له.

الظعن رقم ١٠٨٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣١

إذا كان المحكوم عليه لم يستطع الظعن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن إرادته "كوجود الجندي في ميدان القتال" فإنه يجب عليه أن يقرر بالظعن في أول فرصة بعد إنقضاء عذره وإلا كان ظعنه غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٠١٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٣٠

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات حددت معاد التقرير بالظعن وتقديم أسبابه بخمسة عشر يوماً كاملة، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره. ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت لرئيس الجلسة لمراجعة الحكم والتوقيع عليه، وأن العشرة الأيام الباقية هي التي تكون لصاحب الشأن ليعدها أسباب ظعنه ويقوم بتقديمها بعد أن أصبح في مكتبته الإطلاع على الحكم. فإذا تقدم صاحب الشأن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لهذه الواقعة، وكان له إستناداً إلى هذه الشهادة - حسبما إسطر عليه قضاء محكمة النقض - أن يحصل على معاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب لظعنه. أما إذا وجد الحكم مختماً ومودعاً ملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الظعن بعد إطلاعه على الحكم، ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب بمدة لتقديم فيها أوجه الظعن بدعوى أن الحكم إنما ختم في الواقع بعد إنقضاء معاد الثمانية الأيام، وأنه لم يعسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية. ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية المدة الباقية بمدة من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الظعن ولو لم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي تأثير. فإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل في الذهاب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يلوم إلا نفسه. وإذا كان الشهادة التي يستند إليها الطاعن في ظعنه صريحة في أن الحكم كان مختماً في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب فلا يصح إعطاؤه مهلة. ولا يشفع له في إعطائه المهلة أن المدة الباقية له لم تكن لتسح لتحضير أوجه الظعن أو أنه كان يودد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم.

الظعن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٤٢/١٠/٢٦

إذا كان الثابت من أوراق تنفيذ الحكم أن المحكوم عليه تقدم في يوم صدور الحكم إلى كاتب السجن وأبدي رغبته في رفع نقض عن الحكم، وثبت ذلك كتابة على الأوراق، ووقع المحكوم عليه على ما أثبت

من ذلك، فإن هذا الذى حصل من الطاعن لدى كاتب السجن، وهو من المختصين بتحرير تقارير الطمن فى الأحكام، يعد قانوناً تقريرياً بالطعن ولو أنه لم يجر على النموذج المخصص لذلك حسب التعليمات.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٨

إنه لما كان الطعن بطريق النقض حقاً شخصياً متعلقاً بالحكم عليه وحده يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يبدو له من المصلحة، فإنه ليس لأحد غيره أن يتحدث عنه فى هذا الحق إلا بإذن منه. ولذلك يجب أن يكون إظهار الرغبة فى الطعن بالتقرير به فى قلم كتاب المحكمة حاصلاً، إما بواسطة صاحب الشأن شخصياً، وإما بواسطة من يوكله عنه لهذا الغرض. وإذن فإذا كان التوكيل المقدم من المخاصم الذى قرر بالطعن نهاية عن الحكم عليه لا يحوله الطعن بطريق النقض، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لرغمه من غير ذى صفة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

التقرير بالطعن يجب بمقتضى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أن يكون فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل إلى رئيس النيابة إشارة لتلغرافية من مرسى مطروح يقول فيها إنه يطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريراً منه بالطعن. ولا يشفع له فى عدم التقرير كونه مجنداً فى الجيش وأن أحداً من رؤسائه بالجهة التى كان بها لم يقبل منه التقرير بالطعن ما دام هو حين ترك الجهة وجاء إلى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره، لا بالسجن ولا بقلم الكتاب، لو بعد إنقضاء المهاد عمسواً من يوم الحكم.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

إنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لم يرد فى نصها تعيين لقلم كتاب المحكمة الذى يحصل فيه التقرير بالطعن بطريق النقض إلا أنه يجب، كما هو الحال فى سائر طرق الطعن التى نص فى صدها على أن التقرير بها يكون فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم، وكما جرى عليه القضاء فى تأويل هذه المادة، أن يكون هذا التقرير هو أيضاً بقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطلوب الطعن فيه. وإذن فإذا كان الحكم صادراً من محكمة طنطا الابتدائية الأهلية "دائرة الجنح المستأنفة" والتقرير بالطعن حصل فى قلم كتاب محكمة بيلا الجزئية، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

لا يشفع للطاعن فى تجاوزه الأجل المعين فى المادة ٢٣١ تحقيقاً للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه قوله إنه لم يتمسك له - بسبب وجوده فى السجن - الإطلاع على الحكم فى الوقت المناسب، ما دام هذا الإطلاع

ممكناً دائماً بواسطة محام أو عن طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل، وما دام هو لا يدعى أنه قد حال بينه وبين الوقوف على أسباب الحكم مانع قهري.

الظعن رقم ٨٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤
إذا كان المحكوم عليه قدم أسباباً للظعن على الحكم، ولكنه لم يقرر الظعن بقلم الكتاب فطعنه غير مقبول شكلاً. ولا يشفع له أن يكون محاميه قد كتب إلى إدارة السجن المعتقل هو فيه باستدعائه ليقرر الظعن ولكن موظفي السجن لم ينفذوا ذلك.

الظعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٤٧/١١/١٠
لا يجوز الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإدانة المتهم في جريمة مخالفة شروط الرخصة الممنوحة له ببيعه الحمر بالكأس ومعاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالغلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمادتين ٥ و ٧ من اللائحة الملحقة به، إذ العقوبة المقررة بالمواد المذكورة للمتهم المسند إلى المتهم هي عقوبة المخالفة، والدعوى رفعت عليه بهذه المواد.

الظعن رقم ٤١٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٦
يجب لقبول الظعن أن يقرر به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته. فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل برقية إلى رئيس النيابة اعلمته التي أصدرت الحكم طالباً إعتبارها تقريراً بالظعن لمرضه، فإنه يكون من المتعين التقرير بعدم قبول هذا الظعن شكلاً.

الظعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣
أن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد جعلت حق الظعن في أوامر قاضي الإحالة أمام محكمة النقض بسبب الخطأ في تطبيق القانون للنائب العمومي وحده، وإذن فلا يجوز قبول الظعن من غيره. فإذا كان رئيس النيابة هو الذي قرر الظعن بقلم الكتاب فإنه يكون من المتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً. ولا يرد على هذا بالقول بأن الظعن رفع بالنيابة عن النائب العمومي، ما دام من قرره لم يذكر ذلك صراحة في التقرير لبيان أنه لم يقصد أن يرفعه باسمه هو.

الظعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥
الظعن بطريق النقض إن لم يحصل من الطاعن شخصياً فلا بد أن يكون التوكيل بعمله توكيلاً خاصاً أو على الأقل أن يكون تفويضاً خاصاً ضمن توكيل عام، فلا يقبل الظعن المقدم من محام بيده توكيل عام عن المتهم وليس فيه تفويض خاص بالظعن بطريق النقض.

الظعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥

رفع مدع بحق مدني دعواه مباشرة للمحكمة الجزئية لرفضتها لإستانف وإستانف النيابة وفصلت المحكمة الإستئنافية في إستئنافه أولاً بالحكم فيه بعدم جوازه، وبعد ذلك بزمان فصلت في إستئناف النيابة قاضية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى. فظعن هذا المدعي بطريق النقض فقالت محكمة النقض إنه ليس له أن يظعن إلا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط، وإنه لا يصح له أن يتمسك بقبول طعنه شكلاً "إذا كان قد مضى الميعاد المقرر" بحجة أن حكم الدعوى العمومية الذي صدر أخيراً يحفظ له هذا الميعاد، لأن الدعوى العمومية هي من حق النيابة فقط وليس له سلطان عليها.

الظعن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣

تنص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات على أن الظعن يكون بتقرير يحصل بقلم كتاب المحكمة وأن أسبابه تبين في الميعاد المقرر. وقضاء محكمة النقض ثابت على أن قلم الكتاب المشار إليه هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم، فهو دون غيره الذي يحصل فيه التقرير بالظعن كما أنه هو الذي يقدم إليه بيان الأسباب. ولم يتساهل القضاء إلا فيما يتعلق بالجهة التي يقدم إليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه في الميعاد لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة، فإذا قدمت الأسباب للبرهاتين الجهتين كان الظعن غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠

مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢، ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية، أن الخامي العام الأول لا يملك التقرير بالظعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة، أو التوقيع على أسباب الظعن إلا في حالة غياب النائب العام أو غلو منصبه أو قيام مانع لديه، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فإن الخامي العام الأول لا يباشر حق الظعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام، وإذا كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تثر في مذكرتها المقدمة منها رداً على الدفع بعدم قبول الظعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة ما يشير إلى أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن أن يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع الخامي العام الأول على أسباب الظعن إنما جرى بوصفه قائماً بأعمال النائب العام، وكان الثابت من مذكورة أسباب الظعن أن الخامي العام الأول قد وقعها "عن النائب العام" وهو ما يشير إلى أنه لم يكن قائماً بأعمال النائب العام وإنه وقع عليه بوصفه وكلاً عنه وكانت الأوراق قد حلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء فإن التقرير بالظعن الصادر من رئيس نيابة

شرق الإسكندرية بالتوكيل عن الخامي العام الأول، وتقرير أسباب الطعن الذي وقع هذا الأخير. يكونان قد صدرا من غير ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قسّي ٢٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قسّي ٢٠ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠

إن علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر ميّداً له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه، فإذا ما إنتقلت هذه العلة لمانع قهري، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم. ولما كان تكليف الطاعن بالخدمة بالقوات المسلحة في الفترة التي وقعت فيها حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ يعتبر علراً قهرياً مانعاً من حضور الجلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولم يفت علم الطاعن رسمياً بصدور هذا الحكم قبل اليوم الذي طعن عليه فيه، فإن ميعاد الطعن لا يفتتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قسّي ٢٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه. وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى. ولما كان الثابت أن الفعل الضار المكون للجرمة لم يقع على الطاعن شخصياً ولم يضار به بهذه المثابة، كما أنه لم يدع بحقوق مدنية إلا بصفته ممثلاً للشركة المالكة للعلامة التجارية المدعى بتقليدها وقد ظل محفظاً بهذه الصفة منذ بدء الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه. وكان لم يذكر سواء في سند التوكيل أو في تقرير الطعن ما يفيد وكالة الطاعن عن الشركة التي يطعن في الحكم الصادر برفض دعواها مثلة في شخصه، فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً، ولا يقوم مقام هذا التخصيص أن يكون الطاعن قد قصد بالفعل الطعن بهذه الصفة، ذلك بأن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي عمن صدر عنه على الوجه المعتر قانوناً ولا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه.

الظعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

من المقرر أنه يجب لقبول الظعن أن يكون واضحاً محدداً مبيّناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها مما تلزم المحكمة بالتصديق له والرد عليه.

الظعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بجلسة ١٩٦٣/١٠/٣ ولم يظعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٨/٢/٩، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض قد نصت على أن معاد الظعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، فإن الطاعن يكون قد قرر بالظعن بعد ذلك المعاد وبالتالي يكون الظعن غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

التقرير بالظعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به، وتقرير الأسباب التى بنى عليها الظعن هو شرط لقبول الظعن، لهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما بمقام الآخر ولا يعنى عنه، وإذا كان ذلك وكان الثابت أن تقرير الأسباب قد صدر من غير ذى صفة، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الظعن شكلاً.

الظعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧

يتعين على الطاعن أن يقرر بالظعن إثر زوال المانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً أما إعداد أسباب الظعن وتقديمها فيقتضى لسبغه من الوقت جرى لقضاء هذه المحكمة على أنها لا تعدد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام. ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد مضي مدة تزيد على عشرة أيام من تاريخ زوال المانع القهرى، وهو المرض، أخذاً بالشهادة الطبية المقدمة. وكان تقديم الأسباب فى المعاد الذى حدده القانون شرطاً لقبول الظعن. ومن ثم يكون الظعن غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤

لئن كان الظعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب توكيل خاص إقتصرت على عبارة على التقرير بالإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩، وكان التوكيل المذكور قد أجرى فى ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم، وقد أثير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الإستئنافية، وقد أصبح نهائياً فإن ذلك يدل بجلاء عن إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالظعن بالنقض فى هذا الحكم الإستئنافية

ويكون التخصيص على التقرير بالإستئناف خطأ مادياً فحسب. ومن ثم يكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١

انه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن حكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى إقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦، وكان هذا التوكيل قد أجري فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى فى تاريخ لاحق لصدر الحكم وسابق بيومين على - ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ - تاريخ التقرير بالطعن، فإن ذلك يدل بجلاء على إنصراف برادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض فى هذا الحكم الإستئنافى، ومن ثم يكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٤

المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق به أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بداتها مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعترف قانوناً ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج غير مستمد منها، لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغواً لا قيمة له، وكان قبول الطعن شكلاً هو مناط إتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدى لقضاء الحكم فى موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ فى القانون بفرض وقوعه، وكان الحكم صدر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٥ لقرار الأستاذ. . المحامى عن الأستاذ. . المحامى الطعن عليه بالنقض فى ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ بموجب توكيل يخوله ذلك عن المحكوم عليه وقدمت فى اليوم عنه مذكرة بالأسباب تحمل ما يشير إلى صدورهما من مكتب الأستاذ. المحامى إلا أنه لم يوقع عليها فى أصلها أو فى صورها حتى فوات ميعاد الطعن، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦

لما كان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ورد بها أنه «وجد مصاباً بإشتهاء إنزلاقي عضروفي مع آلام عرق نسا إمين» وبحاجة لراحة تامة مع العلاج لمدة خمسة وسبعين يوماً «ولما كانت هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة علو الطاعن المستند إلى هذه الشهادة، إذ أن الشهادة لم تشر إلى أن الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدأ مرضه وأنه استمر فى هذا العلاج فى الفترة التى حددت الشهادة مبدأً ونهايتها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة. وإذ كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد إنقضاء الميعاد المحدد فى القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليه هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى. وهذا الميعاد لا يضاد إلى ميعاد مسافة، ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على إحصاء ميعاد المسافة فى المادة ٣٩٨ منه فى شأن المعارضة فى الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل فى ظرف ثلاثة أيام التالية لإعلان الحكم عليه الفياى خلاف مسافة الطريق - وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملئ على نص المادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للإستئناف مواعيد مسافة ولم ير المشرع ضرورة للنصح على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية، ذلك بأن الأصل فى ميعاد المسافة ألا يمنع إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ منه تاريخ سريان ميعاد الطاعن، وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن، فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الطعن كما هو الحال فى المعارضة. لما كان ما تقدم، وكان التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب إيداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن ولما كان الثابت أن الطاعنين وإن قرروا بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الظعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

لما كان الأستاذ..... الخامى المقرر بالظعن أثبت بتقرير الظعن أنه يظعن فى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ بصفته وكيلًا عن المحكوم عليهم..... وآخرين بتوكيل رقم..... لسنة ١٩٨٤ توثيق دمياط وكان تقرير الظعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإحرائى عن صدر منه على الوجهة المعتبر قانوناً فلا يجوز تكملة أى بيان بالتقرير بأى دليل خارج عنه غير مستمد منه وكان التقرير قد جاء غفلاً من بيان أسماء المحكوم عليهم.....و.....و..... فهو والعدم سواء ويتعين عدم قبول الظعن المقدم من المذكورين شكلاً.

الظعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٠

لما كان الظعن بالنقض حقاً شخصياً للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يراهى له من المصلحة فليس لأحد أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. ولما كان التوكيل الصادر من المحكوم عليه إلى محاميه لم يودع ملف الظعن حتى يمكن شحمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحاً فيه للوكيل بالتقرير بالظعن بالنقض أم لا فإن الظعن المرفوع منه يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٨

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ بيد أن الطاعن لم يقرر بالظعن بطريق النقض إلا فى يوم ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ وقدم الأسباب فى ذات التاريخ، أى بعد فوات الميعاد المخصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً - ولا يجدى الطاعن ما أثاره فى أسباب طعنه من أنه كان معذوراً بسبب تجنيده والتحفظ عليه بوحدة العسكرية لتنفيذ العقوبة المقررة عليه بها فى هذه الدعوى ودعوى أخرى، ذلك لأنه كان فى وسعه أن يقرر بالظعن أمام قلم الكتاب أو بالجيش فى الميعاد القانونى ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك - إذ الأصل أن الظعن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل الخامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الظعن فى الحكم ورغبتهم فى السير فيه، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصياً فى الظعن فى الحكم الصادر عليه فى أى من الجهتين المشار إليهما إلا بعد فوات الميعاد القانونى فلا حق له فى التعلل بتأخره لكونه محبوساً فى وحدته العسكرية. هذا وإن وجود الطاعن فى السجن وقت التقرير بالظعن لا ينهض بمجرد جبراً لتقديم

أسبابه بعد الميعاد ما دام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الإتصال بمحاميه. لما كان ما تقدم فإن الطعن يفتضح عن عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

لما كانت المحكوم عليها الثانية وإن قررت بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنها لم تودع أسباباً لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلاً عملاً بمحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

لما كان الطاعنان وإن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما، ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٨

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فنى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها بمن صدرت عنه، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعبر قانوناً ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على معرفة البطلان جراء على إتصال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغواً لا قيمة له لما كان ذلك وكانت مذكرة الأسباب تحصل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ..... الخامى إلا أنه لم يوقع إلا على هامش الصفحة الأولى فيها ودون أن يوقع على باقي الصفحات التي تحوى الأسباب لا في أصلها ولا في صورها حتى فوات ميعاد الطعن ذلك لأن التوقيع المعبر هو الذي يتم في نهاية مذكرة أسباب الطعن حتى يدل على أن هذه الأسباب صادرة ممن وقع عليها جملة وتفصيلاً ومن ثم كان الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٨٩

- لما كان المحكوم عليهما الثاني..... والثالث... .. وإن قدما أسباباً لطعنهما - فلي الميعاد - إلا أنهما لم يقررا بالطعن في الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولما كان التقرير بالطعن كما رصحه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم الطاعنين الأسباب إلى فلم الكتاب فلي الميعاد ومن ثم فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلاً.

- لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩ وقرر المحكوم عليه الأول..... بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم المحضوري، وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه يوم ١٩٨٨/٦/١٨ بيد أنه لما كان ذلك اليوم قد صادف عطلة رسمية بمناسبة عيد الجلاء ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٩٨٨/٦/١٩. لما كان ذلك فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد القانوني ويكون الطعن بالنسبة للمحكوم عليه الأول..... قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

لما كان الطاعن الأول..... وإن قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع أسبابه - فلي الميعاد الذي حدده القانون - هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٣٣٩ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٩

لما كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التي حددت من بعد، لنظر معارضته رغم إعلانه بها إعلاناً قانونياً دون علز مقبول، فإن الحكم الصادر فيها يكون في حقيقته حكماً بإعصار المعارضة كان لم تكن بريئاً من دعوى البطلان والإخلال بحق الدفاع، ولما كان الحكم قد صدر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ كما لم يودع أسباب طعنه إلا في السادس والعشرين من الشهر ذاته، متجاوزاً بذلك الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، ودون عذر مقبول، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢

لما كان البين أن الطاعنين الأولي "....." والثانية "....." وإن قررتا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم تقدموا أسباباً لطحنهما مما يتعين معه عدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٣٧٧٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١

حيث إن الخامى.... قرر بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بصفته الوكيل عن المحكوم عليهما. لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على التوكيل الخاص المقدم في الطعن والذي يحول التوكيل عن المحكوم عليهما حق الطعن بالنقض نيابة عن موكلينه أنه صادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٦ - أى لاحق على التقرير بالطعن - وكان من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم حبه ممارسة أو لا بممارسة حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. وكان الطعن في الأحكام مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك، ولا يغير من ذلك صدور توكيل لاحق إستناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته. لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

لما كان الطاعن الأول.. وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطحنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٩

لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ومن ثم يصعب القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب التى بنى عليها فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

- تجاوز الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية، والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم بالإعدام حضورياً، ولو أن النص بصورته الراهنة لا يحقق الغرض الذى يهدف إليه واضعه والذى أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية من أن مراد الشارع من النص هو تحقيق المصلحة العامة بحيث أصبح واجباً على النيابة العامة أن تلتزم هذا العرض.

- تقييد عرض قضايا الإعدام بميعاد الأربعين يوماً قد ينتقص من المهلة الممنوحة للنيابة العامة والمحكوم عليه وسائر أطراف الدعوى الأجنبية للطعن بطريق النقض مما يستلزم بقاء الأوراق بقلم الكتاب طوال مدة الأربعين يوماً حتى ينتهى الميعاد المذكور.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ٤/٤/١٩٦١

الطعن بالنقض حق شخصى لمن صدر الحكم أو القرار ضده، ممارسه أولاً بممارسه حسيماً يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن يتوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه - ولما كان ذلك وكان الموكل لم يتول وكيله إستعمال هذا الحق نيابة عنه، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذى صفة، ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل فى حدود هذه الوكالة.

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

من المقرر أن التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ويفنى عنها. لما كان ذلك، وكان الطاعن الثالث..... إن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، فإن طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧

حيث أن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١ ببراءة المطعون ضده - من تهمة بيع سلعة بأزيد من السعر المقرر قانوناً - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٨١ وأودعت الأسباب التى بنى عليها الطعن بذات التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد الذى حددته المادة ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، مبررة هذا التجاوز بأن الحكم لم يودع بقلم كتاب المحكمة الى أصدرته إلا بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١ وقدمت تأييداً لذلك شهادتين سلبيتين من نيابة غرب إسكندرية الابتدائية تتضمن الأولى أن الحكم لم يودع ملف القضية حتى يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨١، كما تتضمن الثانية أن ذلك الحكم أودع ملف القضية بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨١، لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر تنص على أنه "ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً بالبراءة، وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه بإيداع الحكم بقلم الكتاب وكانت النيابة العامة فى قورت بالطعن بالنقض وتقديم الأسباب فى الميعاد المنصوص عليه فى تلك الفترة، كما استوفى الطعن كافة أوضاعه المقررة قانوناً ومن ثم فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٢ وقدمت أسباب طعنها فى ذات اليوم متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وإذ لم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة عن طريق تجاوزها الميعاد المذكور، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

لما كان الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إلتصاح الطاعن عن رغبته فى الإعراض على الحكم بالشكل الذى إرتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه خلال الميعاد الذى حددته وتقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضاً والتى هى شرط لقبول الطعن ويكونان معاً وجبه إجرائية لا يفتى أحدهما عن الآخر، فإن على من قرر بالطعن - أى كانت صفته - أن يثبت إيداع أسباب طعنه بقلم الكتاب خلال

الميعاد الذى حدده القانون للتقرير بالظعن وإلا كان الظعن غير مقبول شكلاً، ولما كان القانون وأن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الظعن فى قلم الكتاب فى الميعاد إلا أن ما يجرى عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لإستلام أسباب الظعن ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبناً للإيداع إصطياً هذه العملية الإجرائية من عبث يساير مرامى الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التى رسمها لذلك وكان المعول عليه فى هذا الشأن هو ما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أى تأشيرة من خارج هذا القلم ولا يغنى عنه تاريخ تحرير الأسباب إذ أنه ليس دليلاً عن حصول للإيداع فى ذلك التاريخ.

الظعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٦

إن الطاعين الأول والثالث... وأن قررا بالظعن بالنقض فى الميعاد إلا أنهما لم يودعا أسباباً لظعنهما. ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول ظعنهما شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الظعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥

لما كان الطاعين الأول والثالث وإن قررا بالظعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد، إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لظعنهما، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالظعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالظعن وأن إيداع أسبابه - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالظعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الظعن المقدم من الطاعين الأول والثالث شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الظعن رقم ٦٣١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٥

إن وجود الطاعن فى السجن وقت التقرير بالظعن لا ينهض بمجرد عبثاً لتقديم أسبابه بعد الميعاد ما دام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الإمتثال بمحاميه، وكان من المقرر أن التقرير بالظعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الظعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وكان التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه بما يستوجب إيداع أسباب الظعن فى نفس الميعاد المقرر للظعن.

الطنن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥

إن المحكوم عليهما وأن قررا بالطنن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطنن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطنن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه.

الطنن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ولم يقرر الطعن الأول.... الطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٥ كما لم يقدم أسبابه إلا في هذا التاريخ متجاوزاً لى التقرير بالطنن وإيداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض. فإنه يصح الحكم بعدم قبول طعنه شكلاً.

الطنن رقم ٣٤٠١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٥

لما كان المحكوم عليه قرر بالطنن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن موقعة من الأستاذ..... الخامى في حين أنه محام لإحدى شركات القطاع العام ذلك حسبما هو ثابت من جدول الخامين المقبولين أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطنن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم، أوجب فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها، ولما كان القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٨/١٠/١٩٨٤ قد استبدل فى مادته الأولى بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتى سمع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز خامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعلمون بها وإلا كان العمل باطلاً. وهذا النص يدل على أن الشارع قد وضع شرطاً لصحة العمل الذى يقوم به الخامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص هو أن يكون العمل قاصراً على الجهة التى يعمل بها، ورتب جزاء على مخالفته بطلان العمل ومن ثم يكون التوقيع على مذكرة أسباب هذا الطعن باطلاً خروجه عن دائرة التخصيص التى حددها قانون المحاماة.

وتكون ورقة الأسباب بمآلتها - وهي من أوراق الإحراء المصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها - ورقة دعيمة الأثر في الخصومة وتكون لغوا لا قيمة لها وإذ كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة وبقيت غفلا من توقيع محام مقبول قانونا أمام محكمة النقض حتى فوات مهلة الطعن، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥١٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٥
لما كان وجود الطاعن بالخدمة العسكرية لا يعتبر في ذاته عذراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم طعنه في المهاد القانوني. متى كان لم يقدم ما يدل على أنه كان تحت التحفظ بوحده العسكرية - هذا فضلاً عن أن مجرد التقرير بالطعن لا يعمد أن يكون عملاً مادياً يصعق القيام به أثر زوال المانع فإذا كان الثابت من الخطب الصادر من وحدته العسكرية أن تجنيده انتهى فنى ١٩٨٣/١٠/١ ولم يقرر الطاعن بالطعن عليه إلا فى ١٩٨٥/٤/٢ كما لم يودع أسباب طعنه إلا فى ١٩٨٥/٥/٧ لما كان ذلك وكان أبعاد الطعن فى الحكم الحضورى الإستئنافى يبدأ من تاريخ صدوره فإنه يكون قد تجاوز فى التقرير بالطعن وتقديم أسبابه الأجل المحدد فى القانون دون عذر مقبول ويكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦
إن الطاعنين الثانى والثالث وأن قدما الأسباب فى المهاد إلا إنهما لم يقررا بالطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولما كان التقرير بالطعن الذى رسمه القانون هو الذى يوجب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه أى إجراء آخر، ومن ثم يصح عدم قبول طعنهما شكلاً.

الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٨٥ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٨٥ ولم يذكر أسباب طعنه بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٨٥ ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وكان هذا المهاد ينقض بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٥، بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم الجمعة وهو عطلة رسمية، كما أن اليوم التالى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٥ كان عطلة

رسمية باعتباره آخر أيام عيد القطر، ومن ثم فإن ميّاد الطعن يمتد إلى يوم ٢٣ من يونيه سنة ١٩٨٥ ومن ثم فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تمّا في الميّاد القانوني ويكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون.

الطعن رقم ٤٤٢١ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً من محكمة جنائيات... في ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ بيد أن المحكوم عليه السادس - الطاعن السادس - لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٨٥ - بعد الميّاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون قيام علز بيرز تجاوزه هذا الميّاد كما لم يقدم أسباباً لطعنه، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً.

الطعن رقم ٦٣٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بعد الميّاد المقرر قانوناً، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٧٠٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦

لم كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعن حضورياً بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٨٥ لقرر الطاعن من سجنه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٩ من إبريل سنة ١٩٨٥ وأودعت الأسباب التي بنى عليها طعنه في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ بعد الميّاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضوري - دون قيام علز بيرز تجاوزه هذا الميّاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن مسجوناً وقت أن قرر بالطعن مما حال بينه وبين الإتصال بمحاميه لإعداد تقرير الأسباب - حسبما يسوق الطاعن بمذكرة الأسباب - فإن هذا على حسب النظام الموضوع في القانون لا يحول دون تحرير أسباب الطعن وتقديمها وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٧٠٥٧ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٩

إن المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن في الحكم في الميّاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما ومن ثم يكون الطعنان المقدمان منهما غير مقبولين شكلاً.

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٧

من حيث أن الأستاذ. الحامى قد قرر فى..... بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان بين من مطالعة التوكيل المرفق الرقم..... تولى..... والذي تقرر بالطعن بمقتضاه أنه يقتصر على القول بتوكيل الحامى المذكور «فى القضية الموكلة إليه». لما كان ذلك وكان المقرر أن العبرة فى تحديد موضوع التوكيل هو عبارته وألفاظه، فإن البين من عبارة التوكيل أنه خاص فى قضية واحدة غير معينة، وليس فيه ما يفيد أن المحكوم عليه قد وكل الحامى للتقرير بالطعن فى الأحكام بطريق النقض. لما كان ذلك، وكان الطعن بالنقض فى المواد الجنائية حقًا شخصيًا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن فى قلم الكتاب إما منه شخصيًا أو بمن وكله فى ذلك أو بمن يوكله لهذا الغرض توكيلًا خاصًا، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذى صفة.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧

- حيث أن المحكوم عليه..... وإن قدم أسباب الطعن فى الميعاد المقرر قانونًا، إلا أنه لم يقرر بالطعن ومن ثم فإنه يتعين التقرير بعدم قبول طعنه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

- لما كان الطاعن لم يحدد فى وجه نعيه الدفاع الذى يقرر أن المحكم لم يحط به، وما إذا كان دفاعاً موضوعياً، مما يعد القضاء بالإدانة إطلاحاً له، أم كان دفاعاً قانونياً، فإن وجه الطعن يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطاً لقبول وجه الطعن.

الطعن رقم ٥٣٨٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٧

لما كان من المقرر أنه لا يجوز الطعن فى الحكم إلا من المحكوم عليه، وكان هذا الطعن قد قرر به من محام بإدارة قضايا الحكومة لم يفصح - فى التقرير - عن صفته فى الطعن فى الحكم، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد إنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك كمدع مدنى ما دام لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن أن من قرر به كان نائباً عنه، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدر العمل الإجرائى عمن

صدر منه على الوجه المعتر قانوناً، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧

لما كان لقضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه وكانت الأوراق قد خلت بما يدل على أن الطاعة أعلنت بالقرار المطعون فيه إلى أن قررت بالطعن فيه بطريق النقض فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

لما كان الطاعن وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه، فإن الطعن المذكور يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤٦١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥

لما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٢ فى حضور الطاعة إلا أنها لم تقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٨٤ وأودعت أسبابه بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٤ متجاوزة الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بيد أنها أفصحت فى أسباب طعنها أن علزاً قهرياً هو المرض حال بينها وبين التقرير فى الميعاد القانونى وأرفقت بطعنها شهادة طبية تفيد أنها كانت مريضة فى المدة من بعد صدور الحكم المطعون فيه حتى وقت التقرير بالطعن تظمن إليها هذه المحكمة باعتبارها دليلاً على علز الطاعة فى التقرير بالطعن بعد الميعاد وأنها بادرت فور زوال المرض إلى التقرير بالطعن وتقديم أسبابه موقفاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٤

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٤ وقرر وكيل الطاعن الطعن فيه بالنقض وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٨٤، ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وكان ههنا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٤، بيد أنه لما كان ذلك اليوم

يوم جمعة وهو عطلة رسمية، ومن ثم فإن معاد الطعن يمتد إلى اليوم التالي، لما كان ذلك، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تمّا في المعاد القانوني، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ مكتوب قضى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

لما كان الطاعن.... وإن قدم الأسباب في المعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، ولما كان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الطعن في جورة المحكمة واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفسى عنه أى إجراء آخر، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً بالنسبة لهذا الطاعن.

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ مكتوب قضى ٣٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨

من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في المعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان مما وحيدة إجرائية لا يفسى أحدهما عن الآخر، وإذا كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في المعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ مكتوب قضى ٣٨ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠

لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ١٩٨٤/٢/٢٥ براءة المظنون ضدهم من التهمة المسندة إليهم ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة ففسرت النيابة بالطعن فيه بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٥ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ، وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم كتاب نيابة المنصورة الكلية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧ تفيد أن الحكم لم يودع حتى يوم تحرير هذه الشهادة. كما بين من الحكم أنه تأخر عليه بوروده بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ كما تأخر عليه من النيابة العامة بالنظر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨. لما كان ذلك، وكانت تلك الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق في أن تعرض إعلانها بإيداع حكم البراءة لتقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانها بالإيداع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان لا يوجد بالأوراق ما يدل على إعلانها بإيداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وإيداع أسبابه، فإن الطعن وتقديم أسبابه يكون قد تمّا في المعاد. وإذا استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ وقد قرر الطاعن بالظعن فيه بالنقض بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٨٦ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بذات التاريخ. ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالظعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٦ من فبراير سنة ١٩٨٧ بيد أنه لما كان ذلك اليوم جمعة وهو عطلة رسمية، ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ لما كان ذلك، فإن التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونا قد تمّا فى الميعاد القانونى ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

الظعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

لما كان الظعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى إقتصرت عبارته على التقرير بالمعازرة وبالإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ وكان هذا التوكيل قد أجري فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بثلاثة أيام على يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ - تاريخ التقرير بالظعن بالنقض - فإن ذلك يدل بجلاء على إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالظعن بالنقض فى هذا الحكم الإستئنافى. ولما كان الظعن قد استوفى بالى أوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥

لما كان التقرير بالظعن بالطريق الذى رسمه القانون هو الذى يوجب عليه دخول الظعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالظعن لا يجعل للظعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يبنى عنه أى إجراء آخر.

الظعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠

لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالظعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، ولما كان التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤ .

لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة إحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٧ وقدمت الأسباب في ذات التاريخ متجاوزة في الأمرين الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان لا يجدي النيابة الطاعة الاستناد في تبرير تجاوزها هذا الميعاد إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ متضمنة عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ كما لا يجديها قولها بأن الحكم قد أودع في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٦ وفقاً لما تأثر به من قلم الكتاب على الشهادة ذاتها - ذلك بأن إيداع ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط - على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره - وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعة بإيداع الحكم قلم الكتاب. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التي يعتد بها في هذا الشأن هي التي تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقست تحريها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه رغم إنقضاء هذا الميعاد، وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقاليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم يمتنع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد، كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب معنى الثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه. ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعة قد حصلت عليها من قلم الكتاب في اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم - على ما سلف بيانه - وكانت الإفادة المزيلة بها محررة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ بعد إنقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب فضلاً عن إنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تصد الشهادة لإثباته فإن هذه الشهادة لا تكسب الطاعة حقاً في إمتداد الميعاد، ولا يغير من ذلك ما هو مؤثر به على هامش الحكم من وروده في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٧ لأن التأخر على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدي بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني. لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩

لما كان الطاعن الثاني وإن قدم أسباب الطعن في الميعاد بيد أنه لم يقرر بالطعن بالنقض مما يجعل طعنه - في الأصل - غير مقبول شكلاً، إلا أنه. لما كان من المقرر أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه، وكان الثابت أن هذا الطاعن لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يلزمه هذا الحكم بشئ فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم منه.

الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩

لما كان الطاعنين وإن قدما أسباب طعنهما في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إلا أنهما لم يقررا بالطعن بالنقض في الحكم، ومن ثم يكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلاً. لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه.

الطعن رقم ٤٦٦٨ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً من محكمة جنابات دمنهور بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٨٧ وقرروا بحكم عليه الطعن فيه بطريق النقض من السجن في اليوم التالي لصدوره، غير أن محاميه قدم أسباب الطعن إلى قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة في ١٩٨٧/٥/١٠. فأرسله القلم الأخير إلى قلم كتاب محكمة النقض ووصلت إليه في ١٩٨٧/٧/١٩. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، كما توجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه. لما كان ذلك، وكانت مذكرة أسباب الطعن لم تقدم لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً، وكان تقديمها إلى قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة لا ينتج أثره القانوني، ويكون وصول تلك المذكرة إلى قلم كتاب محكمة النقض في ١٩٨٧/٧/١٩ قد جاء بعد الميعاد القانوني ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لتقديم أسبابه بعد الميعاد المقرر قانوناً.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٠

من حيث أن المحكوم عليه..... وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يعنى معه القضاء بعدم قبل طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه، وكان يجب إيداع التقرير بأسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وكان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبولاً شكلاً، ولا يغير من ذلك ما يثيره محامى الطاعن في أسباب الطعن من أن إدارة السجن لم تهيئ للطاعن إمكان الإتصال بمحام من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لتقديم أسباب الطعن، ما دام أن الأخير لم يدع بأن إدارة السجن قد حالت بينه وبين الإتصال بمحاميه فهذا الغرض، طوال الفترة من تاريخ التقرير بالطعن حتى تاريخ تقديم أسبابه، ولم يقدم دليلاً على ذلك، هذا ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة السجن قد مكنت الطاعن من التقرير بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد المحدد لذلك، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب لا يعتبر عذراً.

الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦

لما كان الطاعن الثاني (.....) ولئن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه.

الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨

لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إلصاح ذي شأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه تقديم أسباب له.

*** الموضوع الفرعي : التنازل عن الطعن :**

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٣٠ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

لا عمل للاعتداد بالتنازل المقدم من الطاعن معلقاً على شرط عند عدوله عن تنازله وتمسكه بالطعن.

الطعن رقم ١ لسنة ٣٧ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨

التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة بترتب عليه وفق المادة ٣١٠ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن.

الطعن رقم ٦٢٧١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١

لما كان الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بمكتب التوثيق..... قدم إلى المحكمة من النيابة كما أقر بحصول التنازل أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة بترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن، فإنه يتعين الحكم بإثبات تنازل الطاعن عن طعنه.

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠

معي كان الطاعن قد تقدم بالإقرار بالأمور السجينة بقرائه بتنازله عن الطعن فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه.

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقالها، وهي ليست ملزمة بالسبر في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه.

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٦

لما كان بين من الأوراق أن الطاعن - المدعى عليه في الدعوى المدنية - تنازل عن طعنه بموجب إقرار موقع عليه منه ومصدق عليه بمكتب توثيق الجيزة بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٧، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة بترتب عليه وفق المادة ١٤٣ من قانون المرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن، فإنه يتعين الحكم بإثبات تنازل الطاعن عن طعنه وإلزامه بالمصاريف المدنية.

• الموضوع الفرعي : الصفة في الطعن :

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢

لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً وإنطوى العيب الذى شأب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فإذا كان إستئناف المتهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره فى طعنه بشأن عدم جواز إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨

لا يستطيع المدعى بالحقق المدني من طعن النيابة العامة، إذ أن نقض الحكم فى هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية، وتكون هذه الدعوى هى التى أعيد طرحها على محكمة تالى درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعى بالحقق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الإستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشئ المقضى به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الإستئنافية عند إعادة نظر الدعوى ل قبول تدخل المدعى بالحقق المدني والحكم له بطلبائه، ويكون الحكم الطعون فيه قد أعطى فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى المدنية، فيعين إقالته بالنسبة لها والقضاء برفضها.

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٣

- إنه وإن كان الطاعن موجهاً من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تنص به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقيهما المدنية فقط، إلا أنه لا كان العيب الذى يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويؤتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملاً بنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً. لما كان ذلك فإنه يكون

للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه، وهو دافع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجاوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى.

- رفع الدعوى الجنائية على المتهم - وهو موظف عمومي - بغير الطريق المرسوم في المادة ٣/٦٣ إجراءات يكون غير جائز وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية في الدعوى المدنية التي أقيمت تبعاً للدعوى الجنائية يكون في محله نظراً لما ينطوي عليه هذا العيب من مساس بحقوقه المدنية. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد فاته التصدي بهذا الدفع فإنه يكون معيباً ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية وإلغاؤه فيما قضى به من إلزام الطاعن بعقبة الصوبى والمصروفات والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبله بغير حاجة إلى الإحالة لحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢
لا صفة للطاعنين المدعين بالحقوق المدنية فيما أثاراه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعوتهما المدنية.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٢
الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن. ولما كان ما يثابه الطاعن «الشكوك عليه» على المحكمة في شأن عدم إشعار المسئول بالحقوق المدنية، لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يخص بالمسئول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يطعن على الحكم - ولم يفصل في شأنه بشئ - فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥
حيث إن المحكمة سبق أن قضت بعدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن محامي الطاعن لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه لم تبين فيما بعد أنه كان يحمل توكيلاً ثابتاً يسمح له التقرير بالطعن بالنقض عن الطاعن، إلا أنه نظراً لوفاء المحامي المذكور قبل نظر الطعن فقد تقرر إيداع ذلك التوكيل ملف الدعوى بما يخرج عن إرادة الطاعن، فإنه يتعين الرجوع في هذا الحكم والنظر في الطعن من جديد.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٣٠/١/١٩٧٧
لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم - بحسب الأصل - إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، ومن ثم فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن رقم المادة التي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبها العقاب على الشكوك عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم.

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٣/١١

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون، إلا أنها تقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ومن ثم فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه لها. لما كان ذلك، وكانت النيابة العامة قد إقتصرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم الالتزام بما أوجبه المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث من أن يكون تقدير سن المتهم بوثيقة رسمية أو بواسطة غيره، دون أن تعنى على الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده وعدم استجابته إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من إدانته، ولا وراء في انحسار مصلحة المطعون ضده في الطعن بعد أن قضى ببراءته فإن طعن النيابة يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحجة لا يؤبه لها ويتعين لذلك رفضه.

الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩

حيث أن الأسناد... الاتهامي قد قرر بالطن بطريق النقض بمثابة نائباً عن المحكوم عليه...، بيد أن التوكيل الذي قرر بالطن بمقتضاه لم يقدم للنقض من صفة المقرر. ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده بممارسة أو لا بممارسة حسيما يرى فيه مصلحة وليس لغیره أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلأه منه توكيلاً يتوله ذلك الحق، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣

لما كان الطعن بطريق النقض لا يكون إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصلاً بها، فإن الطعن المرفوع من وزير المواصلات بوصفه المسؤول عن الحقوق المدنية يرغم أنه لم يختصم في الدعوى ولم تكن له صفة تمثل الهيئة السالفة أمام القضاء لا يكون مقبولاً لرفضه من غير ذي صفة وليس بدى شأن أن يكون تقرير الأسباب مقدماً من مستشار إدارة قضايا الحكومة بوصفه نائباً عن رئيس مجلس إدارة الهيئة المحكوم عليه بصفته، إذ أن التقرير بالطن هو مناط إتحال المحكمة به ليتعين أن يكون صادراً من صاحب الصفة، فالتقرير بالطن وتقديم الأسباب وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفي عنه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٣

لما كان الين من التوكيل المرفق بأوراق الطعن - أنه بعد أن ورد بصيغة التعميم في الطاحسي، عاد لخصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للتوكيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل - ليس من بينها الطعن بطريق النقض - فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة مما يفصح من عدم قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨٤

لما كان المحامي... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمقتضى نائباً عن المدعي بالحق المدني الثاني بيد أن التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للنقض من صفة المقرر. ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية خطأ شخصياً لأن صدر الحكم ضده ممارسة أو يلزمه حسبما يرى فيه مصلحة وليس لغيره أن يتوب عنه في مباشرة إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يتولاه ذلك الحق. فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة. ومن ثم يمتنع القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المدعي بالحق المدني الثاني شكلاً.

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١٣/١٩٨٤

لما كان الين من التوكيل - المرفق بأوراق الطعن - أنه بعد أن ورد في صيغة التعميم في التقاضي عاد لخصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للتوكيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل - ليس من بينها الطعن بطريق النقض - فإن مفاد ذلك أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة، الأمر الذي يكون معه الطعن المائل قد قرر به من غير ذي صفة كما يفصح عن عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤٧

إذا صدر حكم على متهمين لظعن أحدهما فيه ونقض، فالحكم الصادر بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من المدعي بالحقوق المدنية بالنسبة إلى التهم الآخر الذي إنتهت محاكمته بالحكم الأول الذي لم يظعن فيه.

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١/٣١/١٩٨٩

من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده بممارسة أو لا بممارسة حسبما يرى فيه مصلحة وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المستول عنه متى كان حدثاً وذلك للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث، لما كان ذلك، وكان المقرر بالطعن هو والد المحكوم عليه الحدث. فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من ذي صفة.

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

لما كان الأستاذ..... المحامي قرر نيابة عن الأستاذ..... بصفته وكيلًا عن المحكوم عليها..... بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه، بيد أنه لم يقدم التوكيل الذى يحوله الحق في الطعن ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقًا شخصيًا لمن صدر الحكم ضده ممارسة أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، وإذا كان التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صحة المقرر فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن.

الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

حيث أن المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابة نائباً عن المحكوم عليه الثالث بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتثبت من صحة المقرر، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقًا شخصيًا لمن صدر الحكم ضده ممارسة أو يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرة إلا إذا كان موكلًا منه توكيلًا يحوله ذلك الحق فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

لما كان المحامي قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بيد أن سند الوكالة في ذلك لم يقدم، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقًا شخصيًا لمن صدر الحكم ضده، يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة، إلا إذا كان موكلًا توكيلًا يحوله هذا الحق، فإن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة.

• الموضوع الفرعى : الطعن فى الأحكام :

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

إن نقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى شريكه الطاعن الآخر لوحدة الموضوع ولا يقتضيه حسن سير العدالة من إعادة النظر في التهمة المنسوبة إليهما معاً.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له فى المعاد القانونى، ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت فى المعاد ولم تعرض على المحكمة، فإنه يكون من المعين الرجوع فى الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٨

إذا كانت المحكمة قد قالت خطأ إن المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هى المنطبقة، ولكنها قضت بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٣٦ المنطبقة على الواقعة التى انتهت فى الحكم، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٠

إن المادتين ٨ و ٨٠ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان فى صراحة على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانوناً بالقيام بوظيفة محكمة النقض فى القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة التهمة. وإذا فلا يجوز بأية حالة ولا لأى سبب من الأسباب الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضائه فى الاختصاص أو فى الموضوع.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١١

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية. فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر غيابياً ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن - فهذا الطعن لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥

ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل فى نطاق عقوبة جريمة القتل والشروع فيه التى أدين فيها المتهم فلا جدوى له من المجادلة فيما إذا كان متوقع منه من أعمال فى سبيل السرقة يعد شروعا فى ارتكاب جريمة السرقة أو لا يعد.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٦

ما دام الطاعن قد عارض فى الحكم الغيابى الإستئنافى وقبلت معارضته، فلا محل لما يشير فى شأن عدم إعلائه للجلسة التى صدر فيها هذا الحكم، إذ لم يس له حق ولم يحرم من إبداء دفاعه فى الموضوع.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥

لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوماً على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الطعن بشهادة رسمية من قلم الكتاب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك.

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية وإلى الطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية ولكنه غيبي بالنسبة إلى المتهم وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة، فإنه يكون من التعيين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة إذ أن طرح الدعوى العمومية في المعارضة أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه ما دامت الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية لا تزال موضع البحث.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٥

إذا كان الحكم قد أقام قضاء برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل سماع أى شاهد في الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية إليه فإنه لا يكون قد أعطى إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٠

لا يجوز - طبقاً للمادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية - الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. ومعاد الطعن بطريق النقض في الأحكام الغيابية لا يبدأ طبقاً للمادة ٤٢٤ من ذلك القانون إلا من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ إنقضاء معادها أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأنها لم تكن. وإذا فالطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر غيابياً بتأييد الحكم المستأنف يحس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في صدوره إستئناف الطاعن وإستئناف المسئول عن الحقوق المدنية وتاريخ كل منهما، ثم قال إن الإستئناف مقدم في المعاد القانوني فهو مقبول شكلاً ثم انتهى إلى القضاء بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فإنه وإن كانت كلمة

«الإستئناف» قد وردت بصيغة المفرد إلا أنها تنصرف إلى الإستئنافين معاً، ومن ثم لا يقبل الطعن على هذا الحكم بمقولة إن المحكمة لم تفطن إلى أن هناك إستئنافين.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢

متى كانت التهمة المسندة إلى أحد الطاعنين هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت إلى الطاعن الثاني فإن نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٩

إن المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. وإذا كانت النيابة قد طعنت بطريق النقض في الحكم الصادر غيابياً بتعديل الحكم المستأنف وتلغيم التهم جسمانية قرش، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة، فإن طعنها لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٩

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تقصر حق الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح. وإذا لم تكن كان الفعل المسند إلى الطاعن والذي حكم عليه من أجله إنتهائياً يكون مخالفاً، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات في الجنح دون المخالفات. وإذا لم تكن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في جريمة هي مخالفة طبقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة، فإن الطعن فيه بطريق النقض الحاصل في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١

متى كانت النيابة العامة قد قدمت التهمة للمحاكمة على أساس أنه وقع منها ما يؤيد حالة التشدد رغم سبق الحكم بإنذارها متشردة، وطلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لها بسبب ما وقع منها فإن الحكم بإنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشدد يكون مخالفاً للقانون ومتى إستأنفت

النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة، فإن الاستئناف يكون مقبولا إذ أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإندار إنما محله عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإندار أو عقوبة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢ فقرة أولى، أما حيث يوجب القانون توقيع عقوبة المراقبة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣، فالأحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون مخالفة للقانون ويكون إستئنافها جائزاً.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢

العبارة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من المادة ٤٢٠ لتعديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقتضيه المحكمة. فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض اغلبية فاسدة للبيع المعاقب عليها طبقاً للمواد ٢ و ٥ و ٨ من قانون قمع القش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطوقة على المادتين ٢ و ٧ من ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير في الدعوى". وإذن فمضى كانت النيابة قد إستأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة طالبة القضاء بعدم إختصاص محكمة الجنبه بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية، فقضت محكمة ثاني درجة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة القضية إلى النيابة العامة لإجراء شؤنها فيها - متى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منهيّاً للعصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا تحيز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة. وإذن فمضى كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الإستئنافي، الذي قضى بعدم قبول إستئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد، ولكنه يرمى به إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بالفرامة والإزالة، والذي أصبح نهائياً، وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بسبب تراخي التهم في إستئنافه في الميعاد الذي حدده القانون - فإنه يكون من المستعين رفض طعنه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٩

الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى بحكمة الجنح ورفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وتحديد جلسة لنظر الموضوع هو حكم لم يته الخصومة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٨

نقض الحكم بالنسبة إلى متهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم الآخر معه ولو لم يقدم أسبأها لطعنه وذلك لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه جاء باطلاً للإخلال بحقه في الدفاع، فإن إستئنافه كان جائزاً لإستناذه إلى مخالفة الحكم للقانون، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٤ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٥/١/١١

إذا كان هذا ينعاه الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتفريغه مائتى قرش، أنه أخطأ في تطبيق القانون، فإن إستئنافه كان جائزاً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى تجيز إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز، لأن التقرير بالطعن وفقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب فتى ٦ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٤

إذا كان الطاعن [عسكري بالجيش] قد أبدى كتابة فى الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوجدته ما يفيد أنه يظن فى الحكم بطريق النقض وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتيبة بالإعتماد، وقدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد، وكانت إدارة الجيش لم تبحث بالسجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن، فإن هذا الأخير كان فى حالة عسر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون، ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ٣١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بإنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً غير قابل للظعن، وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد إستثنائية ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا من المادة الرابعة من قانون الإصدار، لأن النص العام لا يلقى ضمناً النص الوارد في قانون خاص، ومن ثم فإن الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإنذار متهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يكون غير جائز.

الظعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٦

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الظعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات. وإذن فالظعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزاً.

الظعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٦

إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الظعن في الحكم الصادر بالإنذار إنما محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به أى عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو توقيع عقوبة المراقبة، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والخمس على المشتبه فيه العائد فلا يشملها المنع وتجري عليها القواعد العامة ويصح إستئنافها.

الظعن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٤٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

إذا كان الطاعن الذي حكم عليه بعقوبة مالية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الظعن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الظعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

النص على عدم جواز الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الظعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها، أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف، مخالفة وجنحة في وقت واحد، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلاً للظعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معاً.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣

لا يجوز للمسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

العبارة في قبول الطعن، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة. فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقطعت المحكمة الإستئنافية بالحكم المعلوم فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

الطعن بطريق النقض في الحكم الذى صدر قبل الفصل في الموضوع والذي لم يبين عليه منع السر في الدعوى لا يكون جائزاً. ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم الإستئنافية الصادر بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول المعارضة ما دام باب إستئناف الحكم السالف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحاً لعدم إعلان التهم به.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنيح دون المخالفات. فلا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في مخالفة لائحة الجنابات.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

لا يجوز الطعن على الحكم الإستئنافية القاضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً إلا من حيث ما قضى به وإلا إنمطط الطعن على الحكم الابتدائى والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز حكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به.

الظعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥
لا يجوز الظعن بالنقض فى أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الظعن المرفوعة لها طبقاً للقانون.

الظعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩
الحكم الصادر فى الإشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الظعن فيه بطريق النقض. فإذا كان الحكم صادراً فى إشكال فى تنفيذ حكم صادر فى جريمة مخالفة، فإن الظعن بالنقض فى هذا الحكم لا يكون جائزاً.

الظعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٨
من المقرر أنه حيث يندس طريق الإستئناف وهو طريق عادى من طرق الظعن يندس من باب أولى الظعن بطريق النقض ومن ثم فإن الظعن على الحكم الجزئى القاضى بتسليم المتهم إلى والده أو ولى أمره بطريق النقض مباشرة لا يكون جائزاً.

الظعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧
الارتباط بين الجرائم الذى يسوغ نظرها معاً أمر متعلق بالموضوع فإذا فصلت محكمة الجنائيات اللجنة عن الجنائية، ولم يعرض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣
متى كان الظعن فى الحكم الإستئنافى الذى قضى بعدم قبول إستئناف التهم شكلاً فإنه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم الابتدائى الذى قضى فى موضوع الدعوى بإدانته والذى أصبح نهائياً وحاز قوة الشئ المحكوم فيه عملاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التى لا تحيز الظعن إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة.

الظعن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٥
متى كان الحكم فى حقيقته حكماً غائبياً لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه، فإن الظعن بالنقض فيه يكون غير جائز.

الظعن رقم ١٣٧١ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢١
متى كان الحكم قد صدر فى مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة فى ٦ من

نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان المتهم قد قدم للمحاكمة بتهمة انه اذاع آلة بخارية بدون ترخيص فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً عملاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها.

الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٢

إن الطعن بالنقض طريق غير عادي لا يفتح بابه إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ ووجوه الظلم فلا يصح الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع، وقد لا يجد الخصم عندئذ وجهاً للتظلم فإن هو وجد وجهاً لذلك فقد أجاز له القانون الطعن في الحكم من يوم صدوره لإصلاح ما عسى أن يكون قد وقع من خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم الموضوعي ذاته أو ما بنى عليه أو اتصل به، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية التي أصبح الحكم فيها نهائياً هو من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من شأن هذا الحكم أن يبنى عليه منع السير في الدعوى أمام المحكمة المرفوعة إليها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٨

معنى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بإدانة المتهم في جنابة قد وصف بأنه حضوري وهو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفته المحكمة، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤

معنى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقاً للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية.

الظعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥

مضى كان الظعن - نقض قد اصعب على الحكم الاساسى الصادر بتأييد حكم الابتدائى الذى قضى بعدم قبول المعارضة فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى فى عيبة التهم والمعتبر حضوراً بقوة القانون طبق لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات وكان باب إستئناف الحكم الصادر فى الموضوع قد انطلق أمام التهم لإعلانه به لشخصه وإنقضاء ميعاد الإستئناف - لأن مثل هذا الحكم - وإن لم يته الخصومة يمنع من السير فى الدعوى. فالظعن فيه بطريق النقض جائز طبقاً لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات

الظعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢١

مضى كان الثابت من الأوراق أن الظعن سبق له أن رفض ظعناً عن ذات الحكم قضى برفضه موضوعاً لإلحاله لا يجوز قانوناً طبقاً لنص المادة ٤٣١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يرفع ظعناً للمرة الثانية عن ذات الحكم.

الظعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من إتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها، حق إستئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم. كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الظعن بالنقض باقياً على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الإتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، بل إن هذا المنع يجب أن يمتد لنفس العلة التى أفسح عنها الشارع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهى "أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم وتزعجهم الطبيعية للشكوى منهم" - إلى الظعن بطريق النقض أيضاً ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفى نطاق الجرائم المشار إليها فى النص وما دام الظعن بالطريق العادى وبالشكوى غير العادى يلتزمان عند الرد إلى تلك العلة التى توخاها الشارع بهذا التعديل تحسناً للموظفين العامين من شطط المخاصمة.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٣

متى كان الحكم قد صدر حضورياً وإعتبارياً وكان لا يبين من الأوراق أن التهم قد أعلن بهذا الحكم فإن معاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو قوات معادها.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠

متى كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلاً - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦

متى كان الحكم قد صدر غيابياً وكان إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علماً يقينياً، فإن معاد المعارضة بالنسبة له يكون قائماً ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو قوات معادها.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٧

الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة، وإذن فالطعن بهذا الطريق على الحكم الصادر إستئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة لا يجوز أن يعدها إلى حكم محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٩

قصرّت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها. ومن ثم فإن القول بإعلان الأمر الصادر من غرفة الاتهام لإبتهامه على إجراء باطل وقصور تسببه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وإنما هو من صميم الخطأ في الإجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن بمحدوده الواردة في المادة ١٩٥ سالفه الذكر.

الظعن رقم ١٦٧١ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٥٩

الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يعد حكماً منهيّاً للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى، فالظعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الظعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ٢/١٦/١٩٥٩

لا تجزئ المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية الظعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة - فإذا كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الإستئنائي، ولكنه يرمى إلى الظعن في الحكم الابتدائي بدعوى الإخلال بحق الدفاع، ولم يتمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة الإستئنافية، فليس له أن يشترط لأول مرة أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ٥/١٩/١٩٥٩

أشار الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد ثم ونوعتهم الطبيعية للشكوى منهم، فحرم - فيما حرمه من إتخاذ إجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها - حق إستئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الظعن بالنقض بالياً للمدعى بالحقوق المدنية، بل إن هذا الظعن يجري عليه حكم المنع من الظعن بالإستئناف، ما دام الظعن بالطريق العادى وغير العادى يلتقيان عند الرد إلى العلة التي توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحميّاً للموظفين من التعرض للشطط في الخصومة.

الظعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١٠ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٩

الأحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الظعن فيها أمام محكمة النقض، فخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام - بفرض صحته - لا يعيب الحكم الإستئنائي ما دام قد تدارك إغفال هذه البيانات وإستوفأها وأنشأ لقضائه أسباباً جديدة.

الظعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ مكتب فتى ١١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٦٠

المبرة في قبول الظعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

- نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى قوة الأحكام النهائية على ما بأتى "تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون"، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن فى الأحكام الجنائية وهى المعارضة والإستئناف والنقض، ورسوم أحوال وإجراءات كل منها فإن الطعن فى تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز فى القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها.

- دل الشارع بما نص عليها فى المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك عمل لإيراد ذلك النص الذى خرج به عن القواعد التى حددت نصاب الإستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما خول حكمة النقض من حق إعادة النظر فى الدعاوى التى أصدرتها هى - فى حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات فى باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على: "عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو ياتفاق الخصوم يقع باطلاً - وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة لانتقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى" وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهى المحكمة العليا - لا سبيل إلى تصحيح حكمها - فى الحالة المشار إليها فى المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما فى غير هذه الحالة التى جاءت على سبيل الإستثناء والحصر - فإن فى سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع فى الأحكام من أعطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وجميعه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ٢/١٠/١٩٦٢

حتى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض، كما كان يجرى ذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات "الملغاة بمقتضى هذا القانون "وأصبحت المرافعة الشفهية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوماً لذلك، فإن الطعن يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته فى الإعراض على الحكم بالشكل الذى إرتأه القانون وفى الأجل الذى حدده، ويترب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض وإتصالها به. ولا يلزم لإعتبار الطعن مرفوعاً لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة

إستئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع، وإنما هي درجة إستئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم تطبيق القانون. ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/١

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية، ومن ثم فلا يقبل منه ما ينهه على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إذ لا شأن له به.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠

إذا حكمت محكمة الجنائيات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث فإن حكمها يكون منياً للخصومة على خلاف ظاهره، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حكماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزاً.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٦

العبارة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة. فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتغريم المتهم خمسين قرشاً والمصادرة، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصر، وليس الإشكال في تنفيذ من بينها، وإنما هو تظلم من إجراء تنفيذها مناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه. والأصل أن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه، وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجهاً تتصل بمخالفته القانون أو الخطأ في تأويله، وليس لها كذلك أن تعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلاً لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام. ولما كانت أوجه

النعي التي أثارها المستشكل تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض، فإن الإشكال لا يصلح أساساً للإعراض بها.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٦٢

- نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد، لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى، بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية، وللمحكمة أن تستند إليها في قضائها.

- قاعدة جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تعدى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضى به، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المتقوض. أما أصاب الغرامة، فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينه المحكمة من الجهد الذي بذله الخامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من أتعاب شامية والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها.

الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ٤/٢٣/١٩٦٣

جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض. ولما كان الثابت أن الطاعنين قد ادعيا مدنياً بمبلغ لقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فما كان يجوزهما الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواهما المدنية، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الإستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائته وإلزامه بالتعويض، ذلك أن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعين بالحق المدني حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليهما حق الطاعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف. ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم بالنقض لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٦٣

الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن ما زال مفتوحاً، وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية - ولما كان بين من الأوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه، فإن الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز، ما دام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الإشكال، وهو

حكم وقتي إنقضى أثره بعبورورة الحكم المستشكل فيه نهائياً بعدم الطعن فيه، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن

الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧

سوى القانون في المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعي المدني واجبى عليه الذي لم يدع مدنياً - في حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية. واجبى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الوثك المؤتم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع، فمضى لتحديد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي يحوله المشروع إياه تحقيقاً لل غاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرراً منها بخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة. ولما كان الإقراض بالربا الفاحش سوءاً في صورته البسيطة المؤتم بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو في صورة الاعتبار المؤتم بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقترضين، فهو إذن اعتداء على حق من حقوق المفترض المالية ينطوي على إنتزاز جانب من ماله بغير حق، فيكون المفترض مجنباً عليه متى اكتملت أركان الجريمة، وثبت له هذه الصفة ولو لم تتحقق له صفة المدعي المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية. وكان الثابت من الوقائع كما أوردها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانوناً وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجنباً عليه في جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالألا وجه لرفع الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨

نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المفوض وتجري فيها المحكمة على أساس ما هو ثابت بالأوراق، فلا تفيد المحكمة الإستئنافية بما ورد في حكمها الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها. إلا أنه لا يعيب الحكم إن أثبت في مدوناته

الأسباب التي دعم بها حكم النقض قضاءه لأن ذلك يفيد أن المحكمة الإستئنافية قد أخذت بالرأى القانوني الذي قال به الحكم المذكور واستقر عليه قضاء النقض.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولما كانت المحكمة النسي أعيدت إليها الدعوى لم تبحث بنفسها في صحة شكل الاستئناف إستناداً إلى أن هذا الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلاً بالحكم المنقوض فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً". ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً إعتبارياً وكان قابلاً للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية. فإن الطعن المقدم من الطاعنة عن هذا الحكم يكون غير جائز قانوناً ويعتبر القضاء بذلك.

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٤

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يعرف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً - أو بحكم قابل للمعارضة - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعي بالحقوق المدنية أو المستول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض. ومن ثم فإن الطاعن "المستول عن الحقوق المدنية" وقد قرر بالنقض في وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحاً أمام المحكوم عليه يكون قد عالج نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً - إذ كان من المتعين عليه أن يرضى حتى لو ات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الإنجاء إلى طريق الطعن بالنقض ويعتبر الحكم بعدم جواز طعنه.

الظعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

إنه وإن كان الحكم المعلن فيه قد صدر غيابياً بعدم جواز إستئناف النيابة بالنسبة إلى متهم ويانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة بالنسبة إلى متهم آخر فإن ما قضى به فى شقه الأول لا يحتر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه، كما أن ما قضى به فى شقه الثانى يعد بمثابة حكم بالبراءة ومن ثم فإن ظعن النيابة العامة بالنقض فى الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز.

الظعن رقم ١٩١٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ٦/١/١٩٦٥

لما كان الحكم المعلن فيه - الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لإحالتها إليها بوصف اللجنة - يعد منهاياً للخصومة على خلاف ظاهره، ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية - سوف تحكم حكماً بتماماً بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها لو رفعت إليها - فإن الظعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً.

الظعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٥

الظعن بالنقض لا يمكن إعتباره إمتداداً للخصومة، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام من قبل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دواع - ومتى كان على محكمة النقض ألا تنظر القضية إلا بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة الموضوع وكان الطاعن لم يتنازع فى صحة تمثيل محاميه فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ٣/١٥/١٩٦٦

- قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض حق الظعن بطريق النقض من النيابة العامة والحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح دون غيرها. ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائياً أنه صدر غير مقبول الظعن فيه بطريق عادى من طرق الظعن. وإذن فمتى كان الحكم الصادر من أول درجة قد صار إنتهائياً بقبوله من صدر عليه أو بطريقته على نفسه إستئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجر من بعد الظعن فيه بطريق النقض. والعللة فى ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للظعن على الأحكام، وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون لم يجر له من بعد أن يلج سبيل الظعن بالنقض.

- الأصل في الطعن بعامة أن المحكمة الطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه، ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه، ولا يتعدى أثره إلى غيره، وذلك كله طبقاً لقاعدتي إستقلال الطعون والأثر النسبي للطعن. فإذا كان المتهم قد إستأنف وحده فإن المحكمة الإستئنافية لم تتصل بغير إستئنافه. ولم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية في الإستئناف الذي رفعه المتهم لأنه ليس خصماً للمسئول عنه المتضامن معه في المسؤولية المدنية وإنما خصمه النيابة العامة وكذلك المدعى بالحقوق المدنية دون المسئول عنها، والدخل الإنضمامي من قبل المسئول أمام المحكمة الإستئنافية طبقاً للمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يسبغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن. وإستئناف المتهم على إستقلال إذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية واللزوم، لا ينشئ لهذا الأخير حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى، والحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية لم يضره بل أفاده بإلغائهم مبلغ التعويض المحكوم به، فليس له أن يتشكى منه لأن تقصيره في سلوك طريق الإستئناف سد عليه طريق النقض. ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٧٢ بتأريخ ١٩٦٦/٥/٩

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية، وذلك على أساس أنها وإن كانت منهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها. وقد تأكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : "لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى إستئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية الصادرة في مسائل فرعية ". وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه : "لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير في الدعوى ". والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالإستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتهديدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٣١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية. ولا محل للنقض بأن إجنزة إستئناف أحكام الرد في

قانون المرافعات تستيع إجازة الطعن فيها بطريق النقض، إذ أن هذا القول إن كان له محل في الطعن لدى الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا محل في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية، وذلك : «أولاً» لأن الحكم الصادر لدى دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للإستئناف، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لإعتبارات تتعلق بالأمن والنظام، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتيسيط إجراءات نظر الدعوى وفيما نص عليه صراحة - كما سبق القول - من عدم إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية «ثانياً» لأن من المقرر أيضاً في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية أو للإعانة على تجلية غموض أحد نصوص هذا القانون وتفهم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه، أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من إتباع الإجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات - فالمقصود به - كما تدل عليه صياغة النص - هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان الحكم المطعون فيه صادر في طلب رد قاضى المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية، ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الأصلية بعد، فإن الطعن يكون غير جائز.

- نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على إعتبار المجنى عليه - ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنيه - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى - توصلأ إلى تقرير حقه في هذا الطلب والطعن على الحكم فيما يتعلق به وحده، فهو بهذه المثابة - وفي نطاق طلب الرد - شأنه شأن سائر الخصوم، لا يفتح له أساساً باب الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بهذا الطلب بإعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية، إلا بصذور حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد إستنفدت جميع طرق الطعن العادية. أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتسمك بما كان يشكو منه، فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتسمك به الخصم فعندئذ يجوز له القساون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به، ولا إستثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنسبة إلى الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى وهو منع مطلق لا سبيل إلى عود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم

الصادر منها قبل الفصل في الموضوع، مما يختلف عن الوقف المؤقت الذي يترتب على تقديم طلب الرد والذي من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية عن السير مؤقتاً حتى يحكم في طلب الرد نهائياً.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

لما كان الحكم المستأنف قد قضى بتفريم المظنون حده "لأنهم" خمسة جنهات عن الجريمة الأولى "الجرم الخطأ" وهي تدخل في نطاق التهمة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة - وعشرة جنهات عن الجرمين الآخرين "ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص"، وكان المحكوم عليه هو الذي استأنف وحده، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتفريم المظنون حده عشرة جنهات عن الجرائم الثلاث معملاً الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجرمين الأولين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى في حين أن العكس هو الصحيح، مما كان يقتضي القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى إعمالاً للفقرة آتية الذكر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبتعين نقضه وتصحيحه على أن لا يتجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتفريم المظنون حده خمسة جنهات عن التهمتين الأوليين وعشرة جنهات عن التهمة الثالثة.

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم، وميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه. ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية، وكانت المادة ٣٢ منه تقتضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً، فإن طعن النيابة على الحكم الحضورى الإعتبارى بالنسبة إلى التهم الثمانية يكون غير جائز طالما أن الثابت أنه لم يعلن به - إلا بعد تاريخ تقرير النيابة بالطعن - ولم يعارض فيه.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩

نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السر في الدعوى. ولما كان الحكم الصادر من محكمة السويس المستأنفة بعدم الإختصاص المكاني ينظر الدعوى بالنسبة إلى المظنون حده لوقوع جريمة إنتاج المواد الكحولية في الإسكندرية التي يقيم بها سينقل

الدعوى إلى محكمة الإسكندرية المختصة، فإن الحكم المطعون فيه لا يبنى عليه منع السير في الخصومة ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

مضى إنفلق باب الاستئناف بمتع الطعن فى الحكم بطريق النقض. وإذ كان لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى عملاً بنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٧

إن الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه، وإلتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إلغاؤها بعقوبة أخف منها - وصدور العفو عن العقوبة أياً ما كان قدر العفو منها يخرج الأمر من يد القضاء، لما هو مقرر من أن العفو عن العقوبة فى معنى المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو عمل من أعمال السيادة لا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه فيما صدر العفو عنه.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٢٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦

متى كانت جريمة الرشوة التى رفعت بها الدعوى تدخل فى عداد الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩. وكانت حالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة قد وقعت قبل إنهاء حالة الطوارئ بقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤، وكان التهم قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وقد نصت المادة ١٩ منه على أنه عند إنتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا المثالة عليها وتتابع نظرها وفقاً للإجراءات المتبعة أمامها، كما تقتضى المادة ١٢ منه بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ٢/١/١٩٦٧

نقض الحكم بالنسبة إلى التهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية لقيام مسئولية عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى أدين بها الطاعن.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦

- الأحكام الصادرة نهائياً فى مسائل الإختصاص التى يجوز الطعن فيها إستقلالاً بطريق النقض هى تلك التى تتعلق بالإختصاص فيها بولاية المحكمة، أو تلك التى تصدر بعدم الإختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم - فى هذه الحالة - مانعاً من السير فى الدعوى، أما عدا ذلك من الأحكام التى تصدر بإختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مسئلة بطريق النقض بل يلزم أن يقرون الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر فى الموضوع.

- العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التى يضعها القانون لتحديد حق الطعن فى الأحكام هى طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها. إذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو الناطق فى جواز هذا التظلم أو عدم جوازه، ولا شأن فى ذلك للأسباب التى يكون الحكم قد بنى عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦

- لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الإنتهائى الصادر من محكمة آخر درجة.
- ليس للطاعن أن يتر شياً عن أحكام المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٧

من المقرر أنه إذا كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم قد أرتكبتا لغرض واحد وكانت كل منهما مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد، فإن الطعن فى هذا الحكم - وإن اقتصر على إحدى الجريمتين - يتناول حتماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن إزال حكم القانون فى هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد، ولا يحول دون ذلك أن تكون إحدى هاتين الجريمتين مخالفة، ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها، أما إذا كانت المخالفة مرتبطة بمحنة فإنها يصح أن تكون محلاً للطعن الذى يرفع عنها وعن جريمة الجنحة معاً.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧

قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق الطاعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح دون غيرها. ومتى كان الحكم

الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئناف في مفاذه فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. ولما كان الشاىء من المفردات أن الحكم المطعون فيه صدر فى حقيقته غيائياً وإن وصف بأنه ضرورى على خلاف الواقع ولم يعلن بعد للطاعن، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزل مفتوحاً، ويكون الطعن فيه بالنقض سواء من المحكوم عليه أو النيابة العامة غير جائز.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٥/٨/١٩٦٧

الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة بعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالخالء التى كانت عليها قبل صدور الحكم المقوض فلا تنقيد تلك المحكمة بمحكمة الإحالة سيما ورد بالحكم الأخير فى شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير فى الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل وأن تستمع لكل ما يقدمه الخصوم من أوجه الدفاع ولو لم يسبق لهم التمسك بها أمام المحكمة الأولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفوع فرعية وقضى برفضها بحكم نهائى لم يطعن فيه. وهى فوق ذلك كله لها كامل الحرية فى تقدير الوقائع وتكييفها وإسباغ الوصف القانونى الذى تراه عليها غير مقيدة فى كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه فى شأنها. ولها فى سبيل ذلك أن تقضى فى الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهاً للطعن، فيما عدا ما إذا كان محل المخالفة يصلح فى حد ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد. وكل ما تنقيد به فى هذا الصدد ألا يضار الطاعن من طعنه طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلى جانب ما تنقضى به المادة ٤٤ من القانون المشار إليه التى يجرى نصها على أنه : "إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانونى مانع من السير فى الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعدت القضية إلى المحكمة التى أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض، كذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع فى جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجزائية لمحكمة النقض "والحالة الأولى على ما بين من تقرير لجنة قانون الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ - تعليقاً على المادة ٦٧ من المشروع التى أصبحت ٤٤٠ من القانون ثم حلت محلها المادة ٤٤

من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أيها أن تكون المحكمة قد حكمت ببراءة المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون أو لسقوطه بمضى المدة وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه القانون أو أنه لم يسقط بمضى المدة وألقت حكم البراءة وأعادت القضية إلى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم مرة ثانية بأن الفعل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض في هذه الصورة يكون له قوة الشيء المحكوم به.

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

إنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنسبة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية. إلا أن المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه : "إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات وبعد نظر الدعوى أمام المحكمة. وإذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ تأمر المحكمة ببرد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها". ومردى هذا النص هو تقرير الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن. ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة إلى المظنون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع. ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة فيه يعتبر سافطاً بسقوطه.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧

تقضى المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح. كما تقضى المادة ٣٢ من القانون المذكور بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً. وتنص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح، ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة". ولما كانت التهمة المسندة إلى المظنون ضده والتي رفعت بها الدعوى الجنائية عليه ودأته المحكمة بها هي - وعلى ما أفصحت عنه مدونات الحكم المطعون فيه - جنحة وصفاً وكيفاً، فإن الطعن بطريق النقض في ذلك الحكم الصادر في غيبة المتهم لا يكون جائزاً إلا أن يثبت أنه أصبح نهائياً قبل التقرير بالطعن بالنقض.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩
محكمة النقض وهي تقدر العقوبة التي توقعها طبقاً للقانون أن تراعى ظروف الواقعة وتعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات - كما تأمر بإيقاف التنفيذ وفقاً للمادة ٥٥ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم.

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠
إذا كان ما يثيره الطاعن من وجهه نعى موجهاً إلى الحكم الابتدائى الذى إقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى لأن الحكم الغائى الإستئنائى المعارض فيه كان قد قضى بسقوط الإستئناف لعود الطاعن عن التنفيذ وعن سداد الكفالة، فإن ذلك الحكم لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨
إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم إختصاصها بعد منهيها للخصومة عل خلاف ظاهره، لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت إليها، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥
إذا كان الطاعن هو أحد المحكوم عليهم الذين قرروا بالطعن على الحكم المنقوض، وكانت النيابة العامة وإن طعنت بدورها على هذا الحكم بالنقض، إلا أنها بنته على سبب واحد هو خطأ الحكم فى القانون إذ لم يقض بمصادرة ثمن الجمل المضبوطة التي إستعملت فى نقل المواد المخدرة وطلبت تصحيح الحكم والقضاء بالمصادرة، وكانت محكمة النقض قد قضت بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليهم وينقض الحكم بالنسبة إليهم وإعادة محاكمتهم من جديد أمام دائرة أخرى ولم تر من ثم حاجة إلى بحث الطعن المقدم من النيابة العامة، وكان من المبادئ الأساسية فى المحاكمات هو ألا يضار طاعن بطعنه، وكان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنفذ محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد القانونى ومن ثم فإن محكمة النقض ما كان بوسعها - لو تعرضت فى حكمها إلى طعن النيابة العامة وقلبت - أن تقضى إلا بمصادرة ثمن الجمل المضبوطة وبالتالى فإنه ما كان يحق لمحكمة الإعادة أن تشدد عقوبة الغرامة عن حدها الذى قضى به الحكم المنقوض.

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

محكمة النقض فى حالة خطأ الحكم المطعون فيه فى القانون وعملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم لصلحة التهم وتصححه.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١

الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة بعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم النقوض فى شأن وقائع الدعوى، فلا تنقيد تلك المحكمة "بمحكمة الإحالة" سيما ورد بالحكم الأخير فى شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير فى الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل. وهى فوق ذلك كله لما كامل الحرية فى تقدير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة فى كل ذلك بمحكم النقض ولا بما قد يستشف منه فى شأنها ولما فى سبيل ذلك أن تقضى فى الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهاً للطعن فيها عدماً ما إذا كان محل المخالفة يصح فى ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم من جديد. ولما كان نقض الحكم الأول لعدم تحقيق الدفاع الطاعن الأول بأخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين لا يمنع محكمة الإحالة من تحقيق هذا الدفاع عن طريق أخذ رأى قسم الطب الشرعى ما دامت قد إطمأنت إلى رأيه وهو ما تنفى به بقوله مخالفة حكم محكمة النقض الأول.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٦

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح ولا يقبل ما دام الطعن فى الحكم بطريق المعارضة جائزاً وذلك وفقاً للمادتين ٣٠، ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه: "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة، إذا كان الحكم صادراً بحضوراً بقوّة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من القانون ٣٩" ولما كان العيب الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠

التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، فإنه يتعين قبول عرض النيابة القضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢

معي كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم يبين عليه منع السير فيها إذ هو لم ينفه الخصومة كلها أو بعضها، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٩

يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع طبقاً للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون سالف الذكر إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحاً. فإذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صار نهائياً، فإن الطعن في الحكم الصادر في الإشكال يكون غير جائز ذلك لأنه بطبيعته حكم وقضي ينقض أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائياً، وإذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر ضد الطاعن قد صار من قبل رفع الإشكال نهائياً بعدم التقرير فيه بالطعن بطريق النقض وأن الإشكال في الواقعة قد إنصب على القرار الصادر من النيابة - بإعادة التنفيذ على الطاعن بالمدة الباقية من العقوبة بسبب الإفراج عنه خطأ - يطلب وقف تنفيذه تأسيساً على أنه قرار باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها بإصداره وأن قرار العفو الصادر من السيد رئيس الجمهورية في ١٩٦٦/٧/٢٣ بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم إتهاجاً بعيد الثورة هو قرار صحيح ونافذ وحائز على قوة الشيء المقضي به، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجرح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائي - إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى فإن الطعن إذ ورد على الحكم الصادر في الإشكال يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠

الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام. ولا يجوز التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتاً وقت التقرير بالطعن. ولما كان الخامي الذي قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلاً ثابتاً يبيح له التقرير بالطعن عن المحكوم عليه وقت أن قرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلاً لاحقاً في التاريخ لتاريخ التقرير به، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٠

إن ما يفرضه الطاعن في شأن قضاء محكمة الإشكال - بعد صدور الحكم المطعون فيه - بقبول الاستئناف شكلاً، مردود بأن الإشكال في التنفيذ ليس طريقاً من طرق الإشكال الطعن في الأحكام ومن ثم إذا كان قد ورد في أسباب الحكم الصادر في الإشكال المقدم من الطاعن، وفي مقام تبرير وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه، أن الاستئناف الذي أقامه الطاعن مقبول شكلاً لما أبداه المستشكل فيه من عذر المرض، فإن ذلك لا يجوز قوة الأمر المقضى في شأن شكل الاستئناف، ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق صدوره بعدم قبول الاستئناف شكلاً.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٧٠

لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة، إلا أن الطعن مقبول شكلاً، لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن اغتال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقاً لنص المادة ٢١ منه.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١

لا تجزئ المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للطاعن الذي رفض طعنه موضوعاً أن يرفع طعناً آخر عن ذات الحكم لأى سبب ما. ومن ثم يكون هذا الحكم الصادر في الموضوع قد أصبح نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه. ولما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في إشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنابات سبق أن رفض الطعن فيه موضوعاً، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزاً ويتمين القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٧١

هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية في الجرائم التي عينها إلى تبسيط إجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها، وهو وإن كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة وللباقي الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي الصادر من القاضي... بقرار في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم ورتب على ذلك التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن، فإذا لم يحصل اعتراض على الأمر

بالصورة المقدمة أصبح نهائياً واجب التنفيذ، إلا أنه نص في المادة ٣٢٨ على أنه إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقاً للإجراءات العادية وإذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائياً واجب التنفيذ، فدل بذلك على أن الإعراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام النهائية بل هو لا يعدو أن يكون إعلاناً من المعارض بعدم قبوله إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون وإعتبره كان لم يكن، غير أن نهائية هذا الأثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر إعراضه فإن تخلف عنها عد إعراضه غير جدي واستعاد الأمر قوته وأصبح نهائياً واجب التنفيذ، مما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه أو إستئنافه رجوعاً إلى الأصل في شأنه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف الحكم الذي صدر بناء على تخلف المطعون ضده باعتبار الأمر الجنائي نهائياً واجب التنفيذ يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يعبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز إستئناف المطعون ضده الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

إن الشارع في المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نص على أن "تتقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المستندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة. وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون" فقد دل بذلك على أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون - عادية كانت أو غير عادية وهي المعارضة والإستئناف والنقض وإعادة النظر - ورسم الشارع أحوال وإجراءات كل منها باعتبار أن في سلوك هذه الطرق ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء. فإذا توافر سبيل الطعن وضعه صاحب الشأن فلا يلزم إلا نفسه ويعتبر الحكم عنواناً للحقيقة بما جاء فيه حجة على الكافة. كما دل الشارع بذلك على أنه لا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى إذ أن الشارع قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي إنتهت إليها كلمة القضاء.

الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣

متى كان الطعن بطريق النقض قد أنصب فحسب على الحكم الإستئنافي الصادر بعدم جواز المعارضة من دون الحكم الإستئنافي الحضورى الإعتبارى - فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في مسائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف.

- تنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجوز الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم علزراً مقبولاً" ومتى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الأول - المتهم - حضر بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٠ ومعه عماميه كما شهدا المسئول بالحقوق المدنية والمدعيان بها ثم أجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠ حيث قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠ وفيها قررت إعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠، والتى لم يحضر فيها المتهم، وأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ قرارها المدون بمحضر الجلسة ثم أجلت الدعوى لجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ القرار ذاته وفيها لم يحضر المتهم وحضر بالى الخصوم فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم مدت المحكمة أجل الحكم لجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضورى، فإن مژدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضورى إعتبارى وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام علز منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم. ولا يبدأ ميعاد المعارضة فى هذا الحكم إلا من تاريخ إعلانه به.

- تنضى المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأن لا يقبل الظعن بالنقض فى الحكم ما دام الظعن فيه بطريق المعارضة جازئاً. فإذا كان الغائب أن الحكم الحضورى الإعتبارى المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن الأول "لثمتهم" وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفعوحاً ويكون الظعن فيه بالنقض غير جائز.

- الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى المتهم فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابياً أو حضورياً إعتبارياً. إلا أن هذا الببدأ لا يعمل به على إطلاعه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو حضورياً إعتبارياً بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها فإنه لكون ذلك الحكم قابلاً للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم ومقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث وقد يؤدى ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه وهو ما يبنى عليهم بطريق التبعية تغيير الأساس

الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض ما دام أن الواقعة الجنائية التى هى أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع، مما كان يقتضى إنتظار إستنفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام. فإذا كان المسئول عن حقوق المدنية لم يربص حتى فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى التهم قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، فإن طعنه يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

حكمت النقض طبقاً لنص المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة التهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وتنقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى التهم الأخر معه فى الدعوى إذا إتصل سبب النقض به.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٣ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة فى قبول الطعن هى بوصف الواقعة كما وقعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذى تقتضى به المحكمة، ولما كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن ضده على أساس أن التهمة المسندة إليه جنحة، فإن الطعن فى الحكم وإن كان قد صدر فى التهمة بإعتبارها مخالفة يكون جائزاً.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ مكتب قضاى ٢٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

مضى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد تخلف عن الحضور فى بدء المحاكمة لإكفى بتلاوة أقواله فى التحقيقات الأولية، ولكنه ما لبث أن حضر وصحت أقواله تفصيلاً ولكن الحكم المطعون فيه إعتد لى إدانة الطاعنين على أقواله بتلك التحقيقات وقال أن هذا الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة بموافقة النيابة العامة والدفاع، ثم أورد ما ذكره الشاهد بتلك التحقيقات دون أقواله بالجلسة مما يفيد أن المحكمة حين أصدرت الحكم لم تلتفت إلى أن الشاهد حضر بالجلسة وأدى الشهادة أمامها وبالتالي لم تدخل هذه الشهادة فى تقديرها. ولما كان الواضح من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد بالجلسة تختلف عن أقواله فى التحقيقات الأولية التى إعتمدت عليها المحكمة، إذ نفى بالجلسة ما سبق أن قرره بتلك التحقيقات من معرفه على المتهم الرابع والمتهم السادس «الطاعن الخامس» نظراً لشدة الظلام وقت الحادث - فإن المحكمة تكون قد حكمت فى الدعوى دون إلمام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويوجب نقض

الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين بما فيهم الطاعن الأول الذى قرر بالظعن ولم يقدم أسباباً، وذلك لوحدة الواقعة.

الظعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٥

النص على عدم جواز الظعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الظعن الموجه إلى المخالفة وحدها فإذا كان الظعن منصّباً على الحكم الصادر فى الجنيحة والمخالفة معاً وكانت الجريمتان المنسوبتان إلى الطاعن - وإن تميزت الواقعة فى كل منهما عن الأخرى إلا أن الدفاع يقوم بهما على أساس واحد هو أن الطاعن لا يمارس نشاطاً زراعياً ولا يعتبر صاحب عمل ولا يخضع لقانون التأمينات الإجتماعية، فإن حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى التهمين موضوع الدعوى لكى تستظهر محكمة الإحالة الحقيقة الكاملة فيما نسب إلى الطاعن.

الظعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٦

إن العقوبة المقررة جريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هى الحبس. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المظعون ضده بهذه الجريمة وقضى بمعاقبته بغرامة قدرها عشرة جنيهات فإنه يكون قد مخالف صحيح القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه.

الظعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم - بالنسبة للطاعن - متعلّلاً بالحكم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالظعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهم كذلك.

الظعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨

لا تجبز المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الظعن إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنسح، كما أن المادة ٣٢ منه تنص بعدم قبول الظعن بالنقض فى الحكم ما دام الظعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. ولما كان النابت أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً اعتبارياً بالنسبة للطاعن الثالث وقرر وكيله بالظعن فيه بطريق النقض، وأن الطاعن قرر بالظعن بالمعارضة فى هذا الحكم وقضى فى معارضته - بعد التقرير بالظعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه - بقبولها شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرأه مما أسند إليه، فإن ظعن الطاعن الثالث فى الحكم الحضورى الإعتبارى سالف الذكر يكون غير جائز.

الطنن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١/٧

لا يفتح باب الطعن بطريق النقض إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة وإذ كان الحكم المطعون فيه - والقاضى بقبول الإستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وإحالة الأوراق للنياية لإجراء شعونها فيها - لا يعد منهاياً للخصومة أو مانعاً للسرى فى الدعوى ذلك أن الحكم المستأنف كان باطلاً بطلاناً أصلياً وإذ اتصلت محكمة أول درجة بعد ذلك بالدعوى إتصلاً صحيحاً فلها أن تفصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة مبتدأة - فإن الطعن بالنقض لا يكون جائزاً ويتمين القضاء بعدم جواز الطعن.

الطنن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨

إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً إلا أن الطعن فيه بطريق المعارضة غير جائز عملاً بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن ائحال الصناعية والتجارية لصدوره فى جريمة وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون، ومن ثم يكون الطعن فيه بالنقض جائزاً.

الطنن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إعتباره مشتهراً فيه لوجود أسباب مقبولة تدعو إلى الإعتقاد على إعتباره إرتكاب جرائم الاتجار فى المعنرات وقضى بجمعه من الإلزامه بجهة مركز البرلس عملاً بالمادة ٤٨ مكرراً ٢ و٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - وكان الجزء الجنائى المقضى به هو من التدابير الوقائية التى رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة يد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التى نص عليها القانون، ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً إيداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإنه يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً.

الطنن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٤

مضى كان بين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الجنائيات بهينة سابقة أصدرت حكمها بمعاينة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتفرغه خمسة آلاف جنيه والمصادرة لقرور وحده بالطعن بالنقض فى الحكم المذكور دون النياية العامة التى قصرت طعنها على المحكوم عليه الثانى المقضى ببراءته. وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة. ومحكمة الجنائيات بهينة مفائرة

قضت بمحكمتها المطعون فيه بمعاينة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفرغته عشرة آلاف جنيه والمصادرة. ولما كان نقض الحكم السابق - بالنسبة للمحكوم عليه الأول - حاصلًا بناء على طلبه وحده دون النيابة العامة، مما لا يجوز معه أن يضار بطلانه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، فإن نعي النيابة العامة يكون في محله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتفرغه خمسة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بقضيه.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٣

مضى كان الحكم الاستئنافى لم يفصل إلا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله وكانت بقية الأوجه التى يثيرها الطاعن خاصة بالموضوع، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ٣/١٢/١٩٧٣

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات. ولما كانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الطريق السوى أمام المدعية بالحقوق المدنية "مصلحة الجمارك" أن ترجع لذات المحكمة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدرك هذا النقص، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة، وطالما أنها لم تفصل فى جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال بأكمله بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فى أمر لم تستند محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم قبول إستئناف مصلحة الجمارك يكون قد أصاب صحيح القانون.

- تنضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يخص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الإستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد ادعى مديناً بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية.

- لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية فى الإدعاء بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت - أن يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية - بعد أن إستأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض - ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطاعن فيه ابتداء بطريق الإستئناف والقول بغير ذلك ويجوز الطعن بالنقض من المدعى فى هذه الحالة يؤدى إلى الضيقة فى القضية الواحدة بين المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إذ بينما لا يجوز للأخير - فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بإلزامه التعويض المطالب به الذى لا يجاوز النصاب النهائى لتلك المحكمة - أن يطعن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن بما فى ذلك النقض يكون للمدعى - إذا ما إستأنف المتهم وقضى من محكمة ثانية برفض الدعوى المدنية أن يطعن على الحكم بطريق النقض، وبذلك يباح للمدعى - ما يحرم منه المستول - من حق الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بطريق النقض، فى حين أن القانون قد سوى - فى المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بين المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها فى حق الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فلم يجوز لأيهما أن يستأنفه - ولو أخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويله إذا كانت التعويضات المطلوبة فى حدود النصاب الإنتهاى للقاضى الجزئى. لما كان ما تقدم فإن الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير جائز ويعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩
نصرت المادة ٣٠ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حتى
الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح دون
المخالفات. إلا ما كان منها مرتبطاً بها.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٤
لا تجيز المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ إلا فى الأحكام النهائية، كما تقضى المادة ٣٢ من القانون المذكور بعدم قبول الطعن بالنقض ما
دام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً. ولما كان الثابت من المقررات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لما يعلن بعد
للتاعن الثانى، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون فإن
باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزال مفتوحاً، ويكون الطعن فيه بالنقض جائزاً ويتعين لذلك القضاء بعدم
جواز الطعن.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣
إن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ تقضى بأن تحكم المحكمة فى القضية طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ منه
وفى ذلك تقرر أولى المادتين فيما تقرره بأن تنقض المحكمة "الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذ صدر
بعد الحكم المطعون فيه فإن يسرى على واقعة الدعوى "كما تقضى المادة ٣٩ بنفس الحكم إذا وقع بطلان
فيه أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه. وإذا كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن محكمة الموضوع قد عاقبت
المحكوم عليه بالإعدام عن إقراره بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار، وأن المحكوم عليه قرر فى التحقيق
الإبدائى يوم مقارفته الجريمة أن سته تسع عشرة سنة، بيد أن وكيل النيابة أحقق قدر هذه السن بى اثنين
وعشرين سنة، ثم لما كانت الجلسة - بعد مضى سنة - قرر المحكوم عليه أن سته عشرون سنة، وقد قفلت
دباجة الحكم هذا التقدير عن ذلك المحضر. وكانت المادتان ٧٢ و٧٣ من قانون العقوبات الساريتان على
واقعة الدعوى، قد نصتا على التوالى على أنه "لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على
التهمة الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة..." وأنه "إذا كان سن المتهم
غير محقق لقرره القاضى من نفسه". وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر فى ٩
من مايو سنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى المادة ٥٣ على
أن "تلقى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالجرائم الأحداث من الكتاب الأول من قانون

الطعون والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية "وقد كانت المادة ٣٦٢ من هذه المواد الملغاة تنص على أنه : "إذا حكم على منهم على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة، ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك، يرفع النائب العام الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه، وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم. ويجوز إتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة ٣٤٥، ويتبع عند إعادة النظر القواعد والإجراءات المقررة لحاكم الأحداث وإذا حكم على المتهم ب عقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تعيد النظر في حكمها وتحكم وفقاً للقانون.

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٤

جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينفصل باب الطعن بطريق الاستئناف، لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يفل أن يكون الشارع قد أقلل باب الاستئناف في الحكم في الدعوى لطاعة قيمتها وفي الوقت ذاته يميز الطعن فيها بطريق النقض، وإذا كان ما تقدم، وكانت الطاعة في دعوها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الإنتهائي لتلك المحكمة، فإنه لا يجوز لها الطعن في الحكم الصادر برفض دعوها المدنية ولا يصير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية، بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعية حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها حق الطعن فيه إبعاداً بطريق الاستئناف، لما كان ذلك، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٤

معي كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد أضر به حتى يصح أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز.

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٥

إذا كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن "للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى

«لأن المادة ١٩٤ من ذلك القانون وقد جرى نصها بعد ذلك على أن «لنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة». تكون قد أفادت أن الحق في الطعن في هذا الأمر قاصر على النائب العام وحده ولا يملك المدعى بالحقوق المدنية إذ ليست له مصلحة حقيقية في إحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات دون الجرح أو في اعتبار الواقعة جنائية وليست جنحة طالما أن الأمر بالإحالة قد حقق له إثبات الإتهام ضد المتهم والأصل أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية أن يطعن بأي طريق عادي أو غير عادي ألا بأوجه تنصرف إلى دعواه المدنية، والتكليف القانوني للواقعة أو الجهة المختصة بنظرها لا شأن لها بمقدار التعويض الذي يطالب به بل يتوقف ذلك على ما لحقه من ضرر. ولما كانت النيابة العامة قد طلبت من مستشار الإحالة إحالة الطعون ضدهم إلى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم وفق نص المادة ١/٢٣٦ عقوبات - فأمر باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، وإرسال الأوراق إلى محكمة الجرح المختصة فطعت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الأمر بطريق النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون غير جائز.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢

- قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجرح دون غيرها، ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائياً، أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن. وإذن فمعنى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بطوعه على نفسه إستئنافه في معاده، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض، والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام، وإنما هو طريق إستئنافي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون. فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسمه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو القانون، لم يجوز من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض.

- من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري الإستئنافي، لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص تخلف العذر المانع من الحضور من واقع الشهادة المقدمة من الطاعن في قوله : «حيث إن الحاضر مع المتهم قدم شهادة طبية تفيد أن المتهم كان تحت علاجه وإشرافه إعتباراً من ١٩٧٠/١٠/١٠ لمدة شهرين

وحتى ١٩٧٠/١٢/١٠ حيث كان مصاباً بالتهاب كبدى وباتى وأوصى بالراحة التامة له فى السرير طوال مدة المرض. وحيث إن المحكمة لا تظمن ولا يرتاح قضاؤها لمثل هذه الشهادة، وذلك لأنه لا يستفاد منها أن الطبيب قد وقع الكشف الطبى على المتهم بنفسه، إذ لم يرق صورتة موقع عليها هذا فضلاً عن أن المتهم تخلف عن الحضور بجلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ رغم التنبه عليه بجلسة ١٩٧٠/٢/١٠ ولم يقدم أى عذر يبرر سبب عدم حضوره ثم توالى عدم حضوره بالجلسات اللاحقة ثم قدم هذه الشهادة من ١٩٧٠/١٠/١٠ إلى ١٩٧٠/١٢/١٠ أى بعد صدور الحكم بأربعة أيام، هذا علاوة على أنه بجلسة ١٩٧٣/١/٢٣ أمام هذه المحكمة طلب محاميه التأجيل لتقديم ما يدل على قيام العذر الذى منعه من الحضور ثم قدم الشهادة آتفة البيان بجلسة لاحقة. وحيث إنه متى إنتهت المحكمة إلى ما تقدم، فإنه يكون قد ثبت فى يقينها أن المتهم لم يلق لديه أى عذر يبرر غيابه. ومن ثم تكون معارضته غير جائزة عملاً بأحكام المادتين ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية «لأن هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم كاف وبسوء به قضاء الحكم المعلن فيه بعدم جواز المعارضة.

— لما كان الطعن بطريق النقض قد إصب قد فحسب على الحكم الإستئنافى الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣٠ بعدم جواز المعارضة دون الحكم الإستئنافى الحضورى الإعتبارى الصادر فى ١٩٧٠/١٢/٦ - فلا يقبل من الطاعن أن يعرض فى سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣

لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن يتصل بالطاعنين الأول والرابع اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً، فيعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما عملاً بمحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وكذلك نفعه بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والخامس لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

— جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن. وإذا كان الحكم المستأنف قد صدر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ فى ظل سريان أحكام المواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ - الخاصة بمحاكم الأحداث، التى إنتظمها الفصل الرابع عشر - من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغاء ذلك الفصل بالقانون رقم ٣١ لسنة

١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به من تاريخ نشره في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤، فإن أحكام هذه المواد هي التي تنظم طريق الطعن بالإستئناف في ذلك الحكم.

- من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ٣٥٤ منه على أنه "لا يقبل من المتهم الصغير إستئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ أو بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية عليه". ونص في المادة ٣٥٥ على أن "كل إجراء مما يوجب القانون إعلائه إلى المتهم يبلغ بقدر الإمكان إلى والديه أو إلى من له الولاية على نفسه، وغوياً أن يستعملوا في مصلحة الصغير كل الطرق المقررة له في الحكم الصادر ضده على أن يكون ذلك على أساس الإجراءات التي تتخذ في حقه هو" ونص في المادة ٣٥٦ على أن "الحكم الصادر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر أو تسليمه إلى غير والديه أو إلى غير من له الولاية عليه يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول إستئنافه" وإنما إستهدف مما قرره في المادة ٣٥٤ رعاية مصلحة المتهم الحدث بالوقوف بالدعوى عند مرحلة أولى لا تصدها لتفادتها إذ من الطبيعي أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية عليه لا يضار به ذلك الصغير كما لا جدوى من الطعن على حكم صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل إلى الحدث، فإن الطعن بطريق الإستئناف على الحكم القاضي بتسليم الحدث إلى ولى أمره إعمالاً للمادتين ٦٥، ٦٧ من قانون العقوبات لا يكون مقبولاً، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر لأنه يكون صحيحاً في القانون، ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من جواز إستئناف هذا الحكم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين الذي أُلغى فيما بعد بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر - ذلك بأن ما ورد في هذا القانون الخاص من قواعد منظمة لطرق الطعن إنما تهرى على الأحكام التي تصدر تطبيقاً لنصوصه دون غيرها، ومن ثم فإنها لا تسرى على إستئناف الحكم القاضي بتسليم الحدث لولى أمره إعمالاً لنصوص قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣

من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطاعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنابات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها. ولما كانت عقوبة جريمة عدم إشراك صاحب العمل في هيئة التأمينات الإجتماعية عن أى من عماله هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش وأن هذه الجريمة لا تجمع وحدة الغرض بينها وبين جريمة عدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يوجب القانون إسكانها وجريمة عدم إنشاء ملف لكل عامل، وهي أيضاً ليست مرتبطة بهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بالنسبة للمتهمة الرابعة في مخالفة غير جائز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧

الحكم النهائي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن هما حكمان مختلفان تمام الاختلاف في طبيعتهما وآثارهما. فالحكم الثاني هو حكم شكلي نتيجته زوال المعارضة وأثرها عدم إمكان إجرائها مرة أخرى. والحكم الأول حكم موضوعي نتيجته ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه نهائياً لما حكم به عليه ولئن كانا يتوحدان في إمكان الطعن لبيهما بطريق النقض والإبرام لمخالفة قانونية تكون إعتورتهما إلا أن كلا منهما مستقل عن الآخر ويلزم أن يكون الطعن في كل منهما حاصلًا في الميعاد القانوني الخاص به كما يلزم أن تكون أسباب الطعن في أيهما متعلقة به هو دون الآخر. وإذن فلا يصح الطعن في حكم إعتار المعارضة كأن لم تكن إذا كانت أسباب الطعن منصبة على الحكم النهائي دولة.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٢٦/١٠/١٧

لما كان الحكم الحضوري الإعتباري يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قرر بالطعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في معارضته في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ - أي بعد تقرير النيابة العامة بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه - بقوله شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائياً بالنسبة للمحكوم عليه وقت أن بادرت النيابة العامة إلى الطعن فيه بطريق النقض، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح، وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً فإن طعن النيابة العامة في الحكم الحضوري الإعتباري سالف الذكر يكون غير مقبول وبمعنى لذلك الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منها.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٧

إذا أجلت المحكمة في تبسيها للحكم إجمالاً شديداً والتفتت في ذكر الوقائع حتى جاء حكمها مبهماً غير مقنع كان هذا الحكم ممياً ووجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهاءً بقبوله من صدر عليه إذ بتفويته على نفسه إستئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضي ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والملة في ذلك أن

النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق إستثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون، فإذا كان الخصم قد أورد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسمعه إستتراراً ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

لما كان إلغاء الحكم الديائي الإستثنائي بالحكم المطعون فيه لا يدع أي سبيل لإندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكان وحده الصادر من محكمة آخر درجة. لما كان ذلك، وكان ما ينهض الطاعن إنما ينصرف إلى الحكم الديائي الإستثنائي دون الحكم المطعون فيه والذي إنصب عليه الطعن بطريق النقض وكان لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة فإن ما ينهض الطاعن في طعنه على الحكم الديائي يكون غير مقبول ومن ثم تعين رفض طعنه موضوعاً.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٨

إذا حكمت المحكمة بإدانة متهم والنقضت في الأسباب على قولها "إن التهمة لابعة من التحقيقات والكشف الطبي" فإن هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه. لأن هذه العبارة إن كان لها معنى عند واضعي الحكم فإن هذا المعنى مستور في ضمائرهم لا يدركه غيرهم. ولو كان الغرض من تسبيب الأحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان إيجاب التسبب ضرباً من العبث. ولكننا الغرض من التسبب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجهور ومحكمة نقض ما هي مسوغات الحكم. وهذا العلم لابد لحصوله من بيان مفصل ولو إلى أقل قدر تطمئن معه النفس والعقل إلى أن القاضي ظاهر العذر في إيقاع حكمه على الوجه الذي ذهب إليه.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٤

التقرير الذي يتلوه أحد قضاة الهيئة على زملائه إنما هو مجرد بيان به يلم القضاة بموضوع الدعوى المروضة عليهم وما تم فيها من التحقيقات والإجراءات. ولذلك لم يجعل القانون له شكلاً خاصاً ولم يرتب على ما قد يكون به من الخطأ أية نتيجة تلحق الحكم الصادر في القضية.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣٠

لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضي نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية لقيام مسئولية التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معاً وإلزام المظنون ضدهم^{١٣} بالحقوق المدنية المصروفات المدنية.

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٤

لما كان القضاء المطعون فيه غير منه للمضمومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السر فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز، لما كان ذلك، فإنه يصح الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦

لما كان بين من محاضر الجلسات، ومن المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن - أن المدافع عن الطاعن قد استمسك، في درجتي التقاضي - سواء فيما قدمه من دفاع شفوي أو مكتوب - بطلب استدعاء محرر الحضر والشهود الذين سئلوا فيه، بيد أن الحكمين - الابتدائي والمطعون فيه - صدرا دون سماع أحد منهم، رغم نوال التأجيلات بمحكمة أول درجة لهذا الغرض. وبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على ذلك الطلب بأنه غير مجد، لأن واقعة الدعوى قد وضحت لدى المحكمة - إذ هي بمالها - على النحو الذي فصلته في حكمها - كافية لتكوين عقيدتها في الفصل في موضوعها، مستشهداً في هذا الصدد بقضاء محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المشار إليه بالحكم - من أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى محكمة الموضوع أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة، لا يخل البتة بما هو مقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - من أن الأصل في المحاكمة أنها تقوم على التحقيق الشفوي، الذي تجزئ به المحكمة - في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعدل سماع الشهود لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، قبولاً صريحاً أو ضمناً - لما كان ذلك، وكانت المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن تسمع المحكمة الاستئنائية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق "ولما كان الثابت - على ما سلف بيانه - أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل - في أية درجة من درجتي التقاضي - عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً ولا ضمناً، ولا يغير من ذلك ما ورد من محضر الجلسة الأخيرة - التي صدر بها الحكم المطعون فيه - من قيامه بسرد وقائع الدعوى وإبدائه طلباته، ما دام الثابت أنه أصر - في الوقت ذاته بتلك الجلسة - على طلب استدعاء محرر الحضر والشهود. لما كان ما تقدم فإن الحكم إذ لم يستجب إلى هذا الطلب ورد عليه بإنعدام جدواه وذلك على الرغم من أن المحكمة - بدرجتها - لم تجر تحقيقاً شفوياً بالجلسة، يكون - فضلاً عن إلتوائه على خطأ في تطبيق القانون - مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن

وللمستول عن الحقوق المدنية والإحالة، ولو أن الأخير لم يقرر بالظن - لقيام مسئولتهما عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن - مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الظن.

الظن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤

لما كانت الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده بوصف أنه بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ سرق السيارة المينة باحضار والمملوكة لـ..... وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادة ٤/٣١٧ من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحالته بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور لعارض وقضى في معارضته في ١٧ أبريل سنة ١٩٧٦ برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه لإستئناف ولقضت المحكمة الإستئنافية في ٩ مايو سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الأحداث للإختصاص. ولما كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن المظنون ضده من مواليد ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ طبقاً للثابت من شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الصادرة من مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية المقدمة منه محكمة أول درجة - فإنه يكون قد تجاوز سنة الثماني عشرة سنة وقت ارتكابه في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٤. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه "يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز منه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة" كما نص في المادة ٢٩ منه على أنه "تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف..." وكانت محكمة الأحداث طبقاً لما تقدم لا تختص بمحاكمة الحدث إلا إذا كان عمره ثمانى عشرة سنة كاملة فأقل يوم وقوع الجريمة المستندة إليه وقد تجاوز المظنون ضده هذه السن - فإن الحكم المظنون فيه يكون منهياً للخصومة على خلاف ظاهره - ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حكماً حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها، ومن ثم يكون الظن في هذا الحكم جائزاً. فضلاً عن إستيفاله الشكل المقرر في القانون، لما كان ما تقدم، وكانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الإختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يعمى الحكم بقبول الظن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المظنون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٨

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني - لا يعد منهياً للخصومة أو مانعاً من السير فى الدعوى المدنية إذا اتصلت بالحكمة المختصة اتصالاً صحيحاً. ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يتربط على الفصل فى موضوعها ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية. فإن منعى الطاعين على هذا الحكم يكون مردوداً بعدم جوازه لأن ما قضى به فى دعواهما المدنية غير منه للخصومة.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه صدر فى غيبة المطعون ضده بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى محكمة أول درجة للفصل فى الإعراض على الأمر الجنائى، فقرر رئيس النيابة العامة بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ وقدم فى ذات التاريخ الأسباب التى بنى عليها طعنه متجاوزاً بذلك ميعاد الأربعين يوماً إلى حدته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فيكون الطعن غير مقبول شكلاً ولا يبرر من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر فى غيبة المتهم المطعون ضده طالما أنه لا يضار به حتى يصح له المعارضة فيه.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٥/٢٨/١٩٧٨

لما كانت المعارضة قد إسوفت أوجاعها القانونية وسبق أن قضى بقبولها شكلاً بالحكم المنقوض بناء على الطعن المقدم فيه للمرة الثانية من مصلحة الجمارك بوصفها مدعية بالحقوق المدنية. فإن تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التى حددت لنظر معارضته أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - التى حلت محل محكمة ثانية درجة فى نظر المعارضة الإستئنافية - رغم إعلانه قانوناً فى محل إقامته، لا يجوز معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن باعتباره جزاء على عدم حضوره أمامها، ما دام أنه من المقرر أن الدعوى - المنقوض حكمها - تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التى ولقت عندها، والثابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور فى الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الإستئنافية وفى بعض الجلسات التى تأجلت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه، الأمر الذى يمنع معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن الذى هو جزاء على عدم حضوره المعارض فى الجلسة الأولى لإنقضاء موجه بعد سابقة حضوره واستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التى سبق عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٨

من المقرر أن الطعن بطريق النقض - طبقاً للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه (القاضى بإعصار المعارضة الإستئنافية كان لم تكن) لم يؤيد الحكم الابتدائى - خلافاً لما يقول به الطاعن - إذ أن الحكم الغايبى الإستئنافية لم يفصل إلا فى شكل الإستئناف، بقضائه بعدم قبول الإستئناف للقرير بعد الميعاد، فإن النعى بأن كلا الحكمين - الابتدائى والمطعون فيه المؤيد له - قد خلا من نعى يبان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، لا يكون مقبولاً لأنه ليس موجهاً إلا إلى حكم محكمة أول درجة الذى أنزل العقاب على الطاعن - وهو ما لا يبرز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٨

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يفصل إلا فى شكل الإستئناف بعدم قبوله، فلا يقبل الطعن فيه بأية أوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجبة إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى، وهو ما لا يبرز محكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغايبى الإستئنافية الذى قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للقرير به بعد الميعاد، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من إغفاله مادى العقاب لا يكون له محل، لأن هذا البيان لا يكون ملزماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة فى موضوع الدعوى، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الأحكام الشكلية فحسب. لما كان ذلك، وكان باقى ما أثاره الطاعن وإراداً على الحكم الابتدائى الذى هو وحده الذى فصل فى موضوع الدعوى - دون الحكم الإستئنافية المطعون فيه والذى قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً - فإنه لا يبرز محكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الشئ المحكوم فيه وبسات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨

من المقرر أن العبرة بيطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الإستئنافية - لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الإستئنافية وبالتالي لم يثر أمامها شيئاً فى شأن البطالان

المدعى به فى إجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطالان أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٠

مضى كان البين من محاضر جلسات المحكمة أيضاً أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة العامة لعدم سؤله وعدم مواجهته بالشهود ومحض الجرد ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص، ومن ثم فلا محل له من بعد أن يثير شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٠

إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية - المعمول به من تاريخ نشره فى أول مارس سنة ١٩٧٣ - قد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكرراً جرى نصها على أن "تختص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات بنظر جنایات الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنایات الواردة فى الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل فى هذه الدعاوى على وجه السرعة، ولما كانت الدعوى الجنائية فى جنایة التزوير الماثلة قد رفعت فى ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكرراً مالف البيان فإن إحالتها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنایات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقاً للطريق الذى رسمه القانون، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنایات عن غير طريق مستشار الإحالة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، لما كان ذلك، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئاً بعدم قبول الدعوى فإنه يعد فى الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى - منهيّاً للمخسومة على خلاف ظاهرة ظالما أنه سوف يقابل حتماً من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديدها إلى المحكمة المختصة ومخروجها من ولايته، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورود الطعن عليه بالنقض. ولما كان الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون، فإنه يعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنایات لنظر الموضوع.

الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢
مضى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بعد منهياً للخصومة على خلاف
ظاهرة لأن محكمة الجناح سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت إليها فإن الطعن
بالتقضى يكون جائزاً.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣
ليس للمتهم أن يدعى شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢
مضى كان بين من الحكم المطعون فيه أن المتهمة المطعون ضده حدث لم يتجاوز سنة ثماني عشرة سنة وقت
ارتكاب الجريمة بما لا تقارن فيه الطاعة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة
في ظل قانون الأحداث الجديد فقد نظرت الدعوى محكمة الجناح العادية، محكمة جناح دشنا المشكلة من
قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثانية درجة إذ قضت بإلغاء
الحكم المستأنف لإعدام ولاية القاضى الذى أصدره وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث المختصة وحدها
بمحاكمته فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة فى موضوع
الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣
جرى قضاء هذه المحكمة على أن العبرة فى قبول الطعن هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً
وليس بالوصف الذى تقضى به المحكمة.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠
لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ قد نصت على أنه "لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع
إلا إذا إبتنى عليها منع السير فى الدعوى" وكان الحكم المطعون فيه من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى
الموضوع ولا يبنى عليه منع السير فى الدعوى إذا ما قامت النيابة برفعها أمام المحكمة الجزئية المختصة فإن
الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

الظعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١

لما كان الحكم المعلن فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦ من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الظعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة، فإن الظعن المقدم من المحكوم عليها يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه. ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعمول به فى أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد صدر -من بعد- ناصراً فى المادة الثامنة على أن "تكون أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الظعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر"، ذلك أن هذه المحاكم إنما أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧٩ من الدستور فى الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذى أحال القانون فى تنظيم تربيها وبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها ليعين يتولون القضاء فيها، وقد إختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فبالت جزاءاً من القضاء الطبيعى، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إذ هى محاكم إستثنائية موقوتة بحالة الطوارئ أماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية فى إجراءات المحاكمة وفى تشكيلها فى بعض الأحوال، وفى عدم جواز الظعن فى أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذى يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالإدانة - أن يلقى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها على ما يبيته المواد ١٢ و١٤ و١٥ من القانون المذكور، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ سالف البيان الواردة فى الباب الخامس منه الذى تضمن أحكاماً إنتقالية على أن "لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التى لم يتم التصديق عليها حتى إنتهاء الطوارئ" كما قطعت المادة الحادية عشرة بأن "يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة - فى مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها"، وهو ما يقطع فى أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ لا يجوز الظعن فيها بأى طريق من طرق الظعن، صدق على الحكم الصادر منها أو لم يصدق، وسواء تم التصديق بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ إعتباراً من ١٩٨٠/٥/١٥ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو ما تثيره الطاعنة فى أسباب طعنها تبريراً لجوازه - أو بعد صدور هذا القانون، كما أنه لا وجه لما تقول الطاعنة من تطبيق القانون الأخير الذى أجاز الظعن فى أحكام محاكم أمن الدولة بمسبانه قانوناً أصلاً، إذ

فضلاً عن أنه مردود بما سبق إيضاحه على السياق المتقدم، فإن مجال إعمال لقاعدة القانون الأصلح إنما هو القواعد الموضوعية لا الإجرائية.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٢

من حيث أن الحكم المطعون فيه - وإن صدر غيابياً من محكمة ثاني درجة - إلا أن البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أعلن بالحكم مع شخصه، وفوت على نفسه ميعاد المعارضة. ومن ثم فإن طعن النجاة في الحكم يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٠

لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إنشئ عليها منع السير في الدعوى، وكان القضاء المطعون فيه إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا ينشئ عليه منع السير فيها - فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز، ومن ثم يعين الحكم بعدم جواز الطعن في هذا الحكم.

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١١

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية والمستشكل في تنفيذه - قد صدر من محكمة أمن الدولة العسكرية وتم إلزاره بتاريخ ١٩٧٩/٥/١ وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه - ومن ثم فإن هذا الحكم يكون غير جائز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه عملاً بالمادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه والذي يحكم واقعة الدعوى - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم الصادر في الأشكال يتيح الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، وإذا كان الحكم الأخير على نحو ما سلف غير جائز الطعن فيه بطريق النقض، فإن الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الأشكال في تنفيذه لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر في غيبة المطعون ضده... إلا أنه وقد قضى بالقضاء الدعوى الجنائية بولاء المتهم على أساس أن اسمه... فإنه لا يعتبر قد أضر بالمطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن عليه بالنقض من النجاة العامة يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٩ من يناير ١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، وكانت المادة الثانية من هذا القانون تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز لأنه ما كان يجوز له أن يطعن في الحكم الصادرة من محكمة أمن الدولة الجزئية ومن المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينفلق - ومن باب أولى - باب الطعن بطريق النقض، ولا يفر من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على إستئناف الطاعن وقضى بقبول الإستئناف شكلاً، ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية وما تردى فيه من خطأ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن يحظره القانون.

الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة التهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أولى درجة الذي قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إذن من مدير عام الجمارك فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه، ومن ثم فإن مياد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات مياد المعارضة بالنسبة إلى التهم.

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

١) الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكاليف بالحضور بل أن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة في وصف التهمة وهي السماح بوجود نزلاء في المقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هي التواصي في تنفيذ قرار الهدم وعدم مولاة المقار بالصيانة والرميم التي إستمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانوني.

٢) لما كان الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى عناصر الخطأ كان على علم بهذا التعديل وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصباً على هذا التعديل الوارد به ومن ثم فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة.

٣) لما كان الطاعن لم يتر شيئاً بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الإستئنافية هو ما لا يميز له إثارته مرة أمام محكمة النقض.

٤) لما كان الأصل أن حضور محام عن المتهم بجمعة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً، فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه ما لم يثبت غيابه كان لعذر قهرى.

٥) لما كان من المقرر أنه لا يجب الحكم بخلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه أن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته فى هذا المحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن تسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم.

٦) لما كان من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه وللمحكمة ألا تقبل التأجيل للإستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم فى عدم تحضير دفاعه فى المدة التى أوجب القانون إعطاءه إياها من تاريخ الإعلان ويوم الجلسة فإذا حضر غير مستعد فبعض ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق فى هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هو الحال فى مواد الجنح والمخالفات.

٧) لا يميز أن ينبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منته من المرافعة الشفوية بالجلسة.

٨) ومن المقرر أيضاً أن المحكمة لا تلزم بمنح المتهم أجلاً لتقديم مستندات ما دام قد كان فى إستطاعته تقديمها وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المحامي الحاضر معه قد دفع بان إعلان المتهم بالجلسة لم يكن حاصلاً فى الميعاد الذى قرره القانون أو أن عذراً قهرياً قد طرأ فتمنعه من تحضير الدفاع وتجهيز المستندات فى هذا الميعاد فلا تثريب على المحكمة أن هى رفضت طلب التأجيل لهذا السبب ويكون الدعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير سديد.

٩٠) لما كان ذلك، وكان من المقرر أن مالك العقار مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والتزيم
فإذا قصر كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير.

١٠٠) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها
محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها مائتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق.

١١) حيث أن ما يشتره الطاعن بشأن فساد إستدلال الحكم الابتدائي على توافر مصلحة الطاعن في عدم
تنفيذ قرار الهدم الجزئي مردوداً بأنه نعي موجه إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه
بطريق النقض ما دام الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسباباً جديدة.

الطعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢

لما كان من غير الجائز طبقاً للمادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض الصادر بالقانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها
منع السير في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى المدنية ولا هو مانع من
السير فيها إذا إتمصلت بالمحكمة المختصة إتصلاً صحيحاً، فإن منعى الطاعنة على هذا الحكم يكون مردوداً
بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواها المدنية غير منه للخصومة، ولا يفور من الأمر أن يرد الطعن على
الحكم النهائي الصادر من المحكمة الإستئنافية بعدم قبول إستئناف الطاعنة للحكم الابتدائي القاضي بإحالة
دعواها إلى المحكمة المدنية المختصة، وذلك لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أن قضاء المحكمة
الإستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن بطريق النقض متى إمتنع عليه
إبداء حق الطعن بطريق الإستئناف. فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٣

لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب إعادة النظر إذ جرى نصها
على أنه لا يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنابات والجنح
والأحوال الآتية "أولاً"..... "ثانياً" إذا صدر حكم على شخص آخر من أجل واقعة ثم صدر حكم على
شخص آخر من أجل الواقعة عنها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما
ومناط تطبيق هذه الفقرة أن تكون الواقعة المسوغة لإعادة النظر الدعوى جديدة أى خارجة عن سياق
الحكم الذي قضى بإدانة المتهم - تنى عن قيام تناقض بين هذا الحكم وبين حكم آخر قضى بإدانة آخر
بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما. أما الوقائع التي وردت في سياق حكم واحد قضى بإدانة
المتهم وآخر وتثير دعوى التناقض بما يشوب هذا الحكم فإن طريق تصحيحها هو الطعن على الحكم

وليس طلب إعادة نظر الدعوى إذ أن هذا الطريق هو طريق غير عادى سمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التي تشوب الأحكام الباتة والتي لا يمكن تصحيحها إلا عن هذا الطريق. لما كان ذلك، وكانت دعوى التناقض التي يرفع عليها الملتمس طلب إعادة نظر الدعوى، فإنها إندجمت في الحكم الصادر بإدائه والذي طعن فيه الملتمس بطريق النقض وقضى في هذا الطعن برفضه موضوعاً ومن ثم فإن عدم اتخاذ الملتمس هذه الدعوى وجهاً للطعن على الحكم الصادر بإدائه لا يصح أن يكون سبباً لطلب إعادة نظر الدعوى، إذ أن إعادة إثارتها لا تعدو أن يكون طعناً آخر عن الحكم ذاته. وهو ما لا تجيزه المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والتي تنص على أنه "إذا رفض الطعن موضوعاً فلا يجوز بأية حال أن يرفع طعناً آخر عن الحكم ذاته لأى سبب".

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١١

لما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتباراً من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥

و إن كان وجه الطعن سالف البيان يتصل بالمتهم الأول - الذى لم يطعن في الحكم - إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائى لصدوره عليه غيابياً، فلا يمتد إليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعنين.

الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٥

لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان قد نصت على أنه "لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى كما أنه ليس مانعاً من السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً لما كان ذلك، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٢

المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً.

الظعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٢

لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم للمحاكمة بوصف أنه فى يوم... أعطى بسوء نية للمدعى بالحق المدنى شيكاً لا يقابله رصيد، وكانت هذه الجريمة من الجنب المعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بأحدهما طبقاً لنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق على الواقعة من قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٨٢، ومن ثم فإنه كان يتعين حضور المتهم بنفسه أمام المحكمة الإستئنافية - ولا يقدح فى هذا أن تكون عقوبة الحبس تخيرية للمحكمة ذلك أن الإستئناف من النيابة العامة ومن حق المحكمة الإستئنافية كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - أن تقضى بعقوبة الحبس، ومتى صدر الحكم بالحبس فإن القانون يوجب تنفيذه فور صدور الحكم به، وإذن لمضى كان ذلك وكان حضور المتهم بنفسه أمراً واجباً طبقاً للقانون فإن حضور وكيله عنه خلافاً لذلك لا يجعل الحكم حضورياً لأن مهمة الوكيل فى هذه الحالة ليست هى المرافعة وإنما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهم، وحتى إذا ترفع الوكيل خطأ فإن هذه المرافعة تقع باطله ولا تغير من إعتبار الحكم غيابياً. لما كان ذلك، وإذ كان الحكم بذاته قابل للمعارضة فيه من أحد الخصوم فخطأ المحكمة التى أصدرته فى وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه إذ العبرة فى وصف الأحكام هى بتحقيقه الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز المعارضة الإستئنافية المقامة من الطاعن بمقولة أنها رفعت فى حكم حضوري يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه. لما كان قضاء المحكمة هذا قد حجبها عن نظر موضوع المعارضة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة. لما كان ما تقدم وكان المحكوم عليه قد طعن أيضاً بالنقض فى الحكم الصادر بتاريخ.... والذى وصف خطأ بأنه حضوري وهو فى حقيقته غيابي على ما سلف بيانه، وكان لا يقبل طبقاً للمادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. ومن ثم تعين الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع من المحكوم عليه فى هذا الحكم.

الظعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يفصل فى الدعوى المدنية وأنه تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة، ومن ثم فإن الطعن بالنقض المقدم من شركة النيل العامة لأنابيب الوجه القبلى بإعتباره المسئولة عن الحقوق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية على ما سلف بيانه وقضاؤه فى ذلك سليم. ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى المدنية ولا يبنى عليه منع السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز وفقاً لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٣٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١

لما كانت المادة ٣١٦ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات قد نصت على أن "يمعاب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للإستعمال فى مرافق المواصلات السلوكية واللاسلكية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى.. وكان البين من المفردات المضمومة أن مهندس الشركة الجسعى عليها قد قرر بأن قطع الحديد المسروقة ليست من المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للإستعمال فى توليد أو توصيل التيار الكهربائى.. وخلت الأوراق كما يظهر ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد، وبالتالي فإن نص المادة ٣١٦ آف البيان لا ينطبق على واقعة الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الإختصاص لأن الواقعة جناية منتهياً للخصومة على خلاف ظاهره لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جتعة فيما لو رفعت إليها ومن ثم يكون طعن النهاية العامة فى الحكم المائل جائزاً وقد إستوفى فى طعنهما الشكل المقرر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إختصاص محكمة الجتبع بنظر الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب احكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لمحكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١

لما كان من المقرر أن إستئناف احكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الابتدائى لإختلاف طبيعة كل من الحكمين، وكان المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١ قد نص على تحديد ميعاد إستئناف

الحكم النهائي بحصوله في ظرف عشرة أيام من تاريخ علاته أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضه نبي
الحالات التي يجوز فيها ذلك

الطعن رقم ٥٨٧٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩
النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في احكام المخالفات مرده الطعن إلى المخالفة وحدها، فإذا كان
الطعن منصّباً على الحكم في الجنبه والمخالفة معا وكانت الجزاءات المنسوبة إلى المظنون ضده وإن تميزت
الواقعة في كل منهما عن الأخرى - فإن حصر سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة إلى
التهمة الثلاث موضوع الدعوى. وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

الطعن رقم ٦١٠١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩
لما كان مناط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنبه المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة الذى
خوله المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية هو أن يكون القرار
صادراً برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه
لإقامة الدعوى في مواد الجنبه والمخالفات، أما إذا قوت المحكمة إلغاء الأمر المذكور - على ما هو حاصل
في واقعة الطعن الحالى - فإنه لا يجوز للطاعتين - وهما المتهمين في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى
محكمة النقض لأن حسيهما أن يدفعاً أمام محكمة الموضوع التى تنظر الدعوى بما يرياه، ومن لم فقد بات
معيناً القضاء بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨
لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنائيات والجنبه دون المخالفات إلا
ما كان منها مرتبطاً بها. ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد
الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٧٧/٢/٢ أشغل الطريق العام بغير ترخيص، وهى مخالفة طبقاً لأحكام
المادتين الأولى والرابعة عشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانونين رقمى ٥٦ لسنة
١٩٥٧ و ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ - قبل تعديله بالقرار بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ الذى جعل من
الجرمة جنبه - وقد صدر الحكم المطعون فيه بالإدانة على هذا الأساس فإن الطعن فيه بطريق النقض
يكون غير جائز.

الظعن رقم ٦٤٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٤

لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أن «لا يجوز الظعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة». لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى على المطعون ضدهما بوصف أنهما أدارا محلاً صناعياً بدون ترخيص وطلبت عقابهما بمقتضى أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ فقطت محكمة أول درجة بإدانتهم، فاستأفا وقضت المحكمة الإستئنافية غيابياً بتأييد الحكم المستأنف لمعارضاً وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم الغيابى المعارض فيه إلى حبس كل من المطعون ضدهما ٤٨ ساعة وتأييده فيما عدا ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول معارضة المطعون ضدهما يكون قد خالف حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان مما يوجب نقضه والقضاء بعدم جواز المعارضة وذلك إعمالاً لنص المادة ١/٣٩ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الظعن رقم ٦٤٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه ولئن صدر فى غيبة المطعون ضدهما إلا أنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يعتبر قد أضر بهما حتى يصبح لهما أن يعارضا فيه ومن ثم فإن ظعن المدعى بالحق المدنى فى الحكم من تاريخ صدوره يكون حائزاً.

الظعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤

لما كان البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجنابة المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الظعن فيه - فيما قضى به عن التهمة الأولى - غير ذى موضوع ومن ثم فإن الظعن المقدم من النيابة العامة فيه يعتبر ساقطاً بسقوطه. لما كان ذلك، وكان البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر فى الجنابة لا يلحق الحكم الغيابى الصادر بعدم الإختصاص بنظر الجنحة موضوع التهمة الثانية ما دام لم يقض فيها بالإدانة بقضاء مندمج فى الحكم الغيابى الصادر فى الجنابة.

الظعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤

إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الظعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنابات والجنح وذلك فى

الأحوال الآتية : "١" ... "٢" ... "٣" ... فقد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجرح، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائي إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو بالإحالة أياً كان نوعها، فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص، وهو ما فعله الشارع عندما بين طرق الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، برفض الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى، والأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، والأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جرحاً أو مخالفة، وذلك في المواد ١٩٣، ١٩٤، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغائها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ والمعمول به في الخامس من نوفمبر من ذات السنة، والذي نصت المادة الرابعة منه على أن "تلغى المواد من ١٧٠ إلى ١٩٦ والمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠

لما كان ما أثارته النيابة بمذكرتها المقدمة في الطعن في شأن عدم جواز الطعن بسبب عدم إستئناف المدعيين بالحق المدني للحكم الصادر من محكمة أول درجة وبالتالي إنفلاق باب الطعن بالنقض أمامهما بتظويهما على نفسيهما طريق الطعن بالإستئناف مردود بأنه ولئن كان من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحق المدني على نفسه حق إستئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضي وينفلق أمامه طريق الطعن بطريق النقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف التهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والإستئنافي قد إندمجا وكونا قضاءً واحداً. أما إذا ألقى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاءً جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحق المدني مع مراعاة ألا يبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة. تسوئ لمركز التهم.

الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢

متى كان الطاعن قد سبق له أن قدم طعناً بالنقض عن الحكم المطعون فيه قيد برقم ٨٦٥ لسنة ٥٠ قضائية - وقضى فيه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً - ولما كانت المادة ٣٨ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للطاعن

الذى رفض طعنه موضوعاً أن يرفع طعناً آخر عن الحكم ذاته لأى سبب ما - لما كان ذلك وكما الطاعن قد عاود الطعن للمرة الثانية عن الحكم المطعون فيه ذاته وهو ما لا يجوز قانوناً، ومن ثم يعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٣٢/١/٢٥

الطعن بطريق النقض فى الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة يتحدى معاده من يوم صدوره لا من يوم إعلانه. ذلك لأن نص المادة ٢٣١ تحقيق جنابات صريح فى أن معاد الطعن بطريق النقض يتحدى من يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم الغيابى والحكم الحضورى. والمراد بالحكم هو الحكم النهائى الذى أنسد فيه طريق الطعن العادى وأصبح قابلاً للطعن بطريق النقض كمقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور. ولا شك فى أن الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة هو حكم نهائى من وقت صدوره لأنه غير قابل لمعارضة أخرى فمفعله لما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة كونه من وقت صدوره نهائياً قابلاً للطعن بطريق النقض وبما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء معاد الطعن فيه من وقت صدوره لا من يوم إعلانه. ولا يجوز قياس الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة على الحكم الغيابى الأول من جهة أن مواعيد الطعن فى هذا الحكم الأول لا يتحدى إلا بعد الإعلان، إذ الحكم الغيابى الأول لا يكون نهائياً إلا إذا انقضى معاد المعارضة فيه. ومعاد المعارضة لا يتحدى إلا بعد إعلانه فالإعلان إذن لازم لاستيفاء شرط النهائية الواجب توفره بمقتضى المادة ٢٢٩. وكذلك لا يجوز الإعراض بأن لفهاء القانون الفرنسى أوجبوا إعلان الأحكام الغيابية الصادرة فى المعارضة، لأن نص قانونهم فيما يخص مبدأ المعاد يخالف نص القانون المصرى، إذ هو عندهم يتحدى من يوم النطق بالحكم للمتهم لا من يوم صدوره إطلاقاً كما عندنا. كما أنه لا يصح الإعراض أيضاً بأن العدل يقضى بإعلان الأحكام الغيابية الصادرة فى المعارضة حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها، لأن العدل أمر نسي غالباً ولا محل للإعراض به ما دام نص القانون صريحاً، ولا الإعراض بأن الشارع فى قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام قد نص على أن معاد الطعن بالنقض فى الأحكام المدنية الغيابية الصادرة فى المعارضة لا يبدأ إلا من وقت إعلانها مما يدل على أن الروح السارية فى التشريع المصرى ترمى إلى تبصير المحكوم عليهم بما صدر فى غيبتهم حتى لا يياغثوا - لا يصح الإعراض به لأن نظام الطعن فى الأحكام المدنية غيره فى الأحكام الجنائية، ولا يمكن الاستدلال بالقواعد الخاصة بأحدهما على ما يجب أن يعمل به فى الآخر. على أن الواقع أن روح التشريع فى مصر فيما يخص مبدأ مواعيد الطعن بطريق النقض فى الأحكام الجنائية الغيابية ظاهر فيها الميل إلى التضييق على المحكوم عليهم. ويبدو أن سبب هذا الميل هو ما شوهد من كثرة القضايا، وما لوحظ من أن المتهمين كثيراً ما يسرفون فيها بلا وجه

حق، وما رأت من ضرورة أخذهم في هذا السبيل بشئ من الشدة لسرعة إنجاز الأعمال وتقصير أمهات المشاغبات الباطلة.

الطنع رقم ٢٦١ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٣١/١١/٢٣
إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات إنما تتكلم عن المواعيد الخاصة بالأحكام الجائز الطعن فيها بطريق النقض وهي المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩، وهذه المادة إنما تحجز الطعن في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح أي في الأحكام التي تفصل نهائياً في الموضوع أو تنهى الخصومة فصلاً وإنهاء لم يجعل لهما القانون طريقاً عادياً للطعن فيهما. وإذن فالحكم الذي يفصل في دفع فرع فرعية فقط دون أن يتعرض لموضوع الدعوى لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، إذ مثل هذا الحكم لا يمنع أي خصم من خصوم الدعوى متعاً نهائياً من المدافعة فيها أمام محكمة الموضوع، فهو إذن ليس من قبيل الأحكام التي قررت المادة ٢٣١ من تحقيق الجنايات مواعيد لتسليم صورتها.

الطنع رقم ٢٦٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١
إذا قضت محكمة الجنح في جناية لم تحول إليها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وإسأناف المتهم وحده هذا الحكم وصارت محكمة الجنح في نظر الإستئناف وقضت فيه بمقوية الحكم الابتدائي فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت في تطبيق القانون وجازتها محكمة الدرجة الثانية على عطلتها. ذلك لأن محكمة الدرجة الأولى وإن كانت غفلة حقاً في حكمها إلا أن المحكمة الإستئنافية كانت ملزمة في هذه الحالة التي كان الإستئناف فيها حاصلاً من المتهم وحده بالحكم في موضوع القضية كما تقضى بذلك المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات، كما كانت ملزمة أن لا تتجاوز العقوبة المقررة بها ابتدائياً، وهذا ما فعلته فلا بطلان في حكمها. وكل ما في الأمر أنه كان يجب على المحكمة الإستئنافية في مثل هذه الصورة أن تقرر بوقوع الجناية فعلاً وأن تصفها وصفها القانوني الموجب على وقائعها التي تكون ثبت فعلاً لديها وأن تذكر مادة القانون المنطبقة عليها.

الطنع رقم ٥٤٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٧
تناقض أسباب الحكم مع الثابت بمحضر الجلسة يبعد الإطمتنان إلى سلامة الحكم ويوجب نقضه.

الطنع رقم ١١٦٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٣٢/١/١٨
الطنع المقدم عن حكم صادر بإختصاص المحاكم الأهلية بولاية النظر في دعوى هو طعن جائز قانوناً.

الطعن رقم ١٨٣٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٣

إن حق المعارضة والإستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الأساسية لحصوم الدعاوى الجنائية. وسقوط هذا الحق بمضى المواعيد التي قررها القانون للأخذ بها هو سقوط يقوم على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علماً حقيقياً أو حكماً. لأن إمتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان إسقاط هذا الحق أمراً لا يقره القانون ولا العدل. وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين فى الدعاوى هى أساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية فى إستحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم عليهم لسمعوا هذا الحكم وليلموه وليمكنوا بذلك من الأخذ بمقتضى القانون فى الطعن فيه إذا أرادوا. فإذا ثبت أن المتهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي عليه محبوساً، ولم تستحضره النيابة من السجن حتى يعلم بهذا الحكم علماً مباشراً، كما أنه لم يكن فى إستطاعته أن يعرف إذا كان قد صدر حكم عليه فى ذلك اليوم أو أن الحكم أرجئ ليوم آخر، وثبت أيضاً أن النيابة لم تعلنه أو لم تحظره يوم صدور الحكم بما يفيد صدوره ويدل على مضمونه، فمن غير المقبول قانوناً أن يحرم مثل هذا المحكوم عليه من حقه فى الإستئناف على ما عليه حاله من الجهل بصدور الحكم الابتدائي عليه، ويكون من المتعين التقرير بقبول إستئنافه شكلاً ولو كان حاصلاً بعد المعاد.

الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٣

رفضت الدعوى العمومية على شخص بجرمى التزوير والإستعمال، فقضت محكمة الجناح فيها غيابياً بسقوط الدعوى العمومية فيما يتعلق بجرمى التزوير وبثبوت جريمة الإستعمال وعقاب المتهم عليها. فعارض فى هذا الحكم، ودفع دعوى الإستعمال بسقوطها هى أيضاً بمضى المدة فحكمت المحكمة الجزئية برفض هذا الدلع وحددت جلسة لنظر الموضوع. فإستأنف المتهم هذا الحكم الفرعى، وأجل نظر موضوع المعارضة مراراً لدى المحكمة الجزئية، وأخيراً قضت فيه تلك المحكمة برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي. فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم لدى محكمة النقض، قائل أن محكمة الجناح الجزئية أخطأت فى إصداره من قبل أن ثبت المحكمة الإستئنافية فى إستئنافه الخاص بالحكم الفرعى المتعلق بدفعه بسقوط دعوى الإستعمال بمضى المدة، وإن تعجل المحكمة الجزئية فى ذلك من نتيجة تعارض الأحكام فى صورة ما إذا قضت المحكمة الإستئنافية بقبول دفعه الفرعى المذكور وبسقوط الدعوى بمضى المدة. ومحكمة النقض رفضت هذا الطعن. أولاً لأنه موجه على حكم ابتدائي صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز القبول عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التى لا تحيز الطعن إلا فى أحكام آخر درجة. وثانياً لأن ما يزعمه الطاعن من أن قضاء محكمة الدرجة الأولى فى المعارضة التى رافعها عن الحكم الغيابي السابق

صدوره منها عليه قبل أن تفصل المحكمة الإستئنافية في دفعه الفرعى، هو قضاء مخالف للقانون، وأنه يترتب عليه تلك النتيجة التى أشار إليها - ما يزعمه من ذلك لا محل للإستماع إلى قوله فيه. ومهما تكن النتائج فإن القانون لا يميز الطعن فى أحكام أول درجة. على أن الواقع أن التضارب الذى يزعم الطاعن إمكانية حصوله لا محل له إلا فى زعمه هو، فإن الباب مفتوح أمامه فى صورة دعواه هذه للغاى منه، إذ ما كان عليه إلا أن يستأنف الحكم الصادر فى موضوع المعارضة بدل أن يرفع عنه طعنه هذا بطريق النقض، ولدى المحكمة الإستئنافية يطلب ضم إستئنافه المعلق أمامها الخاص بالدفع الفرعى إلى إستئنافه الخاص بالموضوع لتتعرضا المحكمة معاً. بل كان فى وسعه أن يعيد لدى المحكمة الإستئنافية دفعه بسقوط الدعوى العمومية عند النظر فى إستئنافه الخاص بالموضوع، وما كانت المحكمة الإستئنافية تتأخر فى قبوله لو ثبتت لديها صحته، فإنه من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى لدى محكمة الموضوع فى أى وقت وبأى وجه. وإذا كان الطاعن لم يستأنف حكم المعارضة الذى يطعن فيه الآن بطريق النقض وكان هذا الحكم أصبح نهائياً بالنسبة له فهو المعلوم المقصر فى حق نفسه.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٣٤
نقض الحكم لعب جوهرى فيه يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى. فإذا كانت المحكمة الإستئنافية التى أعيدت إليها القضية للحكم فيها من جديد تنفيذاً لحكم محكمة النقض قد قصرت بحثها على المسألة التى كانت أثيرت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه - وكانت سبباً فى نقضه - وقضت فى موضوع التهمة بالإدانة ولم تسبب قضاءها هذا، فإن حكمها يقع باطلاً خلوه من الأسباب.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٥
الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى أحكام آخر درجة التى تفصل نهائياً فى الموضوع أو التى تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن. أما الأحكام التى تفصل فى دفوع فرعية بغير أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل فى الموضوع. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات التى أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، إذ أجازت أيضاً الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الإختصاص لمعد ولاية المحاكم الأهلية بدون إنتظار صدور الحكم فى الموضوع وهذا الإستثناء الذى جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتقدم بيانها وإذن فالحكم القاضى بجواز قبول البينة على كذب اليمين لا يصح الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٢٧

الحكم الذى لا يفصل فى الخصومة والذى ليس إلا إدلاء برأى نظرى لا يجوز قانوناً الطعن فيه إستقلالاً بطريق النقض. فالحكم الذى تصدره المحكمة، قبل فصلها فى موضوع تهمة الاختلاس الموجهة الى سائر وقف، بأن ناظر الوقف يعتبر مسئولاً جنائياً عن تبديد اموال الوقف. كالكيل سواء بسواء. لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه لا تأثير له فى مجرى الدعوى، إذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيما هو مطروح لديها متعلقاً بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٣٧

إذا كان الطعن بالتحكم أن النيابة قدمت المتهم لحاكمته على جريمة إعتدائه بالضرب على شخص معين وأن المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن المتهم إعتدى على شخص سمته هو غير المحتج عليه الحقيقى وأداته على هذا الإعتبار، فإن المحكمة تعتبر فى هذه الحالة قد فصلت فى الواقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حكمها واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ٢١/٦/١٩٣٧

لا يجوز الطعن بطريق النقض - طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كانت الأحكام صادرة من آخر درجة ومنهية للخصومة بالنسبة للطاعن. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ المذكورة التى وضعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، والتى أجازت الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون إنتظار الحكم فى الموضوع. فالحكم القاضى بصحة تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٨

١) إن جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة التى تتكون من تكرار الأفعال التى نهى القانون عن متابعه إرتكابها. وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو عن بعضها أى سواء أكانت محل نظر فى تلك المحاكمة أم لم تكن. فإذا رفعت دعوى على امرأة لإتهامها بأنها فى المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لإفساد أعراف الشبان بتقديمها قاصرتين لرواد منزلها الذى أعدته للدعارة السرية، وقبل الفصل فى تلك الدعوى ضبطت لهذه التهمة واقعة أخرى فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه، ونظرت الدعويان فى جلسة واحدة، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقرر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الدعويين وتحكم

فى الموضوع على إعتبار أنه جريمة واحدة. فإذا هى لم تفعل وحكمت فى كل من الدعيين بالإدانة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون. ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من أن تتدارك الخطأ الذى وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تظم الدعيين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق النقض أيضاً. وذلك لإمكان محاكمة التهمة عن الأفعال الصادرة منها فى الدعيين معاً على إعتبار أنها فى مجموعها لا تكون إلا جريمة واحدة. وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض فكل ما تستطيع محكمة النقض عمله فى القضية التى قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة التهمة إستقلالاً علن الأفعال المكونة للتهمة التى هو موضوعها.

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٨
إن مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا فى الأحكام النية للمصومة بالنسبة لمن يريد الطعن عدا ما إستثنى فى هذه المادة من الأحكام الصادرة فى الإختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية. فالحكم الصادر برفض دفع فرع ب سقوط الدعوى العمومية وبعد وجود صفة للمبلغ ويقول دفعه بإطلاق تقرير الخبر الأول وندب غير آخر لفحص الأوراق وعمل حساب قبل الفصل فى الموضوع هو من الأحكام التى لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض لأنه ليس منها للمصومة، بل ما زالت الدعوى بعد صدوره قائمة حتى ينفذ الحكم التمهيدي ويقضى فى موضوعها.

الطعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ٢١/١١/١٩٣٨
إنه وإن كان إحالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى المحكمة التى قضت فى الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بجلسات المحكمة، فالإحالة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الإختصاص الأصلى فى الحكم فى الدعوى. لأن حق المحاكم فى الحكم فى جرائم الجلسة ليس مؤسساً على القواعد العامة فى الإختصاص وإنما هو مؤسس على أن جريمة الجلسة هى من جرائم التلبس لوقوعها فى الجلسة أمام هيئة القضاء، فلا تتبع بشأنها الإجراءات المعتادة. ومتى زالت حالة التلبس بعدم القضاء فى الجريمة فوراً أثناء انعقاد الجلسة التى وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور إلى نصابها وأن تراعى القواعد العامة فى الإختصاص. وإذن فإذا قضت محكمة الجنايات [محكمة جنايات سوهاج] بإدانة منهم فى جريمة جلسة [شهادة زور] ثم نقض حكمها فلا تعاد القضية - وقد زالت حالة التلبس - إلى محكمة الجنايات التى قضت فيها لأنها لم تكن مختصة أصلاً بالحكم فى تلك الجريمة، وإنما يجب - تحقيقاً ل ضمانات المحاكمة - أن تحال القضية إلى المحكمة التى وقعت الجريمة فى دائرتها [محكمة جناح سوهاج الجزئية] ليستنى نظرها أمام درجتين.

الظعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢

إن النقص والإبرام من طرق الظعن غير الاعتيادية التي لا يصبح سلوكها قانوناً إلا بعد إستفاد جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى به. فلا يجوز إتخاذ هذا الطريق - كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي إنتهت به الخصومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فيكون الخطأ المدعى به معلقاً أمره أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تعمل على رفعه بقضائاتها في موضوع الدعوى. وبهذا ينتفى وجه التظلم بسلوك طريقه المعتاد. فإذا لم يرفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن باب الظعن بطريق النقص يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي. وذلك لإصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقتها وبنى عليها على السوء. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ التي تجيز الظعن في الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون إنتظار صدور الحكم في الموضوع. فالحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تسلم وديعة بالبينة لا يجوز الظعن فيه إستقلاً لأنه حكم غير منه للخصومة.

الظعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢

إن إغفال الحكم الإستثنائي الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الإشارة إلى النص القانوني الذي قضى بموجبه مع إغفال الحكم الابتدائي هذا النص كذلك يطله قانوناً. ولا يفتى عن ذلك ما جاء في الحكم في مقام بيان مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها. ولكن إذا كان الحكم قد أشار إلى نصوص على أنها هي المنطبقة على الواقعة الجنائية التي أثبتت في حين أن هذه النصوص لم تكن هي المنطبقة في الواقع ففى هذه الحالة يكون تحكمة النقص - بما لها من سلطة تصحيح التطبيق القانوني - أن تكفى ببيان المادة المنطبقة على الواقعة الطائفة بالحكم.

الظعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٩

إن تنفيذ مقتضى القانون في الأحوال التي يقضى فيها بأن تجب عقوبة غيرها من العقوبات موزوك للسلسلة النوط بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحاكم به. فإذا حكم على متهم بإرساله إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام، وبعد الإفراج عنه صدر عليه حكم في جريمة تزوير أرتكبها قبل الحكم عليه بإرساله إلى المحل الخاص، فلا يقبل منه أن يطعن في هذا الحكم الصادر في جريمة التزوير بمقولة إن تأخير صدوره قد فوت عليه عدم تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه فيه لأن عقوبة الإجرام تجبها قانوناً.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٣٩

إذا أثبت الحكم الإستئنافي على خلاف الحقيقة وجود سابقة للمتهم واعتبره بمقتضاها عائداً وشدد عليه العقوبة للمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ من جهة التكييف ومن جهة التطبيق لتقضى بتقضى هذا الحكم وتأييد الحكم الابتدائي.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١١/١٢/١٩٣٩

إن النقض من طرق الطعن غير الإعتيادية التي لا يصح قانوناً سلوكها إلا بعد أن تكون قد إستنفدت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الإعتيادية. فلا يجوز - كما هو المسفد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إتخاذ هذا الطريق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي إنتهت به الخصومة فيها أمام المحكمة. أما قبل ذلك فيكون الخطأ معلقاً أمر تداركه على محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يتلاني به كل أثر لهذا الخطأ فينفي وجه التظلم. فإذا كان الضرر لم يرفع بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض والإبرام يفتح من يوم صوره لإصلاح جميع ما إتصل به من الأخطاء - ما وقع منها فيه وما سبقه وبني هو عليه. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه - على خلاف الأصل لإعتبارات قدرها المشرع - في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ لتحقيق التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص بعدم ولاية المحاكم الأهلية دون إنتظار صدور حكم في الموضوع. وإذا فالحكم الذي لم يقض إلا بصحة التفتيش وإعادة القضية محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً لأنه غير منه للخصومة.

الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٠

إن قرارات المجالس الحسبية عن تصفية حساب عديمي الأهلية لا حجة لها على المتولى أمورهم إلا إذا قبلها. ومع ذلك إذا كانت المحكمة مع قولها إنها تستند إلى قرار المجلس بشأن الحساب وتعتبره حجة على المشرف لم تكف بالتصفيه التي أجزاها المجلس بل قامت هي بنفسها بتصفية الحساب، وثبت لديها من التحقيق أن ذمة المشرف مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي أنتجه التصفية، وأن إمتناعه عن أداء ما في ذمته للقصر لا يرجع إلى سبب جدى، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يصح بمقتضاه مؤاخذه المشرف عن جريمة التبيد. وخطأ الحكم فيما قاله من أن قرار المجلس حجة على المشرف لا يعيه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٢
يجوز للنياية العمومية أن تطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالعقوبة، إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضاً على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين. وإذن فإذا هي رأت وقوع أى بطلان في الإجراءات فإنه ينبغي عليها أن تقدم به إلى المحكمة وتطلب نقض الحكم.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٨
الحكم الغايي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المعارضة فيه جائزة.

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٤١/٣/٣١
لا يجوز لأى خصم من الخصوم في الدعوى أن يطعن بطريق النقض في الحكم الغايي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دامت المعارضة فيه جائزة، فإن هذا الطريق العادى قد يرتفع به الخطأ الواقع في الحكم وبعدم وجه التظلم. وإذن فلا يجوز الطعن من النياية بطريق النقض في الحكم الغايي طالما لم يفصل في المعارضة المرفوعة فيه بل يجب إنتظار صدور الحكم في المعارضة حتى إذا بقى الخطأ قائماً فيطعن فيه.

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٤١/١١/١٠
إذا قدم الطاعن شهادة بأن الحكم المطعون فيه لم يختم في مدى الثمانية الأيام المقررة لذلك، ثم طلب نقض الحكم بحجة أن أسبابها إنما كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره وأن المحكمة لم تكن عند كتابته ملزمة بالتحقيقات الشفهية التي دارت أمامها بالجلسة فأكثفت بالتحقيقات الابتدائية التي لا يصح أن يؤسس عليها حكم وبما هو دون بحضور الجلسة وهو لا يثبت فيه كل ما يدور فيها، فإن طلب نقض الحكم لا يكون له محل إذا كان لم يتم في الحكم ولا من التحريات التي أجرتها محكمة النقض أى دليل على صحة دعواه.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٤١/١١/١٠
إنه لما كان عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر لذلك لا يصلح أن يتخذ أساساً للطعن وإعطاء الطاعن مهلة إلا إذا ترتب عليه حرمانه من كل أو من بعض الزمن الذي يقدره هو لنفسه، من مدة العشرة الأيام المقدرة له في القانون، ليحضر فيه أسباب طعنه على الحكم، فإن مقدم الطعن، إذا كان لم يسأل عن الحكم إلا بعد مضي جزء من هذه المدة - طال أو قصر - معتمداً على أن ما بقى منها يكفيه، لا يكون له أن يطعن على الحكم بأنه لم يكن قد ختم قبل اليوم الذي قصد أن يطلع عليه فيه، إذ الأمر في ذلك ليس بختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الإطلاع عليه ليتسنى له تقديم أسباب طعنه في الميعاد الذي ضربه القانون. وإذن فإذا كانت الشهادة التي يمتح بها الطاعن لا تدل إلا على أن الحكم المطعون فيه لم يختم في

ظرف الثمانية الأيام، وليس فيها ما يفيد أنه لم يكن محتوماً في اليوم الذي أراد مقدمها أن يطلع عليه فيه فإنها لا تجدد في طلب الحصول على مهلة

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤١

إذا كان الطاعن يتمسك في طعنه بأن الحكم المطعون فيه لم يختم في ظرف الثمانية الأيام المقررة في القانون، ويطلب بناء على ذلك إعطاء مهلة ليقدم ما لديه من أوجه للطعن على الحكم ذاته، وكانت الشهادة التي قدمها لتأييد طعنه لا تشهد بذلك لصدورها قبل أن تضي الثمانية الأيام المذكورة، فلا نصح إجابته إلى طلبه.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٢

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائياً لا بالنسبة لمن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى. وإذا كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة لأحد المتهمين فإنه لكونه قابلاً للطعن فيه منه بطريق المعارضة لا يجوز للمدعى بالحق المدني أن يطعن فيه بطريق النقض. ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادراً لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدي إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة إليه. وهذا ينسب عليه بطريق النجعة تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس ما عند الطعن قابل للبحث أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤١

إذا كان المدعى بالحق المدني قد طلب الحكم له بدينه، ولم يطلب تعويضاً ما، فلم تحكم له المحكمة بالدين وحكمت له بتعويض عن العيب بالدفع الثابت فيه الدين، فإنها تكون قد حكمت بما لم يطلبه الحكم وذلك يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٢

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة المنهية للدعوى في مواد الجنائيات والجنح. وإذا كان الحكم التمهيدي أو الصادر في دفع فرعي لا يجوز الطعن فيه استقلالاً عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لم تنته به.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١
لا يجوز للنياية، كما لا يجوز لسانن الخصوم فى الدعوى، أن تطعن بطريق النقض فى الحكم الغيابى الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام باب المعارضة فيه مفتوحاً للمحكوم عليه.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٨
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بعضى المدة، وذلك دون أن يتعرض للفصل فى موضوعها، فإنه لا يكون منهاياً للخصومة. وإذن فلا يجوز أن يطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢
إن مجرد الخطأ فى ذكر اسم وكيل النيابة الذى حضر المحاكمة بالحكم لا تأثير له فى سلامته. وخصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى فى طعنه أن النيابة لم تكن ممثلة فى الدعوى أثناء محاكمته.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٩
إنه لما كان الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الإعتيادية التى لا يصبح قانوناً سلوكها إلا بعد أن تكون قد إستفدت جميع الطرق الإعتيادية فى سبيل إصلاح الخطأ المدعى به فإنه لا يجوز إتخاذها إلا إذا كان قد صدر فى الدعوى حكم نهائى فى الموضوع إنتهت به الخصومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فإن الخطأ المدعى يقضى أمره معلقاً أمام محكمة الموضوع التى قد تعمل بقضائياتها فى موضوع الدعوى على رفع الضرر الناشئ عنه، فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائى فإن باب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم لإصلاح جميع الأخطاء، سواء منها ما يكون قد وقع فيه أو ما يكون قد سبقه وكان له تأثير فيه. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التى أجازت الطعن فى الأحكام الصادرة فى مسائل الإعتصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون إنتظار صدور الحكم فى الموضوع. وهذا الإستثناء الصريح الذى تقرر لإعتبارات خاصة يؤيد صحة القاعدة الأصلية السالف ذكرها.

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢
إنه لما كان القانون - حسب ما أولته محكمة النقض فى حكمها الصادر فى القضية رقم ١٩٤١ لسنة ١٢ القضائية - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، فإنه متى ثبت أن الحكم المطعون فيه لم يكن تم وضعه والتوقيع عليه فى بحر هذه المدة يكون من المتعين القضاء بنقضه. ونقض هذا الحكم بالنسبة للطاعن الذى حاز طعنه الشكل القانونى يستفيد منه

الطاعن الذي لا يكون قدم أسباباً لطعنه متى كانت الواقعة الجنائية التي أدبى الطاعنان فيها واحدة. لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضيه إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢

إن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارتها إذ نص في مادته السابعة على أن «كل مخالفة لأى حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط... وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون بحكم بمصادرة الكمية المضبوطة كما يجوز بالمصادرة في حالة مخالفة أى حكم آخر من أحكام هذا القانون. وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثلث الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف ثمنها» - إذ كان نصه كذلك فقد دل بوضوح على أن الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات، لأن العقوبة التي قررها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع. والغرامة التي نص عليها، وهو يتحدث عن المصادرة، ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة بل هي في الواقع حقيقة الأمر بمثابة تعويض مقابل المضاعفة التي كان يجب قانوناً مصادرتها لجهة الحكومة. ومتى كان هذا شأنها فإنها - مهما ارتفع مقدارها - لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة الذي لا عبرة فيه - على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم - إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها. هذا ما تدل عليه نصوص القانون المتقدم ذكرها، وهو ما يستفاد جلياً من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه. ومتى كان الأمر كذلك، وكانت الغرامة المحكوم بها على المتهم لتصرفه في الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبتية، إن جاز وصفها بأنها عقوبة، فإن هذا الحكم يكون صادراً في مخالفة غير جائز - بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات - الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٢٥

إن الطعن بطريق النقض لا يكون إلا في الحكم النهائي، وبناء على الإجراءات التي قام عليها. أما الأخطاء التي تقع في أوامر الإحالة فلا يصح عرضها على محكمة النقض، بل هي تعرض على المحكمة المخالفة إليها المدعى لتفصيل فيها. فإذا لم تتداركها، من نفسها أو بناء على طلب الخصوم، صحت رفعها إلى محكمة النقض، ولكن على أساس أنها أخطاء وقعت في ذات الحكم لا في أمر الإحالة. فإذا كان المتهم قد أحيل

إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع في قتل فلان عمداً إلخ، ووافقه المحكمة على ما دفع به من أن التهمة ليست في حقيقة وصفها إلا جنحة ضرب من غير سبق الإصرار ولا ترصد وقضت بمقابله على هذا الأساس، فلا يصح له أن يتظلم إلى محكمة النقض بناء على الخطأ الذي وقع فيه قاضي الإحالة.

الظعن رقم ٩٦٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٤

إن العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة، فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور. وإلى أن يحصل التوقيع يكون للمحكمة كامل الحرية في تحضير الحكم وفي إجراء ما يراه لها من تعديل في المسودة بشأن الوقائع والأسباب. وإذن فلا يظن في صحة الحكم كون الأسباب التي بينها تخالف ما جاء في المسودة.

الظعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إن نقض الحكم لمخالفة إجراء جوهري يعيد الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة، لتتظر الهيئة الثانية الدعوى دون أن تكون مقيدة بأي إجراء من الإجراءات السابقة، ويكون لها كامل الحرية في تقدير الوقائع المروعة بها الدعوى وإعطائها الوصف القانوني الذي ترى إنطباقه عليها. فإذا كانت المحكمة التي أحيل عليها التهم تحكمته من أجل تهمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار قد استبعدت في حكمها طرف الإصرار، لم لا ظن في هذا الحكم قضى بنقضه وأعيدت المحاكمة، فهذه المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الإحالة معدلاً على وفق ما قضى به الحكم النقوض، إذ هذا الحكم بعد نقضه يكون ملفي عديم الأثر.

الظعن رقم ١٠٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١١

إذا كان علر الطاعن عن تأخره في التقرير بالطعن في الميعاد هو أن محاميه قدم أسباب الطعن في الميعاد وأرسل في ذات الوقت لأمور السجن خطاباً طلب فيه أن ينهيه إلى عمل التقرير ولكن الأمور أهمل فهذا العذر غير مقبول، لأن الطعن في الأحكام الجنائية من شأنه يحكمهم عليهم دون غيرهم، وتدخل المحامين عنهم فيه لا يكون إلا بناء على إرادتهم هم الطعن في الحكم ورغبتهم في السر فيه. وما دام الطاعن نفسه يسلم بأنه لم يظهر رغبته شخصياً في الطعن في الحكم الصادر عليه، لا في قلم الكتاب ولا في السجن فإن ذلك العذر لا يجدي.

الظعن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه يجوز الطعن أمام محكمة النقض والإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات والجنح. وقد أضاف القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إلى هذه المادة

فقرة تنص على أنه «يجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع». ومفاد هذه المادة أن الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام التي تنهى الخصومة أمام المحكمة. وعلة ذلك ظاهرة وهي أن النقض من طرق الطعن غير الإعتيادية التي لا يصح سلوكها إلا بعد أن تكون قد إستنفدت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى بجميع الطرق الإعتيادية. وهذا لا يتحقق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي إنتهت به الخصومة أمام المحكمة. أما قبل ذلك فيكون الخطأ ممكناً تداركه أمام محكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يرتفع به الخطأ أو ينتفى وجه التظلم. فإذا لم يرفع الضرر بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدوره لإصلاح جميع ما إتصل به من الأخطاء ما وقع منها وما سبقه وبنى عليها. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه - على خلاف الأصل لإعتبارات قدرها المشرع - في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة إليها. وهذا الإستثناء الذي جاء به نص عاص يُلْهِد النظر المتقدم ذكره. وإذن فلا يجوز الطعن إستقلالاً بطريق النقض لا في الحكم القاضي بصحة الإجراءات التي إتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبموضوع الدعوى، ولا في الحكم القاضي برفض الدعوى الفرعى ويجوز نظر الدعوى، فإنهما ليسا من الأحكام المنهية للخصومة أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها.

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٩
 إن المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه «يجوز أيضاً طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حياً، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة «محكمة النقض والإبرام» أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة» - إذ نصت على ذلك فقد أفادت أنه لا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلاً بسبب تزويره في الشهادة. فما دام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم. كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
 إن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مورده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها. أما إذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الإرتباط بجنيحة، فإنها يصح أن تكون محلاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنيحة معاً.

الظعن رقم ٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إن تطابق الحكم الجديد في أغلب مواضعه مع الحكم القديم الذى سبق صدوره فى الدعوى وقضى بتنقيضه - ذلك لا يصح الاستدلال به على أن المحكمة قضت فى الدعوى وأوقعت العقوبة التى قضت بها إرتكائاً على قضاء هيئة الأخرى التى تنقض حكمها. إذ أن غاية ما يدل عليه ذلك هى أن المحكمة رأت فى العبارات التى أخلتها عن الحكم الأول ما يغنيها عن تحرير عبارات جديدة من عندها لأداء المعنى الذى قصدته هى بعد أن سمعت الدعوى.

الظعن رقم ٣٢٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٥

إن نقض الحكم للسبب المتقدم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتماً، لوحدة الجريمة، الطاعن الآخر الذى أدین معه باعتباره شريكاً ولو كان لم يقدم أسباباً لطعنه. كما يستفيد منه الطاعن الذى أدین فى الشروع فى إعطاء رشوة لجندى البوليس لإخلاء سبيل الأولين. لأن الارتباط القائم بين جريمة السرقة التى أدینا فيها وجريمة الشروع فى الرشوة التى أدین هو فيها وثيق بحيث يستوجب، فى سبيل إحقاق الحق وحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة شاملة للجريمتين معاً.

الظعن رقم ١١٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

مضى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعاً عليه قبل إنقضاء الثلاثين يوماً على النطق به فلا يصح طلب إبطاله بمقولة إن هذا الإبداع إنما كان بعد انتهاء الموظفين من عملهم وإنصرافهم من المحكمة فى اليوم الثلاثين. فإن ذلك لا تأثير له، إذ إقبال قلم الكتاب أو عدم إقباله لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله فى قلم الكتاب لم يتم. أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل فى الوقت المقرر لعمل الموظفين فى مكاتبتهم أو بعده، لأن نظام تقرير أوقات لعمل الموظفين ليس معناه بالبداهة منعهم من العمل فى غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم إلزامهم بأن يعملوا فى غير تلك الأوقات.

الظعن رقم ١١٣٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/٦/١١

إن القول بأن بعض أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام فيصح التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون له محل إلا إذا كانت الواقعة، كما أثبتتها محكمة الموضوع، تبرر إعمال النص التمسك بحكمه.

الظعن رقم ١٣٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٨

- إن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام المحكمة التى تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشيء. فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصح

إنخاضه وجهاً للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديدي.

- إن نقض الحكم لا يوجب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى وإعتبارها كأنها لم تكن، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٥
إذا كان هذا التهم قد حكم ابتدائياً بتفريغه مائة قرش وإزالة المبانى المخالفة للقانون على مصاريفه ثم إستئناف النيابة لفضى ببراءته إستئنافياً، فإنه مع نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة لا يجوز أن تزيد العقوبة على ما حكم به ابتدائياً.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ٢١/٨/١٩٤٥
أن أى حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون، بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية، قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون، عادية كانت أو غير عادية. وذلك لأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما بمقتضى النص المذكور، المختصان في القضاء العسكري، بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة التهمة. وإذن فالطعن بطريق النقض في الحكم العسكري ولو من جهة قضائه بالإختصاص غير جائز.

الطعن رقم ١٤٧٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٦
إذا كان وجه الطعن أن الطاعن كان في اليوم المحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة الإستئناف مجنئاً بأمر عسكري لمطاردة الجراد، وأن المركز لم يخصص له في إجازة لحضر الجلسة، فأرسل تفرغاً بهذا المعنى إلى المحكمة طالباً تأجيل نظر الدعوى، فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم المعارض فيه، وكانت محكمة النقض قد أجلت الدعوى عدة مرات لتعيب جهة الإدارة عن حقيقة ما أدلى به الطاعن فلم تحب فإنه لا يكون في وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله وتقبل طعنه ما دامت الجهة القروض أن في وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإدلاء بها مما يرجع معه عدم الدقة لديها في تحرير الأعمال الحكومية في الأوراق الرسمية، الأمر الذى لا يمكن أن يضار به الطاعن.

الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٦

العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي - طبقاً للقواعد العامة - بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها، إذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو النشاط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم بنى عليها مخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى. فإذا كانت الدعوى، كما رفعت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الإستاناف فيها، عن مادة جنحة، فإن الطعن في الحكم الذي يصدر في هذا الإستاناف يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت محكمة الإستاناف قد وصفت الواقعة في حكمها بأنها مخالفة.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٤٧

- الحكم الإستانافي الغايي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ما دام طريق المعارضة فيه لا يزال مفتوحاً سواء أكان الطعن مرفوعاً من المحكوم عليه أم من النيابة العمومية.

- إن المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية قد نصت في الفقرة "أ" على أنه "إذا حضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى إعتبر الأمر كأن لم يكن وتجب محاكمته طبقاً للإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات والعقوبات..... ويجوز للمحكمة في حالة الحكم على المتهم أن تحكم في حدود القانون بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر"، فهي بذلك قد أبانت أن المتهم المحكوم عليه إذا عارض في الأمر الجنائي الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فإن محاكمته تجري طبقاً للإجراءات العادية على إعتبار أن الدعوى لم يصدر فيها أمر جنائي. وإذن فالحكم الذي يصدر على المتهم في حضرته بناء على معارضته يكون قابلاً للإستاناف أو غير قابل له على حسب الأوضاع المعادة، فإن كانت الواقعة جنحة كان إستاناف الحكم الصادر فيها جائزاً دائماً. وعلى ذلك فالحكم الذي يقضى بعدم جواز الإستاناف المرفوع من المتهم الذي حضر جلسة المعارضة وحكم عليه بغرامة في تهمة ضرب لم يحدث إصابات يكون مغتبطاً. ولا يرفع هذا الخطأ ما جاء في الفقرة "ب" من المادة السابقة الذكر من أنه إذا كان الأمر الجنائي صادراً بالغرامة والمصاريف فقط إعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه، لأن هذا الحكم - كما هو صريح النص في هذه الفقرة - خاص بالحالة التي فيها لم يحضر المتهم المعارض جلسة المعارضة.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٠
الحكم القاضي بقبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في موضوع الدعوى ولا منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٨٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠
إن نقض هذا الحكم بالنسبة إلى بعض المتهمين الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين الذين لم يقدموا أسباباً سوى قولهم إن الحكم لم يحكم في الميعاد، لأن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة أو تنتهي إليه تقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية المتهمين هم فيها.

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٦
الحكم الصادر بوقف السير في إجراءات الدعوى المقامة على نائب حتى يأذن مجلس النواب في استمرار الإجراءات هو حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩
إذا كان أحد المدعويين بالحقوق المدنية قد توفي قبل أن يفصل في الدعوى، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفي، ولم يكن التهم على علم بوفاة، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن إجراءاته باطلة.

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣٠
إذا كانت النيابة قد اتهمت المتهم بأنه عاد إلى حالة الإشباه إذ دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه رغم سبق الحكم بموالبته فقضت المحكمة الابتدائية ببراءته إستناداً إلى ما قاله من أن جريمة دخول المنزل لا تعتبر من جرائم التعدي على المال، وأيدت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين البراءة على أن هذه الجريمة ليست من جرائم التعدي على المال بل على أسباب أخرى، وكان طعن النيابة بالنقض لم يعرض لتلك الأسباب في شيء، فهذا الطعن لا يكون ثمة محل للبحث فيه لعدم تعلقه بقضاء صدر في صدره.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٠
خطأ المحكمة المادى في ذكر الزمن الذي وقعت فيه الحادثة لا يوجب نقض الحكم ما دام لم يوتب عليه أقل تأثير لا من جهة بيان الواقعة ولا من جهة الأدلة التي قامت على ثبوتها.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
لا يقبل من التهم الذى صدر عليه حكم بالعقوبة أن يطعن فيه بعدم فصله فى الدعوى المدنية إذ لا مصلحة جدية له فى ذلك.

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
لا يجوز الطعن فى حكم محكمة الجناح المستأنفة بسبب إنسحاب محامى المحكوم عليه من الجلسة للإضراب. لأن المحكمة - وهى السلطة من قبل الشارع على فرض الخصومات - مأمورة بذلك أمراً لا يحصى لها عن المعنى فى تنفيذه بلا تراخ. وكل ما هى مكلفة به فى أداء واجبها هذا هو التخلية بين التهم وبين ما يريد إبداءه من الدفاع عن نفسه. وليس يصح إخلالاً منها بحق الدفاع أنها لم تعط التهم الفرصة ليوكل محامياً آخر عنه بدل محاميه الذى إنسحب مضرراً.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١
الأحكام الصادرة بقبول دفع من الدفوع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائياً أو سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية لمضى المدة أو لصدور عفو شامل هى من قبيل الأحكام الصادرة نهائياً فى الموضوع فالطعن فيها بطريق النقض جائز. لأن تلك الأحكام وإن لم تفصل فعلاً فى الموضوع إلا أنها منهية للخصومة ومانعة من نظرها لدى المحاكم الجنائية. ويقاس على تلك الأحكام فى جواز الطعن فيها بطريق النقض الحكم الصادر من محكمة الجناح الاستئنافية القاضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل لما أنه هو أيضاً مانع من نظر الدعوى ثانية أمام تلك المحكمة.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
إذا قضت محكمة أول درجة على التهم بعقوبة تتجاوز الحد الأقصى لما تقتضى به المادة التى طبقها ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأنزلت العقوبة إلى قدر معادل للحد الأقصى فائتة إن سبب إنزال العقوبة هو ظروف الدعوى - لا تصحيح خطأ محكم أول درجة - كان المفهوم أنها أرادت تخفيف العقوبة بآثارها عن الحد القانونى الأقصى وكان حكمها لذلك عيباً جوهرياً يقتضى نقضه.

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
إذا خلا الحكم الاستئنافية من الأسباب ولم يبين أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى كان باطلاً.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٣٠
مضى قدمت قضية باعتبارها مخالفة وقضت فيها المحكمة بهذه الصفة فالطعن فيها بطريق النقض غير مقبول.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٣٠
لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بجواز نظر الدعوى العمومية لأنه حكم لم يفصل نهائياً في موضوع الدعوى. أما بعد الفصل في موضوع الدعوى فعندئذ يصبح الطعن في آن واحد في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في الموضوع.

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ٤/١٢/١٩٣٠
الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة المركزية بنظر الدعوى لإعبار الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه حكم غير فاصل في موضوع التهمة.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٥/١/١٩٣١
لا يندى معاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الاستئنافي النهائي إلا من يوم صوره نهائياً بفوات معاد المعارضة.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٣١
لا يجوز للنيابة الطعن بطريق النقض في حكم قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن الحادثة جنائية بوجه أنه كان يجب الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة من المدعى المدني. وذلك لأن هذا الحكم القاضي بعدم الإختصاص لم يبه الدعوى، وإذن فالطعن فيه غير مقبول.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٥/٣/١٩٣١
إن الطعن في الأحكام الجنائية مقصود به إما إلغاء هذه الأحكام وإما تصحيحها. وذلك يقتضى النظر في الأحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون، وإذا كانت الأحكام في حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانوناً وتعتمد قوتها والساقط المعلوم قانوناً مجتمع قانوناً إمكان النظر فيه فالطعن بالنقض الموجه من ابن المحكوم عليه المخوفى هو طعن غير مقبول لإمتناع إمكان النظر فيه بتاتاً.

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٣١
إذا طلب المتهم إلى المحكمة الابتدائية سماع شهود أو ضم تحقيقات ولم تجبه إلى طلبه ولم يصر المتهم على هذا الطلب أمام محكمة الدرجة الثانية فلا يجوز له بعد ذلك أن يطعن أمام محكمة النقض في حكم محكمة

الدرجة الثانية بدعوى قصور الإجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى. لأن العبرة إنشا هي بإحكام الأخير وبالإجراءات التي بنى عليها.

الظعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٠٣ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣
الأحكام التي أتيح الظعن فيها بطريق النقض والإبرام إنما هي الأحكام التي تفصل في أصل الدعوى وتنتهى بها الخصومة إما بالبراءة أو بالمقوبة. وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التي تصدرها محكمة الموضوع شهيداً للبت في موضوع الدعوى. وعلى ذلك فلا يصح الظعن في الحكم التمهيدى القاضى بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التي أسند إلى الطاعن تزويرها.

الظعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٩/١/٦
غول الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - حق الظعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى.

الظعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨
من المقرر - وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض - أن الظعن لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة من مواد الجنايات والجنح. ومعنى كان الحكم المطعون فيه صادراً في مخالفة بالنسبة لجريمة عدم الإشراف في هيئة التأمينات فإنه يعين القضاء بعدم جواز الظعن في هذه الجريمة.

الظعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦
لا تجيز المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمحكوم عليه الظعن بالنقض في الأحكام الغائية الصادرة من محكمة الجنايات.

الظعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٩
إسفر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطاعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٧٠ صفحة ٢٦٦ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

من المقرر أن قواعد الإختصاص في المواد الجنائية من النظام العام، يجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم. وإذا كان ذلك، وكان الثابت أن مستشار الإحالة قد قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث وأحال الحدث المطعون ضده إلى محكمة الجنايات على الرغم من أن سنة كالتات من شهادة ميلاده، لم تبلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت إرتكاب الجريمة المسندة إليه، فإنه يكون قد خالف القانون لتجاوزه الإختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى طالما أنه لم يصبح هناك مع الحدث منهم آخر في الدعوى.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان الصويص المطالب به لا يربو على النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله أو وصف الصويص المطالب به بأنه مؤقت، كما لا يجوز - من باب أولى - الطعن في هذه الحال بطريق النقض طالما قد إنفلق باب الطعن بطريق الإستئناف. ولا يفر من ذلك أن يكون الحكم قد صدر ضده من محكمة الدرجة الثانية بعد ما إستأنف المتهم الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والصويص.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٩

لما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده على أساس أنها جنحة سلوك طريق تحظر تعليمات المرور السر فيه الأمر المنطبق على المادة ٩/٧٤ من قانون المرور فقطت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقاً وعلى المادة ٧٧ من هذا القانون وبإنقض الدعوى الجنائية عنها بمضى المدة ولما إستأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقطت المحكمة الإستئنافية غيابياً بتأييده، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة أن يكون جائزاً.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩

لما كان باقي ما أثاره الطاعن في طعنه وأردأ على الحكم الابتدائي الذي إقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الإستئنافية الغيابي الذي قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الإبعاد وقضاؤه في ذلك سليم، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب

سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو ولاية أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٩

من المقرر أن الحكم الصادر فى الإشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادراً فى إشكال فى تنفيذ حكم نهائى صادر فى جنحة إدارة مسكن للدعارة ما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن الطعن بالنقض فى الحكم النهائى الصادر فى الإشكال يكون جائزاً، ولما كان ذلك وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها، وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة. وأنه وإن كان من المقرر أن المولى عليه فى إثبات عدم التوقيع على الحكم فى هذا الميعاد هو بالشهادة التى تصدر بعد إنقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذى إستلزمه القانون واعتبره شرطاً لقيام الحكم ويعنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن حالياً من التوقيع.

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٩

إستقر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها، وكان البين من مطالعة الحكم فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعة بوصف أنها أشغلت الطريق العام بغير ترخيص وهى مخالفة طبقاً للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن إشغال الطرق العامة - المعدل بالقانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٧، ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ - وقد صلب الحكم المطعون فيه يادانتها على هذا الأساس لبلان الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز. لما كان ما تقدم. فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليها ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة لمرور أكثر من سنة من تاريخ الطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر

من أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأني بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض إنصافاً صحيحاً بما يسمح لها أن تصدى ليخته وإبداء حكمها فيه.

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً وكانت المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجوز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فإن الطعن يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩
من حيث أن الحكم الحضورى الإعتبارى الإستئنافى الصادر بمجلسة ٢٠/١٠/١٩٨٣ - وهو التاريخ الصحيح للحكم حسبما بين من المفردات المضمومة - قضى بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الذى دان الطاعنين بجرمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن أعمال الصناعية والتجارية، وكان هذا الحكم لا تجوز المعارضة فيه طبقاً لنص المادة ٢١ من القانون - المار ذكره - وكان الطاعنون قد قرروا بالطعن بالنقض فى هذا الحكم لأن الطعن يكون جائزاً.

الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٩
لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجلبح دون المخالفات إلا ما كان مرتبطاً بها، وكانت جريمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر مخالفة لأن العقوبة التى قررها لها الشارع هى الغرامة التى لا تزيد على مائة قرش عملاً بالمادة ٧٧ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولا تنال وحدة الغرض بينها وبين جريمة عدم حمل اللوحات المعدنية المنصرفة للسيارة وهى أيضاً ليست مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بالنسبة لنهمة قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر فى مخالفة غير جائز الطعن فيه.

الطعن رقم ٣٩٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩
لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجلبح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين بوصف أنهما بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨٢ : ١ - عينا عاملاً دون حصوله على شهادة قيد

من مكتب العمل. ٢- لم يخطر عن الوظائف الشاغرة لديهما. ٣- لم يجرأ عقد عمل للعاملين لديهما
٤- لم يعلقا لائحة النظام الأساسي ونسخة من لائحة الجزاءات. ٥- لم يشنتا ملفاً لكل عامل. ٦- لم يعلقا
لائحة تشغيل الأحداث. ٧- لم يقدموا ما يفيد براءة ذمتهم من أجر العامل، وكلها من المخالفات طبقاً
للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ وقد صدر الحكم بإدانتهم عنها
جميعاً على هذا الأساس عدا التهمتين الخامسة والسابعة التي قضى ببراءتهما بالنسبة لهما، فإن الطعن في
هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز. لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن مع مصادرة
الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩، ولا يفر من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة
على التقرير بالطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره، إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون
بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث إنقضاء الدعوى الجنائية لا يتأثر إلا بعد أن يتصل الطعن بمحكمة
النقض اتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه.

الطعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المظنون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول
درجة القاضى ضمناً برفض الدعوى المدنية لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن
طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض من تاريخ صدوره جائز.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تجيز الطعن بالنقض في
الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لأحكامه فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون
جائزاً.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

من المقرر أنه إذا ما كان الحكم في الدعوى قابلاً للطعن فيه بالمعارضة من جانب المتهم، فلا يجوز للنيابة
العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد الفصل في المعارضة أو لوائح ميعادها.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

لما كان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن معنى الطاعة على
الحكم المطعون فيه إغفاله الفصل في دعواها المدنية، يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في
خصوص الدعوى المدنية.

لما كان المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بجناية أو جنحة، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف أنها قامت بهوية الدواجن والحيوانات بالمعارف الخاص بها ما يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة وهي مخالفة طبقاً للمادتين ٤/٥، ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة، إذ نصت المادة التاسعة من القانون - المار ذكره - والمعدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الذي حدثت الواقعة في ظله - على أنه سمع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه^٣، ولما كانت الجريمة التي دبت الطاعنة بها معاقب عليها بالغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه، فإنها تعد من المخالفات المنصوص عليها في المادة ١٢ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١، وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعنة على هذا الأساس، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ مكتب فني، ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١

- لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه وأياً ما كان الرأي في شأن اختصاص المحكمة التي أصدرته يكون غير جائز.

- لما كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم استناداً إلى ما توجبه المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وكان مفاد ورود النص على هذا الإلزام في القانون المذكور أن يكون الحكم صادراً من محكمة يجوز الطعن في أحكامها أمام محكمة النقض، حتى تتصل الأخيرة بالدعوى ويكون لها أن تفصل فيها، فإن عرض النيابة العامة الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" والذي لا يجوز فيه بأي وجه من الوجوه يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب فني، ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

- لما كان الحكم المطعون فيه - في صورة الدعوى الجنائية - على الرغم من أنه غير حاصل في موضوع الدعوى إلا أنه عد منتهياً للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها

الدعوى من جديد سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لإستفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوعها. ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم - في خصوص ما قضى به في الدعوى الجنائية - يكون جائزاً.

- لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانعاً من السير فيها، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد إذ قضى في الدعوى الأخيرة بعدم القبول لرفعها من غير ذي صفة - على ما سلف بيانه - لا يعد منهيّاً للخصومة أو مانعاً من السير فيها إذا اتصلت بالمحكمة المختصة إتصالاً صحيحاً، وهي المحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية، ومن ثم فإن الطعن يكون غير جائز.

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بالنسبة إلى الطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية وبالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية، ولكنه غيبي بالنسبة إلى المتهم - وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة - فيكون من المتعين وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الصادر بإدائته، إذا أن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة المتهم، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية المدنية لا تزال موضع البحث.

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١

نقض الحكم بعد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض، ويتضمن ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصلي - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت إليهم تهماً جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بباطلان مما يعيه ويوجب نقضه، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إعراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالجلسة، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً

للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لإتصالة بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها.

الظعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أن المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضورياً لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز، لإستلزام النص الشرطين معاً لقبول المعارضة - فإذا كان النابت من الأوراق أن المطعون ضدها حضرت فى بعض جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وتخلفت عن الحضور فى بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلفها، وكان الحكم الصادر فى الدعوى والمعتبر حضورياً قد أعلن إلى المطعون ضدها إعلاناً قانونياً فلم تستأنف مع أنه كان جائزاً إستئنافه قانوناً لأن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التى رفعتها المطعون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديداً، وبالتالى يكون الحكم الإستئنالى إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر فى معارضة المطعون ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون، ولما كان الحكم المطعون فيه منه للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حكماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تعين قبول الظعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف.

الظعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٠

النظر فى شكل الظعن إنما يكون بعد الفصل فى جوازه من جانب الطاعن.

الظعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٥

لما كانت محكمة النقض هى خاتمة المطاف وأحكامها باتة لا سبيل إلى الطعن فيها. ولئن كان قضاء الدوائر الجزائية بالمحكمة قد جرى على الرجوع فى أحكامها فى أحوال مخصوصة تحقيقاً لحسن سير العدالة، إلا أن ما يؤسس الطالب عليه طلبة - من نديه بقرار المعافاة آنف الذكر لرفع الطعن ومباشرة إجراءاته - يخرج عن تلك الأحوال لأن الصورة الرسمية لهذا القرار كانت مودعة ملف الطعن وقت صدور الحكم بعدم قبول الظعن شكلاً ومعروضة على الهيئة التى أصدرت الحكم - على ما سلف البيان - ومع ذلك فلم تر الأخذ به وسنداً لإثبات الوكالة، ومن ثم فليس للطالب - من بعد - أن يعود ليسند إلى ذلك القرار كسبب فى الرجوع فى الحكم.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٢٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

حيث أن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره، لأن محكمة الجلبح سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لو رفعت إليها فإن الطعن بالنقض يكون جائزاً.

الطعن رقم ٧٢٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣

- إن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجلبح وذلك في الأحوال الآتية :- "١"..... "٢"..... "٣"..... فقد قصرت حق الطعن بالنقض، على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجلبح، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى، أما القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق أو بالإحالة أياً كان نوعها، فإنها لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص، وهو ما فعله الشارع عندما بين طرق الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجلبح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، برفض الإشتاف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى، والأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية والأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة، وذلك في المواد ١٩٣، ١٩٤، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل إلغائها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٩.

- لما كانت العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على الحكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو الإحالة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية، قد طعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ في مادة جنائية، أمام محكمة الجنايات لأن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة، يكون في حقيقته قراراً متعلقاً بعمل من أعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٠٨١ سالف الذكر، وليس حكماً بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

- لما كان الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره، اخذاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى طريق الطعن بالنقض فى القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض آتفة الذكر لا تحيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية، دون ما سواها، فإن الطعن فى قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن فى أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية، يكون غير جائز.

الطعن رقم ٧٣٢٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

لما كان الطعن بطريق النقض، وفقاً للمادتين ٣٠، ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، لا يجوز إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانعاً من السير فى الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى المدنية كما أنه لا يعد مانعاً من السير فيها، فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية فيه بطريق النقض يكون غير جائز. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وإلزام الطاعن المعرولات بالتطبيق لحكم المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٨٦٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١

لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً وكان الثابت من المقررات المضمومة أن المحكوم عليه عارض فى الحكم المطعون فيه وحكم فى معارضته بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣، وكان الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غائباً، أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غائباً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يودى إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعة تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى

الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض، لما كان ذلك، فإن الطاعن وقد قرر بالنقض في ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢، وهو وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحاً أمام المحكوم عليه، يكون قد خالف نص المادة السابقة إذ كان من المتعين عليه أن يترى حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في أشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة الجزئية بشيين الكرم المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقد تمت محاكمة الطاعن والحكم عليه - حسبما بين من الأوراق - طبقاً لأحكام هذا القانون، الذي لا تجيز المادة ١٢ منه الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة، وإذ كان من المقرر أن الحكم الصادر في الأشكال ينعى الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه - وهو الصادر في إشكال في تنفيذ حكم لا يجوز الطعن فيه - لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥

لما كان الطعن بطريق النقض وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة، وكان هذا الحكم قد إلتصق على تأييد الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - وقضاؤه بذلك سليم - فإن الحكم الابتدائي القاضي في موضوع الدعوى بالإدانة يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به مما لا يجوز معه شككة النقض أن تعرض لما شابه من هيوب.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ٨/٤/١٩٨٥

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح وكانت المادة ٣٢ منه تنص على أن لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً، ولما كان الثابت من المقررات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز.

الظعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١١/٤/١٩٨٥

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الظعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الظعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائى - إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والى تنتهى بها الدعوى، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الظعن فيها إلا بنص لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجناح المستأنفة فى غرفة مشورة فى الطعون المرفوعة إليها فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق والنيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجناح والمخالفات قرارات لا أحكاماً واعتبر هذه القرارات نهائية، لأن الظعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز.

الظعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٥

من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن على الظعن المرفوع منه وأن هذه القاعدة هى قاعدة قانونية عامة تطبق على طرق الظعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وفقاً للمادتين ٤٠١، ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ٣/١٢/١٩٨٥

الأصل عدم جواز الظعن بطريق النقض - وهو طريق إستثنائى - إلا فى الأحكام الصادرة فى الموضوع والى تنتهى بها الدعوى. أما الأوامر والقرارات فلا يجوز الظعن فيها إلا بنص خاص. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه إذا وقع خطأ مادى فى حكم أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الإتهام "قبل إلغاء نظامها" - ولم يكن يوجب عليه البطلان تتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ... ويقضى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذى يصدر على هامش الحكم أو الأمر... وكانت المادة ١٩٩ من قانون المرافعات رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٦ - قد قررت حق المحكمة فى تصحيح ما يقع من أعطاء مادية بمحة كتابية أو حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم، وأجازت الظعن فى قرار الصحيح - إذا تجاوزت المحكمة حقها فيه - بطرق الظعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الظعن فيه على إستقلال، ومفاد ما تقدم، أن المشرع سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو قانون المرافعات قد حرص على إطلاق وصف "الأمر" على ما تصدره المحاكم الجنائية أو المدنية تصحيحاً

للأحكام، ولئن كان البين من نصوص قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع لم يوسم طريقاً للطن في أوامر التصحيح، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات - في المواد الجنائية - إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص، وإذا كان حكم المادة ١٩١ من قانون المرافعات - والمقدم ذكرها - هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية وإنما تكمل نصاً فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه، فإنه يتعين والحال هذه الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به. وتلقاء ذلك، فإن الناطق في جواز الطعن في الأوامر الصادرة من المحاكم الجنائية تصحيحاً للأحكام الصادرة منها - وهو تجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية.

الطن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٥

لما كان قضاء محكمة جنابات.... بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها - وما أوردته بأسباب الحكم من أن الاختصاص الفعلي إنما هو محكمة أمن الدولة "طوارئ"..... هو في حقيقته قضاء منه للخصومة على غلاف ظاهره ذلك أن التهمة الأولى المسندة إلى الطعون ضد جنابة ضرب الضنى إلى موت، ولا تختص محكمة أمن الدولة طوارئ بنظر الجنابات ومن ثم فسبحكم حقاً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها من النيابة العامة، ومن ثم فإن الطعن في الحكم يكون جائزاً. ومسوقاً للشكل المقرر في القانون. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أخطأت في قبضاتها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى، وقد حجبتها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم.

الطن رقم ٣٣٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٨٥

لما كان الوجه الآخر من الطعن وارداً على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم النهائي الاستئنائي الصادر لعدم قبول الاستئناف شكلاً، وكان قضاؤه بذلك سليماً، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به حيث لا يجوز محكمة النقض أن تعرض لما يثار في شأنه من عيوب.

الطن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

معي كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها لأنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيأ كان الباعث على ذلك، وأنه لا محل للإجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام المحكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية". كما تنص المادة ٣١ على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أثبت عليها منع السر في الدعوى، والمادة ٣٢ على أنه "لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزاً" كما نصت المادة ٣٣ على أنه "للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية". ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد في صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها في خصوص الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات. وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وقاطعاً في الدلالة على إجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات وذلك دون التقيد بتنصيص معين. ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير تخصيص.

الطعن رقم ٥١٤٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤

لما كان الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة أمن الدولة "طوارئ" المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. لما كان ذلك، وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكامه، فإنه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن في الحكم الابتدائي سالف الذكر بطريق الاستئناف ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز وذلك لما هو مقرر من أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف، يتعلق - من باب أولى - باب الطعن بطريق النقض، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجلبح المستأنفة بناء على إستئناف الطاعن، ونظرت موضوع إستئنافه، ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية وما تردى فيه من خطأ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن يحظره القانون.

الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

من المقرر أنه ولئن كانت النيابة العامة هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية، إلا أنها ليست خصماً إليه في الدعوى المدنية ولا شأن لها بها، ومن ثم فإن جاز لها الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية، فلا يجوز لها ذلك بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة ثاني درجة بنظر الإشكال قد جاء منهياً للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن محكمة أول درجة ستقضي حتماً بعدم اختصاصها بنظر الإشكال فيما لو رُفِع إليها فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣

لما كان الطعن بطريق النقض لا يفتح باباً إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، وكان الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده الأول لا يعد منهياً للخصومة وإذا اتصلت المحكمة بعد ذلك بالدعوى اتصالاً صحيحاً فلها أن تفصل فيها وتكون إجراءات المحكمة مبتدأه فإن الطعن بالنقض فيه في هذا الخصوص لا يكون جائزاً ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول.

الطعن رقم ٣٣٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والهيئات الحكومية والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا إبنى عليها منع السير في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه وقد صدر من المحكمة بما لها من سلطة ولالية، ولا تتوافر فيه الشروط اللازم توافرها في الحكم حتى يكون الطعون فيه بطريق النقض جائزاً، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/١

تنص المادة ٥٥٩.ج على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجوداً والقضية منطوية أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة عملاً لذلك "وكانت المذكورة الإيضاحية قد أوضحت عن علة هذا الحكم في قولها "أن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع فمتى كان الحكم موجوداً أمكن الفصل في الطعن بغير الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصفاً على التحقيق ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات ". لما كان ذلك، وكان فقد أوراق التحقيق في الدعوى الماثلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متعلداً فإنه يصعب نقض الحكم.

الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

- من المقرر أنه إذا فوت النيابة على نفسها حق إستئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضى وينتقل أمامها طريق الطعن بالنقض - إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف التهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والإستئنافي قد إندجما وكونا قضاء واحداً. أما إذ ألقى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعن ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسويحاً لمركز التهم.

- لما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - المار ذكره، تنص على أنه "يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين..... ١- من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو من طرح أو عرض للبيع شيئاً من هذه المواد مغشوشة كانت أو فاسدة ٢- من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما تستعمل في غش أغذية الإنسان.....". وكانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - تقضي بأن كل مخالفة للقوانين والمراسيم الخاصة بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.....، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم المظنون ضده لشماعة جنيه متجاوزاً بذلك الحد الأقصى المقرر - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، بما يتعين معه تصحيحه والقضاء بالفرامة المقررة في القانون عملاً بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٧٢١ لسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤

من المقرر أنه يتعين - كما يكون للنياحة العامة حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة في حالة عدم إستئنافها الحكم الابتدائي، أن يكون هذا الحكم قد ألقى في الإستئناف أو عدل بحيث يكون الحكم الصادر في الإستئناف المرفوع من التهم قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٧٨٤ لسنة ٥٥ مكتب فتي ٣٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية

والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح دون غيرها ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائياً أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن، ومن ثم لمتمى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائياً يقبوله عن صدر عليه أو بتفويضه على نفسه إستئنافه فى معاده حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز الطعن فيه بطريق النقض، والعللة فى ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمه إستنراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون، لم يجوز له من بعد أن يتهج سبيل الطعن بالنقض. لما كان ما تقدم، وكان الثابت أن النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة. ومن ثم فلا يجوز لها أن تهج سبيل الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩

لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، لا تجيز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع، إلا إذا إبتنى عليها منع السر فى الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية، لا يعد منهياً للخصومة فى تلك الدعوى أو مانعاً من السر فيها، إذا ما إتصلت بالمحكمة المدنية المختصة إتصلاً صحيحاً ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية، بل قضى - صحيحاً - بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها لأن الفعل المسند إلى المطعون ضده غير معاقب عليه قانوناً، وتخلى بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢

لما كانت العبرة فى قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بوصف الواقعة كما رفعت به الدعوى أصلاً، وليست بالوصف الذى تلقى به وكان الشأن فى هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة حيازة وعرض مواد غذائية غير صالحة للإستهلاك الأدمى للبيع، الأمر المنطبق عليه المواد ١ و ٣/٢ و ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ فقصت محكمة الموضوع بإعتبار الواقعة مخالفة بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكرراً من القانون سالف الذكر، بإعتبار أن حيازة وعرض المواد المنشوشة للبيع، كان بمحس نية فإن الطعن فى هذا الحكم يكون جائزاً.

الطعن رقم ٤٩٦٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٦

لما كان المسطر عليه فى قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجرح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً، وكان البين من الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعين بوصف أيهما "أولاً" قاما بتشغيل عمال دون أن يكونوا حاصلين على شهادة قيد "ثانياً" لم يبلغا الجهة الإدارية المختصة عن الوظائف الشاغرة قبل التعيين "ثالثاً" لم يرسلوا إلى تلك الجهة الإحصائية السنوية متضمنة البيانات المقررة "رابعاً" لم يمنحوا العاملين لديهم إجازاتهن السنوية، "خامساً" لم يمنحوا العاملين لديهم إجازات فى الأعياد المحددة "سادساً" لم يشترط سجلاً خاصاً بقيد الجزاءات المالية التى توقع على العاملين. وهى مخالفات طبقاً لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانتهم على هذا الأساس، لأن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز. لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه. ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بالنسبة للطاعن الثانى بوفاته بعد تقريره بالطعن وتقديم أسبابه - طبقاً لصورة قيد الوفاة التى قدمت بالجلسة - إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث إنتضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يبيح لها أن تصدرى لبحثه وإبداء حكمها فيه.

الطعن رقم ٥٠٥٨ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٦

- حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة وأحكام عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها - مقصور، على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح، دون غيرها، ومتى صار الحكم نهائياً وباتاً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويضه على نفسه إستئنافه فى اليعاد، فقد حاز قوة الأمر المضى ولم يجوز الطعن فيه بطريق النقض، والعلة من ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن فى الأحكام وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزئ الشارع إلا بشروط محددة، بغية تدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق طعن عادى - حيث كان يسهل إستدراك ما شاب الحكم نفسه من خطأ فى الواقع أو القانون، لم يجوز له من بعد أن يتجه سبيل الطعن بالنقض وإذ كان ذلك، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فلا يجوز لها من بعد أن تطعن عليه بطريق النقض.

- من المقرر أنه لا يجوز للنياية العامة أن تطعن في الأحكام لصلحة القانون، لأنه عندئذ تكون مصلحتها ووطنها تبعاً لذلك مسألة نظرية يحتمل أن يؤيدها.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المحكوم عليه بجرمى الإستيلاء بغير حق وبنية التملك على مال عام والتزوير فى محرر لإحدى الشركات المملوكة للدولة وعامله بالرافقة وعاقبه بالحبس ستة أشهر والرد والغرامة وعزله من وظيفته. لم كان ذلك، وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن "كل موظف عمومي ارتكب جريمة مما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافقة لحكم عليه بالحبس بحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه" وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عقوبة العزل من الوظيفة ولم يعمل حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات رغم توافر موجهها فإنه يكون قد خالف القانون. وإذا كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيف عقوبة العزل يجعلها لمدة سنة.

الطعن رقم ٧٠٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٦

لما كان قضاء محكمة جنابات شين الكوم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النياية العامة لإخاذ شئونها فيها - وما أوردته بأسباب الحكم من أن الاختصاص الفعلى إنما هو حكمة أمن الدولة "طوارئ"- هو حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ذلك أن التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده جنابة ذبح أنثى ماشية قبل إستبدال قواطعها ولا تخص محاكم أمن الدولة "طوارئ" بنظرها وعليه فستحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها من النياية العامة. ومن ثم فإن الطعن فى الحكم يكون جائزاً ومستوفياً للشكل المقرر فى القانون. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد أخطأت فى قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل فى الدعوى وقد حججها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة إلى المحكمة التى أصدرته لنظر الموضوع وذلك عملاً بالمادة ١/٤٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من غير إشراط أن تكون محكمة الإعادة فى هذه الحالة مشكلة من قضاة آخرين - على خلاف حالات النقض الأخرى إذا وقع بطلان فى الحكم والى نصت عليها المادة ٣٩ من القانون ذاته.

الطعن رقم ٧٠٥٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٩

أن الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

يكفى لتفريط العقاب عملاً بالمادة ٧/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم إسقاط الجرمة المقررة عن جنابة القتل وتميزها عنها وقيام الصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائين قد ارتكبتا في وقت واحد ولى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٤

لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم المطعون ضده - بوصف مقارعه جريمة سرقة باكره فقضت محكمة جنابات أسوان غيابياً بمعالقته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ وهو الحكم موضوع طعن النيابة العامة ثم قبض على المحكوم عليه وأعيدت الإجراءات فى مواجهته وقضى فى الدعوى حضورياً بتاريخ..... بمعالقته بالحبس ستة مع الشغل وغرامة ٥٠٠ جنيه. وحيث أنه وإن كان القانون قد أجاز فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنهابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى محكمة الجنابات فى غيبة المتهم بجناية - وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه "إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنيات وبعاد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمنيات قد نفذ بأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها" فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم وإعباره كأن لم يكن - ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنابات فى الجنابة المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ومن ثم فإن الطعن فى النيابة العامة عنه يعتبر سافراً بسقوطه.

الطعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٢

لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص محكمة الجنابات بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح القانون، ولما كان هذا الحكم يعد منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة أمن الدولة "طوارئ" سوف تقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما رفعت إليها من النيابة العامة ومن ثم فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون جائزاً.

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٤

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها فإن الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز لصدوره في مخالفة ولا يغير من هذا النظر أن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه قد تم بعد الميعاد المقرر قانوناً أو أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضي المدة لمرور أكثر من سنة بين تاريخ التقرير بالطعن وتقديم أسبابه وبين تاريخ الجلسة التي نظر فيها الطعن إذ أن عدم جوازه يحول دون النظر في كل ذلك لا هو مقرر من أن المناط في بحث هذه الأمور هو اتصال الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً يبيح لها أن تصدر بليحه وإبداء حكمها فيه.

الطعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضي بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح القانون، ولما كان هذا الحكم يعد منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة أمن الدولة «طوارئ» سوف تقضي حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت من النيابة العامة ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً.

الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤

لما كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية التبعية المرفوعة من الطاعن بصفته كما أن مدوناته لم تتحدث عنها مما مفاده أن المحكمة لم تنظر إطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلق قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل واعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، لا كان ذلك وكان ثابت من مذكره أسباب الطعن أن الطاعن يفي بطلنه نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية التي أقامها على الطعون ضده وكان الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المائل يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٨٧
إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض فى الحكم من تاريخ صدوره جائز.

الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧
لما كان باقى ما أثار الطاعن فى أسباب طعنه على الحكم الابتدائى الذى إقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم الحضورى إعتبارى الإستئنافى الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً وكان قضاؤه بذلك سليماً - فإنه لا يجوز محكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٤/١٦/١٩٨٧
إن المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنابة العامة الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم.

الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٧
إن المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المراجعة جائزاً.

الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ٣/٥/١٩٨٧
لما كانت أسباب الطعن وارادة على حكم محكمة أول درجة والذى لم يطعن فيه بطريق الإستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به، وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعناً فى الحكم الحضورى الذى لم يقرر بإستئنافه.

الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ٤/٢٣/١٩٨٧
لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لأحكامه، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً، ويتمين الحكم بعدم جوازه.

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

لما كانت النيابة العامة وإن أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ - أى فى ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ والأمر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه يصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ والمعمول به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره والى نصت مادته الثامنة على أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر، كما نصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون الأمر الذى مفاده أن الاختصاص بنظر هذه الدعوى قد إنقضى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وحدها دون غيرها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر عن تلك المحكمة فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.

الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٦

إن الشارع فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد غول حق الطعن بطريق النقض - فى الأحكام الصادرة فى غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من محصوم الدعوى.

الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣

لما كان البين من حكم الابتدائى الصادر فى..... أنه قد صدر من محكمة أمن الدولة "الطوارئ" المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكامه، فإنه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الابتدائى سالف الذكر بطريق الاستئناف، ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز، وذلك لما هو مقرر من إنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف يتعلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة بناء على إستئناف الطاعن، ونظرت موضوع إستئنافه، ذلك بأن قضاء المحكمة الإستئنافية وما ترى فيه من الخطأ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن حظره القانون.

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

لما كان الحكم قد صار نهائياً بقبوله من يصدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر القضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعللة فى ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق إستثنائى لم يجوز الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدراك خطأ الأحكام النهائية فى القانون فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣

الطعن فى الحكم بطريق النقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع صراحة أو ضمناً ولا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فى التحدث إلا فى خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢

إغفال المحكمة الإستئنافية الفصل فى الإستئناف فإن الطريق السوى أمام صاحب الشأن إنما هو الرجوع إلى ذات المحكمة الإستئنافية بطلب الفصل فيما أغفله وذلك إعمالاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التى يرجع إليها لخلو قانون الإجراءات الجنائية من إيراد قاعدة تنظيم حالة إغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات المطروحة عليها.

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

لما كان الشارع قد أجاز - بما نص عليه فى المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية وللمستول عنها - كل فيما يخص به - الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن الطعن المائل المقام من النيابة العامة عن الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المظعون جنده يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦

إن المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، قد أجازت للنيابة العامة فيما يخص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية.

الطعن رقم ٧٣٨٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صبر في غية الطعون ضدهما إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ليهما لا يعتبر أنه قد أضر بهما حتى يصحهما المعارضة فيه، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة في الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزاً، وكذلك الحالة بالنسبة لطعن المدعي بالحقوق المدنية إذ ثبت من المفردات إنه إستأنف حكم محكمة أول درجة وكان طرفاً في الخصومة الإستئنافية.

الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٨

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صبر في غية الطعون ضدهما الأول والثالث إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد أضر بها حتى يصح لها أن يعارضها فيه ومن ثم فإن طعن المدعي بالحقوق المدنية بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز.

الطعن رقم ٤٥٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٨

— لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعي بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعي المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض.

— من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مراد الشارع بما نص عليه في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية في باب الإستئناف — من أن شرط جواز الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — من المدعي بالحقوق المدنية — هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت، قد إنصرف إلى وضع قاعدة تسرى على كافة طرق الطعن ليمتد أثرها إلى الطعن بالنقض إذ لا يقلل أن يكون في الوقت الذي أوصد فيه باب الطعن بالإستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقللة النصاب أن يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنائيات، إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى المعايمة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير ما مرر وهو ما يتزه عنه الشارع ويخرج من مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنب غير جائز الطعن فيه بالنقض لقللة النصاب

ويكون في الوقت ذاته قابلاً لهذا الطعن مجرد صدوره من محكمة الجنائيات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافراً. لما كان ذلك، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام محكمة الجنائيات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يتجاوز النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٨٨
لما كان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاء هو نفي والعه قضاء بعدم اختصاص محكمة الجنائيات بنظر اللجنة التي قررت المحكمة قبل التحقيق فصلها عن الجنابة، وخلص الحكم على النحو المار بيانه إلى عدم ارتباطها بها، وهو بذلك لم يخالف القانون في شيء، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السر فيها، فإن طعن النيابة بطريق النقض في الحكم الصادر في اللجنة يكون غير جائز.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨
لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تحجز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع، إلا إذا إبنى عليها منع السر في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية - وهو نفي تكليفه الحق ووصفه الصحيح، حكم بعدم اختصاص القضاء الجنائي والإحالة - لا يعد منياً للخصومة في تلك الدعوى أو مانعاً من السر فيها، إذا ما إتصلت بالحكمة المدنية المختصة إتصالاً صحيحاً، ذلك بأنه لم يفصل في الدعوى المدنية، بل قضى - إعمالاً لصحيح حكم القانون - بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها لأن الفعل المسند إلى الطاعنة لا تتوافر فيه أركان الجريمة المسندة إليها، وتقتضى بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية. لما كان ما تقدم، فإنه يصح التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة، مع إلزام الطاعنة (المدعى عليها بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية.

* الموضوع الفرعي : الطعن للمرة الثانية :

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٣/٢٧/١٩٦٢
تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت". فإذا كان الطعن المقدم من النيابة - للمرة الثانية - مقصوداً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون

على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، لأن ذلك يقتضى بحسب القاعدة الأصلية النصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها مادامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٣

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة اخلالة إليها الدعوى، تحكم محكمة النقض في الموضوع، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت". ولما كان الطعن المقدم من النيابة العامة للمرة الثانية - مقصوداً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم، وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية النصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها، ما دامت أسباب الطعن لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٦٧

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة اخلال عليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت". غير أنه إذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصوداً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإن ذلك يقتضى حسب القاعدة الأصلية النصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون المشار إليه أن تصحح محكمة النقض ذلك الخطأ وتحكم في الطعن طبقاً للقانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع، ما دام تصحيح الخطأ المشار إليه لا يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١/١٥/١٩٦٨

حكمته النقض حسب القاعدة الأصلية النصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن

الطعن هو طعن لثاني مرة - ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

متى كانت محكمة الدرجة الثانية قضت ببراءة المتهم من التهمة الأولى وهي إنتاجه خبزاً للمدارس بغير ترخيص من مراقبة العموم وبخمس ستة أشهر مع الشغل وتفرغه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة مخزئه لمدة ستة أشهر عن التهمة الثانية وهي توقيفه عن إنتاج الخبز البلدي قبل الحصول على ترخيص من وزارة التموين، وطعن المتهم بطريق النقض في هذا الحكم، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع - لكونه طعناً لثاني مرة - لأن لازمه قانوناً قصر نظر الموضوع على التهمة الثانية.

الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥

لما كان ما أُلِّقَ الحكم المطعون فيه من أن كمية المخدر التي أدخلها المطعون ضده البلاد قد بلغ وزنها ٢٨٠٠ جراماً ومن أن المطعون ضده قد أعترف في تحقيق النيابة العامة بأنه أحضر المخدر من بيروت لبيعه في القاهرة كالياً في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قاربه المطعون ضده لفظ "الجلب" وكان الطعن للمرة الثانية، وكان الميب الذي شاب الحكم مقصوداً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى - ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ٣٣ "أ" من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع، باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ "أ" من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة ٣٦ منه.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

لئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، إلا أنه لما كان الميب الذي شاب الحكم مقصوداً على الخطأ في تطبيق القانون، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد

جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥

و إن كانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت" غير أنه إذا كان العيب الذى شاب الحكم - المظنون عليه للمرة الثانية - مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلزامياً في الحكم، فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

معى كان العوار الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون، ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى، لأنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وذلك دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار أن الطعن هو لثاني مرة.

الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

و لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٣٨/٢/١٤

إذا كان الطعن الذى قبل قد حصل في القضية للمرة الثانية لمحاكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى، ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني.

الطعن رقم ٢٣٠٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٩

إن واقعات الدعوى، حسبما إستخلصتها المحكمة من الأوراق وما دار في شأنها بالجلسات تخلص في أن المتهم تقاضى من الجنى عليه... مبلغ ثلاثة آلاف ومائة جنيه على سبيل مقدم الإيجار عن وحدتين أجرهما له في العقار المنشأ قبل الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٨١ الكائن بـرقم.... وذلك بواقع ألف وخمسمائة وخمسين جنيهاً عن كل وحدة منهما. ومن حيث أن الواقعة - على النحو المتقدم - قام الدليل على صحتها ولبوثها في حق المتهم، من أقوال....، ومن المستندات المقدمة منه. فقد قرر الجنى عليه..... في محضر جمع الإستدلالات أنه بموجب عقدى إيجار مؤرخين.... واستأجر من المتهم وحدتين بالعقار الكائن وتقدم مقدم إيجار قدره ألف وخمسمائة وخمسين جنيهاً عن كل من الوحدتين، وتم تحرير إيصال بكل من هذين المبلغين. ولبت من الصورتين الضوئيتين للإصاليين المتقدمين من الجنى عليه أنهما مؤرخان..... ومحرران بين المتهم والجنى عليه، يتضمن أحدهما أن الجنى عليه دفع للمتهم مبلغ ألف وخمسمائة وخمسين جنيهاً كمقدم إيجار عن الشقة رقم.... وإشتمل الإيصال على بيان طريقة خصم مبلغ التقدم من الإيجار على أن يكون ابتداء من الإيجار المستحق في.....، وتضمن الإيصال الآخر أن الجنى عليه دفع للمتهم مبلغ ألف وخمسمائة وخمسين جنيهاً كمقدم إيجار عن الخانوت إستجاره بالعقار ذاته وفصل طريقة خصم مبلغ التقدم من الإيجار المستحق في.... ومن حيث إن هذه المحكمة تطرح ما ذهب إليه المتهم من أن تحريره الإصاليين المقدمة صورتاهما يرجع إلى معاملات مالية بينه وبين الجنى عليه إزاء إطمئنانها لأدلة البصوت سائلة البيان. ومن حيث أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد حظرت فى فقرتها الأخيرة تقاضى مقدم إيجار بأية صورة من الصور. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وإن أجاز فى المادة السادسة منه تقاضى مقدم إيجار بشروط معينة حدها إلا أنه أفصح صراحة عن أن هذه الإجازة مقصورة على المباني المنشأة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الإشارة قد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ تابع "ج" بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٨١ وعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره، فإن كافة المباني المنشأة قبل الحادى والثلاثين من يولييه سنة ١٩٨١ تبقى خاضعة فى خصوص تقاضى مقدم الإيجار لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، بما يلزم عنه القول بأن تقاضى مقدم إيجار بالنسبة إلى هذه المباني يأتى محظوراً حظراً مطلقاً. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق - على النحو المار بيانه - أن تقاضى المتهم مقدم الإيجار من الجنى عليه كان عن وحدتين كانتين يقار قائم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، فإن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٧٧ تكون هى المنطبقة على واقعة الدعوى الماثلة. ومن حيث

إنه بناء على ما تقدم، فإنه يكون قد ثبت لدى هذه المحكمة أن..... بتاريخ..... تقاضى من مبلغ ثلاثة آلاف ومائة جنيه كمقدم إيجار عن وحدتين بالعقار رقم.... الأمر الذى يصين معه معاقبته طبقاً للمادتين ٢٦ و ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وذلك عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه، وكان نقض الحكم فى الدعوى المطروحة قد حصل بناء على طلب المتهم، فإنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تقضى بما يجاوز العقوبة التى لفتى بها الحكم المنقوض.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩

و لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعون أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٢٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٣

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥

من المقرر أنه لا يكفى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل فى موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القضية ذاتها وقبل هذا الطعن وقضى بنقض الحكم المطعون فيه، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه، كما حكمت بذلك فى المرة الثانية ولثانيتها أن يكون كلا الحكمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى الموضوع، ومن ثم فإن محكمة النقض مهما قدم لها من طعون على أحكام صدرت فى دعاوى فرعية أثبتت أثناء نظر موضوع الدعوى الأصلية، ومهما حكمت فيها بأحكام قبل الفصل فى الموضوع، فإن الطعون من هذا القبيل مهما تعددت، لا يصح اعتبارها أساساً لاغتصاصها بنظر الموضوع وإلزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم فى هذا الموضوع من بعد، ورفع لها طعن

عليه وقبلته، بل ما دام هذا يمثل أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص وذلك الإلزام.

الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢

لما كان بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصلوه خلافاً لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة سواء كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من التهمة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن منها، دون حاجة لبحث باقي ما يثوره الطاعن بخصوص هذه التهمة، ولا لنظر الموضوع عملاً بمحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية ما دام أن الوجه الآخر الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدي للموضوع.

الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١

لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ٤٥٧٨ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/٤

لما كان الطنن مقدم من الطاعن للمرة الثانية وانتهت المحكمة إلى نقضه وجب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطنن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطنن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١١٥٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠

لما كان الطنن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك إعمالاً لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطنن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩.

الطنن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٣٩ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧

حيث إن تهمة الشروع في تهريب صناديق الويسكي المبينة بإحضار دون سداد الرسوم الجمركية عليها ثابتة في حق المتهمين..... وما شهد به..... وفي محضر تفتيش الجمارك وذلك مما قرره أولهما من أن المتهم..... هو الذي إصطاحه من على القهفي لنقل الصناديق المهربة بعد أن ألهمه أن ما سيتم نقله دجاج - وما قرره..... أن كل من..... و..... كانا يقفان على اللش أثناء نقل الصناديق منه إلى السيارة، وتسوسل المحكمة بتفتيها إلى هذه الأقوال تراها وليدة إكراه مجرد صدورهما لفتش الجمارك في حضور الضابط - ولا تظمن المحكمة إلى ما ذكره..... من أن الضابط هدده عند إدلائه بهذه الأقوال نظراً للتناقض في الأمر المهدد به بين التسلخ والخطف أما الإصابات التي أثبت التقرير الطبي وجودها في المتهمين فقد نسبت إلى الجنود وقت الضبط مما ترى معه المحكمة أن هذه الإصابات بفرض أنها وليدة إعداد الجنود فإنها منجاة الصلة زماناً ومكاناً مع الأقوال التي أدلى بها المتهمون أمام مفتش الجمارك مما لا يبطل تلك الأقوال أو تنال من قيمتها في إثبات الإتهام. ومن ثم يتعين معاقبة هؤلاء المتهمين بمواد الإتهام عملاً بالمادة ٤ ٢/٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك. وكانت المحكمة لا تظمن إلى الدليل على قيام المتهم..... بالإشتراك في الجريمة لما ثبت من عدم ضبطه بمكان الحادث ولأن إقراره..... عليه جاء تحت تأثير وعد الضابط له بتحسين موقفه لدى وحدته العسكرية، كما أن ما جاء بالتحريات من أن التهريب جاء لمصلحته لا دليل في الأوراق بشأنه تظمن المحكمة إليه وإزاء ذلك يتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه عملاً بالمادة ٤ ١/٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

*** الموضوع الفرعي : المصلحة في اللطع :**

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٩

إذا طبق الحكم على هذه الواقعة المادة ٣٧١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة التى أوقعتها داخلية فى نطاق العقاب المقرر فى المادة ٣٧٠ الواجب مواخذة المتهم بها، فإن هذا الخطأ لا يسوجب نقض الحكم إذ أن المصلحة فيه منتفية.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١١/١/١٩٤٩

إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه باع سلعة مسعرة [كروسيماً] بسعر يزيد على السعر المقرر وصرف كروسيماً بدون كويونات أو تراخيص من وزارة التموين، فأداته المحكمة فى التهمتين وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها لأى التهمتين. فلا مصلحة له فى الطعن على هذا الحكم بأن الجريمة الثانية لم تعد معالفاً عليها بعد أن أطلقت وزارة التموين الصامل بالكروسين، وذلك ما دامت الجريمة الأولى، وهى البيع بسعر يزيد على السعر المحدد جبراً، قائمة.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٤٩

مضى كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم بالقتل عقوبة تدخل فى نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ ع التى تنص على عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار، فإن مصلحة هذا المتهم من الطعن على الحكم بأنه أعطأ فى إعتباره ظرف سبق الإصرار قائماً فى حقه تكون منتفية.

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤٩

إذا قدم شخص للمحاكمة لاشراكه فى تهمتين إحداهما إرتكاب تزوير فى أوراق رسمية والأخرى إرتكاب تزوير فى أوراق عرفية فاعتبرت المحكمة أن الأوراق التى زورت كلها رسمية وأوقعت عليه عقوبة واحدة بعد أن طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات، فلا مصلحة له من النعى على الحكم أنه شدد عليه التهمة الموجهة إليه فى أمر الإحالة.

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٠

بشروط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تنضى عليه الصفة فى رفعه. ومناطق توأله هذه المصلحة هو ما يدعيه رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته. فإذا كان الطاعن قد قضى له إنتهاياً ببراءته من التهمة التى كانت تسند لها إليه النيابة العمومية وكان هو يقرر أنه غير مالك للقطن المحكوم بمصادرتها ليعم إياه لشخص غير يمثل فى الدعوى ولم تطعن النيابة فى الحكم القضائى ببراءته فالطعن من

جانبه في الحكم بصدد مصادرة هذا القطن لا يكون مقبولاً، لإنشاء صفته في طلب عدم مصادرة هذا القطن وإنشاء مصلحته في الطعن.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ١٩ مكتب فني ١ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧

إذا كان الظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي أدين المتهم فيها هي سب توفرت فيه العلانية وأن الألفاظ التي بدرت منه في حق المدعية بالحقوق المدنية تعتبر طعنًا في عرضها وخدشاً لسمعة أسرته وكان الحكم قد طبق على المتهم المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وعاقبه بالخمس شهراً وغرامة عشرين جنياً فلا جدوى للمتهم من الطعن عليه من جهة تطبيق المادتين ٣٠٢ و ٣٠٨ ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ ع، إذ المادة ٣٠٨ تنص فيما نصت عليه على أنه إذا تضمن السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات فيعاقب عليه بالخمس والغرامة معاً في الحدود المبينة بالمادة ٣٠٦.

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٤

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بالرشوة والتزوير معاً ولم توقع عليه عن التهم التي ثبتت عليه من وقائع كل سنة من السنتين اللتين ارتكب فيهما تلك الوقائع إلا عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبارها مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة، وكانت هذه العقوبة داخلية في الحدود المقررة لجريمة التزوير المستندة إلى التهم، فإنه لا تكون له مصلحة فيما يثيره من عدم توافر أركان جريمة الرشوة في حقه. كما لا يقبل منه ما يثيره عن إرتباط وقائع السنين بعضها ببعض إرتباطاً يكون وحدة يربطها غرض واحد ويقتضى توقيع عقوبة واحدة - لا عقوبتين - عن وقائع السنتين جميعاً، فإن تقدير إرتباط الجرائم إرتباطاً لا يقبل التجزئة هو من شأن محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المعروضة عليها.

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

لا مصلحة للمتهم من الطعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية القائمة ضده من المدعى باخقوق المدنية.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢

إذا كان الحكم قد أدين المتهم في تهمة أنه وجد بجيازته سنجة غير مضبوطة بها عجز يزيد على المسموح به قانوناً مع علمه بذلك وبغير مرور مشروع، وعاقبه على ذلك بالغرامة جنياً ومصادرة السنجة وكان ما قاله في صدد إثبات ركني علم المتهم بأن السنجة التي وجدت عنده غير مضبوطة وأن إحرازه إياها بغير

مير مشروع لا يؤدي بذاته إلى ذلك، ولكن كان هذا المتهم يسلم في طعنه بأنه كان محرراً للسبجة الغير المضبوطة والغير المدموغة وأنه كان يستعملها في وزن عينات القطن الواردة، فإنه لا تكون له مصلحة من الطعن على هذا الحكم بذلك القصور، إذ أن الواقعة كما سلم بها في طعنه تطبق على المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ التي تنهى عن حيازة أو استعمال موازين للتعامل بها إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموغة، واستعمال المتهم هذه السبجة في وزن عينات القطن مما يدخل في مدلول كلمة التعامل الواردة في هذه المادة، وذلك معاقب عليه، فضلاً عن المصادرة، بالفرامة التي لا تتجاوز جنبها وبالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام طبقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩

مضى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم الذى أدانته المحكمة في القتل العمد مع سبق الإصرار داخله في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، فلا جدوى له من الطعن على الحكم من جهة طرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٥

إن جريمة استعمال المهر المزور جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن جريمة التزوير، ألورد لها القانون نصاً خاصاً وقرر لها عقوبة خاصة. فإذا كان المتهم بتزوير محرر وإستعماله لا يجادل في قيام تهمة الإستعمال ولا يدعى سقوطها بالتقدم، وكانت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأولعت عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الإستعمال، فلا يجديه ما يقوله من سقوط جريمة التزوير.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩

الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى إنما يكون أمام المحكمة الإستئنافية لا أمام محكمة النقض، وإذن فلا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض النعى على محكمة الدرجة الأولى أنها أخذت بالقول شاهد لم تسمح له وأنها لم تمن بالرد على دفاع المتهم.

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٩

ما دام الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تطبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لم توقع على المتهمين إلا العقوبة المقررة للشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وهى الجريمة موضوع التهمة التى لا يجادل الطاعنون في توألف طرف سبق الإصرار في خصوصها لأن مصلحةهم في الجدل حول وصف التهمتين الآخرين تكون منتفية.

الظعن رقم ١٦١٦ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢١

من حكم له بما طلب لا يقبل منه الظعن في هذا الحكم لإنشاء مصلحة من الظعن.

الظعن رقم ٨٠ لسنة ٢١ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٧

إنه لما كان للمتهم في القانون الحق في استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إذا ما دخل الجنى عليه أرضاً في حيازته بقصد منع حيازته بالقوة، فإن مجرد القول في الحكم بأن الحال لم تكن تستلزم إطلاق الأعيةر لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح رداً لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال. ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين لوحدة الواقعة التى اتهموا جميعهم فيها، مما مقتضاه أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم جميعاً تحقيقاً لحسن سير العدالة.

الظعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩

إن إستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيما يتصل بالدعوى الجنائية لفصل بها إتصلاً بخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير إستئنافها أو تبديه في الجلسة من الطلبات.

الظعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١٠٣٩ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٥

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في صدد وجوب إعتباره شريكاً لا فاعلاً في جريمة القتل ما دامت العقوبة التى ولعت عليه هي الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجناية الإشتراك في القتل. ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارلها الجنانى وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها، والوصف الذى طبقته المحكمة لم يكن ليمنعها لو أرادت من أن تنزل إلى ما دون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى أولقتها عليه، وهى إذ لم تفعل تكون قد رأت أنها هى التى تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانونى.

الظعن رقم ٥٠١ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢

إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه ضرب الجنى عليها ضرباً أحدث أذى بجسمها تجاوز فيه حق التأديب المقرر شرعاً للزواج على زوجته، وكانت العقوبة التى أولقها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنطبق على الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن الحس والتعذيب إذ أن مصلحة من الظعن تكون منتفية.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٢

إذا كان الطعن وارداً على بعض الجرائم التي أدين فيها الطاعن لا عليها جميعاً وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت هذه العقوبة مقررة في القانون لأى من تلك الجرائم - فإنه لا تكون للطاعن مصلحة من طعنه.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ٩/٦/١٩٥٣

إن الأصل في الطعن بالنقض أنه لا يجوز إلا في الأحكام النهيية للخصومة والصادرة من محكمة آخر درجة إلا أن القانون أجاز للنائب العام إستثناء من هذا الأصل وإختصاراً للإجراءات، الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الإتهام باعتباره الواقعة جنحة، وقد جعل حق الطعن في هذا الأمر منوطاً بأن يكون الأمر صادراً بحسب الأصل بإحالة الواقعة إلى المحكمة المختصة بأصل الدعوى في الجرح - وهي المحكمة الجزئية - فإنه يتعين قصر حق الطعن على هذه الحالة وعدم التوسع فيها بحيث إذا لم يرتب عليه هذا الأثر بأن كان الأمر باعتباره الواقعة جنحة صادراً بإحالتها إلى محكمة الجنايات لإرتباطها بجناية أو لغير ذلك من الأسباب، فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ٩/٧/١٩٥٣

إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الإتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بصدور وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة. فإذا كان الأمر المطعون فيه صادراً من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٣ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ٢/٧/١٩٥٣

إذا كانت النيابة العامة قد قررت الطعن في الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين ولكنها قصرت أسباب طعنها على وجهين أولهما خطأ الحكم في قضائه بطلان إجراءات الضيفش وهو يشمل جميع المتهمين والثاني قصوره لعدم تعرضه لإعتراف المتهمين الأول والثاني، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة باقي المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية قبلهم ولم تتعرض النيابة لذلك في أسباب طعنها - فإن الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولاً ما دام القضاء ببراءتهم مقاماً أيضاً على سبب آخر يكفى وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالإجراءات.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٣

إذا كانت المحكمة قد إنتهت فى حكمها إلى اعتبار الطاعن الثانى فاعلاً مع الطاعن الأول فى جريمة السرقة، مع أن الأدلة التى أوردتها إستناداً إلى شهادة شهود الإنبات وإلى قبول الطاعن الثانى نصيه فى ثمن الإسطوانات المسروقة، إنما تؤدى إلى اعتبار الطاعن المذكور شريكاً فى السرقة مع الطاعن الأول بطريق الإلتحاق، فإنه لا جدوى للطاعن مما يشيره من ذلك، لأن العقوبة المقررة للشريك فى السرقة هى ذات العقوبة المقررة للفاعل.

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة إختلاس أموال أميرية، وكان قد دانه بجريمة أخرى لا تتوافر عناصرها، وكانت العقوبة المخكوم بها عليه تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمتين اللتين أبتهمها الحكم عليه، فإنه لا تكون له جدوى من التعى على الحكم بالنسبة للعقوبة الأصلية إلا أنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية وإستنزال قيمة الأشياء المختلسة من عقوبة الرد المخكوم بها وما يساويها من الغرامة.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٤

مضى كان الطعن بطريق النقض مقدماً من والدة المجنى عليه فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم قبول الإستئناف المرفوع منها عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل ولدها، إستناداً إلى أن المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الإستئناف فى هذه الحالة على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية متى كان ذلك، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون، إذا أجازت هى الأخرى للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية، حق الطعن بطريق النقض فى الأمر الصادر من غرفة الإتهام قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه، فلا ينتقل بولائه إلى ورثته، فإن هذا الطعن، المقدم من والدة المجنى عليه، دون أن يسبق لها الإدعاء فى التحقيق بحقوق مدنية، يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد إعتبرت المتهمين جميعاً فاعلين فى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد وعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأولعت عليهم عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، فإنه لا يكون لهم جدوى من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائى هو مجرد الإشتراك فى هذه الجريمة، لأن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى قضى عليهم بها مقررة فى القانون للإشتراك فى القتل عمداً مع سبق الإصرار

ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات لى حقهم، إذ أن تقدير ظروف الواقعة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التى ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانونى، ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك إعتبارها الطاعين جميعاً فاعلين، فهى إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى أثبتتها.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١

إذا أثبتت المحكمة على المتهم والتمتعى التزوير والإشراك فيه عناصرهما القانونية فلا يقبل منه النعى عليها بأنها أغفلت النظر فى مركز شركائه فى مقارفة الجريمة إذ لا مصلحة له فيما يثيره من هذا القبيل.

الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم فى إستبعاد ظرف الإكراه، وإعتبار أن ما إرتكبه الطاعن هو شروع فى قتل الجنى عليه عمداً بقصد التأهب لإرتكاب جريمة سرقة، ما دامت العقوبة التى أولقتمها عليه المحكمة [وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين] فى العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى القتل العمد مستقلة عن أى ظرف آخر.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧

لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن زراعة الخشخاش قد حصلت قبل سريان قانون مكافحة المخدرات الجديد ما دام الحكم قد أثبت عليه إحرازه فى ظل هذا القانون لما إستخرجه من النبات بعد نضجه من مادة الأفيون وكانت العقوبة المحكوم بها مقررة بالقانون لجريمة إحراز الأفيون المشار إليه كما أنها تدخل فى العقوبة المقررة لجريمة إحراز نبات الخشخاش فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بذلك القانون وهى الجريمة التى أثبتها الحكم أيضاً على الطاعن فيما أورده من واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧

إذا كانت العقوبة التى قضت بها المحكمة على الطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير سبق إصرار ولا توعد فلا يجدى الطاعن الإحتجاج بإنقضاء هذين الظرفين.

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/٦/٩

- لا جدوى للطاعين فى نفى سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها عليهم تدخل فى العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد دون توافر ذلك الطرف، ولا عيرة بكون المحكمة قد نصت فى حكمها على تطبيق

المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفته به المحكمة إذ أن ذلك الوصف ما كان يمنعها لو شاءت من النزول بالعقوبة إلى أقل مما حكمت به على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ المشار إليها.

- إذا نقض الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق إذ لا يجوز أن يجاز الطاعن بطلعه.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣

إذا كان ما نسب إلى الطاعن هو جناية شروع في قتل وجناية إتلاف زراعة ليلا مع آخرين، فإنه لا مصلحة لما فيما يثيره بشأن توالر أركان جريمة الشروع في القتل ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليهما المحكمة هي المقررة لجناية الإتلاف التي انتهت إلى ثبوتها في حقهما ودلت على ذلك بأدلة سائفة مقبولة. كما أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن الثاني عن اعتباره شريكاً في جناية الإتلاف أو فاعلاً ما دامت العقوبة في الحالين واحدة.

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

لا محل لتشكي المنهم مما أحله الحكم من أقوال الشهود بشأن علم إستعمال القوة في ارتكاب جريمة هتك العرض ما دام الحكم لم يذنه بإستعمالها.

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١

إذا كانت المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت على الطاعن من العقاب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الضرب الذي ينشأ عنه عامة مستقيمة من غير سبق إصرار، فلا جدوى مما ينهيه الطاعن على الحكم من الخطأ في الإستدلال على توافر ركن سبق الإصرار، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته الواقعة، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الإختياري في إستعمال الرافة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٤

لا مصلحة للمتهم فيما ينهه على الحكم من أنه نسب له توريد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يمسك بهذا الدفاع في الاستئناف، إذ ليس لما يعيب الحكم أن يتعرض للدفاع أبداه المتهم أمام محكمة أول درجة، وإن لم يردده بعد ذلك في الاستئناف.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤

لا جدوى للطاعين من إثارة الجدل حول توفر ظرفي سبق الإصرار والوحدة في جرمي القتل العمد والشروع فيه إذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم بتحقيق لها الاتفاق مما يكفى لتبرير توقيع العقوبة المقررة بها على الطاعين وهي عقوبة الأشغال المؤبدة.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٤

إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم تدخل في نطاق المادة ٢١٢ من قانون العقوبات، فلا تكون له مصلحة من وراء قوله إن تلك المادة هي التي تنطبق على الفعل المستند إليه دون المادة ٢١١ التي طبقها المحكمة.

الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤

لا مصلحة للمتهم فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له لإعتبرته شريكاً بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً، دون أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن هذا التغيير لم يؤثر عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناوها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلاً، ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من بادئ الأمر.

الطعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١/٢/١٩٥٥

لا جدوى للمتهم مما يخبره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي إنتهى بصنور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش التهم مسبقاً بتحقيق مفتح.

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٨/٢/١٩٥٥

إذا كانت المادة التي أضافها الحكم إلى مواد الإتهام المطبقة، لا تملو تقرير عقوبة الجريمة التي اتهم الطاعن بها، ولا تؤدي إلى تغيير وصف التهمة المستند إليه، فلا جدوى له مما يقوله من ذلك، ما دام أن العقوبة المقررة بها هي العقوبة التي نص عليها القانون للجرمة التي اتهم ودين بها.

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥

إذا كان الحكم إذ دان المتهم بتهمة إحراز المخدر قد إعتد على الإعراف الصادر منه أمام النيابة بإحرازه قطعة الحشيش المضبوطة معه باعتباره دليلاً مستقلاً عن الأدلة المستفادة من الضبط والتفتيش فلا جدوى مما ينهه على الحكم من رفض الدفع بطلانتهما.

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٥

إذا كان الحكم قد إعتد في إدانة المتهم بصفة أصلية على إعرافه الصادر منه في التحقيقات الأولية وبالجلسة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش، فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متفية.

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٥

لا جدوى للطاعن مما ينهه على الحكم من قصوره في التدليل على توافر نية القتل لديه إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٥

إذا كان ما أئنه الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانوناً فلا يجديده النعى بأن اسمه لم يكن وارداً في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش.

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٥

لا جدوى من النعى على الحكم أنه طبق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى تعاقب على الغش إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان، دون أن يقيم الدليل على أن هذا الفساد ضار بالصحة ما دام الحكم لم يوقع على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة المذكورة وإنما إقتصر على توقيع العقوبة المقررة بالمادة الثانية التى تنص على عقاب من عرض للبيع أغذية فاسدة مع علمه بفسادها ولو لم يوجب على هذا الفساد ضرر بالصحة.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٥

لا جدوى للمتهم من التمسك بقصور الحكم فى إستظهار ظرفى سبق الإصرار والوصد ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه وهى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٣

إذا كان مؤدى الوقائع التى أوردتها المحكمة أن الطاعن تخلى عن اللقافة التى إتضح بعد إلقائها أنها تحتوى على المخدر فأضحى ذلك المخدر الذى تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه، فلا جدوى له من التفرع بىطلان القبض.

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

لا مصلحة للمتهم مما يشكو منه بشأن إدانته فى جريمة تزوير ختم لإحدى مصالح الحكومة وإمضاء لأحد موظفيها ما دامت المحكمة قد أدانته أيضاً فى جرمينى الإضرار فى تزوير محرر رسمى وإستعماله مع علمه بتزويره، وما دامت العقوبة المقررة لكلتا هاتين الجرمين هى ذات العقوبة المقررة للجريمة الأولى.

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣

لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دليلاً لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدليلاً فى إدانته.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

— لا جدوى مما يثيره المتهم فى شأن عدم توافر ظرفى سبق الإصرار والوجد بالنسبة لواقعة الشروع فى القتل ما دام الحكم قد وقع عليه العقوبة المقررة لجناية القتل العمد المقتونة بهذين الظرفين بعد تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات، باعتبارها أشد الجرمين المسندتين إليه.

— لا جدوى للمتهم من التمسك على الحكم بدعوى القصور فى بيان نية القتل وظرفى سبق الإصرار والوجد بالنسبة لجريمة الشروع فى القتل ما دام المتهم يسلم فى طعنه بتوافر تلك النية وثبوتها وتحقق ظرفى سبق الإصرار والوجد أيضاً بالنسبة لجناية القتل التى أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجرمين المسندتين إليه.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩

لا جدوى مما يثيره المتهمان فى صدد عدم توافر سبق الإصرار ما دامت العقوبة التى أنزلها بهما الحكم تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل عمداً من غير سبق إصرار.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٥
إذا كان المتهم لم يستعمل حقه في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو
الشامل فلا يجوز له أن يترأ أمام محكمة الجنايات إنطباق أحكامه عليه وبالتالي يكون الطعن بخطأ المحكمة في
إعصار الجريمة عادية لا سياسة غير مجد.

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٥
لا جدوى للمتهم من القول بأن أحد المجني عليهما لم يكن مقصوداً بإطلاق العيار وإن إصابته حدثت خطأ
ما دامت محكمة الموضوع قد أثبتت عليه إرتكاب جناية الشروع في قتل المجني عليه الآخر ولم توقع عليه
إلا عقوبة واحدة وهي المقررة لجريمة الشروع في القتل تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
العقوبات.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٥٨ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٥
إن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الإسناد لأن الجريمة المسندة إليه [بيع مشروبات
روحية بدون ترخيص] وقعت في مستودع للخمور لا في محل للبقالة، لا جدوى منه لأن مستودع
الخمر هو أيضاً من المخلات المثقلة للراحة والخطرة المينة بالقسم الثاني في الجدول المرفق بالقانون رقم
١٣ لسنة ١٩٠٤ والطاعن في كلا الحالين مستول عن الجريمة التي داته المحكمة بها.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١/١١/١٩٥٥
لا جدوى للمتهم من التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أثبت أنه
إعوف بالتصرف في المحجوزات.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٥٥
إذا كان الحكم قد إعتد في إدانة المتهم على إعراله الصادر منه في محضر إستجوابه أمام النيابة بضغط
المخدر معه وإخلد من هذا الإعراف دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن القبض والتفتيش غير معائر بهما فلا
جدوى للمتهم مما يثيره من بطلان هذين الإجراءين.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ٧/١١/١٩٥٥
- لا جدوى للمتهم من نفى ظرف سبق الإصرار إذا كان لا ينازع فيما أثبتته المحكمة من قيام ظرف التوجد
لأن هذا الظرف وحده كاف لتخليط عقوبة القتل العمد بصرف النظر عن توافر ظرف سبق الإصرار.

- إذا كانت العقوبة المقررة بها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد مجرداً عن سبق الإصرار والرصد فلا تكون للمتهم جدوى مما يثيره في خصوص عدم توافر هذين الظرفين.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٩

- لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن خطأ المحكمة في التذليل على توافر ركني سبق الإصرار والرصد ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل بغير سبق إصرار ولا رصد.

- لا جدوى من النعي بأن المحكمة جعلت من الواقعة قتل مجنى عليه طرفاً مشدداً لقتل آخر مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح عليها تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات لا جدوى من هذا النعي ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجريمتين.

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥

إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها يدل على أنها عولت على إعراف المتهم (بإصرار المصدر) في مرحلتين من مراحل التحقيق مما مفاده أنها عدت هذه الأقوال دليلاً مستقلاً عن القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متأثراً بما وقع عليه منه وإنما أدلى به طائفاً مخضراً، فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان التفتيش لا يجدي.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٤٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

لا جدوى مما يثيره المتهمون في جناية السرقة بالإكراه في خصوص توافر ظرف الإكراه في حق أحدهم ما دامت شروط المادة ٣١٣ من قانون العقوبات التي عولوا على مقتضاها قد توافرت بإرتكاب جناية السرقة بطريق التهديد باستعمال سلاح دون حاجة إلى إثبات وقوع الإكراه كما هو مفاد الشرط الخامس من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٧

لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند إليه هو مجرد "ضرب الضى إلى الموت" لا "قتل عمد" إذا كانت العقوبة المقررة بها عليه مقررة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الواقعة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضى منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك إعتبارها

المتهم مسئولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤
لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن عدم توافر القصد الجنائي في إحدى التهمتين المسندتين إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمحاقبه بالعقوبة الأشد وهي المقررة للتهمة الأخرى.

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢
لا جدوى للمتهم من الطعن بطلان التفتيش إذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند إليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش - إلى إعراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للمادة المخدرة.

الطعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢
لا جدوى لما يثيره المتهم من أن المخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/٩
لا جدوى للطاعن من إثارة الدلع بطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦
متى ثبت في حق المتهم أنه وجه إلى المدعية بالحق المدني علناً وفي الطريق العام عبارات سب تتضمن طعناً في عرضها بما كان يوجب توقيع عقوبتي الحس والغرامة معاً المنصوص عنهما في المادة ٣٠٨ ع. إلا أنه نظراً إلى أن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي ولأن الحكم الاستئنافي الأول الذي أوقع على المتهم عقوبة الغرامة قد نقض بناء على طلب المتهم وحده فلا يسع هذه المحكمة إلا أن تلتزم بتوقيع عقوبة الغرامة وحدها في حدود ما قضى به الحكم الاستئنافي الأول حتى لا يضار بطلانه وهي تقدرها بنفس القدر فتقضي بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الحس.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٤

إذا كان الطعن وارداً على إحدى الجرمين اللتين دين بهما المتهم وهى جريمة الشروع فى القتل دون جريمة السرقة بحمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة فى القانون لأى الجرمين - فإنه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة الشروع فى القتل.

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١

لا جدوى مما يثيره المتهم حول توأمر طرف سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل الممد بغير سبق إصرار.

الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٧

لا مصلحة للطاعن فى التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بغيره من المتهمين ما دامت لا تمس حقاً له.

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦

التقرير بالطن بالنقض لا يكون إلا من صاحب الشأن شخصياً أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكلاً خاصاً.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

لا جدوى للمتهمين مما يثيرونه بصدد قيام ظرف الزعم ما دامت العقوبة المقررة بالنقض بها عليهم تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للقتل الممد من غير ترصد.

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمعنى المدة لا جدوى منه ما دام هناك محل لتطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات مما مقتضاه أن توقع على الطاعن عقوبة واحدة هى عقوبة اللجنة بوصفها العقوبة الأشد.

الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٧

لا جدوى للمتهم من وراء منازعته فى وزن قطعة الأفون التى وجدت بداخل العلبة التى ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعاً وثبت أنها من الحشيش مما يصحح به قانوناً حل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا الحشيش.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨

لا جدوى من النعي على الحكم أنه إذ دان المتهمين في جرمي القتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب إليهما وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنها متى إسبأن أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تثير العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار. ولا يفض من هذا النظر كون الحكم قد أخذ المتهمين بالرافقة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات، ذلك أن المحكمة إنما قدرت ظروف الرافقة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦

لا جدوى للطعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الإصرار والوصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد.

الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٢

لا مصلحة للمتهم من النعي على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في إستهزاء ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ما دامت أسبابه والملة لا تصور فيها بالنسبة لجريمة الإشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

لا يجدي المتهم قوله إن العقد الذي تسلم المال بمقتضاه هو في حقيقته عقد شركة لا يملحق بقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات ذلك بأن الشريك الذي يخلص شيئاً من رأس مال الشركة المسلم إليه بصفته يعتبر مخلصاً، لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكيلاً.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦

إذا طلبت النيابة العامة من المحكمة أن تطبق في حق المتهمين الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات لإعبرتهما المحكمة فاعلين أصليين في جريمة السرقة وطبقت في حقهما الفقرة الخامسة من هذه المادة وعاقبتهما بالحبس مع الشغل لمدة شهرين فإنه لا يكون لما جدوى من القول بأن النيابة العامة لم تطلب تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات في حقهما.

الطنن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٦

لا جدوى للمتهم من القول بأن الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت مدة الحبس المقررة عليها بها المقررة في القانون لجرمة السرقة البسيطة المنطبقة على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات.

الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٥/٦/١٩٥٦

لا مصلحة للمتهم في التمسك بما عسى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ في الإسناد وسوء فهم لأقوال الشهود فيما يتعلق بالواقعة السرقة التي دين بها مع تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين ما دام الحكم قد عاينه على الجرمين بقوبة واحدة داخلية في حدود العقوبة المقررة للجرمة الثانية الواجب معاقبته بها.

الطنن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٦

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضاً في الحدود المقررة قانوناً لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات.

الطنن رقم ٤٧٠ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٦

لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الزويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ أ عقوبات التي أثبت الحكم مقارفة المتهم إياها ما دامت أسبابه والية في خصوصها ولا قصور فيها.

الطنن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٤/٦/١٩٥٦

لا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم إذا دانه في جريمة الضرب المحدث لعاهة مستدرة خلوه من بيان مداها متى كانت العقوبة المقررة على المتهم بما عليه تدخل في نطاق عقوبة جرحه الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستدرة.

الطنن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٦

متى كان اجنبي عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم وفقاً لحكم المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٥

إذا إستدنت المحكمة فيما إستدنت إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فإن تولى محام واحد للدفاع عنهما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظراً للإرتباط وتحقيقاً لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معاً.

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧

متى كانت العقوبة المقررة لها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب القضى إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات، فلا جدوى للمتهم بالقتل العمد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٧/١/٧

لا مصلحة للمتهم فيما يخاصه على الحكم متى كان ذلك متعلقاً بغيره من المتهمين ولا يس حلاً له.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨

متى كان الحكم المقرض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له إيدأؤه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حصراً المحكوم عليه بشهادة الزور للإرتباط الوثيق القائم بين الجرمين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضاً.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١

لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار للإرتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩

متى كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في إدانة المتهم على إقراره في محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعراف دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش المدعى ببطلانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متفية.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٧

لا جدوى للمتهم فى جرمته الشروع فى قتل انضى عليها وولدها فى شأن الوصف القانونى لفعل الإعتداء الذى وقع منه على الطفل انضى عليه الثانى ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايى الشروع فى القتل العمد المسندتين إليه وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧

مضى كان الحكم فى تطبيق القانون إذ دان المتهم بجريمة التزوير فى محضر رسمى، فإنه لا مصلحة للمتهم فى نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة بها مبررة فى نطاق عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة اختلاس الأموال الأموية التى ثبتت فى حقه وكانت المحكمة قد طبقت فى شأن المتهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٥

مضى كانت العقوبة المقررة بها على المتهم وهى الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن تهمة الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص، تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابة خطأ المنصوص عليها فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة.

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٤

مضى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس على تهمة الجفحة التى نسبت إليه وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل فإنه لا جدوى له من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لا دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه.

الطعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٥٨/١/٧

ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات فى التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومى الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطفة ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٦

لا جدوى لما يثيره المتهم بشأن التزوير فى بعض الأوراق التهم بتزويرها على اعتبار أنه غير محض بتعريضها ما دام قد ثبت فى حقه تهمة تزوير أوراق أخرى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه.

الظعن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤

إذا أثبت الحكم إتهاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها، فإنه لا جدوى لهذا الأخير ١٢ يثيره خاصاً بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب الجاني عليه إلا الضربة التي أصابت المعصا.

الظعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠

لا جدوى للطعن فيما ينص على المحكمة من عدم إطلاعها على المحررات المطعون فيها بالتزوير، إذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبديد والإشراك في التزوير، والحد الأقصى لكل من الجرمين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطعن إذن من طعنه.

الظعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٦

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لأن التهم دين بالجريمة الثانية "حيازة السلاح الناري وذخيره بدون ترخيص" والعقوبة المقررة لها أشد من عقوبة الجريمة الأولى "الشروع في قتل الجاني عليه" موضوع الطعن [والتي قضى ببراءة المتهم منها] - لا محل لذلك لأنه في حالة ثبوت قيام المسؤولية في حق المتهم عن الجريمة الأولى يقتضي الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما إذا كان وجود البندائية والدعيرة في حيازة المتهم بغير ترخيص قبل نشوء الجريمة الأولى وقبل تفكيره في إستخدامهما في ارتكاب هذه الجريمة، يتوالت به الإرتباط الحتمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوحدة العرض الجنائي في الجرمين ولأنهما ترتبطان ببعضهما إرتباطاً لا يتجزأ أو لا يتوالف.

الظعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٧

لا يجدى للمتهم إثارة ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى، وما دام هو معروف إعمالاً صريحاً باعتدائه على الجاني عليها، ولم تساير المحكمة فيما صورته من أنه كان مدافعاً عن نفسه، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التي أرجعها إلى الماديات الثابتة من المعانية ومن الظروف التي لا يستلزمها الأحداث وتلك، ولم يكن معالجة الحكم لها إلا إيماناً منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث.

الظعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨

لا مصلحة للمتهم من الممسك بعدم قبول دعوى الزنا - يفرض عدم تقديم شكوى الجاني عليه في شأنها - ما دامت المحكمة قد دانه بجريمة الإشراك في تزوير المحرر الرسمي وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الأساس - ثم رأت المحكمة براءة التهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب الجنى عليه لأحدث به عدة إصابات أعجزته إحداهما عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً، فإنه كان يتعين على المحكمة أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذى تسنده إليه ليدل بدفاعه فى صدوره - وإذ هى لم تفعل لأنها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى الحكم ما دامت العقوبة التى أولقتها المحكمة - وهى الحبس مدة سنة واحدة - تدخل فى نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٢ ع التى رفعت بها الدعوى، وذلك عملاً بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون مصلحة الطاعن فى ذلك متطبة.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

من المقرر أن النية العامة - وهى تميل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام تختص بمركز قانونى خاص يميزها أن تطعن فى الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن - بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه من المتهمين، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان، وكان التهم يرمى من وراء دعواه أن تقضى له محكمة الجنايات بطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فعلاً عن مساسه بقوة الشيء المقضى - فإن مصلحة النيابة فى الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠

لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلاً، ولا شأن لغيره فى طلب بطلان هذا الإجراء.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦١

إذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتى السرقة لاكره وتعريض وسائل النقل العامة للبرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأولقت عليه عقوبة داخلية فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد، فلا جدوى له من التنى على الحكم فى صدد توافر الجريمة الأخرى.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها منهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابياً - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها، فإنه لكون ذلك الحكم قابلاً للطعن فيه على بساط البحث - وقد يؤدى ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى أساسها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى إنتظار إستفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام - ومتى كان ذلك فإن طعن المستول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦

لا جدوى للطاعن مما يثيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أعمل فى حقه المادة ٢/٣٢ من القانون المذكور وأوقع عليه عقوبة واحدة هى العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٩

لا مصلحة للطاعن فى الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التى ألقاها على الأرض قد تم بإختياره بحيث تقوم حالة التلبس التى تميز القبض عليه وتفتيشه، أو أن إلقاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يميز ذلك - طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فضلاً.

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٠

لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى إعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً فى جريمة السرقة التى دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التى قضى بها عليه مفررة فى القانون للإشراك فى الجريمة المذكورة.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢
لا جدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر فى الدعوى، طالما أن إدخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة.

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩
لا جدوى للطاعن من المنازعة فى توافر ظرف الرصد فى حقه، ذلك بأن فى التدليل المحكم المطعون فيه على سبق الإصرار - تدليلاً سائفاً - وهو ما لم يعرض له الطاعن فى أوجه طعنه - ما يجعل قضاءه بالعقوبة التى أنزلها وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢/٢٣٦ عقوبات. هذا فضلاً عن أن هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت المنجزة من توافر ظرفى سبق الإصرار والرصد وفقاً للفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٥
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهراً، وكانت هذه العقوبة مقررة فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يغيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس فى التهمة الثانية الخاصة بالشروع فى سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة للتهمة الأولى.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥
من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بمجاوز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفعل فيها بعد نقض الحكم.

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣
تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة > المستولة عن الحقوق المدنية < من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون الذى عايب التهم بوجه لا يكون مقبولاً لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن للطاعة به.

الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن - المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل النسوبة إليه - على اعتبار أن الطاعن دين بجرمة إحراز سلاح مششن وذخيره بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجريمة، ما دام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده في أثناء الحادث حاملاً سلاحه أو إطلاقه النار منه على الجنى عليه بقصد قتله. وإذ ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع، فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها. ومن ثم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢

الأصل أن النابذة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون، إلا أن شرط ذلك أن يكون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ المطبق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى. ولما كان خطأ الحكم المطعون فيه بعدم إيقاع غرامة التزوير المدنية على المتهم بفرض توافر شرطى توقيعها ليس متصلاً بالدعوى الجنائية أو بالنابذة العامة كسلطة إتهام أو بطلب من طلباتها ولا مصلحة لها أو للمتهم في الطعن عليه على أساس إنطوائه على هذا الخطأ.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨

لم يجز المشرع الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم. ولما كان المطعون ضده الذى حكم بتوته موضوعاً لما نسب إليه هو صاحب المصلحة في الدفوع، وكان لا صفة للطاعنات "المدعيات بالحقوق المدنية" والتحدث عن دفع لم يبد منها أو رمى الحكم بالقصور لإعراضه عن الرد عليه، فإنه لا يقبل منهن التنى على المحكمة بمخالفتها للقانون وبالقصور لإغفالها الرد على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وعرضها مباشرة في موضوع الدعوى وتوتهما لمن أثار الدفع.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥

المصلحة شرط لازم فى كل طعن - فإذا إنضت لا يكون الطعن مقبولاً. ولا مصلحة للمتهم فيما يثيره من إغفال الحكم الفصل فى الدعوى المدنية المقامة ضده، إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ٩/١١/١٩٦٥

من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت فى أمر الإحالة أو التكليف بالحضور، بل إن من واجبها أن تسيع على الواقعة المطروحة عليها وصلها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائياً بطبيعته وليس ما يجمع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فتحها إلى الوصف القانونى الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥

إذا قطعت المحكمة فى أصل الواقعة بالشكك ولضت فى موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أى وصف وطبقاً لآى كيف ينسب عليها - فلا يكون غمة جدوى للطاعن "المدعى بالحقوق المدنية" سيما يثيره بشأن وصف الواقعة.

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥

إذ نص الشارع فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم لى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالعصبات البدنية - فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسمين بمنزلة واحدة من جهة توافر الموجب لتعطيل العقوبة. ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فى المنازعة فى توافر أحد الظرفين متى توافر الآخر.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٦

من المقرر بنص المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية. ومن ثم فلا مصلحة للطاعنة "المدعية بالحق المدنى" من وراء ما تثيره من المنازعة فى وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ لها حقاً ولا يهدره.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٧/٣/١٩٦٦

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً لما يتعلق بموضوع الدعوى.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥

لا جدوى للطعن مما يفرضه في شأن عدم توافر سبق الإصرار طالما أن العقوبة الموقعة عليه - مع إستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - وهي عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً مجزأة لجرمة القتل العمد بغیر سبق إصرار.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨

لما كان الثابت من بيانات الحكم أن الطاعن لم يودع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل، فلا جدوى بعد ذلك من المجادلة بأن الحكم ذاته لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل، إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معاً، وتغلف أحدهما بفرض حدوته لا يرفع العقاب عن كامله.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

لا يجدي الطاعن أن يجادل في إنطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التي أخذ بها الحكم، ما دام الحكم قد أثبت في حقه أنه ضرب الجنى عليه ضرباً أحدث أذى بجسمه، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلية في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

من المقرر أن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تنصرف إلا إلى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضي به، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المتقوض. أما اتعاب الحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من أتعاب غامية والأمر في هذا التقدير بحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١

من المقرر أنه لا يضار الطاعن بطعنه. ولما كانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم بطريق النقض بل طعن فيه المحكوم عليه وحده، فإن محكمة النقض لا تستطيع إصلاح الخطأ الذي وقع فيه الحكم.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨
لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الوصف القانوني لما إقرظه ما دامت العقوبة المقضى بها عليه مقررّة بجنحة
إستعمال القسوة المصوص عليها في المادة ١٢٩ من ذلك القانون والتي يقول الطاعن بأنها هي التي تنطبق
على ما أثاره.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥
لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦
لا جدوى للطاعنين من المنازعة في قيام طرف سبق الإصرار، طالما أن العقوبة المحكوم بها عليهما مقررّة
لجرمة الضرب المفضى إلى الموت المسندة إليهما بغير سبق إصرار.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٣
لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً
بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عباراته.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٣
(١) الاعتداء بالباطلة لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنها قلعية بل يصح ما إنتهى إليه الحكم أن
تكون رضية تأويلاً لإمكان حصولها من الجزء غير الخاد منها.
(٢) آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة.
(٣) ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير
متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.
(٤) الأصل أن حكممة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره، متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت
ذلك عندها وأكدها لديها.

(٥) لا جناح على الحكم إذا ما إستند إلى إستعراق كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها
ما دام أنه لم يتخذ من هذا الإستعراق دليلاً أساسياً في ثبوت الإتهام قبل التمهين.

(٦) من حق حكممة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يناقضها من صور
أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وهي
في ذلك ليست مطالبة بالآ تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت

في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تعبد في هذا التصوير بدليل معين.

٧) محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك.

٨) لا يجب الحكم تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها، ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه، وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

٩) لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ونتيجة في إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

١٠) لا جدوى مما يثيره الطاعان من نعي على الحكم بدعوى أن الوقائع التي أوردتها تؤدي إلى لبوت جنابة الخطف بالإكراه دون جنابة القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليهما مقرر في القانون جنابة خطف أثني بالإكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات.

١١) لا يقبل إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر التهمة الثانية في حقه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعالجته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجرمة عرض الرشوة التي أثبتتها في حقه.

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٨

من المقرر أن الطعن بالنقض هو حق شخصي لمن صدر الحكم ضده بممارسة بشخصه أو بممثل إذا كان تمثيل الغير له مقطوعاً به بخلاف ذلك أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته. ولما كان الثابت أن السيد وزير الاقتصاد حين قرر بالطعن لم يكن نالاً عن مصلحة الجمارك الخصم الأصيل في الدعوى لأن الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣

لا جدوى للطاعن مما ينهيه على الحكم من إعماله في حقه المادة ١١٣ مكرراً بدلاً من المادة ١١٢ من قانون العقوبات واجبة التطبيق على الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته المحكمة في حقه والذي يعين إدانته

به عملاً بنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ذلك بأن العقوبة السالبة للحرية وهي السجن لمدة ثلاث سنين التي أوقعتها عليه - دون أن يعامله بحكم المادة ١٧ من قانون العقوبات - أقل درجة من عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المقررة لجرمة الاختلاس، وحتى لا يضار الطاعن بطلعه.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، ومن واجبه أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصالها وأن تطبق عليها نص صريح القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المثالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجرته بالجلسة، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. ولما كان الحكم المطعون فيه وإن لم يمرض لجرمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها التي تصحملها الواقعة الجنائية المرفوعة عنها الدعوى كما وردت بأمر الإحالة - وهي إنشاء تقسيم وإقامة بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك - إلا أنه لا جدوى من النعي عليه لهذا السبب لأن إقامة البناء على أرض غير مقسمة وإقامته بغير ترخيص تجمعهما وحدة الفعل المادى وهو إقامة البناء على خلاف أحكام القانون الأمر الذي يسوجب - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - توقيع العقوبة الأشد وهي المقررة لجرمة إقامة البناء بغير ترخيص - التي دين المطعون ضده بها وفقاً للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني.

الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٢

إذا كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة لجريمة الإضرار في تزوير الأوراق الرسمية تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات، فإنه لا مصلحة له في تعيب الحكم في خصوص جريمة النصب.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

من المقرر أنه لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها أو المجادلة في الأدلة أمام النقض.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩١٥ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢

لا مصلحة للمتهم من النعي على الحكم الصادر ضده في تهمة إحداث عاهة مستديمة ما دام أن العقوبة المقررة بها عليه تدخل في حدود جنحة الضرب البسيط.

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١١/١٣/١٩٦٧
الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٢٤٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧
لما كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار لمادة مخدرة بحجب صديري الطاعن، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من احتمال أن تكون تلك الآثار قد تخلفت بالجلب نتيجة التجربة التي أجراها الخقق.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤
مضى كان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى العقوبة المقررة لجرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار باعتباره الجريمة الأشد، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجرمته الإهانة والتعدي ما دامت أسبابه والية لا قصور فيها بالنسبة إلى جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار.

الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٧/١٢
- لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم توافر الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات وأن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة التبديد المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ما دام أن العقوبة المقررة بها وهي الحبس ستة شهور مقررة في القانون لجنة التبديد.
- لا يقبل من الطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة.

الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨
الأصل في القانون أن المصلحة هي مناط الطعن فإذا كان ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون إذ أوقع عليه الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التي دانه بها مع أنه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقررة بها - وفقاً للقانون المطبق - ما دام قد تحقق من جانب وصف العود، فإن ذلك مما ينفي به مصلحته في النعي على الحكم ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥
مضى كان الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعاً - وهي جنابة تزوير محرر رسمي وإستعماله وجناية تقليد اختتام للحكومة وإستعمالها - مرتبطة إرتباط لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجنابة

تقليد أختام الحكومة وإستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالنسبة لجناية تزوير الخمر الرسمي وإستعماله لا يكون سديداً.

الطنن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨
لا يجوز للنياة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعننا تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها، ومن ثم فإنه لا مصلحة لها كسلطة إتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لتقضائه بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً دون القضاء بعد قبولها طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكّمين فيما يتعلق بالفصل في شكل المعارضة بقبولها أو بعدم قبولها في خصوصية الدعوى، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم، فبذلك لا مطعن عليه منه أو من النياة العامة.

الطنن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١١/١٨/١٩٦٨
الأصل أن النياة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل مختص بمركز قانوني خاص إذ تغل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنصدمت المصلحة فلا دعوى.

الطنن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨
لا جدوى مما يفرضه الطاعن بشأن جرمي ضرب البسيط المسندتين إليه ما دام الحكم إذ دانه بهاتين الجرميتين وجرمة الضرب المقضى إلى الموت المسندة إليه قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعالجته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجرمة الضرب المقضى لجرمة الضرب المقضى إلى الموت وفقاً للمادة ١/٢٣٩ من قانون العقوبات.

الطنن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١/١٨/١٩٧٠
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر إختصاص الموظف المبلغ بصفته مديراً للشئون القانونية بمحافظه أسبوط، بإبداء الراى في الأحكام التي تصدر في غير صالحها وفي الطعن فيها بالطرق القانونية المقررة فإنه يستقيم بذلك الرد على دفاع المتهم حول عدم إختصاص المبلغ بالطعن في الأحكام.

الطنن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صـلـفـة رقم ٧٩٨ بتـاريـخ ١٩٧٠/٦/١

مـنـى كـان الـحـكـم الـمـطـوـن فـيـه قـد دان الطاعين بـمـجـنـة إـحـداث جـروح عـمـداً بـالـمـنـى عـلـيـهـم أعـجـزت بـعـضـهـم عـن أشـغـالـهـم الشـخـصـية مـدة تـريـد عـن العـشـرين يـوماً وـجـنـاية إـحـراز أسـلـحـة نـارـية غـير مـشـشـخـنة وذخـائـر بـدون تـرـخـيص، وأعـمـل فـي حـقـهـما المـادـة ٢/٣٢ مـن قـانـون العـقـوبات للإـرتـباط، وأتـول بـكـل مـنـهـما عـقـوبة وـاحـدة وـهـى عـقـوبة الجـرمـة الأـخـسـد، وكـانـت العـقـوبة الـمـوقـعة عـلـيـهـما وـهـى الـحـبس مـن الشـغـل لـمـدة سـنة وـاحـدة وتـعـزـيـمـهـما خـمـسـائـة جـنـيـه عـن التـهـم الـثـلاث المـسـندة إـيـهـما، داخـلة فـي حـدود العـقـوبات المـقررة لـجـنـاية إـحـراز سـلـاح نـارـى غـير مـشـشـخـن والـتى لـم يـغـر الطاعنـان شـيئاً بـشأنـهـا بـأوجـه الطعن، فـلا مـصـلـحـة لـهـما فـيـما أنـاراه تـعـيـباً لـلـحـكـم فـي شـأن جـنـة الضـرب مـما يـتـيـن مـعـه رـفـض الطعن فـي الشـق الـخاص بـالدعوى الجـنـائية.

الطنن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صـلـفـة رقم ١٠٣٠ بتـاريـخ ١٩٧٠/١١/١

- لـم يـرسم قـانـون الإـجـراءات الجـنـائية طـريقاً لـلـطنن فـى أوامـر التـصـحـيح الـتى تـصـدر إعـمـالاً لـحـكـم المـادـة ٣٣٧ مـنـه كـما فـعلت المـادـة ١٩١ مـن قـانـون المـرافعات فـي فـقـرتها الـثـانـية الـتى أـجـازت الطعن إـسـتـنـاء فـى حـالة تـجـاوز المـحـكـمة حـقـها فـي التـصـحـيح ولـم تـجـزـه عـلى إـسـتـقـلال فـى حـالة رـفـض الطـلب، ولـم كـان الأـصـل أنـه لا يـرجـع إـلى قـانـون المـرافعات إـلا لـتـفسـر مـا غـمـض مـن أـحـكام قـانـون الإـجـراءات الجـنـائية أو لـسـد مـا فـيـه مـن نـقص، وكـان حـكـم المـادـة ٢/١٩١ مـن قـانـون المـرافعات هـو مـن الأـحـكام الـتى لا تـتـعـارض مـع أـحـكام قـانـون الإـجـراءات الجـنـائية وإـنـما تـكـمـل نـقصاً فـيـهـا يـمـثـل فـى عـدم رـسـم طـريق الطعن فـى قـرار التـصـحـيح عـند تـجـاوز الحـق فـيـه، لإـنـه يـتـيـن الـرجـوع إـلى هـذا الحـكـم والأخـذ بـمـقتـضاه فـي الـحـدود الوارـدة بـه. ولـم كـان مـنـاط الطعن أن تـجـاوز المـحـكـمة حـقـها فـي تـصـحـيح الأـعـطاء المـادـية بـما فـى ذـلك تـصـحـيح إـسـم المـتـهـم ولـقبـه وكـان يـيـن مـن الأـمر الـمـطـوـن فـيـه أنـه لـم يـتـجـاوز فـي هـذا الـخـصـوص الـحـدود المـرسـومة فـي المـادـة ٣٣٧ إـجـراءات وإـنـما إـتـصـر عـلى تـصـحـيح مـا وـرد مـن عـطـأ فـي تـرتـيب الـمـحـكـوم عـلـيـه بـين بـاقـى الـمـحـكـوم عـلـيـهـم مـعـه ولـم يـتـعـرض لـلفـصـل فـى قـبول الطـلب وإـعـتـصـاص الـهـيـة بـنـظـره إـلا بـالقـدر الـلازم لـلتـقـرير بـأنـهـا لـم تـتـجـاوز حـقـها فـي التـصـحـيح وـهـو مـا لا يـغـير مـن طـبـعة الأـمر، كـما لا يـغـير مـن ذـلك مـا يـقـوله الطاعن مـن أن المـحـكـمة شـدـدت العـقـوبة الـمـحـكـوم بـها عـلـيـه فـى قـرار التـصـحـيح بـعـدم نـصـها فـيـه عـلى وقـف تـفـذيـل العـقـوبة الـذى سـبق أن قـضى بـها إـسـتـنـائياً، ذـلك بـأن أـمر التـصـحـيح إـنـصـب عـلى الـحـطـأ المـادى الـذى وقـع فـيـه حـكـم مـحـكـمة أوـل درـجـة ولـم يـتـعـرض لـما قـضى بـه الـحـكـم الإـسـتـنـائى مـن وقـف تـفـذيـل العـقـوبة الـذى يـنـسـحب أثـره عـلى حـكـم مـحـكـمة أوـل درـجـة بـعد تـصـحـيحـه.

- المـصـلـحـة مـنـاط الطعن. ولـم كـانـت مـحـكـمة النـقض قـد إـتـمـت فـى الطعن المـرفـوع مـن الطاعن فـى أـمر التـصـحـيح إـلى عـدم جـواز هـذا الطعن لأن المـحـكـمة الـتى أـجـرت التـصـحـيح لـم تـتـجـاوز حـدود إـعـتـصـاصـهـا عـند

إصدارها الأمر المذكور، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الأحكام الصادرة في إستئناف أمر التصحيح والتي إنتهت إلى عدم جواز إستئناف هذا الأمر.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٢
لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم، إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتباره أن المصلحة مناط الطعن بحيث تنطفي، لا يكون الطعن مقبولاً. وإذ كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن من عدم القضاء بمصادرة الحيز يكون على غير سند.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤
إن ما يثيره الطاعن في شأن إصابته وكيفية حصولها واتخاذ المحكمة منها دليلاً على إقراره واقعة القتل لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير لها بغیر معقب من محكمة التقضي.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤
من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي معصم عام تخصص بتركز قانون خاص، يميز لها أن تطعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين. وإذ كان ذلك، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح حال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، ومن ثم فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة لهذا السبب، ولو أن الحكم قد قضى بمعالجة المظنون ضده.

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١
لا مصلحة للطاعن من النعي على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمة القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨
لا مصلحة للطاعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية المقامة ضده.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠
مضى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى تصحيح ما وقع فيه الحكم المستأنف من خطأ في شأن ما نسب إلى الطاعن من إتهام فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢
من المقرر أن لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم - على فرض حصوله - في قضائه ببراءة المتهم الآخر بل ذلك للنباة العامة وحدها ما دام الحكم قد برئ من عيوب التسيب فيما قضى به من إدانته.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧
مضى كان المطعون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣
مضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدهما، فإنه لا جدوى من النعي عليه أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني بعينه.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٧
(١) الأصل في الإجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من تلاوة تقرير التفتيش بملسة المرافعة الأخيرة إلا بالطعن بالتزوير.

(٢) تكفل قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقييع عليها ولم يرتب البطلان على تأخير التوقييع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقييع، أما مهلة الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقييع على الحكم في خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته.

(٣) إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها.

(٤) تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته إلى المسفيد مع علمه بعدم وجود مقابل ولاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق. ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على أنه يستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ إعطاء الشيك موضوع الدعوى.

٥) من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حملاً العمل على تنفيذه. وإذا كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الإستئنافية قررت بإحدى جلساتها ضم ملف دعوى صلح للإطلاع عليها إلا أن القضية أجلت بعد ذلك لمدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار ودون أن يتمسك الطاعن بعدم تلك الدعوى إلى أن حيزت القضية للحكم فلا وجه لما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى إخلاله بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها بضم الدعوى سالفة الذكر.

٦) لا وجه لما ينهيه الطاعن على المحكمة الإستئنافية لعدم إستجابتها لطلبه - في جلسة المراجعة الأخيرة - تأجيل الدعوى لنظرها أمام هيئة أخرى، لنظرها مع قضية جنحة مرفوعة من النيابة العامة عن ذات النزاع إذ أنه فضلاً عن أن الثابت بحضور تلك الجلسة أن الطاعن إنما إقتصر على مجرد الإشارة إلى وجود جنحة مستأنفة عن ذات الواقعة دون أن يطلب تحقيق أمر معين بشأنها فإنه لا يدعي أن تلك الدعوى قد فصل فيها بحكم نهائي يمنع من محاكمة الطاعن عن التهمة المسندة إليه في الدعوى المطروحة ومن ثم فلا على المحكمة إن هي قضت فيها وفقاً للإختصاص المقرر لها في القانون.

٧) ما ينهيه الطاعن من قالة الإخلال بحق الدفاع لإلغيات المحكمة الإستئنافية عن طلبه إعادة القضية للمراجعة لعدم قضيتين مردود بأن المحكمة متى حيزت القضية للحكم لإنها لا تلزم بإعادتها للمراجعة لتحقيق طلب جزمه الدفاع مذكورة بشأنه.

٨) حين فرض الشارع في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يعطي بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما أراد حماية الشيك من عبء مستو لا يستطيع أن يلق عليه هو تخلف مقابل الوفاء ما دام أن الشيك قد استوفى شروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء طبقاً للقانون.

٩) إستقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في إستيفاء قيمته فيه، ومن ثم فإن ما تمسك به الطاعن من أن توقيع الحيز على حسابه لدى البنك وإتخاذ إجراءات دعوى الصلح الوافي بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي جعله يعجز عن أداء هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقبل منه بأن الإدعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمل، ذلك بأنه متى كان التاريخ المدون بالشيك هو المعبر قانوناً تاريخ إصداره وكان توقيع الحيز والبدء في إجراءات دعوى الصلح الوافي قد تم قبل هذا التاريخ وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحيز والبدء في إتخاذ تلك الإجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب ، وقد أقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزاً عن توفير مقابل الوفاء بقيمته. مما تتحقق معه الجريمة.

١٠) يتوفر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفروض في حق المساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للإستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيف الحجز على حسابه الجاري لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقع.

١١) لا يرد الإشكال إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك ما زال مفتوحاً، وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا كان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه قد إنتهى بالقضاء برفضه فإنه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه بضرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً.

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٢

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة، ومن ثم فلا يجوز ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه، وليس يكفي لإعتباره كذلك أن يكون قد إختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانی درجة. وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - المستولة عن الحقوق المدنية - وإن إختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أنها لم تقصم في مرحلة الإستئناف لأن إلتهم وحده هو الذى إستأنف الحكم الإبتدالى وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها الطعن فإن الطعن المرفوع من الأخيرة يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صلة.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٢

لا يحتاج الطاعن بإنشاء مصلحته في الطعن على الحكم - بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن التعرض لما يرفع هذا التناقض - بمقولة أن النمی وارد على جريمة الشروع في القتل وأن المحكمة قد اعتبرت الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعاً بما فيها جريمة الشروع في قتل الجنى عليها الثانية مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرتها جميعاً جريمة واحدة وأولعت العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهى جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والرصد، إذ أن عب التناقض سالف الذكر يند إلى الحكم برمته ليشمل جريمة القتل العمد بدورها.

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

إن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تنقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى، فإذا إنعقدت فلا دعوى وإذا كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أجاب سلطة الإتهام إلى طلبها بمصادرة السلاح موضوع الجرمين المسندتين إلى المطعون ضدهم عند قضائه بالمقوبة على المطعون ضده الأول "عن حيازته سلاح مششخن بغير ترخيص" وكان مما لا مراء فيه إحصار المصلحة عن المطعون ضده الثاني في هذا الطعن "والمسند إليه تسليم السلاح آنف الذكر إلى المطعون ضده الأول حالة كونه غير مرخص له بإحرازه أو حيازته". فإن ما تنعاه النيابة العامة في شأن عدم تكرار الحكم بالمصادرة لا يعلو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية صرفة لا يؤهلها، ومن ثم فإن معناه لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

متى كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف الرلوع منه وحده فإنه يصح ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميزها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام لها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعالجة المطعون ضده.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات القانون، ومن لم فلها أن تطعن بطريق النقض في

الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها - في حالة علم إستئنافها حكم محكمة أول درجة - سوى لمركز التهم.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم الذي دانه بجمعة العامة المستدعية لقعود المحكمة عن مناقشة الطيب الشرعي في التحقيق من أن الإصابات قد تخللت عنها عادة مآدامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عادة مستدعية.

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩

ما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور في إستظهار توافر ظرف الطريق العمومي كما هو معرف به في محصوص الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/٣١٥ من قانون العقوبات، مردود بأن واقعة الدعوى التي ثبت في حق الطاعن إنما توافر - إذا إنتفى ظرف الطريق العام - جناية السرقة بإكراه الذي ترك أثر جروح. ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقاً لنص المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - هي نفس العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة للطاعن، فلا مصلحة له فيما يبره في هذا الصدد.

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥

لا جدوى مما يبره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجمعة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية رغم أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه، ذلك بأن ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتواءم به عناصر جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات، ولئن أخطأ الحكم في وصف الواقعة وعدها شروعا في إرتكاب الجريمة المذكورة إلا أن العقوبة التي قضى بها وهي الحبس لمدة ستة أشهر تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة حسب وصفها الصحيح. ولا يغير من هذا النظر أن يكون الوصف الذي إنتهى إليه الحكم - على خلاف الحقيقة - غير مؤثم بمقولة أن من شأن ذلك أن يضار الطاعن بطنعه، إذ أن هذه القاعدة إنما يتعلق بها حق الطاعن في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤

لا جدوى للطاعن من إثارة بطلان القبض عليه ما دام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذاً لقانون الجمارك على سيارته التي كانت ما تزال في الدائرة الجمركية رهن إتمام إجراءات الإفراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه.

١) توافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من وراءها إلى أن ييسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة القرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيّاً كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة. ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإذن بالمرابطة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع، ومن ثم يكون النعي على الحكم بخطئه في الرد على الدفع ببطال الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله.

٢) إذا كان الحكم قد أبان أن القاضي قد أصدر الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة بعد أن أثبت إطلاعه على التحريات التي أوردتها الضابط في محضره والقصص عن إطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسباباً لإذنه بالمرابطة وفي هذا ما يكفي لإعتبار إذنه مسبباً حسيباً لطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.

٣) إذ نص القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٩ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرّض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة. ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره. ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها. فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال إقواف الفحشاء بالفعل.

٤) لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يتيقن كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مژدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتهج في إكمال إقناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه.

٥) من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمطالبة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، ما دام الرد يستفاد جُمُلاً من البقيضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها المحكمة.

٦) جرى نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه "لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي بعض الأعمال التي من خصائصه". وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصه أو يقيد. ومن ثم فإن ما

ينظر بشأن تدب النيابة العامة للضابط خاصاً بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون الطاعنة وتزوير التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله.

٧) لا يجوز الطعن بالبطالان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذا كان الثابت أن أيّاً من المنازل الثلاث التي جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأية فلا صفة لأى من المتهمات في الدفع ببطالان تفتيشها.

٨) إذا كان ما أجراءه نامور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه وهو ما أقره عليه محكمة الموضوع - لأن اختصاصه يمتد إلى جميع من إشركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يتولاه له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة.

٩) لما كان لأمر الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً؛ وكان الإستجواب اضطروري هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطالان الإستجواب في قوله : «لأنه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة إليهن والتي أسفر عنها الضبط، وكان لأمر الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه أثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب إليهن فاعرفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب إليهن فأثبت ذلك الإعراف في محضره فلا تريب عليه، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة إليهن أو في إثبات ذلك الإعراف الذي أدلين به أمامه» لأن ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تغريب على المحكمة إن هي عولت على تلك الإعرافات في حكمها ما دامت قد إطمأنت إليها.

١٠) الإعراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الإكراه ومتى تحققت أن الإعراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها. أما مجرد القول بأن الإعراف موحى به من الضابط فإنه لا يشكل دليلاً بطلان

الإعتراف ولا بعد قرين الإكراه البطل له لا معنى وحكماً ما دام سلطان الضابط لم يستطل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً.

١١) لا يقبل النعي على محكمة الموضوع قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

١٢) القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق.

١٣) المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط إتخاذها، ومن ثم فإن مسا تيره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط خلوه من مواجهتها ببقية التهمات هو دافع ظاهر البطلان مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

١٤) إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وعُرض إلى معاقبة الطاعنة طبقاً لها وقد اعتنى الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف فإن في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاينهم بمقتضاها.

١٥) لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستعلاص ثبوته عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

١٦) لا مصلحة للطاعنة من النعي على الحكم قصوره أو فساد إستدلاله بالنسبة لواقعة تسهيل الدعارة طالما أنه دانها عن تهمتي تسهيل الدعارة والإعتياد على ممارستها وأوقع عليها عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة الإعتياد على الدعارة.

١٧) لا تبرهين على المحكمة إن هي عولت في إثبات ركن الإعتياد في جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ - على شهادة الشهود طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات.

١٨) الإعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحق والواقع.

١٩) إذا كانت الطاعنة لم تتطلب من محكمة ثاني درجة سماع الشاهد فلا على المحكمة إن هي عولت على أقواله الشفوية في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان

ذلك الشاهد ثم عدلت عن قرارها، ذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا يتولد عنه حقوق للمخصوم يوجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق.

٢٠) استقر قضاء النقض على أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٤

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تخصص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصاغ العام وتسمى فى تحقيق موجبات القانون، إلا أنها تعيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذ لم يكن لها سلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استجاب لطلب سلطة الإتهام لتأييده أحكام المستأنف القاضى بإدانة المطعون ضدها، وكان لا مراءى فى إحساس المصلحة عن المطعون ضدهم فى هذا الطعن ومن ثم فلا جدوى منه ما دام الحكم بعدم قبول الاستئناف ينطقى فى النتيجة مع الحكم موضوع الاستئناف برفضه. لما كان ذلك، فإن ما تنصاه النيابة العامة "من أن الحكم المطعون فيه قد أعطى فى تطبيق القانون إذ قضى بقبول إستئناف المطعون ضدهم شكلاً وفصل فى موضوع الدعوى على الرغم من أنهم قرروا بالإستئناف بعد الميعاد" لا يعدو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه بها ومن ثم فإن طعنها لا يكون مقبولاً لانعدام المصلحة.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٠

- متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى من أن الطاعن ركل الجنى عليه بقدمه فى بطنه فأحدث إصابته التى تخلف عنها عاهة مستديمة هى إستئصال الطحال أورد على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبى الشرعى الذى نقل عنه أن إصابة الجنى عليه وما نتج عنها من تهتك الطحال رضية وجائزة للحدث وفق تصويره وقد إستأنز العلاج إستئصال الطحال وتخلف لديه من جراء ذلك ورغم إصابة الطحال بالمرض عاهة مستديمة هى فقدان هذا العضو وبالتالي فقد منفعته للجسم، وبذلك يكون الحكم قد بين واقعة الدعوى وأقام الدليل على توافر السببية بين عطا الطاعن وحصول العاهة المستديمة من واقع الدليل الفنى ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله.

- إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهى الحبس سنة أشهر داخلية فى حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فإنه لا يكون هناك من مصلحة للطاعن

فيما أثاره من جدل حول حقيقة التهمة المسندة إليه وكونها مجرد ضرب بسيط على موجب حكم تلك المادة.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٥

لا مصلحة للطاعن في التمسك بطلان إجراءات التفتيش الذى تم فى المستشفى لأنه لم يكن لإحراز المخدر المستخرج فيه أثر فى وصف التهمة التى دىن بها الطاعن ويبقى الوصف سليماً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً له لما ألبته الحكم مسئولية الطاعن من جلب المخدر المضبوط فى حقيقته.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣

من المقرر أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتخصص بمركز قانونى خاص، إذ تمثل الصالح العام وتسمى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، ومن ثم لها أن تطعن بطرق النقص فى الأحكام، وإن لم يكن لها كسلطة إتهام - مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا يبنى على طعنها - فى حالة عدم إستئنافها حكم محكمة أول درجة - سوى مركز المتهم.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عبّر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جميعاً مرتبطة ارتباطاً لا يقبل المجزأة فى حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها العقوبة المقررة لأخذ تلك الجرائم وهى جريمة القذف - التى لا طعن للطاعنين عليها فإنه لا يكون لها مصلحة فى تعيها بشأن تهمة الضرب التى أستند بها الحكم إليهما.

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام تخصص بمركز قانونى خاص يميز لها أن تطعن فى الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه، لما كان ذلك - وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من الخطأ والبطالان، فإن مصلحة النيابة العامة فى الطعن تكون قائمة - لما كان ذلك - وكان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم "المطعون ضده" غيابياً - فعارض فى هذا الحكم وتخلّف عن حضور جلسة المعارضة فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإستأنف الحكم الأخير وقضت المحكمة الإستئنافية حضوراً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره وأثبتت المحكمة أن المطعون حنده قدم شهادة مرضية ثابت بها مرضه في فترة الاستئناف، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالشهادة المرضية التي قدمها الطاعن والتي تتضمن مرضه لمدة عشرة أيام ضمنها اليوم المحدد لنظر المعارضة - بما مفاده أنه كان مريضاً في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة - ولذلك قضى بقبول إستئنافه شكلاً مع أنه قرر به بعد الميعاد، غير أنه حكم في الوقت ذاته في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان ثابتاً أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعلز قهري - أقره الحكم المطعون فيه - فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلاً، وكان يعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضي في الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة، أما وهي لم تعمل وفوتت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي بقضائها في موضوع الدعوى، فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون، ومن لم يعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة.

الطنن رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

الأصل أن النية العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي عصب عادل وتخص بمركز قانوني خاص إذ تفل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من التهمين فتوب عنهم في الطعن لمصلحتهم - تنقيده في ذلك بقيود طعنهم - بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من التهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى. لما كان ذلك، فإنه لا يجوز للنية العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤيدها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول إستئناف المطعون حنده شكلاً وقال في أسبابه أنه قدم في الميعاد القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات التهم قيام علز منه من التقرير بالإستئناف في الميعاد - دون أن يقضي بعدم قبول الإستئناف عملاً بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يصير خطأ في تطبيق القانون وخطأ في التسبيب. إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة

أول درجة بإدانة المطعون ضده، وكانت سلطة الاتهام قد أجبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله، وكان المتهم لم يبد طلبات، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل الاستئناف أو بموضوعه، فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته فإنه لا تكون هناك مصلحة للطاعة كسلطة إتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم بقضائه بقبول الاستئناف شكلاً ورفعته موضوعاً دون القضاء بعدم قبوله، طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكمين فيما يتعلق بالفصل في شكل الاستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصيته هذه الدعوى، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم، قضاء لا مطلعن عليه منه أو من النيابة العامة - لما كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه ويتمين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٧
الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم، إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة لعدم إشعار المسؤول عن الحقوق المبدئية لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩
معي كان الحكم فيه قد خفض العقوبة المقررة بها على الطاعن من محكمة أول درجة فلا مصلحة له فيما ينعاه على الحكم من تعديله العقوبة المقررة بها إبتدائياً دون أن يشيء لذلك أسباباً - هذا إلى أنه من المقرر أن تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أولعت العقوبة بالتقدير الذي إرتأته.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٦
من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمطالبته تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى برفض الدفع المبدئي من المحكوم عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإذ كان ذلك وكان هذا الطعن قد استوفى باقي أوجه الشكل المقررة في القانون، فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

الظعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/١١

إن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظعن إنما هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص بمطالبها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه الخاتبة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه.

الظعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

من المقرر أنه ليس للمدعي بالحقوق المدنية صفة في الظعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم به القاضي الجزئي نهائياً وإنطوى العيب الذي شاب الحكم على أساس بالدعوى المدنية. لما كان ذلك، وكان اليمين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في فضائه باعتبار الطاعن تاركاً لدعواه المدنية على تخلفه عن الحضور بالجلسة رغم علمه بها ولم يتصل هذا الشق من الحكم بالأسباب التي بنيت عليها البراءة فإنه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة فيما يبرره في أسباب ملته من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ويضحى منعه في شأنها غير مقبول.

الظعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

المصلحة شرط لازم في كل ظعن فإذا انتفت لا يكون الظعن مقبولاً - وعلى ذلك متى كان إستبعاد سبق الإصرار من التهمة أمراً يستفيد منه الطاعن فلا يصح أن يكون سبباً لعطنه في الحكم الصادر عليه إستناداً إلى أنه لم ينبه إلى هذا التعديل قبل إجرائه ما دام لم يحكم عليه بمقربة أشد من المنصوص عليه في القانون للجرمة الموجهة إليه.

الظعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٩

من المقرر أن الظعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم، وأن المادة ٣١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون - لا تجز الظعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه، وهؤلاء يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصلته التي كان متصفاً بها في الدعوى، إلا أنه لما كان اليمين في خصوص هذه الدعوى أن ما كان مطروحاً على المحكمة هو تحقيق شخصية المظعون ضده وهل هو مرتكب الجريمة من عدمه فقد كان لزاماً عليها أن تتمع النظر في هذا الموقف وتستجلى غامضه لتبين حقيقة الأمر فيه، أما وقد قعدت عن ذلك متخذة من مجرد اختلاف الاسم دليلاً على أن المظعون ضده هو شخص آخر غير مرتكب الفعل فإن ذلك يحول دون تبين محكمة النقض صحة الحكم من لسانه لما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧
تقديم أوجه الطعن من غير ذي صفة وبدون توكيل يجعل الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
طعن النائب العمومي في الأمر الصادر من قاضي الإحالة طبقاً لأوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً للمادة الرابعة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بجعل بعض الجنايات جنحاً هو كالطعن الحاصل طبقاً لأوضاع المادة ٢٣١ من قانون تخفيف الجنايات يجب أن يقرر به في قلم الكتاب في الميعاد المحدد وأن تقدم الأسباب المبني هو عليها إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد أيضاً، فإذا لم يحصل كذلك كان غير صحيح.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١
الأصل في الطعون عامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا يجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يصدى أثره إلى غيره وذلك كله طبقاً لقاعدة إسقاط الطعون، ولقاعدة الأثر النسبي للطعن.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١
إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلد حاتم بنك مصر وإسعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه يفرض أن اتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة لأن الطاعن يعد حتماً شريكاً فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشوك في جريمة فعلية عقوبتها طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧
لما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده غاكمته بجريمة القتل الخطأ وإدعى المدعون بالحقوق المدنية مدنياً ضده والطاعن المستول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين. وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وعدم إختصاصها بنظر الدعوى الموجهة إلى شركة التأمين وإحالة الدعوى المدنية المقامة قبل المتهم والمستول عن الحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة - لإستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الإستئنافية برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. فقرر المهتم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة ثم قضت محكمة الإعادة بتعديل الحكم المستأنف وتبريم المتهم مائة جنيه - فقرر المستول عن الحقوق المدنية - بواسطة وكيله - بالطعن في الحكم الأخير بطريق النقض. لما كان ذلك، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة

للتطاعن في رقبه، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية، وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفاً فيه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال المنصوص عليها فيها، فقد أُلزمت أن مناط الحق في ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به، فإذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه إستئنافه في معاده، ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة فلم تقض ضده بشئ ما - فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز. لما كان ذلك، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن المسئولة عن الحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضي بالزامها مع الطاعن الأول بالتضامن بالتعويض وإنما إستأنف الطاعن الأول وحده الحكم الصادر في معارضته فلم تحصل المحكمة الإستئنافية بغير إستئنافه، وهو ليس خصماً للمسئولة عن الحقوق المدنية بل هو محكوم عليه معها بالتضامن بذلك التعويض، وخصمه - في الدعوى الجنائية - هي النيابة العامة، وفي الدعوى المدنية هو المدعي بالحقوق المدنية - دون سواه - وبالتالي فلم تكن المسئولة عن الحقوق المدنية مختصة البتة أمام محكمة ثاني درجة، ومن ثم لم يلزمها حكمها المطعون فيه بشئ إذ إقتصر قضاءه على تأييد الحكم الغيابي الإستئنائي الصادر ضد الطاعن الأول بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول معارضته في الحكم الابتدائي، فإنه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئولة عن الحقوق المدنية ومصادرة الكفالة وإلزامها بالمصاريف.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠

لا يقبل من الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) ما يثيره من بطلان الإجراءات لعدم إعلان التهم بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر معارضته بعد فتح باب المرافعة طالما أن هذا الإجراء غير متصل بشخصه ولا مصلحة له فيه.

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٨

لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تخصص بمركز قانونى خاص بحسبانها تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المظنون ضده.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٧

لما كان الحكم المظنون فيه قد حصل والتمه الدعوى بما مؤداه أن الجنى عليه صعد ليلة الحادث إلى الدور الثامن من البناء مكان الحادث - المملوك غاليته للطاعة والخاضع لإشرافها - قادماً مسكن صديق له فى هذا الدور، ولصدم وجود إضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجى فقد ضل الجنى عليه طريقه لباب مسكن صديقه ودلف إلى فتحة باب المصعد الخارجى وسقط منها فى بئر المصعد مما أدى إلى إصابته بالإصابات التى أدت إلى وفاته، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكنى البناء ومن أقوال الطاعة وزوجها، وبما أسفرت عنه المعاينة والقرار الطبى الشرعى وهى أدلة سائلة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، إنهى إلى تقرير مسؤولية الطاعة فى قوله "... والذين مما تقدم أن خطأ التهمة وهى المالكة لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك فى تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يمثل فى أنها حررت عقود الإيجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكتتهم من الإنتفاع كلاً بالعين المؤجرة له ومن إدخال متعلقاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة السلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات إنارة بشققهم بل وتركيبها هى عداد إنارة بالشقة التى احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضى باسمها وعداد إنارة بالبدروم باسمها فإن ذلك كان خطأ منها وإهمالاً وتقصيراً يوجب مساءلتها عن الضرر الذى يصيب الغير من الموردين على العقار ". وإذ كان إستخلاص سيطرة الطاعة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسؤوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان هذا الذى أوردته الحكم إستدلالاً على ثبوت سيطرة الطاعة على هذا العقار سائق يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها، فإن ما تفره الطاعة فى هذا الشأن بقالة الفساد إلى الإستدلال لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم قد إستظهر توالى رابطة السببية بين خطأ الطاعة ووفاته الجنى عليه فى قوله "... «ثالثاً» علاقة السببية - ثبت لدى المحكمة أنه لو لا ترك التهمة لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو غلق أبواب

فصاحته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها فى اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون إضاعة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لسكنى شقق العمارة يردد عليها زائرون وجامعى قمامة وبياعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة الجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهم مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية . وإذا كان الحكم فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائع مقبول - قد إستخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعة وإستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة الجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ وكان هذا الذى إستخلصه الحكم مستنداً لما له أصل ثابت فى الأوراق، وليس محل جدل من الطاعة وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبته جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض، وكان تقدير توافر النسبية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعة وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة الجنى عليه، فإن ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن شديد وأما ما تنيره الطاعة من أن خطأ الجنى عليه كان السبب فى وقوع الحادث، فإنه لا جدوى لها منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقها، ذلك بأن الخطأ المشترك - فى نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلو المتهم من المسئولية وما دام الحكم فى صورة الدعوى الماثلة - قد دلى على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعة بها من ثبوت نسبة الخطأ إليها ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر بوفاة الجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع، وكان ما تنيره الطاعة فى هذا الصدد لا يمدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمناً من قضائها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت، فإن النعى على الحكم فى خصوص ما سلف يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٨
إن المصلحة شرط لازم فى كل طعن، فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولا. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن قد إستأنف الحكم وقضى بقبول إستئنافه شكلا فإنه لا يكون له ثمة مصلحة فى النعى على ورقة إعلان الحكم خلوها من بيان وصف التهمة والعقوبة المقررة به.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٠
من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده إلا إنه وقد قضى بتأييد حكم أول درجة القاضى بالبراءة لا يعبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه. ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٠/١٧/١٩٨٠
الطعن بالنقض لطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له بهذا الطلان.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠
لما كان من المقرر أن المصلحة شرط لازم لى كل طعن، فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولا، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يطره من إغفال الحكم - فى منطوقه - الفصل فى الدعوى المدنية المقامة ضده ولفضلا عن ذلك فإن البين من محضر الجلسة ومدونات الحكم أن زوجة المجنى عليه كانت قد ادعت مدنيا قبل الطاعن وبمجلسة الحكم قررت بتصلحها معه وتركت الخصومة فى الدعوى المدنية، وقد أثبت الحكم - فى مدوناته دون منطوقه - ترك الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بالحق مصاريفها ومن ثم ما يحيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٠
لما كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وكانت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ذلك أن القانون إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو انحامي العام لدى محكمة الإستئناف أو من وكيل عن أيهما حتى يكون فى ذلك ضمان للمتهم وأن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيد إقراره بإياها إذ أن الأسباب إنما هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه أما إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع من حصوله بوكيل كما هو

الشان في التقرير بالظمن - لما كان ذلك وكان الخامي العام لنيابة غرب الإسكندرية الكلية هو الذي قرر بالظمن وأودع أسبابه موقفة منه وحده فإن التقرير بالظمن وإيداع أسبابه والتوقيع عليها يكون حاصلاً من غير صفة - ولا يغير من ذلك ما أشير إليه في كل من التقرير بالظمن بالنقض وإيصال إيداع ورقة الأسباب من أن هذا الإجراء قد تم بتوكيل من الخامي العام الأول لنيابة إستئناف الإسكندرية ذلك أن الثابت من كتاب هذا الأخير المؤرخ ١٩٧٩/٦/٣٠ أنه لم ينص فيه على توكيل الخامي العام لنيابة غرب الإسكندرية الكلية وإنما يقتصر على الإشارة إلى موافقة على التقرير بالظمن بالنقض وإيداع الأسباب في المعاد وهو لا يعد توكيلاً منه بالظمن إذ أن الموافقة على إتخاذ إجراء لا يفيد التوكيل في إجراءاته بالمعنى المقصود في صحيح القانون - لما كان ذلك فإن الظمن يكون غير مقبول شكلاً لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانوناً.

الظمن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظمن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون، وكان لها تبعاً لذلك أن تظمن بطريق النقض في الأحكام من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظمن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين فتتوب عنهم في الظمن لمصلحتهم متقدمة في ذلك بقعود ظمنهم، إلا أنها مقيدة في كل ذلك بقيد عام هو قيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا محكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الظمن فإن ظمنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن تظمن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وظمنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرف لا يبرهها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على الحدث "المطعون حده" في السجن العامة - وليس وقف التنفيذ على إطلاقه - ومؤداه أن يعود الأمر إلى النيابة العامة لإتخاذ شئونها فيها سواء بإجراء ما يلزم نحو تنفيذ تلك العقوبة في المؤسسة العقابية الخاصة وفقاً لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أو بعرض ما قد يور من نزاع في شأن التنفيذ على قاضي محكمة الأحداث المختص للفصل فيه طبقاً لنص المادة ٤٢ من ذات القانون، فإنه من ثم وترتبة على ذلك تحصر مصلحة كل من النيابة العامة أو المحكوم عليه في الظمن على هذا الحكم مجرد أنه لم يقض بعدم الاختصاص وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة طالما بأن ذلك لن يؤدي إلا إلى ذات النتيجة التي انتهى إليها الحكم. لما كان ما تقدم فإن الظمن لا يكون مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٠

من حيث إن الأستاذ..... انحاض قور بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه نيابة عن المحكوم عليه غير أنه لم يقدم التوكيل الذي يتولاه حق الطعن نيابة عنه وبذلك يكون طعنه غير مقبول شكلاً لا هو مقرر من أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠

مضى كان الطاعن قد طلب إلغاء الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وهو طلب يتسع ليشمل ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية، وكان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أنه لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية الطعن في الحكم الصادر في رفع الدعوى الجنائية لإعدام مصلحته وصفته كليهما في ذلك فإن طلبه إلغاء الحكم في شرطه الخاص بالدعوى الجنائية يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٠

مضى الطاعن على الحكم لعدم فضائه بعدم قبول الدعوى المدنية مردود بأنه فضلاً من عدم جوازها لأن ما قضى به غير منه للاستعانة في هذه الدعوى لمصلحته فيه متعدياً إذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٨/١/١٩٨١

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر فيها بطريق النقض يكون غير جائز وكان من المقرر أنه لا يكفي لإعيار الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه أن يكون قد إختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - شركة النيل العامة للصهريس الوجه القبلي وإن إختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أن حكمتها الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضى حضورياً بتفريم المتهم "الطاعن الأول" عشرين جنيهاً وألزمه أن يدفع قرشاً صاعاً واحدة على سبيل التعويض الموقت، وأغلغل الفصل في الدعوى المدنية القائمة من المدعي بالحقوق المدنية ضد الشركة المستولة عنها

لإستأنف المتهم وحده هذا الحكم ولقض المحكمة الإستئنافية برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبالتالي لم تكن الشركة المستولة مختصة أمام محكمة ثاني درجة ومن ثم لم يلزمها الحكم المطعون فيه بشئ إذ إقتصر قضاءه على تأييد الحكم الابتدائي الصادر ضد الطاعن الأول وحده فإنه يتعين - والحالة هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المتقدم من المستولة عن الحقوق المدنية.

الطعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/١١

لما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة المجتمع التي تقتضي أن يكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح حال ما يشوبه من الخطأ أو البطلان، إلا أنها تقيد في كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إندمت فلا دعوى. ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يليه لما لا كان ذلك، وكانت النيابة العامة قد إقتصرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنص عليه قضاء براءة المطعون ضدهم وعدم إستجابته إلى ما طلبه بوصفها سلطة إتهام من إدانتهم، ولا مراء في إحصار مصلحة المطعون ضدهم في الطعن بعد أن قضى ببراءتهم، فإن طعنها يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يليه لها.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٠

النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه الخاتبة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصلحة العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من التهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من

المتهمين مصلحة خاصة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى. ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل عمله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده. لما كان ذلك، وكانت المظنون ضدها لم تحرم من دفاعها في شكل الإستئناف ولم تدع أنها لم تعلن بالحكم المستأنف الصادر في المعارضة أو أنها لم تعلم به بوجه رسمي حتى يسوغ لها مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لإستئناف هذا الحكم كما سكنت النيابة العامة عن إيداء ما أوردته في طعنها أمام المحكمة الإستئنافية، فلا يجوز لها إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم، وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة.

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥

لما كان صحيحاً ما ذهب إليه الطاعنة أن الفعل موضوع التهمة الأول - إقامة بناء بالدور الأول - العلوي - فعل غير مؤتم بمحكم القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ سالف الذكر بما كان يقتضي تيرنة المظنون ضده من هذه التهمة إلا أنه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة أخرى جريمة إقامة بناء بغير ترخيص - وهي موضوع التهمة الثانية الموجهة للمظنون ضده - والمعالق عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ وكان الحكم المظنون فيه قد قضى إزاء هذا الإرتباط القائم بين التهمتين سالفتي الذكر بعقوبة واحدة عنهما وهي المقررة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ - وذلك باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات. فإنه لا تكون بذلك ثمة مصلحة للطاعنة في التمسك على الحكم بالإدانة في الجريمة المرتبطة طالما كانت العقوبة المقضى بها في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأخرى والتي لا مظن عليها بما يضحى معه هذا الوجه من التمسك غير مقبول.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥

لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان مصداقاً منها بشخص الطاعن، وكان ما يعمه الطاعن على الحكم في شأن عدم قضائه بإقتضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا

مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسئولية الجنائية وقضى بإدائته فلا يقبل من الطاعن ما يفرضه في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص بمطالبها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨١

المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح في الأحوال المنصوص عليها فيها فإن مناط الحق في ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٤٣ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨١

لما كان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومساطر توالى هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ولما كان المدعي المدني ليس طرفاً في الحكم المطعون فيه الذي يقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية بعد ما قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦/٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مع إلزام الطاعن بالمصاريف.

الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١/٣/١٩٨٢

من المقرر أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بعقوبة الإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها - لتستعين من تلقاء نفسها - ما أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب، يسعى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته.

الظعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٢

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن "لا يجوز الظعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية" مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الظعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لإتعدام صفته في ذلك.

الظعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٢

لما كان المحامي قد قرر بالظعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه، بيد أن سند الوكالة في ذلك لم يقدم. ولما كان الظعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر ضده الحكم بمارسه أو لا ممارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلًا أو وكيلًا يخوله هذا الحق، فإن الظعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

الظعن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ٣/٢٠/١٩٨٢

النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الظعن - خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمطالبها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تعلن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة إتهام - مصلحة خاصة في الظعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه - كما هو الحال في الظعن المائل - ومن ثم فإن مصلحتها في الظعن تكون قائمة ولو أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة المظعون ضده.

الظعن رقم ٤٥٦٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢/١٥/١٩٨٢

- حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبه المظعون ضده إلا أنه وقد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه لأن الظعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزاً.

- لما كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها لم تفيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم تكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الظعن لأن ظننها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً في قضائه بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة - ومن ثم فلا جدوى مما تثيره النيابة العامة في شأن تقدير سن التهم أو تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أن الدعوى الجنائية قد

انقضت بالتقادم ومن بعد فإن ما تنعاه النيابة العامة في هذا الشأن لا يبدو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية بحته لا يؤيدها ومن ثم تلغى المحكمة برفض الطعن.

الطعن رقم ٥٤٩٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣

ولئن كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق إستئناف حكم محكمة أول درجة، فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضي وينتقل أمامها طريق الطعن بالنقض، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والإستئنافي قد اندمجا وكونا قضاءً واحداً، أما إذا ألقى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاءً منفصلاً تاماً عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوياً مركز المتهم. ولما كانت الجريمة المسندة إلى المظنون ضده أنه تعدى على موظف عام أثناء تأدية وظيفته بأن ضربه بقطعة من الحديد فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ومحكمة أول درجة قضت - عملاً بالمادتين ١٣٦، ١٣٧ من قانون العقوبات - بحبس المظنون ضده أسبوعاً مع الشغل وإذ إستأنف المظنون ضده هذا الحكم فقد قضت المحكمة الإستئنافية شياً بآياد الحكم المستأنف ثم قضت في المعارضة - بحكمها المظنون فيه - بتعديل الحكم إلى إسبدال عقوبة الغرامة عشرة جنيهات بعقوبة الحبس المقضي على المظنون ضده بها. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه إذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى أو بلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذا أوقع على المظنون ضده عقوبة الغرامة، مما يضمن معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١

إن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم ما زال مفتوحاً، وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية - ولما كان البين من الأوراق أن هذه المحكمة - محكمة النقض - قضت في الطعن المرفوع من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً، وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي

قضى به الحكم الصادر فى الإشكال، فإن طعن النيابة العامة فى هذا الحكم الأخير الوقضى بضحي عديم الجدوى، متعين الرضى.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بجرائم إحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص والتدخل فى وظيفة عمومية وإجراء عمل من مقتضيات تلك الوظيفة بغير صفة رسمية أو إذن من الحكومة والتوصل بطريق الإحتيال على الجنسى عليه إلى الإستيلاء على سلاحه النارى وأوراقه ونقوده واعتبر تلك الجرائم الثلاث مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وأوقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص - والتي لم تكن محل نعى - تطبيقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، ومن ثم فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فيما يشهده بشأن تغيير المحكمة لوصف التهمة بالنسبة لجريمة النصب دون تنبيهه إلى هذا التغيير، وغلو الحكم من بيان أركان جريمة التدخل فى وظيفة عمومية ويكون منعا فى هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١

من حيث أن ائامى الأستاذ..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابة نائباً عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل رسمى عام موثق عام ١٩٧٣، حسبما ذكر فى تقرير الطعن، بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للثبوت من صفة المقرر، بل قدم توكيل خاص صادر من المحكوم عليه فى تاريخ ١٩٨٠/٥/٥ يحول فيه ائامى الأستاذ..... مباشرة هذا الحق بنفسه أو بواسطة من ينيه عنه ولما - كان ائامى المقرر بالطعن لم يباشر هذا الإجراء نيابة عن ائامى الموكل أصلاً فى مباشرته، بل بمثابة هو نائباً عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل صادر منه إليه لم يقدم للثبوت من صفة المقرر فى الطعن وكان الطعن بطريق النقض فى المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لغیره أن يتوب عنه فى مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يحوله ذلك الحق، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير دى صفة.

الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه «لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية، مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية لإنعدام مصلحته - فى ذلك - فإن ما تنهه الطاعة - المسئولة عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه

بدعوى الخطأ في تطبيق القانون إذ دان المتهم بجرمة تبديد حالة كون الواقعة تشكل جنحة سرقة لا يكون مقبولا.

الظعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٢

لما كانت النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تظعن في الحكم وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانون صحيح حال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الظعن تكون قائمة.

الظعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٤ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٢

لا يجدى الطاعن ما يثيره من إغفال النيابة إدخال الجنبى عليه معهما في الدعوى طالما أن إدخال المذكور لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التي دين بها فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد.

الظعن رقم ٥١٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٢

من حيث أن الأستاذ.... الخامى قرر بالظعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصفحة وكيلاً عن المدعى بالحقوق المدنية بموجب توكيل أشير إلى رقمه بورقة التقرير بالظعن، بيد أن التوكيل المشار إليه لم يقدم للضب من صفة المقرر، وإغما قدم توكيل آخر صادر من المدعى بالحقوق المدنية لعدة محامين ليس من بينهم الخامى المقرر بالظعن المائل. لا كان ذلك، وكان من المقرر أن التقرير بالظعن حق شخصي لمن صدر الحكم حذبه وليس لغيره أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلأ منه توكيلأ يحوله ذلك الحق فإن هذا الظعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ولا يشفع في ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أجلأة إنابة الخامى الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الإجراءات، ما دام أن من قرر بالظعن لم يفصح عن أنه يباشر هذا الإجراء نيابة عن زميله الموكل وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الظعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدر العمل الإجرائي عمن صدر عنه على الوجه المعير قانونأ فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستعمد منه لا كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الظعن شكلاً ومصادرة الكفالة عملاً بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٥١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمقتضاها تغل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المظنون ضده، وإذ كان ذلك وكان الطعن قد إسوفى الشكل المقرر فى القانون فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤

لما كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة، ولق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاليه بالأشغال المؤقتة لمدة عشر سنوات وهى عقوبة مقرررة لجرمعى تقليد العملة وحيازة هذه العملة بقصد الترويج فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الإتفاق الجنائى على تقليد العملة وترويجها والمقاب عليها بعقوبة السجن ما دامت المحكمة قد دانتة بجرمعى تقليد العملة وحيازتها بقصد ترويجها وأوقعت عليه عقوبة الأشغال المؤقتة المقررة لإحداهما عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصف أن أيهما هى الجريمة الأشد بالنسبة إلى جريمة الإتفاق الجنائى فى شقيه ويكون منعه فى غير محله. ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المظنون فيه أنه أوقع عقوبة جريمة الإتفاق الجنائى بوصفها الجريمة الأشد، إذ أن عطاءه فى تحديد الجريمة ذات العقوبة الأشد لا يطله ولا يقتضى لقعه إكتفاء بتصحيح أسيابه - عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - على النحو السالف بيانه. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مصتباً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

لما كان الطاعن لم يختصم فى المحاكمة بدرجيتها بصفته ولياً طبعياً على ابنه المسئول عن الحقوق المدنية - إلا أنه لما كان ولى القاصر هو ولى جبرى عنه بحكم القانون ينتظر فى القليل والليل من شونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره ولو لم يكن مملاً بصفته فى الخصومة من قبل. إلا أنه من ناحية أخرى لما كان الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن يصدر ضده الحكم - أو وليه الطبيعى بصفته - لا يتوب عنه أحد فى مباشرته إلا بإذنه وكان التوكيل المقدم صادراً من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ولياً طبعياً على ابنه القاصر المحكوم عليه فإن هذا التوكيل لا يعنى فى إثبات أن التوكيل كان مخولاً بالحق فى الطعن نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية

المحكوم عليه إذا اقتصر على إعمال الوكالة عن الطاعن بصفته الشخصية مما يكون معه الطعن قد تم بالنسبة للمحكوم عليه من غير ذى صفة في الوكالة عنه للتقرير به ومن ثم فإنه يفصح عن أنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣
من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيائياً من محكمة الجنايات بإدانة المظنون ضده الثاني، إلا أنه وقد أوضحت النيابة العامة عن أن هذا الحكم ما زال قائماً لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره وصدور حكم فيها وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، قد أجازت للنسبة العامة فيما يخص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية، فإن طعنهما يكون جائزاً.

الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣
من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بيجز لها أن تطعن في الأحكام، وإن لم تكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قضى بعدم قبول إستئناف المتهم حكم بإدانته.

الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥
من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص، إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون، إلا أنها تقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليها من أن المصلحة أساس الدعوى.

الطعن رقم ٦٧٩٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨
- الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنهما لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى براءة المظنون ضده من تهمة حيازة المخدر بقصد الإتجار المسندة إليه على أساس عدم ثبوت الواقعة في حقه للأسباب السائفة التي أوردتها، فإنه لا جدوى للنيابة - الطاعنة - من النعي على الحكم أنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المظنون ضده من العسكريين في تاريخ الحادث، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله.

- المصلحة العامة التي تجمعها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد، ومن ثم فلا يحق لها الطعن لمصلحة مالك تلك السيارة والذي لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله.

الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم ولئن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليها. ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح حال لما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

الأصل في الطعون بعمامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه، ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يصعد أثره إلى غيره، وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن، فإذا كان المتهم قد استأنف وحده، وحضور المدعي بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة، لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتصريح.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤

لما كان الطاعن لا مصلحة له في نفيه على الحكم المطعون فيه في شأن مصادره للسيارة التي كان بها المعتذر إذ قرر أنها ملك لوالدة زوجته وأنه كان قائداً لها فقط فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون في هذا الشأن لإسدادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق إسلامها - كما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده.

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٧

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقول محكمة النقض أن تقضي الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الإحالة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٠

مضى كان الطالب لا يجادل، بل أنه يسلم في طلبه، بأن سند التوكيل المثبت لصغفه في التقرير بالطعن لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسته..... فإن طلبه العدول عن الحكم الذي أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل. ولا يشفع له في ذلك أن يكون قد قدم أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ولا ما أشار إليه من أصل التوكيل مودع في قضية أخرى ما دام أنه لم يقدم أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه - دليلاً رسمياً يثبت صفته في التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم ضده، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يحوله هذا الحق الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها الطعن للثبوت من إستيفاء إجراءات الطعن. لما كان ما تقدم، فإن الطلب يكون على غير أساس معين الرفض.

الطعن رقم ٥٥٣٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كانت النهاية العامة في مجال المصلحة والصفة في الطعن هي عصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمطالبته فمحل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه النهاية أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم المطعون فيه قضى بالإدانة - وإذا كان ذلك وكان هذا الطعن قد استوفى بالي أوجه الشكل المقررة في القانون فإنه يكون مقبولاً شكلاً. لكن كان قد أثبت في دياجة الحكم المطعون فيه أن الواقعة التي طرحت على المحكمة الإستئنافية هي تبديد المظنون ضده مبلغ ٣٤٥ جنهما المستحصلة من أصحاب البطاقات التموينية المربوطة على محله كرسوم عمدة بأن لم يوردها لمصلحة الضرائب في المهاد القانوني واستولى عليه نفسه إضراراً بها الأمر المنطبق على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات - إلا أن الحكم أورد في مدوناته ما نصه "وحيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيعين تأييده.... فللهذه الأسباب وبعد روية المواد فقرة ٣٢، ٣٢، ٣٨، ٩٥ فقرة ٣ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ - حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف".

الطعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٨

- وإن كان الطاعن قد نفذ عقوبة الحبس مع الشغل للقضي بها عليه مما تكون معه مصلحته في طلب تبديلها بعقوبة الحبس البسيط قد إنتهت، إلا أنه لما كانت العبرة في قيام المصلحة في الطعن إنما هو بتوافرها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا أثر لزوالها من بعد، وكان للطاعن مصلحة في طعنه وقت صدور الحكم، وكان الطعن قد إستوفى باقي أوضاعه القانونية، فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

- النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن تخصص بمركز قانوني خاص إعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في ذلك، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه.

الطعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص بجانبها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المظنون حده.

الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر بمجلسة ١٩٨١/٢/١١ قضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه في شقه المدني وإعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً دعواه المدنية مع إلزامه بمصاريفها وبرفع المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك وكان المدعى بالحق المدني لم يطعن على هذا القضاء أمام محكمة تاتي درجة فإن الحكم المستأنف في هذا الشق قد صار نهائياً. ويكون ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم التعرض له قد صادف صحيح القانون فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن فيما يغيره بشأن تلك الدعوى لما هو مقرر من أن المصلحة مناط الطعن لمحيث تنفي لا يكون الطعن مقبولاً.

الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن المحكمة ترى أن العقوبة السابق توقيفها كافية للنشاط الإجرامي كله، وهو ما يدخل في مطلق سلطتها في تقدير العقوبة، فإن عطاء الحكم بعد ذلك بالقضاء في منطوقه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - لا يميز للنيابة العامة أن تطعن فيه بالنقض لمصلحة القانون - لأن مصلحتها وطعنها والحالة هذه مسألة صرفة لا يؤيده بها.

الظعن رقم ٧١٥٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٢٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤
لما كان يشترط لقبول الظعن وجود صفة للطاعن في رفعه، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصار على الفصل في الدعوى الجنائية، وليس المدعى المدني طرفاً فيه فإنه يتعين بحكم بعدم قبول الظعن شكلاً لرفعه من غير ذى صفة.

الظعن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ٦/٥/١٩٨٤
ولئن كان الظعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو ممن يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الظعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التى تصدر على قاصره.

الظعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤
لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات - مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

الظعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٣٣ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٤
لما كان من المقرر أن مسئولية المتهم تتحدد بما ينسب إليه من وقائع ولا يحتاج بما يقضى به على متهم آخر ومن ثم فلا صفة للطاعن في التحدث عما قضى به الحكم المطعون فيه بالنسبة للمحكوم عليه الثانى الذى طبق الحكم على جريمة الإعتلاص المسندة إليه نص المادة ١١٨ مكرراً "من قانون العقوبات لما ثبت عن أن قيمة ما اختلسه لا تجاوز خمسمائة جنيه.

الظعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٣٣
إن من المبادئ المفق عليها أن المصلحة أساس الدعوى، فإذا إنعدمت فلا دعوى. وعليه فالنيابة العامة والمحكوم عليه، والمدعى المدني، لا يقبل من أيهم الظعن بطريق النقض والإبرام، ما لم يكن له مصلحة حقيقية في نقض الحكم المطعون فيه. غير أن هذه القاعدة على إطلاقها لا تسرى على النيابة العامة فإن لها مركزاً خاصاً ليه تمثل المصالح العامة، وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية. ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة إتهام - مصلحة خاصة في الظعن، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة في الظعن فطعنهما لا يقبل عملاً بذلك المبدأ العام. فإذا كان

الحكم المطعون فيه، بقبوله إستئناف المحكوم عليه شكلاً وتأييده الحكم المستأنف موضوعاً، لم يؤثر في مصلحة النيابة بوصفها سلطة إتهام لأنه لم يس موضوع الحكم بل إستيقاضه كما هو، وهو ما تريد النيابة أن تصل إليه إذا قبل الطعن المرفوع منها في هذا الحكم، ولم تكن للمحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن، إذ لو كان رفعه هو لما قبل منه، لأن الخطأ في قبول إستئنافه شكلاً لا يضره بل هو في مصلحة، كان الطعن في هذا الحكم على غير أساس متيناً عدم قبوله.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣

للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة. فإذا طُعت النيابة في الحكم الصادر على التهم بمقوبة الحبس فقط وطلبت إضافة الحكم عليه بالرامة تطبيقاً للقانون ورأت محكمة النقض أن الواقعة لا عقاب عليها أصلاً تعين عليها أن تنقض الحكم برمته وتحكم ببراءة المتهم.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٧

للمحكوم عليه الذي لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة. فإذا طُعت محكمة الموضوع بالإدانة في تهمتي إحراز مفرقات وإحراز سلاح ناري بدون رخصة، وأوقعت عقوبة واحدة على الجرمين، ثم طُعت النيابة العمومية في الحكم طالبة تشديد العقوبة تطبيقاً للقانون، ورأت محكمة النقض عدم توافر أركان جريمة إحراز المفرقات، كان على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتنقض بالبراءة، وبما أن تعديل العقوبة المقضى بها على ما يناسب في تقديرها جريمة إحراز السلاح، ولو كانت العقوبة التي أولقتها محكمة الموضوع في التهمتين مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٣٥/٢/٤

الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو عن يوكله توكلاً خاصاً لهذا العرض. ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جري عنه بحكم القانون " *mandataire legal obligtoire* " ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس أو بالمال، فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره.

الظعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٣٧/١/٤

إذا كان كل ما يستند إليه الطاعن في طعنه على الحكم الصادر ضده هو حصول عيب في الإجراءات التي اتخذت في حق غيره من المتهمين معه، فهذا الطعن لا يقبل لإصدام مصلحة الطاعن منه إذ أن العيب الذي يدعاه على الحكم لا يتعدى أثره إليه هو بل يقتصر على من اتخذ في حقه الإجراء المعب.

الظعن رقم ٥٨٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٣٧/٢/٨

إذا أخطأ الحكم فاستد إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى، وعاقبه على الجرمين بطبقة واحدة داخلة في حدود المادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها، فإنه بذلك تنضى مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم.

الظعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢١

إذا كان طعن أحد الطاعنين غير مقبول ببلاته شكلاً، وكان طعن الآخر مقبولاً شكلاً، فالأول ينتفع من نقض الحكم بناء على طعن الثاني متى كان الموضوع واحداً غير قابل للتجزئة. فإذا عاقبت المحكمة متهمين لبوت جريمة القتل مع سبق الإصرار عليهما، وراحت محكمة النقض - وهي تبحث في موضوع الطعن المقبول شكلاً - أن سبق الإصرار غير متواتر ويجب إستعادته بالنسبة لتقديم هذا الطعن، فيجب إستعادته كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسباباً لطعنه.

الظعن رقم ١٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

إذا كان العقاب المقرر للجريمة واحداً بالنسبة للفاعل الأصلي وللشريك، وكانت العقوبة المقررة بها داخلة في حدود هذا العقاب، فلا يقبل من المحكوم عليه الطعن في الحكم الذي اعتبره خطأ فاعلاً أصلياً لا شريكاً. وذلك لإصدام المصلحة في هذا الطعن.

الظعن رقم ٥٣٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٤١/١/٢٠

إذا أهانت محكمة المجمع التهم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه فلا مصلحة له في الطعن على الحكم إذ هو لم يضار به وإنما إنطع منه بمحاكمته عن جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن يحاكم عنها.

الظعن رقم ١٩٠٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢

إن القانون إذ أجاز للمتهم أن يوكل من يشاء من المحامين أو غيرهم في أن يطعن نهاية عنه بأي طريق من طرق الطعن وفي الحكم الصادر عليه، لم يوجب لقبول الطعن بهذه الكيفية أن يكون التوكيل خاصاً منصباً

على قضية معينة بالذات، فإنه يكفي، وفقاً للقواعد العامة المقررة في عقد الوكالة بالمادة ٥١٧ من القانون المدني، أن يكون التوكيل عاماً في نوع طريق الطعن ليكون معتبراً بدون نص في كل الدعاوى التي يحصل فيها الطعن بهذا الطريق المعلن. وإذاً فيكفي لتحويل الوكيل حق المعارضة عن الموكل أن يكون قد نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الأحكام، ولو كان لم تبين فيه أحكام أو قضايا معينة، بغض النظر عن الوصف الذي وصف به التوكيل وعن الأعمال الأخرى التي تضمنها.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٩
إذا كان الحكم واحداً، ومصلحة الطاعين في الطعن عليه واحدة، فإن المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض لا توجب في مثل هذه الحالة إيداع غير كفاية واحدة.

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٤
إنه لما كان لا يجوز بالبداهة أن يتقلب تظلم الإنسان وبالأعلى عليه، ولما كان هذا يصح في الطعن بطريق النقض كما هو صحيح في الطعن بطريق المعارضة والإستئناف إذ أن كلاً من هذه الطرق إنما هو تظلم لا يقصد به التظلم سوى التوصل إلى تحقيق منفعة له، ولا يوجد سبب صحيح يدعو للفرقة في هذا الصدد بين الطعن بالنقض والطعن بغيره من الطرق، خصوصاً بعد أن بان قصد الشارع في نصه بالمادة ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أنه إذا قضى بنقض الحكم بناء على طعن المتهم وحده فلا يجوز بحال الحكم بقوة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض، ثم لما كان الإرسال إلى الإصلاحيات هو وسيلة تفويجية لا تصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون، فإنه بعد إسجداد هذا الجزاء الذي أوقعته المحكمة خطأ عن الجريمة التي ثبت وقوعها من هذا المتهم لا يجوز أن توقع عليه أية عقوبة، كما تكون الحال لو كان الخطأ قد تبين للمحكمة الإستئنافية بناء على إستئناف المتهم وحده.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٤٤/١/٣
الطعن بطريق النقض حق شخصي متعلق بالحكم عليه وحده يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يراهي له من المصلحة، فليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه. ولهذا يجب أن يكون الظهير به نص قلم كتاب المحكمة إما منه شخصياً وإما بمن يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً ثابتاً. ولا يكفي في ذلك أن يكون التوكيل صادراً للمحامى بالمرافعة عن المتهم، فإن الوكالة في هذه الحالة مقصورة على التحدث عنه أو مسح منه في جلسات المحاكم ولا يمكن أن تسحب على غيرها. كما لا يكفي في ذلك النص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون للوكيل إجراء كل ما يجوز التوكيل فيه قانوناً، فإن الطعن في الأحكام هو مما لا بد فيه من توكيل خاص.

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إن مبدأ القاضي بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يضار بظلمه إذا صح الأخذ به في الطعن بطريق النقض والإبرام فلا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تعدله. ولا يصح أن يتناول التواحي الأخرى، مثل تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحوادث وصفه الصحيح. فإذا كانت الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تخالف الهيئة الأولى التي نقض حكمها لا في تقدير وقائع الدعوى ولا في الوصف القانوني الذي أعطته لها، وكانت العقوبة التي أوقعها الحكم المطعون فيه لم تعد العقوبة التي قضى بها الحكم السابق نقضه، فلا يمكن القول بأن الحكم المطعون فيه قد سوا مركز الطاعن.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

إن نقض هذا الحكم بالنسبة لهذا المتهم للسبب المذكور يقتضي نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعين معه فيه. فإن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة لهذا المتهم أو تنتهي إليه تقتضي تحقيقاً للعدالة على الوجه الأكمل، أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٩

إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه. وإذا كان مع هذا المتهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم إلى هذا الوجه، بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالطعن فيه دون أن يقدم لطلعه أسبأباً، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة إرتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول. فإن ذلك مقتضاه - تحقيقاً للعدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الإثنين معاً.

الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٥/١١/١٢

إنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يعد في القانون جريمة قائمة بذاتها لها كيانها وعقوبتها المقررة لها ولا إلتصاف لها بجريمة السرقة إلا من حيث وجوب إثبات أن الأشياء المخفاة متحصلة عن سرقة، فإن مساءلة المخفي مدنياً لا يصح أن تتجاوز الأشياء التي أخفاها بالفعل، إلا إذا ثبت أنه كان ضالماً مع السارق أو مع من أخفوا باقي المسروق لعدم ذلك فقط يصح أن يسأل مدنياً وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق، ويكون من المتعين على الحكم الذي يرتب عليه هذه المسؤولية أن يبين في غير ما غموض الأساس الذي استند إليه. وإذن فالحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم ينسب

في أسبابه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها يكون خاطئاً للقصور أسبابه ويتمين نقضه. ونقض هذا الحكم بناء على طعن أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً لوحدة المصلحة التي تربطهم بعضهم ببعض بسبب التضامن المقضى به بينهم.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧
إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جريمة الضرب على أساس أنه وقع عن سبق إصرار دون أن يبين الأدلة على ذلك، ولكن كانت العقوبة المقضى بها عليهم مقررّة أيضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق إصرار، فإنه لا يكون لهم مصلحة في التمسك بما وقع فيه الحكم من عطلاً في حدد سبق الإصرار.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٤٧
مضى كان المتهم قرر عند فتيش العربية التي ضبط بها المخدر أن هذه العربية ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك بطلان فتيشها، ولو كانت هذه العربية على ملكه في الواقع.

الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٧
ما دام الطاعن لا يدعى أنه من الأحداث الذين لسهم تأثر في مستقبلهم أو عقابهم فلا جدوى له من الطعن على الحكم بأنه لم يبين سنه.

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٨
إذا كانت أوجه الطعن مقدمة من زوج المحكوم عليها وموقعة بإمضائه ولم يكن قدم ما يثبت أنها وكلته في ذلك، فالطعن لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٣/٨/١٩٤٨
إذا كانت العقوبة المقضى بها على المتهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جنابة إحداث عاهرة، ثم ليست لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العاهرة، فلا يصح في هذه الحالة رفض الطعن لإنعدام المصلحة على أساس أن العقوبة المقضى بها تدخل في العقوبة المقررة لجنحة الضرب. وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ حكمت على المتهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجنابة العاهرة لهذه حال تشمر بأنها إنما وقعت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يجيز لها أن تنزل دونه فهي - مع صحة هذا الاعتبار - لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم في نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنابات، مما يحتمل

معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جنائية، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلاً إذن لصح القول بأنها قدرت العقوبة التي رأتها مناسبة للواقعة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول بانعدام مصلحة الطاعن من طعنه.

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨
لا محل للنسب على الحكم بأنه إنكفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا يدعي أن ضرراً أصابه من ذلك.

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠
إذا كان المتهم قد حكم عليه ابتدائياً بالخمس سنة، لإستأنف ونظر الإستئناف على أساس أن العقوبة المقررة بها عليه ابتدائياً هي ستة شهور، ولقضت المحكمة الإستئنافية غيابياً بالتأييد، ثم عارض المحكوم عليه قضى بإعذار معارضته كأنها لم تكن ونفذت العقوبة عليه على الإعتبار الثابت بالحكم الإستئنافي ثم رجعت النيابة فأمرت بإعادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بجدول النيابة من أن الحكم سبق تنفيذه، فرفع المحكوم عليه إشكالاً طلب فيه وقف التنفيذ، وحكم برفضه، فطعن في هذا الحكم بطريق النقض وكان الظاهر مما أورده في طعنه أن الحكم بالنسبة قد تم تنفيذه عليه، لهذا الطعن لا يكون ثمة وجه لنظره لعدم الجنوى منه.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٤٩/٣/١٤
إذا كان الحكم قد أدين المتهم بتهمة التزوير والإستعمال، ولم يكن قد ذكر الدليل على جريمة الإستعمال فإنه يكون باطلاً بالنسبة إلى هذه التهمة. لكن ذلك لا يقتضي نقضه ما دام أنه صحيح بالنسبة إلى جريمة التزوير وما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم إلا على تهمة واحدة للإرتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، مما تنطوي معه مصلحة المتهم من نقض الحكم بالنسبة إلى جريمة الإستعمال.

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨
إذا كان الطعن في الحكم لأول مرة مرفوعاً من المتهم وحده فإنه لا يجوز عند قبوله أن تشدد محكمة الموضوع الحكم عليه.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
الطاعن المحكوم عليه كشرىك بالإتفاق والمساعدة يستفيد من نقض الحكم بالنسبة للفاعلين الأصليين ولو لم يقدم تقريراً بأسباب طعنه في المهاد.

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤٠ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١

- إن الطعن بطريق النقض هو حق شخصي متعلق بالحكم عليه وحده فيجب أن يكون إظهار الرغبة في هذا الطعن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة حاصلاً بمعرفة شخصياً أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً ثابتاً. ولا يكفي في الوكالة أن يكون المقرر هو المخاصم الذي ترفع عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه. ولا يصح في هذا الصدد القول بأن المحكوم عليه حر إن شاء أجاز تقرير محاميه وإن شاء لم يجزه وتنازل عنه. لأن الأخذ بهذا القول يجعل الأمر راجعاً إلى إجازة عمل القضاة وعدم إجازته وحسنه يستوى أن يكون المقرر هو المخاصم الذي دافع عن المحكوم عليه أو أي محام أو شخص آخر غير محاميه. وهذا كاف للدلالة على أن القول بهذا غير سديد.

- إذا أظهر المحكوم عليه رغبته في الطعن بطريق النقض في قلم الكتاب بنفسه أو بواسطة من يوكله عنه توكيلاً ثابتاً فإن الأسباب يصح أن يقدم بيانها من المخاصم الذي دافع عنه أو من أي محام آخر بدون حاجة إلى توكيل لهذا الغرض.

الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٤٠ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٠

إذا لم يقرر الطاعن بطعنه في قلم الكتاب مكتفياً بتقديم تقرير بأسباب طعنه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً. لكن إذا كان معه طاعنون آخرون صح طعنهم شكلاً للمحكمة النقض متى رأت - عند بحث موضوع هذا الطعن الصحيح في شكله - أن بالحكم المطعون فيه عيباً جوهرياً يطله قانوناً أن تحكم بنقض هذا الحكم في حق الطاعنين جميعاً ليستفيد من ذلك من لم يصح طعنه شكلاً.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

معي كان الطاعن لم يطعن على جرمي إحراز السلاح والمخيرة المسندتين إليه في أمر الإحالة ولا على العقوبة المقررة بها عليه، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعاً بما فيها جريمة إطلاق الطبنجة - التي لم تكن واردة بأمر الإحالة - مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة إحراز السلاح لأنه لا يكون للطاعن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يعين الحكم برفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧

من المقرر أن المصلحة مناط الطعن لمحت تنفي لا يكون الطعن مقبولاً.

الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغیر حاجة إلى تحقيق موضوعي.

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

من المقرر في القانون أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده لا يتوب أحد عنه في مباشرته إلا بإذنه.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن، وليس للتخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به لما له مصلحة فيه. وإذا كان ذلك، وكان إغفال الحكم المطعون فيه ذكر إسم المستول عن الحقوق المدنية وصفته بغرض وقوعه إنما يتصل بغيره من الخصوم، فلا صفة له في التحدث عنه ولا مصلحة لتعلق الأمر بمسئولية غيره ممن لا يضر بمساءلته.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن، وأن النيابة العامة - سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم - لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها. ولما كان ما تنصاه النيابة العامة الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه ما كان يجوز إعصار قيمة المبلغ المختلس عنصراً في التصويض بعد القضاء برده بالتطبيق لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات - إنما ينصرف إلى قضاء الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض، وكانت الطاعنة لا تنازع في العقوبات المقررة بها على المخكوم عليه ومنها عقوبة الرد، فإن النعي بهذه الصورة إنما يرد على القضاء في الدعوى المدنية وحدها. ومن ثم يكون الطعن غير مقبول.

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة المتهمين الآخرين، بل ذلك للنياية العامة وحدها، ما دام قد برئ من عيوب التسيب فيما قضى به من إدانته.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

(١) إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر، وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه، وذلك تيسيراً لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقاً للمعادلة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإذا كان الثابت من محضر التحري أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة توأمت على ذلك، فصدر الأمر من النهاية العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فإنكشف جريمة التهريب عرحاً أثناء تنفيذه، فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يقوم بأى عمل إيجابي يقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر.

(٢) من البدهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل.

(٣) من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، لمضى أقرتها عليها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(٤) لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبت الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها

(٥) لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءاته، بل يجوز هذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتوحاً للتحقيق.

(٦) متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفوع وفنده من أوجه دفاع - مجالاً للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفيها، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المخملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله، وقد سبق الرد عليه، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة، مع أنها محددة حسبما أثبت الحكم وبينه، مما تدفع به دعوى الإحتمال، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد استقلاً على ما تدرع به من ذلك - بفرض أنه تمسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطلان.

(٧) إن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة الساتمة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.

٨) من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حيازته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزون الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محرز له.

٩) التفتيش المخطور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل الضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطان.

١٠) متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدرات، فإن كشفت جريمة تهريب الدخان اللبسي عرناً لمأمور الضبط دون معنى مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تبلس ويصبح لمأمور الضبط المضي في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أسواق التبلس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي إنقطع عمله، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.

١١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومضاداتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب من يملكه، على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية، إ�ثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الإستدلال.

١٢) إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب في حالة تبلس إستصدار فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك، ثم من مصلحة الإستيراد بالسير في الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا تخالف فيها للقانون.

١٣) من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محرزاً له مادياً، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطاناً مسوطةً عليه، ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه.

١٤) إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ، على إعتبار تداول الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي أو حيازته أو نقله تهريباً، فقد أنشأت حالة من التهريب الإعتباري لا يشترط في توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ في شأن الجمارك، من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند احتياز الدائرة الجمركية، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبي في داخل إقليم الجمهورية من أي شخص كذا، تهريباً معاقباً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو شريكاً.

١٥) أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلاً عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنبها عن كل كيلو جرام أو جزء منه، وإذا قضى الحكم بذلك، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

١٦) إن المحكمة الإستئنافية إنما تقتضي في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق، إلا ما ترى لزوماً له.

١٧) أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الإستثناء عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، وإذا كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام درجتي التقاضي في جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم وليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتفليده.

١٨) من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمحت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة، وأمرت بإقتفال بابها وحجرت القضية للحكم، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في قوة حجز القضية للحكم، أو الرد عليه، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح، ما دام هو لم يطلب ذلك بجملة المحاكمة.

١٩) إن وصف المحكمة دفاع الطعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها.

٢٠) لا تناقض بين تيرة الطاعن من تهمة إستيراد الدخان الليبي وبين إدانته في حيازته باعتباره هذا الفعل تهريباً بنص الشارع حسبما تقدم. ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب، وبين إدانته هو معهم في حيازة ذات التبغ المهرب منه باعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين في جريمة التهريب، لما أتيته من توافرهم جملة على الحيازة وإنسباط سلطانهم جميعاً على الدخان المحرز بناء على ما سالفه من الشواهد والبيانات التي أوردتها.

(٢١) لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في خصوص جريمة الاستيراد، إذ قضى ببراءته منها.

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
متى كان التفتيش قد جرى صحيحاً على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس.

الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٢٠ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
متى كان الحكم المطعون فاسد الاستدلال في جريمة التزوير التي نسب إلى الطاعن إرتكابها، وكان قد استدل في خصوص جريمة استعمال المغرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كونه الفاعل له، فإن خطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يبيحه، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الطعن، دون أن يحتاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معاً وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٩
لا مصلحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في إغفال وصف الواقعة التي قازلها بإعتباره شريكاً، ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق عقوبة الشريك.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٩
متى كان الحكم قد أثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه لأنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً له.

الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٩
- لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في إستظهار ظرف الإكراه في جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف. وإذا كان ذلك، وكانت العقوبة المحكوم بها، وهي الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سرقة الأوراق المنطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات، فإنه لا جدوى من إثارة ذلك النعي لأن مصلحة الطاعن منطوية.

- إذا كان الطعن وارداً على إحدى الجريمتين - اللتين دين بهما الطاعن - وهي جريمة سرقة الأوراق دون جريمة مقاومة الحكام المنطبق عليها نص المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات التي كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة، ودلت عليها، ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة

تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأى من الجرمين فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة مقاومة الحكام.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩
مضى كان ما أثبتته المحكمة يتضمن قيام الإتفاق السابق بين الطاعنين على القتل، وكانت العقوبة الموقعة عليهم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية القتل العمد غير مقررة بطرف سبق الإصرار، فلا مصلحة للطاعنين من وراء الطعن بتخلف هذا الطرف.

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥١١ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩
لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تسبب إليه هي أنه باع خنزيراً أكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة بها مقررة هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٩
لا مصلحة للطاعن في نفيه بشأن تهمة إحراز المخدر التي أسندتها المحكمة إليه، ذلك بأنه اعتبر الجرمين المسندين إليه مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من العقوبات، واعتبرهما جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة مقاومة موظف عمومي من المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٩
من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده، ممارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحة، وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً منه توكيلاً يفعله ذلك الحق. ولما كان المأمي..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابة نالاً عن المحكوم عليهما، بيد أن التوكيلين اللذين قرر بالطعن بمقتضاها لم يقدموا للتثبت من صحة المقرر، فإن هذا الطعن يكون لقرره من غير ذي صلة، ومن ثم يصين القضاء بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٧/١/١٩٧٩
الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن إثبات الحكم - دون سند من واقع - حضور المدعى بالحق المدني في جلسة المعارضة الإستئنافية وطالبه تأييد الحكم المعارض فيه، لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن، كى يستقيم قضاؤه عليه بالعرامة والتعويض المؤقت الذى قضى به - فى منطقته - للمدعى بالحقوق المدنية دون أن يدخل فى تقديره سوى ما خلقه من تشهير وإساءة نتيجة إتهامه بالسرقة - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن مما ينهه على الحكم بالنسبة لجرائم القذف والإتفاق الجنائي وإزعاج السلطات ما دام البين من مدواته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة - عن كافة الجرائم التى دانه بها - تدخل فى حدود العقوبة المقرر لجريمة البلاغ الكاذب هى أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأى من جرميى البلاغ الكاذب والإتفاق الجنائي.

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٢

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة العامة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تخصص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنهما لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها من أن المصلحة أساس للدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى. ولما كانت النيابة فى طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه فى الطعن لصالحه فينبى أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل عمله فى الطعن دون أن تنقيد بقيوده، لما كان ذلك، وكان المتهم قد حضر مثلاً بوكيل ولم يهرم من إبداء دفاعه فى شكل الإستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمى حتى يسوغ له مجاوزة الجهاد المقرر فى القانون لإستئناف هذا الحكم. وإذا صدر الحكم المظنون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحى بإنتفاء مصلحته فيه، فإن طعن النيابة العامة يكون قد قام على غير أساس ويعين لذلك رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠

لا جدوى الطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر فى الدعوى طالما أن إدخال الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التى دين بها.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم، وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة المحكوم عليه، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الصدد تكون قائمة.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٩

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يمثلها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد لقى إيداعاً المطعون ضده.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٩

من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده بممارسه أو لا بممارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المستول عنه متى كان حدثاً وذلك طبقاً للمادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث.

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٩

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقبض المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى - لما كان ذلك، وكانت الطاعة - النيابة العامة - لا تذهب في أسباب طعنها إلى أن هناك ثمة خلاف بين ما سطرته أصل التحقيقات وصورتها المنسوخة بصفة عامة ولا بين ما حصله منها الحكم وعول عليه بصفة خاصة كما خلا منهاها من رمى إستدلالات الحكم لقضائه ببراءة المطعون ضده بما يشوبه فإن لما تثيره الطاعة فيما سلف - ولقد انحسر عن الحكم خطأ التحصيل

وخطأ الدليل - لا يعدو أن يكون قائماً وقاصراً على مصلحة نظرية بحثة لا جدوى منها فلا يُلزم بها ويكون الطعن مقبول لإعدام المصلحة فيه.

الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢

من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم يختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

من المقرر أن مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به، فإذا تخلف هذا الشرط - كما هو الحال في الدعوى بالنسبة للطاعن الأول.... إذ قضى الحكم بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية قبله - وكانت الدعوى المدنية وحدها هي المطروحة على المحكمة - فإن طعنه يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩

لما كان الأستاذ..... اغامى قد قرر بالطعن بمتابعة ناتياً عن المحكوم عليه الرابع..... بيد أن التوكيل الذى قرر بالطعن بمتقاضه لم يقدم للطب من صفة المقرر، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحة وليس لغيره أن يتوب عنه في مباحته إلا إذا كان موكلًا منه توكيلاً يخوله ذلك الحق، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير دى صفة ومن ثم يعين القضاء بعدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بمسائلها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه النيابة أن تطعن في الأحكام وإن لم تكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة.

الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٩

من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لن صدر الحكم ضده بممارسة أو لا ممارسة حسبما يرى فيه مصلحة وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً ثابتاً بخوله ذلك الحق أو كان ينوب عنه في ذلك قانوناً. وإذا كان الخامى..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته وتوكلاً عن المحكوم عليه الرابع - الطاعن الثاني - وكان الخامى..... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته وتوكلاً عن المحكوم عليه الخامس - الطاعن الثالث - غير أن التوكيلين اللذين تم التقرير بالطعن بمقتضاها لم يقدمهما المحكمة للتحقق من صحة المقررين. ومن ثم فإن طعن الطاعنين الثاني والثالث يكون قد قرر به من غير ذي صفة ويعين التقرير بعدم قبوله.

الطعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٩

من المقرر أن الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع إذا كان باب - الطعن في الحكم ما زال مفتوحاً وذلك طبقاً لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٩

لما كان الطاعن هو المدعي بالحقوق المدنية، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعي بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية، وكان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل المطعون ضده الثاني، فإن الطعن بالنسبة للمطعون ضده المذكور يكون غير جائز.

الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٩

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحةها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده.

الطعن رقم ٧٣٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩

١) من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزية من جزيئات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة

في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

٢) من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. وكان الحكم المطعون فيه قد إقتنع بما شهد به شهود الإثبات وما تضمنه إعراف الطاعن الثالث الذي إطمأن إليه في ثبوت الواقعة - بناء على إستخلاص سائق فإن ما يخبره الطاعنان الأول والثاني من تشكيك في صحة إعراف الطاعن الثالث وقصوره في الدليل عل مقارنتها لما أدينا به لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض.

٣) لما كان نعي الطاعنين الأول والثاني بالصفات المحكمة عما ساقاه من أوجه دفاع تشهد بعدم تدخلهما في العمل الذي نسب إليهما الإخلال به لا يعدو أن يكون دفاعاً بنفي التهمة - هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

٤) من المقرر أنه بحسب الحكم كما يستقيم قضائاً أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرهما.

٥) من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية ما دام يضح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها المحكمة فإن النعي على الحكم بأنه لم يعرض للدفاع الطاعنين القائم على نفي التهمة وإلفاته عما قدماه من مستندات رسمية تأييداً له يكون في غير محله.

٦) لما كان المشرع قد إستهدف من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها.

٧) من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتفويض العرض منها وأن يكون من عرض الرشوة قد أثير معه على هذا الأساس. وكان الحكم قد إستظهر أن لكل من الطاعنين الأول والثاني قلم من الإختصاص يسمح له بتفويض العرض المقصود من الرشوة فإن ما قارفاه يعد إخلالاً بواجبات وظيفتهما في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات، وإذ إنلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح ويكون منعي الطاعنين عليه في هذا الخصوص لا سند له. لما كان ذلك، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعراف الطاعن الثالث بشأن

تسليم الشيك له صدها في التحقيقات فإن الإدعاء بخطأ الحكم في الإسناد في هذا الصدد لا يكون له محل.

(٨) لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني لم يطلب إلى المحكمة - كما ذهب في طعنه - ضم شيك آخر أو مناقشة الموظفين المختصين باعتماد تسوية المبالغ المستحقة فليس لمدّعيه بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذ إجراء لم يطلبه منها.

(٩) من المقرر أنه يشترط في الإعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات أن يكون صادراً كاملاً يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبتها الراشي أو الوسيط، دون نقص أو تحريف، وأن يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته. فإذا حصل الإعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء أثره.

(١٠) لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الثالث تواطر جريمة إعطاء رشوة لموظفين عموميين - وهي الجريمة التي خلصت هذه المحكمة إلى أن ما أثاره الطاعن من منعي على الحكم المطعون فيه بشأنها إنما هو منعي غير مقبول وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عن جميع الجرائم موضوع الإتهام التي دارت عليها المحاكمة، وذلك بالتطبيق للمادة ٣/٢ من قانون العقوبات، وهي عقوبة مقررة لجريمة إعطاء الرشوة سالفة الذكر التي ثبتت في حق الطاعن - وبرئ الحكم من منعه في خصوصها بما تتعمد معه مصلحته فيما ينهيه على الحكم بالنسبة لجريمتي الإضرار في الاستيلاء على مال عام وعرض رشوة على موظف عام لم تقبل منه لأن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٨٢٣٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧

من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جتحة سرقة طالما أن العقوبة المقررة بها عليه وهي الحبس لمدة سنتين مع الشغل تدخل في حدود العقوبة المقررة لجنحة السرقة، ولا يميز من ذلك كون المحكمة قد عاملت الطاعن بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ذلك بأنها إنما قدرت ميراث الواقعة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني، ولو أنها قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعه من ذلك الوصف الذي وصفها به.

الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن

تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩
من المقرر أن المصلحة شرط لازم في كل طعن، فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولاً، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يشتره في شأن إستبعاد الحكم ظرفي سبق الإصرار والورود ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٧/١٢/١٩٨٩
لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم في خصوص جريمة العاهة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديرة.

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٩
لما كانت النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص، إعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة إتهام - مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمتهم، وتمثل - في صورة الدعوى - في الضمانات التي توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - وأخصها حق في الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده، فإن صفة النيابة العامة في الانتصاب عنه في طعنها تكون قائمة.

الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٩
لما كان الأستاذ..... المحامي وإن قرر بالطعن بمطالبته نائباً عن المحكوم عليها..... إلا أن التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه لم يقوم للثبوت من صفه المقرر، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكله منه توكيلاً يخوله ذلك الحق، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة، ولا يقدح في ذلك تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل المشار إليه ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٣٧٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٩

من حيث إن الأستاذ..... عملى الحكومة قد قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه بصفته مدعياً بالحقوق المدنية وهو ليس بذى صفة - بشخصه فى الدعوى المدنية موضوع الطعن الراهن، ولم يفتح فى التقرير بالطعن بصفته عمالاً للحكومة - عن شخص من يتوب عنه فى الطعن فى الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك، ما دام أنه لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن - أن من قرر به كان نائباً عنه، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بملاتنها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرامى عمن صدر عنه على الوجه المختار قانوناً، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه، ومن ثم يعين التقرير بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٩

لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جرمى والإشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور فى التسيب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجرمى. وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى دانه عنها وهى جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة فى التمسك على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجرمى طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٠

تعرض قرار غرفة الإتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانونى فى الدعوى وما حوله من حقوق فى صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده، وهو النزاع على الصفة التى بموجبها باشر إجراءات الشكوى وإستأنف قرار النيابة بحفظها قولاً منه بأنه لم يكن وكيلاً وإنما باشر ما باشره عن نفسه، وقضاؤها بعدم قبول الإستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذى صفة - إستناداً إلى أنه ليس ممن لهم الحق فى الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الإتهام إعمالاً لنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، كما أن التوكيل الصادر إليه لا يحول له الطعن فى مثل هذا القرار نيابة عن موكله، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح.

الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ مكتب فتنى ١١ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين شكاكتهم بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الأساس - ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة إصابات أعجزته إحداها عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً، فإنه كان يتعين على المحكمة أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدل بدفاعه في صدوره - وإذا هي لم تفعل لأنها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعها المحكمة - وهى الحبس مدة سنة واحدة - تدخل فى نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٢ ع التى رفعت بها الدعوى، وذلك عملاً بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون مصلحة الطاعن فى ذلك متفية.

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ مكتب فتنى ١١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠

تصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم - وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده، وذلك ذرعاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها - حقها فى الطعن بطريق النقض فى الحكم بوصف أنها خصم عام - وواجبها فى أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٠ مكتب فتنى ١٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ٦/٣/١٩٦١

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المرافعة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابياً - إلا أن هذا البدأ لا يعمل به على إطلاقه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها، لأنه لكون ذلك الحكم قابلاً للطعن فيه على بساط البحث - وقد يؤدى ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى انتظار إستفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى

للظن في الأحكام - ومتى كان ذلك فإن ظن المستول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزاً.

الظن رقم ٦٩٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٥

لما كانت المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض، تجيز للمحكمة أن تنقض - لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون - فإنه يتعين - وقد اعور الحكم المظنون فيه هذا الخطأ - أن تنقض المحكمة بتقصه وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبلهم.

الظن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٥

لما كان الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بإكراه الصي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولما كانت الواقعة التي استخلصتها المحكمة هي أن الطاعن ومن معه قد سرقوا بالإضافة إلى السيارة الأجرة مبلغ نقدي وساعة يد للمجنى عليه ومن ثم فلا يجدي الطاعن القول بأن الإستيلاء على السيارة وحدها لم يكن بنية التملك.

الظن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٥

لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الظن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن، وكان مدى ما أورده الحكم عن إقرار المتهم الثاني لا يعد شهادة في حق الطاعن، إذ أن هذا الإقرار يقتصر على فعل المقر ولم ينسب للطاعن شيئاً، وبالتالي فلا يقبل منه ما يفرض بشأن إصابة المتهم الثاني - بفرض ثبوتها - طالما أن القوال ذلك المتهم - على ما أورده الحكم - لا تمس الطاعن ولا مصلحة له في تعيها بل هي تخص المتهم الثاني وحده الذي لم يقبل طعنه.

الظن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٨٥

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض إذ أجازت للمحكوم عليه الظن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجناح في الأحوال المنصوص عليها فيها، فقد أُلزمت أن مناط الحق في ذلك الظن هو أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به فإذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه

إستثنائه في معاده، ولم يخصم أمام محكمة لاني درجة فلم تقضى ضده بشئ ما - فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز.

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تخصم بمركز قانوني خاص باعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه.

الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٨٥

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تخصم بمركز قانوني خاص باعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وأن لم تكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه فإن الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المظنون ضده.

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٥

لا مصلحة للطاعن في إثارة أن الواقعة قد إشتملت على الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧٨، ٢٧٩ من قانون العقوبات، ما دام قد ثبت - مما تقدم - أنها تشتمل أيضاً على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من ذات القانون - وهي التي أقيمت عنها الدعوى الجنائية - وأن المحكمة قد أولعت عليه العقوبة المقررة لهذه الجريمة الأخيرة باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٨١١١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٥

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن إنما هي خصم عادل تخصم بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المثابة أن تطعن في أحكام وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه كما هو الحال في الطعن الحالي، ومن ثم فإن مصلحتها في هذا الطعن تكون قائمة ويكون الطعن - وقد إستوفى باقي أوجه الشكل المقررة في القانون - مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص لأنها تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، ومن ثم فإن لها بهذه المثابة أن تهج سبل الطعن بالنقض لمصلحة المحكوم عليه.

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤

من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بمجاوز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المنقوض لم يكون قد فصل في الدعوى المدنية لأن المدعية بالحق المدني لم تكن قد تدخلت في الدعوى آنذاك - لم صدر الحكم المطعون فيه قاضيًا بقبول دعواها المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ورفض الدفع بعدم قبولها - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١١

لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة بها مقررة في حكم المادة ٢٨ من قانون الأسلحة ذلك أن الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة - التي اعتسها الحكم - بأكملها سواء بوصفها جنائية أو جنحة بمقولة أن حيازة السلاح المضبوط أو إحرازه لم تتوافر في حقه.

الطعن رقم ٣٥١٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦

من المقرر أن إنتفاء مصلحة الطاعن فيما يثوره بشأن المصدر المضبوط في حجرة نومه ما دام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته المحكم عن مسئولية عن المصدر المضبوط في جيب بنطلونه الذي كان يرتديه.

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/٥

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه.

الظعن رقم ٥٠٥٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥

- من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون وفي تحقيق مصلحة المجتمع التي تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال لا يشوبه من الخطأ والبطل، لأنها تنفذ في كل ذلك بقيد المصلحة، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الظعن، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها، من أن المصلحة أساس الدعوى فإن إضلعت فلا دعوى.

- لما كانت النيابة، كسلطة إتهام قد قبلت الحكم لحاز قوة الأمر المقضي بالنسبة لها ولم يجر لها الظعن فيه بهذه الصفة، فإنها كذلك لا تنتصب عن المنهم في صورة الدعوى، لأنه لا مصلحة له في أن يحاكم أمام محكمة أمن الدولة المشككة وفقاً لقانون الطوارئ، لأن في ذلك إساءة إلى مركز المنهم "المطعون حده" الذي لا يصح أن يضار بالإستئناف المرفوع منه وحده، على ما تنص بذلك المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأن مصلحته تستوجب - في صورة الدعوى - أن يحاكم أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في نظر كافة الجرائم والدعاوى - إلا ما إستثنى بنص خاص - لأن الشارع وقد أحاط هذه المحاكم بضمانات، معتملة في تشكيلها من عناصر قضائية صرف، ومن تعدد درجاتها، ومن الحق في الظعن في أحكامها بطريق النقض متى توافرت شروطه، ولا تتوافر الضمانات تلك في قضاء الطوارئ، فإنه لا مراء في إعدام مصلحة المنهم في الظعن المائل، وبالتالي إعدام صفة النيابة العامة في الإلتصاف عنه في طعنها، وما دامت لم تنع على الحكم قضاءه بالإدانة لصالح المنهم ذاك، ومن ثم فإن طعن النيابة يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية صرف لا يقره لها.

الظعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩

أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظعن تختص بمركز قانوني خاص إعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون فلها أن تطعن في الأحكام وأن لم يكن كسلطة إتهام مصلحة خاصة في ذلك، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه

الظعن رقم ٤٢٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

لما كان والد المحكوم عليه الذي قرر بالظعن بالنقض بهفته ولياً طبعياً على إبنه القاصر ووكيلاً جبرياً عنه لم يقدم الدليل على أن ولده قاصر حتى تثبت له هو صفته في الظعن نيابة عنه، ولما كان من المقرر أن الظعن

بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن يوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير صفة ويعين عدم قبوله.

الطعن رقم ٣٨٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩

(١) لما كان الطاعن الأول..... وإن قرر الطعن بالنقض في المبدأ إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(٢) إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعنين بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منهم.

(٣) من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية من أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه.

(٤) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام خوفاً من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أعادت بشهادتهم فإن ذلك بقيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

(٥) من المقرر أن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

(٦) من المقرر أن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتتهم سيالها وتكشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

(٧) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع.

(٨) إن منعي الطاعنين في شأن القوة التبديلية لأقوال الشهود أقوال المحكوم عليه الأول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

٩) من المقرر أن التحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانونى الذى خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلزم الحكم بمواجهتها.

١٠) لما كان الحكم قد دان الطاعين عدا الطاعن السابع بجناية الحصول بدون حق على ربح من أعمال وظيفتهم وجريمة التزوير فى المحررات الرسمية، ودان الطاعن السابع بجناية تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال للدولة وجريمة التزوير فى المحررات الرسمية وإستعمالها، وأوقع على كل منهم العقوبة المقررة فى القانون للجناية الأولى التى إرتكبها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط، فإنه لا يحدى الطاعين متاعهم فى صدد بعض جرائم التزوير والإستعمال من عدم ثبوت التزوير عن طريق خبر نفسى أو عدم إستظهار رسمية بعض الأوراق المزورة، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها مما يشكل بطلاناً فى الإجراءات.

١١) لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعين القائم على أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم وأن ما وقع مجرد إهمال فاطرحه إطمئناناً منه لأدلة الثبوت السانقة التى أوردتها، فهذا حسيه كما يتم تدويله ويستقيم قضائه طالما أنه أورد الأدلة المتبعة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين، ولا عليه أن يتحقق فى كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إنفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز آثاره محكمة النقض.

١٢) من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحل فى بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد ما دامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

١٣) من المقرر أن الخطأ فى الإستناد لا يجب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

١٤) لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعين من الثانى إلى السادس بالرأفة فعكم عليهم بالحبس، فقد كان من المعين عليه عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل بالنسبة لهم، أما ولم يفعل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يوجب تصحيحه بالنسبة لهم بعقوبة عقوبة العزل وجعلها لمدة أربع سنين، عملاً بالحق المخول بمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه فى أسباب الطعن.

الطعن رقم ٤٠٨٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٦
لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في الحدود المقررة بجنابة القتل العمد مجرد من أى ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من لساد إستدلال الحكم في إستظهار ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٧
لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحيز للمحكمة أن تقضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون، فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن، دون أن يحد أثر الطعن إلى بقاء المحكوم عليهم لأنهم لم يكونوا أطرافاً في الخصومة الإستئنافية.

الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٧
لما كان وجه الطعن وإن إصل بالمحكوم عليهما الآخرين إلا إنهما لا يفيدان من نقض الحكمين المطعون فيهما لأنهما لم يكونا طرفاً في الخصومة الإستئنافية التي صدر فيها هذان الحكمان ومن لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض لا يحد إليه أثره.

الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٧
و لنن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق الذي إقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والإستئناف إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٩/١٢/١٩٨٢ وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١/٤/١٩٨٣ أى في تاريخ لاحق لصدر الحكم وسابق بيومين على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فإن ذلك يتضح بجلاء على إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الإستئنافي ومن ثم يكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر له في القانون.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٧
لا مصلحة للطاعنة من وراء ما تثيره في شأن إنطباق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالته بدلاً من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ أن المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بمجدول المخاميم المقبولين أمام محكمة النقض أن يكون المخامي قد إشتغل بإخماعة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الإستئناف وهو ما لم يتوافر لها.

الظعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٨

من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظعن هي خصم عادل تخصص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون، إلا أنها تقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الظعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى. لما كان ذلك فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها، لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذا أوجب سلطة الإتهام إلى طلبها بمصادرة المواد المعصرة وكان بما لا مراء فيه انحسار المصلحة عن المطعون ضده في هذا الظعن، ومن ثم فإن ما تنمعه النيابة العامة في أن الحكم المطعون فيه أحكم حكم المادة ٢/٣٠ عقوبات بدلاً من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عند الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية صرف لا يؤبه لها، ومن ثم فإن النعي في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الظعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٨ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١

من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات، وهي من كليات القانون، أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم لغير صاحبه بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بإلزام المتهم بالتسريح المدني المطلوب، دون أن يقضى بالزام الطاعة بشيء، فإن طعنها فيه يكون غير جائز.

الظعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قضى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

- من المقرر أنه يشترط لقبول الظعن وجود صفة الطاعن في رفعه ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم قد أضر به.

- من المقرر أن تقرير الظعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحصل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصور العمل الإجرائي من صدر عنه الوجهة المحير قانوناً فلا يجوز تكمله أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه ولما كان محامي هيئة قضايا الدولة بدمياط قرر بالظعن بالنقض في الحكم المطعون فيه غير أنه لم يفصح في تقرير الظعن عن صفته في الظعن في الحكم ولا يفنى في هذا الصدد أن تكون أسباب الظعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من الطاعن الثالث محافظ دمياط بصفته كمستول عن الحقوق المدنية - ما دلم أنه لم يثبت صراحة في تقرير الظعن أن من قرر به كان نائباً عنه.

الطنن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

من المقرر أنه متى كانت المعارضة المطروحة أمام المحكمة للفصل فيها ليست مرفوعة من المتهم الحقيقي الذى أقيمت عليه الدعوى وصدر ضده الحكم الغيابي المعارض فيه فينبغى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة. وكان من المقرر أيضاً أن الطعن فى الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم. وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وهى من كليات القانون لا تجيز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً فى الخصومة وصدر الحكم فى غير مصلحته بصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى وكان الطاعن لا يمارى فى إنه قرر بالمعارضة بصفته الشخصية وليس بصفته وكيلًا عن إنه المتهم الحقيقي. فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها من غير ذى صفة. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. مما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطنن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١

المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تقضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت به أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه وإبدال عقوبة الرقابة بعقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن.

الطنن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٧

إنعدام مصلحة الطاعنين من نفى مسئوليتهم عن الوفاة ما دامت العقوبة المقضى بها عليهم وهى الحبس لمدة ثلاث سنوات مع الشغل تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال أداة المنطبقة عليها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملتهم بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك أن المحكمة إنما قدرت ميراث الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بعض النظر عن وصفها القانوني، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفها به.

الطنن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨

من المبادئ المحقق عليها، من أن المصلحة أساسى الدعوى أو الطعن فإن إنعدمت فلا تقبل الدعوى أو الطعن، إعتباراً بأن الدعوى أو الطعن فى هذه الحالة يكون مسألة نظرية بجهة لا يؤبه لها، وكان لا مصلحة

للطاعن في أن يحاكم أمام محكمة أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ، لأن في ذلك إساءة إلى مركزه الذي لا يصح أن يضار بالطعن المرفوع منه وحده عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إن مصلحته تستوجب في صورة الدعوى الماثلة، أن يحاكم أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في نظر كافة الجرائم والدعاوى - إلا ما إستثنى بنص خاص - لأن الشارع قد أحاط هذه المحاكم بضمانات متمثلة في تشكيلها من عناصر قضائية صرف ومن تعدد درجاتها، ومن الحق في الطعن في أحكامها بطرق الطعن كافة ومنها طريق الطعن بالنقض - متى توافرت شروط ذلك - وهي ضمانات لا تتوافر في محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ، ومن ثم فإنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم.

الطعن رقم ٦٤٤٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣

- لما كان الثابت من الأوراق ومن مذكرات النيابة المرفقة بالملف أن المتهم هو الذي إستأنف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة دون أن تستأنفه الشركة الطاعنة باعتبارها المسئولة عن الحقوق المدنية إذ خلت الأوراق مما يفيد تقريرها باستئنافه كما خلا الحكم المطعون فيه مما ينشئ عن ذلك فإن المحكمة الإستئنافية إنما تكون قد إتصلت بإستئناف المتهم الذي لم يخصم المسئول عن الحقوق المدنية لأنه ليس خصماً له بل هو متضامن معه في المسئولية المدنية وأنه يبين من جلسات المحاكمة أن المحكمة الإستئنافية هي التي أعلنته للحضور أمامها - لما كان ذلك وكان قبول المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الإستئنافية وهي بصدد نظر إستئناف المتهم مجرد تدخل إنضمامي لا يسبغ عليه طبقاً لنص المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن، وإستئناف المتهم على إستقلال إن كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم لا ينشئ - للمسئول - حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضي وطالما أن الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية لم يسوئ مركزه عما كان عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فليس له أن يتشكى منه من بعد لأن تقصيره في سلوك طريق الإستئناف سد عليه طريق النقض ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من الشركة الطاعنة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله مع إلزام الطاعنة بالمصاريف المدنية ومصادرة الكفالة.

- لما كان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيه قد إنتهى إلى القضاء بعدم جوازه - على ما سلف بيانه - فإنه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لعدم الجدوى منه إذ أصبح غير

ذات موضوع بضرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً ومن ثم يمين عدم قبول الطعن في الإشكال أيضاً مع مصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨
و لئن كان الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو من يوكله توكيلاً خاصاً لهذا الغرض، ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبري عنه يحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغیره في الأحكام التي تصدر على قاصره.

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١
من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص، إذ تمثل الصالح العام، وتسعى في تحقيق موجبات القانون وفي تحقيق مصلحة المجتمع التي تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة، وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال من شائبة الخطأ أو البطلان، إلا أنها تطبق في كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يكون مقبولاً عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى، فإذا إتصلت فلا دعوى، ومن ثم لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه بها، وإذا كانت النيابة العامة قد إقتصرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنمي عليه شيئاً متعلق بما قضى به في طلباتها باعتبارها سلطة إتهام، وكانت مصلحة المحكوم عليه في هذا الطعن متعدياً أيضاً، إذ لا مصلحة له في أن يحاكم أمام محكمة مشكلة طبقاً لقانون الطوارئ بدلاً من محكمة الجنايات العادية التي جرت المحاكمة أمامها، والتي تختص أيضاً بنظر الدعوى وتوافر في محاكماتها من الضمانات، ما لا يتوافر أمام المحاكم المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ التي أجاز المشرع أن تكون مشكلة منها أو بعضها من عناصر غير قضائية، ونص على عدم جواز الطعن في أحكامها بأى وجه من الوجوه، فإن طعن النيابة العامة يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يؤبه بها، ليعين رده.

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٥٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨
لما كانت النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميزها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن

تكون الإجراءات في مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة بوصفها منتصبة عن اغتروم عليه.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨
من المقرر أن المصلحة شرط لازم في كل طعن، فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولاً، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم في تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المسندة إليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير منبذ.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨
من المقرر أن الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده بمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه وكان الطعن في الأحكام هو ما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ينص فيه على ذلك ولا يفر من ذلك صدور توكيل لاحق إستناداً إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل إجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ذلك أن التعديل تناول المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الواردة في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ولم يمتد إلى إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ذاته.

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٠٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٨
لما كانت نيابة الوصي عن القاصر هي نيابة قانونية الفرض منها صيانة ثروته وإستثمارها في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة. وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اغتروم عليه بعقوبة الجنائية والتعويض المدني يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، فإن تقرير وكيل الوصية عليه بالطعن بالنقض نيابة عنه في الشق الجنائي وحده - رغم أنه ليس حدثاً وفق أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث. يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨
- الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يخصص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تنقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنتدمت فلا دعوى ومن ثم فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن

تطمح في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ يكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤيدها.

- إن النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تتوب عنه في الطعن فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده.

* الموضوع الفرعي : أوجه الطعن بالنقض :

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤
إن الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الغائبين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطعون في حكمها إذ لم تسمع الشاهد الذي اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطالان في الإجراءات مما يبيح رعيه وسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢
إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه "وهو قائد مركب ذات محرك لم يخلف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الإقتضاء تفادياً من أخطار الاصطدام، فاصطدم بالمسند المملوك لآخر وأحدث به التلفيات المينة بالهضر" فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة إستناداً إلى القول بأن "القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال" يكون قد أغفل الواقعة المؤثرة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالملاحاة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تفهيداً له مكتفياً بالنظر إلى الإلتفاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الإتهام، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٩
يشترط لمصلحة الحكم بالإزالة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق التهمة أحد أمرين : الأول أن تكون هي التي أنشأت التسميم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، والثاني عدم قيامها بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ منه، وهي المتعلقة بالإلتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشرى والمستاجر والنطع بالآخر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئاً من ذلك إلى التهمة، بل بنى حكمه بالإزالة

على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها، فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون، لما يتعين معه نقضه قطعاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الإزالة.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

يشترط لجواز الدلع بطلان الحكم أن يكون لمديه حق إستئناف الحكم إستثناء.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٩

ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول بطلان أمر غرفة الإتهام - المظنون فيه - لتغاليها في تقدير أدلة الدعوى ولقصور في أسباب هذا الأمر، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقاً للمادتين ١٩٥، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الإتهام، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للإدانة.

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٩

الأصل في الإجراءات الصحة، فمتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه، فلا يكون صحيحاً ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه، وذلك بإرفاق ما يدل على إنتدابه رئيساً لمكتب المخدرات، أو معاوناً متدباً له مجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل عليه.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٩

مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص، وإنما هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني - فإذا كان المستفاد مما أثبتته المحكمة أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الإستئنافية هي بلداتها التي رفعت المحكمة أول درجة، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما، وكان من واجب المحكمة ثاني درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحملة من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً، فإن حكمها بإلغاء تصحيح الأعمال المخالفة إستناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطئ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠

من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق فى دائرة اختصاصه المكانى، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها، وإذ كان التفيش إجراء من إجراءات التحقيق، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة فى حدود اختصاصه، ونذب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه، فنذب هذا الأخير ضابط مباحث لتفيش الأمر، وكان الظرف الإضطرابى المقاسى - وهو محاولة التهمين - اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما "المرب بما معهما من المواد المخدرة - هو الذى دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكانى للقيام بواجبه المكلف به، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحاً موافقاً للقانون.

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢

الأصل أن الشهادة التى يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هى التى تكون لها فى ذاتها قوة الإقناع لإبنتائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للمحيص والتحقق من صحتها من جهة أخرى، أما الشهادة التى لا ترجع إلا إلى مجرد السامع والشهرة فلا تعد شهادة بالمضى المقصود فى القانون لتعذر التحقق من صحتها، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالسامع من إعتبار فى بعض الحالات الإستثنائية فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه إلى مرتبة الشهادة التى يفرض القانون العقاب على الكذب فيها - فإذا كانت الأقوال التى أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا أنباء بما إتصل بعلمهما، أو نقل لما فإن شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢

إذا كان الثابت من الأوراق أن التهم موظف عمومى بسلح الصيانة، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة - وهو التيار الكهربائى الذى تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز - وكانت النيابة العامة قد إستأنفت الحكم الغائى الابتدائى بإدانةه والحكم الصادر فى المعارضة ببراءته من التهمة المستندة إليه فإن القضاء من المحكمة الإستئنافية بإعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة التهم على هذا الأساس يعد خطأ فى القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية لتعيد نظرها مستهدية بالقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٤١٤، ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية، على إعتبار أن الواقعة جنائية تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩.

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣

دل الشارع بنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل، فيكفى فيه أن يكون من أى واحد ممن حضروا المداولة - وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا بقصد تنظيم العمل وتوحيده - إذ الرئيس كرمالته فى ذلك، فإن عرض له مانع فهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب - التى كانت محل مداولتهم جميعاً - فوقع الحكم بدلاً منه زميله - وهو العضو الذى يليه فى الأقدمية فلا يصح أن ينهى عليه بالبطلان.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١

إذا كانت الواقعة - التى أورد الحكم أدلة ثبوتها فى حق المتهم - هى أنه تسلم نقوداً من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء متقولات منزل الزوجة فلم يفعل وإستبقى المبلغ فى ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه إليه، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات، أما ما ذهب إليه المتهم من نفى صفة الوكالة عنه وقوله "إن أقصى ما يتصور فى تكيف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص" فيجعل بعد عن حقيقة طبيعة العقد الذى تم بين الطرفين وعن تكيفه القانونى الصحيح الذى إنتهى إليه الحكم.

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦

لا يؤثر فى تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة بفضة أيام ما دام الثابت أنه فى يوم حصول الواقعة لم يكن مرصعاً له بالإتجار، فيكون الحكم المطعون فيه إذ ألقى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التى أوردتها - قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه ويعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٧

إستقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلبية التى يبنى عليها بطلان الحكم هى التى تصدر بعد إنتضاء الثلاثين يوماً المقررة فى القانون.

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣

الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة، إلا أنه قد يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً - وبطريق النزوم العقلى -

ذلك الأمر - فإذا كانت النيابة العامة قد أمرت في بادئ الأمر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ثم أمر النحامي العام بعد إستيلاء التحقيق بقيدها جنحة ضد آخر وحده، فإن هذا التصرف ينطوى حتماً وبطريق اللزوم العقلي على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة وقد إستأنفه الطاعن الأول على هذا الإعتبار ومن ثم يكون إستئنافه جائزاً بالنسبة إلى قبطان الباخرة ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف بالنسبة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعين معه نقضه والقضاء بجواز الإستئناف بالنسبة إليه.

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦

المستفاد من الرجوع إلى نصوص المواد ١ و ٨ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم الجاني - والمادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذاً لهذا القانون والملفى بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - بتنظيم المباني - أن الشارع رتب عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذى منح على أساسه الرخيص عند مخالفة حكم المادة ٨ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل رسم البناء عن المواصفات القانونية التى رعد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم. ولما كان الشائب من الحكم المطعون فيه أن المتهم أقام البناء مخالفاً للرسومات والمستندات والبيانات التى منح على أساسها الرخيص قبل الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يسند إليه أنه أقام البناء على خلاف المواصفات القانونية، فإنه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون بما يستلزم نقضه وتصحيحه وإلغاء ما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنفذ بالوصف القانوني الذى تبسغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، ومن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كبريلها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك بأنها وهى تفصل في الدعوى لا تنفذ بالواقعة في نعالها الجبىق المرسوم في وصف التهمة المخالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. أما وهى لم تفعل بل إقتصرت الحكم المطعون فيه وهو يقضى ببراءة المطعون حده على القول بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذى رفعت الدعوى طبقاً لأحكامه قد ألقى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ وأن هذا القانون الأخير خلا من نص يجرم

الواقعة دون أن ينظر في مدى إنطباق أحكام الأمر العسكري رقم ٣٨٦ - بقرار بعض الفروض والتكاليف صوتاً للصحة العامة الذي استمر العمل بالأحكام الواردة فيه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ - على الواقعة المادية ذاتها التي إنطوت عليها الأوراق فإنه يكون معيماً بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٣
القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢
الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن، لما كان ذلك وكان ما ينمى الطاعن على الحكم في شأن قضائه بحقوبة أحد من المقرة قانوناً على المنهم الشان لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يخص بالاعكوم عليه الآخر وحده الذى لم يطعن على الحكم فلا يقبل من الطاعن ما يبره في هذا العدد.

الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٤
القصور والذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣١
من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يبينوا في طعنهما أوجه التناقض بين رواية الشهود والقرار القنى المبين لإصابات المتهمين، فإن ما يبرانه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧
لم يوجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين إثبات وزن الخبز في محضر مستقل.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨
من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ومن ثم فإن إطلاق القول بأن الحكم لم يحص أوجه دفاع الطاعن القانونية - دون تحديد هذه الأوجه - يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢
لما كان الطاعن لم يكشف في أسباب طعنه عن أوجه الدفاع التي ينص على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى وهل تحوى دفاعاً جوهرياً مما يعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه أم

أنه من قبيل الدفاع الموضوعي الذي يكفي القضاء بالإدانة أخذاً بأدلة البوت التي إطمأنت إليها المحكمة رداً عليه - بل ساق قوله في هذا الصدد مرسلاً مجهلاً، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠

لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يبين ماهية البيانات الأخرى الواجبة قانوناً التي خلأ منها الحكم المطعون فيه، فإن ما يثوره هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦

لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي إلتفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه بل أرسل القول إرسالاً مما لا يمكن معه مراعاة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله، وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تحييه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل رداً عليه مستفاد من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها.

الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٣٠

من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكانت الطاعنة لم تكشف في طعنها عن وجه الخلاف بين ما أوردته الحكم وما أورد بأوراق الدعوى، فإن ما تعهه الطاعنة في هذا الشأن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٣

لما كان ما شاب الحكم من قصور في التسبب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للصحيح، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما أنزله من عقوبة النشر في جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بتقصده، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تقضي بتلك العقوبة إذا رأت أن تدین الطاعن. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

* الموضوع الفرعي : حالات الطعن :

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٥

القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

الأصل أنه لكي يحقق النص التشريعي العلة من تطلبه فإنه يتعين أن يكون كاملاً ميبناً الفعل الإجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق. على أنه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد عقوبته تاركاً للاتحة البيان التفصيلي لذلك الفعل أخذاً بما هو مقرر للسلطة التنفيذية من تولى الأعمال التشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو إستحداث ما من شأنه أن يخالف غرض الشارع وهي السلطة المستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها. وقد عني الإعلان الدستوري في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - في ظل الدستور المؤقت - والذي صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الإجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراب - في ظله، بتقنين هذا المبدأ فصر في المادة ١٧ منه على أن "يمارس المجلس التنفيذي: "١- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ويراقب تنفيذها...." ومن ثم يكون هذا القرار مستنداً في الأصل إلى الإذن العام الذي تضمنه ذلك الإعلان الدستوري ولا يعدو الإذن الوارد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإحياتات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية أن يكون ترديداً لهذا الإذن العام المستمد من النص المشار إليه، وليس في هذا الإذن نزول من السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية، بل هو في حقيقته دعوة هذه السلطة لإستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين في الحدود سالفة البيان. ولما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدر تنفيذاً لحكم المادة ٢٣ الوارد بالباب الرابع منه إذ أنه يشتمل على أمر لازم عن طبيعة الفعل، وضرورة تطبيق القانون وجوهري لتنفيذ المادة المذكورة وذلك بما جاء من بيان لإجراءات الوقاية والمكافحة من الأمراض المعدية التي أجملها النص ومن ثم فالعقاب المبين بالمادة ٢٦ من هذا القانون لمخالفة أحكام الباب الرابع يعطف أيضاً على الإخلال بمضمون ذلك القرار. فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تهمة الإشتغال في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحية تبث إخلالاً من الأمراض المعدية وعدم الحمل جرائمها المسندة إلى المظنون حده عتالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويعتبر نقضه وتصحيحه باعتبار الواقعة جنحة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى هذه التهمة.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٦

مهمة المشرف على ما أوصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - بأحكام الولاية على المال - فيما أوردته تعليقاً على المادة ٨١ في قد تها الأولى تنحصر في الرقابة

والتوجيه دون أن يتجاوز هذه الحدود إلى الإضرار في الإدارة، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب على الوصي خلال الثلاثين يوماً التالية لإنهاء الوصايا تسليم الأموال التي في عهده بمحض إلى القاصر متى بلغ سن الرشد. ولما كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن "المشرف" لم يضع يده على أطياف القاصر إلا بصلته مستأجراً لها، فإن الحكم إذ انتهى في قضائه إلى أن إمتناع الطاعن عن تسليم الأطياف التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصايا عنه يعتبر إخلالاً منه بالإلتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة عن إستثماره لأطياف هذا الأخير لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها عقد الإيجار وليس في إستمرار وضع يده على هذه الأطياف طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

مفاد نص المادة ٦٧٤ من القانون المدني في تعريفها لعقد العمل والمادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل في تعريفها للعامل والمادة ٢/٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الإجتماعية الذي حل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بنصها على عدم سريان أحكام هذا القانون على خدم المنازل ومن في حكمهم - أن الخدم أيّاً من كانوا هم عمال سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل من حيث إنه تربطهم برب العمل تيمة قانونية قوامها الإشراف والرقابة. وعلى ذلك لاستثناء قانون التأمينات الإجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه إنحصار العمالة عنهم، لأن المستثنى بالضرورة من جنس المستثنى منه، بل لقيام وصف خاص بهم هو أنه تربطهم بخدومهم علاقة وثقة تتسم بالخصوصية وتمكنهم من الإطلاع على مكنون سرهم وخاصة أمرهم. وهذه العلة في الإستثناء قد أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية المصاحبة للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وهو من المصادر التشريعية لقانون العمل. والبواب خادماً، وهو بهذه المثابة عامل يجري عليه حكم إلزام صاحب العمل بالتأمين عليه رجوعاً إلى حكم الوجوب في أصل التشريع إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادماً لصاحب العمارة في منزله، أو إنسحب عليه وصف خادم المنزل حكماً وغلبت عليه هذه الصفة فحينئذ يجري عليه حكم الإستثناء الذي يؤخذ في تفسيره بالتضييق. ولا يقدح في هذا النظر ما نصت عليه "لائحة الخدامين" الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٦ المعدلة من وجوب الحصول على ترخيص لكل من يرغب في ممارسة مهنة خادم أو أي مهنة أخرى مماثلة لها من المهن التي حددتها ومنها مهنة البواب، ذلك لأن وجوب الترخيص محمول على مطلق الخدمة

بينما الإستهانة من قانون التأمينات الإجتماعية محمول على خصوصية الخدمة فى المنازل وحدها أو ما يجرى مجراها ويأخذ حكمها، ولأنه تعارض بين إلزام البواب بالحصول على ترخيص قبل ممارسة خدمته فى قانون وبين حمايته بالتأمين عليه فى قانون آخر، فلكل من التشريعين مجاله وحكمه وحكمته فيما إستنته وأوجه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أطلق القول بإخراج بواب العمارة أياً ما كان مجال عمله من نطاق تطبيق نصوص قانون التأمينات الإجتماعية دون تفتن إلى المعانى القانونية المتقدمة، ودون بيان لصلة بواب العمارة بالمطعون ضده ومدى الخصوصية فى هذه الصلة، والرجيح بينها وبين مباشرته العمل فى العمارة المستغلة، وكان الخطأ فى القانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى، وكان للقصور الصادرة على وجه العطن بمخالفة القانون، فإن حكمها يكون واجب النقص مع الإحالة.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٤

الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما نظم القانون حالات الرخيص بمحملها. ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمى حقوق الغير الحسنى النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً فى حملها. أما إذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه - كما هو واقع الحال فى السلاح المضبوط للملوك لوزارة الداخلىة - فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه. ومن ثم فإن القضاء بالمصادرة يكون متطوياً على خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط.

الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقدير مسئولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة، أو إقامة التاسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إيثاراً من الشارع لمصلحة المتهم - لإشراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة أما النظر فى إستواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه. وإذ ما كان الحكم الغيائى الإستثنائى قد أعمل حكم القانون فيما قضى به بالنسبة إلى الجرائم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهم، وذلك

بتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل من هذه الجرائم - تصحيحاً للخطأ القانوني الذي وقعت فيه محكمة أول درجة بتوقيعها عقوبة واحدة، فإنه لا يكون قد شدد العقوبة بالمعنى الذي رعى إليه المشرع من القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم يكون الحكم الصادر في المراجعة إذ قضى بإلغاء الحكم الغيبي الإشتتافي لعدم النص فيه على أنه قد صدر بإجتماع الآراء قد أخطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٦

يجري نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية قبل المتهم، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فحينئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصارف . ولما كان القابض أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم إستئناف النيابة العامة له، فإن الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة لا يكون له سند من نص المادة سالفة الذكر، ويكون قد إنطوى على خطأ في تطبيق القانون، وكان يتعين طبقاً للقواعد العامة وقد قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم إختصاصها أن تقضي في الوقت ذاته بإعادة القضية إليها لنقول كلمتها في الدعوى المدنية ولا تملك محكمة أول درجة حينئذ أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية لإنهاء حلة ذلك لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل فيها على ما يجري به حكم المادة ٣٠٩. غير أنه لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة لعدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده إنما ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع خطأ من المتهم - المطعون ضده - إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ويكون حكم محكمة أول درجة إذ قضى في منطوقه بعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية قد أقام قضاءه على أسباب لها حجيتها في الدعوى الجنائية إذ هي وثيقة الصلة بمنطوق الحكم الجنائي والفصل فيها ضروري لقيام الحكم وهي عدم ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم وهي أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى المدنية. ولما كان إستئناف هذا الحكم قد نقل إلى محكمة ثاني درجة موضوع الدعوى المدنية التي لم يعد هناك طائل من وراء إعادةتها إلى محكمة أول درجة لمحكمة القضاء برفضها إذا ما أعيدت إليها. ولذلك فإنه كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تنصدها وتفصل في

موضوعها أما وهي لم تفعل وتحتل عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن النعي على حكمها بالخطأ فى القانون والإخلال بحق الدفاع يكون سديداً.

الطنعن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١

تنص المادة ٢٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه : "لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال "الحضوري الإعتبارى" إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز". وهى واجبة الإعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لم تفرق فى الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ولما كان المطعون ضده لم يدفع فى جلسة المعارضة بأنه كان معذوراً فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الغائى المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المتول فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلاً دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى فى قبوله من عدمه بل إنساق إلى الحكم فى موضوع الدعوى، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطنعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥

الدفع بطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة لا يندرج تحت مدلول الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله الذى يعطى محكمة النقض سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلقه بالشروط الإجرائية لصحة الأحكام وإجراءات المحاكمة.

الطنعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٥

إنه وإن كان وجه الطعن - المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية - يتصل بالمتهم إلا أنه لا محل لتطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ما دام المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده.

الطنعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٢

مضى كان البين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات عقود الإئتمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤٩ من قانون العقوبات ينضج لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى التى تشترط فى خصوصية الدعوى الدليل الكتابى عرض إلى إعصام الطاعنة بالماتنين المادى والأدبى فناقش

أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بجديدها وهو أمر لازم للفصل في قيام الوديعة الإضرطارية وهى من الموانع المادية التى يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية لم أبدى الحكم عدم إطمئنانه إلى أقوال هؤلاء الشهود فى شأن ما ذكره عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بالمراض صحتها ونفى أنها تؤدى إلى الإضرطار الذى كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابى ثم انتهى إلى عدم قيام أى من الماتعين المادى والأدىب بأسباب ساففة فى حدود سلطة المحكمة التقديرية، وإذ كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا تناقض فيه فإن ما تمناه الطاعنة عليه من دعوى التناقض فى السبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥

إذ أجازت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية لمن حوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى، وتقتضى الدعوى الجنائية بالتنازل، وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية التقديرية - قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ بأنه رؤى سحب الإذن الصادر بإلتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية فى القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدارها حكمها المطعون فيه، غير أن المحكمة إنتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون وبتعين نقضه والحكم بإنقضاء الدعوى العمومية بالتنازل.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١١

مضى كان الخطأ القانونى الذى تودى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى. لأنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١١/١

من المقرر أن العبارة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بمحققة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة. ولما كان الحكم الإستئنافى الصادر ضد التهم هو حكم غيابى تجوز المعارضة فيه ولو وصفه المحكمة - خطأ - بأنه حضورى إعتبارى، فإن الحكم المطعون فيه الذى قضى بعدم قبول معارضة التهم شكلاً يكون معيلاً بالخطأ فى تطبيق القانون، وقد حجب هذا الخطأ محكمة ثانى درجة عن نظر موضوع المعارضة الإستئنافية مما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٠

مضى كان الحكم المحضوري الإعتباري الإستئنافي قد غلص إلى أن تخلف المظنون ضده عن جلسة المعارضة كان لعمر قهري، هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية، لأن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلاً، وكان يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تقضى في الإستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة، أما وهي لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضي، بقضائها في موضوع الدعوى لأنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون، مما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة.

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٠

إنه وإن كان تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الأولى تعتبر مخالفة للقانون، إلا أن الحكم المظنون فيه إعتبرها مرتبطة بتهمة اللجنة موضوع التهمة الثانية وهي عدم الإحفاظ بالدفاتر والسجلات وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنهما وهي عقوبة اللجنة. ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه صادراً في جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧١

القصور في التسبب الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى في شأن ما أثير من عطف في تطبيق القانون يتعين إزاءه أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ٣/٢٧/١٩٧٢

إذا كان الحكم المظنون فيه قد دان المظنون ضده بتهمة أنه لم يسلم إبنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً منه للمفكرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات مع صراحة نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه بما لا يصح معه الإنحراف عنها بطريق التفسير والتأويل إلى شمول حالة الرؤية، لأن الحكم يكون قد أعطى في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه والحكم ببراءة المظنون ضده مما أسند إليه.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٧٢

مضى كان الثابت من مدونات الحكم أنه أورد من أقوال الشاهد ما مفاده أنه بناء على التحريات التي أجراها استعصر إذناً من النيابة العامة بحضب وتفتيش المظنون ضدهما لضبط ما يحرزانه من مواد مخدرة

حيث علم من تحرياته أنهما سيعودان من بعض بلاد محافظة الدقهلية حاملين مواد مخدرة فقام تنقيداً لهذا الإذن بإعداد كمينين لهما مؤلفين منه ومن زميله الذى أجرى ضبطهما محرزين المواد المخدرة، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يتضمن أن المطعون ضدهما يحوزان المخدر، وأن الإذن بالتفتيش إنما صدر لضبطهما حال تقلبهما باعتبار أن هذا الفعل من مظاهر الإحراز السابق على النقل، بما يفهمه أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها وليس لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، فإن الحكم إذ قام لقضائه على أن إذن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

حتى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمتى الضرب القضى إلى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنص عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف عن أن الجرمين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملية لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون العقوبات، فإن ذلك كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى. لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس القضى بها عن الجريمة الثانية المسندة إلى الطاعن.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاوى طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ هى الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز النزول بها - طبقاً للمادة ٣٦ من ذات القانون - عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر - فيما لقى به من معاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتفرغه خمسمائة جنيه والمصادرة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧

جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤتممة تأمياً كلياً التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم، وتلك قاعدة عامة إلزامها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ له للمشروع المؤتمم بشخصيته القانونية. ويتضح الأمل بهذا البدا فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤتممة محظوظة

بشكلها القانوني وإستمرار ممارستها لنشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يورى إلخاقه بها ولا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذى أتمت بمقتضاه شركة النصر لخدمة الزجاجات تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح والمهدف، ولهذا أشار إليه صراحة فى صدره وأحكامه لا تتضمن ما يؤدى إلى زوال شخصية المشروع المؤتم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق فيما لا يتعارض مع التأميم، وقد ألصق الشارع عن إنجازه إلى عدم إعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي الدولة وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإمراده فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٣ التى حلت محل اللائحة السابقة وإحتد سريان أحكامها بالنسبة إلى الموظفين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذاً للقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام. وكلما رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما أورد به نصاً ~~مقتضى~~ فى جرائم الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والنسب بالخطأ الجسم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبيان الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حين أضاف بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحددة نصت على أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم ~~المؤسسة~~ إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام. لما كان ما تقدم فإن المطعون ضدهما فى علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار إليها، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إعتبارها من الموظفين أو المستخدمين العموميين ورتب على ذلك إنعطف تلك الحماية عليهما بتأييده حكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير دى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

إذا كان الخطأ في تطبيق القانون الذي إنبنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إستاند التهمة مادياً إلى المظنون ضده، فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ موضوع التهمة الثالثة التي أخطأ الحكم في اعتبارها جريمة مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة بجرمى إحراز سلاح مششخن وإحراز ذخائر له بغير ترخيص وأعمل في حق المظنون ضده -مكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عنها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤

لما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها قرار وزير التمييز رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تمنة وتجارة الشاي والبن، وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى إنطباق ذلك القرار عليها وهو ما يعيه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المعلق بمخالفة القانون، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٣

نصت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الأولى منها على أنه : «إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع، وراأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلائاً في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى»، وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه : أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى، وحكمت المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى ونظر الدعوى، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها»، مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة، ولما كان الحكم المظنون فيه قد قضى بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد إستناداً إلى خلو الحكم المسأنف من توقيع القاضي ومن يبان الهيئة التي أصدرته، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى وإستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذي أصدرته بإدانة المتهم، فإنه كان يتعين على المحكمة الإستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها. أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيأً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الإستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

لما كانت تهمة ممارسة حرفة عرجي بدون رخصة وتهمة عدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية أو المحافظة لا ترتبطان بتهمة السبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية والسبب خطأ في إصابة شخص المسندتين إلى المطعون ضده لأن كل منهما لا تمثل ركن الخطأ فيها ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة فإن إعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات في خصوصهما لا يكون صحيحاً في القانون. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأكفى بتفريم المطعون ضده خمسة جنهات عن الجرائم الأربع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه "بتأييد الحكم المستأنف".

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٦

إذا كان بين من مطالعة المقررات المنضمة أن عناصر التعويض غير محددة فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ بشأنه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧

إذا كان تصحيح الخطأ الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه لا يخضع لأى تقدير موضوعى، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة إسناد جريمة السرقة بإكراه إلى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن إحراز المحكوم عليه الثانى المخدر لم يكن للإتجار أو التصاوى أو الإستعمال الشخصى وأعمل فى حقه حكم المواد ٣٧، ٣٨، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات والى تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من عقوبة السجن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه يجعلها السجن ثلاث سنوات.

الطنن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٧٤

لما كانت المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المجرى والمستأجرى قد نصت على أنه "لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المخصوص عليها فى العقد. ويسرى هذا الحظر أيضاً على المستأجر، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر إقتضاء مقدم إيجار "لأن المستفاد من نص هذه المادة أن القانون إذ حظر إقتضاء مقدم إيجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق القطع إلى تجريم إقتضاء المؤجر لأى مقدم إيجار أياً كانت صورته وبغض النظر عن البواعث الدافعة إلى إقتضائه إذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان الجريمة قصداً خاصاً إكتفاء بالقصد الجنائى العام وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه بهراء المطعون ضدها على سند من أن المبلغ الذى تقاضته هو قرض كان الباعث على إقتضائه من المستأجر معارضة لها فى تجهيز الشقة للسكنى لأنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه. لما كان ذلك - وكان تصحيح الخطأ الذى إنبنى عليه الحكم المطعون فيه فى هذه الحالة لا يخلع لأى تقدير موضوعى بعد أن أثبت الحكم صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضدها لأنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطنن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٠

إن جريمة إنتاج خل طبيعى مشوش التى دس بها المطعون ضده معالبا بالمواد ١، ٢، ٥، ٦، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أهمل القضاء بمصادرة المادة المشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون لما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوفيق عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة القضى بها.

الطنن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٠/٥/١٩٨١

لما كان الخطأ فى تأويل القانون - الذى تردى فيه الحكم لا يخلع لأى تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة مادياً إلى المطعون ضده لأنه يتعين وفق نص المادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بتغريم المظنون ضده خمسين جنيهاً دون مصادرة السلاح إلى أن يعد الحكم بها واجباً - طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ إلا في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ مكرراً منه.

الظعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣٧ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

لما كانت المادة ٢٤٢ في فقرتها الثالثة لم تضع أية قيود في شأن تحديدها لمفهوم الأداة التي تستعمل في إحداث الإصابة وكان استعمال المظنون ضده حجراً في إحداث إصابة الجاني عليه يعد منه استعمالاً لأداة في إحداثها معاقب عليه بالفقرة الثالثة من المادة المذكورة، لما كان ما تقدم وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

الظعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

إذ كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التي يلغها الحكم المظنون فيه سنداً لقضائه بالمصادرة - تحمي حقوق الغير حسن النية، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في إحرازها، فإذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصة له قانوناً في حيازته، فإنه لا يصح الحكم بمصادرة ما يملكه ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه - فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل جميع الأسلحة والطلقات المضبوطة - قد خالف القانون ويصين تصحيحه.

الظعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٣ مكتب قضى ٣٥ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢

لما كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه تمحّد لنظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ولها أصدرت المحكمة - في مواجهة المظنون ضده - قراراً بتأجيل الدعوى لجلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣ ثم عادت في آخر الجلسة وقضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف رغم عدم عدوها عن قرار التأجيل. لما كان ذلك فإن الحكم المظنون فيه يكون قد صدر باطلاً إذ لم يتمكن المظنون ضده من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر استئنافه بسبب لا يد له فيه هو صدور قرار من المحكمة بتأجيل الدعوى في حضوره إلى جلسة أخرى. لما كان ما تقدم فإن الحكم المظنون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يصين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد.

الطعن رقم ٦٤٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦

لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن احوال الصناعية والتجارية تقضى بأنه "لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بطريقة المعارضة، ويبين من هذا النص ومن الإطلاع على المذكرة الإيضاحية المرفقة للقانون أن الشارع تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له منعاً من إطالة إجراءات المحاكمة وقد جاء هذا النص مطلقاً يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتي التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة وذلك أخذاً بعموم النص وتمشياً مع حكمة التشريع. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة فى الحكم الغيابى الإستئنافية الصادر بتأييد الحكم المستأنف قد صادف صحيح القانون ويكون معنى الطاعن عليه فى هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١

لما كان ما إنتهى إليه الحكم من وجوب الحصول على أمر كتابى من مدير مكتب الإنتاج المخصص لضبط الواقعة محل الدعوى المطروحة دون أن يعرض لما أجازته الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه من حق مأمورى الضبط القضائى فى معاينة المعامل والمصانع واهوال المرخص بها وتفتيشها فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة وما قررتة الفقرة الأخيرة من تلك المادة من فهم فى أخذ العينات اللازمة لإجراء التحصيل والمقارنات والمراجعات دون أى قيد يكون قد أعطى صحيح القانون بما يوجب نقضه. وإذ كان الحكم المطعون فيه فيما إنساق إليه من خطأ فى تطبيقه القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى فإنه يمين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٣

لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل الطعون جديهما بوصفها أنها عرضت للبيع لبناً مغشوشاً. وطلبت عقابها بالمواد ٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد دانتها محكمة أول درجة وأوقعت عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وتفرعها مائتى جنيه والمصادرة والنشر وإذ إستأنف المحكوم عليها حكم محكمة أول درجة لغت المحكمة الإستئنافية بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تفرير التهمة عشرين جنيهاً - لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى ١٩٨٠/٥/٣١ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة فى يوم ١٩٨٠/١١/١٥ وهو الواجب التطبيق

على واقعة الدعوى - قد نص في المادة الثانية منه على أنه سيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين : ١- من غش أو شرب أو أن يفش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحبوب أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك "وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بتفريم المتهم عشرين جنيهاً لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة ساقطة البيان.

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٤
لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى لأن محكمة النقض وهي تفصل في طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة في طعن آخر.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦
إن ما تقضى به المادة ٤١ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك - ما تقضى به من هذا إنما هو مقرر لمصلحة المتهم، فلا يخل من النهاية المعمومة أن تتمسك به للوصول إلى نقض الحكم الصادر ببراءته.

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦
الحكم بعدم الإختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى. ولكن إذا كان الحكم بعدم الإختصاص لشبهة الجناية، بحسب البيانات الواردة فيه، ذالاً بذاته على خطأ المحكمة، ومفيداً في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية عن شبهة الجناية المدعاة، فإن محكمة النقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكمها بعدم جواز الطعن بل يكون ها، ما دامت الظروف - كما جاءت في الحكم - تدل على أنه سيقابل حتماً من المحكمة التي قبل بإختصاصها بحكم آخر بعدم إختصاصها هي الأخرى، أن تحتر الطعن بالنقض المقدم إليها طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من إختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم، أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره، وتخطئه إنما تكون بناء على تحقيق يجري وتحميص للوقائع، مما ليس من شأن محكمة النقض وهي تنظر في طعن بطريق النقض فإنه يكون من المصين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام باب محكمة الجنايات مفتوحاً لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجناية في الظاهر لما استوجب التحقيق المقول بأنه أزالها. وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى - في أي وقت وبغض النظر عما سبق صدره من أحكام - إلى الجهة ذات

الإختصاص طبقاً للمادة ١٤١ من قانون تحقيق الجنايات وذلك إذا ما توافر سببه وتحقق السبب بالفعل فإن إختلاف نظر المحاكم فى صدد إختصاصها لا يصبح بحال أن يؤدى إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل فى موضوع الدعوى.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤
الأحكام الصادرة بالإنتذار تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم غير قابلة للطعن.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦
الحكم برفض الدفع بعدم إختصاص محكمة الجلب بنظر الدعوى هو حكم غير منه للنزاع بين الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٩
- من المقرر أن محكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله.

- لما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ توجب الحكم بإلزام كل من يحصل على مبالغ بالمخالفة لأحكام القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمسافر بردها إلى من أداها، وكان البين أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المبلغ فى ذمة المتهم بالحصول عليه بالمخالفة لأحكام تلك القوانين حتى الحكم عليه، وكان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه مثل أمام المحكمة الإستئنافية وأقر بأنه إسرد المبلغ الذى دفعه للطاعن على سبيل خلو الرجل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما تضمنه من إلزام الطاعن برد ألفين من الجنيهات يكون معيباً بما يؤذن لهذه المحكمة بتقصيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف من الرد.

الطعن رقم ٣٨٧٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢
لما كان من المقرر أن المحكمة الإستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الإستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلاً للمعارضة فيه من المتهم، لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على إقتضاء معادها، كما أن إستئناف النيابة العامة يكون معلقاً كذلك على تأييد ذلك الحكم أو إلغائه أو تعديله. لما كان ذلك، وكان الثابت من المقررات المضمومة أن المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيايى الصادر من محكمة أول درجة، وكانت المحكمة الإستئنافية قد نظرت الإستئناف المقام من النيابة العامة وقضت فى

موضوعه، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإيقاف النظر في الاستئناف المقام من النيابة العامة حتى يفصل في معارضة المطعون ضده في الحكم الابتدائي العياي أو ينقضى معادها.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣
لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم. فإنه يعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن المواد لم يرد على بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى، ومن ثم فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه.

الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦
لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "إذا حضر الخصم قبل إنتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته، وجب إعادة نظر الدعوى فى حضوره" مما مفاده أن حضور الخصم الذى نظرت الدعوى وصدر الحكم فيها فى غيبته قبل إنتهاء الجلسة يتوجب عليه سقوط الحكم ويجب على المحكمة أن تعيد نظر الدعوى فى حضوره لأن حضوره يوجب على المحكمة تمكينه من إبداء دفاعه وإصدار الحكم الصادر فى غيبته ونظر الدعوى من جديد وفق الإجراءات الحضرية، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن حضر قبل إنتهاء الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، وقدم طلباً إلى رئيس المحكمة لإعادة نظر الدعوى، مما يسقط الحكم الذى صدر فى غيبته، ويوجب على المحكمة أن تنبيهه إلى طلبه، أما وإنها قد رفضت هذا الطلب، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، وهو ما حجبها عن نظرها معارضة الطاعن مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥
أن تحرى الألفاظ للمعنى الذى إستخلصته المحكمة وتسميتها بإسمها المين فى القانون - سباً أو قذلاً - هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التى تهيمن على الإستخلاص النطقى الذى يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة.

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥
القصور له الصادرة على وجه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ فى القانون.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٩

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى وكان الغائب من دياجة الحكم الابتدائى ومغضر الجلسة أنه صدر من محكمة غير مختصة ولائياً بنظر الدعوى فإنه يكون معيماً بما يوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١

لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون على النحو السابق إيراداً فإنه يعين نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يعين أن يكون مع النقض الإعادة.

الطعن رقم ٥١٦٠ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٣

لما كان المتهم - لم يستأنف الحكم الصادر بحبه من محكمة أول درجة، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية الصدى للدعوى الجنائية وإصدار الحكم المطعون فيه، أما وقد فعلت فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، مما يوجب نقض حكمها نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣٠

لما كان لزاماً على محكمة أول درجة أن تفصل فى الدعوى المدنية أما وهى لم تفعل وقضت بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها إلى المحكمة المدنية فى حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى الدعوى المدنية لأنها لم تستفد ولايتها بالفصل فيها وحتى لا تظوت إحدى درجتى التقاضى على الطاعن أما وقد قضت بتأييد الحكم المستأنف فإنها تكون بدورها قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ والمعمول به إحصاراً من ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٣ - والذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله قد نصت على أن يستبدل بنصر الفقرة الأولى من المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ النص الأتى تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنىح، وذلك من المتهم أو من المسئول عن الحقوق المدنية وذلك فى ظرف العشرة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد المسافة القانونية... ونصت المادة الثانية

من القانون ذاته على أن "تعال القضايا المنظورة أمام دوائر الجرح المستأنفة التي لم يفصل فيها إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إذا طلب منهم ذلك..." وكان الطاعن قد طلب إلى محكمة الجرح المستأنفة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة فلم تجبه إلى طلبه وفصلت في موضوع الاستئناف لأن حكمها يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها.

الطنين رقم ١٧٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٥

لما كان تحريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعياً أو المحافظة على خصوبتها في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي قد غدا غير مؤلم عملاً بحكم المادة ١٥٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي وقع الفعل في ظله، كما وأنه لا يقتضي ترخيصاً لما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة المذكور المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في لغائه بالإدانة إلى أن تسوية الأرض لإصلاحها تحتاج إلى تصريح من الجهة المختصة، فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون معيناً نقضه.

الطنين رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٦

حيث أن الشارع إذ نص في المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا تقبل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية، فقد دل بذلك صراحة، على أن الحكم في الدعوى المدنية الطالبة للدعوى الجنائية، يكون دائماً بمثابة الحكم الحضوري قبل المدعي بالحقوق المدنية، ومن ثم لا يحق له الطعن فيه بالمعارضة أسوة بالأحكام الحضورية، يستوي في ذلك أن تكون المعارضة أمام محكمة أول درجة أم أمام محكمة ثاني درجة. لما كان ذلك، وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه قبل معارضة المدعي بالحقوق المدنية في الحكم الغيابي الإستئنافي وألزم الطاعة بالتعويض، فإنه يكون قد خالف القانون، ولما كان الخطأ الذي إنبنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي، ما دامت محكمة الموضوع قالت كلمتها فيه، فإنه يتعين عملاً بمقتضى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه - في هذا الصدد - والقضاء بعدم قبول المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية في الحكم الغيابي الإستئنافي القاضي برفض الدعوى المدنية، مع إلزامه المصاريف المدنية.

الطنين رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٦

لما كان من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة إشراكاً في جريمة السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وكانت واقعة الإخفاء محل الطعن المائل قد عرضت

على محكمة الموضوع مستقلة عن جريمة السرقة التي اتهم فيها آخرون فإنها تكون غير مرتبطة بجريمة السرقة لأن الحكم المطعون فيه بما أورده فيما تقدم تمييزاً لإطراحه الدفع بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد خالف صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان قد مضى في صورة الدعوى المطروحة، على ما بين من المقررات ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ سؤال الطاعن في... بحضور جمع الاستدلالات عن التهمة المسندة إليه يوم تكليفه بالحضور بالجلسة المحددة أمام محكمة أول درجة في... دون إتخاذ إجراء من الإجراءات القاطعة للمدة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية. وكان الطاعن قد دفع في مذكرته المقدمة أمام محكمة ثاني درجة بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع لما تجوز أثره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الأمر الثابت حسبما تقدم لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإقضاء بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما أسند إليه.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣

لما كان من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن فيه بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها، ومعنى كان الأمر كذلك لما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المحكوم عليه. ومن ثم فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى ولصحت في موضوع الاستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون. بما يحية.

الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥

من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعد قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بملأته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين فإذا أغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بتعديل الحكم الابتدائي وهو ما لم يكن مطروحاً لأنه يكون معيماً إذا كان من التبين أن ينصب قضاءه على شكل المعارضة لحسب أما بتأييد الحكم المستأنف أو بالمعاذ وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة عملاً بنص المادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحول حكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى.

الطعن رقم ٦٤٣٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣

لما كان المشرع كلما رأى اعتبار العاملين في شركات القطاع العام في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد فيه نصاً كالتشأن في جرائم الرشوة وغيرها من الجرائم الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وكان المشرع لم يورد نصاً من شأنه أن يجعل العاملين في شركات القطاع العام وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة في حكم الموظف العام في تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ومن ثم فلا مجال لإنزال حكم هذه المادة على رئيس مجلس الإدارة الذي تنحصر عنه صفة الموظف العام، فإن الطاعن الذي يشغل رئيس مجلس إدارة شركات القطاع العام لا يعد موظفاً عاماً في حكم المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر. فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون بما يمتنع معه على هذه المحكمة إعمالاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بنقضه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن مما أسند إليه وهو ما يلزمه لزوماً حرصاً على الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم - بجنابة الإعتلاص - بالرافة وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون مما كان يستوجب نقضه وتصحيحه بتوليت عقوبة المزل، إلا أنه إزاء نقض الحكم للإعلال بحق الدفاع والقصور فيعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢١

الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات ودون القصور أو التخاذل في الأسباب ومن ثم فإن

طعن المدعى المدني في قرار غرفة الإتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بمقولة إن هناك دلائل تساند الإتهام لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بالفرامة بالإحالة إلى عقوبة الحبس إعمالاً لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من وجود إستئناف مرفوع من النيابة إلا أنه لا مبرر إلى تصحيح هذا الخطأ إذ أن الطعن مرفوع من المحكوم عليه، ولا يضر الطاعن بطلعه.

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٣/٨/١٩٦٥

عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد، هما تقليد براءة الإخراوع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية، وبينت نصوصه ماهية كل منهما. ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة إخراوع، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما يتحدث به عن تقليد براءة الإخراوع يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم إختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يمهيه ويستوجب نقضه، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل الطعن.

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٣

متى كانت المحكمة قد تبينت أن عقد البيع يتضمن شرطاً بإخلاء الأرض المبعة من المبنى القائم عليها وأن ثمة إتفاقاً بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد، ورات في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان يعتد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تنفيى به أركان جريمة النصب، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١/١١/١٩٦٥

من المقرر قانوناً أن إستئناف النيابة للحكم النهائي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو أُلغى في المعارضة. ولما كان الحكم الابتدائي قد قضى غيابياً بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وكانت النيابة العامة قد إستأنفت هذا الحكم كما عارض فيه المتهم أيضاً وقضى في معارضةه بإلغاء الحكم المعارض فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث، فإنه كان من المتيقن على محكمة ثاني درجة أن تقضي بسقوط إستئناف النيابة، أما وقد إنتهت إلى القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من إنقضاء

الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة إلى التهم المذكور وتصحيحه بالقضاء بسقوط إستئناف النيابة العامة المرفوع منها ضده.

الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٩

المستند من نصوص المواد ١، ٦، ١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ٨، ٣، من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٧/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - أن القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر بإسمه الترخيص مقصوداً على السلاح أو الأسلحة المينة به بذواتها دون سواها لما لم يرد به. ولما كانت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة وذخيرتها قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو إحرازها، وأن الترخيص الصادر إليه عن سلاح آخر، وكان من المقرر أنه يكفي لتحقيق جرمي إحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص التين رفعت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح وللذخيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك. وإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو إحرازها، وأن الترخيص الصادر إليه خاص بسلاح آخر فإن مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحاً نارياً بغير ترخيص قائمة قانوناً مستوجبة مساءلته عنها، ولا محل للتحدى بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التي أعملها الحكم إذ هي تتحدث عن حق وزير الداخلية في رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه مصلحاً بالسلاح المرخص به دون ما يجوز أو يحزره الجنائي من أسلحة أخرى لم يرخص له بها والتي تبقى خاضعة للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بوصف أنه مخالف قيود الترخيص الصادر إليه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه. ولما كان تصحيح الخطأ الذي إبتنى عليه الحكم - في هذه الحالة - لا يخضع لأى تقدير موضوعي إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إستناد التهمة إلى المطعون ضده فإنه يتعين - وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتمتع الحصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيهما - إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تتمتع هذه الحصومة بالطريق الذى رسمه القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة، كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملاً بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتعيين نقضه بالنسبة إلى ما قضى به فى هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المظنون ضدهم.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥

أجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة وأناط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات - والمشكلة وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نص فى منطوق الحكم على إيداع المظنون ضده المصحة لمدة سنة، فإنه يصح نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بإيداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات الإفراج عنه.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٥

أوجب قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ الذى صدر تنفيذاً للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أصحاب المحال الخاصة لصنع وتداول المواد الغذائية أو المشروبات التى يندرج تحتها مصنع المظنون ضده "مصنع فرز وتجفيف البصل" أن يقدموا العمال المستجدين لمكتب الصحة للكشف عليهم طبياً وتحصينهم ضد الأمراض المعدية قبل تشغيلهم - وتوافق المادة ١٧ من هذا القانون كل من يخالف أحكامه أو القرارات المنفذة له بالمعقوبات المبينة به. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة عدم تقديم إحدى العاملات لمكتب الصحة للكشف عليها طبياً تأسيساً على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانوناً لا يكون قد

أخطأ في تطبيق القانون. ولا غل للإحتجاج في هذا الشأن بقرار وزير الصحة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٦٠ إذ أن هذا القرار خاص بالفعل المسند إلى العامل ولا شأن له بما أسند إلى صاحب المصنع.

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بما نص عليه في المواد ٢، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : أوهما - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون. وثانيهما - عدم القيام بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالإلتزامات والأعمال التي يلزم بها التقسيم والمشوى والمستاجر والمنفع بالحكر. ومفاد ما تقدم أن لعود المشوى عن القيام بالإلتزامات التي فرضتها المادتان ١٢، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتصاً عليه بحيث إذا ما أقامه حق الحكم بإزالته. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرره من أن المطعون ضده - لكونه مجرد مشر - لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بالإزالة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صلحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٥

عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات المراد بالإعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ونصت المادة الثامنة على أن "كل من باشر إعلاناً أو سبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعالَب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات. وفي حالة تعدد الإعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة فيه بقدر عدد المخالفات. وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الإعلان وبإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص". ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء جرمية مباشرة الإعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلاً عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المتهم ضده بجرمة مباشرة الإعلان في موقع واحد بدون ترخيص، لإثباته إذ قضى بمعاقبته بتفرغه مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة في خلال أسبوعين على نفقته دون أن ينص على إلزامه رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢

مؤدى إشراط توقيع المالك والخفي على الطلب لإستصدار الرخيص إلى الأخير طبقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢ يوتيه سنة ١٩٦٠ نفاذ للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أن شخص المالك له إعتباره لدى الجهة الإدارية عند البحث في إصدار الرخيص وصدوره لا يوجب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الرخيص بل إن سلطانه يظل مبسوطاً عليه بحيث تتعد له الحيازة بحكم تلك الملكية ويقتصر إستعمال السلاح على الخفي المرخص له الذى يوزنه لحساب المالك بوصفه تابعاً له. ومن ثم ينصرف أثر الرخيص إلى المالك والخفي معاً على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الرخيص - وهو الحراسة - وأن يقتصر الإحراز على الخفي المرخص له دون غيره بحمله وإستعماله وحيازته بطبيعة الحال فهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد جرى نصها على أن «الرخص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الرخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقاً للمادة الأولى». ذلك بأن المالك لا يعد في هذا المجال من الغير بالنسبة إلى المرخص له، ومن ثم فإن حيازة الطاعن السلاح محل الرخيص - حفظه لديه بعد إنتهاء فترة الحراسة - على ما سلم به الحكم في مدوناته - لا جريمة فيه، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لتقيد في شروط الرخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينوبه في سحب الرخيص مؤقتاً أو إلغائه على حسب الأحوال وإلتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً إلى مقر الشرطة المختصة مع إباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر. وينتهي أن هذا التصرف لا مناص من إسباغه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينطلف هذا الحق إلى الخفي المرخص له بالسلاح، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده. ولما كان مناط العقاب طبقاً للمادة الأولى من القانون المشار إليه هو حيازة السلاح أو إحرازه وحله بغير ترخيص، وكان الطاعن مالِكاً للسلاح ومرخصاً له بحيازته، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز ذات السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الإحراز، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢

لما كان بين من مطالعة المفردات المضمومة أن من بين ما أسند إلى الطعون ضدها عدم إعداد سجل لتقيد أحوال العمال وقد استبدلت به النيابة خطأ فعلاً لا صلة للمطعون ضدها به هو عدم إنشاء سجل خاص

لكل عامل ودانتهما المحكمة عن هذا الفعل على غير سند من الأوراق مما أوقعها فى خطأ قانونى. يوجب نقض الحكم فى هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به فى تلك التهمة وتبرئة المظنون ضدهما منها.

الظعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢

تكلت المادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الإجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ٤٥ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التى أشارت إليها - موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المظنون ضده - بأن نصت على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفى قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧ دون أن تقتضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذى أجحفت المخالفة بحقهم - ومن ثم فإن الحكم المظن فيه إذ قضى - بغير سند من القانون - بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة عن التهمة الأولى والإكتفاء بتفريم المظنون ضده مائة قرش عن هذه التهمة.

الظعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٤

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض على أنه "إذا ظن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة الحال إليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت ". غير أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض فى الظن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون، دون نظر الموضوع فى جلسة تحددها لهذا الغرض ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الظعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قضاى ١٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٥

يجرى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الحال التجارية والصناعية وغيرها من الحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : "تسرى أحكام هذا القانون على الحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى. ولوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن

يعدل في ذلك الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل من أحد قسميه إلى آخر...." والمستفاد من مراجعة القسم الثاني من الجدول المشار إليه أنه نص بالبنـد ١٢٥ منه "على محال عمل الأقفاص والسلال وتشغيل الخيزان" مستقلة عن كل من ورش التجارة الضخمة الواردة بالبنـد ٣٨ من القسم الأول من الجدول وورش التجارة البسيطة التي يعمل بها عادة أكثر من معلم وصيه المنصوص عليها بالبنـد ٤٣ من القسم الثاني منه. ومن ثم فإن تلك المحال إنما تدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي يستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارتها حتى لا يوتـب على مباشرتها لنشاطها إضرار بالصحة أو إقلال للراحة أو إخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى من يشتغلون فيها أو يرددون عليها أو يقيمون بجوارها. ومن ثم يكون قضاء المحكمة الإستئنافية بالبراءة مخالفاً لما تقتضيه المادة الأولى من القانون سالف الذكر والجدول الملحق به وهو خطأ في تطبيق القانون يجب الحكم بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٦٥/٤/١٩

إنه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يقضى بمصادرة الأسلحة والدخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية، إلا أنه وقد تضمنت الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده الثانى - صاحب السلاح المضبوط وذخيرته - وإعتباره مسئولاً جنائياً عن واقعة تسليمه السلاح وذخيرته للمطعون ضده الأول بما يتمتع عليه معه قانوناً إحرار وتداول ذلك السلاح فإنه كان يمتنع على المحكمة أن توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ سالفه الذكر وتقتضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها فى جميع الأحوال ما لم يقدّم دليل على عدم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائياً - ويكون الحكم المطعون فيه إذا أغفل توقيع تلك العقوبة مع وجوبها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالإضافة إلى عقوبتى الحس والغرامة المقضى بهما.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١١

مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما إنتهى إليه من قيام الارتباط بينهما، فإن ذلك

يكون من الأخطاء القانونية في تكييف الإرباط الذي تعددت عناصره في الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على الوجه الصحيح. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن قيام الإرباط الذي لا يقبل التجزئة بين جرمي عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم إنشاء ملف خاص لكل منهم لا يحمل قضاءه، ذلك بأن يعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعامل إنما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة إخلاء بما أوجبه القانون عليه من أفراد ملف خاص لكل عامل، ولا يوجد ثمت إرباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار إليه فيما سلف، الأمر الذي يشكل خطأ في التكييف القانوني للوقائع كما أثبتها الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المطعون فيه.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن احوال العامة على أنه "على تطبيق أحكام المادتين ١٩، ٢٢ تعد احوال التي يشاها الجمهور محالاً عامة". ويبين من تقصى المصدر التشريعي لهذه المادة - وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ الذي أضاف المادة ١٥ مكرراً ثالثة إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ في شأن المحلات العمومية التي حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للإستقبال في تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع احوال التي يشاها الجمهور من أي نوع كانت، ومن مراجعة الأعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ في شأن احوال العمومية الذي حل محل القانون السابق - وألفى بالقانون الحالي - أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتبيينه إخضاع احوال التي يشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان - لحكم احوال العامة المعنية بالحظر. ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المعد لإستقبال الجمهور لغرض طلاء أوانيهم النحاسية هو ما يجري عليه حكم المادة ٤٠ آتفة الذكر، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك معيباً بالخطأ في تطبيق القانون متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥

القصور الذي يتسبب له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٦٥

من المقرر أن الالاحة التنفيذية لا يصح أن تُلغى أو تسخ نصاً آمراً في القانون، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق. ولما كان نفاذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية والمعدلة بعض مواد

بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نصوص آمرة يوجب حتماً العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه، ولم يحس قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية لتاريخ نفاذ القانون الذي صدر بالإستناد إليه ويتفويض منه. أما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة انقضاءها عامان من تاريخ العمل به لفقد أحوال المواطنين بالسجل المدني فهو حكم إنتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للفقد بالسجل في خلال الأجل المضروب، ولا تعارض بين أعمال اللائحة فيما أفسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ من تاريخ نشره، ذلك بأنه متى أجرى القيد في السجل في أى وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية، تبين عليه إتيان الأحكام الملزمة على هذا الإجراء ومنها الإبلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون. يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا الفرض وربط عليه حكمه إذ نص في المادة ٥٤ منه على أنه "لا تسجل في السجل المدني الوقائع التي تطرأ خلال تلك المدة - مدة العامين - ما لم تكن الأسرة قد سجلت بالسجل فبمعين بذلك الإخطار بها في الميعاد القانوني". ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ بحكمة الموضوع عن أن تبدي وأنها في موضوع الدعوى. فإنه يبين نفعه وأن يكون مع النقص الإحالة.

الطنع رقم ١٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥

على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي إحتج به الطاعن عنراً على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم. إذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات إنما يكون بالنظر إلى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم إذا كانت الدعوى قد حجزت جلسة مقبلة للنطق به.

الطنع رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٥

من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون الطوائف أو عدم توافرها أمراً داخلياً في سلطة قاضى الموضوع، له أن يقرر فيه ما يراه إستناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه، إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم المطعون فيه - تستوجب إعمال حكم تلك المادة لأن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل بحكمة النقص لتطبيق القانون على وجه الصحيح إستناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقص. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق

به معنى الإرباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن عبارة الحكم نفي أن جرمي التهديد وتسليم السلاح في صورة الدعوى قد إنتظمها فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منهما وحدة قانونية لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبيها وهو ما كان يقتضي أعمال أحكام تلك المادة وإعبار الجرمين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة التهديد. ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد الواقعتين اللتين دانت الطاعنة بهما فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه والإكفاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم عن جريمة التهديد باعتبارها الجريمة الأشد ومعالجة الطاعن بها وحدها عن الجرمين عملاً بأحكام المادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٦

بين من نصوص المواد ١ و ٥ و ٦ و ١١/١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي و ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه أن عقوبة المصادرة التي نص عليها الشارع في الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون الأول إنما تصرف إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الإستيلاء عليها، ومن ثم فهي لا ترد على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود بيع هذه الأراضي. وإذ نص القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ في المادة الأولى منه على أن "الأراضي الزراعية التي تم الإستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل" ونص في المادة الثانية منه على أن "يملئ كل نص يخالف أحكام هذا القانون" بـ "لأن عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الإستيلاء عليها المنصوص عليها في المادة ١٧ ساقطة الذكر لا يكون لها محل متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يستحق نقضه جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة المصادرة.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٦

المستفاد من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لائحة التيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٢ يولييه سنة ١٩١٤ وقرار قوميون بلدي الإسكندرية في ٢٠ يولييه سنة ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة

١٩٥٦ رأى تحقيقاً لمصالح عامة التوسعة في دائرة ما يعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لإعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معداً لإرتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات. وموجب ذلك على ما دلست عليه المذكورة الإيضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعي وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويكفل صيانة الآداب العامة. ونص القانون في البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهي «صالات الموسيقى أو الرقص أو الفناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص»، كما نص في البند السادس من القسم الثاني على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتي شخص أو أقل، ونص في القسم الثالث على «صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتفصيل الخاصة بالحيات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية، ومزدى ما تقدم جميعه أنه يكفى لإنتطاق وصف الملهى على أى صالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق إيضاحه ومثله إعداد الصالات لإحياء الحفلات والأفراح تحقيقاً لغرض الشارع في إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كغالة للأغراض سالفة البيان. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن إعداد المحل لإحياء حفلات والأفراح يدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغر مباح الدخول فيه لغرضهم لا يجعله ملهى فإنه يكون معيياً باطلاً في تأويل القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قدير ١٧ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢

الحكمة مقيدة بأن تنزل حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسفه النيابة عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى دان الطعون ضده - لعرضه بناءً مفشوشاً - طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن يتبين أن مناط تأييم فعل الفش في سلعة البين هو تشريع خاص صدر به قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن - إستمداداً من الحق المخول له بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين - قد نصت المادة السادسة منه على أنه «ويحظر بقصد الإحتجار خلط البين أخصراً كان أو مطحوناً بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بقصد الإحتجار حيازة الشاي أو البين مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع». وكانت المادة التاسعة من القرار المذكور تقضى بمعاينة كل من يخالف أحكامه بالجس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جيهياً أو بإحدى هاتين العقوبتين. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى عند فصله في الإستئناف المرفوع من النيابة العامة بتغريم الطعون ضده خمسمائة قرش والمصادرة قد أخطأ في تطبيق

القانون خطأ كان يقتضى نقضه وتصحيحه، إلا أنه نظراً إلى أن مدوناته قد خلت من بيان وجه الغش مما يعجز هذه المحكمة عن إعمال القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم إعمالاً صحيحاً، فإنه يتعين أن يكون مع التقضى الإحالة.

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦

الواضح من تعريف القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لزاوله مهنة الصيدلة أنه قصرها على أفعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته دون ما عداها من أفعال كحفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع فقد عالج أمرها بنصوص أخرى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر حيازة الأدوية بقصد البيع وبيعها - مزاوله لمهنة الصيدلة وعقاب الطاعين تبعاً لذلك بقوة الجس المقرة فى المادة ٧٨ من القانون المذكور لزاولهم لتلك المهنة دون أن تكون أعمالهم مقيدة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية وفى جدول نقابة الصيدلة، يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٧١

من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ويتداخلان فى وصفه القانونى مما يتعين معه على محكمة ثانى درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً، وهى إذ اكتفت بالقضاء بالفرامة وأداء رسوم الترخيص مضاعفة وتقديم الرسومات الهندسية استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية، فإن حكمها يكون مخطئاً فى تطبيق القانون ويتعين نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى مخالفة البناء للقانون، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية أن الرسوم الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة، فضلاً عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات. وقد تنبى المشرع بنصر المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدى إلى إلزام من يبنى بدون ترخيص أن يقدم لها تلك الرسومات أو أن تقوم هى إن تخلف عن ذلك بإعدادها بمصاريف ترجع بها عليه، وهدف بذلك ألا يكون المخالف فى مركز الفضل ممن أتبع حكم القانون لتقديم الرسومات منذ البداية. ولما كان الثابت من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن جهة التنظيم طلبت إلزام المطعون ضده

بالحصول على رخصة فضلاً عن الفرامة ورسوم الرخيص ولا يعلو هذا المطلب أن يكون في فحواه مطالبة بالزامه بتقدير: لرسومات الهندسة اللازمة أصلاً للرخيص والتي لم يقصد القانون أو لائحته التنفيذية رسومات غيرها، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل في قضائه إلزام المطعون ضده بتقديم الرسومات المنصوص عليها في القرارات المفوضة للقانون سالف الذكر يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

الطنع رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٤

إن القضاء براءة المطعون ضده من إحدى التهمتين يقتضى عدم إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ويستتبع حتماً توقيع عقوبة التهمة الثانية وحدها. وإذا كان ذلك، وكانت هذه العقوبة على ما جرى به نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قرار وزير التمييز رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ هي الفرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيهاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في التهمة الثانية بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحبس والفرامة يكون قد أعطى في تطبيق القانون، مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتعريض المطعون ضده مائة جنيه عن التهمة الثانية.

الطنع رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/٨

إذا كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه بالسجن في جنائية، وأنه ارتكب جنائية إحراز سلاح ناري قبل انقضاء المدة المقررة لرد إعتباره بحكم القانون عن السابقة المذكورة بمرور إثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة طبقاً للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد الظروف المشددة تأسيساً على رد الاعتبار القانوني عن السابقة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

الطنع رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

مضى كان يبين من مذكرة أسباب الطعن فضلاً عن محضر الحيز أن الطاعن كان حاضراً وامتنع عن التوقيع على محضر الحيز وأنه عين حارساً دون إعتداده برفضه الحراسة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ مما يدل على علمه اليقيني بالحيز، فإن كل ما يثوره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطنع رقم ٥٠١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

جرى نص المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات بأنه «كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جنائية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين. وإذا كان الجاني يعلم بأن

الأشياء التى يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ". ومن ثم فإن الحكم المطنون فيه إذ دان المطنون ضدها بجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمها بذلك وقضى عليها بالفراغة تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من نص المادة سالفه الذكر يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه وتصحيحه.

الطن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧١
مضى كان الحكم قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعين العقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة للجريمة التى لم تصل بها المحكمة طبقاً للقانون، فإنه يكون قد إنتطوى على عطاء فى تطبيق القانون.

الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٢
إذا كان الحكم لم يستظهر فى مدوناته عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم جريمة - استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فى أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشئون الإجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها - فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ فى القانون مما يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة.

الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٦/٧/١٩٧٦
إذا كان الخطأ فى القانون قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى تناولاً صحيحاً فإنه يعمى مع النقض الإحالة.

الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٧٧
إبطال الحكم القضاء بعقوبة الفراغة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتى الحبس والمصادرة المقضى بهما - مخالف للقانون مما يعمى معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى العرض لموضوع الدعوى.

الطن رقم ١٣٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ٢/٧/١٩٨٠
لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أن لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية.

الطنع رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨

لما كان الطاعن هو الذى طعن فى الحكم الذى قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس الصادر من محكمة أول درجة كما لا يجوز معه أن يضار بطنعه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم.

الطنع رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

المادة ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٠١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه ١- تعتبر أسلحة نارية فى حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢، ٣ وكائنات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية. ٢- ويعالَب على التجار ليها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة. ٣- ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكائنات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التى تركيب على الأسلحة المذكورة ، وبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته تأثيم حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للسلاح - وجاء النص مطلقاً من كل قيد ليتسع مدلوله لإستيعاب كافة تلك الأجزاء فى أية صورة تكون عليها دون إشراط إنفرادها وإذ كانت القاعدة أنه لا محل للإجتهااد إزاء صراحة نص القانون الواجب التطبيق، وإن النص العام يعمل به على عمومته ما لم يخص بدليل، ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم من أن مناط التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على إنفراد يكون ولا سند له من القانون، وتخصيص للنص بغير مخصص.

الطنع رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤

القصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن. لما كان ذلك فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٤٥
الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيه بعقوبة الجنائية بناء على سوابق التهم هو حكم غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٩
من المقرر أن القصور - الذي يتسع له وجه الطعن - له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتصلة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٠٧ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
المعيرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطبق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يحول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موجهة ومدمعة للمنطوق. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة في منطوقه مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها، يكون قد خالف القانون - ولو ضمن أسبابه هذا القضاء - مما يضمن معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة طبقاً للقانون بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١١/٣/١٩٦٩
إن الحكم بعدم الإختصاص الصادر من محكمة الجناح يعد منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهره إذا كان سوف يقابل حتماً من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها، فيما لو رفعت إليها الدعوى، ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً.

* الموضوع الفرعي : رسوم الطعن :

الطعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٣٢
القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض. ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صفوف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها، فإنه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك الوقت لمألأحوال

التي عدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر. وإنما ذكرت على سبيل المثال. وهي، على تنوعها، تدل على أن غرض الشارع إنما هو عدم تكيد الفقير دلع أى مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٦

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة إلا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه، فما دام التنازل عن الطعن مقبولاً وواقعاً قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم في الطعن فمن المستين رد الكفالة. ولا محل للبحث فيما إذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعناً من شأنه في ذاته أن يقبل أو لا يقبل، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان الطعن في ذاته غير مقبول، بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة إضاتاً على ما يوجه التنازل من عدم إمكان نظر شئ في الدعوى، ومن جهة ثانية إضاتاً على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المصادرة إلا في حالة الحكم بعدم القبول أو بالرفض.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٤

ما يثيره الطاعن بصدد عدم إعلانه - على فرض صحته - إنما يكون عمله المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبته وفقاً لنص المادة ٤٣٠ عن قانون الإجراءات الجنائية، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صدد المعارضة في قائمة الرسوم، ومن ثم يظل الحكم الغائبي قائماً وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لإستنادها إليه وصدورها وفقاً له.

* الموضوع الفرعي : سقوط الطعن :

الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ثلاثة أشهر، ولم يقدم الطاعن لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه يصح الحكم بسقوط الطعن، ولو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم. ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ اشترطت لنظر الطعن بطريق النقض، أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة، ومن ثم فإنه يصح إعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوى لمرکز المحكوم عليهم إذ ليس من حقهم أن يتهربوا من تنفيذ الأحكام المصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١

إذا كان الحكم الطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه إلى اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن ولو أن التقرير به قد حصل قى ظل القانون القديم. ذلك بأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ إضطرت نظر الطعن بطريق النقض أن يقدم الطاعن نفسه للتنفيذ قبل يوم الجلسة قد قررت قاعدة فى شأن تنظيم نظر الطعون أمام هذه المحكمة ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس فى ذلك تسوئ لمركز المحكوم عليهم إذ هم ليس لهم الحق فى التهرب من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم مجرد صدور هذه الأحكام أو تقريرهم بالطعن فيها بطريق النقض قبل صدور القانون الجديد.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٤

إذا كان الطاعن المحكوم عليه بالحس لم يتقدم للتنفيذ، إلى يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن تعين الحكم بسقوط طعنه طبقاً لنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٣

إن عدم تقدم الطاعن المحكوم عليه بالحس لتنفيذ هذا الحكم إلى يوم الجلسة يقتضى الحكم بسقوط الطعن المرفوع منه عملاً بنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩

نصت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على سقوط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة. ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هى من العقوبات المقيدة للحرية ولم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للنايات من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

مضى كان الطاعن الثانى لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن بالنسبة له عملاً بالمادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨

نص المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "يسقط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذ لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم

الجلسة ٣، ولما كان الطاعنان الأول والثاني لم يتقدما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن وكانت العقوبة المحكوم بها عليهما من العقوبات المقيدة للحرية، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن المقدم منهما.

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

إن المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أنه "يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة" فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن المار ب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائي وأن التقرير به لا يوجب عليه - وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ لما كان ذلك، وكان الطاعن وفق ما أوضحت عنه النيابة العامة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل الجلسة المحددة لنظر طعنه فيعين الحكم بسقوطه.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩

حيث أن الطاعن الأول وفق ما أوضحت عنه النيابة العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيعين الحكم بسقوطه.

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن..... هي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن.... هي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكلتاهما من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يتقدم الطاعنان للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنيهما.

الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩

لما كانت الطاعنة الثانية - على ما أوضحت عنه النيابة العامة - لم تقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليها قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنها فيعين الحكم بسقوطه.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٨

لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجملة.... بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد إستشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في الإشكال بجملة.... بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل في الطعن بالنقض مما مؤداه أن إلزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن، لما كان ما تقدم، فإنه يكون من المعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجملة...

الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢

لما كان قد سبق لهذه المحكمة، متعدة في غرفة مشورة، أن قررت بجملة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ بسقوط الطعن وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد إستشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى في إشكاله بجملة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ بوقف التنفيذ مؤقتاً حتى يفصل في الطعن بالنقض، فسقط عنه منذ هذا التاريخ، وقبل صدور القرار بسقوط الطعن الإلتزام بالتقدم للتنفيذ. لما كان ما تقدم، فإنه يصح الرجوع في ذلك القرار.

الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٢

إن المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أنه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن المأرب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائي وأن التفرير به لا يوجب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بها بالأحكام الواجبة التنفيذ. لما كان ذلك وكان الطاعن - على ما أفصحت عنه النيابة العامة لدى محكمة النقض - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة، فإنه يصح الحكم بسقوط الطعن.

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من حيث أن الطاعن الثالث..... - وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة - لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيعين الحكم بسقوطه.

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن..... هى الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يتقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للنايات من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه.

الطعن رقم ٣٢٨٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥

لما كانت المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ نصت على أنه "يسقط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة. سقطت ذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن المارب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائى وأن التقرير به لا يوجب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية إيقاف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ لما كان ذلك وكان الطاعن وفق ما أوضحت عنه النيابة العامة لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه فيعين الحكم بسقوطه.

* الموضوع الفرعى : قبول الطعن :

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣

ما دام قلم الكتاب قد أعلن الطاعن بإيداع الحكم بعد ختمه ومع ذلك لم يقدم أسباباً لطلعه فى المشرة الأيام التالية لحصول الإعلان فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٤

إن المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا لم يكن الطعن بالنقض مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب قبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخضع لوفاء الغرامة المنصوص عنها فى هذه المادة، ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية ". وإذن فمتى كان الطاعن بصفته مدعياً بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة فى القانون، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإن طعنه لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

إذا كان الطاعن لم يثبت علمه رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه قبل طعنه عليه وتبين أنه على أثر علمه به ياتر إلى الطعن عليه، فطعنه يكون مقبولا شكلاً.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨

إذا كان محامى الطاعن الذى استحصل على شهادة من قلم الكتاب تدل على عدم ختم الحكم فى خلال مدة أيام، قد وقع على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك ولكنه لم يقدم أسباباً للطعن فى الميعاد، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلاً.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٧

إن نقض الحكم بعيد الدعوى أمام المحكمة التى تعاد أمامها المخالفة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم النقوض.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣

متى كان الطاعن المخكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

— متى كان الطعن مقاماً من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يودى للخصانة الرسم المقرر فى القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة إستبعاد الطعن من الجلسة، وإعادة عرض الطعن إلى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصورورها نهائية.

— إن ذمة الطاعن لا تبرا من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالإستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها.

— إستقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن من لم يجعل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى، والحكم فى هذه الحالة نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى إلى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك.

— لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن إنما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة.

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ مكتب فني ٩ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣

متى كان الطاعن وإن قرر الطعن في الميعاد إلا أنه لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تقدم بقرار من لجنة المساعدة القضائية يفيد إعفائه منها، فإنه يتعين عدم قبول طعنه.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣

على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر في الاستئناف أن تبدى رأياً فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه وعما إذا كانت تصلح بذاتها مرجعاً للتخلف - أما وهي لم تفعل وأحال الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف - وهي أسباب قاصرة إقتصارها على البرقية التي أصلها المتهم يعتذر عن التخلف لمرجه - ولم يكن قد قدم الشهادة، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٦

المرض عذر قهري وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة، واعتذر عنه بحمايه وقدم شهادة مرضيه تأييداً لهذا العذر، فإن على المحكمة إن لم تروجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأياً فيها - أما وهي لم تفعل ولم يتمكن المحكوم عليه من الحضور لسماح دفاعه - لعل له وجها يور به تأخير في التقرير بالمعارضة، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٣٠ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٢

أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية إيداع الكفالة المبينة في المادة ٣٦ منه - ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها، القانون، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بالنقض بوصفه عملاً إجرائياً شكلاً معيناً، فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه. والمحول عليه في ذلك هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن. فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب في تاريخ ١٩٠/٦/١٦ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في الملف المند لذلك سحبت لإرسالها إلى المحامي

العام للموافقة على التقرير بالظمن ولترقيق أسبابه، فوافق ووقع الأسباب فى ١٩٦٠/٦/٢٢ وفى اليوم التالى قرر رئيس النيابة بالظمن، دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة إيداع الأسباب فى تاريخ معين بعد أن وقفها الخاضع العام - فإن الممول عليه فى خصوص إثبات إيداع أسباب هذا الظمن إنما يكون بما سبق صدوره من قلم الكتاب عند إيداع الأسباب قبل توقيعها، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد - إستنتاجاً - من أن الأسباب قد أعيد إيداعها - بعد توقيعها - فى تاريخ التقرير بالظمن.

الظمن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٢
إذا كان مبنى الظمن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لتنظر معارضته فى الحكم الإستئنافى الغيابى وفى صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن ينادى على اسمه لم تبين بعد ذلك وقوع خطأ فى إسمه الثبت بالحكم الغيابى الإستئنافى مما أدى إلى إدراج هذا الإسم الخطأء بمرول الجلسة وحال دون إمكانه الثبوت أمام المحكمة وإيداع دفاعه، وكان يبين من مطالعة الحكم الإستئنافى الغيابى والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن «المطعون فيه» أن إسم الطاعن قد أثبت فيهما على خلاف إسمه الحقيقى الوارد بالحكم الابتدائى، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد جاء باطلاً إذ لم يمكن الطاعن ممن إيداع دفاعه بالجلسة بسبب لا يد له فيه، وهو إدراج إسمه فى رول الجلسة باسم مغاير لإسمه الحقيقى مما يعيب الحكم بالبطلان فى الإجراءات ويستوجب نقضه.

الظمن رقم ٨٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٥
من المقرر أن الظمن لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يخص بمقوقه لحسب. فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم مساءلة وليه عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولاً عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المشمول بولايته من الخمس عشرة سنة، ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يمس فى هذا الصدد.

الظمن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣
جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الظمن أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظمن أمام محكمة النقض. ومن ثم فإن تقديم تقرير الأسباب فى الميعاد إلى قلم كتاب محكمة أخرى وهى غير مختصة، أو إلى الخاضع العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض - لا ينتج أثره القانونى.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣٠

المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المصين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة، لأن الحكم فى المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة. ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه من المظنون ضدها والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بإلغاء البراءة، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، مما يعين معه نقضه وإلغاء الحكم الاستثنائى الغيابى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المظنون ضدها.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

الطعن بالنقض حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، ليس لأحد غيره أن يوب عنه مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. ومن ثم فإنه يتعين لقبول الطعن أن يحصل التقرير به من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه. ولما كان الثابت أن المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض لم يكن مفوضاً فى ذلك من المحكوم عليه، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١

توجب المادة ١١ من قانون المرافعات عند تسليم الإعلان لأمر القسم أن يخطر المعلن إليه بخطاب مسجل يخبره فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة، وترتب المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١١ المذكورة. ولما كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطاعن للجلسة التى تأجل إليها نظر معارضته أن الخضر دون بها أنه توجه لإعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت زوجته عن الإستلام فقام بإعلانه مخاطباً مع مأمور البندر دون أن يخطره بذلك بخطاب مسجل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض المعارضة إستناداً إلى هذا الإعلان الباطل يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢

متى كان الثابت أن محكمة أول درجة قد إستفدت ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد، فإنه كان على المحكمة الإستئنافية وفقاً للمادة ١٩/٤ من قانون الإجراءات وقد رأت أن هناك بطلاناً فسى

الإجراءات أو في الحكم - لعدم إعلان التهم إعلاناً صحيحاً - أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى. ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على خلاف المادة سالفة الذكر يكون قد أخطأ بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٢

إذا كان البين من الأوراق أن المحكمة الإستئنافية وهي بصدد نظر المعارضة المرفوعة من التهم في الحكم الغيابي الإستئنافي - لم تقطن إلى أن الحكم - الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ - قد فصل بالنسبة إلى الطاعن في الإستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية وأنه قد تحدد بصدوره مركز الطاعن نهائياً فأعادت نظر إستئنافه من جديد بغیر أن يكون الطاعن - على ما بين من محاضر جلسات المحاكمة - مملاً في الدعوى ومعلناً بها أصلاً وقضت بزيادة قيمة التعويض المحكوم به بالحكم الإستئنافي الغيابي، على الرغم مما هو مقرر قانوناً من عدم جواز أن يضار المعارض بأى حال بناء على المعارضة المرفوعة منه، وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان ومخطئاً في القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأييد الحكم الإستئنافي الغيابي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما بين علوه في عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض، وفي إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يوجب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٥

إن إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها، يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته، دون أن ينصرف أثر الإستئناف إلى الحكم الغيابي الابتدائي لإختلاف طبيعة كل من الحكمين، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى، يكون قد أخطأ صحيح القانون، إذ كان من المتعين في هذه الحال أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة لحسم إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة عملاً بنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذا كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها لأنه طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧١/١/٣

إن محل نظر العذر القهرى - المانع من حضور جلسة المعارضة - وتقديره يكون عند إستئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨

من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً، حتى تتضح مدى أهميته لدى الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها، لما تلتزم المحكمة بالتصدى له إيراداً له ورداً عليه. وإذا كان ذلك، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم "من قصور فى السبب مرجعه سوء إستخلاصه للوقائع وفهمه لواقعة الدعوى" هو قول جساء مرسلأ لم يحدد الطاعن فيه وجه ذلك القصور، ومن ثم فإنه يكون على هذه الصورة مجهاً غير مقبول.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

إن ثبوت وجود الطاعن منتجاً للعمل بمحرك مفاجئة ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ حتى ١٥ يولييه سنة ١٩٧٠ حسب الثابت بالشهادة المقدمة منه والى تظلمن المحكمة لصحتها، هو ولا شك من قبيل العذر القهرى المانع من حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فى ٧ يولييه سنة ١٩٧٠ نظراً لأن هذه المنطقة تمر بطرؤف خاصة فى التقل فى هذه الفترة بسبب العدوان.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠

لما كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، قد أوجب لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية أن يودع الكفالة المينة بالمادة ٣٦ منه، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً. ولا يغير من ذلك أن الطاعن الأول قد أودع الكفالة المقررة، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين إلا إذا جمعتهم مصلحة واحدة، فلا تودع سوى كفالة واحدة، وواقع الحال فى الطعن المائل أن كلا من الطاعنين يستقل عن الآخر بالفعل المسند إليه والمرفوعة به الدعوى عليه لما يمتنع معه القول بتوحد مصلحةهما.

الطعن رقم ٤٧٠٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٧

لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن بعقوبة مقيدة للحرية إذ التدبير المقضى به - بوقف الطاعن عن عمله بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر إعمالاً لحكم المادة ٣/١١٨ مكرراً من قانون العقوبات - ليس من العقوبات المقيدة للحرية التى نص عليها القانون. ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلاً -

المقدم من غير النيابة العامة - إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

لما كان ما صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة للطاعن الثالث بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الاتهام إليه إنما ينطوي على إستجواب محظور في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند إليها في إدانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الإستجواب الباطل، فإنه يكون معيماً بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثالث وكذلك بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني لإتصال وجه الطعن الذي بنى عليه النقض بهما إعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الرابع لوحدة الواقعة ومراعاة حسن سير العدالة، وذلك دون حاجة لمناقشة سائر الوجوه الأخرى للطعون المقدمة من الطاعنين ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلق التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ٧٥٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٨٤

إيداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وإن كان تدبيراً إحتياطياً، إلا أنه مقيد للحرية بما يعتبر معه في تطبيق أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ صنواً لمقوية الحبس فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه به إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر.

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٣٩

الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الإعتيادية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون. ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد إستفدت كل طرق الطعن العادية التي سنّها القانون لإستمرار ما يشوب الأحكام من الأخطاء ما تعلق منها بالوقائع أو بالقانون. ولذلك فقد نص قانون تحقيق الجنايات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز الطعن بطريق النقض في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة مما يستتبع حتماً أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى. فإذا كان الحكم قابلاً للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه

بعد الإعلان، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام. وإذا فلا يقبل شكلاً الطعن الموجه إلى حكم لم يصر بعد نهائياً لعدم إنقضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلانه، وهي المدة المقررة قانوناً لمعارضة المحكوم عليه فيه، ولو كان هذا الحكم قد صار نهائياً بعد التقرير بالطعن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد إعلانه به.

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٣

إن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها، وإنما وظيفتها الإشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح. فإذا وقع في الحكم مجرد خطأ مادي لتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع. وسيله الطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية، ما دام ذلك مسوراً وإلا فوقع عنه دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التي أصدرته لفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة. ولا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادي لأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل غمكة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ. فإذا كان الواضح مما أورده الحكم الاستثنائي أن المحكمة أثبتت جريمة مخالفة مقتضى إنذار الإشباع على المتهم الأولى الذي قدم إليها متهماً وحده بهذه الجريمة دون الثاني، ولكنها عند إصدار حكمها على مقتضى ذلك نطقت باسم المتهم الثاني الذي لم تقعد الحكم عليه، فطريقة إصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم هي رفع دعوى تصحيح إلى محكمة الموضوع لا الطعن بطريق النقض.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٤

إن المشرع لم يجر الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم. فإذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة إحرازه مادة مخدرة فلدفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطالان إجراء القبض عليه وتفتيشه لحصوله على خلاف القانون، فرأت أن هذا الدفع في غير محله ثم عرضت للموضوع فرأت أن الأدلة القائمة على المتهم، وهي مستمدة من الإجراء المذكور، مشكوك فيها ولذلك قضت بالبراءة، فاستأنفت النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذاً بأسباب الحكم الابتدائي في موضوع التهمة ولكنها قضت ببطالان إجراءات التفتيش والقبض استناداً إلى أن ضبط المتهم لم يكن مبنياً على أنه من المشوهين لأن حالة الإشباع لم تظهر إلا بعد ضبط المتهم وتفتيشه، وطعنات النيابة في هذا الحكم على أساس أن الإشباع حالة تلحق شخص المشتبه فيه فتجعلها دائماً لأحكام قانون المشوهين ومنها حق الوكيل في القبض عليه كلاً وجد في ظرف من الظروف المريبة المبينة بالمادة ٢٩ من قانون المتشدين والمشتبه فيهم، فإن هذا الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لأحد من الخصوم.

الظعن رقم ٩٩٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٢٤

لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح ما يقع في الأحكام من أخطاء مادية، لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها، وإنما وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأييله على الوجه الصحيح، ولأن طريق الظعن لديها غير إعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل محكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ. فإذا قضت المحكمة - بناء على ما قررت النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب، ثم تبين أن هذا الأساس الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح، كان ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع لإصلاحه، إما بالظعن فيه لديها بأية طريقة من طرق الظعن العادية إذا كان ذلك مسوراً، وإما بالرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرته لاستدراك هي أخطاها.

الظعن رقم ٤٩٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٤٣/٢/١

إذا كانت محكمة النقض قد قضت بعدم قبول الظعن شكلاً إستناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لظعنه وكان الواقع أنه قدمها بالفعل ولكنها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم الكتاب في إرسالها إلى محكمة النقض، لذلك لا يصح معه بقاء حكم محكمة النقض قائماً بالظروف التي صدر فيها، بل يتعين الرجوع عنه. خصوصاً وأنه طبقاً للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات، قد صدر بدون أن يعلن وبدون مراعاة.

الظعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إن الظعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى. فإذا كان الطعن موجهاً إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم الاستئنافي الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطاعن فيها بناء على الأدلة التي أوردتها دون أن يحيل إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الظعن.

الظعن رقم ١٢٤٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٢١

إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن ظعن المدعى بالحق المدني لا يصح إلا فيما يخص بحقوقه المدنية فقط. وإذن فإنه لا تكون له صفة في الظعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها في حقوقه المدنية.

الظعن رقم ١٤٤٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٤٥/٨/٢١

يجب بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الظعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن، إن كان رافعه معطلاً. والتعلل لمخالفة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم

تمكن طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون محل إعتبار إلا في الأحوال التي يكون فيها الطعن جائزاً في ذاته، فإن محكمة النقض في هذه الأحوال يكون لها، بل عليها، أن تتمكن طالب الطعن من استعمال حقه فيه لقبول منه الطعن شكلاً، أو بعبارة أصح تمكنه، بكل ما لها من سلطة، من عمل التقرير الذي يتطلبه القانون، ثم تنظر في طعنه. أما إذا كان الطعن غير جائز أصلاً فإن الإمتناع عن قبول التقرير من جانب الموظفين المسؤولين عن الدفاتر المدة لإثبات التقريرات يكون له ما يبرره. ولا يكون لدى وسع محكمة النقض إلا أن تفرمهم عليه وإلا كان عملها عيباً ليس منه غرض صحيح يرجى.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إذا تولى طاعن وانقضت بذلك الدعوى العمومية قبله فلا يجوز لآخر لم يقدم أسباباً لطعنه أن يستفيد من طعن هذا المتولي. لأن إسفاة طاعن من طعن غيره لا تكون إلا إذا قررت محكمة النقض قبول ذلك الطعن موضوعاً. إذ تتطلب العدالة عندئذ أن لا تنجز الدعوى لعب في شكل أحد الطاعنين فتحرم صاحبه - ومركزه في الدعوى هو نفس مركز الطاعن الذي صح شكل طعنه - من نوال قسطه من تحييس الدعوى على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٢٩/١/٢٤

لا يقبل الطعن شكلاً لو قدم من محام غير مثبوت وكالاه عن الطاعن.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٢٩/٢/١٤

إذا حكمت المحكمة بمعاقبة متهم بمقتضى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على أنه هدم مبنى مملوكة للحكومة إضراراً بشخص له حق إرتفاق عليها بدون أن تثبت ملكية الحكومة لها ولا إمتلاك هذا الشخص لحق الإرتفاق مع قيام النزاع في كل ذلك فإن هذا الحكم يكون واجباً نقضه.

الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢

من المقرر أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أوجب على المحكوم عليه بقبولة غير مقيدة للحرية لقبول طعنه - إيداع الكفالة المالية في المادة ٣٦ منه ولما كان الطاعن وهو محكوم عليه بقوة الغرامة - لم يودع خزينة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها فإن طعنه يكون مفصلاً عن عدم قبوله شكلاً.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦
العبارة فى قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمات.

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤
لما كانت المصلحة شرطاً لازماً فى كل طعن فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولاً، وكان لا مصلحة للطاعن فى النعمى على الحكم إحتسابه من المنجنى عليها بالتقويم الميلادى، ما دام أنها - وقت وقوع الفعل الذى نسب إلى الطاعن مقارنته - لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة بالتقويم الهجرى، فإن النعمى لذلك يكون غير مقبول.

* الموضوع الفرعى : ميعاد للطعن :

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ مكتب فنى ١ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٥٠/١/٢
إن قضاء هذه المحكمات قد استغرق على أنه متى قرر الطاعن النقض فى الميعاد وشفع ذلك بتقرير بالأسباب مؤداه عدم ختم الحكم فى خلال ثمانية الأيام التالية لصدوره فقد حق له أن يحصل على مهلة عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها، على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم التالى للجلسة التى ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم وعلى أن المهلة المذكورة لا تبدأ من يوم العلم به بأية وسيلة يقينية وإنما هى جزء من النظام الذى إنتهت إليه محكمة النقض، لتكفل للطاعنين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم وتجنب المحكمة الجدل الذى يفتح بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم بصورة يقينية أو كان فى استطاعته أن يعلم بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها. و إذن فلا يمنع من إعطاء هذه المهلة أن يكون المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن الطاعن بصورة الحكم المشتغل على أسبابه فلم يقدم أسباب الطعن فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بهذه الصورة.

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣٠
إنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التى نظرت فيها معارضته فى الحكم الغائى الإستئنافى وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بإدائته، فذلك لا يشفع له فى تجاوز الميعاد القانونى فى التقرير بالطعن. الحكم محسوباً من اليوم الذى ثبت فيه رسمياً علمه بصدور هذا الحكم عليه.

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٩

إذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد إنتضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٥١/١/١٦

إذا كانت الأسباب المقدمة في الطعن لا تحمل توقيعاً من أحد فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون.

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧

الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يخم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقعاً عليه وقت صدورها. فالشهادة المقدمة من الطاعن والمؤرخة أول مارس سنة ١٩٥١ والتي تقول إن الحكم ختم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون لها قيمة في هذا الشأن.

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٢١ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٨

إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكانت الأسباب المقدمة منه غفلاً من التوقيع مما لا يمكن معه القول بصدورها منه أو معرفة من صدرت منه لتعرف صفته في تقديمها عن المحكوم عليه، فهذا الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٠٢١ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢

إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد، وكان مؤشراً على الحكم بإعطار محاميه ب ورود الحكم في اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ فلقدم أسباب طعنه في السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوماً على تاريخ صدور الحكم، ففي هذه الحالة يشترط لقبول الأسباب أن يحصل الطاعن على شهادة من قلم الكاتب بعدم وجود الحكم في ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره. ذلك أنه يجب - لكي يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف سريان ميعاد الطعن فيه بطريق التقضي وتقديم أسباب هذا الطعن إلى تاريخ إعلان المحكوم عليه إعلاناً رسمياً إيداع الحكم قلم الكاتب - أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢

إن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وإلا سقط الحق فيه. فإذا كان الطاعن، وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر الطعن فى المدة المقررة بالقانون لسبب قهرى خارج عن إرادته وأنه باذر فقرر الطعن فى اليوم التالى لإقضاء عذره، لم يقدّم بإيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن إثر زوال هذا المانع أيضاً بل إنه لم يودعها إلا بعد مدة قاربت العشرين يوماً، ولم يعتذر عن هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشتر إلى عيب فى الإجراءات ولم يدع فى طعنه أنه حال بينه وبين إيداع هذه الأسباب مانع قهرى كذلك - لهذا الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٩

لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم إيداع الحكم موقفاً عليه فى خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يكون إثباته إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم عتوماً فى قلم الكتاب بعد إقضاء هذه المدة. فإذا كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة فإن ما يشتره من بطلان الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

إن الشهادة التى يصح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم فى الثلاثين يوماً التالية لصدوره هى، على ما جرى قضاء محكمة النقض، الشهادة الدالة على أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب يوم طلبه رغباً من مضى ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣

إذا كان الطاعن لم يقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم فى ظرف الضمانية الأيام التالية لصدوره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب فلا يكون له وجه فى طلب مدّ معاد الطعن ويكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً بعلم جواز إستئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضرّ بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه. ويؤثر على ذلك أن معاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات معاد المعارضة بالنسبة إلى التهم.

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غريباً بعدم جواز إستئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه. ويؤت على ذلك أن معاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات معاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم.

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٥

الشهادة التى تمتد بها معاد الطعن وتقديم الأسباب بموجب نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هى التى تثبت عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب فى ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره. أما الشهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه الصادرة فى اليوم السادس من تاريخ الحكم فلا تجدى.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٧

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم فى الثلاثين يوماً التى حددتها المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت أنه حين توجه لقلم الكتاب للإطلاع على الحكم لم يجد موقفاً عليه ومودعاً به رغم انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره. وإذن لمضى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٢ فإنها لا تجدى فى إثبات ذلك.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٨

إن إعلان عماس الطاعن فى تاريخ لاحق على معاد الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ، والشهادة التى يعد بها فى طلب بطلان الحكم لعدم إيداعه موقفاً عليه فى المعاد القانونى إنما هى التى تثبت أن الطاعن حين توجه إلى قلم الكتاب لم يجد الحكم مخضوماً رغم مضى ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

إذا ثبت أن الطاعن كان فى اليوم الذى صدر الحكم المطعون فيه بإعبار معارضته كان لم تكن مفيد الحرية وأنه لم يعلن بذلك الحكم، ولم يثبت علمه رسمياً بصدوره إلا بعد الإفراج عنه فقرر بالظن فيه وقدم الأسباب فى اليوم التالى لعلمه بالحكم المطعون فيه مباشرة فإن الطعن يكون مقبولاً لأن معاد الطعن لا يفتح إلا من يوم علمه بصدور ذلك الحكم.

الطنن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٢

إن علة إحصاء ميعاد الطنن فى الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له، هى إفراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه، فإذا إنتفت هذه العلة بثبوت وجود المتهم فى السجن فى اليوم المذكور، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم.

الطنن رقم ١٩٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢

إن مقتضى المواد ٣١٢ و٤٢٤ و٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية، هو أن التقرير بالطنن وتقديم الأسباب يجب أن يحصل فى خلال الثمانية عشر يوماً التالية للحكم، إذا كان قد ختم وأودع قلم الكتاب وتيسر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه فى الثمانية الأيام التالية للنطق به، فإذا تعذر ذلك امتد الميعاد إلى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على أن لا يتجاوز الميعاد فى أية حال أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم.

الطنن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥١٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

الأصل فى إعلان ورقة التكليف بالخطور أن يكون لشخص المعلن إليه أو فى محل إقامته وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يجوز الإعلان للنهابة إلا إذا تبين بعد البحث فى محل الإقامة الذى عينه المتهم أنه لا يقم فيه ولم يهتد إلى معرفة محل إقامة له، وإذا كان المحكمة حين قضت بتأييد الحكم العلياى الاستئنالى المعارض فيه، لم تلزم ما أوجه القانون من وجوب التثبت من حصول الإعلان على الوجه المقدم، وإنكبت بوجود إعلان له فى مواجهة النهابة رغم وجود محل إقامة له ثابت فى الأوراق فإن الحكم إذ بنى على هذا الإعلان الباطل يكون حكماً باطلاً ولا يبدأ ميعاد الطنن فى مثل هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسمياً.

الطنن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٤٥٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

إن إمتداد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم وبإنتضاء هذه المدة يسقط الحق فى الطنن، ذلك أن عدم ختم الحكم فى ظرف الثلاثين يوماً التالية لصدوره يؤت عليها البطلان حتماً طبقاً لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون وكفى وحده سبباً لنقض الحكم، ومن ثم كان واجباً على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم فى قلم الكتاب فى الثمانية الأيام - إن كان حريصاً على الطنن - أن يبادر بالإستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد إنتضاء الثلاثين يوماً التالية لصدوره فإذا وجده فقد إنتفتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم إنتضاء الثلاثين يوماً، فإذا هو أهمل فى ذلك وترك مدة العشرة الأيام التى

قدر القانون كفايتها تضي بعد الثلاثين يوماً دون أن يقرر الطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه إعتباره نازلاً عنه. ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم، فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوماً أما بعد إنتضاها فلا محل له ما دام الحكم إما أن يكون قد أودع قلم الكتاب ولن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع لل صاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢

لا يقوم للطعن قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقدمت أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب امتداد الميعاد ما دام لم يقدم شهادة على السلب دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقفاً عليه في الميعاد القانوني وقت صدورها كما تقضى بذلك المادة ٤٢٦ من ذلك القانون.

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٥

الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنح حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقاً للمادة ٣٧٩ إلا من تاريخ إعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الإجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة، ومن ثم فإن ميعاد إيداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف إليه ميعاد مسافة.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩

منى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل إنتضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم، فإنها لا تحقق الفرض الذي قصده القانون منها وبالتالي يسقط حق الطاعن في الطعن بإنتضاء الثمانية عشر يوماً التي حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩

إذا كان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقرار التهم الطعن فيه بطريق النقض في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شمال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ [أى بعد إنتهاء الثمانية عشر يوماً المحددة بالقانون] ثبت عدم إيداع الحكم مخمواً، فإن الطعن يكون غير

مقبول شكلاً ولا يلتفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في إمتداد الميعاد.

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢١
مضى كان المتهم مفيد الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كان لم تكن، وخلت الأوراق لما ثبت علم المتهم رسمياً بصدور ذلك الحكم، فإنه يعين إحساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ.

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٨
مضى كان الحكم قد صدر حضورياً في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥٧ فقرر المتهم بالطعن فيه بطريق النقض في ٢ من يولييه سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية الأيام التالية لصدوره وحصل على شهادة أخرى بعدم إيداعه تاريخها ١٩٥٧/٨/١ ثم قدم أسباب طعنه في يوم ١٩٥٧/٨/٤ طالباً بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه في مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن الحكم مودع بالملف في تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١٩٥٧/٨/١ ولم يكن في وسع المتهم أن يقدم أسباباً جديدة لطلعه بعد هذا الإعلان الأخير حيث كان ميعاد الأربعين يوماً المقررة كحد أقصى للترقية بالطعن وتقديم الأسباب قد إنتهى بانقضاء هذا اليوم [١٩٥٧/٨/٤] وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب في تحرير الشهادة الأولى، فإن حكمة النقض الساج مجال الطعن للمتهم ومنحه أجلاً يقدم فيه أسباب طعنه.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢١
في الخاروف التي مرت بها بورسعيد أثناء العدوان الثلاثي من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التي يوجب عليها إمتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذي لم يتم إلا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦.

الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٨
مضى كانت الشهادة التي يستند إليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعاً في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله إلى القلم المذكور، فإنها لا تصلح أساساً يعتمد عليه للإنتفاع بالمهلة المنصوص عليها في القانون لإمتداد ميعاد تقديم الأسباب، أنها لم ترد على السلب.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٨

إن معاد الطعن بطريق النقض من النيابة في الحكم الصادر غيابياً بعدم جواز إستئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٨

مضى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٧ وقرر إلتهم الطعن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية آخرها فى ١٩٥٧/٥/٢٢ وكلها تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة لم أودع تقريراً بالأسباب فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ ونسب التقرير على بطلان الحكم لعدم ختمه فى المعاد، لأن الطعن يكون مقبولاً شكلاً - إذا لم يتيسر الحصول على صورة من الحكم، ذلك أن إعتداد المعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية والذي غايته أربعمائة يوماً من تاريخ النطق به محله أن يوجد الحكم فعلاً حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية من تاريخ صدوره وإحتسابه معاد الأربعين يوماً التالية لصدوره.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨

إن مفاد نصى المادتين ٤٢٤، ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشهادة التى يصح الإستدلال بها على أن الحكم لم يختم فى المعاد القانونى إنما هى الشهادة التى تثبت أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به لإذا هو أهمل فى حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم فى المعاد لأن طعنه لا يكون مقبولاً لأن الأمر فى ذلك ليس بعدم ختم الحكم فى معاد معين بل هو بعدم تمكنه من الإطلاع عليه لئسنى له تقديم أسبابه فى المعاد وإذن فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء فى إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب فى معاد معين.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ٢٦/١/١٩٥٩

إذا كان بين من الأوراق ثبوت علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه - برفضه المعارضة وتأييد الحكم الصادر بإدائته - بعد أن حضر أولى جلسات الإشكال فى تفهله فإن المعاد القانونى فى التقرير بالطعن بطريق النقض يكون محسوباً من هذا اليوم الأخير، وإذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن فى الحكم المذكور إلا بعد المعاد القانونى فإنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التى نظرت فيها معارضته وقضى فيها برفضها لا يكون طعنه مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩

الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفى إيداع الحكم بعد ذلك، لأن تحديد موعد العمل في الأقاليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقاليم يتمتع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد.

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ٢/١/١٩٦٠

- تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن بطريق النقض في خلال الميعاد الذي حدده القانون هي شرط لقبول الطعن، وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان معاً وحدة إجرائية ولا يبنى أحدهما عن الآخر لملى من قرر بالطعن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً.

- الأصل أنه طالما أن القانون قد إضطر لصحة الطعن - بوصفه عملاً إجرائياً - أن يتم في زمان ومكان معينين، فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكمله بوقائع أخرى خارجة عنه، والمحل عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع، ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأخير من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لإنعدام ولايتهم في هذا الخصوص - فإذا كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني بإشهاد رسمي في قلم الكتاب، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها الأصول المعادة الملتزمة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في التاريخ الذي قالت به، فإن الطعن منها يكون غير مقبول شكلاً، ولا يغير من ذلك أن تكون الأسباب قد أرفقت بأوراق الطعن بعد موافقة المأمى العام على التقرير بالطعن في اليوم الذي قررت بالطعن فيه لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد خلوها مما يدل على ذلك.

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٤/٢٦/١٩٦٠

علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له، هي إفراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه، فإذا ما إنتفت هذه العلة لبطان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدر الحكم.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٠

النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه من جانب الطاعن.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذى قدم عنه شهادة مرضيه - ولد كانه هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى تلك الشهادة، إذا هي لم تحرر إلا في اليوم السابق للتقرير بالطعن ولم تشر إلى أن الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التى حددت الشهادة مبدأها ونهايتها، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم "الطاعن" بجرمة إقامة بناء دون موافقة لجنة إعمال البناء والهدم الأمر الماقيب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم والتصرت أحكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها، ونص فى مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦، فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم - ومن ثم فإن شكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه - من تلقاء نفسها - نقضاً جزئياً لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه وهى العقوبة التى كانت مقررة فى القانون الملغى للجرمة المستندة إليه.

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٠

إن علة إحسان ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له - هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه، فإذا ما إنتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم. فإذا كان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الإستئنافية لأنه كان مقيد الحرية، وكان لا يبين من الأوراق أنه قد أعلن بالحكم المطعون فيه الذى قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن أو أنه علم به قبل اليوم الذى إستشكل فيه فى تنفيذه، فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يفتح إلا من تاريخ رفعه ذلك الإشكال.

الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠، لأن الطاعن لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ولقد الأسباب فى يوم ٢٦ من هذا الشهر بعد انتهاء الميعاد

المحدد. متعزراً بشهادة طبية مؤرخة ١٩٦٢/١/٢٨ تفيد أنه كان مريضاً وأن حالته المرضية إستدعت الراحة التامة في الفراش مع العلاج لمدة أربعة أسابيع من ذلك التاريخ مما يؤيد صحة دفاعه من أنه كان مريضاً في تاريخ إنتهاء المدة المقررة للطعن، وقد باذر فور زوال المرض بالتقرير بالطعن على إعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يتعين القيام به على أثر زوال المانع، وكان إعداده أسباب الطعن وتقديمها يستدعي فسحة من الوقت، فدرها القانون في ظل سريان أحكام المواد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية - الملقاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعشرة أيام تمضي على تاريخ العلم بإيداع الحكم قلم الكتاب والإطلاع على أسبابه أخذاً بحكم المادة ٤٢٦. وقد جرى قضاء محكمة النقض في ظل تلك الأحكام على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المرض. وأنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن حكماً مماثلاً لنص المادة ٤٢٦ إجراءات "الملغاة" إلا أنه وقد مد في معاد الطعن بالنقض جملة أربعين يوماً، راعى في تحديد هذا الميعاد أن الحكم يعطل عملاً بالمادة ٣١٢ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبراءة فأوى إضافة عشرة أيام محسوبة من هذا الأجل للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب بعد الإستحصان من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول التوقيع في الميعاد المذكور. ولقد أكد الشارع هذه المهلة بالتعديل الذي أدخله على الفقرة الثاني من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ حين أكملها بهذه العبارة "ومع ذلك إذا كان الحكم صادراً بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب..." مما يفسح عن إتجاه الشارع إلى منح هذه الرخصة عند ثبوت قيام الحائل دون الإطلاع على الحكم وأسبابه في الميعاد القانوني وقيامها بمجرد زوال ذلك المانع، وهو ما ينعطف على العذر المانع لمباشرة إجراءات الطعن. كل ذلك ما لم يثبت أن الطاعن لم يعلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه لوجود حائل منعه من ذلك ففي هذه الحالة لا يفتح معاد الطعن إلا من يوم علمه رسمياً بصدور ذلك الحكم ولما كان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر المانع فحال دون الطعن عليه في الميعاد القانوني، وبمجرد زواله باذر بالتقرير بالطعن فيه وقدم الأسباب خلال المهلة سالفة البيان، فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٦٥/٣/١٦

إن إلتزام النيابة العامة بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ -

مشروط بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادراً بالبراءة - وليس بالإدانة - ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال لعدم إنطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه وهى عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه. ولما كان عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر علراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب. فإنه كان من المتعين على الطاعن، وقد إستحصل من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور، أن يبادر بتقديم أسباب الطعن تأسيساً عليها في الأجل المحدد. أما وأنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد في القانون ولم يتم به علر مرور تجاوزه هذا الميعاد - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٥ .

من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب لإرادته دخل فيها. فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم. ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى لئسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد إستحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إبداءه ما مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض وإتخاذها وجهاً لنقض الحكم. ولما كان علم المتهم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل يوم طعنه عليه وهو اليوم ذاته الذى إستشكل فيه لى تنفيذه، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التى بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٧

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التقرير بالطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى - ومن ثم فإن الطعن إذ حصل التقرير به بعد هذا الميعاد يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٠

(١) الأصل أن الإعزاف - الذي يعول عليه - يجب أن يكون إختبارياً وهو لا يحتر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره.

(٢) من المقرر أن الدفع بطلان الإعزاف لصدوره تحت تأثير الإكراه، هو دفع جوهري، يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، يستوي في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي دفع بالبطلان أو أن يكون متهماً آخر في الدعوى قد تمسك به، ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإعزاف.

(٣) إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنبجحة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٠

من المقرر أن معاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة، يبدأ كالحكم المحضوري من يوم صدوره، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لا تدخل لإرادته فيها. لما كان ذلك، وكان الحرص اللازم توافره في الرجل العادي من شأنه أن يحتم على الطاعن إزاء علمه سلفاً بأن ثمة قضية أخرى منظورة له بذات الجلسة، أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة، ومن ثم فإنه لا يجدي الطاعن ما ساقه من قول مرسل بأنه ظن أنها لسمي له من بلد مجاور لبلدته، لما كان ذلك، فإن الإعتماد الحاسط الذي يدعيه الطاعن على النحو السالف بيانه، لا يتوافر به العذر القهري الذي يجعل معاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه. لا يفتح إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن علماً رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه، بل يبدأ من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٢

من المقرر أن معاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم المحضوري من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب لإرادته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها فإن معاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المعارض لم يكن يعلم بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر معارضته والتي صدر فيها الحكم باعتبارها كان لم تكن لعدم إعلانه لشخصه أو خلل إقامته ولم يثبت عليه بهذا الحكم قبل يوم القبض عليه تنفيذ العقوبة، فإن معاد الطعن في الحكم أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم.

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠

مضى كان الطاعن قد قدم شهادة مرجحة لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب أثبت فيها ما نصه "بالكشف الطبي على "الطاعن" وجد أنه يعاني من تضخم بالكبد والطحال وقد أعطى العلاج اللازم ونصح له بالراحة التامة وعدم مقادرة الفراش لمدة خمسة أشهر" وكان المرض الذي إحتج به لتبرير ذلك كما يؤخذ عن الشهادة المرضية ليس من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الإلتصال بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل إقفضاء هذا الميعاد، فإن هذا المرض لا يعتبر علزاً ويكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٢

مضى كان الطاعن وإن قرر بالظعن بالنقض في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً لظعنه حتى فوات الميعاد. فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤

إن بطلان الحكم الصادر باعتبار المعارضة - في الحكم النهائي الإستئنافي - كان لم تكن، لإستناذه إلى إعلان المعارض بجهة الإدارة يوجب عليه أن ميعاد الطعن فيه وإيداع الأسباب التي يبنى عليها لا يتفتح إلا من تاريخ علم الطاعن رسمياً بصدوره. ولما كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذي إستشكل فيه في تنفيذ الحكم المطعون فيه، وكان البين من الأوراق أنه قرر بالطعن فيه بالنقض في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ وقدم الأسباب في اليوم التالي، فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١/١

مضى كان الحكم المطعون فيه - القاضي ببراءة المتهم قد صدر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧١ فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض في ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢ وقدمت الأسباب في ذات التاريخ وكان لا يجدي النيابة الطاعنة الإستناد في تبرير تجاوزها الميعاد المقرر قانوناً للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى الشهادة المقدمة منها الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ متضمنة عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ، كما لا يجديها قولها بأن الحكم قد أودع في ١١ يناير سنة ١٩٧٢ وفقاً لما أشر به من قلم الكتاب على الحكم ذاته ذلك بأن إمتداد ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروط - على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب. وقد جرى قضاؤه هذه المحكمة على أن الشهادة التي يعتد بها في

هذا الشأن هي التي تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم إنقضاء حد ليعاد وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأد تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأرقام يتمتع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد. كما يستقر قضاء هذه المحكمة على حساب مضي الثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه. ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة - النيابة الطاعة قد حصلت عليها من قلم الكتاب في اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم، وكاد من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ مكتوب فني ٢٤ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢

كان المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما، فإن الطعن - عدم منهما يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ مكتوب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٦

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة. ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو لإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على إحتساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم النهائي خلاف ميعاد مسافة الطريق - وقد إشتمل ذنون تحقيق الجنايات الملغى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للإستئناف مواعيد مسافة. ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات الجنائية، ذئت بأن الأصل في ميعاد المسافة أن يسمح حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد طعن، وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها فإنه - ينص على ميعاد المسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان ميعاد الطعن - كما هو الحال في المعارضة. لما كذ ما تقدم، وكان الحكم الإستئنافي المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٧٢/٣/٢١ وقرر وكيل المحكوم عليه طعن فيه بطريق النقض في أول مايو سنة ١٩٧٢، أى في اليوم الحادى والأربعين، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٣

إنه وإن كان من المقرر أن معاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره، إلا أنه إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعاً إلى عذر قهري فاعتدلاً لا يبدأ المعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسمياً بالحكم. وإذا كان لا يبين من المقررات أن الطاعن قد علم رسمياً بصدور ذلك الحكم قبل يوم تقريره بالطعن فيه بطريق النقض، فإن معاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب لا يفتح بالنسبة إليه إلا من ذلك اليوم ويكون الطعن مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٣

- متى كان يبين من المقررات المضمومة أن الطاعن كان حياً في اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه على ذمة إحدى الدعاوى، وكانت علة إحتساب معاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره بعد مبدأ له هي إفراض علمه به في اليوم الذي صدر فيه، فإنه إذا ما إنتضت هذه العلة ببوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور فلا يبدأ المعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم، وكان لا يبين من الأوراق أن هذا الطاعن قد أعلن بالحكم أو علم به رسمياً قبل اليوم الذي جرى فيه التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب، فإن معاد الطعن لا يفتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يتعين قبول طعنه شكلاً.

- متى كان الوجه الذي بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي قرر بالطعن بعد المعاد القانوني، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم والإحالة بالنسبة إليه وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٣

١) التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها، وما دام الثابت فيما أورده الحكم من وقائع الدعوى أن الطاعن ضبط مع المتهم الأول مرتكب الحادث "قتل مقنون بسوقه" محرراً لمبالغ من الأموال المسروقة من منزل القتيلين فهذه حالة تلبس بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة كشف عنها إجراء مشروع جرى في نطاق المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فقد حق للمأمور الضبط القضائي دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب هذه الجريمة لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند إلى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ من القانون المشار إليه، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام - يؤدي إلى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف بالحيطة بالحادث أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وغوله الحق في إستعماله

وهو أمر لم يغطي الحكم تقديره ويكون الإستهزاء فى الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحاً فى القانون.

٢) لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فى أحوال التلبس.

٣) إذا كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير محض محلياً بإجراء التفتيش فى إجراءاته فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

٤) إستقر قضاء محكمة النقض على أن إجراءات تحريز المضبوطات وفقاً لما نص عليه فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصد بها تنظيم العمل ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فيها إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الإحراز المضبوطة لم يصل إليها عبث ولا ترتب على المحكمة إن هى إلتفتت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان ويعيد عن حجة الصواب.

٥) إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أياً منهما أمام محكمة الموضوع أى دفاع فى شأن تسليم بعض المضبوطات فى الدعوى لإين الضمى عليه قبل أن تعرض على المتهمين أو المدافعين عنهم ومن ثم فلا يقبل منه إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦) العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أو المحصلة من جريمة بينها عن بينة بطرولها المشددة لا يخرج عن كونه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود وإعترافات المتهمين بل تخضع الموضوع أن تبينها من ظروف الواقعة وما توحى به ملاساتها.

٧) لا يقدح فى سلامة الحكم خطأه فى بيان درجة قرابة الطاعن للمتهم الأول فى الدعوى ومدى قرب مسكن كل منهما من مسكن الآخر ما دام ذلك لا يمس جوهر استدلاله.

٨) لا عبرة بما يثوره الطاعن من أن المتهم الأول فى إعترافه قد نفى عنه العلم بمصدر الأشياء التى دين بإخفائها لأن ذلك لا يقيد المحكمة - بما لها من سلطة مطلقة فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تظمنن إليه وإطراح ما عداه - فى أن تستخلص العلم بالجريمة وظروفها من قرائن الأحوال فى الدعوى.

٩) لا يشوب قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحداً بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد وترتباً على ذلك فإنه ما دام الخطأ الذى يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى فى نتيجته مع الخطأ الذى يقع من يخفى المسروق بالنسبة للعمال الذى يقع عليه فعل الإخفاء ويتلاقى معه فى الضرر الذى يصيب الضرور بمجرمانه من ماله، فإن الحكم إذ لزم الطاعن باعتباره مخفياً لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع

بلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ في شيء.

١٠) أنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد مهاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز المهاد المذكور لا يؤثر عليه عدم قبول عرض النيابة طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض.

١١) لما كان الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من إقراره الصريح في تحقيقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريعية وتساير المعامل الكيميائية وكلها مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها، كما استظهر الحكم نية القتل وظرفي الإقوان والإرتباط على ما هما معرفان به في القانون، وتناول الدفع بطلان الإعراف المعزول إلى المحكوم عليه ودحضه في منطق سائغ، وجاء الحكم علواً من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى بما يعبر ما انتهى إليه الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه فإنه يعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ مكتتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤

لما كان المحكوم عليه الأول وإن قرر الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض في المهاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٥ مكتتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥

عدم إيداع الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في المهاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوماً، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل هذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية، ذلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدره من

أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتعنية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لإرادته فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إحصار ذلك الإستهانة عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاصاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه - لما كان ما تقدم - فإنه كان من المتعين على الطاعن - وهو المدعي بالحقوق المدنية - وقد إستحصل - على ما بين من الأوراق - على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن يادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيساً على هذه الشهادة في الأجل المحدد. أما وهو قد تجاوز هذا الأجل في الأمرين جميعاً - في الطعن وتقديم الأسباب - ولم يقم به علر يبرر تجاوزه له فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصروفات المدنية.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٥

إن السفر بإرادة المعارض وبغير ضرورة ملجئة إليه ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادة المعارض يعلن معه في التخلف عن الحضور. لما كان ذلك، وكان الطعن بطريق النقض قد تم التقرير به بعد الميعاد، واعتلر الطاعن بأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الإستئنافية كان بسبب سفره إلى الجمهورية العربية الليبية طبقاً للشهادة المقدمة من وكيله وقد تبين من الإطلاع عليها أنها شهادة من الإتحاد الإشتراكي مؤرخة ٦ مارس سنة ١٩٧٣ تفيد أن المعارض غادر جمهورية مصر العربية إلى الجمهورية العربية الليبية لأجل الزيادة مدة عشرين يوماً، وكان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارض بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لا دخل لإرادته فيه - فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٥

المول عليه في خصوص إيداع الأسباب. قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بمحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص، وأنه لا وجه لطلب النيابة العامة الطاعنة إمتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أى دالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً كما تقضي بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩. ولما كان ذلك. وكانت النيابة الطاعنة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح أن يقوم مقامها تلك التأشير المدونة على هامش الحكم ونصها أنه "ورد في

١٥/١/٢٩٧٥" كما لم يثبت أن قام بالنيابة الطاعة علو يبرر تجاوزها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذلك القانون لإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٧٥

لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يجزب عليه دعوى الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على الإصحاح ذى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تنصل به محكمة النقض ولا يفتى عنه تقديم أسباب له، لما كان ذلك، وكان المحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقدمت أسباب الطعن بالنسبة للطاعنين الأول والرابع في ٣٠ من فبراير سنة ١٩٧٤ بيد أن التقرير بالطعن لم يحصل إلا في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤ بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فإن طعن كل من الطاعنين ساقى الذكر يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢/١٤/١٩٧٧

لما كان الطاعن قد قام بتقديم مذكرة الأسباب في العشرة أيام التالية للتقرير وقد جرى قضاء محكمة النقض على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المانع... فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً.

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ٤/١٠/١٩٧٧

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت في فترتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي رفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض. وبهذا التصريح على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر في الخصومة. ولما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه، وكان البين مما تقدم أنه فضلاً عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانوني دون أن يقدم الطاعن مبرراً لذلك فإن مذكرة أسباب الطعن وقد وقع عليها محام مقبول أمام محكمة النقض تعتبر معدومة الأثر في الخصومة، ومن ثم يكون الطعن قد افتقد مقومات قبوله شكلاً.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٩

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لإنفاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه، وكانت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص فى فقرتها الثالثة على أنه "إذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب فى الميعاد كان له أن يظن فى القرار أمام محكمة النقض [الدائرة الجنائية] خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه فى الحالة الأولى أو من تاريخ إنتهاء المعارضة فى الحالة الثانية "، وكانت الأوراق قد حلت بما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالقرار المطعون فيه إلى أن قرر بالطعن فيه، فإن ما دفعت به نقابة المحامين فى شأن شكل الطاعن لا يكون سديداً، ويتعين قبول الطعن شكلاً.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١

لئن كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه. عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستعين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب - يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠

إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستعين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أى خصم غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون لأن ما أثاره الطاعن فى المذكرة المقدمة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦

- السفر إلى الخارج بإرادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئة إليه ودون علم مانع من عودته لتقديم طعنه فى الميعاد القانونى لا يعتبر سبباً خارجياً عن إرادته بعلمه معه فى التخلف عن الحضور.

- لما كان ميعاد الطعن فى الحكم الحضورى الاستثنائى يبدأ من تاريخ صدوره وكان الطعن بطريق النقض قد تم بعد الميعاد دون علم مقبول. فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٢

- إنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من إعتدائه بعدم علمه بالحكم المطعون فيه لعدم إعلانه بالجلسة التى صدر فيها فإن ميعاد الطعن فى المعارضة يبدأ فى حقه من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الثابت من مطالعة محضر التوكيل على التوكيل الذى تقرر بالطعن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٥ أمام الموقع على التوكيل الصادر منه تهايمه للطعن بالنقض فى الحكم المذكور، وبذلك يكون قد علم رسمياً منذ ذلك التاريخ.

- من المقرر أن مرض التهايم ليس من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون التقرير بالطعن فى الميعاد.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٠

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٩. وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٧٩ - ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٩ من فبراير سنة ١٩٧٩ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية، كما أن اليوم التالى ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٩ كان

عطلة رسمية بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٧٩.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٠
لما كان الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضدهما من محكمة الجنايات بعدم قبول الدعوى الجنائية - لرهما بغير الطريق الذي رسمه القانون - في جناية الإشواك في تزوير محرر رسمي التي أسندت إليهما، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر بهما لأنه لم يدينهما بهما، ومن ثم فهو لا يطل بحضورهما أو القبض عليهما - لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصور أن على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية. حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يتفتح من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١١/١/١٩٨١
من المقرر أنه إذا كان المحكوم عليه - بعد علمه بصدور الحكم المراد الطعن فيه بطريق النقض - قد قام لديه عذر ففهم منعه من مباشرة إجراءات الطعن في الميعاد القانوني فإنه يتعين عليه المبادرة إلى التظهير بالطعن إثر زوال ذلك المانع على أساس أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد إلا لعشرة أيام بعد زوال المانع وإن كان الطاعن لا يمارى في علمه بالحكم المطعون فيه منذ صدوره وكان المانع الذي ادعى قيامه قد زال - حسبما أورد في أسباب طعنه - يوم إستشكاله في التنفيذ، وكان الثابت من الأوراق أنه رفع الإشكال بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٠ فإنه إذ لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠ ولم يقدم أسباب طعنه إلا بتاريخ ٥/٣/١٩٨٠ أى بعد إنتضاء مهلة العشرة أيام بل وبعد إنتضاء ما يزيد على أربعين يوماً من تاريخ زوال المانع الذي يدعيه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٨١
لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد إنتضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في إعتداد ميعاد الطعن. وإذ كانت الشهادة المقدمة من الطاعنة محررة بعد إنتضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى لأنها لا تكسب الطاعنة حقاً في إعتداد الميعاد. ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لأن الثابت على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد

الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجرى بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أيضاً - في نفس حصول هذا الإيداع في المعاد القانوني. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين - وقد تقرر بالظن وأودعت أسبابه بعد المعاد القانوني - القضاء بعدم قبول الظن شكلاً.

الظن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣

مضى كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه - على ما بين من المقررات المجمومة - قد أعلن لشخصه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ولم يعارض فيه فإن معاد الظن بالنقض طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظن بالنقض - يبدأ من تاريخ إنقضاء معاد المعارضة.

الظن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدهم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة المأخوذة عليها بالمادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات التي اتهموا بها إلا أنه لا يعتبر أنه أضر بهم لأنه لم يندمهم بها، ومن ثم فهو لا يخلل بحضورهم أو القبض عليهم لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالقوة في غيبة المتهم بجناية حسماً بين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية. ولهذا فإن معاد الظن بطريق النقض يفتح من تاريخ صدوره ومن ثم فإن الظن قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

الظن رقم ٥٥٣٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

مضى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ١٩٨٠/٢/٧ التي حوزت فيها الدعوى للحكم أمام المحكمة الإستئنائية - أن وكيل الطاعن "المدعى بالحق المدني" حضر وأبدى دفاعه عنه بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييداً لدفاعه، فإن الحكم المطعون فيه يكون حضورياً بالنسبة إليه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله، فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن معاد الظن فيه بطريق النقض من المدعى بالحق المدني يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات معاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم - وكان وكيل الطاعن لم يقرر بالظن في الحكم بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣ وأودع أسبابه في ذات التاريخ متجاوزاً بذلك في التقرير وإيداع الأسباب المعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فإنه يعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف المدنية.

الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢
لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على الإصاح ذوى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم أسباب له ومن لم يكون طعنًا غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩
لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى، وكان هذا الميعاد ينقض بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٨٣ - بيد أنه لما كان اليوم الأخير يوم جمعه - وهو عطلة رسمية - ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٣ - لما كان ذلك، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تمّا في الميعاد القانوني، وإذا استوفى الطعن أوضاعه المقررة في القانون فهو مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٤٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦
لما كان الحكم العائلي الاستئنافي الصادر بجلسته ١٩٨٠/١١/٢٣ قضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفعته وتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن في جريمة إقامة محل صناعي بدون ترخيص وكان هذا الحكم لا تجوز المعارضة فيه عملاً بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن انحلال الصناعة والتجارة، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض في هذا الحكم وقدم أسبابه بتاريخ ١٩٨١/٥/٧ على الرغم من علمه الرسمي بصدوره بالتقرير بالمعارضة فيه وحضور جلسة المعارضة الاستئنافية بتاريخ ١٩٨١/١/١٣، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على وجوب ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذي يثبت فيه رسمياً علم الطاعن بصدوره فإن الطاعن يكون قد تجاوز في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ويكون الطعن في ذلك الحكم غير مقبول.

الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢

لما كان الحكم الصادر غيابياً بعدم الإختصاص بنظر اللجنة لا يعتبر أنه أضر بالطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ولهذا فإن الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤

من المقرر أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة وإن كان يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم راجعاً لأسباب لا لإرادته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العلل القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن التهم ولقد إستحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإلتاذه وجهاً لنقض الحكم.

الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥

لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براهين فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة لأن الشارع أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتسجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة براهين أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨

عدم ختم الحكم فى الميعاد القانونى لا يعفى التهم من تقديم أسباب طعنه فى غضون الثمانية عشر يوماً المقررة فى المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات، لأن فى وسعه أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على نفس هذا السبب وهو عدم ختم الحكم فى الميعاد ويكون بذلك قد حافظ على الإجراءات الشكلية الجوهرية التى حتم المشرع رعايتها، وعندئذ تستطيع محكمة النقض أن تمنحه مهلة أخرى يتمكن فيها من إستيفاء ما عسى أن يكون لديه من أوجه الطعن وتوضعه بذلك عما أضعته عليه محكمة الموضوع من الوقت. أما إذا

أهمل هو من جانبه حتى فوت الميعاد القانوني بهر أن يقدم أسباب طعنه فلا سبيل إلى تدارك الأمر، ويجب أن يتحمل هو تبعه إهماله.

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١١/٨/١٩٣٧
تقديم طلب الإعفاء من المصاريف القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن.

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١/٨/١٩٤٠
إن مرض الخاضع عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا الخاضع عنه، فإذا لم تقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض الخاضع.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٠
إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات قد حددت الميعاد المقرر للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملاً، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناءً على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره. وذلك مفاده أن لورئيس الجلسة مراجعة الحكم والترقيع عليه في ظرف الثمانية الأيام المذكورة، وأن لصاحب الشأن - متى صار في مكنه الإطلاع على الحكم - أن يعد أسباب طعنه ويقوم بتقديمها في العشرة الأيام الباقية من الميعاد. وإذا لم يقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام، ولم يجد الحكم مودعاً ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة هذه الواقعة، وكان له - استناداً إلى هذه الشهادة كما استقر عليه قضاء محكمة النقض - أن يحصل على ميعاد جديد لتقديم ما قد يكون لديه من أسباب طعنه. أما إذا وجد الحكم محتوماً ومودعاً بملف الدعوى فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن بعد إطلاعه على الحكم. ولا يكون له في هذه الحالة أن يطالب بمدة لتقديم فيها أوجه الطعن، ولو كان الحكم لم يختم في الواقع إلا بعد انقضاء ميعاد الثمانية الأيام، بدعوى أنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة التالية للختم. ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة مبدئياً من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن فلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل. وإذا كان هو قد أساء التقدير وأهمل في الذهاب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب لذلك لا يصح أن يكسبه حقاً.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٢

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر يوماً كاملة من يوم الحكم، وفي نفس الوقت أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره، وذلك بغية أن مدة التماسية الأيام المذكورة إنما قررت لتحرير الحكم ومراجعته والتوقيع عليه، وأن المشرة الأيام الباقية هي المقررة لصاحب الشأن من الخصوم ليطلع فيها على الحكم وبعد الأسباب التي يرى أن يطعن بها في الحكم. فإذا هو تقدم إلى قلم الكتاب بعد فوات التماسية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً به كان من حقه - إذا ما أثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب - أن يحصل على معاد قدره عشرة أيام ليقدم فيه ما قد يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته. أما إذا وجد الحكم في متاوله مخموراً فإنه يجب عليه أن يقدم في المدة الباقية من المعاد - مهما كان مداه - ما يئن له من الأسباب. ولا يكون له أن يطالب بمدة ليقدم فيها أوجه الطعن محتجاً بأن محم المحكمة إنما كان في الواقع بعد انقضاء معاد التماسية الأيام، وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد إطلاعه عليه. ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية المدة، مبتدئة من وقت ذهابه لقلم الكتاب، لتحضير أسباب الطعن، ولم يكن لعدم محم الحكم قبل ذلك الوقت أى دخل. فإذا كان هو قد أساء الحساب ولم يذهب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يتمسك بعدم محم الحكم في المعاد. وإذاً فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صريحة في أن الحكم كان مخموراً في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه الطعن فهذه الشهادة لا تجدي في طلب مهلة جديدة ولو كانت الباقية ابتداء من اليوم الذي ذهب فيه لا تتسع عنده لعمل الأسباب بل ولو كان قد تردد على قلم الكتاب قبل ذلك اليوم الذي حصل فيه على الشهادة.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٢٤ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٢٣

إن المحول عليه في حساب معاد تقديم أسباب النقض هو تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض. ولا عبرة بتاريخ تسليم تلك الأسباب إلى مصلحة البريد أو إلى أية جهة أخرى لتتولى توصيلها إلى قلم الكتاب.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/١٤

إذا كان الظاهر من الشهادة المقدمة للإستدلال على أن الحكم لم يحكم في معاد التماسية الأيام أن الحكم الملعون فيه ومخض الجلسة وردا إلى قلم كتاب المحكمة في صباح اليوم الذي حررت فيه هذه الشهادة فلا وجه لأن يدعى الطاعن بأن عدم محم الحكم هو الذي منعه من تقديم أسباب طعنه في المعاد محسوباً من

يوم صدور الحكم. وما دام هو نفسه لم يذهب إلى قلم الكتاب ليطلع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل له فيه - على مقتضى ما هو وارد في الشهادة - إنه مضموم ومودع بقلم الكتاب، فإن ذلك معناه أنه - دون دخل لحكم الحكم إن كان في الميعاد القانوني أو لم يكن - كان مقدراً أن المدة الباقية له من ميعاد الطعن محسوبة من يوم صدور الحكم تكفيه ليحضر فيها أسباب طعنه بعد إطلاعه على الحكم. فإذا كان هو أعطى التقدير فبعبارة ذلك تقع عليه.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣
إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يختم في مدة الثمانية الأيام المقررة في القانون صادرة من قلم كتاب المحكمة قبل فوات ثمانية أيام على صدور الحكم فإنها لا يصح الاعتماد عليها في تقديم أسباب الطعن بعد مضي الميعاد المعين لتقديمها محسوبة من يوم صدور الحكم.

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠
إن قضاء محكمة النقض وإن كان قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم يكون متعيناً نقضه إذا لم يوضح في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره إلا أنه قد أوجب لقبول الطعن هذا السبب أن يثبت الطاعن بشهادة من قلم كتاب المحكمة أن الحكم المطعون فيه لم يحصل توقيعه في المدة المذكورة. وهذا الإيجاب لم يكن إلا بقصد أن يثبت الطاعن أنه حين دعيه حاجته إلى الإطلاع على الحكم لم يجد في متناوله بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي أصدرته - الأمر الذي يجعل له وجهاً ومصلحة في التظلم. ومقتضى هذا أن الشهادة التي يكون مفادها أن الحكم كان قد تم وضعه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جدوى في هذا الخصوص.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
ما دام الطاعن يسلم في طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد وقع عليه في مدى الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وما دام هو لا يدعي أنه - لمصادفة عدم وجود الحكم في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع منه على أساس عدم ختمه في مدة الثمانية الأيام - قد استحالت عليه الإطلاع عليه أو أخذ صورة منه، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا الحكم على زعم أن هذه الحالة هي كحالة عدم ختم الحكم في الثلاثين يوماً من جهة أنه لا توجه إلى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون يوماً لم يصادفه مودعاً به.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
إذا صح أنه ثمة مانع من تقديم أسباب الطعن في الميعاد لم يكن في الإمكان التغلب عليه، فإنه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على إثر زوال ذلك المانع.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤
إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات قد حددت للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر يوماً كاملة من يوم الحكم، وفي نفس الوقت أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن، بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره، ومفاد هذا أن مدة الثمانية الأيام المذكورة إنما قررت لتحرير الحكم والتوقيع عليه وأن العشرة الأيام الباقية قدرت لصاحب الشأن من الخصوم ليطالع فيها على الحكم ويعد الأسباب التي يرى أن ينشئ عليها الطعن الذي يقدمه عن الحكم. فإذا هو تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً به كان من حقه، إذا ما أثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب أن يحصل على ميعاد قدره عشرة أيام مبدئاً من تاريخ علمه رسمياً بإيداع الحكم، وذلك ليقدّم فيه ما قد يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته. أما إذا هو وقت طلبه صورة الحكم قد وجده مختماً وفي متناولته فإنه يجب عليه أن يقدم، في المدة الباقية من الميعاد مهما كان مداها، ما يرى تقديمه من الأسباب. وفي هذه الحالة لا يحق له أن يطالب بمدة أخرى ليقدّم فيها أوجه الطعن معتجاً لذلك بأن الحكم إنما ختم في الواقع بعد إنقضاء ميعاد الثمانية الأيام وأنه لم يمسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد إطلاعه على الحكم. ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة معتدلة من وقت ذهابه لقلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن، ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل. فإذا كان هو قد أخطأ الحساب وأساء التقدير ولم يذهب لقلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة لا شأن لها به وهي عدم ختم الحكم في الميعاد. وإذاً فإذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مختماً في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب لمناسبة تحضير أوجه الطعن، فإنه لا يحق له أن يطلب مهلة جديدة. إذ أنه كان من الواجب عليه أن يطالع على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوماً المحددة في القانون محسوبة من يوم صدور الحكم، ولو كانت هذه المدة لا تتسع لعمل الأسباب ولو كان هو قد تردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤

إن قول التهم في طعنه إنه لم يجد الحكم مودعاً قلم الكتاب بسبب إرسال القضية إلى النائب العمومي وتقديمه شهادة من قلم الكتاب مثبتة لذلك - هذا لا يصلح سبباً لإعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن ما دام أنه لم يثبت إستحالة إمكانه الحصول على صورة من الحكم في الوقت المناسب ولم يحاول في طلبه الحصول على هذه الصورة بل اكتفى بطلب شهادة بأن الحكم لم يحتم في حين أنه كان مخموراً بالفعل.

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٢٨

إن حساب مياد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن يوم الحكم يعد مبدأ له - ذلك علته إفراض علم الطاعن بالحكم في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما إنتفت هذه العلة فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدر الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨

إنه وإن كان مياد الطعن بطريق النقص في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدوره، كالحكم الحضوري، إلا أن ذلك محله أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب إرادته دخل فيها. أما إذا كانت هذه الأسباب قهرية، كوجوده في السجن فإن مياد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بالحكم، كما أن الحكم ذاته لا يكون صحيحاً ما دام المعارض لم يكن في مقدوره حضور الجلسة التي صدر فيها.

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٧

قد استقر قضاء محكمة النقض على أن عدم ختم الحكم في الميعاد المذكور في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يطل الحكم كما أنه لا يمتد به مياد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه. وإنتهت المحكمة إلى نظام رأت أنه يحقق مصلحة الطاعين بتسكينهم من إعداد أسباب طعونهم كما يحقق مصلحة العدالة بالحد من الطعون التي لا مبرر لها، وهذا النظام يقضى بأن يقرر الطاعن الطعن في الميعاد ويشفعه بتقرير أسباب ولو مقصورة على عدم ختم الحكم في الميعاد، وذلك للمحافظة على الإجراءات التي حتم القانون رعايتها. ومتى قام الطاعن بهذا حق له أن يحصل على مهلة قدرها عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد ختم الحكم. وإذا أن هذه المهلة ليست امتداداً لميعاد الطعن المنصوص عليه في القانون نتيجة مانع حال بين الطاعن وبين علمه بصدر الحكم عليه، بل هي جزء من ذلك النظام الذي إنتهت إليه المحكمة ليكفل للطاعين فسحة من الوقت لإعداد طعونهم ويجب انظمة الجدل الذي يفتح باباً إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد علم أو كان في إستطاعته أن يعلم

بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها، فلذلك لا يصح أن يقال إنها يجب أن تبدأ من يوم العلم بالحكم بأية وسيلة يقينية. وإذن فالقول بأن الطاعن ما دام قد أعلن بالحكم الطعون فيه قبل الجلسة بمدة فلا تقبل منه أسباب الطعن المقدمة بعد مضي أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان - هذا القول لا يكون له محل ولا يحدد به.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٧

إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن وقدم أسباباً لطعنه ولكنه لم يستطع إثبات أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد المقرر في القانون فطعنه لا يكون مقبولاً. ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتاب في مكتب أحد الكتبة أثناء غيابهم لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديمها في الميعاد سيما إذا كانت خالية من التاريخ أو من أية إشارة أخرى ولم تراع في تقديمها الأوضاع المتبعة في هذا الشأن.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٤٧/٢/١٠

الطعن في الحكم بأي طريق من الطرق المقررة له يجب لقبوله أن يرفع في الميعاد المقرر بالقانون، سواء أكان رفعه من المحكوم عليه نفسه أم كان من غيره ممن غوهم القانون رفعه لمصلحته بالنيابة عنه، إذ العبرة في حساب الميعاد هي دائماً بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه، بحيث إذا انتهى في حقه إنتهى أيضاً في حق سواه ممن يمولون لمصلحته على أساس أن هم يمثله في الإجراء.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨

متى كان الحكم الإستئنائي غير قابل للمعارضة وإن صدر في غيبة المتهم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحسب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١١

إذا كان تقرير أسباب الطعن قد ورد قلم الكتاب بعد إنتضاء الميعاد المقرر بالقانون فلا يشفع في تجاوز هذا الميعاد قول الطاعن إن تأخيرها إنما يرجع إلى عدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي كانت تتخذ فيها، يقصد بذلك محاصرة البوليس إيهاا ومنع الناس من دخولها، ما دام هو لم يقدم دليلاً على أن أحداً منعه، وخصوصاً إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أنه قرر الطعن في ذات التاريخ الموضوع على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد، مما مفاده عدم صحة عذره.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧

كان قضاء محكمة النقض قد استقر زمناً على منح الطاعن أجلاً لتقديم أسباب الطعن إذا ما أثبتت بشهادة رسمية أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد، ولكن هذه المحكمة قد إنتقلت إلى رأى جديد بحكمها الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٧٥٥ لسنة ٤٨ القضائية فقيدت منح هذا الأجل بوجود التقرير من الطاعن في قلم الكتاب في ميعاد الثمانية عشر يوماً بأن الحكم المطعون فيه لم يختم وإرفاق هذا التقرير بشهادة رسمية تؤيده. وهذا الإنتقال كان مثارة إنتقاء التفكك في المواعيد فمن الواجب عدلاً التمييز بين الطعون التي قدمت قبل صدور الحكم الذي قرر الرأى الجديد وبين الطعون التي قدمت بعده، فإن الطعون الأولى لا يطبق على مقدمها هذا الرأى الجديد، لأنهم قدموها في وقت كان يكفى فيه لنحهم أجلاً جديداً أن يقدموا شهادة بعدم ختم الحكم جرياً على رأى محكمة النقض القديم.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٩

لا يقبل الطعن شكلاً إذا قدمت أسبابه بعد الميعاد المقرر بحجة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني، لأن في وسع الطاعن أن يقصر أسباب طعنه عندئذ على عدم ختم الحكم في الميعاد محافظة منه على الإجراءات الشكلية التي حتم القانون رعيتها، وتستطيع محكمة النقض في هذه الحالة أن تمنحه مهلة أخرى ليستوفي فيها أسباب طعنه.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ مكتب ققى ٣٠ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١

مضى كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة الحصول على كسب غير مشروع - لقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦، وأودعت الأسباب التي بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية - صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ - تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم. لما كان ذلك، وكانت الطاعة وإن قررت بالطعن في الميعاد، إلا أنها لم تودع الأسباب إلا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطاعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى غية الطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى جنابة السرقة يعود التى اتهم بها، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يذنه بها، ومن ثم فهو لا يطل بمحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالقوبة فى غية التهم مجنابة حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ولهذا فإن معاد الطعن بطريق النقض لى هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢

مضى كانت المحكمة لا تظمن إلى صحة علر الطاعن المستند إلى الشهادة المرضية، لأنها - على ما جاء بها - لم تشر إلى أن المرض الموصوف بها يقعد الطاعن وبالتالي فإنه لا يحول دون حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل إلى الثابت بمحضر ذات الجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٩ أن محامياً عن الطاعن مثل بها ولم يفصح عن علره، ولم يقدم الشهادة الطبية المشار إليها رغم أنها مؤرخة فى يوم سابق، فإن ذلك ينم عن جدية تلك الشهادة.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢

١) متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر على الطاعنين حضورياً بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ فقررت الطاعة الثانية بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧ فى الميعاد - بيد أن الأسباب التى بنى عليها طعنها لم تودع إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم المحضورى - دون قيام علر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه.

٢) جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة - فى استعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتعريض على إرتكاب الدعارة بل يكفى أن يثبت الحكم تحقيقه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما صوخر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعة بها - مطبقاً فى حقها لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيعه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها، فإن ما تثيره الطاعة من أنه لم

يسبق الحكم عليها في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل على توافر التحريض على ارتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لإطراح شهادة المستشفى - المقدمة من الطاعة - ما أثبتته من وجود تصلح ظاهر للعين المجردة بتاريخ الخروج الملبت بها، هذا إلى أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي وصلت إليها. لما كان ذلك، وكان قول الطاعة أنها شريكة في إحدى أدلة البتوث التي أوردتها الحكم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الدليل في الدعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى، ومن ثم فلا تغريب على المحكمة إذا هي إطمأنت إلى ما أثبتته الضابط محرم الحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت في مدونات حكم سابق صادر براءة الطاعة - من أن هذا الضابط لفق لها تهماً مماثلة.

الطعن رقم ٧٠٥٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٤

لما كان الطاعن لم يقرر بالظن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسباً من تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون عذر مقبول فإن الظن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

من المقرر أن ميعاد الظن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لإرادته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الظن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهرى ليعنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن التهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإتخاذ وجهاً لنقض الحكم.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠

إنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتدائه بالمرض الذى منعه من حضور جلسة المعارضة فإن ميعاد الظن الصادر في المعارضة يبدأ في حقه في اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ولما كان ذلك - وكان الثابت من مطالعة محضر التوثيق على التوكيل الصادر من الطاعن الذى تقرر الظن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦ أمام الموثق على التوكيل الصادر منه غاميه للظن بالنقض في الحكم المذكور، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسمياً منذ ذلك التاريخ فإنه كان من يتعين عليه أن يودع الأسباب التى بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوماً منذ ذلك العلم الرسمى بالحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة. ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقيم بإيداع أسباب الطعن إلا فى

١٨/١٢/١٩٧٦ أى بعد فوات الميعاد المحدد قانوناً للقيام بذلك الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً إعتبارياً. فإن ميعاد الطعن فيه لا يسرى إلا من اليوم الذى يثبت فيه رسمياً علم الطاعنين بصدوره، وكان لا يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنين قد أعلنوا بالحكم المطعون فيه أو علموا به رسمياً قبل يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ وهو اليوم الذى قرروا فيه بالطعن بالنقض، فإنه يصعب اعتبار ذلك اليوم بدء تاريخ العلم الرسمى بالحكم.

الطعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٩
لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧ وقدمت أسباب طعنها فى ذات التاريخ متجاوزة بذلك - فى الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما أوردته النيابة الطاعنة فى مذكرة الأسباب من أن الحكم لم يودع إلا فى ١١ من مايو سنة ١٩٨٧، بدلالة التأشير المدونة على هامش الحكم. مما ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مردوداً بأن المصول عليه فى خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بمحصل إيداع الأسباب فى تاريخ معين بعد توقيع من المختصة، وأنه لا وجه لطلب النيابة الطاعنة إمتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أى دالة على علم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، ولما كانت النيابة العامة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح أن يقوم مقامها تلك التأشير الحالية من التوقيع على هامش الحكم ونصها أنه ورد الحكم فى ١١/٥/١٩٨٧ ولم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة علو يور تجاوزها الميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩
إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها مؤشر عليها بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٨ إنتهت إلى طلب إقرار الحكم الصادر بجلسته ٩ من

فبراير سنة ١٩٨٨ قاضياً بإعدام المحكوم عليه، دون إثبات تاريخ تقديمها التالى تحملاً لتاريخ التأشير عليها متجاوزة بذلك ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المذكور، إلا أنه لما كان هذا التجاوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها، لتفصل فيها وتسعين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بالرأى الذى تضمنته النيابة المذكورها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته، فإنه يتعين قبول عرض النيابة لهذه القضية.

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦

علة إحساب ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له، هى الفراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه، فإذا ما إنتفت هذه العلة لبطان الإعلان الخاص بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر فى فية المطعون ضدها الثالثة - بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بتبرئته، فإنه لا يعتبر أنه أضر بها حتى يصبح لها أن تعارض فيه ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعين بالحقوق المدنية يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المطعون ضدها.

الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٤ وقدمت أسباب - الطعن بالنسبة للطاعن الثانى فى ١٩٨٣/١٠/٢٠، يبد أن التقرير بالطعن لم يحصل إلا فى ١٩٨٣/١٠/٢٥ - أى فى اليوم الحادى والأربعين - بعد الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون قيام علر بيرر تجاوز هذا الميعاد، ومن ثم يكون هذا الطعن غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٧٥٨٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٧

لما كان الملل عليه فى خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته وأنه لا وجه لطلب النيابة الطاعة امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب صادرة من قلم الكتاب بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم إنقضاء هذا الميعاد كما تقتضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر. ولما

كانت النيابة الطاعة لم تقدم تلك الشهادة، وكان من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدى في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني. لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعة لم تقرر بالظعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون فإن الظعن يكون غير مقبول شكلاً.

الظعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

- من المقرر أنه وإن كان ميعاد الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن ذلك علته إفتراض علم الطاعن به في اليوم الذى صدر فيه بحيث إذا إنتفت هذه العلة لعدم إعلان الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدوره.

- لما كان علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه، فإن ميعاد الظعن بالنقض وإيداع الأسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يفتح إلا من ذلك اليوم، ومن لم يكون التقرير بالظعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التى بنى عليها قد قاما في الميعاد القانونى الأمر الذى يعين معه الحكم بقبول الظعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

للظعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢

إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية للمائلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت في مضمونها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به من إعدام المتهمين عليهما، دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، إلا أنه لما كانت تجاوز الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم عرض النيابة، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها دون أن تنقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن لم يعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

الظعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٦

لما كان الحكم الظعن فيه وإن صدر في غيبة المظنون حده من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في تهمة إحراز عذر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص اللتين أنهم بهما إلا أنه لا يعتبر أنه أضربه لأنه لم يذنه بهما ومن ثم فهو لا يظن بمحضوره أو القبض عليه لأن البطان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات مقصوران على الحكم الصادر بالقوة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية وهذا فإن معاد الظعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره ومن ثم فإن الظعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

الظعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٦

لما كان الحكم الظعن فيه وإن صدر في غيبة المظنون حده من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في تهمة استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الإمتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص اللتين أنهم بهما إلا أنه لا يعتبر أنه أضربه لأنه لم يذنه بهما ومن ثم فهو لا يظن بمحضوره أو القبض عليه لأن البطان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات مقصوران على الحكم الصادر بالقوة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية وهذا فإن معاد الظعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره ومن ثم فإن الظعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

الظعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٨٨

إن إمتداد معاد الظعن وإيداع الأسباب مشروط بأن تكون الطاعة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وعندئذ يقبل الظعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعة بإيداع الحكم قلم الكتاب، والشهادة التي يحد بها في هذا المقام - حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض - هي التي تصدر بعد إنتضاء ثلاثين يوماً كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه متضمنة أن الحكم لم يكن - وقت تحريره - قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم إنتضاء هذا المعاد، والشهادة الصادرة بعد إنتضاء معاد الظعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في إمتداد المعاد، والشهادة المرفقة مع الظعن محررة بعد إنتضاء معاد الظعن وإيداع الأسباب فضلاً عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته ومن ثم فهي لا تكسب حقاً في إمتداد المعاد.

*** الموضوع الفرعي : نطاق الطعن :**

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

لا يجوز للطاعن أن يعطف وجهي الطعن - المنصين على الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية قبل الفصل في الموضوع فيما إشتعل عليه من قضاء قطعى فى خصوص تقادم الدعوى الجنائية - إلى الحكم الصادر منها فى الموضوع، ما دام أنه لم يقرر بالطعن على الحكم الأخير.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧

مضى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها من دون الحكم الحضورى الإعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن عليه فلا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم.

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٧٠

إذا كان قد سبق التعرض لوقف أحد الطاعنين، وقضت المحكمة بقبول طعنه شكلاً وقبول عرض النيابة للقضية بالنسبة له ويرفض الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه الصادر بإعدامه فإنه لا محل للتعرض لوقف هذا الطاعن عند نظر الطعن المرفوع من الطاعن الآخر.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٦٨ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٠

لا يقبل من الطاعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها شكلاً لرفضها بعد الميعاد، التعرض فى طعنه للحكم الغيابى الإستئنافى.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٠

مضى كان الطعن بالبطلان مخلو الحكم من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته، قد ورد على الحكم الابتدائى - الذى إقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى - دون الحكم الإستئنافى المطعون فيه والذى قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً، وقضاؤه فى ذلك سليم، فإنه لا يجوز حكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لأية أسباب أخرى، لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١

إن نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها يكون قاصراً على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧١/٥/٩

إن نقض الحكم بالنسبة إلى التهم الطاعن، يقتضى نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية معه الذى لم يطعن فيه، وذلك لوحدة المصلحة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٤

إن حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم، نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية، ولو أنه لم يقرر بالطعن، طالما أن مستولبه عن التعويض موزبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى ضد التهم.

الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادفاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أبداً كان الباعث على ذلك وأنه لا محل للإجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح... ولا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إثبت عليها منع السير فى الدعوى" والمادة ٣٢ على أنه "لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المراجعة جائزاً". كما نصت المادة ٣٣ على أنه "النيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية" ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها فى محصور الأحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وقاطعاً فى الدلالة على إجازة الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات دون التقيد بنصاب معين، ومن ثم فلا يقلل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير تخصيص. لما كان ما تقدم، فإن ما أثرت النيابة العامة - من عدم جواز الطعن أخذاً بالقاعدة السارية بالنسبة للطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنح، إذ التعويض المطلوب لا يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى - لا يساير هذا النظر - التطبيق الصحيح لأحكام القانون.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤
إذا كان السبب الذي من أجله نقض الحكم - يتصل بالتهمة (التابع) والذي لم يطن في الحكم بالنقض - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضي به في الدعوى المدنية والإحالة بالنسبة إلى الطاعن (المستول عن الحقوق المدنية) وإلى التهمة أيضاً.

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠
جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبارها المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النهائي المعارض فيه.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢
متى كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيلاً لأقوال الشاهد أنه كان قد خرج من منزله قبل الحادث لقضاء حاجة ولدى عودته شاهد الطاعنين الأولين وآخرين لا يعرفهم يحملون أسلحة ويكتمون في دكان ملحق بمنزله يطل على الطريق الذي سلكه الجنى عليهم وإذا دخل منزله سمع صوت أعيرة نارية خرج في أثرها يستطلع الأمر فشاهد هؤلاء المذكورين يعتدون بأسلحتهم على الجنى عليهم على مسافة قريبة من مسكنه، وهو ما قد يستفاد منه أن شهادة هذا الشاهد إنما إقتصرت على الطاعنين الأولين وحدهما، إلا أنه نظراً لوحدة الواقعة يتعين أن يمتد أثر قصور الحكم في الرد على ما عتبت به تلك الشهادة إلى الطاعنين الثالث والرابع، وخاصة أن تحصيل الواقعة قد إنطوى على أن الطاعن الثالث كان أول الخارجين من منزل الشاهد وأول من أطلق النار.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢
الأصل في الطعون عامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه، ولا يصدى أثره إلى غيره، وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعون، وقاعدة الأثر النسبي للطعن، فإذا كان التهم قد إسأنف وحده، فإن المحكمة الإستئنافية لم تتصل بغير إستئنائه، ولم يتخصص المستول عن الحقوق المدنية في الإستئناف الذي رفعه التهم، لأنه ليس عصباً للمستول عنه المتضمن معه في المسؤولية المدنية، إنما خصمه النيابة العامة وكذلك الدعي بالحقوق المدنية دون المستول عنها. والتدخل الإنضمامي من قبل المستول أمام المحكمة الإستئنافية طبقاً للمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يصيغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن. وإستئناف التهم على إستقلال إذا كان يفيد منه المستول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق الصيغة والوزوم، لا ينشئ لهذا الأخير حقاً في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه، فحاز قوة الأمر المقضي، لأن

تقصيره في سلوك طريق الإمتناف سد عليه طريق النقض. لا كان ذلك، وكان الشابت أن الطاعن الثاني "المستول عن الحقوق المدنية" لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإنه لا يجوز له أن ينهج سبيل الطعن بالنقض وهو ما يتعين القضاء به مع مصادرة الكفالة وإلزامه المصروفات.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٦

مضى كان النعى بخطأ الحكم في القانون لإدانة الطاعن بجرمة إختلاس المخجوزات رغم عدم قبوله الحراسة حالة كونه غير مدين أو حائز قد ورد على الحكم الابتدائي الذي إقتصر وحده على الفصل في الموضوع دون الحكم الإمتنافي - المطعون فيه - الذي قضى بعدم قبول الإمتناف شكلاً وقضاؤه في ذلك سليم فإنه لا يجوز للطاعن أن يعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى به وبات الطاعن عليه غير جائز.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

طعن النائب العمومي في الأمر الصادر من قاضي الإحالة طبقاً لأوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً للمادة الرابعة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بمجمل بعض الجنايات جنحاً هو كالطعن الحاصل طبقاً لأوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يجب أن يقرر به في قلم الكتاب في المعاد المحدد وأن تقدم الأسباب المبني هو عليها إلى قلم الكتاب في المعاد المحدد أيضاً، فإذا لم يحصل كذلك كان غير صحيح.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧

جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيائي المعارض فيه.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١

قصدت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة والمحكوم عليها والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها.

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيائي المعارض فيه.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠
لا يقبل من الطاعن < المستول عن الحقوق المدنية > الإحتجاج بعدم قيام المظنون ضدهما > المدعين
بالحقوق المدنية > بسداد الرسوم المستحقة على إستئنافهما إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو
ليس نائباً عنه في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧
لما كان الطعن بطريق النقض وارداً على الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الإستئنافي
الحضوري الإعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم أو للحكم
الإبتدائي الذي قضى بتأييده ولا يكون لما يثيره بطعنه في هذا الخصوص محل.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٧
لما كان الطاعن هو المدعي بالحقوق المدنية، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يجوز الطعن من المدعي
بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية و كان الطاعن لم يدع بحقوق مدنية قبل
المظنون ضدهما الأولى.....، فإن الطعن بالنسبة للمظنون ضدهما المذكورة يكون غير جائز.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨
إذ كان الطعن بطريق النقض طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ولما كان الطعن
بالنقض قد انصب لحسب على الحكم المظنون فيه الذي لم يفصل إلا في تأييد الحكم الصادر بعدم جواز
المعارضة - وكان لعضاؤه بذلك سليماً - فإن الحكم الإبتدائي القاضي في موضوع الدعوى بالإدانة يكون
قد حاز قوة الأمر المقضي به مما لا يجوز معه للمحكمة الإستئنافية التعرض لباقى ما أثاره الطاعن في
موضوع الدعوى من أوجه دفاع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليها إزاء ما إنتهت إليه من
تأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز المعارضة، ومن ثم فإن ما يثيره الطعن من أوجه نميه في هذا
الشأن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٤
الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كان لم تكن، يشمل الحكم الغايي المعارض فيه.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣

لما كان بين من الأوراق أن تقرير الطعن المقدم من الطاعن قاصر على ذلك القرار الصادر بتاريخ ٢٨ من يونه سنة ١٩٧٨ بمحو اسمه من الجدول فإن ما يشره فى أسباب طعنه من طلب الحكم بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩

لما كان وجه الطعن وإن إتصل بالتهمة الأخرى فى الدعوى إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنها لم تكن طرفاً فى الخصومة الإستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم، ومن ثم لم يكن لها أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليها أثره.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨

لما كان بين من الأوراق أن تقرير الطعن بالنقض المقدم من الطاعن قاصر على الحكم الصادر بإدائته فإنه لا يقبل إثارة النعى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول دعواه المدنية المقامة منه ضد الجنى عليها.

الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٩

إمتداد أثر الطعن لغیر الطاعن الذى لم يودع أسباباً لطحنه وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، قد نصرت حق الطعن بطريق النقض على النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنایات والجنح دون غيرها ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائياً أنه صدر غير قابل للطعن بطريق عادى من طرق الطعن وإذن فمعنى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر إنتهائياً بقبوله من صدر عليه أو بتوقيته على نفسه إستئنافه فى المهاد فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز له من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلة فى ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقاً عادياً من طرق الطعن فى الأحكام، وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه طريق الطعن بالإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون أو فيهما معاً، لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض وهذا من البهاده ذاتها.

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢

لما كان العيب الذى شاب الحكم وبني عليه النقض بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والرابع يتصل بباقي المحكوم عليهم الذين لم يقبل طعنهم شكلاً فضلاً عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فيعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهم عملاً بمحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٨٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢

لما كان الحكم بما أورده لا يكفى لإثبات توافر ركن الإعتياد الذى لا تقوم الجرائم المقدم بياتها عند تخلفه فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعنة والمحكوم عليها الثانية السى قضى بعدم قبول طعنها شكلاً، والثالثة والتي يعتبر الحكم فى حقيقته حضورياً بالنسبة لها وإن وصفته المحكمة خطأ بأنه غيائى - ولو لم تقرر بالطعن بالنقض - وذلك طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة وإتصال وجه النعى بهما وبغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

لما كان باق ما أثاره الطاعن فى طعنه موجهاً إلى الحكم الاستثنائى الحضورى الإعتبارى الذى قضى فى موضوع الدعوى مؤيداً الحكم الابتدائى، وإذا كان الطعن بطريق النقض وإراداً على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الأول الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه، فلا يقبل أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم أو للحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده.

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٧ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٨

إذا كان المنهم - على ما يبين من صحيفة سوابقه - قد سبق إنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً فى ظل المرسوم بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥، وقضت محكمة الدرجة الأولى بإنذاره، فإنه يكون على المحكمة الاستثنائية أن تقضى بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم وتظر فى الموضوع، إذ أن الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول الطعن فى الأحكام الصادرة بالإنذار مقصور على من لم يكن سبق إنذاره، أما الأحكام التى تصدر على المشتبه فيه بعد سبق إنذاره فتجرى عليها القواعد العامة ويصح إستئنافها.

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢

إن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد أن بين في المادة الأولى الأحوال التي يجوز لقاضي الإحالة أن يحيل فيها الجنابة إلى القاضي الجزئي نص في المادة الثانية على أنه يجوز للنائب العمومي أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منقذة بهينة غرفة مشورة في أمر الإحالة الصادر تطبيقاً للمادة السابقة لم قال : "إلذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات مرعية في ذلك الإجراءات المقررة لقاضي الإحالة"، وليس في هذا ما يجوز للنباة أن تطعن في هذا القرار أمام محكمة النقض، بل إن نصها على جواز الطعن أمام غرفة المشورة عام مطلق يشمل الطعن من ناحية الوقائع ومن ناحية القانون على السواء. وإذن فلا يكون الطعن بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون إلا في الحالة الوحيدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون المذكور التي تقول : "لنائب العمومي أن يطعن أمام محكمة النقض والإبرام في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً لهذا القانون غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله". ولا يصح في هذا المقام الاستناد إلى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات إذ هذه المادة إنما تشير إلى الطعن في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النباة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

إن نقض الحكم بالنسبة للطاعين الأول والثاني والرابع، يقتضي نقضه أيضاً بالنسبة إلى المتهم الثالث الذي لم يقرر بالطعن، وذلك لإتصال وجه الطعن به عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٢

الطعن بالنقض في الحكم باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كان لم تكن - في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد يشمل- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحكم الغايي الاستئنافي المعارض فيه لأن كلا الحكمين متدخلان متدجان أحدهما في الآخر لما كان ذلك - وكان بين من الحكم الغايي الاستئنافي أنه أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد على قوله "وإن المحكوم عليه قرر بالإستئناف بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص لها قانوناً وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١/١٦ وكان اليوم العاشر ليعاد الإستئناف وهو يوم ١٩٧٦/١/١٦ يوافق يوم جمعه وهو يوم عطلة رسمية لأن المحكوم عليه - الطاعن - إذ إستئناف الحكم

في ١٧/١/١٩٧٦ أى في اليوم التالي لعطلة يوم الجمعة فإن إستئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الإستئناف شكلاً ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الإستئناف فإنه يعين أن يكون النقض مقرولاً بالإحالة.

الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩
لما كان وجه الطعن يتصل بهائي المتهمين إلا أنه لم يكن يجوز لهم الطعن بالنقض في الحكم الطعون فيه - الذي قضى بنقضه - لأنه صدر غيابياً بالنسبة لهم من محكمة الجنايات عملاً بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وبالتالي فإن أثر الطعن في أحكام المقوض لا يمتد إليهم ولا يفيدون من نقضه.

الطعن رقم ٢٩٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٥
لما كانت الواقعة التي دين الطاعنان بها واحدة، فإن حسن سير العدالة يقتضي نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الآخر - الذي لم يقبل طعنه شكلاً - كذلك.

الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥
لما كان الوجه الذي بنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن الثاني يتصل بالطاعن الأول وبالحكم عليه..... الذي لم يقرر بالطعن، فإنه يعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٣٣٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٦
الأصل أن الطعن بالنقض لا يرد إلا على الأحكام عدا ما نص عليه القانون على سبيل الإستثناء.

الطعن رقم ٣٦٠٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٦
من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم القيايى المعارض فيه.

الطعن رقم ٣٦٦٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

لما كان الطاعن وارداً على الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة دون الحكم الحضورى الإعتبارى الذى لم يقرر الطاعن فيه، فلا يقبل من أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بطعنه فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٤

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح دون غيرها، ومعنى كون الحكم قد صدر نهائياً أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن، ومن ثم فمضى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار نهائياً ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه فى ميعاده، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز الطعن فيه بطريق النقض، والملة فى ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن فى الأحكام وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدراك خطأ الأحكام النهائية فى القانون، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون لم يجوز له من بعد أن يهيج سبيل الطعن بالنقض. لما كان ما تقدم، وكان الثابت أن النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإنه لا يجوز لها أن تسلك سبيل الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١

لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليهم الآخرين إلا أنهم لا يهددون من نقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة لبعضهم وغائباً بالنسبة للبعض الآخر قابلاً للطعن فيه بالمعارضة منهم فإن أثر الطعن لا يمد إليهم.

* الموضوع الفرعى : نظر الطعن :

الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٧

تنص المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة عملاً لذلك". وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية عن علة هذا الحكم فى قروها : "إن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع، فمضى كان الحكم موجوداً أمكن الفصل فى الطعن بغیر حاجة

إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إذا كان الطاعن منصباً على التحقيق، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات ". ولما كان فقد أوراق التحقيق في الدعوى الماثلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذراً فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة.

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٠١١ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٠
إن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يوجب نقضه بالنسبة إلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن ما دام أن العيب الذي شاب الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٦
لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ بيد أن المحكوم عليها لم تقرر بالطعن فيه بالنقض إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤ - بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ واعتبرت الطاعنة معرضة زعمت أنه حال بينها وبين حضور جلسة المعارضة الإستئنافية وعلمها بالحكم المطعون فيه الصادر فيها، وقدمت شهادة طبية مؤرخة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ وذلك لإصابتها بإرتفاع في ضغط الدم وعدم تكافؤ في الدورة الأتاجية ونوبات قلبية مبردة. " ولما كانت المحكمة لا تظمن إلى صحة علم الطاعنة المستند إلى هذه الشهادة لأنها - على ما جاء بها - لم تحرر إلا قبل يومين على يوم التقرير بالطعن بطريق النقض، وقد تعددت رد بدء المرض إلى اليوم ذاته الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه كما أنها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعنة منذ بدء مرضها، وأنه استمر في هذا العلاج منذ بداية الفترة التي حددتها الشهادة حتى نهايتها، هذا إلى أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تحضر في أي جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً وإستئنافياً مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة لما كان ذلك، وكانت الطاعنة لم تنازع فيما ورد بمحاضر الحكم المطعون فيه من سبق علمها بملسة ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ - التي صدر فيها - بتوقيعها على تقرير المعارضة، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة. وإذا كانت الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون علم مقبول، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٦
لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الضابط والشرطة السريين بما يطابق ما أورده في بيان الواقعة وعول عليها في قضائه بالإدانة مبرداً ما ذكره الضابط في أقواله من أن التحريات السرية التي أسفرت عن أن المتهم يتجر في المواد المخدرة، بيد أن الحكم عاد وهو في معرض تحديد قصد المتهم من إحراز

المخدر فنفي توافر قصد الإغتراب بقوله «أما عن قصده من تلك الحيازة فلم يثبت بالأوراق أنه كان يقصد الإغتراب أو الاستعمال الشخصي أو التعاطي وبالتالي تعمل المحكمة في حقه نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠» وهذا على خلاف ما ذهب إليه الحكم في تصويره للواقعة أخذاً بأقوال الضابط وتحرياته من أن قصد المتهم من حيازة المواد المخدرة هو الإغتراب فيها، وما حصله من وقائع ذات دلالة في مقام تحديد هذا القصد. لما كان ذلك، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من الإحراز لإضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم استقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في المعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقفاً على الرغم من إنقضاء ذلك المعاد ولا يبنى عن هذه الشهادة السلبية أي دليل آخر أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خالياً من التوقيع وإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفتها به أحكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حبل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقدمه إليها لإعطائها إياه فإن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير مبرر.

الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

لما كان الوجه الذي بني عليه النقض يتصل بالطاعن الرابع الذي لم يقبل طعنه شكلاً فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إليه أيضاً وذلك عملاً بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٧

كل من لم يكن محكوماً عليه بقرينة مقيدة للحرية يجب عليه - عند التقرير بالطعن - أن يودع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض والإبرام فإذا هو لم يصحب تقريره بإيداع هذه الكفالة فلا يجوز لقلم الكتاب قبول تقريره، فإذا قبله قلم الكتاب تعين على المحكمة إستبعاده.

الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢١

المطاعن الموجهة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يصح عرضها لأول مرة لدى محكمة النقض، بل الواجب أن تعرض ابتداء على المحكمة الإستئنافية.

الطنن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣

إذا قدم الطعن جملة في حكم صدر في جنة وفي مخالفة قاضياً في هذه الأخيرة بغرامة وتعويض مدني عن الضرر الناشئ عنها فلا يجوز نظره بالنسبة لجرمة المخالفة هذه ولا بالنسبة للتعويض الناشئ عنها عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات.

الطنن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

و إن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز. ذلك المبرور في قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هي يوصف الواقعة كما رفضت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقضي به المحكمة.

الطنن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

لما كانت العبارات التي مطرها الطاعن والمحكوم عليه الآخر حسبما جاءت بمذونات الحكم لا تقع تحت نص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ولا تشكل أي جريمة أخرى معاقب عليها قانوناً فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به في الدعوى الجنائية - عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن الأول.... والمحكوم عليه الآخر... الذي كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لإتصال وجه الطعن به ووحدة الواقعة.

الطنن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٤

لما كان الحكم المطعون فيه واجب النقض، وإذا كان قد قصر بحثه على مسألة الإختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة.

الطنن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧

لما كان الحكم الأول الصادر في الدعوى الماثلة لم يفصل في الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة للطاعن وحده دون باقي المحكوم عليهم الذين لم يزل الحكم بالنسبة لهم غائباً وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٩

لما كان المعب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه لأنه يتعين - حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون.

الطعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٤

لما كان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه.

نباية عامة

* الموضوع الفرعي : إختصاص النائب العام :

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٢ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٣/١١/١٩٥٣

إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية، وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه - هذا الحق إنما يحول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أصحاب الشأن، فإن رأى له محلاً رفعه إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون، وتقديره في ذلك نهائي لا يعقب عليه، والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الإتهام غير جائز قانوناً.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨

للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الإختصاصات الدائية المخولة للنائب العام في دائرة عمكمة الإستئناف التي يعمل بها وتصرفه فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام، أما ما عدا هذه الإختصاصات الإستئنافية التي عصى القانون بها النائب العام وحده، كالأمر الصادر بالأمر وجه لإقامة الدعوى، فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الإختصاص شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكورة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قراراً صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥

- لنائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الإجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والإتهام وتبسط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع منه من جرائم أبداً كانت وله بهذا الوصف وبإعباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر إختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الإختصاصات التي نيظت به على سبيل الإنفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنباية عنه وأن يشرف على

شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسماً واحداً لا انفصام بين خلاياه.

- يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد مجال إقامة كل منهم مما يفيد أن وظيفتهم في الأصل عامة تهاً لو كالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لإقامته. وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية كاملة الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة. ممن يعملون في أية نيابة، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم، أم جزئية، أو كلية، أو لأحدى نيايات الاستئناف، لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته - ولو لم يكن داخلياً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون التسي على قرار النائب العام الصادر بتجاوزة الاختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد.

- القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحدد من السلطات المخولة قانوناً للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقي أعضاء النيابة على إختلاف درجاتهم. خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفي أنهم إنما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم معزول عن تبعته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠

- لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن يكون هذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذى يقوم بالتحقيق في هذه الحالة إنما يجري باسمه هو لا باسم من نذبه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن معاون النيابة قد صدر بحضره إصداره الإذن بالتفتيش بقوله، إنه أصدر الإذن بناء على نذب من السيد رئيس النيابة فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً.

- تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من إختصاصه فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بما يخالف هذا النظر يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣

استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم، على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التهمة الجنائية. وإذا كان ما تقدم، وكان البين من الإطلاع على أوراق التحقيق الإداري الذي أجرى في تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائياً في الدعوى موضوع الطلب، أن معاون التنظيم محرر محضر ضبط الواقعة قد أقر في ذلك التحقيق بأنه لم يصعد إلى الدور الخامس العلوي لمعيته وإنما إكتفى بتسجيل الأبعاد والمساحة التي قدرت قيمة المباني على أساس، من وجهات الدور الأرضي، بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود إلى الدور العلوي كما إشتعل التحقيق الإداري على معانية أجزائها مهنتي التنظيم أثبت فيها أن أعمال البناء قد تمت في مساحة ١٣٢ متراً مربعاً من الدور الخامس العلوي، قيمتها ١١٨٨ ج وأنها لو استكملت لبلغت التكاليف ٢٥٧٤ ج، وانتهى التحقيق الإداري بمجازاة محرر المحضر، وكان شرط قيام جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه - قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - أن تكون قيمة الأعمال المطلوب إقامتها تزيد عن الألف جنيه، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالمعينة الفعلية من واقع الطبيعة، وإذ ثبت أن التحقيقات الإخبارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والمتهمة إبان المحاكمة، إذ لم تحدث ولم تظهر إلا بعد الحكم نهائياً في الدعوى، وكانت بطلانها حاسمة في النيل من دليل إدانة الطالبة بالنسبة إلى قيمة المباني موضوع التهمة الثالثة، وما يوجب على ذلك من أثر في تقدير قيمة ما تلزم بإدائه، فإن ذلك بما يسوغ قبول الطلب والنقض بالغاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به في التهمة الثالثة والإحالة.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٨٤ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة جازت عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - وهذا النذب يكفي ثبوت حصوله في أوراق الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر

الإذن قد وقعه باعتباره منتدباً لذلك من رئيس النيابة فإن هذا الذي أثبتته يكفى لإعصار الإذن صحيحاً صادراً عن ملك إصداره قانوناً ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان التضييق.

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨

لما كان من المقرر أن قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين، ومقتضى ذلك أنه ملك في دائرة اختصاصه الأعلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لوزراء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع الخاضع العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الإتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الإستئناف، وهذا الإختصاص أساسه تفويض من الخاضع العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي إستقر عليه العمل في حكم المفروض، بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيينه.

* الموضوع الفرعي : إختصاص النيابة العامة :

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٢/٣/١٩٥١

الجنى عليه في الدعوى لا يعتبر عصباً للمتهم فيها بل خصم المتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية وإذن فللمحكمة أن تسمع الجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥١

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تقضي بأن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القانون فللمحامي العام ما للنائب العام من حق في إستئناف الأحكام الصادرة في مواد الجتج في مدى ثلاثين يوماً من وقت صلورها طبقاً للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٤

إن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون إستقلال القضاء موزوك إلى تقديم رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل فإذا كان رئيس نيابة بنى سوف قد أنتدب وكيل نيابة مركز بنى سوف لإصدار أمر بالتضييق في جريمة وقعت بدائرة مركز بيا، فإن هذا التندب هو في حقيقته ندب جزئي يملكه رئيس النيابة.

الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٥ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٥

ليس في القانون ما يمنع النيابة من ندب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أبداها أحد مرءوسيه. فإذا كانت النيابة قد نذبت في حدود السلطة التي خولها لها القانون واحدا من مأموري الضبط القضائي لتحقيق مدى جدية التجهيزات التي قدمها أحد الكونستابلات وبعد أن أطلعت على هذا التحقيق أمرت بالتفتيش، وكانت محكمة الموضوع قد ألقت النيابة على ما رآته من قيام المسير لإتخاذ إجراء التفتيش فلا يقبل من الطاعن ما يشتره من بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لتعلق ذلك بأمر تخضع لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣

إن البطلان الذي يوجب على إجراء عضو النيابة تحقيقاً في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي. فإذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يمسك ببطلان التحقيق عند إجرائه، فإن الحق في الدفع به يسقط عملاً بنص المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧

ما دام وكيل نيابة المركز الذي وقع بذالته الحادث هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا بهم بعد ذلك المكان الذي اختاره أحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حراً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩

مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدالات التي يبرونها بمقتضى وظائفهم، بغير إعتاب صريح من النيابة، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدالات.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٧

طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلباً جديداً مما يجب أن يعم في مواجهة التهم أو أن يعلن به في حالة غيابها لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها وإذن لمعى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق إعلانه بها فقضت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش لأن المحكمة الإستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحاً وفقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨

إن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن "يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها في القوانين" إنما حددت للمحامين العامين إختصاصاً قضائياً يستند إلى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مامن من الطعن، فبحول كل منهم في دائرة إختصاصه كافة الحقوق والإختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالإستئناف في المواد العلويل والطعن في قرارات غرفة الإتهام على ألا يس ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والقائم على شؤونها كما بين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن إستقلال القضاء والتي تنص على أنه "للسائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة".

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٨

إن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ - الذى صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنائيات - قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجرىه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذى يباشره سائر أعضاء النيابة العامة فى حدود إختصاصهم، والقول بطلان التحقيق الذى أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه فيه معنى مبطل بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على إختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي، وبعد أن زال التفرق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف فى أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذى أراده الشارع فى التحقيق الذى عرض على محكمة الجنائيات عند نظر الدعوى التى باشرت هى أيضاً فيها التحقيق النهائى الذى يتطلبه القانون - فإذا كان النائب من الأوراق أن معاون النيابة الذى أجرى التحقيق قد أثبت فى صدر محضره أنه ندب لإجرائه من نائب النيابة فإن النعى ببطلان محضر التحقيق الذى أجراه معاون النيابة لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٩

لا يجوز إلزام النيابة بممارسة رخصة ناطها القانون بها، فلا محل للقول بأن عدم إستئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضى التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضى، ولا يصح كذلك الإستناد إلى عدم إستعمال هذا الحق المخول لما دون الطاعنين للنعى على القرار المذكور.

١) من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميزها أن طعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تقتضى له محكمة الجنائيات بطلان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مساسه بقوة الشيء المقضي - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برضي الدعوى موضوعاً.

٢) إذا كان مآل دعوى المتهم حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها، فإن ما يشوبه في شأن عدم إعلانه وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن يغير من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصور الأمر بإحالتها إليها.

٣) نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردتها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في جسارة صريحة - على أن التمسك بالنقض بالبطلان في إجراءاتها - وهذا الإجراء الباطل أبناً كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في المعاد القانوني - ولهذا يشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا تعالطها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها - وذلك تطبيقاً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام.

٤) نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي "تقتضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون"، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والإستئناف والنقض، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها.

٥) أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ غشمة النقض أن تقضى بالحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التي بنى عليها الطعن في أى حالة من الحالات المشار إليها فيه - فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه الضرورة أنها أصدرت حكمها بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضى بهتير عنواناً للحقيقة بما جاء فيه.

٦) لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده الأحكام ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي إنتهت إليها كلمة القضاء.

٧) دل الشارع بما نص عليها في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطان الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الإستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما حول غشمة النقض من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ من المرافعات في باب رد القضاء عن الحكم إذ نصت على : "عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو بالتفاهت الخصوم يقع باطلاً - وإذا وقع هذا البطان في حكم صدر من محكمة لا تقضى جاز للمعصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى" وذلك باعتبار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الإستثناء والحصر - فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وحيثه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه.

٨) إذا جاز القول في بعض العصور بإنعدام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى.

٩) ندب رئيس محكمة الإستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به التهم ببطان الحكم بدلاً من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والواردة في الفصل الثاني منه

المعنوان "في نقل القضاء وندبهم" - سواء في محاكم الاستئناف، أو في المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الإشارة إلى هذا الندب في الحكم.

١٠ المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن اشترطت أن تتعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تتعقد المحكمة في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية وما دامت محكمة الجنايات التي نظرت الطلب قد إنتقلت في مقرها وهو مدينة القاهرة فإن إنتقادها يكون صحيحاً.

١١ صدور قرار من وزير العدل إنما يكون واجباً إذا كان محل إنتقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٦١/١/٩

إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفويض إلى وكيل النيابة الكلية بدلاً من إصدار الإذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة ما دام لرئيس النيابة أن يكلف وكلاً من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق، كما أنه هو أن يقوم به، وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المير الذى إنتضى إحالة طلب التفويض إلى من أحاله إليه ما دام ذلك يدخل في سلطته.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٩

النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية عول الشارع أعضائها من بين ما عوله فهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق يعرفها في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية، والتحقيق الذى يشارونه إنما يجرونه بمقتضى وظائفهم وهو عمل قضائى، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٦

تجاوز المبدأ المبين بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يتوب عليه عدم قبول عرض النيابة القضية المحكوم فيها حضورياً بمطوية الإعدام على محكمة النقض عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً (وجاهياً)، وتتصل المحكمة بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالف الذكر، وتفصل فيها لتستعين عيوب الحكم من تلقاء نفسها - سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت

هذه المذكورة قبل فوات الميعاد اُعيد للطنن أو بعده، وذلك درءاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها : حقها
فى الطنن بطريق النقض فى الحكم بوصف أنها من خصوم الدعوى الجنائية وواجبها فى أن تعرض القضية
طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة.

الطنن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

إذا كان القانون التاديبى مستقلاً عن قانون العقوبات لإختلاف ذاتية كل منهما وتمايز مجال تطبيقه فإن
الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تاديبى يسوجب المسألة التاديبية وفعل جنائى مؤتم قانوناً فى الوقت نفسه
والرشوة بوصفها إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة وعائلة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التاديبى
والجرمة، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازها الإدارى والقضائى لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما
بالإختصاص دون الآخر - وقد الصبح الشارع بما نص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التاديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن
إمكان بلوغ الخطأ التاديبى مبلغ الجريمة، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل فى إختصاص النيابة
الإدارية من حيث الرقابة والقبض والتحقيق حتى إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أبحاث
الأوراق إلى النيابة العامة التى تتولى إسداء التحقيق والتصرف فيه - ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن
من بطلان الإجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام بما يخص النيابة العامة دون هيئة
الرقابة الإدارية لا يكون له وجه.

الطنن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠

١) مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته
الإيضاحية أن الشارع يحول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه فى الأحوال الأربع
الأولى من المادة ٤٤١، أما فى الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده" وإذا كان
الشارع قد أورد ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن" فإنه لم يقصد
سرى تنظيم الطريق الذى يكون لفلان فى استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف
الحالات الأربع الأولى، وهى حالات تدل فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع
حكم آخر نهائى أو تأسيسه على حكم ألقى، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الواضح يمثل الحالات
الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التى قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة
وقت المحاكمة، وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم
يحول حق طلب إعادة النظر فى الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده، وهو لم يكف بهذا القيد بل وضع

قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المتخصص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قراراً يصدره النائب العام.

(٢) المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تنفي جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر، بل تنفي على العكس من ذلك. عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنياً على الحالة المينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفة الذكر. ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الإتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(٣) من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام - بوصفها هيئة إستئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - هي الأوامر التي تصدرها بناء على إستئناف جائر قانوناً، بحيث إذا حظر القانون الاستئناف إنقلب تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض.

(٤) لا يرد إشكال إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً، وليس لمحكمة الإشكال - التي يتجدد نطاق سلطتها بطبيعة الإشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بمخاللة القانون أو الخطأ في تأويله، وليس لها كذلك أن تعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها - لما في ذلك من مناس بمحجية الأحكام.

(٥) ما يدعيه المتهمان من تزوير - لا يصلح قانوناً أن يكون سبباً للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروفاً على المحكمة وقالت فيه كلمتها، ويستوي في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع. ذلك أن الإشكال تطبيقاً للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يختار نعيماً على الحكم بل نعيماً على التنفيذ ذاته، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلاً بعد صدور هذا الحكم، أما إذا كان سببه حاصلاً قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدي به سواء أكان قد دفع به الدعوى أم كان لم يدفع به.

(٦) لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت فلا محل لما ينهيه الطاعنان عليه من قالة إغفال الفصل في الطلب.

(٧) لا تلزم المحكمة - طبقاً لنص المادة ٢٢٣ - قانون الإجراءات الجنائية - بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يورث على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية. ومن ثم فإن الحكم

المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلباً ظاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه.

٨) الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في اليعاد القانوني، ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة إستثنائية خولها القانون إياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل الحصر، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان في مذكرتهما المقدمة بعد اليعاد القانوني من بطلان الحكم لإغفال إلبات إسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات، ذلك أن إغفال إسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يبدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان، طالما أن النائب في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحاً.

الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥

أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يشاره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت الطريق بين التحقيق الذي كان يشاره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه. ولما كان النائب أن القرار الصادر من رئيس النيابة يندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقاً وشاملاً لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها والفة إحراز المخدر المنسوبة إلى المظعون ضده وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه، فيكون تكليف معاون النيابة - المتعبد للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المظعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ مكتب قتي ١٣ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣

الأصل أن الأمر الصادر من النيابة يحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية، كما أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا

ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ - وذلك قبل إنتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية. كما إن قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالآ وجه لإقامتها.

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - في حالات المباشرة إلى محكمة الجنايات، إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً لما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات. ولما كانت جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص هي من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات عملاً بنص الفقرة سالفة الذكر، وكان الحكم المطعون فيه قد إطمأن للأسباب التي أوردها إلى أن الطاعن أحرز سلاحاً وذخيرة بغير ترخيص وإستعملهما في جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية الشروع في السرقة وكان لا يقدح في سلامة إستخلاصه أن يكون السلاح المستعمل لم يخط، طالما أنه إستقر في يدين المحكمة إحراز الطاعن له. فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام الارتباط بين جريمة الشروع في القتل المقررة بجناية الشروع في السرقة وبين جريمة إحراز السلاح الناري وذخيره يكون سليداً ومائلاً. ويكون النعي عليه باطلوانه على بطلان في الإجراءات أثر فيه على غير أساس.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٣

لا ينال من سلامة الحكم إستاده إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة إختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج عن دائرة هذا الإختصاص. ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة إختصاص هذه النيابة يسع عليها ولاية إستجوابه ويجعل من إختصاصها سماع أقواله عملاً بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٤

الأمر بجمع التضرع الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً لا يعدو أن يكون إجراءً تصلوه النيابة في غير خصوصية جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن مما يترج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية، ومن ثم لا يسدرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز إستئنافها أمام غرفة الإتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور.

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٥

لرئيس النيابة حق نذب عضو من أعضائها فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بترك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والمادة ٧٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إستقلال القضاء - وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى. ولما كان الغابت من مطالعة محضر تحقيق النيابة أن وكيل النيابة المحقق ألبت فى صدر محضره قرار من رئيس النيابة بندبه لمباشرة التحقيق بالنيابة - فإن هذا الذى ألبته يكفى لإثبات حصول النذب وإعتبار التحقيق الذى أجراه صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٥

تنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ما تراه من التحقيق. مما مفاده أن شرط الحظر على النيابة العامة هو إتصال سلطة الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فإن للنيابة سلطة إجراء التحقيق الذى تراه. ولما كان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة إلا بناء على قرار مستشار الإحالة وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأولى وطبقاً لقراراتها بتقديمها له، فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إذا ما عول فى قضائه بإدانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الإحالة إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه فى ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الإتهام قبل حلوله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحاكمة وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق. فإلتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا يهتفى إختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق.

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٥

النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع ومثله له هى المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهى التى تبط بها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى أو بأن تطلب لنذب قاضى تحقيق أو بتكليف التهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لحاكمته فى ضوء المحضر الذى حرره مأمور الضبط ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم إنتهاى.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق. وأثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق. وإذن فمتى صدر الطلب عن تلكه قانون فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت. والقول بغير ذلك يودى إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينا وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشعات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها، وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيولها القانونية الممكنة كما ينسب على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكتشف عرضاً أثناء التحقيق، وذلك بقوة الأثر العنى للطلب، وقوة الأثر القانونى للإرتباط، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير تخصص وإلزام بما لا يلزم، ويؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر، الأمر الذى تناذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً إذا تداخلت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

للنيابة العامة ولسائر المحصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك أمام محكمة النقض فى حدود تحقيق تجرئ به فى أوجه الطعن المقدمة إليها متى رأت أن هذا التحقيق لازم الفصل فى الطعن.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٥

— لتن نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى فقرتها الرابعة على أنه : "لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والإقتصاد أو من ينييه لذلك ". فإن البين منها أن الخطاب فى النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هى قيود على حرية فى تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال.

— لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذى تجبره النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تتدبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

— متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذى اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذى يوك لتقديره حق اختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه.

— عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقرر فى القانون تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلاً بل هى مسألة متعلقة بالتحقيق كفن مذكور التقدير فيها للمحكمة.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦

الأصل أن الصفة هى مناط الحق فى الطعن، وأن النيابة العامة — سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم — لا صفة لها فى التحدث إلا فى خصوص الدعوى الجنائية وحدها، ومن ثم فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الإحالة فيما لقنى به فى الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٣

أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية — عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويّاً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر إذن التفتيش قد أثبت فى صدر الإذن أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة، فإن هذا الذى أثبته يكفى لإثبات حصوله النذب واعتبار إذن التفتيش صحيحاً، ويكون

ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون، وقد حجبه هذا التقرير الخاطي عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٠

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : "لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه" والبين منها أن الشارع يشترط أن يكون الطلب ثابتاً بالكتابة التي لا تستلزم شكلاً معيناً سوى صدورهما من الشخص المختص وهو وزير الخزانة أو من ينييه لذلك، كما أن الشارع لم يرسم طريقاً لتقديم الطلب. فمضى صدر الطلب بمن يملكه قانوناً حق النيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن مدير جمرك بور سعيد قد أصدر هذا الطلب المكتوب بإتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية، وكان مدير جمرك بور سعيد يملك إصدار هذا الطلب بناء على القرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ الذي فوجده في ذلك، وكان الطاعن لا يتنازع في صدور الطلب كما عبرت عنه المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن الجريمة ذاتها التي أسندت إليه فإن ما يثيره من بطلان الإجراءات يكون على غير أساس معنياً ولفظه.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٠

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا بإستثناء من نص الشارع. ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة "حشيشاً" دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة. وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ١، ٢، ٣، ٣٣، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦، وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة وامتيزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، فإن النتي على الحكم بالاطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى إعمالاً لحكم القانون الأخير يكون على غير سند من القانون.

الظعن رقم ١٦٩١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٧١/١/٣

من المقرر أن النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية - وهى خصم عام تختص بمركز قانونى خاص يميز لها أن تطعن فى الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الظعن، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه. لما كان ذلك، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح، خال مما يشوبه من الخطأ والبطلان، وكان لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الغيابى المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلاً بغير علم، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة، فإن الحكم يكون غير صحيح معنيًا لنقضه لقيام المخالكة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ويكون للنيابة حق الطعن فيه.

الظعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الظعن، هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون، ولها تبعاً لذلك، أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام من جهة الدعوى الجنائية، وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين، فترب عنهم فى الظعن لمصلحتهم وتنفيد فى ذلك بقيود طعنهم، بحيث إذ لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الظعن، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطق عليها، فى أن المصلحة أساس الدعوى، فإذا انعدمت فلا دعوى.

الظعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧

يجوز للنيابة العامة إجراء التحقيق فى غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمتع لدى المحكمة بما يراه من عيب يقع تقدير ذلك فى سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التى تستقل المحكمة بتقديرها، ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يطلأ أقواله.

الظعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٤

منى كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعنين والتى تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائى المنسوب إليهما ارتكابه وهو إتلاف باب مسكن عمداً، ولم تقل النيابة أنهما دخلا

منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه، ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الإتلاف، فإنه ما كان يجوز النيابة العامة أو للمحكمة أن توجه إلى الطاعين أمام محكمة ثاني درجة هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٧

البيان الخاص بطلب تحريك الدعوى الجنائية من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك في جريمة عمل المصري لدى جهة أجنبية دون إذن سابق هو من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم وإغفال النص عليه في الحكم يطله ولا يبنى عن ذلك أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل ذلك الطلب.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٣

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع. ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أى قيد على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به، وهى جرائم مستقلة ومعمزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة جلب مواد مخدرة فإن النعي على الحكم بالاطلاق في الإجراءات خلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى إعمالاً لحكم القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون. ولا يؤثر في ذلك أن الإتهام الذى أسند إلى الطاعن تضمن وصفاً لتهمة ثانية هى الشروع في التهريب الجمركى، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذه التهمة، وانتهى إلى إدانة الطاعن عن تهمة جلب المواد المخدرة وحدها مما مفاده أنه قد أغفل الفصل في التهمة الثانية. ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يوجه مفعلاً فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٧٣

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا

بامتناء من نص الشارع، وإذا أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣، فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو إقوتت هذه الجريمة بجرعة من جرائم التهريب الجمركى.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ مكتب قضاى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٣

ليس فى القانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذى أصدر الأمر المستأنف من تمثيل النيابة العامة عند نظر الإستئناف أمام مستشار الإحالة.

الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ مكتب قضاى ٢٥ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤

لما كان الشارع قد قضى فى المواد ٢١٤، ١٩٠، ٣٧٣، ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ترفع الدعوى فى مواد الجنائيات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة وبأن تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر من المستشار بالإحالة إلى محكمة الجنائيات أمام المحكمة وبأن تكلف المتهم بالحضور - كما جعل - بمقتضى المادة ٦٤ من هذا القانون ونذب قاضى التحقيق وهنا يطلب النيابة العامة كما حظر عليه بمقتضى المادة ٦٧ مباشرة التحقيق إلا بناء على طلبها كما أولاها هى بمقتضى المادة ١٩٩ مباشرة التحقيق فى مواد الجناح والجنائيات فيما عدا ما يختص به قاضى التحقيق، كما قضى بالمادة ١٩٢ بأنه إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب تحقيقات تكميلية فعلى النيابة أن تقوم بإجرائها وتقدم المحضر للمحكمة، فقد دل بهذا على أن النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى، لما كان ذلك فإن عدم إتصال سلطة الحكم نفسها بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور يبقى على التحقيق الابتدائى للنيابة العامة صاحبة السلطة الأصلية فيه لما كان ذلك - فإن قول الطاعن باختصاص مستشار الإحالة بإعادة التحقيق ما دامت القضية قد أحلت إليه وسلمت له يكون قولاً عقيماً لا جدوى منه ما دام الطاعن لم يجادل فى عدم إتصال سلطة الحكم بالدعوى يبقى الاختصاص بإعادة التحقيق فيها للنيابة العامة - صاحبة السلطة الأصلية فى التحقيق الابتدائى وغنى عن البيان أن ما لمستشار الإحالة بمقتضى المادة ١٧٥ من حق فى إجراء تحقيق تكميلى فحسب أو نديه للنيابة العامة لإجرائه دون إجراء تحقيق أصلى لآية بينة على أن إتصال المستشار بالدعوى لا يرفع

إختصاص النيابة العامة بل يؤكده ما أوجته عليها المادة ١٩٢ من إجراء التحقيق التكميلي عند الإقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة ومن ثم يكون هذا النعى غير سديد.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣

لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه، أو من وكيله الخاص، إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمة السب - وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبتها، وكان الشارع جعل من مضي هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب إرتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد سلاحاً للتهديد والإبتزاز أو النكابة، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذى حدده القانون إنما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولو تراخت النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إلى ما بعد فوات هذا الميعاد. وإذا كانت المطعون ضدها، قد قدمت شكواها في الميعاد المحدد وأقامت دعواها وفقاً للأوضاع التى رسمها القانون، فإن ما يقره الطاعن بدعوى مخالفة الحكم لنص المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون صحيحاً في القانون ويكون الدلع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس في غير محله.

الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

لما كان من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو إستثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أحقيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المصائب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التى عدت حصراً في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخاص. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية عن تهمة القذف - وهى إحدى تلك الجرائم - وعن تهمة البلاغ الكاذب معاً، فإنه إذ تطلب الشكوى بالنسبة للجريمة الأخيرة يكون قد أخطأ في القانون.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٣

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها. وهذا الإختصاص من

أسامه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم القروض، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ومن ثم فإن إذن التفويض الصادر فى هذه الدعوى باعتباره عملاً من أعمال التحقيق يكون صحيحاً غير مخالف للقانون.

الظعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
اتهم شخص بتبديد ذرة محجوزة وحكمت المحكمة الابتدائية بإدائته وأيدت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم آخذة بأسبابه ولم يذكر بهذا الحكم من الأسباب إلا "أن المتهم إعرف بالتهمة على عضو المحجز بأنه سدد المطلوب واستلم الدرة المحجوزة "عليها". ومحكمة النقض رأت أن الحكم معيب عيباً جوهرياً مطلقاً لأن أسلوبه مبهم لا يعلم كيف يستتج منه الإعراف بالتهمة.

الظعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ مكتب قضاى ٢٩ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٢
لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المعلنون فيه - بين الواقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها وأورد على لئونها فى حقه أدلة سائلة تؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليها، لما كان ذلك وكان النعى على الحكم إستناده إلى تقرير لجنة الإسكان بقالة أنه لم يصدر قرار بندها من سلطة التحقيق ولم يؤد أعضاؤها اليمين القانونية قبل مباشرة الأمور المندوبين لها فقد قام الحكم الابتدائى بالرد عليه بقوله : "وحيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هى التى قامت بتحقيق الواقعة بنفسها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من المادة مهندسى وزارة ومن ثم يكون نذب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها سلطة تحقيق، هذا بالإضافة إلى أن الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل كتعليف الخيراء اليمين على إبداء رأيهم باللمة إعمالاً للمادة ٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد روعيت ولم يقدم المتهم دليلاً ما يثبت أن أعضاء اللجنة سائلة الذكر لم يحلفوا اليمين القانونية قبل إبداء رأيها ومن ثم يضحى ما يخبره المتهم فى هذا الخصوص على أساس غير سليم من القانون خليقاً بالرفض".
وهو رد سائق، فضلاً عن ذلك فإنه وإن أوجب القانون على الخيراء أن يحلفوا مبنياً أمام سلطة التحقيق بأن يدوا رأيهم باللمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما يحول القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تميز لمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يستمعوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين، وكان القانون لا يشترط فى مواد الجنب والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل اتخاذها، فإنه على فرض صحة ما نعه الطاعن فى هذا الخصوص - فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ لما جاء

بقرار اللجنة وبما شهد به أعضاؤها ولو لم يخلقوا البين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعتصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناول الدفاع بالتفنيد والمناقشة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى هذا النعي في غير محله.

الطنن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١

من المقرر أن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، بعد معاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز هذا المعاد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادر فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب - يسعى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في المعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

الطنن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤

حيث إن النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد معاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم إلا أن تجاوز المعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتسجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ ساقطة الذكر وتفصل فيها لتستين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات المعاد المحدد للطعن أو بعده.

الطنن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

إذ كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يشاره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت الطريق بين

التحقيق الذي كان يشاره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تميز الكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أياً من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه، فإن إذن التفتيش الصادر بناء على قرار النائب يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٠
من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم، فإذا ما أجرت النيابة تحقيقاً في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه والأصل أن المبرة عند المحاكمة الذي تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع إليها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب فليس له أن يتعذر من ذلك سبباً لثعاه.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١/١٢/١٩٨١
عدم طعن النيابة العامة بالنقض في حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة. وسبق صدور حكم نهائي من محكمة الجناح المتألفة بعدم اختصاصها لإعتبار الواقعة جنائية. يتوافر به النزاع السلي. اختصاص محكمة النقض بتعين المحكمة المختصة.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١/١١/١٩٨١
حيث أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعة دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في معاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، ولا إنه لما كان تجاوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستعين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة مذكورتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يسوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية.

الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١/٥/١٩٨٢
لما كان من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل. تختص بمركز قانوني خاص يميزها أن تطعن في الحكم، وأن لم يكن

لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ولما كانت مصلحة المجتمع تقضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خالٍ مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطل، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة.

الطعن رقم ٢٥٠٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٢

لما كان تجاوز مهاد الأربعين يوماً الذي أوجبت المادتان ٣٤ و٣٦ من القانون مسالف الذكر على النيابة العامة عرض القضية فيه على محكمة النقض مع مذكرة برأيها في الحكم لا يترتب عليه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم قبول عرض النيابة، بل أن المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بعقوبة الإعدام وتفصل فيها لتستعين من تلقاء نفسها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب، يسعى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة حاصلًا في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة هذه القضية شكلاً.

الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٢

من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميزها أن طعن في الأحكام، وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه، ومن ثم فإن مصلحة الطعن تكون قائمة، ولو أن الحكم قضى بإدانة المتهم.

الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٢

لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمنابتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المناطة أن طعن في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة إتهام.

الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٢

رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يبدو أن يكون إقراراً خاضعاً لتقدير رئيس النيابة المختص وحده - أو من يقوم مقامه -، ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة إخراج رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به، ومن ثم فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره في هذا الخصوص - بفرض صحته - طالما أن أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية قبله تم صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٥٥٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٢

من المقرر أن القانون لم يضع قيوداً على حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية لهى صاحبة الحق فى رفعها وفقاً للأوضاع التى رسمها القانون ومضى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد إتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافره على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من شتى الأدلة بالعناصر غير مقيدة بطلبات النيابة الشفوية أو المكتوبة إذ ليس لها من حق لدى القضاء سوى إبداء طلبات فى الدعوى أن شاء أخذ بها وأن شاء رفضها ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن من أن النيابة قدمنه للمحاكمة بالمخالفة للكتاب الدورى الصادر من مكتب النائب العام والذى يدعو فيه أعضاء النيابة إلى طلب تأجيل هذه القضايا إلى أجل معين لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٣

إن الشارع يقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجره معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك الفارق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجره غيره من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم. لما كان ذلك وكان لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢١ من القانون مالف الذكر، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن يكون هذا النذب الشفهي ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذى يقوم بالتحقيق فى هذه الحالة إنما يجره باسمه هو لا باسم من نذبه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته - رداً على دفع الطاعن - أن معاون النيابة قد أثبت أنه أصدر إذن التفيتش بناء على إنداب من قبل رئيس النيابة - فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً. لما كان ذلك وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه، فيكون تكليف معاون النيابة للتدب للتحقيق لتضابط قسم مكافحة المخدرات بتفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر الصحيح فى القانون وهو بصدد رده على دفع

الطاعن بطلان أمر التفتيش وطلبه مذكرة من رئيس النيابة الذى تدبه للتحقيق، فإن الطعن يكون لى غير محله متعيناً ورفضه.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٣

لما كان نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية الذى حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذى كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن الحكم ذاته - وهذا النذب يكفى حصوله فى أوراق الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة الحقن لند أجرى التحقيق باعتباره متنباً وهو ما لا يجارى فيه الطاعن - فإن مفاد ذلك أنه كان متنباً من يملك ندبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة. ومن ثم فإن ما أثبته الحكم المطعون فيه يكفى لإعتبار التحقيق صحيحاً ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان التحقيق - وذلك دون حاجة إلى ضم أوراق تثبت حصول النذب إذ الأصل فى الإجراءات الصحة. ومن ثم فإن النعى على الحكم باطلاً فى تطبيق القانون يكون لى غير محله.

الطعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٤

النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى وإن من واجبها إجراء التحقيق التكميلى عند الإقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المخطر إليها مباشرة ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن من بطلان تحقيق النيابة التكميلى الذى أجرى بعد إحالته إلى محكمة الجنايات وبطلان أى دليل لاحق لاسيما تعرف الشاهد عليه لا يكون له سند.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٣١/٣/١٩٣٢

النيابة العامة هى من انظم المهمة فى الدولة المصرية. أشار الدستور إليها فى كلامه عن السلطة القضائية وهى - بحسب القوانين التفصيلية المعمول بها - شعبة أصلية من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومراقبته الإدارية. فهى بحكم وظيفتها تلك مستقلة إستقلالاً تاماً عن السلطة القضائية. ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية فى التحقيق فإن هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ إستقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية فى أداء شئون وظيفتها. ويتوب على إستقلال النيابة عن القضاء وعلى ما عرّفها القانون من الإختصاص : "أولاً" أن يكون لها الحرية التامة فى بسط آرائها لدى المحاكم فى الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق فى الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع

ولا ينبو عن المنطق الدقيق. "ثانياً" أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها، بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة أو إلى وزير الحفانية وهو الرئيس الأعلى للنيابة، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٢

النيابة سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وأمانة الدعوى العمومية التي في عهدها حرمة، فليس للمحاكم عليها أية سلطة تتيح لها لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها، بل إن كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا يفض من كرامتها أمام الجمهور. فليس شكمة الجنائيات أن ترمى النيابة في حكمها بأنها "أسرفت في الإتهام" وأنها "أسرفت أيضاً في حشد التهم وكيلها للمتهمين جزافاً".

الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٢٥ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٢

إنه إذا كانت النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العمومي، والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه، فإن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفقتها سلطة إتهام، أما النيابة بصفقتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها، لأنها تحولت هذه السلطة إستثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لإعتبارات قدرها الشارع. ولذلك فإنه يجب أن يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستمداً حقه لا من النائب العمومي بل من القانون نفسه هذا هو المستفاد من نصوص القانون في جعلها، وهو هو الذي تملبه طبيعة إجراءات التحقيق بإعتبارها من الأعمال القضائية البحت التي لا يتصور أن يصدر فيها أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو إثابة، بل يجب - كما هي الحال في الأحكام - أن يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصياً ومن تلقاء نفسه. ولذلك ولأن القانون قد نص على أن أعضاء النيابة العمومية يعين لكل منهم مقر لعمله فإنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقره وألا عد متجاوزاً إختصاصه. وإذن فإن الإذن الذي يصدر من وكيل نيابة بتفويض منزل المخهم الواقع في غير دائرة عمله في جريمة وقعت في غير إختصاصه يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٧

الأمر الجنائي يسقط بحكم القانون بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة، دون حاجة إلى حكم من المحكمة، وإذا كان ذلك كذلك فإنه لا ضير على المحكمة المركزية في أن تحيل الدعوى المرفوعة من

النيابة أمامها بعد المعارضة في الأمر الجنائي الصادر ضد المتهمين إلى المحكمة الجزئية المرفوعة أمامها الدعوى المباشرة على المتهمين من المدعين بالحق المدني. ولا يغير من ذلك إن كانت النيابة لم تدخل أحد المتهمين في الدعوى المركزية ما دام المدعون بالحق المدني قد أدخلوه في الدعوى المباشرة، ولا أن المدعين بالحق المدني لم يدخلوا أحدهم في دعواهم المباشرة ما دام أنه كان ممن رفعت النيابة الدعوى عليهم أمام المحكمة المركزية.

الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٤
للنيابة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال العقد الزور أن تباشر تحقيقه. فإذا ما ثبت من التحقيق أن الزور وقع في اختصاص آخر فهذا لا يغير من الأمر شيئاً.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤
قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي لعود مأموري الضبط عن القيام بواجبهم ومتابعته، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون له محل، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم، ذلك بأنه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يوجب عليها غير مواصلة إدارة من صدرت عنه.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤
إذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن بطلان تحقيقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينهض عليها بطلانه من إجراءات التحقيق بمعنى الرقابة الإدارية - وهو أمر مسروق لتقدير النيابة العامة وحسن إختيارها حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه - فإنه لا يصح إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١
مؤدى نص المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يمدو أن يكون تنظيمياً داخلياً ناطق الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كالية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما. ولما كانت دائرة نيابة بنتر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط - كلتاهما - من النيابات الجزئية التابعة لرقاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط، وكان يصدق في حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابتين أنه كاتب نيابة دمياط وكان الشارع لم يوجب جزءا البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية وكان مفاد المادتين ٧٣، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب إستصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو

النيابة العامة لحسب، مطلقاً بغير تخصيص أو إشراط ضرورة، فإن التحدى ببطان التحقيق الذى أجراه وكيل نيابة بندر دمياط بمقولة أن إستصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

- إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد قرر فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة أنه كان يحتفظ بالنقد الأجنبى الذى يستبدله له نزلاء الفندق ولم يورده إلى البنك وأنه تعامل فى هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت مائة وستين جنيهاً، فإن هذا يعد إغواءاً من جانبه بإرتكاب جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبى بطريق غير قانونى وعدم عرض ما فى حوزته من نقد أجنبى على وزارة الاقتصاد وتوافر به كافة العناصر القانونية لماتين الجرميتين.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وكل ما فى الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه منهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها، وللمحكمة أن تستند فى الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون، وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر، مما يعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق وإذن فتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستتار حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنهما وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تصنف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت. والقول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشعات القوانين المالية تحت مظلمته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب، إذ أن الطلب فى هذا

المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إقتصاد الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيولها القانونية الممكنة كما ينسبط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من وقائع داخلياً فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده. أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوداً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق منها عرضاً لتخصيص بغير تخصص والزام بما لا يلزم. والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائي واحد. ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التى صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكتشفت عرضاً أثناء تحقيق الجريمة الأولى التى صدر الطلب بشأنها صحيحاً.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

إنه متى كانت الجريمة التى باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التى لا يقطع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تتخلله النيابة العامة من إجراءات يكون مبنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلزم فى شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

إن خطاب الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - على ما إسفر عليه قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية، باعتبار أن أسوال الطلب كغيرها من أسوال الشكوى والإذن، إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى

النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذ هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبي الجرائم يستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٦١/١/٩

إشارة لرئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلاً من إصدار الإذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة ما دام لرئيس النيابة أن يكلف وكيلاً من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق، كما له هو أن يقوم به، وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المبرر الذى يقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه ما دام ذلك يدخل في سلطته.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١/٩

النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارع أعضائها من بين ما خوله قسم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفة في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية، والتحقيق الذى يباشرونه إنما يجرونه بمقتضى وظائفهم وهو عمل قضائى ولا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٦١/٥/١٦

تجاوز الميعاد المبين بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة اللغوية المحكوم فيها حضورياً بحقبة الإعدام على محكمة النقض عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون المذكور ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتسجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً (وجاهياً)، وتصل المحكمة بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سابقة الذكر، وتفصل فيها لتسعين عيوب الحكم من تلقاء نفسها - سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده، وذلك ذريعاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها : حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها من خصوم الدعوى الجنائية وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

إذا كان القانون التأديبي مسطراً عن قانون العقوبات لإختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المسائلة التأديبية وفعل جنائى مؤثم قانوناً في الوقت نفسه

والرشوة بوصفها إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازيها الإداري والقضائي لمكافحة تلك الجريمة ولا يستغل أحدهما بالإختصاص دون الآخر - وقد أضحى الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية وأحكامها التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة، وبالعالم فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الإدارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق حتى إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق إلى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه - ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الإجراءات لأنها إنصبت على جريمة من جرائم القانون العام بما تخصص النيابة العامة دون هيئة الرقابة الإدارية لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

إن المستفاد من النصوص الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام - وتحديد مجال إقامتهم وتدريبهم للقيام بعمل خارج نطاق دائرة اختصاصهم والواردة في الفصل الأول من الباب الثالث من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية والذي تم قرار البند للتحقيق في ظله - إن القانون قد منح النائب العام في المادة ١٢١ منه كامل الحق في ندب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعلمون في أية نيابة سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بإحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أي عمل قضائي مما يدخل في ولايته . ولو لم يكن داخلاً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وإن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع وإذا أقيمت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبأشرت التحقيق بوصف إنه جلب مجبراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة ومتميزة بخاصتها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون ٦٦ سنة

٦٣ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة تجلب المختر النسبوية للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو إقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي.

الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧

لما كان بين من نصوص الفقرة الأولى من المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والمادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية والمواد ٢١، ٢٣ فقر أولى، ٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع ومثله له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي يسطر بها وحدها مباشرتها وأن النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية وهو الأصل في - مباشرة هذه الإختصاصات وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والإتهام وتبسط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى جميع ما يقع فيه من جرائم أياً كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر إختصاصاته بنفسه أو أن يكمل فيما عدا الإختصاصات التي تغطي به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه، كما يؤخذ من نصوص الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٤٤ والمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية بآدى الذكر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - إن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - يتضمن تعييناً شاملاً على إقامة كل منهم بما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعاً لو كالة النائب العام بما يميز عند الضرورة إستخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لإقامته، وإن القانون في منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون في مكتبه أو في أية نيابة سواء أكانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أو جزئية أو كلية أو بإحدى نيايات الإستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته - ولو لم يكن داخلياً بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في إختصاص ذلك العضو - بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لإنجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المتدرب على أربعة أشهر.

الطعن رقم ٣٧٨١ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣٠

إن الشارع بمقتضى المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجاز لرئيس النيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة لتحقيق قضية بأكملها، وهذا التذنب يكفي فيه أن يتم شفوياً عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا التذنب الشفوي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذي أصدر إذن التفتيش، قد أثبت في صدر الإذن أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة، فإن هذا الذي أثبتته يكفي لإلزام حصول التذنب وإعتبار إذن

التفتيش صحيحاً، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافاً لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون وقد حجب هذا التقرير الخطأ عن بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/٥

لما كان القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة مخدرات الإسكندرية هو قرار تنظيمي لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانوناً للنيابات بأحكام العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايتها فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات ١٨٢ سنة ١٩٦٥.

الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٦

لما كان نص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية يميز لكل من أعضاء النيابة العامة فى مرحلة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس فى القانون ما يخصه أو يقيد به ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بأى من إجراءات التحقيق كما إنه لا يلزم أن يعين فى الأمر إسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الإجراء وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر محضاً بإصداره وأن يكون المندوب للتفليذ من مأمورى القضائى المختصين، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن عضو النيابة العامة بعد أن أجرى معاينة نباتات القنب الهندى واخترعاش المضبوطة فى الأرض المتزرعة بها فى حضور المتهم كلف مرافقيه من رجال الشرطة بإقتلاع تلك النباتات وإرسالها إليه، ثم قام بتحريضها بحضور المتهم ومحاميه ودون منازعة من أيهما فى شأن ما إذا كانت هذه النباتات هى التى تمت معاينة النيابة لها من عدمه فإن صدور الأمر من عضو النيابة العامة لمرافقيه من رجال الشرطة بإقتلاع النباتات وإرسالها إليه يكون صادراً بمن يملكه سواء كان القائم بتنفيذه الضابط المنتخب لإجراء التفتيش فى الأصل أو قام به غيره من مأمورى الضبط القضائى ما دام أن الأمر الصادر لم يعين مأموراً بعينه ولم يتنازع الطاعن فى أن من قام به من غير مأمورى الضبط القضائى المختصين، ومن ثم يكون الحكم إذ أطرح الدفع المبدى من الطاعن لى هذا الخصوص أصاب صحيح القانون ونحسر عنه قالة مخالفة للتأبى فى الأثوال، وينحل تشكيك الطاعن - فى أن النباتات التى قدمتها الشرطة لعضو النيابة اشقق هى تلك التى عاينها من قبل - إلى جدل موضوعى فى

تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقتها.

الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

لما كان نص قانون السلطة القضائية على أن يكون لدى كل محكمة إستئنافية محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها في القوانين "المادة ٢٥" ومقتضى ذلك أنه يسلك في دائرة إختصاصه المحلى كافة إختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته، ويكون لرؤساء النيابة الإستئناف الذين يعملون مع اغمى العام الأول ما لهذا الأخير فى أن يقوموا بأعمال النيابة فى الإتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الإستئناف، وهذا الإختصاص أساسه تفويض من اغمى العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع فيه إلا ينهى صريح.

الطعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

إن نص المادة ١٦٠ مكرراً المضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ من أنه "يجوز للنائب العام أو اغمى العام فى الأحوال المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً ٣" من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى إلى محاكم الجنب لتفتى فيها وفقاً لأحكام المادة المذكورة". قد أضحى منسوخاً وملغياً ضمناً بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المار ذكره والذى صدر وعمل به فى تاريخ لاحق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥، من قصر الإختصاص بنظر الدعوى الجنائية عن هذه الجرمة على محكمة أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه، دون ما سواها.

الطعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

إن نص المادة ٢/٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد جرى على أنه "وإذا حكم على متهم بإعتبار أن منه جاوزت الثامنة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها رفع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها.

*** الموضوع الفرعى : إختصاص وزير العدل :**

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٥

رتاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رتاسة إدارية محضة لا يتوب عليها أى أثر قضائى.

*** الموضوع الفرعي : إختصاص وكلاء النيابة العامة :**

الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٤

صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن باعتباره مختصاً بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢

إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها دون حاجة إلى ندب منه بذلك.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٢

- إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه إختصاصه بعمله الذى له أن يشاره دائماً ما لم يمنع من ذلك منعاً صريحاً ولم يختص فى أمر الندب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها.
- جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها، وذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح.

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

إختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة إقتضاء نظام العمل فأصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما يورد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون استقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عند ما يحيل رئيس النيابة أعمال النيابة الجزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفقرة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك

الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق يتعارض مع النطاق الذي يجرى فيه تطبيق القوة الأخيرة من المادة ٧٥.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨

لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به فى قلم الكتاب حاصلاً من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر له من المحامى الموكل أصلاً فى هذا الطعن يقول له فيه الطعن فى الحكم الصادر ضد الموكل، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر قضائى بحث هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المحامى أن ينب عنه فيه من لا تصالح فيه الأهلية القانونية للقيام به.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل فى تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١

إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها، وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على هذا النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ولا يستطاع فيه إلا إذا كان هناك نهى صريح. وإذا كان ذلك، وكان لم يتم فى الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهى فى حق وكيل النيابة الكلية الذى باشر تحقيق الواقعة، فإن ما يثيره الطاعن من التى يبطلان الإجراءات وخطأ الحكم فى تطبيق القانون بعدد إطراحه الدفع لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه، تفويضاً أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

إن مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية و٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن المحامى العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض فى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة أو التوقيع على أسباب الطعن إلا فى حالة غياب النائب العام

أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه، ولحمداً هذه الحالات الثلاث فإنه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب إلا بتوكيل خاص من النائب العام، وإذا كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تقدم ما يدل على أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن أن يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع الخامي العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائماً بأعمال النائب العام، وكان الصائب من مذكرة أسباب الطعن أن الموقع عليه هو الخامي الأول، فإن تقرير أسباب الطعن يكون قد صدر من غير ذي صفة.

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩

إن قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة محذرات القاهرة قد جعل إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف فى الجنابات والجناح المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المغذرات وتنظيم إستعمالها والإنتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملاً لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثانى الجزيرة. ولما كانت منطقة الدقي، التى جرى فيها التفشيش، تقع بدائرة القسم الأخير، فإن ما يشهده الطاعنان بشأن إختصاص وكيل نيابة محذرات القاهرة بإصدار الإذن وإقتضاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون.

الطعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٣/٢٢/١٩٦٠

— إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه إختصاصه بعمله الذى له أن يباشره دائماً ما لم يمنع من ذلك منعاً صريحاً ولم يقتض فى أمر الذنب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها.
— جرى لقباء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها، وذلك بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المرسوم ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهي صريح.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٦١

— العبرة فى الإختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراعى ظهوره إلى وقت المحاكمة.
— ليس فى القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفشيش.

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

إختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها إذا أسامه تفويض من رئيس النيابة إقتضاه نظام العمل فأصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما يورد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون إستقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة - لمقصود به قاعدة أخرى تتصل بتنظيم العمل عند ما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة لتقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفترة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق يتعارض مع النطاق الذى يجرى فيه تطبيق الفترة الأخيرة من المادة ٧٥.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨

لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به فى قلم الكتاب حاصلاً من كاتب المسمى بناء على توكيل صادر له من المسمى الموكل أصلاً فى هذا الطعن بخول له فيه الطعن فى الحكم الصادر ضد الموكل، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المسمى على كاتبه فى أمر قضائى بحث هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المسمى أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به.

* الموضوع الفرعى : التحقيق بمعرفة النيابة العامة :

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠

معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعاً من مأمورى الضبط القضائى فإذا أجرى التحقيق فى ذات إختصاصه المكافئ فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطالان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يحتر محضر تحقيق بالمعنى المعروف فى القانون.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢١

- معاون النيابة من مأمورى الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح فى القانون.

- متى كان معاون النيابة الذى تولى التحقيق قد تلقى إنداباً بإجرائه من وكيل النيابة و حصل التحقيق بحضور محامى المتهم بدون إعراض منه سقط حقه فى الدفع بطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٨
لا يشترط لإتخاذ إجراء الفتحش أن يكون مسؤولاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق، ومن ثم فلا يطل التحقيق الذى صدر على أساسه الإذن أن يكون مأمور الضبطية القضائية الذى تدب لإجرائه أهمل فى تحكيف الشاهد اليمين.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٢
ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى بعض الأعمال التى من خصائصه" - هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق ويتبع أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانياً ونوعياً.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٣
التحقيق الذى لا تملك النيابة إجراؤه هو الذى يكون متعلقاً بذات المتهم الذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت، أما إذا كان التصرف خاصاً بمتهم آخر ساهم فى وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة. ومن ثم فإن ما يقره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة غاكمة متهمه أخرى عن ذات الجريمة، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد إلى شيء منها لا يكون له محل، ما دام الثابت أن الطاعن ساهم فى ارتكاب الجريمة.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٠
أجاز الشارع بمقتضى القانونين رقمى ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ و٤٣ لسنة ١٩٦٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيه بتحقيق قضية برمتها، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجره معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره

معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم.

الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كانت القرارات التى تصدر من النيابة العامة وتحوز حجية الأمر المقضى، هى تلك التى تصدر منها فى نطاق سلطتها القضائية - كسلطة تحقيق تباشر التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق فضلاً فى بعض أوجه النزاع المعروضة عليها، كالدفع بعدم الإختصاص المبدئى من أحد الخصوم، أو فى طلب رد الأشياء المضبوطة، أو فى قبول المدعى بالحقوق المدنية أو الفصل فى كتابة الأدلة المطروحة عليها بإصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، وهى قرارات تقبل - بحسب الأصول - الطعن فيها إعمالاً بالمواد ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٩٩، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أما القرارات التى تصدرها النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بما لها من هيمنة على سير التحقيق مستهدفة بها حسن إدارته لا فضلاً فى نزاع أثر أمامها أو تصرفاً فى تحقيق، فإنها لا تتحيز من أوامر التحقيق، ولا تقبل الطعن ويجوز لها العدول عنها، ومن ثم فإنها لا تحوز حجية الأمر المقضى. لما كان ذلك، وكان قرار النيابة العامة بإرسال أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية للإختصاص، لم يصدر عنها فضلاً فى دفع أبدي أمامها، وإنما أصلوته - النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بناء على ما إرتأته من أن المتهم من أفراد القوات المسلحة - فإن هذا القرار - لا يحوز حجية تمنع النيابة العامة - إذا ما أعيدت إليها الدعوى - من التصرف فيها، وإذا خالفت الحكم المطعون فيه - هذا النظر فإنه - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، ما يعميه بما يوجب نقضه وإذ حجت المحكمة نفسها - بهذا الخطأ - عن نظر الموضوع ليعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤

من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة - حالياً انحاضى العام - مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها وهذا الإختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة - حالياً انحاضى العام - أو من يقون مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض.

* الموضوع الفرعي : أمر الإحالة :

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٠

متى كان المتهم قد أحيل حضورياً إلى محكمة الجنايات بتهمة جثة مرتبطة بجناية فإن هذه المحكمة تكون قد إتصلت فعلاً بالدعوى، ولا يكون هناك محل إذا ما إتضح أن الواقعة النسوبة إليه هي جناية أن تقرر بإعادة الأوراق إلى النيابة، بل يكون عليها أن تمضى فى نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون. فإذا هسى أعطيات لقررت إعادة الأوراق إلى النيابة وأحيل المتهم بعد ذلك إليها من قاضى الإحالة غيابياً بقرار لاحق فإن هذا لا يؤثر فى سلامة الإجراءات المترتبة على قرار قاضى الإحالة الأول الذى صدر حضورياً فى حقه، لأن كل ما يتطلبه القانون فى المادتين ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات أنه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنايات ولم يكن قد حضر أمام قاضى الإحالة فيعتبر الإجراء كما لو كانت القضية لم تقدم إليه، أما إذا كان قد حضر أمامه وأبدى دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة بذاتها فإن الإجراءات تكون سليمة.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٨/١/١٩٦٨

الإحالة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يصين التقيد بإجراءات الإحالة التى رسمها القانون المذكور فى مختلف نصوصه وإنما هى إحالة إدارية مبناه صريحة من الشارع هير عنها فى تلك المادة ولا مجال معها للإحتجاج بما جاء مفاهيمها فى تشريع سواه. أما ما ورد بهجز هذه المادة إيجاباً على النيابة العامة بأن تتخذ الإجراءات الواجبة فى هذا الشأن، فإن دلالة سياق النص لا تدع مجالاً للشك فى أن مراد الشارع قد تعلق بمطابقة للنيابة العامة بأن تتخذ ما يحمله القانون فى شأن إعلان القضايا وإرسالها إلى المحاكم العادية التى أصبحت مختصة بنظرها والفصل فيها بالنظر إلى الدور الذى تشغله النيابة العامة فى التنظيم القضائى الجنائى العام.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٠

لما كان بين من مطاعة الفردات المضمومة أنه بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٥ أمر رئيس نيابة شين الكوم بإحالة الطاعن إلى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية بشين الكوم لمواقفه طبقاً لأحكام المادتين ١/٢٣٤، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقت أن كانت هذه المحكمة مختصة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٢٤٠ إلى ٢٤٣ من قانون العقوبات إعمالاً لأمر نائب الحاكم العسكرية العام رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالأمر رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ - إلا أن الأمرين المذكورين قد ألغيا بأمر نائب الحاكم العسكرية العام رقم ١ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ٢٩/٦/١٩٧٦ - أى بعد إحالة الطاعن من النيابة العامة فى

١٩٧٥/٣/٢٧ للمحاكمة وقبل صدور الحكم بإدانته في ١٩٧٧/٤/٢٣ ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٧/١١ ونصت المادة الأولى على أنه "تلقى أوامر رئيس الجمهورية أرقام ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيينات بمحاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية ونحال القضاة المنظورة أمام هذه المحاكم بمآثلها إلى محاكم أمن الدولة والمحاكم العادية المختصة حسب الأحوال". وقد أثر الشارع بمقتضى هذا النص أن نحال تلك القضاة القائمة أمام محاكم أمن الدولة العليا والجزئية العسكرية إدارياً بمآثلها التي بلغت بعد دخولها حوزتها إلى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها إلى سلطات التحقيق ما دام أن تلك القضاة كانت قد تعدت مرحلتى التحقيق والإحالة ونجاوزتهما إلى مرحلة المحاكمة التي بلغت فضلاً أمام محاكم أمن الدولة العليا الجزئية العسكرية وسعت إليها بإجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقتذاك وليس من شأن إلغائه نقض هذه الإجراءات أو إهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة، ذلك أن الأصل أن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم وإنتهى صحيحاً وفقاً للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله، وإذا كانت الدعوى المطروحة قد أضحت بين يدي القضاء وغدت منظورة أمام إحدى جهات الحكم المختصة بنظرها وفقاً للقانون المعمول به فإنها تكون قد خرجت من ولاية سلطات التحقيق التي لا تملك بعد إحصار سلطانها عليها بتقديمها للقضاء - حتى التصرف فيها على وجه آخر، ومن فلا محل للقول بعودة هذه التحقيقات وتلك الدعاوى إلى سلطة التحقيق في النظام القضائي العام ولا يسوغ الإحتجاج بعدم إلتزام الأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى إحالة القضاة في مواد الجنائيات إلى محكمة الجنائيات ذلك أن الإحالة المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ ليس مصدرها قانون الإجراءات الجنائية حتى يبين التقيد بإجراءات الإحالة التي رسمها القانون في مختلف نصوصه وإنما هي إحالة إدارية عبر عنها الشارع في المادة الأولى من هذا الأمر بقوله "نحال القضاة... بمآثلها...". لما كان ذلك، وكانت الدعوى الجنائية في القضية موضوع الظعن قد أحيلت فعلاً من النيابة العامة إلى محكمة أمن الدولة العليا العسكرية - قبل صدور أمر رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى هذا النوع من المحاكم - فإنها تكون قد أصبحت بين يدي القضاء وخرجت من ولاية سلطة التحقيق وتكون إحالتها إدارياً وبمآثلها إلى محكمة الموضوع المختصة وهي محكمة الجنائيات، و من ثم لا يسوغ القول بوجوب إعادةتها إلى النيابة العامة أو عرضها على مستشار الإحالة.

الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١

من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه يجوز إستثناء محكمة الجنائيات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة إذ دانت الطاعن عن واقعة إحراز مخدر الأفيون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب في صورة الطعن الحالي - هو إنعدام جدواه ذلك بأن الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه - وهي عقوبة إحراز وحيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي لبثت محكمة الموضوع إرتكابها لها ومن ثم فإن مصلحته في النعي على الحكم بالبطالان في هذا الصدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من أنه لا عقاب على إحراز آثار الأفيون - بفرض صحته - تكون منتفية إذ من المقرر أنه إذا أخطأ الحكم فأسند إلى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى وعاقبه على الجريمة معاً بعقوبة واحدة داخلية في حدود المواد المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها فإنه بذلك تنفي مصلحة الطاعن بالمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٣

١) لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإخضاع أوامره لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان فضلاً عن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً ليحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، لما كان ذلك، فإن ما ينهيه الطاعنان معاً على عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون في غير محله.

٢) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يشر شيئاً عما يتعاه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يفر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعميماً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً لطلعن في الحكم هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة.

٣) لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي اتبعت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسله مبهمة مما لا يعد دليلاً جدياً تلزم المحكمة بالرد عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

٤) لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان إعزافه وإستجوابه، وبعد أن رد عليه بما يكفي لإطراحه عن أن إعزاف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقته على إستجوابه وإجابه بما لا يخرج عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع، وإذا كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص، فإن ما يثيره في شأنه يكون غير سليم.

٥) من المقرر أن العذر الملقى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصوراً على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة - كما هو الحال في واقعة الطعن، فإن معنى الطاعن في شأن تمسكه بالإعفاء لا يكون له محل.

٦) لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً لانياً في حقه ورد عليه في قوله "... فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً لانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة عل مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة" وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كالياً وسائفاً في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

٧) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يتمسك بسماع شهود - على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه - فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها إجراء لم يطلبه منها.

٨) لما كان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي إتفقا على اللقاء فيها، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على

الإتفاق الذى جرى بينهما والطاعن الثانى، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى إزلق إلى مقارفة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة. وإذا كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً لإدانة الطاعن الأول بجمعة عرض الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذى حرضه على ارتكاب الجريمة، أو أن الحكم لم يفصح عن الأفعال المادية التى صلت منه - لا يكون صحيحاً.

٩) لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى إرتأته، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التى أوقعتها الحكم عليه بالمقارنة بالعقوبة التى أوقعتها على المتهم عليه الآخر، لا يكون مقبولاً.

١٠) من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. أن رجال السلطة القضائية يدخلون فى عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين فى صدد تطبيق هذا النص وبإحصار هذه الصفة عن المبلغ للقدانه صلاحية الفصل فى الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد "إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب" قصد الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة يده نصيب من السلطة العامة، ولا عبرة بالنظام القانونى الذى يحكم طائفة معينة من الموظفين، فلا يشترط عضوه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات والفراد القوات المسلحة والشرطة، ولم يثر أى جدال أو خلاف فى أنهم يدخلون فى نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم المعروض أمر قضيته عليه قد فقد صلاحيته وانقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن التهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كانا يعلمان بأنه القاضى الذى سيفصل فى الاستئناف المرفوع من المتهم الفانى وصاحب الاختصاص". وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً فى القانون ذلك بأن فقد القاضى صلاحيته للفصل فى دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء، ولا يترتب عليه إحصار صفة الوظيفة العامة عنه متى خصصت المادة ١٠٩ مكرراً سالف الذكر، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن ذلك لا يكون له محل.

١١) من المقرر أن محكمة الموضوع الحق فى أن تستخلص جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها

في الأوراق، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنته في إقناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه.

(١٢) من المقرر أن محكمة الموضوع إن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين.

(١٣) إن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسيماً يستخلصها المحكمة.

(١٤) إذ كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كافي وسالغ في تفهم ما خلص إليه من أنه اتفاقاً تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ عن دفع مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً ببراءة الطاعن الثاني في قضية تهريب كانت منظورة أمامه، مما مقتضاه صحة مساءلة كل منهما بإعباره فاعلاً أصلياً، فإنه بإنهاء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون.

(١٥) لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن الثاني بأن المبلغ الذي دفعه كان تعالياً للطاعن الأول بإعباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله "فإن هذا الأمر يكفيه أنه كان قد وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه وأقلل باب المواجهة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكل محام آخر، كما يقطع بكذبه فيما ذهب إليه من مقابلته ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هيلتون وتحديثه معه في شأن قضية وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة ستدفع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وإن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً في يقين المتهمين وهو ما عير عنه المتهم الأول في حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابلته بمنزله يوم ١٩٨١/١٢/٣١ والسجل بالصوت والصورة من أن المعنى في بطن الشاعر. وكان هذا الذي أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسالغاً في إطرار دفاع الطاعن الثاني من أن ذلك عبارة أصاب للمحامي لا رشوة، فإن نفيه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(١٦) من المقرر أن التناقض الذي يجب الحكم ويظهر هو ما يقع بين أسبابه بحيث يبقى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة أما النقيض على الحكم بالتناقض وإخلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورد في شق منه أن اجنبي عليه إستجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم أدانته الطاعن الثاني بجرعة عرض رشوة لم تقبل فمردود بما هو بين من مدونات الحكم من أنه انتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هي جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها وما

كان إيرادها لما أشار إليه الطاعن الثاني بأسباب طعنه إلا بمناسبة إستعراضه للوقائع بما لا ينفي هذا الظاهر ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون في غير محله.

(١٧) لما كان ما أسنده الحكم للطاعن الثاني من أنه طلب من المجنى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب المتهمة بها له صدى في أقوال هذا الأخير بمحضر جلسة المحاكمة، كما أن الطاعن الأول أقر بمحضر الجلسة ذاتها بتسليمه النقود للمجنى عليه، على خلاف ما يذهب إليه الطاعن الثاني في أسباب طعنه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون في غير محلها.

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٣/٧/٢٠

إن المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات تمنع صراحة من الطعن في أمر الإحالة، أي من تناوله بالمناقشة من جهة ما لورده من وجوب محاكمة المتهم على التهمة التي يستند إليها. فمتى صدر هذا الأمر ليس للمتهم أن يطعن، لا فيه ولا فيما تقدمه من إجراءات التحقيق، بل له فقط أن يتناول موضوع الدعوى المطروح على المحكمة ويتناقش في ثبوته وعدم ثبوته، وفي تكوينه إجراماً قانونياً وعدم تكوينه. والمحول عليه في كل ذلك هو ما تبديه سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الإثبات، وما يديه هو من أوجه الدفاع وما تقوم به المحكمة نفسها من التحقيق. فإذا كان في التحقيق الابتدائي خلل قانوني وإعتمدت عليه سلطة الاتهام في الإثبات فله أن يبه المحكمة إلى هذا الخلل وهي تقدره بما ترى، على أن كل ما أجارته المادة ٢٣٦ المذكورة إنما هو الطعن في الإجراءات السابقة على إنفاذ الجلسة، أي التي تحصل في الفترة من بعد صدور أمر الإحالة إلى يوم جلسة المحاكمة وهي في العادة ليست سوى الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور. ومع ذلك فإن أوجه البطلان الذي يقع فيها ليس من النظام العام، بل الدعوى به تسقط إن لم يحصل سماع شهادة أول شاهد، أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٤١/١/٦

إن الأمر الذي يصدره قاضي الإحالة طبقاً للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجناح إذا ما إقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لا تجوز - بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون - المعارضة فيه إلا من النائب العمومي دون غيره. وإذا هو لم يفعل فإن الأمر يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان قد وقع فيه خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله. وذلك لأن القانون المذكور في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة قد نهى محاكم الجناح عن أن تحكم بعدم الإختصاص في هذه الجنايات ما لم يكن قد استجندت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد. وفي هذا ما يدل على أن أمر الإحالة يكسب المتهم الحق في ألا توقع عليه عقوبة الجنابة وفي أن يحاكم أمام محكمة الجناح.

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٢١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٢
لا يجوز بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر فى أصل الدعوى. والعلة فى ذلك أن هذا الأمر غير ملزم للمحكمة فيما إشتعل عليه، فلها أن تصحح كل خطأ فيه، كما أن للمتهم أن يبدى إعتراضاته على وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه، فإذا لم تستدرك المحكمة الخطأ من نفسها، أو بناء على طلبه كان له أن يطعن أمام محكمة النقض فى الحكم ذاته لا فى أمر الإحالة.

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٢
إذا كان الظاهر مما ورد فى أمر قاضى الإحالة أنه بعد أن تعرض للدفاع الشرعى وأثبت أن التهم كان فى حالة من حالاته لكنه تجاوز بنية سليمة الحدود المرسومة له فى القانون، وبعد أن بين أن المادة التى تجب معاملة التهم بمقتضاها هى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات، قد قال إن الواقعة المقدمة إليه جنحة وإليه لذلك يعيد القضية إلى النيابة لتقديمها إلى محكمة الجنب لتفصل فيها، فإنه يكون فى حقيقة الواقع قد قصد بهذا الأمر إحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى للمحكم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هى عقوبة الجنحة طبقاً للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنايات جنحاً ولم يكن قصدده القضاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر مما قاله متجاوزاً فى التصريح. وأذن فإنه يتعين أن يعد هذا الأمر فى القانون أمراً بجعل جنابة جنحة لا أمراً باعتبار جنابة جنحة، وأن ترتب عليه بالنسبة ككل الأحكام القانونية التى يجب أن ترتب على الأوامر التى تصدر على مقتضى القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٤٤
إذا قاضى الإحالة بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم، أولهم طبقاً للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات وبالقائم طبقاً للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ع لأن الأول قتل عمداً فلاناً ولاناً بأن أطلق عليهما أعيرة نارية قاصداً بذلك قتلهم... وذلك مع سبق الإصرار والرصد، ولأنه شروع مع الباقين فى قتل آخرين "ذكرت أسماءهم" عمداً بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية... إلخ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الإصرار والرصد، ثم فى الجلسة قررت محكمة الجنايات رفع الدعوى على بعض المتهمين لأنهم إشتروا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى جنابة القتل المسندة إليه، وفى جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الأوصاف كلها، وقالت النيابة فى مرافعتها إن المتهمين كانوا مبرصين بينادقهم فى مكان الحادث، وترافع الدفاع على أساس التصوير الذى صورت به النيابة الواقعة، ففى هذه الصورة يكون عدم ذكر سبق الإصرار والرصد فى تهمة الشروع فى القتل، كما وردت فى أمر الإحالة

إنما هو من قبيل السهو، بدليل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين على التهمة المذكورة في أمر الإحالة ذاته. ومثل هذا السهو يجوز للمحكمة، طبقاً للمادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، أن تتداركه. ليس للمتهمين أن يعزوا بأن تداركه من شأنه الإضرار بدفاعهم. لأن جريمة القتل التي كانت موجهة إلى المتهم الأول وصفت بأنها وقعت مع سبق الإصرار والرصد، وتهمة الإضرار في القتل التي وجهتها المحكمة إلى باقي المتهمين في الجلسة اشتملت أيضاً على هذين الطرفين وجرائم الشروع في القتل المسندة إلى المتهمين أرتكبت في نفس الظروف التي أرتكبت فيها جريمة القتل بحيث إن هذه الجرائم كلها تعد في الحقيقة حادثة واحدة، وقد ترافعت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الإصرار والرصد وتوافر المتهمون على هذا الإختبار.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠
إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإدانة المتهم في إحراز بخلاف على أساس أن ضبط المخدر معه كان بناءً على إجراءات صحيحة، ولم تكن قد استندت بحث الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى، فإنه يصح مع نقض الحكم بإعلان الإجراءات المذكورة إحالة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩
أمر قاضي الإحالة الذي يصدر بإحالة جنابة حكمة الجنح لوجود ظروف مخففة طبقاً لرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هو أمر صحيح لا يمتنع من نفاذه سبق حكم محكمة الجنح نهائياً بعدم إختصاصها لما فيها من الدلائل على كونها جنابة.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦
من المقرر في القانون أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالخطور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣
لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بإحالة أمر الإحالة وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني لعدم صدور إذن من مجلس القضاء الأعلى برفع الدعوى ورد عليه بما أورده من أن الطاعن زالت عنه صفة القاضي بقبول إستقالته قبل رفع الدعوى، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه "ولمّا عدا ما ذكر لا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام" وقد آل إختصاص اللجنة المشار إليها بهذه الفقرة إلى مجلس

القضاء الأعلى بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية.

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١
- من المقرر أن التقضى أو الخطأ الذى يوجب أمر الإحالة فى بيان إسم المتهم ولقبه ومنه وصناعته واعتصاص مصدر ذلك الأمر بإصداره، لا يوجب عليه البطلان، ما دام ليس من شأنه التشكيك فى شخص المتهم وإتصاله بالدعوى الجنائية المقامة حده، لأنه وإن نصت المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يشمل أمر الإحالة إسم ولقب ومن المتهم وعمل ميلاده وصناعته، إلا إنها لم ترتب البطلان على خطأ أمر الإحالة فيها أو حصول نقص فيه بشأنها، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن أمر الإحالة نهائى بطبيعته، فلا محل للقول بوجود ضرر يسوجب بطلانه، وإلا ترتب على ذلك إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق بعد إتصالها بقضاء الحكم، وهو غير جائز، وأن كل ما للمتهم أن يطلب إلى المحكمة إستكمال ما فات أمر الإحالة بيانه وإبداء دفاعه بشأنه أمام المحكمة.

- لما كان الأصل فى الإجراءات الصحيحة ما لم يقدّم دليل على خلاف ذلك، وكان القانون لا يوجب فى نصومه على مصدر أمر الإحالة الإشارة فيه إلى اختصاصه، فإن النعى على الحكم بهذا كله يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١
من المقرر أن أمر الإحالة هو عمل من أعمال التحقيق فلا محل لإخضاعه لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان. ومن ثم فإن القصور فى أمر الإحالة لا يطلّ المحكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها كما أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو أمر غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها فى حوزة المحكمة.

• الموضوع الفرعى : أمر الحفظ :

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥١/٢/٦
إن مقتضى نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هو أن أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذى يسبقه تحقيق تجرّبه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على إنداب منها، وإذن لمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بفتح الأوراق بدفع الشكاوى الإدارية وكلف أومباشياً من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أومباشى بتنفيذ هذه الإشارة وبعد

الإخلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إدارياً فإن هذا الأمر لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد أو شرط، إذ أن النيابة لم تقم بأى تحقيق فى الشكوى قبل حفظها كما أن إنتدابها لأومباشى لإمتيعاف بعض نقط التحقيق لا يعتبر إنتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية لأن الأومباشى ليس منهم طبقاً للمادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٥٠ بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٢

الأصل فى أمر الحفظ أن يكون مدوناً بالكتابة وصريحاً، ولا يستفاد إستنتاجاً من تصرفات أخرى، إلا إذا كانت هذه التصرفات يلزم عنها هذا الحفظ حتماً، وبطريقة اللزوم العطفى - فإذا كانت النيابة لم تصدر أمراً كتابياً صريحاً بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة لمتهم وكان ما صدر عنها هو إتهامها غيره بإرتكاب الجريمة، فإن ذلك ليس فيه ما يفيد على وجه القطع واللزوم الحفظ المقصود فى القانون.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١/١/١٩٥٣

إن أمر الحفظ الصادر من النيابة فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى العمومية إلا إذا كان صادراً بناء على تحقيق أجراه أحد أعضائها أو قام به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها. وإذن فمضى كانت الأوراق التى أمر وكيل النيابة بحفظها إدارياً هى محضر حره أحد رجال الضبط فى المركز فى شأن التحرى عن سلوك المتهم ووسائل تمشيه، ثم أصدر رئيس النيابة بعد ذلك أمراً بالعدول عن أمر الحفظ وإقامة الدعوى العمومية على المتهم، فإن الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق حفظها من النيابة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤

الأصل فى أمر الحفظ أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة ولا يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يؤتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العطفى هذا الحفظ وإذن فمضى كانت النيابة العمومية لم تصدر أمراً كتابياً صريحاً بحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة إلى متهم بل كان ما صدر عنها هو إتهام غيره بإرتكاب الجريمة فإن ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم فى القانون.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥

إن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته، هو فى حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى.

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١

إذا كان وكيل النيابة حين أصدر أمراً بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسساً قانونية ولا موضوعية، بل اكتفى بالتأشير على الخضر بقيد الأوراق بدفو الشكاوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية ميارة، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن فى عقد البيع بالتزوير إذا شاء، فمفاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت فى الشكوى بوصفها سلطة التحقيق، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء.

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٧

إن حفظ النيابة للبلاد قد يستفاد ضمناً من تصرفها فى الدعوى دون حاجه إلى إصدار قرار خاص به ما دام الحفظ ينتج حتماً وبطريق الزور العقلى من هذا التصرف كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقق فإنه يتضمن حتماً حفظ الدعوى ضد المبلغ فى حقه.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة فى أن أمر الحفظ الذى يمنع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا أُلغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إما هو الذى يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنداب منها. وإذا فمى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع من إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إدارياً فإن هذا الأمر الذى لم يسبقه تحقيق إطلاقاً لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٠

إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو فى حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أى كان سببه، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه، وهو أمر له بمجرد صدوره حجته الخاصة حتى ولو لم يعلن به الخصوم ومنع من العود إلى الدعوى الجنائية ما دام لا يزال قائماً ولما بلغ قانوناً ولا يغير من هذا النظر أن المجنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقضى به المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات

الجنائية إذ أن كل ما هنا أن تطعن في القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن ما زال مفتوحاً أمامها.

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٦

— الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الإستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيداً ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة، ولا يقبل تظليماً أو إستئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما شاع هو الإلتجاء إلى طريق الإدعاء المباشر في مواد الجناح والمخالفات، دون غيرها، إذا توافرت له شروطه، وهذا الأمر الإداري يفترق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادرة من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إلتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى، وفلا أجز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الإتهام.

— ما أوجبه المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرب القانون عليه أي أثر بل لم يقسده بأجل معين.

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٧/١/٧

يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنائيات أن يكون صريحاً ومدوناً ولا يعني عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقر فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إكتفاء بالجزاء الإداري.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩

لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلاً على صحة الوقائع التي أبلغ بها التهم، ولذا فإنه لا يمنع الأحكام المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تنقيد به، وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها.

الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧

معي كانت النيابة قد المهتم الشاكي بإتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما إدعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقولاً منها عند هذا

الخذ الذي إلتصرت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لإتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه فإن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيداناً من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكده تدهاً نزولاً على حكم القانون وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقق موضوعها تحقيقاً شاملاً يسمح لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية، وهذا الأمر هو وحده الذي فصح له الشارع باب الطعن.

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٩

يشروط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائي صحيحاً منتجاً أنه أن يكون النذب صريحاً منصباً على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا إستجواب المتهم، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها - إلا إذا كان النذب صادراً إلى معاون النيابة، وأن يكون ثابتاً بالكتابة، وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره إلى أحد مأموري الضبط القضائي المخصصين مكانياً ونوعياً، أما مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى الوليس فلا يعد إنداباً منها لأحد رجال الضبط القضائي لإجراء التحقيق فيكون المحضر الذي يحوره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع إستدلالات - لا محضر تحقيق، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة إلى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ.

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٣

للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تنقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل بل عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليها تحقيقها، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤلفة في شأن العودة إلى التحقيق، ومن لم ما يفوه الطاعن حول حجية هذا الأمر وتنقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الإضرار - لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٤

- العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها. ولما كان يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أبداً ما كان سببه، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري.

- الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩، ٢١٠ من قسانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلهما بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من الجني عليه أو من المدعي

بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور. ولما كان الطاعن هو المشكو في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقاتها وإنتهت فيها إلى إصدار قرار بحفظها إدارياً وبالتالي فإنه ليس مجنياً عليه أو مدعياً بمطوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ سالفات الذكر.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩
الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي غير ملزم لها، بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٨
من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر القضائي سواء أمام المحاكم المدنية، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بأنه متى توافرت شرائطها الأخرى، ومن ثم فليس للتقيد الذي انتهت إليه النيابة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجة في جريمة البلاغ الكاذب المرفوع بشأنها الدعوى أمام المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كذباً في حقه إذ البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إما هو أمر موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما ينتهي إليه اتعاها.

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦
العبارة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة العامة بتقيد الأوراق بدفور الشكاوى الإدارية وحفظها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به، فإذا كانت النيابة قد قامت بإجراء من إجراءات التحقيق - أي ما كان سبب إجرائه - فالأمر الصادر منها يكون قراراً بالآ وجه لإقامة الدعوى.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠
من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد ولا يجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحثية. ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما هما هو الإلتجاء إلى طريق الإيدعاء المباشر في مواد الجنيح والمخالفات دون غيرها - إذا توافرت له شروطه. وفرق بين هذا الأمر الإداري وبين الأمر القضائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تنجى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إلتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩

من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى وهذا أجزء للدعوى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة المشورة. وإذا كان يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية للمحضر برقم..... سنة..... إداري..... أن الشهادة الصادرة من النيابة..... عن هذا المحضر - والمرقنين بالفردات المضمومة أن النيابة أمرت بحفظه إدارياً دون أن تجري تحقيقاً أو تدب لذلك أحد رجال الضبط القضائي فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى إستناداً إلى أن ذلك الأمر الإداري بالحفظ لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤

من المقرر أنه وإن كانت النيابة العامة قد أمرت بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إلا أن هذا الأمر منها هو في حقيقته - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى لأنه صدر بعد تحقيق أجرته في الواقعة بناء على بلاغ الطاعة، إذ الميزة في تحديد طبيعة الأمر الصادر بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به.

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة إيماناً منها بأنها لم تجد - بحسب تقديرها - من المحاضر أو التليهاات المقدمة ما أن هناك جريمة وقت لا يعتبر من إجراءات التحقيق ولا يقطع المدة. أما قرار الحفظ المشار إليه بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات فإنه لما كان حاصله بعد التحقيق فهو إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها هو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة المنتمية لدور التحقيق. فهو إذن من إجراءاته القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة - لا بصفتها محققة - بل بصفتها رئيسة للضبطية القضائية التي من مأموريتها التحري والإستدلال. وهو إيمان منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها. وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فمما يخالف المنطق أن يقال إن مظهره هو إجراء من إجراءاتها قاطع لمدة سقوطها.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١٨

إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنابات جاء عاماً غير مفرق فيه بين قرار حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية. وكل ما اقتضاه القانون في قرار الحفظ كى يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة "ب" من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبوقاً بتحقيق (Instruction) إسبانت منه النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى. فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس

فإنه - بغض النظر عن الأسباب الخاصة التي بنى عليها - يجوز قوة الشيء المحكوم فيه، بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة "ب" من المادة المذكورة. فالقرار الذي تصدره النيابة يحفظ الأوراق "لعدم الأهمية" المكتسب كغيره من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادراً بعد تحقيق.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٨

إن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم تروى عليه حقوق. فالواجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقعاً عليه من الموظف المختص بإصداره. وما دام لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يقبل الإدعاء بأن النيابة قد حفظت الدعوى حفظاً ضمياً، إذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقره.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢

إذا كان قرار الحفظ مبنياً على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة على التهمة، بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما في مصلحته، فهو قرار نهائي عملاً بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. ومن شأن نهايته هذه أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه، ويقوم حائلاً دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحفوظة بأية حال. ولا عبرة في هذا الصدد بما عساه يكون قد ورد بمذكرة رئيس النيابة الملحقة بالتحقيقات والمبلغه للنائب العام لإصدار موافقه على الحفظ، بل العبرة هي بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات. كما أن من شأن هذا القرار النهائي المبني على الصلح أن يقوم حائلاً دون الإدعاء بحق مدني ناشئ بأية صورة عن موضوع الشكوى المحفوظة.

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٣٥/١١/٢٥

إذا دلف المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار يحفظها إستناداً إلى ما دونه وكيل النيابة المحقق بالمداد الأحمر في محضر التحقيق تحت عنوان "قرار حفظ قطعي"، وأجاب الحكم عن هذا الدفع بأن القرار يشير إليه هذا المتهم خاص بمجهم توفي وبأنه كان يحوى بضعة أسطر لعلها كانت تفسر موقف ذلك المتهم ولكن اشفق طمسها دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها، وبأن المتهم لا يمكن أن يكتسب حقاً مجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لمصلحته، لأن العبرة هي بما انتهى إليه رأى المحقق وما إستقر عليه في قراره، وبأن قرار الحفظ لا يكون عموماً وناقلاً طبقاً للقانون ما لم يذيله المحقق بإمضائه، وإذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدليج أسباب لقراره جالس بمخاطره، ثم

أمتنع عن إقامته فإن هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائياً - فهذا الذى أجاب به الحكم صحيح ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٦

لقرار الحفظ الذى يمنع بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقاه النائب العام فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل إنقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى هو القرار الذى يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد أجرته بنفسها أو أجراه أحد مأمورى الضبطية القضائية بناء على إندباب تصدره لهذا الغرض خصيصاً. أما الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات إدارية أجراها البوليس فى بلاغ ما سواء من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق إليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى إستصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ.

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٣٧

إن أمر الحفظ لا يمنع من إقامة الدعوى إذا جرى بعد صدوره - وقبل إنقضاء الحق فى رفع الدعوى العمومية بمضى المدة - تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٤/١/١٩٣٨

إن ما تشترطه المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات فى أوامر الحفظ التى تنقيد بها النيابة من وجوب صدورها بعد تحقيق محله أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو لأسباب قانونية ترجع إلى تقدير الوقائع لأن التحقيق الذى تجر به النيابة فى هذه الأحوال هو الذى يمكنها من الموازنة بين الأدلة وتقديرها. فإذا هى حفظت الدعوى بناء عليه كان ذلك مانعاً لها من العودة إلى إقامتها إلا إذا ألقى النائب العام أمر الحفظ فى مدى ثلاثة الشهور المحددة فى المادة المذكورة أو إذا ظهرت أدلة جديدة. أما إذا كان الحفظ مبنياً على سبب قانونى بحث كعدم إنطباق المادة التاسعة من قانون المشردين والمشتبه فيهم على التهم بالعود لحالة الإشباه مثلاً فلا محل فى هذه الصورة لإشواط إجراء أى تحقيق، ويكون الأمر بالحفظ مانعاً من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقاه النائب العام، وذلك فى كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ٨/٥/١٩٣٩

إن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة يجب أن يكون مدوناً بالكتابة وصريحاً بالنسبة لمن صدر فى مصلحته. فلا يصح إستنتاج الحفظ من أمر آخر إلا إذا كان هذا الأمر يلزم عنه حصول الحفظ حتماً. فإذا كانت النيابة

قد عقت على تحقيق أجرته بأن متهماً هو الذى يتركب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئاً عن متهم آخر معه فيها فليس فى ذلك ما يلزم عنه وجوباً حفظها بالنسبة للمتهم الآخر. وإذن فلا يقبل من هذا التهم الآخر أن يتمسك بأن النيابة بقصرها رفع الدعوى العمومية على التهم الذى أمرت برفعها عليه تكون قد حفظها بالنسبة له.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩/٧/١٩٤٠

ما دام أمر الحفظ قد صدر من النيابة بناء على تحقيقات أمرت بها فإنه - طبقاً للمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات - لا يجوز مع بقائه قائماً، لعدم إلغائه من النائب العمومى وعدم ظهور أدلة جديدة لإقامة الدعوى العمومية بالواقعة التى صدر فيها الأمر ذاتها. فإذا كان قد صدر أمر حفظ من إحدى النيابة عن واقعة ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات التهم بلذات الواقعة، فالحكم الذى يصدر فى الدعوى يكون باطلاً حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل إلى علمهما أمر الحفظ، وحتى لو كان التهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع، فإن أمر الحفظ لا ما للأحكام من قوة المقضى به. وهذا يعمل الدفع بسبق صدوره من أعرض خصائص النظام العام جائزاً إيداعه لأول مرة أمام محكمة التقض.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٤٠

إن سبق صدور أمر من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي إثباتها لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة وترتب عليها حكمها ما دامت قد إتتعت بصحتها من الأدلة التى أوجحتها فى حكمها، فإن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية.

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٤٠

الأمر الذى تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعياً لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التى ترفع عن كذب البلاغ، فلها أن تقول بصحة الواقعة التى صدر عنها الأمر إذا ما إتتعت هى بذلك.

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٢٣/٦/١٩٤١

إن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لا يمنعها من العود إلى الدعوى العمومية إلا إذا كان بناء على تحقيق أجرته هى بنفسها أو قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على إتهاب منها. وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. وإذن فالأمر الصادر بناء على محضر جمع الإستدلالات فقط لا يقيّد النيابة فى شئ ولا يمنعها من الرجوع فيه.

الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٤١

إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي تتخذ أساساً للحفظ أى تقدير في تحديد أثره القانوني. وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكى يكون مانعاً من العود إلى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق. وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان إجراؤه بناء على إنتداب منها، وسواء أكان متعلقاً بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أو أكثر، فإن الأمر بمجرد صدوره يكون له قوة الشئ المحكوم فيه فيقيد النيابة فى الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علة أنها إرتأت فى التحقيق الذى إعتمدت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقارفة التهم لجرعة لا تستأهل - على حسب الظروف والملابسات التى وقعت فيها - أن تقيم عليه الدعوى العمومية بها. وهذا النظر هو الذى يستفاد من المذكرة الإيضاحية لقانون تحقيق الجنايات أن الشارع قصد إليه من وضع المادة المذكورة فى عبارتها العامة التى صيغت بها. وإذن فإذا كان الحكم قد فرق بين أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لعدم أهمية الحادثة والأمر الذى يصدر لعدم كفاية أدلة البتوت، وقال إن هذا وحده هو الذى تعنيه المادة المذكورة، ثم لم يعتبر من أعمال التحقيق تنفيذ البوليس القضائى طلب النيابة إليه أن يضبط المتهمين بإختلاص الشجوزات ويستجوبهم ويسأل الدائن فى الحيز الذى وقع الإعتداء عليه فإنه يكون مخطئاً.

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٦/٦/١٩٤١

إن أمر الحفظ - كسائر الأمور القضائية والأحكام - لا يؤخذ فيه بالإمتناع أو الظن، بل يجب - بحسب الأصل - أن يكون مدوناً بالكتابة وصرحاً بنات الفاظه فى أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهاً للسير فيها. فالتأخير على تحقيق يارفاظه بأوراق أخرى محفوظة، ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى إستقرار الرأى على عدم رفع الدعوى، لا يصح إعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التى تناولها. ولذلك فلا يمتنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة إلى إلفاته من النائب المومى أو ظهور أدلة جديدة.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٤٣

إن إعلان شخص بصفته شاهداً فى الدعوى ضد متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهماً. فإن حفظ الدعوى ضد المتهم يجب - بحسب الأصل - أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة، ولا يصح أن يؤخذ فيه بالظن. وما دامت النيابة لم تصدر أمراً بحفظ الدعوى بالنسبة لذلك الشخص فإن رفع الدعوى عليه يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٦

إن المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن أمر الحفظ - أيما كان نوعه - الصادر من النيابة العمومية بعد إجراء التحقيق يمنع من عودها إلى الدعوى العمومية إلا إذا ألقاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة. فإذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ، ثم عادت وقلعت المتهم إلى المحكمة فقضت عليه بالعقوبة، لأن المحكمة إذ أجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أخطأت، إذ الإستجواب الذي قامت به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك.

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٦

إنه لما كان الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية متى كان بناء على تحقیقات أجريت إذا لم تظهر أدلة جديدة في المدة المقررة لإنقضاء الدعوى العمومية أو إذا لم يبلغه النائب العام في الأجل المعين لذلك بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات - لما كان ذلك فإنه يجب على المحكمة إذا ما دفع أمامها بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بحفظ الشكوى أن ترد على هذا الدفع، فإذا هي أدانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٤/٣/١٩٤٧

إنه لما كان أمر النيابة العمومية بحفظ الدعوى من شأنه متى كان قد صدر بناء على تحقيق أجرته بنفسها أو بناء على إنتداب منها أن يمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما لم يبلغه النائب العمومي أو تظهر أدلة جديدة بحسب ما هو مقرر بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات، ثم لما كان الإنتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي إلى الطبيب الشرعي بتشريح جثة موفى في حادثة وقيام الطبيب بإجراء التشريح وتقديم تقرير منه إلى من ندبه بما شاهده ورآه في الوفاة وأسبابها هو عملاً من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية، فإنه يكون من المعين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الإنتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره في أمر الحفظ الملزم أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى.

الظعن رقم ٢٣٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٣
مضى كانت الدعوى رفعت صحيحة، وكانت الواقعة المرفوعة بها معالفاً عليها قانوناً، فلا يؤثر فى المحاكمة منشور يصدره النائب العام بحفظ القضايا التى من قبيلها.

الظعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠
أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هى من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعاً عليها من الموظف المختص بإصدارها. فلا يقبل الإستدلال عليها، لا بشهادة الشهود، ولا بالإستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية، إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتماً وبالضرورة العقلية كمسورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب، إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلى على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون مما اتهمهم به ولا شائبة عليهم فيه، وأن النيابة إنما ترى محاكمة من اتهمهم ظلماً وزوراً، ففى مثل هذه الصورة - ولعلها الوحيدة - يكون الحفظ ضمناً ويكون صحيحاً منتجاً آثاره.

الظعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧
أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ تحقيق جنايات هى من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة ومؤرخة وموقعاً عليها من الموظف المختص بإصدارها، ولا يقبل الإستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالإستنتاج من أعمال أخرى إدارية أو قضائية، اللهم إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتماً وبالضرورة العقلية، كمسورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب، إذ أن هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلى على أن من اتهمهم المبلغ بريئون. فى مثل هذه الصورة يكون الحفظ ضمناً ويكون صحيحاً منتجاً آثاره.

الظعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣
- قرار الحفظ الذى تصدره النيابة هو عمل قضائى كالحكم تقرب عليه حقوق، لما الواجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ومؤرخاً وموقعاً عليه من الموظف المختص بإصداره. وعليه لما دام لا يوجد قرار حفظ كتابى بالمعنى المتقدم فلا يجوز الظعن فى الحكم بزعم أن النيابة قد حفظت الدعوى العمومية ضمناً.
- سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية لا يمنع المدعى المدنى من رفع دعواه المدنية مباشرة فيحرك بها الدعوى العمومية.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٣١/٤/٢٣

الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن يكون قد وجهت إلى التهم تهمة في موضوع معين، وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى. أما القرار الذي يصدر بحفظ التهمة مؤقتاً لعدم معرفة القاعين فلا يصح الاستناد عليه في طلب عدم قبول الدعوى. لأن ذلك يتنافى مع المبادئ التي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به.

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي عينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ. ولما كان الثابت من المقررات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي المسندة إلى المطعون ضده وآخرين رأت الأمر يقيداً بدفع الشكاوى وحفظها إدارياً لإزاء رفض إدارة النقد الإذن لها برفع الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده طالبة عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات بوصفه مرتكباً لجريمة النصب الصبي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها. ولما كان لكل من واقعي التعامل بالنقد الأجنبي والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً في الدلالة على إنصراف إرادة سلطة التحقيق المختصة بإصداره إلى صرف النظر عن الجرائم التي تناولها التحقيق وأنه وإن جاز أن يستعاد الحفظ إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يبطل عليه إلا أنه لا يصح أن يفرض أو يؤخذ فيه بالنظر، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الأوراق بدفاتر الشكاوى وحفظها إدارياً إنما إنصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبي التي لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية، فإنه لا حجية له بالنسبة لها ولا يقوم في صحيح القانون مانعاً من نظر الدعوى الجنائية عنها.

الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩

من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه

الصورة لا يقبدها ويجوز العدول عنه في أى وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة. ولا يقبل ظلماً أو استثناء من جانب الجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الإلتجاء إلى طريق الإدعاء المباشر فى مواد الجنب والمخالفات دون غيرها - فإذا توافرت له شروطه ولفرق بين هذا الأمر الإدارى وبين الأمر القضائى بأن وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق يعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها على ما تقتضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز المدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة المشورة.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥

من المقرر أن أمر الحفظ الذى تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حججه التى تمنع من العودة إلى التحقيق إلا فى الحالات وبالكيفية التى قررها الشارع فى المادة ٢١٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ولو جاء الأمر فى صيغة الحفظ الإدارى سواء كان سبباً أم لم يكن.

* الموضوع القرعى : أمر بالآ وجه :

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٩

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جمع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها فى القانون. وإذن فقرار ائهامى العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٨

الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حججه - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويمنع من العود إلى رفع الدعوى الجنائية، وما دام هذا الأمر قائماً ولم يُلغ قانوناً فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بحق، ولا يغير من هذا النظر أن الطاعة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية فى تحقيقات النيابة، فإن المادتين ١٦٢، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريحتان فى أن أحكامهما تنتظم اجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء.

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٩ .
أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريمه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال ضبط القضائي بناء على إنتداب منها - فإذا كان الحكم المعلوم فيه قد ذهب إلى إعتبار إشارة وكيل النيابة "إحالة الشكوى إلى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي" تدبياً للتحقيق، وإعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى إدارياً بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من إقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانوناً، وإنتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لأنه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يحويه ويستوجب نفيه.

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٠
يبين من إستعراض نصوص المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٧١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالإستئناف فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بانجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية، كما أن حق الطعن بالنقض فى أوامر غرفة الإتهام التى تصدر برفض الإستئناف المرفوع إليها عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعنة ليست انجنى عليها فى الدعوى ولم تهم بالإدعاء بحقوقها المدنية - بوصفها أرملة انجنى عليه طبقاً للأوضاع التى نظمها القانون ولم تدع فى طعنها أن لها هذه الصفة، فيكون ما إنتهى إليه أمر غرفة الإتهام من عدم قبول إستئناف الطاعنة صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٦١
لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، فهذا الأمر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الإستئناف. فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعبان الموجهة إلى البلدية - وهو إجراء إدارى - عدل فيه ورجع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية فإن هذا القرار يكون غير جائز إستئنافاً كما قضى بذلك القرار المطعون فيه.

الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٧ .
دل الشارع بما نص عليه فى المواد ٧٦، ١٦٢، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٣، ٣/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأصل أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى له قوة الأمر المقتضى. بما يتصح معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع إلى كافة

أطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار إليه على النيابة العامة - ما لم تظهر دلائل جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية، كما يبعد بالضرورة ومن باب أولى إلى الجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية. وإن كان الشارع قد إكتفى بالإشارة فى المواد المقدمة إلى المدعى بالحقوق المدنية دون الجنى عليه الذى استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢، فعا ذلك إلا على اعتبار أن الجنى عليه متى قعد عن الإدعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق فلا تقوم له صفة الخصم فى الدعوى ويصح عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق إستئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامتها. ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى إثناء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق. والقول بغير ذلك فيه إهدار لقوة الأمر من طرف لم يتعد نفسه صفة فى الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما هدف إليه الشارع من إحاطة الأمر بأن لا وجه - متى صار باتاً - بسياج من القوة يكفل له الإحترام، ويمنع من معاودة طرح النزاع ذاته أمام القضاء. ولما كان بين من محاجر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بالآ وجه فيها وعدم إستئناف ذلك القرار، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع يكون مضيئاً بما يطله ويستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩

العيرة فى الأوامر التى تصدرها النيابة العامة - هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها. ومن ثم فإن الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعد - أياً ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى. وهو أمر له صحته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الممومة ما دام قائماً ولم يُلغ قانوناً.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٧١/٤/٥

- الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة إلا أنه قد يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يوجب عليه حتماً. وطريق اللزوم العطفى - ذلك الأمر.

- متى كان القرار بأن لا وجه قد صدر فى تهمة تحصل ضابط المباحث على سند بطريق الإكراه، وكان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بأن ما قام به الضابط قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة وبسببها فإن القرار المطعون فيه إذ إنتهى إلى عدم جواز الإستئناف بالنسبة إليه يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

إذا كان بين من مطالعة المفردات المضمومة أن وكيل النيابة بعد أن إنتهى من التحقيق أمر بقيد الواقعة جنابة إحرار محذر ضد مجهول وفى الوقت نفسه أشر بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الإتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات وأشر رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على التهم "الطاعن" بتقرير الإتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه. لأن البين من تصرف وكيل النيابة بقيد الواقعة ضد مجهول وإرساله القضية إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير إتهام وقائمة بأدلة الثبوت قبل الطاعن، أن قيد الواقعة ضد مجهول كان مجرد خطأ مادى، إلى أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنابات لا يعدو أن يكون إقتراحاً خاضعاً لتقدير رئيس النيابة المختص وحده أو من يقوم مقامه - بإصدار الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنابات وفقاً لما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة إطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به وإذ أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا يكون له محل ولا على الحكم إن لم يناقش هذا الدفع ويورد عليه لأن الثابت من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثرو.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٧٣٩ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١١

- البين من إستقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن إصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإستئناف هذا الأمر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٩ من ذات القانون الواردين فى الفصل الخاص بمستشار الإحالة - أن القانون وإن إستلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة، على الأسباب التى بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الإستئناف المرفوع إليه عنه. ومن ثم فلا تريب على الأمر المطنون فيه إذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكتفياً بها دون أن ينشئ لنفسه أسباباً قائمة بذاتها، وأحال فى رده على ما إستدت إليه الطاعة فى إستئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر.

- من المقرر أن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتبارها سلطة تحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم. ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورهما بإسم الشعب، ما دام الدستور - وائد كل القوانين - لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام.

الظعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

جری نص المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجر به معرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنداب منها - لا يمنع العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ وذلك قبل إنتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية. وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لإقامتها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث ولما أحد الجنى عليهما وصدر فيها أمر بال حفظ - هو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لسبق صدور إنداب من النيابة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على اللجنة أو تشريحها بسبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة الجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة وقد سئل فيه آخرون وأسفر عما بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجنائى بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جددت أمامها.

الظعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٣

البين من إستقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن إصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية والظعن فى هذا الأمر أمام مستشار الإحالة فى مواد الجنائيات وأمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى مواد الجناح والمخالفات والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردين فى الفصل الخاص بمستشار الإحالة، أن القانون وإن إستلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الإحالة بداءة على الأسباب التى بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة - حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الظعن المرفوع إليها عنه، بما مفاده أنه إذا أورد مستشار الإحالة أو غرفة المشورة أسباباً للأمر الصادر منه فى هذا الصدد فإنها تعد أسباباً مكملة للأسباب التى بنى عليها الأمر المطعون فيه أمام أيهما، لما كان ذلك، وكان من المعين ألا تناقش الأسباب التى بنى عليها الأمر الصادر من النيابة العامة والأمر الموجه له فى كل جزئية من جزئياتها على حدة وإنما تؤخذ كوحدة لتبين ما إذا كانت تلك الأسباب منتجة فيما إنتهى إليه ومؤدية إلى ما رتب عليها، وكان مؤدى الظعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بأن

لا وجه لإقامة الدعوى أمام غرفة المشورة إما تأييدها له إقتناعاً منها بسلامته وإما أن تأمر بإلغائه إذ رأت أن الأدلة القائمة على التهم كافية وبسبب بتقديره إلى المحاكمة مع رجحان الحكم بإدائته، وكانت غرفة المشورة - في الدعوى المطروحة - قد أبدت في نطاق سلطتها التقديرية الأمر المطعون فيه ولم تأمر بإلغائه لما إرتأته من عدم كفاية الأدلة على المطعون ضدها، وكان الأمر المطعون فيه المزيّد والمكمل للأمر الصادر من النيابة العامة قد أحاط بالدعوى وعص أدلتها ووازن بينها عن بصير وبصورة وخلص في تقديره سائغ له سنده من الأوراق إلى أن عناصر الإتهام يحيطها الشك والريبة وليست كافية لإحالة المطعون ضدها للمحاكمة، فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ١١٩٨ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه - طبقاً للمادة ٣٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي حصل التقرير والإبداع في ظله - ولما كان القانون في مادته ساقطاً الذكر إنما أراد قصر حق الطعن على النائب العام أو المحامى العام المختص، ولئن جاز لأيهما أن يوكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن، إلا أنه لما كانت أسباب الطعن هي أساسه وجوهره، فيعين أن يوقعها النائب العام أو المحامى العام فإذا ناط وضع الأسباب بأحد أعوانه لزم أن يقرها هو. لما كان ذلك، وكانت أسباب الطعن قد وقعها رئيس النيابة وعلت الأوراق مما يفيد إقرار النائب العام أو المحامى العام بإيها، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة ليهن وقع الأسباب.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٦

الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه إلا أنه لا يصح أن يفرض أو يؤخذ فيه بالظن، لما كان ذلك، وكان الثابت من المقررات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة إنما هو إتهامها أربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئاً عنه سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم أنهت تحقيقها دون سؤاله، فإن ذلك لا ينطوي حملاً وبطريق اللزوم العقلي على أمر ضمنى بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله يحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٨

من المقرر أن الأمر بالأمر وجه - كسائر الأوامر القضائية والأحكام - لا يؤخذ فيه بالإستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الأصل - أن يكون مدوناً بالكتابة وصريحاً بذات ألفاظه فى أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهاً للسبر فيها فالتأشير على تحقيق إرفاقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة ما دام لا يوجد فيها ما يفيد على وجه الطعن القطع معنى إستقرار الرأى على عدم رفع الدعوى لا يصح إعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التى تناولها - لما كان ذلك، فإن الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر يكون على غير سند ويكون الحكم إذ قضى برفضه قد إلتزم صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٨

من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى ما دام قائماً لم يبلغ قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى - فلا يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة للأحكام من قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٠

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ، فلا يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ٥/١١/١٩٨٠

لما كان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية تثبت له حجية تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فما كان يجوز مع بقاءه إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم، وكل ما للمدعى بالحقوق المدنية فى هذه الحالة أن يطعن فى الأمرين أمام الجهة المختصة فى أى وقت إلى أن يعلن به وتنقضى عشرة أيام على هذا الإعلان على ما تقتضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتؤكد الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من القانون ذاته.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١

لما كان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب كأحكام

البراءة - حجة بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها، ولا كذلك إذا كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين، فإنه لا يجوز حجة إلا في حق من صدر لصالحه، وكان الطاعن على ما ينهض إليه في وجه نعيه - ويفرض صحته - يقرر أن الأمر بعد أن وجه لإقامة الدعوى إنما صدر لكون المتهم ياحراز حجري جوزة عليهما جوهر الخشيش ظل مجهولاً لم يعرف، لأن الأمر بعدم وجود وجه في هذه الحالة يكون قائماً على أسباب خاصة ولا يجوز حجة في حق الطاعن.

الطعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤

من المقرر أن القانون وإن استلزم أن يشمل الأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية - سواء من النيابة العامة أو من مستشار الإحالة بداءة بداعم - على الأسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة - أو الجمع المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى في الطعن المرفوع إليه عما مفاده أنه إذا أورد مستشار الإحالة أو غرفة المشورة - أسباباً للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد أسباباً مكملة للأسباب التي بنى عليها أمر النيابة العامة المطروح عليه.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠

من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى التحقيق بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنداب منها على ما تقتضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى، لما كان ذلك، وكان الأمر المشار إليه لا يعدو أن يكون أمراً بالحفظ الإداري طالما أنه غير مسبوق بتحقيق أجرته النيابة بنفسها أو بناء على إندابها أحد رجال الضبط القضائي ومن ثم فإنه لا يحول دون إتجاه المدعى المدني إلى رفع دعواه بالطريق المباشر لما كان ذلك كذلك فإن ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك - ما تبين من الإطلاع على الأوراق - من تأشير وكيل النائب العام لقلم الكتاب قسم البروتسو بالحفظ على الكميالة المهررة في ذات تاريخ السند موضوع الإتهام وعدوله عن هذا الأمر والذي تأسر قرينة من أخضر الأول بما مفاده أن التحفظ لم ينفذ لأنه كان قد أعاد الكميالة وأوراق البروتسو للبك قبل ورود الأمر به، إذ أن ما تم في هذا الشأن لا يعد تحقيقاً.

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩

الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وأن جاز أن يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه إلا أنه لا يصح أن يفرض أو يؤخذ فيه بالنظر.

الطعن رقم ٦٨٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤

لما كانت العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على الحكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة هي بمقابلة الواقع، لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية، قد طعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه للإقامة الدعوى الجنائية الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٣. في مادة جنائية، أمام محكمة الجنائيات، فإن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة، يكون في حقيقته قراراً متعلقاً بعمل من أعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، بعد تبديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر. وليس حكماً بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولا يغير من طبيعته تلك، ما وصفته به المحكمة من أنه حكم وعنوانه باسم الشعب ونطقت به في جلسة علنية، لما هو مقرر من أن العبرة في هذا المنحى هي بمقابلة الواقع.

الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤

- من المقرر أن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى إجراء من إجراءات التحقيق هو في صحيح القانون أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجيجه التي تمنع من المودة إلى التحقيق إلا في الحالات وبالكيفية التي قررها الشارع في المادة ١١٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية، ولو جاء الأمر في صيغة الحفظ الإداري ومواء كان مسبباً أم لم يكن.

- إن مفاد نص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى يصدر في مواد الجنائيات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه. وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تبرير أطراح ذلك الدفع إلى أن تحقيقاً ما لم يتم وعلى الأخص مع شهود الواقعة والمتهمين في الشكوى آنفة الذكر وإلى أن ما جاء بالشهادة المقدمة من الطاعنين لا يفيد أن أمراً مسبباً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أصدر من عضو النيابة المختص قانوناً بإصداره، بما مفاده أن الحكم قد إشرط أن يتم قدر معين من التحقيق لإعتبار الأمر الصادر بالحفظ أمراً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية وإستلزم أن يكون الأمر مسبباً لكي تكون له حججه وذلك دون أن تنحصر المحكمة حقيقة الأمر وذلك بالإطلاع على أوراق الشكوى التي قررت ضمها وإجراء ما قد يلزم من تحقيق، فإن الحكم يكون فيما تقدم جميعه قد أخطأ صحيح القانون خطأ أسلمه إلى الفساد في الإستدلال والقصور في التفسير.

- إن الحكم إذ ذهب إلى أن أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية لم يصدر من عضو النيابة المختص قد أقام ذلك على ما أفصح عنه من وجوب صدور هذا الأمر في الجنايات من الخاضع العام أو من يقوم مقامه دون أن تظن المحكمة إلى أن ذلك مستحدث بما نصت عليه المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - في حين أن التطبيق على واقعة الدعوى هو نص تلك المادة قبل هذا التعديل، الأمر الذي حجب المحكمة عن تقدير ما أسفر عنه إطلاعها على دلفر حصر التحقيق من أن تحقيق الشكوى كان منوطاً بأحد أعضاء النيابة العامة وأن رئيس هذه النيابة قد أشر على الشكوى بالحفظ مما قد يشرح لأن يكون هذا الحفظ - في صحيح القانون - أمراً بأن لا وجه هذا إلى أن ما تساند إليه الحكم بقالة أن دلائل جديدة قد ظهرت بما يميز العودة إلى التحقيق وفق ما تقضى به المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية، مردود بما هو مقرر من أن مناط الدليل الجديد أن يتلقى به الحق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالآ وجه لإقامتها، وهو ما لا يتأتى القول فيه برأى إلا من واقع ما تجر به المحكمة من تحقيق سواء بالإطلاع على التحقيقات السابقة للوقوف على ما كان مطروحاً فيها من أدلة ومقارنتها بتلك التي يراد العودة إلى التحقيق استناداً إليها أو بغير ذلك من تحقيقات والواقع في الطعن المائل أن المحكمة لم تطلع على الشكوى موضوع الدفع رغم إصدارها قراراً بضمها، كما أنها لم تجر أى تحقيق تستجلى به ما إذا كانت الدلائل التي سوغت بناء عليها العودة إلى التحقيق وما ترتب عليها من تحريك الدعوى موضوع الطعن قد سبق طرحها في التحقيقات المفيدة برقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ حصر تحقيق النيابة الجزية الكلية والتي انتهت بالحفظ، من عدمه، لما كان ما تقدم، فإن الحكم الطعن فيه يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٧٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧

- للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

- إلغاء الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعنى كفاية الأدلة قبل التهم لتقديم للمحاكمة.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

إذ عولت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فقد جاء نصها عاماً مطلقاً غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصاً معيناً.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٩

- يبين من نصوص المواد ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أنه ما دام الأمر بشأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق، فلا يجوز مع بقاءه قائماً لعدم ظهور أدلة جديدة إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها، لأن له في نطاق حجتيه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى، وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام، جائزاً إسدائه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك.

- متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً، أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التي يعال بها القانون، فإنه يكتسب - كأحكام السراة - حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها، ويتعدى نطاقه إلهم بطريق الزوم وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للأمر وكذلك قوة الأثر القانوني للإرتباط بين المتهمين فى الجريمة، فضلاً عن أن شعور العدالة فى الجماعة يتأدى حتماً من المغايرة بين مصائر المساهمين فى جريمة واحدة ومن التناقض الذى يتصور أن يقع فى الأمر الواحد، إذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع إتحاد الملة، ولا كذلك إذا كان الأمر مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين، فإنه لا يجوز حجية إلا فى حق من صدر لصالحه.

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٩٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩

إن السبب يعتبر شرطاً لازماً لصحة أوامر مستشار الإحالة بالقدر الذى يقتضيه المقام فى الدعوى وفى حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم، إذ هو إجراء جوهرى لتأكيد جديتها وضمان رقابة محكمة النقض عليها. لما كان ذلك، وكان الثابت من كتاب ائامى العام - المقدم للمحكمة - أن الأمر المطعون فيه لم تحرر أسبابه حين نظر الطعن، فإنه يكون باطلاً واجب النقض.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٢٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩

إذا كان ما حملة الأمر المطعون فيه من أن الضابط الذى قام بفتيش المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط، وأن حيازته غير مؤتمة قانوناً، ثم استطلعت بعد ذلك يده إلى باقى ملابس بالفتيش، ليس له أصل فى أوراق الدعوى، إذ تبين من الإطلاع على مفردات القضية، أنه أثناء تفقد الضابط حالة الأمن سمع صوت طلق نارى وأبصر المطعون ضده يضع مسدساً فى جيبه فقبض عليه وفتشه لضبط المسدس وما قد يكون المطعون ضده حائزاً له من الذخيرة، وعثر أثناء الفتح على قطعة المخدر موضوع الدعوى وقد تم

ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسلس وأنه ليس سوى مسلسل صوت، فإن الأمر يكون معيياً بالخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى، وكانت النيابة لم تجري تحقيقاً في الدعوى أو تدب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقبده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجاً الأمر بعدم وجود وجه. إذ لا يوجب على هذه التأشيرة حتماً - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر. ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

لما كانت المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية، وتوافم الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالألا وجه لإقامتها، ولما كان الثابت من الأوراق أنه لما ضبط المتهم الأول في القضية رقم..... جنابات المطربة وأسفر تحقيقها عن إعراله بإرتكاب الجنابات الأخرى المضمومة مما يمد أدلة جديدة لها لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدار أمرها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل في القضايا المضمومة، فإن ذلك مما يجيز لها العودة إلى التحقيق في تلك القضايا ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جرت أمامها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون ما دامت الدعاوى الجنائية في تلك القضايا لم تسقط بعد.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٠

قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به الخقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لإقامتها، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل - إما إخفاء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التى تمعز الخقق عن إستيفائه.

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٦/٣/١٩٦١

لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، فهذا الأمر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الإستئناف. فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية - وهو إجراء إدارى - عدل فيه وضح اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية فإن هذا القرار يكون غير جائز إستئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه.

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٥

- لما كانت والقى القذف والبلاغ الكاذب المستدين إلى المطعون ضدهم فى الدعوى المباشرة المائلة موجه تحقيق من النيابة العامة وإنتهت فيها إلى إصدار أمر بحفظ الشكوى إدارياً. وكان هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعد - أياً ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وأن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى، إذ العوة بحقيقة الواقعة لا بما تذكره النيابة عنه.

- الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى هو أمر له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى العمومية ما دام قائماً لم يبلغ قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى - فما كان يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن الخصوم..

الطعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٥

- إن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ، فلا يجوز مع بقاءه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

- الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة، إلا أنه قد يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يوجب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٦

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل طلب المدافع عن الطاعن الثاني ضم أصل الأمر الصادر بالأ وجه لإقامة الدعوى رد عليه في قوله "وتبعاً لذلك يكون ما طالب به المدافع عن المتهم الثاني من ضم ورقة قال أنها كانت في القضية وسلخت منها تتضمن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قولاً لا تجده له المحكمة أساساً من الأوراق يتم عن أن ورقة بهذا المعنى كانت بأوراق الدعوى وسلخت منها اللهم إلا أن يكون المدافع قد قصد بهذا الطلب أمر الإحالة الذي أرفق بأوراق الدعوى حينما تقرر إرسالها إلى نيابة أمن الدولة العليا للإختصاص وقامت النيابة بتعديله على النحو الذي أحيلت به الدعوى إلى هذه المحكمة " وكان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من العودة إلى رفعها ما لم تظهر أدلة جديدة قبل إنتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة أو يصدر النائب العام قراراً بإلغاء الأمر خلال المدة المتصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يجب على المحكمة إذا ما تمسك الدفاع أمامها بضم أصل هذا الأمر، أن تمحص هذا الطلب وتقسطه حقه، فإن هي رأت ألا تجيب الدفاع إليه، فعليها أن ترد عليه بما يفنده. وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد إقتصرت في الرد على الطلب على قولها، إن الأوراق قد خلت مما يفيد صدور الأمر المطلوب ضمه، فإن هذا ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إطراح ما أبدى من دفاع في شأنه وهو سبق صدور أمر صريح بالأ وجه لإقامة الدعوى ثم سلخه من أوراقها، كما أن ما إستطردت إليه - في مقام الرد على الدفع المؤس عليه - من أن تمسك به إنما قصد أمر الإحالة الذي عدل، هو صرف لما سجله الدفاع في محضر الجلسة ونقله عنه هي في حكمها عن واضح دلالاته وصريح عبارته مما يكون معه حكمها - فوق قصوره - مؤلفاً بالإخلال بحق الدفاع الذي يطله ويوجب نقضه لهذا السبب كذلك بالنسبة للطاعن الثاني وللطاعن الأول أيضاً لإتصال هذا الوجه الذي بني عليه النقض به، وذلك عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعين وتشير المحكمة إلى إنه ولئن كان أحد أوجه الطعن وهو الخاص بعدم إيراد مؤدى شهادة العقيد.... التي عولت عليها المحكمة في الإدانة يتصل بالحكم عليهما الثالث والرابع، إلا أن الحكم وقد صدر غائباً بالنسبة إليهما، فإنهما لا يفيدان من نقضه، لأن المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

سالف الذكر، لا تجوز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات ومن لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض، لا يعتد إليه أثره.

الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ مكتب فتى ٣٧ صفحة رقم ١١٤٧ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١

أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التي تنبع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ، فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩

من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام احكام الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة.

الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ مكتب فتى ٣٨ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١

- من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الأوراق هي بمقتضى الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الإطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقته من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعي الحال إجراء أى تحقيق بمعرفتها فهو أمر يحفظ الدعوى، أما إذا قامت النيابة بأى من إجراءات التحقيق كالأمر بالقبض على المتهم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فالأمر الصادر يكون قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى، له بمجرد صدور حججه الخاصة ولو جاء في صيغة الأمر بالحفظ.

- لما كان المشرع قد غول النائب العام وحده - وفقاً للمادة ٢١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - الحق في إلغاء الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من أعضاء النيابة العامة في مدة الثلاثة أشهر - التالية لصدوره، مما يضحى معه إلغاء هذا الأمر من رئيس النيابة في الدعوى الماثلة على غير سند من القانون، ويكون الأمر الصادر فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ما يزال قائماً لم يبلغ لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التي تنبع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائماً لم يبلغ قانوناً كالتشأن في الدعوى الحالية فلا يجوز مع بقائه قائماً إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأنه له في نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥

لما كان نص المادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أنه للنائب العام أن يلقى الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجسح المستأنفة معقدة في غرفة مشورة بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع في هذا الأمر، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن النيابة العامة بعد أن حققت الواقعة أرسلت الأوراق إلى المحامي العام لنيابة..... بطلب الموافقة على إستبعاد شبهة جريمة المال العام وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً، فأصدر الأخير بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٧ كتابة الموجه إلى المحامي العام لنيابة..... معتمناً الأمر باستبعاد شبهة جريمة المال العام من الأوراق وإلغاء رقم الجنائية وحفظ الأوراق إدارياً وهو ما يفصح عن أنه بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٧ قد صدر أمر من المحامي العام لنيابة..... بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية بصدد الجنحة المطروحة - خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - أمر النائب العام بإلغاءه بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ - متجاوزاً الميعاد المحدد في القانون وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إحتساب هذا الميعاد من تاريخ صدور أمر وكيل النيابة الجزئية بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣ بحفظ الأوراق - حيث لا يعدو هذا القرار أن يكون تنفيذاً لقرار المحامي العام الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٧ كاشفاً له - ومن ثم يبين إحتساب بداية ميعاد الثلاث شهور المقررة للنائب العام اعتباراً من تاريخ صدور الأمر الأول، لما كان ذلك فإنه لا أثر لإلغاء النائب للقرار الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الدعوى المطروحة الذي يظل قائماً ومنتجاً لأثاره، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ تطبيق صحيح القانون لما يبين معه نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعين.

• الموضوع الفرعي : سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦

(١) من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام مختص بمركز قانوني خاص يميزها أن تطعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان، وكان التهم يرمى من وراء دعواه أن تقضى له محكمة الجنائيات ببطالان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن

فما ساه به قوة الشيء المقضي - فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً.

٧) إذا كان مآل دعوى المتهم حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها، فإن ما يثيره في شأن عدم إعلانه وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن يغير من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصدور الأمر بإحالتها إليها.

٣) نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني - ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية - في عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالبطلان في إجراءاتها - وهذا الإجراء الباطل أياً كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني - ولهذا إشرط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه عليها - وذلك تعليفاً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام.

٤) نصت المادة ٥٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتى "تقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة - وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون"، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهى المعارضة والاستئناف والنقض، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعاوى مستقلة توقع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها.

٥) أجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محكمة النقض أن تقضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التى بنى عليها الطعن في أى حالة من الحالات المشار إليها فيه - ليكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكماً بعد بحث تشكيل المحكمة التى نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً - ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضى ويعتبر عنواناً للحقيقة بما جاء فيه.

٦) لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان مما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم

والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي إنتهت إليها كلمة القضاء.

٧) دل الشارع بما نص عليها في المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز - إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف - ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل - إلا بقدر ما غول محكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي - في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ من المرافعات في باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على : "عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة - أحوال عدم الصلاحية - ولو بإتفاق الخصوم يقع باطلاً - وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة لانقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى" وذلك بإختيار أن محكمة النقض - وهي المحكمة العليا لا سبيل إلى تصحيح حكمها - في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها - أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصر - فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء - فإذا توافر سبيل الطعن وضمه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه.

٨) إذا جاز القول في بعض الصور بإعدام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى.

٩) نذب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به المتهم ببطلان الحكم بدلاً من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والواردة في الفصل الثاني منه المعنون "في نقل القضاء وتبهم" - سواء في محاكم الاستئناف، أو في المحاكم الابتدائية - ولا يلزم الإشارة إلى هذا النذب في الحكم.

١٠) المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن اشترطت أن تتعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تتعقد المحكمة في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات محاكم الابتدائية - وما دامت محكمة الجنايات التي نظرت الطلب قد إنعقدت في مقرها وهو مدينة القاهرة فإن إنعقادها يكون صحيحاً.

١١) صدور قرار من وزير العدل إنما يكون واجباً إذا كان محل إنعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية.

الظعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٣٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الابتدائي الغيبي الصادر عليه لما يفصل فيها بعد فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على إستئناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها في هذه الحالة أن توقف الفصل في الإستئناف حتى يفصل في المعارضة وإلا كان حكمها باطلاً. لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة، أن المظنون ضده أعلن بالحكم الابتدائي الغيبي في ٨ يونيو سنة ١٩٦٦ وأنه عارض في نفس اليوم وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ثم تتابع تأجيل الجلسات إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ و ٦ مارس سنة ١٩٦٧ ولما يفصل في هذه المعارضة فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف النيابة لعدم إستيفاد المتهم طريق الظعن بالمعارضة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأعطى في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة.

الظعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٨

إن النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الظعن لمصلحة لنيبته أن يكون حقها مقبداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الظعن دون أن تنقيد بقيوده. لما كان ذلك، وكان التهم لم يجرم من إبداء دفاعه في شكل الإستئناف وكان مسلكه في هذا الدفاع يفيد أنه ليس هناك ما يعيب به إجراءات المحاكمة وأنه لم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يؤذن له هذا المصحح بمجاوزة الميعاد المقرر في القانون لإستئناف هذا الحكم، بل هو قد إنقذ لنفسه دفاعاً محدداً، حتى إذا ما حققته المحكمة وبأن فساداً وردت على دفاعه لتأخره في التقرير بالإستئناف قبل الحكم وسكت عن الظعن عليه بطريق النقض بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه، فإن ظعن النيابة العامة على الحكم يكون قد قام على غير أساس.

الظعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١/١١/١٩٧٠

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي عصم عادل تختص بمركز قانوني خاص، يجيز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن، بل كانت المصلحة هي للمتهم المحكوم عليه - وإذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في جميع مراحل الدعوى الجنائية، صحيحة، وأن تنبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان، فإن مصلحة النيابة في الظعن تكون قائمة بكل صفاتها وتميزاتها، طالما أن البين من الحكم الإستئنافي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون، أنه أسس قضاءه بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد على إعتبار أن ميعاد الظعن في الحكم الصادر من محكمة

أول درجة باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره رغم لفتت المحكمة نظرة إلى أن إستئنافه جرى بعد الميعاد - دفع بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة، فإن دفاع المتهم المذكور، يضحى دفاعاً جوهرياً، مما كان يعين معه على المحكمة أن تقضاه وتقول كلمتها فيه إذ لو لبث لها صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى، مما كان يوجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة، أما وقد قعدت عن تحقيق هذا الدفاع دون أن تقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع، مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠
الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تقضي بمركز قاتولي خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الأجنبية، ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المنطبق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت في دعوى. والنيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه لينفي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله في الطعن دون أن تنفذ بقبوله. ولما كان المتهم لم يحترم من إنشاء دفاعه في شكل الإستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأنها ! تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى تسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لإستئناف هذا الحكم. وإذ صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحى بانقضاء مصلحته فيه، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة على غير أساس وصين ورفضه.

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١
لا يصح في القانون القول بتقيد الإستئناف المرفوع من النيابة العامة بأي قيد إلا ما نص في التقرير به علم أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة. ولما كان إستئناف النيابة جاء عاماً فهو ! يتخصص بسببه وإنما ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعاً فيه يتعلق بالدعوى الأجنبية فتصل بها اتصالاً بخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير أسباب إستئنافها.

الطنع رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٢

إنه وإن كان من المقرر أنه إذا فوت النيابة العامة على نفسها حق إستئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضى وينتقل أمامها طريق الطعن بطريق النقض، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول أن الحكمين الابتدائي والإستئنافي قد إندمجا وكونا قضاء واحداً. أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل، فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - سوى لمركز المتهم.

الطنع رقم ٣٤ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٢

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية. ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا يبنى على طعنها في حالة عدم إستئنافها حكم محكمة أول درجة سوى مركز المتهم.

الطنع رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٥
إستئناف النيابة للحكم العياشي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن.

الطنع رقم ٨٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٤٥

لا يجوز بمقتضى القانون لأى خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية بما فيهم النيابة العمومية أن يطعن بطريق النقض في الحكم النهائي ما دام باب المعارضة فيه مفتوحاً للمحكوم عليه في غيبته، إذ هذا الطريق العادي قد يؤدي إلى رفع وجه التظلم من الخطأ المدعى به.

الطنع رقم ٦٩٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٦

إذا كان الحكم الابتدائي الذي برأ المتهم من تهمة القتل الخطأ قد تناول بالبحث جميع أوجه الخطأ التي نسبت إلى المتهم بعد أن نبه إليها وُسِّلَ عنها في الجلسة فلا يقلل من التهم أن ينعى على المحكمة الإستئنافية التي أدانتها في هذه الجريمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ هي لم تلفسه إلى بعض هذه الأوجه. وذلك لأن

الإستئناف المرفوع من النيابة يتوجب عليه طرح جميع الوقائع التي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتقديرها وتفصل فيها على حسب ما يروى لها.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٤٦

الإستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد المتهم المحكوم عليه غيابياً لا يصح أن تفصل فيه المحكمة ما دامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقتضى القانون بمراعاة الأوضاع العادية المرسومة لها وإذا فُضت المحكمة الإستئنافية بإدانة المتهم وشدت العقوبة عليه بناء على هذا الإستئناف رغم معارضة المحكوم عليه وعدم الفصل فيها من محكمة الدرجة الأولى، فحكمها يكون غلطاً، إذ كان الواجب عليها أن توقف الفصل في الإستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة.

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٣/٢٤/١٩٤٧

ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية، فإنها إزمنت عليها لمصلحة الجماعة. وإذاً فلها أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم على هذا الحكم.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ٢/٢٤/١٩٤٧

إن إستئناف النيابة الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم لم طلبها بعد ذلك في المعارضة المرفوعة منه عن هذا الحكم تأييده - ذلك لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على هذا المتهم.

الطعن رقم ٥ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ٣/١/١٩٤٨

إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإلزام بحله الأحكام التي يصح فيها القضاء بالإلزام، أي عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإلزام أو توقيع عقوبة المراقبة، أما الأحوال التي يكون واجباً توقيع المراقبة فيها فالأحكام التي تصدر فيها بالإلزام لا يشملها هذا المنع. وإذاً فإذا كانت النيابة قد قدمت المتهم للمحاكمة على أساس أنه من المشبوهين المتنبئين طبقاً للمادة ١١ من المرسوم بقانون المذكور إذ كان مرافقاً عسكرياً عند إلغاء الأحكام العرفية، وطلبت تطبيق المادة ٢/٧ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه، فحكمت المحكمة بإلزامه فهذا الحكم يكون مخالفاً للقانون ويصح إستئنافه من النيابة لتوقيع عقوبة المراقبة الواجبة.

الطنن رقم ٢٨٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١

إن الذى يبين من مراجعة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن العقوبة المقررة للمشتبه فيه غير العائد هي وضعه تحت مراقبة البوليس، وأنه يجوز للقاضى -بدلاً من توقيع هذه العقوبة- أن يصدر أمراً بإنتذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً. فرفع النيابة الدعوى على المشتبه فيه يكون لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لإنتذاره، إذ الإنتذار خيار للقاضى. فإذا قضى فى الدعوى بالبراءة كان للنيابة أن تستأنف الحكم ويبقى حق المحكمة على حاله لتقضى المحكمة الإستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإنتذار إذا رأته كافياً. وإذا كان قد صدر الحكم بالإنتذار من محكمة الدرجة الأولى فى هذه الدعوى فلا يجوز الطعن فيه لا من النيابة ولا من المحكوم عليه، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إما أراد بعدم إجازة الطعن فى الإنتذار أن يجعل تقدير المحكمة التى أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التى بنى عليها فقط.

الطنن رقم ٦٤١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩

للنيابة العمومية، كسائر الخصوم فى الدعوى الجنائية، أن تستأنف أى حكم جائز إستئنائه ولو كان إستئنافها لمصلحة التهم، ولا كان الحكم الصادر فى المعارضة حكماً قائماً بذاته للنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجهاً لذلك. وغاية الأمر فى إستئنافها يكون مقصوراً على هذا الحكم فلا يجوز المحكمة الإستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغائى المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد إستأنفته هو أيضاً. وإذا إستأنفت النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم الغائى، فإنه يكون على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لهذا الحكم وتعمل على تصحيح ما قد يكون وقع فيه من أخطاء فإذا هى لم تفعل وقضت بعدم قبول الإستئناف بمقولة إن النيابة ما دامت لم تستأنف فى الميعاد الحكم الصادر فى غياب التهم فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر فى المعارضة، فإنها تكون قد أخطأت.

الطنن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى فى تحقيق موجبات القانون، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها - فى حالة عدم إستئنافها لحكم محكمة أول درجة - تسوى لمركز التهم.

الظعن رقم ٣٩١١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦
من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم وإن لم تكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه.

الظعن رقم ٤٠١٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٠
إن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الظعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية، فلها بهذه المناسبة أن تطعن في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الظعن المائل تكون قائمة.

*** الموضوع الفرعي : سلطة النيابة العامة في وقف تنفيذ العقوبة :**

الظعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢١
معي كان المتهم قد قضى عليه ابتدائياً غيابياً بالخمس شهرين مع الشغل لعارض وحكم في المعارضة بالتأييد مع وقف تنفيذ العقوبة وتأييد هذا الحكم إستئنافاً، فإن الإختصاص بالفصل في طلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة إنما يكون لحكمة الدرجة الأولى وفقاً لنص المادة ٥٧ من قانون العقوبات لأن تأييد الحكم من المحكمة الإستئنافية لا يجعلها بمثابة أنها هي التي أصدرته مباشرة بل يحير الحكم الابتدائي قائماً ومنتهجاً لنتائجه من وقت صدوره.

*** الموضوع الفرعي : مستشار الإحالة :**

الظعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣
من المقرر قانوناً وفقاً للمواد ١٧٣/٣، ١٧٦، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن مستشار الإحالة - الذي خلف غرفة الإتهام في إختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفي الحالين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها. والحكمة من إيجاب تسبب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إسباغ صفة الجندية على مرحلة الإحالة. فمستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان التهم مداناً فإن من

حقه بل ومن واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحصر الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسبباً بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها - والمقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم التهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإداته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفته ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، والقرار منه بأن لا وجه لإقامة الدعوى يخضع فى تقديره وفقاً للمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرعاية محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥

الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة، إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى وردت فى الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور تنص على أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها. فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة. ولما كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانوناً بنظر جنائية إحراز السلاح والذخيرة التى أسندت إلى الطاعن هى المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة القتل والإصابة خطأ التى أحيلت إليها بوصف أنها مرتبطة بالجنائية المذكورة - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٧

- من المقرر قانوناً وفقاً للمواد ١٧٣/٣، ١٧٦، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٤ أن مستشار الإحالة إنما يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وفى الحالين يجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التى بنى عليها، فهو وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان التهم مداناً إلا أن من حقه بل من واجبه - وهو بسبيل إصدار قراره - أن يحصر الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها. والمقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم التهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإداته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفته ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية.

- الأصل أن لمستشار الإحالة فى سبيل تكوين عقيدته أن يأخذ برأى دون آخر.

- من حق مستشار الإحالة أن يأخذ بأى قرينة دليلاً لقضائه، لأن سلطته فى الموازنة والزجيج تقتضيه تقدير عناصر الدعوى المطروحة أمامه. ومن ثم فلا يقدح فى سلامة القرار المطعون فيه أن يكون قد تزود فى تمييز اقتناعه بما فصلت فيه المحكمة المدنية فى دعوى صحة التعاقد من سلامة الإجراءات التى إتخذها المطعون ضده فى سبيل إعلان المدعى عليها ومطابقتها للقانون.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٦٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦
تقضى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة - برفع الإمتناف فى أمر الحفظ الصادر فى مواد الجنابات إلى مستشار الإحالة. ومن ثم فإن الإختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعين فى أمر الحفظ الصادر من النيابة حدهما يتحدد لمستشار الإحالة.

الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٧
مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن لستشار الإحالة أن يكيف الواقعة المعروضة عليه التكيف الذى يراه مطابقاً للقانون، وأن يسبح عليها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة فى قانون العقوبات، ما دامت تحمل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم له ولما كانت الواقعة على الصورة التى أوردتها القرار المطعون فيه وما دلت عليه صحيفة الحالة الجنائية للمتهم الأول تكون جناية شروع فى سرقة، فإن القرار المطعون فيه بإحالة الأوراق إلى المحكمة الجزئية المختصة بإعتبار الواقعة جنحة يكون مغلطاً فى القانون بما يتعين معه نقضه وإعتبار الواقعة جنابة شروع فى سرقة وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة بهذا الوصف.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٦٧
تنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الإختصاص لأنها جنابة سواء كانت الدعوى أحييت إليها من النهاية العامة أو من قاضى التحقيق أو من مستشار الإحالة، يجب على مستشار الإحالة إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنابات. ومع ذلك إذا رأى أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز له إحالتها إلى محكمة الجنابات بالوصفين لتحكم بما تراه ". ولما كان مستشار الإحالة على ما جرى به أمره قد إستبعد مساءلة المتهمين الثلاثة الأول عن جريمة العادة المستتعية واستبقى واقعة الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته وقد كانت هذه الواقعة أساس الإتهام المرفوعة به الدعوى الجنائية أصلاً، فإنه إذ لم يجد فى الأفعال التى إنتهى إليها إلا الجنحة مخالفاً بذلك حكم محكمة الجنبج الصادر بعدم الإختصاص الذى أصبح نهائياً، كان يجب عليه قانوناً عملاً بالمادة ١٨٠ سالفة البيان أن يحيل القضية إلى محكمة الجنابات لحكمة المتهمين المذكورين

بطريق الحيرة بين الجناية المسندة إليهم في تقرير الإتهام المقدم إليه من النيابة العامة وبين اللجنة التي إنتهت
إليها وإرتآها هو - أما وهو لم يفعل وأمر بإعادة القضية إلى محكمة الجنح لمعاقبة المتهمين على أساس اللجنة
وحدها، فإن أمره يكون مختطأ.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧

جعلت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حق الطعن فى
الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية للنائب العام وحده. كما أن هذا
الحق محول للمحامى العام فى دائرة إختصاصه تطبيقاً للمادة ٣٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن
السلطة القضائية يياشره أى منهما بنفسه أو بوكيل خاص عنه. وإذن فتمضى كان رئيس النيابة قد قرر
بالطعن فى قلم الكتاب بصفته دون أن ينص فى تقريره على أنه كان موكلأ فى ذلك توكيلاً خاصاً من
النائب العام أو ائامى العام، فإن الطعن لا يكون مقبولأ شكلاً، ولا يقوم مقام هذا النصيص أن يكون
الطعن قد حصل التقرير به من رئيس النيابة بالوكالة فصلاً عن أحدهما ما دام هو لم يذكر هذه الصفة
صراحة فى التقرير، ذلك لأن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة فيجب أن
تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها أنها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى عمّن
صدر على الوجه المعتبر قانونأ ولا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه.

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٠

يجب أن يصدر الطعن فى قرار مستشار الإحالة، بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو
مخالفة عن النائب العام أو ائامى العام فى دائرة إختصاصه، حتى يكون فى ذلك ضمانا للمتهم، فإذا وكل
أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب - وهو عمل ماذى - يستوى فيه أن يياشره أيهما بنفسه أو
يكل أمره إلى غيره بوكيل منه، إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإن كلف أحد أعوانه
بوضعها، فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياه، إذ الأسباب إنما هى فى الواقع من الأمر
جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه، أما إيداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب، فلا مانع أن
يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن. وإذ كان ذلك، وكان الواضح من الأوراق أن تقرير
أسباب الطعن لم يعرض على النائب العام أو ائامى العام للموافقة عليه وإعتماده قبل إيداعه بقلم الكتاب
بواسطة من وكله وفى الأجل الذى حدد فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع على
أسبابه، ولا يفتى عن ذلك إعتما هذه الأسباب من ائامى العام بعد إنقضاء الميعاد المحدد قانونأ لإيداعها

قلم الكتاب، لعدم إرتداد أثر هذه الموافقة اللاحقة إلى إجراء كان قد بطل بانقضاء أجله المحدد في القانون من قبل صدورهما.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

— من المقرر قانوناً وفقاً للمواد ١٧٣/٣، ١٧٦، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأى أن الواقعة جناية وأن الأدلة على المتهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى، وفي الخالفين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها. والمحكمة من إيجاب تسبب الأمر على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة.

— من حق مستشار الإحالة بل ومن واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمراً مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها والمقصود من كفاية الأدلة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته وهو المعنى الذي يثبوت ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠

من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مداناً، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قراراً مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه يحص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصورة.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١

— لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورهما باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام. وقضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يشاره من سلطات ليس إلا سلطة التحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم.

— من المقرر قانوناً وفقاً للمواد ١٧٣/٣، ١٧٦، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الذي خلف غرفة الإتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنائيات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنائيات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأى أن الواقعة جناية وأن الأدلة على المتهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمر بأن لا وجه لإقامة

الدعوى وفي الخاتمة يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها. ومستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان التهم مداناً، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحصص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسيئاً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم التهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانتها.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٧

بعد الأمر الذى تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها فى شكوى يحفظها إدارياً أياً ما كان مسببه - أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى، إذ العبرة بحقيقة الواقع بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حججه التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام الأمر قائماً، ولا يغور من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت فى الأمر الصادر منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة، ما دام الأمر قد صدر بعد تحقيق قضائى باضرته بمقتضى سلطتها المخولة لها فى القانون - طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١٩٩ وما بعدها من قانون الإجراءات - مما يجعله حازماً لقوة الشيء المحكوم فيه ويحول دون الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد صدوره إلا إذا ظهرت أدلة جديدة أو ألغاه النائب العام فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره، ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - قد حولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأى سبب كان يغير نص يقيّد الحالات التى تصدر النيابة فيها هذا الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر. لما كان ذلك فإنه يكون من الجائز للمدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - أن يطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة فى الشكوى المشار إليها وفقاً لما تقتضيه المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإذ جانب الأمر - الصادر من مستشار الإحالة بعدم جواز الطعن هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مصيئاً تقضيه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٣

من المقرر طبقاً للمادتين ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ و٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو ائحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما ولما كان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب هو رئيس النيابة دون أن يكون معه وكيل خاص

صادر إليه من النائب العام أو الحمائي العام، فإن الطعن يكون غير مقبول لرقعه من غير ذي صفة غير أنه لما كانت النيابة العامة تنعى على القرار الصادر من مستشار الإحالة أنه قضى بإحالة المطعون ضده إلى محكمة الجناح الجزئية باعتبار الواقعة المسندة إليه جنحة تتلرج تحت المادة ٢٤١ من قانون العقوبات إستناداً إلى أنه لم يتخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديعة على خلاف ما ثبت من أحد التقارير الطبية الشرعية من تخلف عاهة مستديعة لديه، قد أخطأ في تطبيق القانون، وكان بين من الإطلاع على مفردات الجناية المضمومة تحقيقاً للطعن أن من بينها تقريراً طبياً شرعياً أثبت تخلف عاهة مستديعة بالمجنى عليه من جراء إصابته القطعية أمام صيوان الأذن اليسرى، هى شلل العصب الوجهى أدى إلى عدم غلق العين اليسرى وضعف عضلات الوجه اليسرى تقلل من قدرته وكفاءته عن العمل بنحو عشرة فى المائة، مما تكون معه الواقعة منطبقة على الجناية المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، فإن قرار مستشار الإحالة إذ أغفل التقرير الطبى الشرعى المذكور - وهو ورقة رسمية كانت معروضة بالدعوى دون أن يعرض لما جاء به يكون قد أخطأ فى الإستدلال وفى تطبيق القانون، لما كان ذلك، وكان قرار مستشار الإحالة - خطأ - إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجناح الجزئية، وإن يكن فى ظاهره قرأراً غير منه للخصومة إلا أنه سبقاً حتماً يحكم من المحكمة الجزئية بعدم إحتصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية، ومن ثم وجب - حرصاً - على العدالة أن تعطى سورها - إعتبار الطعن المتقدم من النيابة العامة طلباً بتعين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين مستشار الإحالة "كجهة تحقيق" وبين محكمة الجناح الجزئية "كجهة قضاء" وتعين محكمة الجنايات المختصة للفصل فى الدعوى.

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٣ مكتب قسى ٢٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١

إن المادة ١٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية جاء نصها مطلقاً فى منح مستشار الإحالة الحق فى جميع الأحوال فى أن يجرى تحقيقاً تكملياً ويكون له عندئذ كل السلطات الموهولة للقاضى التحقيق ومن بينها سلطة الأمر بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره وكذا سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بمحسبه. هذا ولم يستلزم الشارع لصحة هذه الإجراءات - كما ذهب الطاعن فى أسباب طعنه أن يصدر مستشار الإحالة بادئ ذى بدء قرأراً بإجراء التحقيق حتى يسوغ له القبض على المتهم، بل أن أمره بالقبض يعد فى ذاته إجراء من إجراءات التحقيق التى يملكها دون قيد طبقاً للنصوص المشار إليها.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٧٣

يستقر قضاء محكمة النقض على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وأن تختلف الطاعن عن الخضوع أمام مستشار الإحالة - حتى يفرض عدم إعلائه - لا يطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره، كما أن اعكسة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها إستكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها. ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو غير جائز، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٤

لما كان بين من المفردات المضمومة أن الضابط حين ألثب في محضره أن المخدر يزن ٢٣,٥ جرام إنما كان ذلك أخذاً من شهادة الوزن التي أرفقت بذلك المخضر والصادرة من إحدى الصيدليات والثابت بها أن الوزن شمل جميع المضبوطات بما في ذلك لفافة قماش الدمور الأبيض التي بداخلها اللغافات الثلاث السلوفانية التي حوت المخدر، في حين أن الوزن الثابت بالتحقيق وتقرير العمل الكيماوي وقدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلغافات المخضر الثلاث دون قطعة القماش، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تبايناً واختلافاً في الوزنين ينشأ عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى ولم يحص أدلتها، فضلاً عن أن ذلك الاختلاف الظاهري كان يقتضي منه أن يجري تحقيقاً في شأنه يستجلي به حقيقة الأمر قبل أن ينتهي إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة المخدر الذي أرسل للطب الشرعي إلى المطعون ضدها، وما كان له أن يستبق الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه أما وقد قعد عن ذلك، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيأ بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار إحالة آخر للفصل فيها من جديد.

الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٤

لئن كان من المقرر أن للمحكمة أن تزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إقرارها لها، إلا أنه متى ألصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد، فإن حكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها. وكان ما أورده الأمر المطعون فيه تبريراً لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، ذلك أن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفائتها كدليل، لما كان ذلك، وكان الثابت - حسبما يبين من الإطلاع على

المفردات المضمومة - أن النيابة لم تطلب من الضابط الإدلاء بأسماء المراد القوة بعد أن قرر أنه هو وحده الذي قام بإجراءات الضبط والتفتيش وأن مهمة القوة كانت اغتاطة على الأمن، فإن ما إستخلصه الأمر المطعون فيه من تعمد الضابط حجب شهادة أفراد القوة المرافقة له لينفرد بالشهادة وليسغ المشروعية على إجراءات الضبط، يكون إستخلاصاً مشوباً بالتصف في الإستنتاج متنافراً مع حكم العقل والمنطق، بما يبيح ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٤

إن المادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قيدت سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الأدلة غير كافية، مما مؤداه أنه لا يجوز أن يصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه، لما كان ذلك. وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ إنتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده الثاني لعدم أهمية جريمة الضرب المسندة إليه، إستناداً إلى أن الضرب الذي أوقعه بالشخص عليه لم يترك أثراً، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية.

الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٥

لما كان الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يجوز وفق المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا للمدعى بالحقوق المدنية والجنائية العام بنفسه أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه عملاً بالمادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية - الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - والتي خولته جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القوانين أو من وكيل خاص عن أيهما، وكان القانون في مادته سالفتي الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم، فإذا وكل أحدهما، أحد أعوانه بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب - وهو عمل مادي تسعى فيه أن يباشر أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه إلا أن عليه أن يعلى هو وضع أسباب الطعن فإذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيد إقراره بإياها إذ أن الأسباب إنما هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه أما إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع في حصوله بتوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في صدر فقرتها الثانية على أن "يجعل الطعن وينظر فيه بالأوضاع المقررة للطعن بطريق النقض" وكان من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بطريق النقض - بوصفه عملاً إجرائياً - شكلاً معيناً فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل

الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه، وإذا كانت الحال في الطعن المائل أن أسبابه لم تعرض على النائب العام أو النحامي العام المختص للمواقفة عليها وإعتمادها قبل إيداعها فلم الكتاب بواسطة من وكله فإن الطعن يكون غير مقبول لتخلف شرط الصفة فيمن وقع أسبابه.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

لما كان بين من مدونات الأمر المطعون فيه أنه عول في عدم إطمئنانه إلى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير على مضي مدة ست عشرة سنة بين تاريخ توقيعات الجنى عليهما التي اتخذت أساساً للمضاهاة وبين توقيعهما على صحيفة الدعوى، وكان الثابت من مطالعة المقررات أن الجنى عليه الأول..... قدم للمضاهاة خمس كيميالات تحمل توقيعه أربعة منها في عام ١٩٥٦ والأخيرة في عام ١٩٦٠ بينما قدم الجنى عليه الثاني..... خمس كيميالات إثنين منها في أغسطس عام ١٩٧٢ والثلاثة الأخرى في فبراير سنة ١٩٧٣ وكان الثابت أن صحيفة الدعوى المدعى بتزويرها قد أعلنت للجنى عليهما في ١٩/١٠/١٩٧٢، لما كان ذلك وكان من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه البحث عما إذا كان التهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قراراً مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم التهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإداته إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه حص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصير وبصورة وكان الثابت أن مستشار الإحالة حينما انتهى إلى الأمر المطعون فيه لم يحص الدليل المستند من توقيع الجنى عليه الثاني على الكيميالات الخمس المقدمة منه للمضاهاة وهي في تاريخ معاصر لتاريخ إعلان صحيفة الدعوى المدعى بحصول تزوير فيها لتوقيع الجنى عليه المذكور ومن ثم يكون قد صدر قراره دون أن يحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصير وبصورة وفي ذلك ما يبيحه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب الطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالمعاصرة من أن الطعون ضده مريض بإضطراب عقلي وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر، وعلى تذكرة علاج التهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلي الذي أصيب به الطعون ضده بوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وأن من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه، فإنه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه وإعادة.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/٤

لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً فى المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإعضاع أوامره لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان فضلاً عن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها فى حوزة المحكمة، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه مهلة ليحضر دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى، لما كان ذلك فإن ما ينهه الطاعنان معاً على عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨

استقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق وإن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - لا يطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة - فالقانون لم يستوجب حضوره - كما أن المحكمة هى جهة التحقيق النهائية ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها بما لا محل معه للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان هذا الإجراء إذ أن مؤدى ذلك إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو ما لا يجوز - هذا فضلاً عن أن المشرع قد ألقى نظام مستشار الإحالة بالقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٨٢ ولا جدوى من إعادة الدعوى إليه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع لأنه يمين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣

إغفال أمر الإحالة الصادر من مستشار الإحالة لسن المتهم وصناعته لا يؤدى إلى بطلانه باعتباره ليساً من البيانات الجوهرية فى هذا الأمر ذلك أن القانون استهدف من إشراط البيانات الواردة فى المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحقيق غايتين هما تحديد شخصية المتهم الصادر بشأنه الأمر وتحديد التهمة الموجهة إليه وهو ما يتحقق بذكر إسم المتهم والواقعة المنسوبة إليه ووصفه القانوني.

حيث إنه وإن كان البين من إستقراء نصوص المواد ١٥٤، ١٦٢، ١٦٧، ٢٠٩، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فى شأن إصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية واستئناف هذا الأمر والفصل فيه، ومقارنتها بالمادتين ١٧٣، ١٧٦ من ذات القانون الواردتين فى الفصل الثالث عشر الخاص بمستشار الإحالة، قبل إلغائه بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والمعمول به فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١، أن القانون وإن إستلزم أن يشتمل الأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أم من النيابة العامة، أم من مستشار الإحالة - على الأسباب التى بنى عليها، فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة قراره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الإستئناف المرفوع إليه عنه والتالى فلا تريب عليه إذا هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه وأحال فى رده على ما إستند إليه الطاعن فى إستئنافه على ما أقيم عليه ذلك الأمر من أسباب، بيد أنه إذا ما أنشأ لقراره أسباباً قائمة بذاتها أو مكملة لأسباب الأمر المستأنف فإنه يتعين أن تنبى تلك الأسباب عن أنه قد أصدر قراره بعد أن أحاط بوقائع الدعوى عن بصر وبصورة وألم بأدلتها سواء فيما أنشأه من أسباب أو أحال إليه بما أورده الأمر المستأنف. لما كان ما تقدم، ولئن كان البين من أسباب الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الذى أصدرته النيابة العامة، والقرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييده أن كليهما قد تضمن وقائع الدعوى بما يفيد إتهام المظنون جده بارتكاب تزوير فى أوراق رسمية هى كشوف سوابق محلية نسب صدورها إلى شعبة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة تتضمن وجود عدة سوابق للطاعن، وإستعمال المظنون جده لصور طبق الأصل من هذه المخررات مع علمه بتزويرها، بتقديمها كمستندات فى قضايا مردة بينه وبين الطاعن، قاصداً بذلك الإساءة إلى سمعته إلا أنهما وعلى ما تفصح عنه مدونتهما - لم يعرضا لغير واقعة تزوير كشف السوابق المنسوب إلى مديرية أمن القاهرة المؤرخ فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ وإستعماله مع العلم بتزويره، دون والعنى تزوير كشفى سوابق محلية آخرين وإستعمالهما مع العلم بتزويرهما، الأمر الذى ينبى عن أن القرار المطعون فيه قد صدر بغير الإحاطة بوقائع الدعوى عن بصر وبصورة، ودون اللام شامل بأدلتها، مما يعيه ويوجب نقضه والإعادة إلى محكمة جنابات القاهرة متقدمة فى غرفة مشورة، عملاً بنص المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨١، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن، ولا يمنع من الإعادة أن يكون الطعن لثانى مرة، لأن النص فى المادة ٥٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه "إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى، تحكم محكمة النقض فى الموضوع، وفى هذه الحالة تتبع

الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت^٣ إنما ورد على خلاف الأصل المقرر في التشريع المصري من أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي العادية التي تنظر في موضوع الدعوى من جديد، إذ الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه، والعمل على توحيد القضاء مراعاة للمصلحة العامة، فوجب أن يؤخذ في تفسير النص المذكور بالتضييق فلا يجوز القياس ولا التوسع في تفسيره ليشمل ما عدا الأحكام، من قرارات وأوامر سلطات التحقيق والإحالة لإعطاف الطبيعة القانونية لهذه عن تلك.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

متى كان الطاعن لم يجادل في أن قرار الإحالة تضمن إحالته إلى محكمة الجنايات محاكمته عن تهمة إحراز الحشيش والأفيون، فإن إجراءات الإحالة والمحاكمة تكون صحيحة ولو انتصرت مدونات أسباب الإحالة عند بيان أقوال الشهود على ذكر أن الطاعن أحرز الحشيش دون الإشارة إلى الأفيون، ذلك أنه فضلاً عن أن القصور في أسباب قرار الإحالة لا يبطئ المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها، فإنه لا يقبل إثارة أمر بطلان هذا القرار لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره إجراء سابقاً على المحاكمة.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ٦/٢٣/١٩٦٩

— من المقرر أن قرارات مستشار الإحالة لا تعد أحكاماً في المعنى القانوني الصحيح إذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً ومختصة في موضوع دعوى رفعت إليها وفقاً للقواعد الإجرائية المقررة، في حين أن أوامر مستشار الإحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءاً من قضاء الحكم ولا تتضمن قضاء في موضوع أي من الدعويين الجنائية أو المدنية بل هي مجرد تقدير مبدئي لحكم القانون أو كفاية الدلائل قبل المتهم من حيث جدوى الوصول إلى مرحلة المحاكمة. ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إشتغال أوامر مستشار الإحالة على الأسباب التي بنيت عليها ما دام أنه لا يوجد نص في القانون يحدد أجلاً معيناً لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها وإيداعها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات.

— إن البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات قاصر على الأحكام ولا يطبق إلا عليها لما لها من حجية خاصة حيث تكسب قوة الأمر المقضي متى صارت نهائية وتنتج معها إعادة محاكمة المتهم عن ذات الواقعة التي حكم عليه من أجلها لأي سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل بينما أوامر مستشار الإحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن ذات الواقعة في حالة ظهور

دلائل جديدة عملاً بالمادة ١٩٧ من قانون الإجراءات - ومن ثم فإن القول ببطلاق الأمر الصادر من مستشار الإحالة لعدم تحرير أسباب له خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون.

- من المقرر قانوناً وفقاً للمواد ١٧٣/٣، ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٢ أن مستشار الإحالة الذى خلف غرفة الإتهام فى اختصاصها بالتصرف فى الجنائيات التى تتطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنائيات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذ رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفى الحالتين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التى بنى عليها. والحكمة من إيجاب تسبب الأمر على ما أصبحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون المعدل هى الرغبة فى إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة. ومن ثم فإن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان التهم مداناً فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصداره قرار أن يحصى الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسبباً بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها.

- إن المقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم التهم للمحاكمة على رجحان الحكم بإدائته، وهو المعنى الذى يطق ووظيفته ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية.

- من المقرر أن القرار الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى يخضع فى تقديره وفقاً للمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٢ لرقابة محكمة النقض.

- متى كان البين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن الطاعن وإن نعى على التحقيق الابتدائى القصور لعدم إجراء المضاهاة إلا أنه لم يطلب من مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين فى هذا الشأن، ومن ثم فلا يقبل منه التبعى عليه قعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منه.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

- إذ نصت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن "لنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى "فقد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر من مستشار الإحالة إلا فى خصوص مضمونه بعدم وجوب وجه للسير فى الدعوى الجنائية، بتقدير أن قضاء الإحالة ليس إلا سلطة تحقيق لا جهة الحكم. ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية، وإذا كان ذلك، وكان مستشار الإحالة قد تصدى للدعوى المدنية، وأحالتها إلى المحكمة المختصة، فإن هذا الشق من قضائه يكون

لغواً لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحت لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره، الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المتعبرة لقبول الطعن.

- لا يتصور وقوع تناقض بين لغو وقضاء.

- البين وفقاً لنصوص المواد ١٧٣/٣ و١٧٦ و١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الموقوف له الإختصاص بالتصرف فى الجنائيات التى تتطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنائيات يحيل الدعوى إلى تلك المحكمة إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفى الخالفين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التى بنى عليها. والمحكمة فى إيجاب تسيب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هى الرغبة فى إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة فمستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه البحث عما إذا كان المتهم مداناً فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار أمره أن يحصى الدعوى وأدلتها وأن يصدر أمره مسبباً بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها. والمقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدائته وهو المعنى الذى يطق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية. وإذا ما كان مستشار الإحالة قد مارس حقه فى الدعوى بالنسبة إلى المظنون ضده على هذا الهدى فقد إنتظت عنه حالة الخطأ فى القانون بتجاوز حدود إختصاصه.

هتك عرض

* الموضوع القرعى : أركان جريمة الإغتصاب :

الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٦

لما كان النص فى المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات - الوارد فى الباب الرابع فى شأن جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق ضمن الكتاب الثالث من ذات القانون فى شأن الجنايات والجلب التى تحصل لاتحاد الناس - على أن " من واقع أنى بدون رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة " . يبدل فى صريح لفظه وواضح معناه على أن تحقق جريمة الواقعة تلك رهن بأن يكون السوء الموثم قانوناً قد حصل بغير رضا الأئنى الجنبى عليها، وهو لا يكون كذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - إلا باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذه مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى الجنبى عليها فهمدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، وهو ما لا يتأتى إلا أن تكون الأئنى الجنبى عليها خاضة لحرية الممارسة الجنسية وهى لا تكون كذلك، إلا إذا كانت ذات إرادة، وهو ما يقتضى براءة أن تكون الأئنى على قيد الحياة لوريط من لم تلك الجريمة بهذه الإرادة - وجرداً وعدماً - إرتباط السبب بالسبب والعللة بالعلل ولما كان الحكم المطعون فيه - على ما بين من مدوناته - لم يقتص أمر حياة الجنبى عليها وقت العبث فى موطن العفة منها، بلوغاً إلى غاية الأمر فى ذلك وما ينحسم به، وقد خللت المفردات مما يفيد أن الجنبى عليها وقتذاك كانت لا تزال على قيد الحياة، فإنه يكون قد تعيب بالقصور الذى يطله.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤

يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد إرتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة الجنبى عليه أو بغير رضائه، وكلا الحالين يتحقق بإتيان الفعل أثناء نوم الجنبى عليه. فمتى كان الحكم الذى أدين المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على الجنبى عليها وهى نائمة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمنى، لإستثالث بوالدها التى كانت تنام بجوارها - فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التى دانه فيها.

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٧

مضى كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن المتهم جثم على الجنبى عليها عنوة وأدخل إصبعه فى دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى المتوقع على الجنبى عليها من عدم وجود أثر بها.

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢

إذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن الجنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يهزها بيد ويمسك لثيها بيد أخرى، فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبت واستطاعت وضع يده على فمها ومزق قميصها من أعلاه ولس يده الأخرى لثيها، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

مضى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى فى قوله إنه بينما كانت الجنى عليها تسير فى صحة زوجها وكان المتهم يسير مع لثيف من الشبان، وتقابل الفريقان وكان المتهم فى محاذة الجنى عليها وعلى مسافة حسين مستيحداً منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وحفظ عليه بين أصابعه، فإنه يكون بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التى أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بمواجهته، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٤

مضى كانت الواقعة الثابتة هى أن المتهم إنما توصل إلى موافقة الجنى عليها بالخدعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فإنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٧-١ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٥

إن جريمة بيع قول مفسوش بإضافة بعض الشوائب إليه لا تقوم إلا بحوالر ركن علم الجانى بالفش علماً واقعياً. فإذا كان الحكم قد إفرض قيام العلم من إلتزام المتهم بتوريد القول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هذا العلم فى الواقع ولم يحقق دفاع المتهم من أن شخصاً آخر غيره هو الذى قام بتوريد هذا القول دون أن يعلم بحقيقة أمره - فإنه يكون قاصراً متعمداً نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١

إن مفاجأة المتهم الجنى عليها أثناء نومها وتقبيله إياها وإسماكه بتدبيرها يتحقق به جناية هتك العرض بالقوة لما فى ذلك من مباحثتها بالإعتداء المادى على جسمها فى مواضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرماتها.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٤

مضى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ الجنى عليها أثناء وفوفها بالطريق وضغط آليتها بيده فبان جنائية هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما فى ذلك من مباحته الجنى عليها بالإعتداء المادى على جسمها فى موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بمجربته.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٨

إن جريمة هتك العرض بالقوة تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادى المكون لها وهو عالم بأنه محل بالحياة العرضى لمن وقع عليه.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٧٨ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٥

إذا كانت محكمة الموضوع - فى حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد إستظهرت ركن القوة فى جريمة هتك العرض وأثبتت توفره فى حق الطاعن بقولها " إن ركن القوة المنصوص عليه فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات مترافق لدى المتهم الأول [الطاعن] لما ثبت من أقوال الجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق، وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أبى فعلته إلتشاء معها بغتة الأمر الذى أثار إستغرازها واستكراها فى أول مرة ودفعها لصفع المتهم المذكور فى ثانى مرة " فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد على ما أثاره الطاعن من إنتفاء ركن إستعمال القوة، لأن الجنى عليها سكنت عندما وقع عليها الفعل فى المرة الأولى لما يدل على رضاها به.

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

إذا كان المتهم قد طرق باب الجنى عليها ليلاً ففتحته معقدة أنه زوجها، فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه، وأمسكها من صدرها ومن كتفها، وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهدداً إياها بالإيذاء إن رفضت، فإستغاثت، فإعتدى عليها بالضرب - فإن هذا الفعل المادى الذى وقع على جسم الجنى عليها بقصد الإعتداء على عرضها هو ما يلدش حماها وعسى عرضها، ويجعل الواقعة لذلك هتك عرضى بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٧

إن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بنية الإعتداء على موضع عفة الجنى عليها سواء أكان لك إرضاء للشهوة أو حياً للإنتقام.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨

يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك عرض أنفى بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها أو بغير رضاها، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل أثناء النوم.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٤

- هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويحدث عاطفة الحياء عندها.

- إذا كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوالت به القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض.

الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٨

هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويحدث عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يوك الفعل ألوا بجسم المجنى عليه.

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٧

مضى كان الفعل المادى الذى قاربه المتهم هو مباحة المجنى عليها بوضع يدها الممدودة على قلبه من خارج الملابس، فإن هذا الفعل هو ما يحدث حياء المجنى عليها العرضى وقد إستطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوالت بها الركن المادى لجناية هتك العرض.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٧

مضى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهى مريضة ومستلقية فى فراشها وكم لها يده وإنتزع سروالها ثم إتصل بها إتصلاً جنسياً بإيلاج قضيه فيها بغير رضاها متتهزاً فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أمة حركة، فإن ذلك يكفى لتكوين جريمة الوقاع المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات، أما الآثار التى تنتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٦

لا يقتصر ركن القوة فى جنابة هتك العرض على القوة المادية، بل إن الشارع جعل من التهديد ركناً ممالاً للقوة وقرنه بها فى النص وبدلك أراد أن يعتبر الفعل جنابة كلما أربكت ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضا، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأديب والمباحة وإستعمال الحيلة لأن فى كل من هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح.

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٩

إذا أثبت الحكم فى حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد الجنى عليها مبلغ خمسة جبهات علماً أن لا حق له فيها وقد ضبط البوليس المبلغ على إثر استلامهما إيّاه وأنهما قد توسلا إلى ذلك بتهديد الجنى عليها بالإساءة إليها والتبيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة أهل الذى تراول عملها فيه، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذى استخلصته المحكمة، وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورهما معاً إلى محل الجنى عليها فى أول الأمر ثم إلى محل " الأميريكين " الذى إتفقا مع الجنى عليها على اللقاء فيه لبعض المال هو إنصراف نيتهما إلى أخذ هذا المال، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة الشروع فى الحصول على المال بالتهديد التى دان المتهمين بها.

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٨ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

يكفى لتوافر جرمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم الجنى عليه يمد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار، ولو لم يقوّن ذلك بفعل ماضى آخر من أفعال الفحش كإحداث إسجيكات أو إيلاج يوك أراً.

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٩

إذا كان الحكم - فى جريمة الوقاع - قد دلى على الإكراه بأدلة سائلة فى قوله " أن الطاعن أمسك بالجنى عليها من ذراعها، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومعه إلا أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه فى جبهتها عند مقاومتها له " فإن هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بجبهة الجنى عليها وأن ببناء المتهم الجسمانى فوق المتوسط وأنه يمكنه مواجهة الجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية. أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن غلو جسم الجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن الجنى عليها لم تد مقاومة جسمانية فعلية فى درء المتهم عنها، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفى أن الجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوالى به ركن الإكراه وعدم الرضا فى جريمة الوقاع.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قضى ١٠ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٩

مجرد ارتكاب فعل هتك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير آهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضا الجنى عليه.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢١

تمزيق لباس الجنى عليها الذى كان يسترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات - على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنابة هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم الجنى عليها من جرائم أخرى.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠

إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا الجنى عليها كرهاً عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواصلتها ثم إنطلاقا بها وسط المزارع التى تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما إطمأنا إلى أنهما قد صارا بئامن من أعين الرقابة وأن الجنى عليها صارت فى متناول أيديهما شرعا فى إغتصابها دون أن يحصل بعدم رجائها عن ذلك، ودون أن يؤدى لها الأجر الذى عرضه عليها فى أول الأمر أو الذى طلبته هى على حد قولها - معتمدين فى ذلك على المسنس الذى كان يحمله أحدهما والذي إستعمله فى تهديد الجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغث حتى سمح إستفائها الخفيوان فإدارا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مبدسة قفصى على أحدهما وأصاب الآخر، فإن ما إنتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع فى إغتصاب الجنى عليها التى دان المتهمين بها - إستناداً إلى الأسباب السالفة التى أوردها - يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧

- يتحقق الركن المادى فى جريمة هتك العرض بوقوع فعل أى غل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويغدىش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم الجنى عليه - ووضع الإصبع فى دبر الجنى عليه هو محاسن بصورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالاً للشك فى إخلاله بحياته العرضى.

- القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بنية الإعتداء على موحج بعد عورة، سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم بقصد الإنتقام.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٢

يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة الجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعاً، ومن ثم فإن خلع سروال الجنى عليها وكشف مكان العورة منها، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر

عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها. كما لا يؤثر في قيام الجريمة أن يكون الضحية الطبي قد أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه التهم وأثبت الحكم وقرعته منه.

الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٩

الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل محل باحشاء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخلش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية. ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يوك الفعل الرأ بجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية، فهو إذن يمكن أن يقع من عتبن يفرض ثبوت عتته. فإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن وضع يده على آلية المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله فى يده، وكانت هذه الملامسة لها من الفحش والخلش باحشاء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لذلك وجاء إستخلاصه للواقعة ووده على دفاع الطاعن سائفاً، فإن ذلك مما تتوافر به أركان جريمة هتك العرض كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٦

- من المقرر أن ركن القوة فى جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية، بل إن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها فى النص، وبذلك أراد أن يعبر الفعل جنائية كلما ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه، فتتخرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباحة لأنه بها يتعلم الرضاء الصحيح.

- من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل باحشاء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخلش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية، ولا يلزم الكشف عن عورتها، بل يكفى لتوافر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والإخلال باحشاء العرضى درجة تسوغ إعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق.

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

- جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقرن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية الأساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بجرمتها والتى هى جزء داخل فى حلقة كل إنسان وكيانه الفطرى.

- الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجنائي إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها، فيصح العقاب ولو لم يقصد الجنائي بهذه الفعل إلا مجرد الإنتقام من الجنى عليه أو ذويه.

- من المقرر أن ركن القوة والتهديد في جريمة هتك العرض وركن الإكراه في جريمة اغتصاب السندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور إنعدام الرضاء لدى عليه، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً لإرتكاب الجريمة، فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة الجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح.

الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣١٨ بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٤

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأفعال الشائكة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة. وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعد به بتاتاً لإنعدام التمييز والإرادة. فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن " الجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات " إلا أنها لم تبد رأياً فيما نقلته عن التقرير الطبى الشرعى خاصاً بتأخر نمو الجنى عليه العقلى وأثر ذلك في إرادته ورضاه. فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في السبب مما يعين معه نقطه.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٤

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوالى جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم الجنى عليه بعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يكون ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لمحافظة الحياء العرضى للجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز والعبث بمرمتها والتي هي جزء داخلى في خلقه كل إنسان وكيانه القبرى. فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام الجنى عليهم بل تعذيبهم بتعرضهم للبرد، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجنائي إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣

ركن القوة أو التهديد هو الذى يميز جناية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجناية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون. وركن القوة أو التهديد فى تلك الجناية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور إنعدام الرضا لدى الجنى عليه فيندرج بينها عامة القبل التى تعدم الرضا الصحيح.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤

إذ سكت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عن النص على التزويج الذى يعد به فى إحتساب عمر الجنى عليه فى الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها، فإنه يجب الأخذ بالتزويج المجرى الذى يتفق مع صاخ المتهم، اخذاً بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى، والتى تقتضى بأنه إذا جاء النص العقابى ناقصاً أو غامضاً فينبغى أن يفسر بتوسع لصالح المتهم ويتطابق ضد مصلحة.

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

يتحقق الركن المادى فى جريمة هتك العرض بوقوع أى فعل محل باهلاء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ليصيب عورة من عوراته ويخلش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حسر ملابس الجنى عليه دون رضا حتى كشف جزءاً من جسمه ولما أن أعاد الجنى عليه ملابسه كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضا ووضع فيها قبله حتى أمنى، وكانت هذه الملامسة - وإن لم تقع فى موضع يعد عورة - فيها من الفحش والخلش بالهياة العرضى بما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة - فإن ذلك لما تتحقق به أركان جريمة هتك العرض كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

لا يشترط فى جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفى إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياة العرضى للمجنى عليه بغير رضائه.

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبى الشرعى قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تترك أثراً بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة الجنى عليها من النوع الخلقى القابل للتمدد أثناء الجلب، فإن ما ينازع فيه الطاعن من أن الواقعة لم تحدث لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما

استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السابقة التي أوردتها، مما لا يقلل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

— لا يشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانوناً أن يوك الفعل أثراً بجسم الجنى عليها، ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم.

— الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بإتصاف إرادة الجنائي إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعله أو بالغرض الذي توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجنائي بفعله إلا مجرد الإضرار من الجنى عليها أو ذوبها، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٨

من المقرر أن هتك العرض، هو كل فعل غفل بالخفاء يستطيل إلى جسم الجنى عليه وعوراته ويخلش عاطفة الخفاء عنده من هذه الناحية، ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يوك الفعل أثراً بجسم الجنى عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على ثبوت إرتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بالقول الجنى عليه وبإثبات شهود الحادث، وأطرح ما ورد بالتقرير الطبي الابتدائي من أن جسم الجنى عليه وجد غالياً من أية آثار تدل على وقوع الجريمة، مبرراً أطراحه هذا التقرير بأن عدم وجود آثار بالجنى عليه لا ينفي بذاته حصول إحشاك خارجي بالصورة التي رواها الجنى عليه، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥

إنه وإن كان الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع فعل غفل بالخفاء العرضي للمجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخلش عاطفة الخفاء عنده من هذه الناحية، إلا أنه متى إرتكب الجنائي فعلاً لا تبلغ درجة الجسامة التي تسوغ عدها من قبيل هتك العرض التام، فإن ذلك يقتضي تقصي قصد الجنائي من إرتكابها، فإذا كان قصده قد إنصرف إلى ما وقع منه فقط للفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح، أما إذا كانت تلك الأفعال قد أرتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءاً في تنفيذ جريمة هتك العرض وفقاً للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب. وإذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لإعتباره شاعراً في إرتكاب جريمة أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً

إليه حالاً، وكان الثابت في الحكم أن المظنون ضده الأول قد إستخرج الفلام الجنى عليه إلى منزل المظنون ضده الثاني وأنهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما وعندئذ أمسك المظنون ضده الأول بلباسه محاولاً إزاله - بعد أن غلغ هو " يتناولونه " وأقبل المظنون ضده الثاني الذي كان متوارياً في حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالجنى عليه وقبله في وجهه، فإن الحكم المظنون فيه إذ لم يكن بالبحث في مقصد المظنون ضدهما من إثبات هذه الأفعال وهل كان من شأنها أن تؤدي بهما حالاً ومباشرة إلى تحقيق قصدهما من العبث بعرض الجنى عليه، يكون فضلاً من خطئه في تطبيق القانون معيماً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١/٤

مضى كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن بعد أن أدخل في روع الجنى عليهن مقدراته على معالجتهن من العقم عن طريق الإستعانة بالجن، أنزل عن الجنى عليها الأولى سروالها ووضع يده في فرجها وتحسس بطن الثانية وتذبيها، وأمسك بعنق الثالثة، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم، كاف وساتغ لقيام جريمة هتك العرض بالقوة، ولتوافر القصد الجنائي فيها، إذ أن كل ما يتطلبه القانون لتحقيق هذا القصد هو أن توجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة، وهو عالم بأنه يخل بالحياة العرضى لمن وقع عليه مهما كان الباعث الذى حمله إلى ذلك.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٧١/٤/١١

من المقرر أن جريمة هتك العرض تتم قانوناً بكل مساس بما فى جسم الجنى عليها من عورات ولو لم يحصل إيلاج أو إحكاك.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١

مسألة رضا الجنى عليه أو عدم رضائه فى جريمة هتك عرضه مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذا الشأن طالما أن الأدلة والإعتبارات التى ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم، وإذا كان الحكم المظنون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن غلو الواقعة من عنصر الإكراه وأطرحة فى قوله " جاءت أقوال الجنى عليه مؤكدة وقوع الفعل من المتهم كرهاً عنه فقد ألقى به على الأرض وأمسك بيديه وجثم فوقه وكم فاه ليحبس صوته فشل بذلك مقاومته وتمكن بهذا القدر المائل من الإكراه من هتك عرضه وقد باذر ببلاغ والدته عن المتهم لما رأت حاله مما لا يسوغ معه القول بوقوع ذلك الفعل برضائه ولا ينال من صحة هذه الأقوال عدم وجود إصابات بالجنى عليه فى موضع آخر من جسمه إذ العنف الذى أتاه المتهم معه لم يكن من شأنه أنه يترك به

آثار جروح أو إصابات وإن شل مقاومته فقد كان المجنى عليه غض العود وامن البنية مما يتوافر معه عنصر الإكراه اللازم لتوافره في حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات " . وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه فيما سلف بيانه يبرأه به ركن القوة في هذه الجريمة وكانت الأدلة التي ساقها التذليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

من المقرر أنه لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية، بل يكفي إثبات الفعل الماس أو الحادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه. ولما كان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه مع المجنى عليه، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن أدخل المجنى عليها بالقوة إلى مسكنه وأخلق بابه ثم كس فاهها بيده وهددها بذبحها إن استطاعت ثم خلع عنها سروالها ورفد فوقها وحك قضيبه بين فخذيها حتى أمسى، فإن هذا الذي أثبتته المحكمة يكفي لإثبات توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤

لا يشترط قانوناً توافر جريمة هتك العرض أن يوك الفعل أثراً في جسم المجنى عليها. ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول هتك العرض دون أن يوك أثراً فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعلو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما إستقر في عقيدة المحكمة للأسباب السانفة التي أوردتها لما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

- لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية بل يكفي إثبات الفعل الحادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مدوناته أخذاً من أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها أن الطاعن وهو مدير المدرسة التي يلتحق بها المجنى عليه قد استدعاه إلى غرفة نومه الملحقة بمكتبه بالمدرسة وخلع عنه سرواله وأرقده ثم هتك عرضه فخرج بعد ذلك باكياً وبادر بإبلاغ بعض زملائه وخاله، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة.

- لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في جريمة هتك العرض على استقلال متى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٢

من المقرر أن هنك المرض هو كل فعل محل بالحياة يستطيل إلى جسم الجنى عليه وعوراته ويبدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يوك الفعل أثراً بجسم الجنى عليه - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ إستدل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجرعة بأقوال الجنى عليه وباقي شهود الحادث وأطرح بالتقرير الطبي الشرعى من أن جسم الجنى عليه وجد خالياً من أية آثار تدل على وقوع لسق قديم أو حديث مبرراً لإطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالجنى عليه لا ينفي بذاته حصول إحتكاك خارجي بالصورة التى رواها الجنى عليه فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتفق صحيح القانون.

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٢

- إن عدم الرضا المنصوص عنه بالمادة " ٢٣٠ ع " كما يتحقق بوقوع الإكراه المادى على الجنى عليها فإنه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على الجنى عليها من شأنه أن يحرمها حرية الإختيار فى الرضا وعدمه سواء أكان هذا المؤثر آتياً من قبل الجاني كالتهديد والإسكار والتويم المغناطيسى وما أشبه أم كان ناشئاً عن حالة قائمة بالجنى عليها كحالة النوم أو الإغماء وما أشبه.

- ليس للزوجة المسلمة حرية الإختيار فى التسليم فى نفسها لزوجها وعدم التسليم. بل هى مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع إلى موافقة زوجها عند الطلب. وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعى وإلا كان له حق تأديبها. وللزوج فى الشريعة الإسلامية حق إيقاع الطلاق بمشيئته وحده من غير مشاركة الزوجة ولا إطلاعها. فإذا طلق زوج زوجته وجهل عليها أمر الطلاق فإنها تظل قائمة فعلاً على حالها من التأثير بذلك الإكراه الأذى الواقع عليها من قبل عقد الزواج والشرع المانع لها من حرية إختيار عدم الرضا إن أرادته وإذن فإذا طلق زوج زوجته طلاقاً مانعاً من حل الإستمعاع، وكم عنها أمر هذا الطلاق عامداً قاصداً ثم واقعا وثبت بطريقة قاطعة أنها عند الموافقة كانت جاهلة تمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزبل للحل وثبت قطعاً كذلك أنها لو كانت علمت بالطلاق لإمتنعت عن الرضا له، كان وقاعه إياها حاصلاً بغير رضاها. وحق عليه العقاب المنصوص عنه بالمادة " ٢٣٠ ع ". لأن رضاهها بالوقوع لم يكن حراً بل كان تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهى تجهله.

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

- لما كان الحكم ببر قضاءه براءة المظنون ضدها من تهمة هنك العرض بقوله : " إن الحكمه ترى أن العلاقة بين الحامدة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية مما لا

يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تتبدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل إن ذلك أمر طبيعي بينهما ويزتّب على ذلك أن جريمة هتك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة وكهنا المادى الذى يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للمتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون ". لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صوتها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز الميث مجرمتها والتى هى جزء داخل فى حلقة الإنسان وكيانه الفطرى وكان الثابت من الحكم أن المطعون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرج والآيتين حروفاً متفحقة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض.

- إذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الإجتماعية تبيح فى حدود معينة الكشف عن الصورة مما ينأى عن التأميم المعاقب عليه قانوناً، إلا أنه متى كان كشف هذه الصورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى عليه فإن ذلك يعد تعدياً مناهياً للأداب ويعتبر فى القانون هتك للعرض قصد الشارع العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة بخلة بالحياء العرضى لا عبرة بما يكون قد دلف الجاني إلى فعله أو العرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الإنتقام من المجنى عليه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من قيام المطعون ضدها على نظافة المجنى عليها الداخلية أن الإعتداء على عورتها بالصورة التى أوردتها لا يعد من قبيل هتك العرض فإنه فضلاً عن ترويه فى الخطأ فى تطبيق القانون يكون قد إنطوى على فساد فى الاستدلال يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

١) من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صوتها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز الميث مجرمتها والتى هى جزء داخل فى حلقة كسل إنسان وكيانه الفطرى، وأنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يوك الفعل أثراً فى جسم المجنى عليه.

٢) يكفى لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه. وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليه، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها والتقيرير الطبي الشرعي أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع إصبعه فيه فأحدث بها مسجات بالفخذ الأيمن وجرحاً سطحياً بالفرج فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بارتكابها بما فيها ركن القوة. ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على إستغلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه.

٣) من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تصدت وبيان أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولما فسى ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق وإحكامه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتمز بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل في الأوراق.

٤) التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

٥) إن في إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء عليها مهما وجه إليها من معانٍ مرجعه إلى قاضي الموضوع.

٦) من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى لبست صحيحها وإقتضت بصورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرغم من نفى الأخيرة الإدلاء بها إليهم - على فرض صحة ما يقوله الطاعن في طعنه - إذ لا عورة بما إشتملت عليه أقوالها في التحقيقات مغايراً لما إستند إليه الحكم من أقوال نقلت عنها لأن العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة فيما إستخلصته من أقوالهم التي آنتت الصدق فيها وإقتضت بصورها عن نقلت عنه.

٧) أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المأني لا على الألفاظ والبناء وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والدة المجنى عليها إنها كانت متاهرة في حين أنها قررت في التحقيقات أن إبتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشوك بين الصيغتين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة.

٨) لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليها مسجات ظفرياً بالفخذ الأيمن تحدث من إنغماس الأظفار بالجسم أما الجرح الخدشي السطحي وكذا الجرح بالفرج فجاءت الحدوث من ظفر المتهم عند محاولته الإيلاج وأن غشاء بكارتها سليم وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يدل على

حدوث إيلاج بالقبل وإنما يدفع الإصبع في موضع العفة وهو مالا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد الجنى عليها نقلاً عن إينته بأن الطاعن وضع إصبعه في فرجها فإن ما يثيره الطاعن في خصوص التناقض بين الدليلين القولي والفتي يكون على غير أساس.

٩٠ لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، فإنه لا محل لما ينهه الطاعن من إغفال الحكم لإيراد أقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتي تنفي التهمة عنه.

١٠٠ الدفع بتطبيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن تلفيق التهمة وفي سائر مناحي طعنه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب الساتلة التي أوردتها لما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد - الذي يميز جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على استعمال القوة المادية فحسب، بل إنه يتحقق كذلك بكافة صور إنعدام الرضا لدى الجنى عليه ومن بين هذه الصور عامة الطفل التي تعدم الرضا الصحيح. ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن الجنى عليه مريض بمرض عقلي خلقي - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره في إرادة الجنى عليه توصلاً للكشف عن توافر رضاه الصحيح - الذي يجب تحقيقه لإنتفاء ركن القوة أو التهديد الذي استعمده الحكم أو عدم توافره. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون مشوباً بقصور في السبب يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦

جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطف منه أباً كان هذا المكان بقصد البعث بها، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وحلها على مراقبة الجاني لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المظنون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركسي التحيل والإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة، وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه في هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة

الموضوع بغير مقرب، ما دام استدلالها سليماً، وكان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستغل على جسمها ويغدىش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يوك أثراً بجسمها كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعله أو بالفرض الذى توخاه منه، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. وهو الحال فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه.

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠

لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن يوك الإكراه أثراً لم جسم المجنى عليها، كما أنه يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها.

الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٠

ركن القوة فى جريمة موافقة الأتى بغير رضاها. يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضاها من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها ليعمدوا الإرادة ويقعدوا عن المقاومة. لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن الثانى وزميلاً له قد هددا المجنى عليها... بقتل وليدها الذى كانت تحمله أن لم يستجب لرجبتها فى موافقتها مما أدخل الفرع واخوف على قلبها - بعد أن انفردا بها فى قلب الصحراء - خشية على وليدها فأسلمت نفسها لكليهما تحت تأثير هذا الخوف. فإن فى ذلك ما يكفى لتوافر ركن القوة فى جناية الموافقة.

الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨١

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد فى جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور إنعدام الرضا لدى المجنى عليه، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل المقاومة أو إنعدامها عنهم تسهلاً لإرتكاب الجريمة وأن رضا الصغير الذى لم يبلغ السابعة - كما فى الدعوى المطروحة - غير معتبر قانوناً وبعد هتك عرضه جناية هتك عرض بالقوة ولو لم تعمل ضده أية وسيلة من وسائل الإكراه أو القسر لأنه لا يكون ثمة محل لتصيب الحكم فى ضوء الواقعة التى اعتققتها المحكمة واعتبرت بها ولا فى قضائه بالإدانة استناداً إلى أقوال شاهدى الإلبيات بدعوى غلو جسم المجنى عليها من الإصابات، ولا تعدو منازعة

الطاعن في هذا الصدد أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كان القضاء قد إسقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة يترافق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المنهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه. وكان الحكم المطعون فيه قد ألبت أعدلاً بأقوال المجنى عليها التي إطمأنت إليها أنها لم تقبل موافقة الطاعن لما وأنه جذبها من ذراعها وكشفها وأدخلها غرفة النوم حيث وألفها كرهاً عنها فإن هذا الذي أوردته الحكم كاف لإثبات توافر جريمة موافقة أنثى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

ركن القوة في جناية الواقعة يتحقق كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المنهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة.

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧

- لما كان صدر المرأة ولديها كلاهما تعبير لمفهوم واحد وبعد من المورثات التي تحصر دائماً على عدم المساس بها لإمساكه بالرغم عنها وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يلدش حماها ويمس عرضها ويعتبر هنك عرض، فإن ما يفرضه الطاعن من قالة الخطأ في الإسناد يكون غير سديد، على فرض صحة ما يدعيه من أن المجنى عليها قررت أنه أسسك بها من صدرها.

- لما كان الركن المادى في جريمة هنك العرض لا يستلزم الكشف على عودة المجنى عليه بل يكفى في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هنك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عودة من عورت المجنى عليه أم من غير هذا الطريق.

الطعن رقم ٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦

إذا قرر قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على شخص متهم بخطف طفل وأراد في قراره أن ينسب عن المنهم توفر القصد الجنائى لديه فأتى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائى وبين الباعث

ولكن كان المفهوم من مجموع عبارة القرار أن مراده إنما هو التذليل على إنتفاء القصد الجنائي وإن كان قد ألمّ بالباعث الذي دفع الجنائي إلى ارتكاب فعلته على سبيل تأكيد هذا الإنتفاء الذي هو كل مرماء، فلا وجه للإعراض على هذا القرار.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٣٢/١/٤

كل مساس بما في جسم المجنى عليه بما يعبر عنه بالعورات يعتبر في نظر القانونون تنكراً للعرض. فمن يطوق كفى امرأة بلراعيه ويضمها إليه يكون مرتكباً لجناية هناك العرض. لأن هذا الفعل يوجب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها ويمس منه جزءاً هو لا ريب داخل في حكم العورات. وفي هذا ما يكفي لإدخال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم هناك العرض لأنه يوجب عليه الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي.

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٣٤/١/٢٢

كل مساس بجزء من جسم الإنسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هناك العرض. والمرجع في إعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية. فاللثة الرفيعة التي تغطي سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تغطيتها في وجبتها إخلالاً بحياتها العرضي واستغلالاً على موضع من جسمها تعدد هي ومثلياتها من العورات التي تفرص على سورها فتقبلها في وجبتها لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً غلاً بالحياء منطبقاً على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/١٥

لا يعتبر هناك عرض إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً في حكم العورات، وكذلك الأفعال الأخرى التي تصيب جسمه فتعديس حياء العرضي لمبلغ ما يصاحبها من فحش. فإذا قاد المجنى عليه شخصان إلى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ، وقبله أحدهما في وجهه، وقبله الثاني على خصره منه في لقاء وعنه في موضع التقبيل، فهذا الفعل لا يعتبر إذن هناك عرض ولا شروعاً فيه، كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق.

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٣٤/١٠/٢٢

إن الركن المادي في جريمة هناك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجنى عليه، بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضي درجة تسوغ إعتباره هناك عرض، سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من

عورات الجنى عليه أم من غير هذا الطريق. فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مخدومه كرهاً عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها، فذلك يكفى لتحقيق جريمة هتك العرض، ولو لم يقع من الجنى أن كشف ملابسه أو ملابس الجنى عليها.

الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٣

إن كل مساس بما فى جسم الجنى عليها من عورات يعد هتك عرض، لا يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضى. وثلى المرأة هو من العورات التى تخفى دائماً على عدم المساس بها، لإصاها بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هتك عرض.

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٣

إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حماية الناعة الأدبية التى يضمن بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة علة بالحياء العرضى، لا فرق فى ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملابس، ما دامت قد استطالت إلى جزء من جسم الجنى عليه يعد عورة لإلتصاق المتهم عمداً بجسم الصبي الجنى عليه من الخلف حتى من بقضيه عجز الصبي يعتبر هتك عرض معاقباً عليه بالمادة ٢٣١ عقوبات. ومفاجأة المتهم للصبي الجنى عليه ومباشرته له على غير رضاء مكون لركن القوة والإكراه المنصوص عنه فى تلك المادة.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢

- إن جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للأداب مباشرة على جسم الجنى عليه ولو لم يحصل لإسلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان.

- إذا استبطلت محكمة الموضوع وقوع الإكراه من التحقيقات الأولى التى حصلت فى الحادثة، ومن التحقيقات التى أجرتها بنفسها فى الجلسة، وبينت فى حكمها ظروف هذا الإكراه بياناً كافياً، فلا يسوغ للجدل بعد ذلك أمام محكمة النقض فى وقوع الإكراه أو عدم وقوعه.

- إن مسألة إمكان وقوع الجريمة فى الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٣٦/١/٦

للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادى والأدى على الجنى عليها فى جريمة هتك العرض.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٣٦/٥/١٨
إذا جاء المتهم من خلف الجنى عليها وقرصها في فخذها فهذا الفعل المغل بالحياء إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم الجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هنك عرض بالقوة.

الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٣٦/١١/٢
ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر الجنى عليها تعتبر هنك عرض، ولو كان عتيماً، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والحديث بالحياء العريض ما يكفي لتوافر الركن المادى للجريمة.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥
- إنه وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنابة هنك المرض يكون موافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنابة قد وقع بغير رضا من الجنى عليه، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليه فيعلمه الإرادة ويفقده المقاومة، أو بمجرد مباحثته الجنى عليه أو يانهاز فرصة فقدان شجوره واختياره إما لجنون أو عاعة في العقل أو لغيره ناشئة عن عقاير عذرة أو لأى سبب آخر كالإستغراق في النوم، فإن سكوت الجنى عليه أو تناضيه عن أفعال هنك المرض، مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذى دعاه إلى السكوت وحدا به إلى التناضى، ما دام هو لم يكن في ذلك إلا راضياً عتقاراً.
- إن هنك المرض إذا بدى في تنفيذه بالقوة فعادف من الجنى عليه قبولاً ورضاء صحيحين فإن ركن القوة يكون متفياً فيه. لأن عدم إمكان تجزئة الواقعة المكونة له لإرتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن الجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر. كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بها على تقدير أنها معدمة للرضا، ولم يكن للقوة أى أثر في تحقيقه، فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مرور ولا مسوغ.

الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩
إن القصد الجنائى في هنك المرض يكون موافراً متى ارتكب الجنائى الفعل وهو يعلم أنه محل بالحياء المرضي للمجنى عليه، مهما كانت البواعث التى دفعته إلى ذلك. ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هنك المرض أن تكون قد إستعملت قوة مادية، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء من الجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباحثة. فمتى ثبت أن الجنى عليها قد إندفعت بمظاهر الجنائى لإعتقدت أنه طيب فسلمت بوقوع الفعل عليها، ولم تكن لرضى به لولا هذه المظاهر، فإن هذا يكفي للقول بأن الجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٢

- إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجنائي قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم بأنه غفل بالخفاء العرضي لمن وقع عليه. ولا عورة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر. وإذاً فإذا كان التهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة، ثم أخذ يلمس عورة منها، فلا يقبل منه القول بإعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته إرضاء لشهوة جسمية وإنما فعلها يباعث بعد عن ذلك.

- إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الجنائي الإكراه المادي مع الجنى عليه، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه كأنه يكون بناء على خداع أو مباحة. فإذا إغدى الجنى عليه بمظهر الجنائي وأفعاله لإنساق إلى الرضا بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك، فإن هذا لا يصبح معه القول بوجود الرضا بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٤٢

إن القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من الجنى عليها، سواء باستعمال التهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، أو بمجرد مباحثته إياها، أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها جنون أو عاهة في العقل أو استغراق في النوم. فإذا كانت الواقعة النابتة في الحكم هي أن التهم دخل مسكن الجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجلها ورفلها لواقعها فتنبهت إليه وأمسكت به وأخذت تستغيث حتى حضر على استغاثتها آخرون وأخبرتهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفي لتوافر ركن الإكراه في جنابة الشروع في الواقعة.

الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٢

- إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات صريحة في أن هتك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد. وقد توضح القضاء في تفسير هذا النص على أن الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المكون للجريمة قد وقع ضد إرادة الجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال التهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في الجنى عليه بهدم مقاومته أو في إرادته بإعدامها بالمباغلة أو إنتهاز فرصة فقد الشعور والإختيار كما في أحوال الجنون أو الفيبوة أو النوم. أما إذا كان هتك العرض قد وقع على الجنى عليه وهو مالك لشعوره وإختياره ولم يد

منه أية مقاومة أو إستنكار فإنه لا يصح بحال تشبيه هذا الإكراه أو التهديد المعدم للرضاء وذلك لما يتطوى فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالنه.

- إن واقعة هتك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المكونة لها. فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذى فيه مصلحة للمتهم. فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية، وكان وقوع أولها مباحة ولكن الجنى عليه سكت ولم يعرض على الأفعال التالية التى وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصلاً بالرضاء وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها. إلا إذا كانت قد وقعت علناً فى محل مفرح للجمهور " معبد أبو الهول " وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم من تصادف دخولهم المبد أن يشاهدوا الواقعة، فإن وقوعها فى هذا الطرف يجعل منها جثة فعل فاضح علنى معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١١/١/١٩٤٣

إن رفع المتهم ملابس الجنى عليها أثناء نومها، وإسماكه برجلها - ذلك يصح فى القانون عده شروعاً فى وقاع متى إقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، لأن هذه الحال من شأنها أن تؤدى فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٣١/٥/١٩٤٣

ما دامت المحكمة قد إقتضت من الدليل الفنى أن من الجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة. ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤلفها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته. فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ما لم يقدم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة.

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٤٥

- يكفى قانوناً لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد إرتكب ضد إرادة الجنى عليه أو بغير رضائه، وكلاهما يتحقق بإتيان الفعل مباحته. فإذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة فى الدعوى قد قال " إن مباحة الجنى عليه ووضع المتهم إصبعه فى دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر بعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً " فقولوه هذا صحيح.

- لا يشترط في القانون لضرر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجنائي مدفوعاً إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية، بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه عايش لعرض الجنى عليه مهما كان الباعث على ذلك. فيصح العقاب ولو كان الجنائي لزم يقصد بفعله إلا مجرد الإنتقام من الجنى عليه أو لذيقته.

الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٨

إذا كان الحكم قد إعتد في إدانة المتهم في جريمة التعويل في بعض معيشته على ما تكسبه امرأة من الدعارة على ما ثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافظة بها نقود، وكان الثابت أن هذه الحافظة مسروقة، فهذا يكون خطأ، إذ ما دامت الحافظة المذكورة مسروقة فلا يصح إعتبارها مما كسبه هذه المرأة من الدعارة، ولا يصح بالتبع إعتبار المتهم قد عول في معيشته على كسب من الدعارة.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٤٨

إن الفعل من المرأة عورة فلمسه وقمره على سبيل المفاصلة يعد هتك عرض.

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٢٨

إن الفارق بين جرمي هتك العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده لا في مجرد مادية الفعل ولا في جسامته، ولا في العنصر المعنوي وهو العمد، ولا في كون الفعل بطبيعته واضح الإخلال بالحياء. إنما يقوم الفارق بين الجرمين على أساس ما إذا كان الفعل الذي وقع يخلش عاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بعورته - تلك العورات التي لا يجوز العبث بجرمتها والتي لا يضر أي امرئ وسعاً في صونها عما قل أو جل من الأفعال التي تمسها. فإن كان الفعل كذلك اعتبر هتك عرض وإلا فلا يعتبر وبناء على هذا يكون من قبيل هتك العرض كل فعل عمد يخل بالحياء يستطيل إلى جسم المرأة وعوراتها ويخلش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية. أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخلش في الجنى عليه حياء العين والإذن ليس إلا فهو فعل فاضح.

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٢٩

جريمة هتك عرض حتى تتم بمجرد الإتصال أو الملازمة بقطع النظر عن حصول إدخال تام أو ناقص في جسم الضحية.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٢٧
يعتبر هنك عرض بحسب المادة ٢٣١ عقوبات أى فعل وقع من الجاني على جسم الغير مخدش للحياء بقطع النظر عن بساطته أو جسامته.

الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٣٠/٤/١٧
قرص امرأة في عجزها يعتبر جنابة هنك عرض لوقوعه على ما بعد عورة من جسم المجنى عليها وللمحكمة نظر هذه الجريمة بجلسة سرية محافظة على الآداب.

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢
القصد الجنائي في جريمة هنك العرض يتحقق بثبوت نية الإعتداء على موضع عفة المجنى عليها، ولا عبرة بالباعث على ارتكابها سواء أكان إرضاء للشهوة أو حباً للإنتقام أو غير ذلك.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩
- جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوافر جريمة هنك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جنس المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من عُدش لمخالفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بملك العورات التي لا يهزأ الميث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري.

- الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هنك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دلفه إلى فعلته أو بالفرض الذي توخاه منها.

- يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هنك العرض أن يكون الفعل قد ارتكبت ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه.

- متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارنتهم جريمة هنك العرض بالقوة بركبتها المادي والمعنوي بما أوردته من إجماعاتهم على إخراج المجنى عليه عورة من الماء الذي كان يسبح فيه عارياً وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه وإقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك إستطالوا إلى جسمه بأن كشفوا عن الرغص منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة كما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٦٠٥ بتاريخ ١٩٩٩/١١/٣

إن مسألة رضا المجنى عليه أو عدم رضائها فى جريمة هتك عرضها، مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً نهائياً، وليس محكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فى هذه طالما أن الأدلة والإبصارات التى ذكرتها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم. وإذا كان ذلك، وكان ما أثبتته المحكمة من مباحة للمجنى عليها يتوافر به ركن القوة فى هذه الجريمة، وكانت الأدلة التى ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها، فإن ما يبرره المتهم فى هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

استقر القضاء على أن ركن القوة فى جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المنهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعلمها الإرادة ويقصدها من المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه، ونفى أثبت الحكم أخذاً بأقوال المجنى عليها التى إطمأنت إليها أنها لم تقبل موافقة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بموافقتها، فإن هذا الذى أوردته المحكمة كاف لإثبات توافر جريمة موافقة اتنى بغير رضائها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

- يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقرب ذلك بفعل ماضى آخر من أفعال الفحش كإحداث إحكاك أو إيلاج.

- من المقرر أنه يكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه، فإن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد المشار إليه فضلاً عن إثباته المجنى عليها من أن الطاعن أطبق على نفسها بيده توصلاً إلى ارتكاب فعلته كاف وسالغ فى إثبات توافر ركن القوة فى هذه الجريمة، ويكون منعى الطاعن على الحكم بهذا الشأن فى غير محله.

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل الحياء العرض للمجنى عليها ويستطيل إلى جسمها ويحسد عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية، ولا يلزم الكشف عن عورة المجنى عليها بل يكفى لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والإعلال بالحياء

العرضى درجة تسوغ إعتباره هنك عرض سواء أكان بلوغه هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات اجنبي عليها أم عن غير هذا الطريق.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢١
تمزيق لباس اجنبي عليها الذى كان يسوها وكشف جزء من جسمها هو من العورات - على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جنابة هنك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم اجنبي عليها من جرائم أخرى.

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧
متى ثبت أن اجنبي عليها قد إغذعت بالمظاهر التى إختلها المتهم والتى أدخل بها فى روعها بصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذى إستطال إلى موضح العفة منها وغدش حماها، فإن هذا مما تتحقق به جرميى هنك العرض بالقوة والتدخل فى أعمال طبيب المستشفى بغير حق.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦١/١/٣٠
إذا كان الثابت مما أوردته المحكمة أن المتهمين دفعا اجنبي عليها كرهاً عنها للركوب معها بالسيارة بقصد موافقتها ثم إنطلاقا بها وسط المزارع التى تقع على جانبى الطريق حتى إذا ما إطمأننا إلى أنهما قد صارا بأمان من أعين الرقباء وأن اجنبي عليها صارت فى متناول أيديهما شرعا فى إغتصابها دون أن يخللا بعدم رضائتها عن ذلك، ودون أن يؤدى لها الأجر الذى عرضاه عليها فى أول الأمر أو الذى طلبه هى - على حد قولها - معصدين فى ذلك على المسئس الذى كان يعمل أحدهما والذى إستعمله فى تهديد اجنبي عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما. ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تسبغت حتى سمح إستغاثتها الخفيون فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقبضى على أحدهما وأصاب الآخر، فإن ما إنتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع فى إغتصاب اجنبي عليها التى دان المتهمين بها - إستناداً إلى الأسباب الساتفة التى أوردتها - يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٤
- من المقرر أن هنك العرض هو كل فعل عفل بالحياة يستطيل إلى جسم اجنبي عليه وعوراته وغدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ولا يشترط لوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم اجنبي عليه.

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعله أو بالعرض الذي توخاه منها ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ٧٩٠٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

- لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ سكنت عن النص على العقوبم الذي يعد به لدى إحساب عمر الجاني عليها في الجريمة المنصوص عليها فيها - وهو ركن من أركانها - فإنه يجب الأخذ بالتقويم الهجري الذي يتفق مع صالح المتهم أخذاً بالقاعدة العامة في تفسير القانون الجنائي، والتي تقتضي بأنه إذا جاء النص العقابي نالغماً أو غامضاً فينبغي أن يفسر بتوسع لمصلحة المتهم ويتطابق ضد مصلحة وأنه لا يجوز أن يؤخذ في قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم، لأنه من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص.

- لما كان قد ثبت للمحكمة من الدليل الرسمي وهي شهادة الميلاد أن سن الجاني عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمان عشرة سنة كاملة، فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل من الجاني عليها الحقيقة لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنه تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ذلك بأن من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أي التي تؤلفها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يحرق بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المضطمة قبل أن يقدم على فعله، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يحم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة.

- من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل غل بالحياء يستطيل إلى جسم الجاني عليها وعوراتها ويغندش عاطفة الحياء عندها، وأنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم الجاني عليها يعد من العورات التي تحرق على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقو ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من غندش لعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها من ناحية المساس بملك العورات التي لا يجوز الميث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه القنري.

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣١

من المقرر أن الفعل المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل غل بالحياء العرضي للمجني عليها ويستطيل على جسمها ويغندش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية، وأن غلج سروال الجاني عليها وكشف مكان العورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع

على جسم الجنى عليها كما أنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار ما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه.

الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/٧

يكفى لتوافر هناك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم الجنى عليه بعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقرب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثراً.

الطعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

من المقرر أن ركن القوه في جنابة هناك العرض يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من الجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها ليعمدوا الإرادة ويقعدوا عن المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه. وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذاً بأقوال الجنى عليها التي إطمأن إليها أن الطاعن قدم لها شرباً ولما احتسته غابت من الوعي وبعد إياقتها وجدت نفسها عارية وقد أمسك بها الطاعن بعد أن جردها من ملابسها فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هناك العرض بالقوة بأركانها بما فيها ركن القوة.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

١) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو غطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

٢) لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتي تتمثل في أقوال الجنى عليها ووالدها..... و..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى ومن معاينتي النيابة العامة والمحكمة بهيئة سابقة ودفر إستقبال مستشفى القيوم، فإنه لا تشريح على الحكم إذا هو لم يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضييع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

٣) من المقرر أن غكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى

ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما صدقها وأصلها الثابت في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهيم سياقها وتستشف مرادها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

٤) لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تحريه المحكمة يتلهم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيب كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

٥) لما كان البين من المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد.... الواقعة هناك الطاعنين لمرض اجنبي عليها وإخبار..... - صاحب أسوديو.... - هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها يحل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد.... وصفاً للواقعة تفلأ عن أقوال اجنبي عليها التي أعترت بها، له صداه بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد... متفقة في مجلتها وما حصله الحكم من أقوال اجنبي عليها، فإن ما ينصاه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تحل معه منازعتهم في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقبتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح معنى جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتناعها من أي دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلة في ذلك.

٧) إن تأخر اجنبي في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

٨) لا كان من المقرر أن الدلع بتطبيق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعنون بشأن عدول الجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها فى الإبلاغ عن الحادث وتطبيق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكون دافعاً موضوعياً لا تلزم محكمة الموضوع بمتابعتها فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة البوت التى ساقها الحكم بما لا يجوز معه العودة التصدى له واخترض فيه لدى محكمة النقض.

٩) من المقرر أن التالف الذى يجب الحكم ويطله والذى يفتح بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لاشء فيه بالياً يمكن أن يعتبر قواماً نتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها.

١٠) لا يجب الحكم عطاء فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

١١) لا كان الطاعنون لم يثيروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

١٢) لا كان من المقرر أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى الاقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التى لبده القانون فيها بذلك، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى إعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج بما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعنون بشأن الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معاينة النجاة العامة لمكان الإعتداء ومعاينة المحكمة بهتة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعى ودفع إستقبال مستشفى اليوم وتحريات الميديد..... والصور المقدمة من الجنى عليها، لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى العناصر التى إستبقت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

١٣) لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن صور المجنى عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور المحموم بجلسة المحاكمة ولم تكن مودعه في حوز مقلق لم يفض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النعى في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

١٤) لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتبعية التهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإبالة إستناداً إلى أدلة البوت السائفة التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إلتقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب ثلوث ملابسها بالمأزوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحتفظ بالقيم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث وإلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابلته وإستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار الذي يفيد أن عدول المجنى عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

١٥) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يهوى فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة البوت ثم أشار إلى النصوص التي أدخلهم بها بقوله " الأمر المنطبق عليه نص المواد ١/٢٦٨، ١/٢٩٠ معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً ١/٢ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من قانون العقوبات ومن ثم يعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد إرتبطت ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يعين إعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات ". فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

١٦) لما كانت جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل والإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد البعث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وجعلها على مراقبة الجاني لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل

المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والإكراه. والقصد الجنائي في هذه الجريمة مسألة موضوعية تنصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليماً.

١٧) لما كان من المقرر أن الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل محل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويغشش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها، كما أن القصد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة بإصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه. ويكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يفروه الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

١٨) لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف والتحليل والإكراه وأولعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٧ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

١٩) لما كان بين من محاضر جلسات المحكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليها إدعت مدنياً قبل الطاعنين متضامين بقرض صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو إخلالاً فى بيان إسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم ويكون النعى عليه بالبطالان غير سليم.

الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٨٦

من المقرر أن ركن القوة والتهديد فى جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور إنعدام الرضاء لدى المجنى عليه فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً لإرتكاب الجريمة، وكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٧

من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل محل بالحياء ويستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويغشش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره أن يترك الفعل أثراً بالمجنى عليه كاحداث إحسكاك أو إيلاج يترك أثراً - ويكفى لتوافر الجريمة أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من الصورات التى

يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقر ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما لى هذا الفعل من خدش لماطقة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخلة في خلقه كل إنسان وكيانه القفري.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

لما كان تحديد سن المجنى عليه في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ركناً هاماً في الجريمة لما يوجب عليه من أثر في توقيع العقوبة، والأصل في إثبات السن لا يعتمد فيه إلا بوثيقة رسمية، أما إذا ثبت عدم وجودها فتقدر السن بواسطة خبر، وإذا كان البين من مدونات الحكم المظنون فيه أنه لم يكشف عن سنه في تقدير سن المجنى عليها وأطلق القول بأن سنها لم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة ولم يكن البتة باستظهار سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة من واقع وثيقة رسمية أو الإسمانة بخبر عند عدم وجودها مع أنه ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة. لما كان ذلك فإن الحكم المظنون فيه يكون ممياً بالقصور.

الطعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٦

من المقرر أن الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أي فعل محلل بالحياء العرضي للغير ويستطيل إلى جسمه. ويخلش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية وكان الحكم المظنون فيه قد أثبت أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها عنوة واحتضنها وقلبها، ولما قاومته ضربها على عنقها وأحدث إصاباتا وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من الفحش والخلش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة فإن الحكم إذ دانه بهذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذا كان ما أورده الحكم - فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإن النعي عليه بدعوى القصور في التسيب يكون غير سديد هذا فضلاً على أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعبر جرحه فعل فاضح غير علني طالما أن العقوبة المقررة بها عليه - وهي الحبس لمدة ستة أشهر - تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة.

• الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة هتك العرض :

الطعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٢

- إذا اتهم أربعة أشخاص بأنهم اتفقا المجنى عليها على الأرض وأمسكوها من يديها ورجليها وطعنوا إنيان منهم بمعدية في ساعدها وفخذها حتى تمكن آخر من إزالة بكارتها يابسه فإن الأفعال المسندة إلى المتهمين

الأربعة المذكورين تكون الفعل الأصلي لجريمة هتك العرض بالإكراه لا الإكراه فيها، ويعتبر كل منهم فاعلاً أصلياً في هذه الجريمة.

- لا يعد إخلالاً بحق الدفاع أن تطلب النيابة تعديل وصف التهمة بالجلوسة واعتبار المتهمين فاعلين أصليين بعد أن أحيلوا لمحكمة الجنايات على اعتبارهم شركاء في التهمة عينها ما دام أن هذا التعديل لم يسوئ مركز المتهم ولم ينسب له أموراً لم يشملها التحقيق ولم يعارض المتهم ولا وكيله فيه.

* الموضوع الفرعي : التنازل عن جريمة هتك العرض :

الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦
لما كان القانون لم يوجب على تنازل الجاني عليها في جريمة هتك العرض أو الصلح مع المتهم أثراً على الجريمة التي وقعت أو على مسؤولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها، فإن ما يثيره الطاعن من تنازل الجاني عليها عن شكواها قبله وطلبها عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده - بفرض حصولها - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته.

* الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة الإغتصاب :

الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩
مضى كان الحكم قد أثبت أن الجاني عليها كانت تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها بمحاول موانعتها فقاومته واستغاثت فخرج بجري، لهذه الواقعة يصح في القانون عدداً شروعا في وقاع متى إقنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، إذ هذه الحال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد.

* الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة هتك العرض :

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩
مضى قال الحكم إن المتهم دفع الجاني عليها بالقوة وأرقدتها عنوة ثم رفع يديها وكشف جسمها وجذب سرواها فأمسكت برباط الأستك تحاول منه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بظلوله وجثم فوقها وهو رافع عنها يديها بمحاول موانعتها بالقوة، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى إقنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١١

- إذا صرح شخص إنساناً بنته في هتك عروجه وهدده وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليعث بعرضه ولم يزل منه غرضه بسبب إستغاثته، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض الجنى عليه بالقوة.

- إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم الجنى عليه تصير شروطاً في جريمة هتك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للأداب.

* للموضوع الفرعي : الظروف المشددة في جريمة هتك العرض :

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٤

إذا كان المتهم بهتك عرض صبية تقل سنّها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن الجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التي قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض الجنى عليها على الطبيب الشرعى، ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدائته على أساس أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لا إستأنف. الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الإستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أنه تصدّت عن هذا الطلب - فإن حكمها يكون قاصراً إذ أن تحليفه أمر جوهري له أثره فى تكوين الجريمة المسندة إلى المتهم.

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٧

لا يشترط فى القانون لتشديد العقاب فى جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجناني من التولين تربية الجنى عليه أن تكون الزبية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون فى مدرسة أو معهد تعليم، بل يكفى أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على الجنى عليه ولو كان ذلك فى مكان خاص ومهما يكن الوقت الذى قام فيه الجناني بالزبية لصيراً.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨

مضى كان المتهم فى جريمة هتك العرض والجنى عليه كلاهما عاملين فى محل كواء واحد، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد، ومن ثم فإنه ينطبق على المتهم الطرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٤

لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية الاجنى عليه أن تكون الزبية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على الاجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالزبية قصيراً. وسيان أن يكون في عمله محوفاً أو في مرحلة التمرين ما دامت له ولاية الزبية بما تستتبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩

لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية الاجنى عليه أن تكون الزبية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على الاجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ولا يشترط كذلك أن يكون الجاني محوفاً مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى الاجنى عليه إعطاؤه دروساً خاصة والإشراف عليه في هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣

تكليف المهتم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة ميارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمضي الأوراد في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الحرية أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية. ولما كان يبين من المفردات المضمونة تحقيقاً لوجه الطعن أن الأوراق خلعت من دليل رسمي يتم عن سن الاجنى عليها بالتحديد، كما خلعت لما يفيد محاولة الإلتجاء إلى تحديد سنها عن طريق هذا الدليل، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن الاجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها - على الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذا السن من واقع دفن المواليد والنفت عن تحقيقها عن هذا الطريق مع أنها ركن جوهرى في الجريمة موضوع المحاكمة يكون معيباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتعليق العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ "حيث يكون الفاعل من أصول الاجنى عليهم أو من

المؤلين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم" وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يقارف جرمته على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣

مضى كان يبين من الإطلاع على المقررات أن ما إستخلصه الحكم من أن المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالأجرة، يوتد إلى أصل ثابت في الأوراق، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة وما يفرضه الطاعن في شأن عدم توافر الظروف المشددة المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لإنتفاء وصف العاملة بالأجرة عن المجنى عليها لا يعلو أن يكون جديلاً موضوعياً على وجه معين تأديباً إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح، لما لا يبرز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١١

إنه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفى عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه بإعتباره خادماً عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم التلذليل على أن المخدوم إستعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة، لأن القانون قد إلتزم قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة.

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥

— العبرة في من جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن إستعداداً عل مظهر المجنى عليه وحالة ثمر جسمه أو على أى سبب آخر والقانون يفرض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف إستثنائية وأسباب قهريه يبتغى معها هذا الإلتواء.

— إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المؤلين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم. وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي لا يرعى سلطة مخدومه فيقارف جرمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدوم وحمايته.

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ١٠مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠

إن السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة. ولا يقبل من المتهم الدلع بمجهله هذه السن إلا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية. وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع، ولا دخل لحكمة النقض فيه ما دام مبنياً على ما يسوغه من الأدلة.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٧/٧/١٩٨٩

- إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بها - تقضي بتفليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ منه، حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكروهم.

- إن تقدير ما إذا كان الجاني من المتولين ملاحظة المجنى عليه أو ممن لهم سلطة عليه هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع - في الأصل بالفصل فيها.

- لما كان الحكم قد اتخذ من مجرد كون الطاعن متزوجاً من حقيقة المجنى عليها دليلاً على توافر الظروف المشددة، مع أن هذه الصلة لا تصلح - بذاتها - سنداً للقول بأن الطاعن من المتولين ملاحظة المجنى عليها أو ممن لهم سلطة عليها، وإنما يمين على الحكم أن يستظهر توافر هذه السلطة أو تلك الملاحظة توافراً فعلياً من وقائع الدعوى وظروفها وهو ما غفل عنه الحكم المطعون فيه، الأمر الذي يبيح فضلاً عن الفساد في الاستدلال بالقصور في السبب.

الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٧

لما كانت العقوبة المقررة للجريمة التي إنتهى الحكم إلى إدانة المظنون ضده بها. وهي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً للمادة ٢٦٨/٣ من قانون العقوبات، وكانت المادة ١٧ من هذا القانون التي أعملها الحكم في حق المظنون ضده لا تبيح النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى أدنى من عقوبة السجن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على المظنون ضده بعقوبة الحبس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان التفسير الذي أجرته المحكمة في التهمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المظنون ضده في أمر الإحالة، مما تملك المحكمة إجراءه في حكمها وإنما هو تعديل في التهمة نفسها - بإضافة عنصر جديد هو القوة وظرف مشدد هو صغر سن المجنى عليهن وهو ما لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط مراعاة ما توجيهه المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية من تبني المتهم إليه ومنعه أجلاً أن طلب ذلك لتحضير دفاعه بناء على التعديل

الجديد - وكان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن مراجعة الدفاع دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية بداية دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهة الطاعن أو تلتفت نظر المحاكمة إلى التعديل كى يعد دفاعه على أساسه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ القانونى الذى وقع فيه الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة.

* الموضوع الفرعى : الفعل الفاضح :

الطنن رقم ٨٩٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥١

كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم الجنى عليه وعوراته ويخلص عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هناك غرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذى يخلص فى المرء حياء العين والإذن ليس إلا فهو فعل فاضح . فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت الجنى عليها تنهأ للنوم سمعت طرقاً على باب غرفتها فاعتقدت أن الطارق زوجها فتفتحت الباب فوجدت المتهم لدخل الغرفة، ثم لما حاولت طرده وضع يده على فخما وإحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألحها على السرير فاستغاثت فركلها بقدمه فى بطنها وخرج، ثم أدانته فى جنابة تلك العرض بالقوة - فإنه يكون سلباً لتوافر أركان هذه الجريمة فى حقه.

* الموضوع الفرعى : تحريض على القسوى والفجور :

الطنن رقم ٨٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١/٦/١٩٨٨

لما كان بين من الحكم المظنون فيه أنه دان المظنون جندها بجريمة تحريض المارة فى مكان مظلوق على القسوى وقضى بتفريعها لحسين جنهياً واستند فى قضائه بالإدانة إلى الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف . لما كان ذلك، وكانت عقوبة الجريمة المذكورة - التى دبت بها المظنون جندها - طبقاً لنص المادة ٢٦٩ مكرراً من قانون العقوبات - المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - هى الحبس مدة لا تزيد على شهر وكان الحكم المظنون فيه قد إستبدل عقوبة الغرامة بطوقية الحبس الواجب القضاء بها قانوناً، فإنه يكون قد خالف القانون وإذا كان الميب الذى شاب الحكم مقصوداً على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، فإنه يتعين عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون، ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المظنون فيه بحسب المظنون جندها أسبوعاً بدلاً من عقوبة الغرامة المقررة بها.

*** الموضوع الفرعي : ثبوت جريمة هناك العرض :**

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١١/٤/١٩٧١

مضى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمي أن من الجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة، فإنه غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل سن الجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤلفها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله، فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة.

*** الموضوع الفرعي : مسئولية مدنية مترتبة على هناك العرض :**

الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٠

إذا كان بين من الحكم أن المحكمة أسست قضائها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد ارتكب خطأ هو الإعتداء على عرض الجنى عليها وقد أصابتها نتيجة هذا الخطأ أضراراً مادية وأدبية تمثل فى إستئطالة عورته إلى موضع العفة منها وخدش عاطفة الحياة عندها وما نال من سمعتها منه، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى فى القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة مسببة، مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض.

*** الموضوع الفرعي : هناك العرض بالقوة :**

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٠

مضى ثبت أن الجنى عليها قد إندفعت بالمظاهر التى تخلفها المتهم والتى أدخل بها فى روعها بصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذى إستطال إلى موضع العفة منها وخدش سمعتها، فإن هذا مما تستحق به جرمته هناك العرض بالقوة والتدخل فى أعمال طبيب المستشفى بغير حق.

وصف التهمة

* الموضوع الفرعي : تعديل وصف التهمة :

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٩

إذا رفعت النيابة الدعوى على المتهم بأنه عرض للبيع مياهاً غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة، طالبة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٣/٢ - ٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، فقطت محكمة أول درجة بإدائه عملاً بالمواد سالفة الذكر فاستأنف المحكوم عليه لفضت المحكمة الإستئنافية بالتأييد واستظهرت من ذات الوقائع التى أوردها الحكم المستأنف توافر جريمة حيازة متبجات عليها علامة موضوعة بغير حق وطبقت عليه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٣، فإنها لا تكون قد أخطأت إذ الوقائع التى طرحت أمام محكمة أول درجة هى بذاتها التى تناوّلها الحكم المستأنف، وهى لم تنصف إليها شيئاً، ولا تثريب عليها فيما أفصحت عنه وفصلته عن واقعة عقابه من أجلها محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٤٩

ما دام الحكم لم يطبق على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غير المواد المطلوب تطبيقها مسبقاً منها المادة ٢٣٤ ع. بقررتها الأولى والثانية لعدم إطباقها على الواقعة فلا محل عندئذ للفت نظر الدفاع إلى هذا الاستبعاد، وخصوصاً أن العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من تلك المادة هى الإعدام لاستبعادها فى مصلحة المتهم نفسه فلا يصح أن يتأذى منها.

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٥٠

إذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة بالإذن فأداته المحكمة فى حكمها بالضرب البسيط فلا تثريب عليها فى ذلك. إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه تتضمن فى وضوح الواقعة التى أدين فيها بعد استبعاد أحد عناصرها وهو تخلف عاهة عن الإصابة التى أحدثها، فهى لم تسند إليه واقعة جديدة. وهذا هو ما أشارت إليه المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من عدم الحاجة فيه إلى لفت نظر الدفاع، وما ذلك إلا لأن لفته فى هذه الحالة يكون من قبيل تحصيل الحاصل إذ الدفاع فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع فى الواقعة التى ثبت لدى المحكمة.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٥٠

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم فى جريمة القتل خطأ بوصفها المرفوعة به الدعوى وذكرت فى أسباب حكمها أن خطأه عن طريق الإهمال وعدم مراعاته اللوائح لم يكن لفظ بعدم التبيه

بالزمرة وبقيادته سيارة تالفاً جهاز فراملها، كما ذكر بالوصف، بل إنه كذلك قاد تلك السيارة بسرعة تزيد على الحد المقرر في اللوائح مستندة في ذلك إلى المعانة وإلى تجربة أجرتها في مواجهة المتهم والخصوم، وكان المتهم قد تناول هذا الدليل في مرافحته أمام محكمة الدرجة الثانية دون أن يعرض على هذه الإضافة فلا يكون له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥١

محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة. فإذا كان التعديل الذي أجرته المحكمة هو أنها اعتبرت الطاعن الأول فاعلاً أصلياً في جريمة القتل وشريكاً في جريمة الشروع واعتبرت الثاني فاعلاً أصلياً في الشروع وشريكاً في القتل بعد أن أحيل إليها بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه، فهذا التعديل لا يتجاوز فيه للحدود المبينة في تلك المادة فلا مخالفة فيه للقانون ولا إخلال بحق المتهمين في الدفاع.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ٨/٥/١٩٥١

إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الإحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغيراً لوصف التهمة ائحال بها المتهم ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ٢١/٣/١٩٥١

الحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة، ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٩/٤/١٩٥١

للمحكمة أن تعطي الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلتفت للدفاع إلى ذلك ما دامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي عرخت عليها أو تناوفا للدفاع.

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ٤/٦/١٩٥١

محكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعنو وصف الوقائع المستندة إلى المتهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة بأمر الإحالة.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٧١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥١

محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بدون سبق تعديل فى التهمة، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه فى أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة إليه، وإذن فعلى كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بهمة الشروع فى القتل العمد والتهمة المحكمة إلى اعتبار الواقعة جنة حرب، فلا يكون عليها أن تلتى الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٧٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٢

محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - الذى كان معمولاً به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأفعال المسندة للمتهم فى أمر الإحالة دون سبق تعديل فى التهمة ما دامت لا تسند إليه أفعالاً غير التى وجهت إليه فى أمر الإحالة ولا تحكم عليه بقتل أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال، وإذن فعلى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بهمة " أنه شرع فى قتل بدور السيد إبراهيم ومحمد السيد إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار " فاستبعدت المحكمة طرف سبق الإصرار ودانته بأنه شرع فى قتل الجنى عليها الأولى عمداً وأن هذه الجناية قد إقترنت بجناية أخرى هى شروعه فى قتل الجنى عليه الآخر عمداً وحكمت بمعالجة المتهم بالأفعال الشاقة مدة خمس سنين، فإنها لا تكون قد أحملت بحقه فى الدفاع.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٧٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٢

إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مصنع تصرف فى الزيت المخصص للمصنع لإنتاج السمن فى غير القرض المخصص له، فأدانته محكمة الدرجة الأولى بجريمة عدم إنظام القيد بسجل المصنع، فإستأنف وإستأنفت النيابة، فقضت المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة التى كانت مرفوعة بها الدعوى أصلاً، فإنها لا تكون قد أخطأت ما دام الحكم الإبتدائى حين عدل وصف التهمة لم يستند إلى وقائع غير التى رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٧٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٢

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهم من جناية شروع فى قتل مع سبق الإصرار والوصد إلى جنة حرب مقون بهلبن الطرفين لما رآته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده وكانت الواقعة المادية التى إقتضتها المحكمة فى حكمها للوصف الجندى هى نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تنصّب إليها شيئاً، فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم فى تعديلها الوصف فى حكمها على هذا النحو دون أن تلتى الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢

ما دامت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى هى ذاتها التى دين فيها الطاعن بوصفها القانونى الصحيح، فلا يكون هناك محل لما يثوره من أن المحكمة قد طبقت فى حقه مواد غير التى طلبتها النيابة العمومية.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات الواقعة القذف التى رفعت بها الدعوى عليه من بىء الأمر بعد أن انتقص منها ركن العلانية لما إستخلصه من عدم توفرها وإعتبر الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات، فكل ما يثوره الطاعن فى صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٣

مضى كان الثابت بمحضر الحجز الإدارى أن الحجز وقع فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥١، وحدد لليوم ١٩٥١/٦/٢٧ وأن الصراف أبلغ عن وقوع التزديد بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥١، وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذى كان محمداً للبيع، وإننى على ذلك أن جعلت النهاية هذا اليوم تاريخاً للتزديد، ولكن محكمة لاني درجة عدلت تاريخ الواقعة إلى اليوم الذى كان محمداً للبيع، وهو الذى طوّل الحارس فيه بتقسيم ما فى عهده من المحجوزات، فلم يفعل - فذلك لا يعد قضاء من المحكمة فى واقعة لم ترفع بها الدعوى، بل هو اخذ بما تبين للمحكمة من الأوراق.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٠٤٩ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٣

إذا كانت محكمة أول درجة قد دانت الطاعة بجرمة إدارة مسكنها للدعارة، وكانت المحكمة الإستئنافية قد غيرت الوصف القانونى للواقعة التى ألتها الحكم الابتدائى دون أن تعضف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجبة عليها، ودانتها بجرمة الإعتياد على ممارسة الدعارة، وعاقبتها بعقوبة أخف من التى كان محكوماً عليها بها - فإن المحكمة لا تكون قد أحلت فى شئ بدلا من الطاعة.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٣

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد است حكمتها ببراءة التهم على ما قالته من أن الواقعة المنسوبة إليه إن صحت فإنها تكون جرمة خيانة الأمانة لا جرمة النصب المرفوعة بها الدعوى، وإنها لا تملك تعديل الوصف إلا لقوت على المتهم درجة من درجات التقاضى، فإن ما قالته ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الإستئنافية هى بذاتها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة، فإنه كان متعيّناً عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح الذى ينطبق عليها.

الظعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

إذا كانت الواقعة المينة بالحكم المطعون فيه تكون جريمة السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من قانون العقوبات فإنه لا يعيب الحكم أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت فى وصف هذه الواقعة بأن اعتبرتها جريمة تبديد ما دامت العقوبة المقررة لجريمة السرقة.

الظعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٥

من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوصلها وأوصافها القانونية التى تستخلصها من الوقائع المرفوعة بها الدعوى وليس عليها فى ذلك إلا أن تلتفت نظر الدفاع حتى يتناول الوصف الجديد فى مراحله.

الظعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧

الحكمة هى صاحبة الراى الأخير فى تكيف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها فلا تقيد بالوصف الذى ترفع به الدعوى.

الظعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٠

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهمين من جنائية إحداث عاهة إلى جنحة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات، وكانت الواقعة المادية التى إختلقتها المحكمة فى حكمها أساساً للوصف الجديد هى نفس الواقعة المينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المراجعة دون أن تصيف إليها شيئاً بل إقتصرت على استبعاد مسئوليتهم عن العاهة - لأنها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين إذا هى عدلت الوصف فى حكمها دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك.

الظعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٥٦ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧

المبرة فى تكيف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى إليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون تقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الإتهام وينبى على ذلك أن قواعد التقادم تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذى تقررته المحكمة.

الظعن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١

لا تريب على المحكمة فى تعديل وصف التهمة بإسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الواقعة المادية التى إختلقتها المحكمة فى حكمها أساساً للوصف الجديد الذى

أخذت به التهم هي نفس الواقعة الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة على أساسها دون أن تطيف إليها شيئاً.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٥

إذا رفعت الدعوى على التهمين باعتبارهما شريكين بطريق الإلتحاق والمساعدة فى القتل العمد مع سبق الإصرار والزهد فاعتبرتهما المحكمة لأعاليين فى الجريمة المذكورة وتبين من الحكم أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذى أخذت به التهمين هي ذات الواقعة الميئة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة دون أن يتضمن التغير واقعة جديدة ودون أن تطيف المحكمة إليها شيئاً فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحق التهمين فى الدفاع ولا تكون ملزمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٤٥ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥

إذا كانت المحكمة قد دانت التهمين بإرتكاب جريمة السرقة بالإكراه التى رفعت بها الدعوى عليهم ونسبت فى حكمها فعل الإكراه إلى مجهول من بينهم بدلاً من معلوم فإن ذلك لا يعد تغييراً فى الوصف مسعجماً لتبني الدفاع لأن كلاً من التهمين يعد مستولاً عن جريمة السرقة بالإكراه يسعى فى ذلك أن يكون الإكراه قد وقع من متهم معلوم أو من متهم مجهول بينهم.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥

إذا كانت الدعوى الجنائية التى نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليها عمداً فأدانتها المحكمة لا فى الجنابة المذكورة، بل فى جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف فى وصفها وفى أركانها عن جريمة القتل العمد التى أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهى تسمع الدعوى لم تر توافق أركان جريمة القتل العمد فإنه كان لزاماً عليها إما أن تقضى ببراءته من التهمة التى أحيل عليها من أجلها وإما أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التى رأت إسنادها إليه ليمكن من إبداء دفاعه فيها ما دامت الأفعال التى إرتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التى نسبت إليه وشملها التحقيقات الابتدائية التى أجريت فى الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة فى تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الإفتيات على الضمانات القانونية التى تكفل لكل متهم حقه فى الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة فى شأن الجريمة التى ترى المحكمة إسنادها إليه كلما كان تبني الدفاع إلى ذلك لازماً قانوناً.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥

إذا كانت المحكمة حين أخذت المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذى إتهمته به النيابة للإعتبارات التى رأتها وأشارت إليها فى حكمها لم تستند فى ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها - فإن المحكمة إذا لم تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخلت بدفاعه.

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٩١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنهما إشتراكاً فى تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص الفرض منه إرتكاب جرائم التعدى مع علمهم بالفرض المقصود منه، لإستبعدت المحكمة تهمة التجمهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت للمتهمين بتهمة الضرب الذى علف عادة بالجنى عليها وكانت واقعة الضرب التى دين المتهمان بها لم توجه إليهما بالذات ولم تدر عليها المرافعة أثناء المحاكمة، فإن الحكم إذا قضى بإدانتهم فيها يكون باطلاً، ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن الضرب الواقع على الجنى عليهما قد وقع أثناء التجمهر، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليهما وذلك لإختلاف الواقعتين ولإستناد واقعة جديدة للمتهمين لم يرد لها ذكر فى قرار الإتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع إلى هذا التصير.

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٦

إذا كانت المحكمة لم تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة، وإنما عاقبت فى حدود حقها عن ذات الجريمة التى رفعت بها الدعوى بعد أن إستبعدت ظرف سبق الإصرار، فهى فى حل من عدم إتباع الأحكام المنصوص عليها فى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لعدم قيام المقضى لتطبيقها.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٦

إذا كانت الواقعة المادية التى تضمنها الوصف الجديد الذى أسندته النيابة إلى المتهم، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذى أجرته المحكمة فيها، كما دارت عليها كذلك مراعاة الدفاع، فلا تشرب على المحكمة إذا هى لم تر بعد ذلك ضرورة لتنبيه الدفاع إلى هذا التصير.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٦

محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات، بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه فى قرار الإتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة

وإذن فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والورصد وإنهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلاً عمداً دون سبق إصرار فلا محل لما ينهيه المتهم من عدم لفت الدلائل إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٦

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى إشراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة دون أن تنبه إلى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه، فإنها تكون بذلك قد أغلقت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١/٣/١٩٥٦

إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة، وكانت مطروحة على بساط البحث، فإن ذلك لا يعد فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة إغفال بها المتهم بما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع إليه فى الجلسة ليرالغ على أساسه بلى يصح إجراؤه فى الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٦

إستبعاد سبق الإصرار والورصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سبباً لطفنهم فى الحكم الصادر عليهم إستناداً إلى أنهم لم ينهوا إلى هذا التعديل قبل إجرائه ما دام لم يحكم عليهم بمقوبة أشد من المنصوص عليه فى القانون للجريمة الموجهة إليهم.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٦

معى تبين أن تحمل الإدعاء تالغ فى جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو وحده الذى أحدث إصابات الجنى عليه يسكين كما تالغ محامى المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الغرض الذى توخاه الشارع من تنبيه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن الجنى عليه بالسكين التى رأت المحكمة أن تدبته بها طبقاً لما تكشفته عنه واقعة الدعوى أمامها، هذه الغرض يكون قد تحقق.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٦

معى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضى إلى الموت حسبما إنهى إليه الحكم قد تضمن إستبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التى أنتجت الوفاة وساءلته عن باقى ما وقع منه من إعتداء على الجنى عليه وهو ما كان داخلاً فى الوصف الذى أحويل به المتهم من غرفة الإتهام، وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجلسة

ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف المحكمة شيئاً، فإن المحكمة إذ فعلت ذلك فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢١

لا تنقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفصل المسند إلى التهم بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦

إسطر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز حكمة الموضوع أن تحكم على التهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣٠

مضى كانت واقعة الإضرار في التزوير التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى التهم قد طرحت بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع، فلا جناح على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتغيير الدفاع لهذا التعبير.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٢

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه يتطوى على إعمال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى التهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى التهم من قتل عمد مقرون بجناية أخرى - جناية السرقة بمحمل سلاح إلى إشراك في جريمة قتل عمد وفتت نتيجة محتملة لجناية سرقة بمحمل سلاح - دون أن تنبه إلى هذا التغيير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصراً جديداً لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معيباً لإخلاله بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨

مضى كانت التهمة الموجهة إلى التهم في ورقة الإتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة [شيشاً] في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الإحراز بقصد التعاطي فحوت الوصف

القانوني للواقعة دون أن تعزيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه.

الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ١٢٥٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٦
معي أخذت المحكمة المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي إتهمته النيابة به، للإعتبرات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها ولم يستد في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية المبنية في وصف التهمة، والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها لأن الحكم يكون سليماً.

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٧
إسناد المحكمة لعل إطلاق العيار الناري الذي أصاب الجنى عليه إلى مجهول بين المتهمين بالشروع في قتله بدلاً من معلوم، لا يعتبر إضافة لواقعة جديدة أو تغييراً في الوصف مستوجباً لتبني الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ٤/٨/١٩٥٧
تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبنية في أمر الإحالة، مما يجوز للمحكمة إجراؤه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات بغير سبق تعديل في التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا قلته المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن واقعة جديدة غير الواقعة الشروع في القتل الواردة في أمر الإحالة هي الواقعة المكونة للعاهة، خصوصاً إذا كانت تهمة الشروع في القتل قد خلعت من أية إشارة إلى العاهة المستديرة.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ٣/٦/١٩٥٧
معي كان المتهم حين إسناد الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديل إلى نصب، فإنه يكون على علم بهذا التعديل ويكون إستئناف الحكم الابتدائي منصفاً على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ما دام أن المحكمة الإستئنافية لم تحجر أي تعديل في التهمة.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ٤/١١/١٩٥٧
معي كانت واقعة الدعوى التي نقلها الحكم أساساً لإعتبار المتهم شريكاً في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الإتهام أن يجعل منها أساساً لمسؤوليته بإعتباره فاعلاً أصلياً وهي بذاتها الواقعة التي كانت تدور عليها المرافعة، فلا على المحكمة إذا لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآته من إنطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز المتهم.

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣

متى كانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة دون تبيته سابق من القتل العمد إلى الضرب القضى إلى الموت لعدم قيام الدليل على توافر نية القتل وكانت الواقعة المادية المهيئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإنه لا يحق للمتهم إثارة دعوى الإخلال بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠

متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدّها للإتجار فيها وتوزيعها مستعيناً في ذلك بزوجه، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين اعتبرته حائزاً للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه أحرزها لأن هذا الإعتبار منها لا يعد تقيراً في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلاً للتهمة موجباً لتبسيه إليه.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٧

دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن التهمة في المواد الجنائية إنما تحدد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور وأن ما تجرّبه المحكمة من تغير في حكمها للوصف القانوني للفعل المسند للمتهم أو من تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور - ما يجرى من تغير في الوصف أو تعديل في التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجرّبه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٠

من المقرر أن للنّياة العامة حق إنشاء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة إتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهي في ذلك لا تستجراً ومن حق مظلها أن يسدى لعرفه الإنهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوع بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التي ضلّها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون

أن تعقد بالوصف الذى وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هو أنه الوصف القانونى السليم.

الطعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ مكتب قضاى ١٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣

التغير الذى تقرره المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل إلى جنحة إصابة خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى المتهم فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه بغير سبق تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناد الواقعة جديدة إلى التهم لم تكن موجودة فى أمر الإحالة، وهى واقعة الإصابة الخطأ التى قد يشير المتهم جديلاً فى شأنها، مما كان يقتضى من المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل، إلا أنه مصلحة للمتهم فى التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جرمين الإصابة الخطأ والقتل المعمد مع سبق الإصرار والورع بدقوبة واحدة داخلة فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معالجتها عليها، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة فى ثبوت التهمة التى دان المتهم بها.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ مكتب قضاى ١٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٧

الأصل أن المحكمة لا تعقد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للتغير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها من جنابة إلى جنحة بعد إسئزال الظرف المشدد الملغظ للعقوبة - فإذا كانت الواقعة أن المتهمين اتهما بجنابة الشروع فى القبض على الجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعليقات بدنية وكانت الواقعة كما أوردها الحكم فى مدوناته وكما دارت عليها المحاكمة تتواءم بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة - وهى الجريمة المعاقب عليها. بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - فإن الحكم إذ انتقص من الواقعة الظرف المشدد المستمد من التعليقات البدنية - بدعوى أنها لم تكن على درجة من الخطورة لتكوين ذلك الظرف وتغليظ العقوبة - وخلص إلى اعتبار الواقعة شروغاً فى جنحة قبض غير معاقب عليها طبقاً للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئاً فى القانون مما يقتضى تصحيحه.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١

يعين على المحكمة وقد إتجهت إلى إستاند واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة النسوبة إليه فى وصف التهمة وجه الاتهام الخفى وتدخل فى الحركة الإجرامية التى أتتها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تبته إلى التعديل الذى أجرته لىدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا هى أغفلت ذلك وفطنت ببراءة المتهم إستانداً إلى أن رجلى البوليس الحرسى ليس من اختصاصهما إتياد المتهم إلى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما أسندته إلى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما " لصرف النظر عن النزاع القائم " وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علمتا بها والثى كان يعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا مجرد عدم إتياده إلى القسم - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩

لا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائى - وهو فى معرض فحصه للواقعة المطروحة - قد إسعد عنها جريمة التهديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر إنطباعاً عليهما، ذلك أن قضاءه فى الأمر لا يعدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة وإطراح وصف آخر لها، فهو قضاء لم يميز قوة الأمر المقضى به نظراً إلى إستنائه من جانب المتهم، ولا يجرم المحكمة الإستئنائية حقها فى أن ترد الواقعة بعد فحصها - إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم.

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢

التعبير الذى أجرته المحكمة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن فى ظاهره الإستناد إلى أساس آخر غير ذلك الذى شملته الأوراق - إلا أنه بعد ما يبرأ لاعتناص الواقعة كما وردت فى ورقة التكليف بالخطور، وبمس كيانها المادى، وبنائها القانونى، مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين إلى التعديل الذى أجرته فى التهمة ذاتها ومنحهما أجلاً لتحضير دفاعهما إذا طلبا ذلك - أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون مخطئاً فى القانون بما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢١

يدخل فى حرية المحكمة فى تقدير الوقائع حقها فى تحديد مدى النتائج التى تخلفت عن الجريمة الموجهة فى أمر الإحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلاً للتهمة مسجوراً لفت نظر الدفاع فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما أحدثا بالمصاب إصابتين ثقلفت عنهما عاهتان

مستعدين بعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الإتهام، فيكون الفعل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل واحداً لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تنصف إليه جديداً - فلا تعديل لى الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا الجنى عليه عمداً ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين نارين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا فأصدين قتله - ثم تبنت المحكمة من التحقيق الذى أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم تحصل التحقيقات إلى معرفة من المتهمين الآخرين هو الذى ساهم فى الاعتداء بالبندقية الأخرى أو بالعصا لإعتيرتهم جميعاً شركاء المتهم الرابع بالإتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنه الوصف الأصلى وما شمله التحقيق ودارت عليه الواقعة من أن إطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على إتفاق سابق بين المتهمين، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعدو أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها، إذ هي لم ترد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها، بل أنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته - فلا تريب عليها إذا هي لم تلفت نظر الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صلحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٣/٧/١٩٦١

الأصل أن سلطة المحكمة الإستئنافية عند نظر الدعوى تنقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة. غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير. وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط أن لا يوتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٣/٧/١٩٦١

ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التى بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذى دارت المرافعة على أساسه - فيه ما يكفى لإعتبار التنبية قائماً ومتجذراً، وذلك أن تلت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى ثبت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلاً خاصاً.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنفذ بالوصف القانوني الذى تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة الخالصة عليها. ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق حقولاً واختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة.

- حق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً.

- تعديل المحكمة الإستئنافية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه إضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تلويح لإحدى درجات التقاضى.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن باستبعاد طرف التعديل من جريمة الخطف المسندة إليه ودانته بمقتضى المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلاً من المادة ٢٨٨ التى طلبت النيابة تطبيقها، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة وهى التى كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة، وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المخال بها الطاعن، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليرافع على أساسه، فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع يكون غير سليم.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبهاً فيه، ولما استأنفت النيابة حكم الإدانة، عدلت المحكمة الإستئنافية الوصف فى مواجهة المتهم إلى أنه عاد لحالة الإشباه - مستندة إلى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف، وقالت فى تبرير عدم أخذ التهمة بالوصف الجديد إنه يتطوّر على إسناد واقعة جديدة - إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام

ثاني درجة - بمقتضى إستئناف النيابة العامة - لا ينطوى على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة، وما إستئناف النيابة إلا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التي كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون إضافة أية واقعة جديدة، مما كان يقتضى المحكمة الإستئنافية بعد أن نهت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصولة بوصفها الصحيح، وهو العود حالة الإشتباه، وأن تعاقب المتهم على هذا الأساس.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦١

من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفة القانوني، مما كان يعين معه على محكمة ثاني درجة أن يحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحملة من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً - وهي إذ اكتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة إستناداً إلى أن الواقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية، فإن حكمها يكون مغطئاً في تطبيق القانون وبعين نفعه.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١

من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالتحضور، فإذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى المتهم وقت المرافعة في الدعوى على أساسها، قد بين فيها على وجه التحديد الفعل الجنائي المنسوب إليه إرتكابه، ولم يبت لدى المحكمة إرتكابه هذا الفعل، فإنه يكون من المتعين عليها أن تقضي ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها. وأما ما أشارت إليه النيابة " الطاعنة " من أنه كان يعين على المحكمة أن تصف الإعداء الذي وقع من المتهم الوصف القانوني وتدينه عنه لا أن تقضي ببراءته، فهو مردود بأن مناط ذلك هو التظيد بالواقعة المطروحة، وعندئذ يعين على المحكمة إعطاء الوصف القانوني لها.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦١

لا يجب الحكم أن نسب إلى الطاعن إستعمال السكين خلافاً لما جاء بأمر الإحالة - من أنه وآخر قفلاً المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجراً وطعنه المتهم الآخر بسكين - ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بهما الدعوى بالتعويل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، وما دام يحق للمحكمة أن تستعين الصورة الصحيحة التي وقع به الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها وإستناداً إلى المنطق والعقل إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة

التي كانت معروضة على بساط البحث، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦١

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف الجثة، ففقت محكمة أول درجة - في نفس الواقعة - باعتبارها مخالفة بعد استبعاد عنصر من عناصرها نقل الجريمة إلى نوع أخف، لإستأنف التهم هذا الحكم على أساس الوصف المعدل وفتت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجري تغييراً في الوصف الذي انتهى إليه الحكم المستأنف - فليس للمتهم من بعد أن ينهى على المحكمة الاستئنافية أنها أخلت بمقه في الدفاع بقالة إنها لم تنبهه إلى التغير في وصف التهمة.

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ٦/١٢/١٩٦٢

إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها هي أنه صرف أدوية لمرضاه الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعبادته وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعالج عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون. وكانت المحكمة الإستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون التي تعالج عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان والعناصر، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلفت نظر الطاعن إلى هذه التهمة الجديدة فإن الحكم يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ٥/١٤/١٩٦٣

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً. ولما كان الحكم قد أثبت أن الما قول الذي قام ببناء العمارة وكذا الماطون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جريمة الإدخال في اللفة، فقد كان على المحكمة أن تجري أحكام الإشواك كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن إقتبت بقيام الإلفاق بين الزوجة - الماطون ضدها الأولى - زوجها "مرتكب جريمة الإدخال في اللفة" من ناحية وبين الما قول - الذي لم ترفع عليه الدعوى - من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلطة التي أشار إليها الحكم لإقامة البنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الإلفاق. ولما كان على المحكمة إلا أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك وأن تمنحه أجلاً للإستعداد على أساس الوصف الجديد - ولما كانت المحكمة لم تفعن إلى ذلك وإعتبرت الإلفاء واقعاً

على عقار ورتبت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لأن حكمها يكون مشوباً بالقصور والخطأ في القانون.

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٢

لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم العالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التغيير الخطور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة. أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت ليما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث. وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين في شل مقاومة الجاني عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافاً لما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع الجاني عليها على وجهها ولوى ذراعها. ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه، وما دام يحق للمحكمة أن تستعين بالصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدلائل إلى مثل هذا التعديل.

الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٣

الأصل أن المحكمة الإستئنافية تتخذ عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصالها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً. وحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٨، ٣ من قانون الإجراءات الجنائية هو تبيته المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً تبيح له فرصة تقديم دفاعه، ويتحقق التنبية بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدلائل إلى الوصف الجديد ويكون محققة للغرض منه، سواء كان التنبية صريحاً أو ضمنياً، بإقتضاء أي إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه. ولما كان الثابت أن الدعوى أقيمت بوصف يبيع الطاعن "مسحوق شوكولاتة" مغشوشاً مع علمه بذلك، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة، وكانت النيابة العامة قد أمنت إستئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة، وهو ما إستندت إليه المحكمة الإستئنافية في إدانة الطاعن، وكان الدلائل عنه قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتوبة التي قدمها في

فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثاني درجة مما يتحقق به التيه على الوجه الذى يتطلبه القانون وليس فى تعديل وصف التهمة تفويت لإحدى درجات التقاضى، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هى بعينها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفي عن الحكم المطعون فيه قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٣

مى كانت واقعة الدعوى التى إتخذها الحكم أساساً لإعتبار الطاعن شريكاً فى الجناية هى بعينها الواقعة التى رأى الإتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً، وهى بذاتها الواقعة التى كان يدور عليها الدفاع، فلا على المحكمة إذ هى لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآه من إنطباق وصف جديد للتهمة. ولا ينطوى هذا التعديل الذى إرتأته على مساس بحق المتهم، بل دعاها إليه إلتزامها بتحميص الواقعة المطروحة عليها بجميع كوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة فى الدعوى - ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تصد نطاق عناصرها القانونية، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حقاً قبل قضائها فى الدعوى أى كان وجه الفصل فيها. وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة فى المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها بإعتبارها صاحبة الولاية فى الفصل فيها - وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستيفاء ما تظمن إلى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تظمن إليه منها دون إبداء رأبها للمتهم مقدماً، ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بالدفاع.

الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٣

من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بأن تحمص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المصلى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المبنية بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة، دون أن تضيف إليها شيئاً. ولما كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى ورقة الإتهام هى إحراز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكانت المحكمة قد إستظهرت أن الإحراز كان بقصد التعاطى، فغيرت الوصف القانونى للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التى لم تكن موجهة إلى المتهم، فإنها لا تكون قد أعلت بحقه فى الدفاع، هذا فضلاً

عن أن تغير الوصف كان في صالح الطاعن. ومن ثم يكون النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٣

لا يتطلب القانون إتباع شكل خاص لتبني التهمة أو تعديل التهمة، وكل ما يشترطه هو تبنيه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض - سواء أكان هذا التبني صريحاً أو ضمناً أو بإتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه. ولما كان الثابت أن الطاعنين قدما للمحاكمة بوصف إحداث عاهة مستتعة بالجنى عليه وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع عنهما إلى أنه قد أسند إلى الطاعن الثاني في التحقيقات إحداث إصابة بالجنى عليه بممارسته اليسرى - وهي التي تثلثت عنها العاهة - كما أسند إلى الطاعن الأول إحداث الإصابة بممارسته اليمنى وتراجع محاميهما على هذا الأساس، ثم دانهما الحكم بمقتضى هذا الوصف، فإن هذا يعد كائناً في ثلثت نظر الدفاع عن الطاعن الأول إلى ذلك التعديل، أما الطاعن الثاني فقد دانه الحكم بمقتضى الوصف الوارد بقرار الإتهام. ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنان على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون سديلاً.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٦/٤/١٩٦٣

التغير الذي تجر به المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل عطاء ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة، مما تملك المحكمة إجراءه بغیر تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة - وهي واقعة القتل الخطأ - مما كان يصح معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٤

المحكمة مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأحدث ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم كان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم الجنائية تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة - أن تعدل تهمة إحراز السلاح المسندة إليه بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بامر الإحالة أو التكليف بالحضور، بشرط أن تبني التهمة إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً للإستعداد إذا طلب ذلك، أما وهي

لم تفعل وقضت بحبس الملعون حده ستة شهور تطبيقاً للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات لأن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون. ولما كان هذا الخطأ يقتضى نقض الحكم وتصحيحه. لولا أن المحكمة لم تنبه لأثر الظرف المشدد ولم تنبه الدفاع عن التهم إليه لتبطل له فرصة إبداء دفاعه فيه مما يقتضى إن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣٠

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية مكلفة بأن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصالها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأخذ ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يوجب على ذلك إساءة بمركز التهم إذا كان هو المسألف وحده. ومن ثم فإنه كان يصح على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن الملعون ضدهما حرختا الغير على ارتكاب الدعارة - وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد، أن تنبه الملعون ضدهما لهذا الوصف وتوقع عليها العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائياً. أما وهي لم تفعل وبرأتهما بقوله أنها لا تستطيع زيادة العقوبة بما ينطق والوصف الجديد، فقد غدا حكمها معيماً بالخطأ في القانون مسجوباً نقضه

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى التهم ومن واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوها وأوصالها. ولما كان الثابت أن الملعون ضده قد أقام حجرتين بالطابق الأول العلوى بغير ترخيص، فإنه كان على المحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهي "إقامة البناء" لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بغير ترخيص. ولما كانت المخالفة قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد عولفت فيه الإشرافات التي فرضها القانون المشار إليه فإنه يصح مع الحكم بتأييد الفرامة للقضى بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الرخيص عملاً بما تقتضى به المادة ٣٠ سالف الذكر، إذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة.

الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٦٤

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي إتخذتها أساساً للتصير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تنضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة وإسعدت منه الظرف المشدد للعقوبة. ولما كانت واقعة القتل العمد التي دس بها الطاعن الأول قد وجهت إليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فإن الحكم إذ قضى بإدائته عن هذه التهمة يكون صحيحاً ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى الإخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجبة إليه في أمر الإحالة، وكان الثابت أيضاً أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجرمة الضرب المسندة إليهم في أمر الإحالة بعد أن استبعد جرمة التجمهر وظرف سبق الإصرار لعدم ثبوتها في حقهم قد أسس هذه الإدانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصبة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعدى والإيذاء وضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الاعتداء بالفعل من بعضهم وهي عناصر إشتل عليها أصلاً وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة. ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلاً في التهمة مما تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٣/١٦/١٩٦٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، ومن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجرته بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالخطور. ولما كانت جرمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جرمة منها تقوم على عناصر وإركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى، غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص. فالواقعة المادية تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تبين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها

نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت تهمة إقامة البناء على أرض غير مقسمة لا يقتضى لزوماً ثبوت هذه التهمة أخذاً بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ دون أن تجري المحكمة من جانبها تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه. ولما كان هذا العوار قد حجب محكمة الموضوع عن فحص الواقعة وإبائها القرب القانوني الذي يناسبها، فإنه يبين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قتي ١٦ صالحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النهاية العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبه أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كوفها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المثالة عليها. وهي مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة. ولا يرد على ذلك بأن سلطة الإتهام أو التحقيق حقوقاً واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى لأن هذا عمله أن تكون وقائع الدعوى متعددة مختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور لها أن تكون قابلة لأية تجزئة. كما لا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقتضى بأن تعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة بإضافة الوقائع المصيبة بهذه التهمة التي تكون معها وجه الإتهام الحقيقي والمستمدة من التحقيق الابتدائي يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تعين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً. ولما كانت جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم. وأن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن قنوام الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون، فالواقعة المادية التي تتمثل في فعل الهدم هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطي لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون وجميعها نتائج متولدة عن هذا الفعل. وكانت الواقعة المادية التي رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمة هدم البناء دون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء دون ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم، وكان في توأمة أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - تطبيقاً للمادة الخامسة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قيام الجريمة الثانية، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم

ترفع بها الدعوى ابتداء ما دامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لهاتين الجريمتين هي بذاتها التي أقيمت بها الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنفكت عن الوصف الآخر المنطبق على التهمة الأولى المسندة إلى التهمين يكون قد أعطى في تطبيق القانون كما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحجيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه على واقعة الدعوى - وإذا كانت الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إنقلاها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي كان الطاعنين به، وكان مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم عليهم واستبقاء ظرفي سبق الإصرار والوجد المشددين دون أن يتضمن التعديل إسناد الواقعة مادية أو إحالة عناصر جديدة تختلف عن الأولى. فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت الطاعنين مرتكبى جريمة الضرب المفضى إلى الموت لا ينافي التطبيق السليم في شيء. ولا عمل لما يفوه المتهم من دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني التهم والمدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨

الحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - واقع الدعوى المباشرة - وهي بصدد إنزال حكم قانون الطوارئ على واقعة الدعوى. ولما كانت المادة ٣٣٧ منه في نصها على جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قد أحالت في بيان الطاب على المادة ٣٣٦ السابقة عليها - فإن تطبيقهما معاً على الواقعة والوصف بذاتهما ليس تقييداً لوصف التهمة يسوجب تبني التهم إليه.

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحجيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إنقلاها المحكمة أساساً للوصف الجديد - ومعنى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن، فإن الوصف الذي نزلت إليه في هذا النطاق حين إعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفضى إلى الموت لا

جرمة القتل العمد - هذا التعديل لا يجافى المنطق السليم فى شئ ولا يعطى الطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبني التهم أو الدفاع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة إستعداد أحد العناصر للجريمة التى رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦

إن تغير المحكمة التهمة من شروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار والزعم إلى شروع فى سرقة ليلاً مع حل سلاح ليس مجرد تغير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى، لأنه يتضمن إسناد الواقعة جديده إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة. ومعنى كانت ملونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نهت الدفاع عن الطاعن إلى تعديل وصف التهمة، ولم يد فى جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الإنطياز إلى ما استقرت عليه المحكمة أو إنتهت إليه فى المداولة من تعديل التهمة وكان لا بدنى عن ذلك أن تهمة الشروع فى السرقة قد تناولتها التحقيقات، إذ الدفاع غير ملزم بواجب الإنطياز حيث تقعد المحكمة عن واجبها فى لفت نظره، وكان القانون لا يحول المحكمة عقاب التهم على أساس الواقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه، دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل، مما يحبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١٠/١٧/١٩٦٦

المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبرفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأخرى ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير. فمضى كان الثابت من الإطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالفقرات المضمومة أن الطعون ضده سبق الحكم بإنذاره بأن يسلوك سلوكاً مستقيماً لإشبهاء وكانت هذه الحالة قائمة وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه، وكانت هذه الصحيفة مرفقة بملف الدعوى ونحت بهر المحكمة عند نظرها، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تعدل تهمة إحراز السلاح المسندة إلى الطعون ضده بإضافة الظرف الشديد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالخطور بشرط أن تبه التهم إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً للإستعداد إذا طلب ذلك، أما وهى لم تفعل ولقبت بحبس الطعون ضده ستة أشهر وتفرغه خمسة جنيهاً والمصادرة مع إيقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة

تطبيقاً للمادة ١/٢٦ من القانون مالف الذكر والمواد ١٧، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات، فإن الحكم يكون منوطاً على خطأ في تطبيق القانون. ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه إلا أن المحكمة إذ لم تقطن لأثر الطرف المشدد، ولم تنبه الدفاع عن المتهم إليه انتهى له فرصة إبداء دفاعه فيه فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

من المقرر أن تنبه الدفاع إلى الوصف الجديد للتهمة بمحقق بأى كيفية يتم بها لغت نظره إليه - يسعى في ذلك التنبيه الصريح أو الضمني أو إنفاذ أى إجراء يتم عليه في مواجهته وينصرف مدلوله إليه. فإذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة بوصفه مرتكباً لجريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات، وكانت المحكمة قد إستجلبت المتهم بجلسة المحاكمة عن طبيعة عمله كمشترف فأقر بأنه كان أميناً على المبلغ المسلم إليه بسبب وظفنه وأنه كان في عهده كما سلم الدفاع عنه بالصفة المذكورة فماتحه المحكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر - فإن ذلك لا يحقق به تنبيه المتهم والمدافع عنه إلى تعديل الوصف القانوني للتهمة. ويحصر عن الحكم به قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

ينين من مقارنة نص المادتين ١٤، ٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد فرض على أصحاب الأعمال إلزامين مختلفين - أولهما عام يسرى على أصحاب الأعمال جميعاً بعدم جواز توظيف أو استخدام أى معطل إلا إذا كان حاصلاً على شهادة قيد من أحد مكاتب التعليم وهو المنصوص عليه في المادة ١٤ من القانون - أما الإلتزام الآخر المنصوص عليه في المادة ٢١ فإنه لا يسرى إلا على بعض أصحاب الأعمال ويقضى بأن يلتزموا في استخدام العمال - فضلاً عن القيد في مكاتب التعليم بالتقيد بتواريخ قيد العمال بهذه المكاتب، وقد خول القانون وزير العمل تحديد تلك الأعمال وبيان الشروط والأوضاع التي تتبع في ذلك.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩

إذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة عدلت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم من جنابة إختلاس إلى إغفاء أشياء متحصلة من هذه الجنابة دون أن تنبهه أو المدافع عنه إلى هذا التعديل - إلا أنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن إتصاله بالأشياء المختلسة وعلمه بإختلاسها فإن التعوير الذى أجرته المحكمة في هذا النطاق حين أعيرت المتهم مرتكباً لجريمة إغفاء أشياء متحصلة من جنابة إختلاس لا يلزمها بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه ما دامت لم تنصف إلى الفعل المادى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦٧

لا تتقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦٧

الأصل هو أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ما دام أن الواقعة المادية المجتة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي تختلتها المحكمة أساساً للوصف الجديد.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٧

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم - بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كواهلها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك بأنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة.

الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٨

لا يحول القانون المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك. ولما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي فاتهت المحكمة بها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، وكان الضهير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن مما تملك المحكمة إجراءاته وبغير سبق تعديل في التهمة بل يتجاوز إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن وإلى تعديل في التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط تبيح التهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب في ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعنيه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالتحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانوني السليم، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر بمجرد تعديل الوصف إلى تغير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع. ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجرمة ضرب الجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الأخرى المبينة بالقرار الطعى عدا الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد فقد كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم إدانتهم على هذا الأساس أن تنبههم إلى هذا التعديل الجديد ليدعوا دفاعهم فيه. ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد عثت بما يدل على أن المحكمة قد نهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الإنذارات إلى ما إستقرت عليه المحكمة أو إنتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التى توجه إليه ليرتب دفاعه عنها، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل إعمال نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٨

إذا كانت محاضر جلسات المحكمة قد خلت بما يدل على أن المحكمة نهت المدافع عن التهم إلى تعديل التهمة على النحو الذى انتهت إليه، ولم يد في جلسة المحاكمة من جانب المدافع المذكور ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما إستقرت إليه المحاكمة فى المداولة من تعديل التهمة، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع وجاء حكمها معيماً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

تختلف جريمة هتك العرض بالقوة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٦٨، ٢ من قانون العقوبات فى أركانها وعناصرها عن جريمة دخول بيت مسكون ليلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه العقاب عليها بمقتضى المادتين ٣٧٠، ٣٧٢ من القانون المذكور. ولما كان التفسير الذى أجرتة محكمة الجنايات فى التهمة - من الجريمة الأولى التى رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها إلى الجريمة الثانية التى أدن بها - ليس مجرد تفسير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما قللك المحكمة إجراءاته فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءاته إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى، وبشرط تبيح التهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كى بعد دلائله على أساسه فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيماً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٨

لئن كان من حق المحكمة ألا تقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى تراه أنه الوصف القانونى السليم، إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييراً فى أساس الدعوى نفسه إضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة والنيابة بوصفها سلطة إتهام - وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الإضافة بما يبنى عليها من تفسير فى الأساس أو زيادة فى عدد الجرائم القائمة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك فى مواجهة التهم أو مع إعلانه به إذا كان غالباً وأن يكون أمام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تحرم فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضى، وإذا كان ذلك وكان من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من

قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالتحضور، وأن محكمة ثاني درجة إنما تتصل بالدعوى متقدمة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية، وكانت التهمة التي وجهت إلى المتهمين والتي تمت المرافعة على أساسها أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائي المنسوب إليهم ارتكابه وهو شروعه في السرقة ولم تقل النيابة أنهم إشتروا في إتفاق جنائي ولم ترفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بهذه التهمة، وكانت هذه الجريمة الأخيرة تختلف في عناصرها المكونة لها وأركانها عن جريمة الشروع في السرقة وتتميز عنها بذاتية خاصة وسمات معينة وقد جرى النشاط الإجرامي فيها في تاريخ سابق على حصول الجريمة الأولى، فإنه ما كان يجوز للنيابة أو للمحكمة أن توجه إلى المتهمين هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها، لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تغيير في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة وما يوجب عليه من حرمان المتهمين من درجة من درجات القاضي، ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات، فإن هذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٨٠ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٨

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالتحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها طبقاً للقانون، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم - إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني نتيجة إدخال عناصر جديدة تعضف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملت التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في تزوير إلى شريك فيه - فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه، إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإذا كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن المتهم دارت حول الوصف القانوني الذي أقيمت به الدعوى الجنائية دون أن تعدل المحكمة وصف التهمة في مواجهته أو نظرت الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه، فإنها تكون قد أخلت بمقتضى الدفاع ويكون حكمها معيباً بطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٨
للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم ولما تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور، على أن تنبه المتهم إلى هذا التغير وتمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إن طلب ذلك، وإذا لم تفعل المحكمة ذلك بناء على ما إرتأته خطأ من انقضاء المدة المقررة في القانون لسرد الاعتبار فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ٣/٢٢/١٩٧٠
إن رد الحكم تاريخ الحادث إلى الوقت الذى إطمأن إلى وقوع الجريمة فيه، هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما إستخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث، وليس تغييراً فى كيانها المادى، ومن ثم لا يعد فى حكم القانون تعديلاً فى التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع.

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨١٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٧٠
من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٠٤، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعالجة التهم بالعقوبة المقررة فى القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه وهى مكلفة فى سبيل ذلك بأن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق لصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسببه النيابة لأن المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية فى الفصل فيها. ولما كان يبين من الإطلاع على المقررات أنه أسند إلى المظعون ضده فى محضر ضبط الواقعة أنه أدار عمله " مطعم " بغير إذن خاص، بخالفاً بذلك نص المادة ١٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إلا أن النيابة العامة أسبغت خطأ على الواقعة، ووصف أنه أدار محلاً بدلاً من ترخيص وكانت المادة ١٢ من القانون سالف الذكر تنص على أنه " لا يجوز لأى شخص أن يستغل محلاً عاماً أو أن يعمل مديراً له أو مشرفاً على أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك ". فإن الحكم المظعون فيه إذ قضى ببراءة المظعون ضده تقييداً منه بالوصف الذى أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانونى الواجب التطبيق ودون أن يعنى باستجلاء ما إذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص باستغلال المحل من عدمه، توصل إلى رد الواقعة إلى وصفها القانونى الصحيح يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

لا يجب الحكم تغييره وصف الأفعال التى وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التى رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التغيير المظهور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام كمحل وقوع الجريمة، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦

متى كان الثابت أن الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائى الصادر بإدائنه على أساس التعديل الذى أجرتة محكمة أول درجة فى التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنًا فى العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل، وكان إستئناف الحكم الابتدائى منصباً على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يقر شيئاً بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الإستئنافية فلا يجوز أن يديه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٥

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إنحلتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذى دين الطاعن به. وإذا كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة إعتلاص المواد البورولية المسلمة إليه بسبب وظيفته الأمر المنطبق على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وإنتهت المحكمة فى حكمها إلى أن الطاعن بصفته موظفاً عمومياً، إستولى بغير حق على المواد البورولية المملوكة للجمعية التعاونية للبترول طبقاً للمادة ١١٣ من قانون العقوبات، لما بان لها من أن المواد المختلسة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته، ومن ثم فإن الوصف الذى دين به لم يبن على وقائع جديدة غير التى كانت أساساً للدعوى المرفوعة، ودون أن تعضف المحكمة إليه جديداً مما يستأهل لفت نظر الدفاع، وبالتالي يكون ما ينهه الطاعن على الحكم من الإغلال بحق الدفاع على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٠

إن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بالنسبة للطاعة من تسهيل إرتكاب الفجور والعدارة للغير إلى شروع في ذلك، دون أن تبه الطاعة أو المدافع عنها، لا يعيب الحكم المطعون فيه، ما دامت الطاعة قد علمت بهذا التعديل وأبدى محاميها دفاعه على أساسه أمام المحكمة الإستئنافية.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه على الواقعة. وإذا كانت الواقعة المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي ذاتها الواقعة التي إقتضها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو إستبعاد نية الفعل وعدم إطمئنان المحكمة إلى أن الطاعن هو محدث الطعنة التي أودت بحياة المجنى عليه فأعلنت هذا الطاعن بالقدر المتيقن في حقه دون أن يتضمن التعديل إسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب البسيط بدلاً من القتل العمد لا ينافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطي هذا الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذا أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتبني المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجزته من تعديل الوصف ما دامت قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى وأعلنته بالقدر المتيقن في حقه ومن ثم فقد إنحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ٣/١٩/١٩٧٢

لا جدوى من النعي حول حقيقة الوصف القانوني لتهمة الشروع في القتل ما دام أن فعل الإعتداء فيها أبا ما كان وصفه هو بذاته قوام جنابة التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات موضوع التهمة الثانية، وطالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجرمين وعاقبت المطعون حده بالعقوبة الأشد وهي المقررة للمجرمة الثانية.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٢١/٥/١٩٧٢

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم. وإذا كانت الواقعة المادية المينة بأمر

الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة - تهمة الضرب الذى تخلفت عنه عاهة مستديرة- هي بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به - الضرب الذى زادت مدة علاجه على عشرين يوماً - وكان مبرر التعديل هو عدم قيام الدليل على أن العاهة المستديرة التى وجدت بالجنى عليه قد حدثت نتيجة إعتداء الطاعن عليه ولم يتضمن ذلك التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى لما لا يعطى للطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم تتيهه إلى ذلك التعديل - لأن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف إقتصر على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا العدد فى غير محله.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

حكمت المحكمة الموضوع أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم دون أن تعقيد بالوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم.

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٥

الأصل أن المحكمة لا تعقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على واقعة الدعوى، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى ونيلها القانونى والإستماع فى ذلك بمناصر أخرى تتضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تبنيته المتهم إليه ومتحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك. وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية - بالنسبة إلى التهمة الثانية - قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع فى تهريب البضائع المينة بالتحقيقات بأن أحضرها معه عند قنومه من الخارج وحاول إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع المنوعة وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً لمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الشروع فى تهريب نقود بأن حاول إدخالها إلى الجمهورية بالمخالفة لنظم المعمول بها دون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية وعاقبه طبقاً لمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ فإن هذا الذى أجراه الحكم لا يعد تعديلاً فى وصف التهمة، وإنما هو تعديل فى التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا فى أثناء المحاكمة

وقبل الحكم في الدعوى مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بني على إجراء باطل مما يبيحه.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها على حقيقتها كما تبينها من الأوراق، وكل ما يلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور.

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

لما كان المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكل ما يلتزم به في هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ألبت في حق المطعون ضده إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها، وكان الفعل المادى لهذه الجريمة يكون جريمة أخرى وهي إقامة البناء بغير ترخيص مما كان يعين معه على المحكمة توقيع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن حصة جنيهاً فضلاً عن ضعف رسوم الرخيص وهي العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص، غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر وهو حصة جنيهاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة بها لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الرخيص إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد سككت عن إستئناف ذلك الحكم فإنه ليس للمحكمة الإستئنافية أن تصحح هذا الخطأ إذ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده. لما كان ما تقدم، وكان الوصف الجديد الذي يعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يجب على وقائع جديدة غير التي كانت أساساً للدعوى المرفوعة ولا يضيف شيئاً يستعمل لفت نظر الدفاع فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل الغرامة المقررة بها حصة جنيهاً.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٧٣

لا يتطلب القانون إتياع شكل خاص لتبني التهمة إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة - ولو كانت لم تذكر في أمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور - وكل ما يشترطه هو تبني التهمة إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لذلك الغرض سواء كان هذا التبني صريحاً أو بطريق التضمن أو بالتأخذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه ولا كان الشائب من محضر جلسة المحكمة أن المحكمة سألت الطاعن عما نسب إليه فأعترف بعبث السلاح وملكيته له بدون ترخيص كما أعترف بالسابقة الواردة بصحيفة حالته الجنائية وذلك في حضور محاميه الذي أشار إلى هذه السابقة في مرافعته الشفوية وتناول الظروف الشدد بالتناقض والتفنيذ، فإن ذلك يكون كافياً في تبني الطاعن والدفاع عنه إلى الظروف المشددة المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت مرفقة بملف الدعوى وتكون المحكمة قد قامت بإتياع أمر القانون في المادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم ينحسر عن الحكم دعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسببه النيابة العامة للفعل المسند إلى المتهم بل من واجها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهي تفعل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المخالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتحصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، فإن محكمة الموضوع إذ أغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية - التي كانت تحت نظرها - من موابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس أنها جنة دون أن تحصرها وتسع عليها الوصف القانوني الصحيح، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٣:

إذا كان الثابت أن المحكمة لم تجر أى تعديل فى صدد وصف التهمة أو فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بل كان الصلبد الذى أجرى فى صدد مواد القانون فقط بتطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١١٣ مكرر من القانون المذكور وهو النص القانونى الصحيح المنطبق على واقعة الدعوى - كما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع - فإن تسيب الحكم بأنه إنطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٣:

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كبرفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صريحاً، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجره فى الجلسة وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور.

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٣:

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى سببه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كبرفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجره فى الجلسة. وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل فى حق الطاعن أحكام القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذى لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر فى مدى إنطباق أحكام القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها وهى أن الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف فى سلعة صرلت له من إحدى شركات القطاع العام بغر الكيفية أو لغبر الغرض المنصرفة من أجله وينزل عليها حكم القانون الصحيح، وكانت العقوبة المقررة بها أشد من العقوبة المنصوص عليها فى القرار الوزارى وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحميص الواقعة وبيان مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ عليها، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفاها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تعهد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم. ولا يقدر فى هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تميز للمتهم التهمة التى توجه إليه ليرتب دفاعه عنها، ذلك بأن حق المحكمة فى تحليل التهمة فى أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم " التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أعمال نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ولم يفصل فى الدعوى على هذا الأساس وينزل عليها حكم القانون يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه. ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانونى الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يصح منه أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠١ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٣

إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم فعلاً غير الذى رُفعت بها الدعوى عليه، إلا أن التغيير المخطور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسمة عليها التهمة. أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما يجرمه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث، فلا يجب الحكم أن ينسب إلى الطاعن ارتكابه لفعل الخطف بنفسه خلافاً لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الفعل بواسطة غيره ما دام الحكم لا يتناول التهمة التى رُفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة الخطف بالتحويل، وما دام يحق للمحكمة أن تبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتى دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل فى النتيجة وبمضى النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة الخطف بالتحويل التى كانت معروضة على بساط البحث وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات التى يستوى فيها أن يرتكب الجانى الخطف بنفسه أو بواسطة غيره. ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى بدل التعديل الذى تم فى الدعوى.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

لئن كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة التى كانت مسندة إلى الطاعن من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عادة مستندة لى مجرد تغيير فى وصف الأفعال المينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد إسبعاد واقعة فرعية هى نسبة القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعادة والتى قد يثير الطاعن جدلاً بشأنها. مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه. إلا أنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول فى مرافعة الفعل المادى المسند إلى الطاعن والمكونة لواقعة الضرب فى حد ذاتها، وكانت العقوبة المقررة على الطاعن - وهى الحبس سنة - داخلة فى حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عادة مستندة لأنه لا مصلحة له فى العصى على الحكم بقالة الإخلال بحقه فى الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغيير التهمة المسندة إليه.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٢

لئن كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير من التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التى رفعت بها الدعوى عليه، إلا أن التغيير المخطور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تمجّره لا تخرج عن نطاق الواقعة نفسها التى تضمنها أمر الإحالة. فلا يحىب الحكم تعيين تاريخ الجريمة أو إضافة بيان نسبة العادة إلى وصف التهمة حسبما ورد بقرار الطبيب الشرعى ما دام أنه لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى جريمة الضرب الذى أحدث عادة والتى كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة - ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل.

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤

لما كانت المحكمة إذ اعتبرت الحكم الذى صدر على المطعون ضده فى غيبته حكماً حضورياً إعتبارياً صادراً فى جنحة وقابلاً للمعارضة، قد أخطأت فى تطبيق القانون، ذلك أن مناط الطرقة فى مثل هذه الحالة هو الوصف الذى ترفع به الدعوى، فإذا رفعت بوصفها جنائية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - سرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم وإعتباره كأن لم يكون إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ولما

كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم العياى الصادر من محكمة الجنائيات فى الجنابة المنسوبة إلى المظعون ضده فيه معنى سقوط الحكم كما يجعل المظعن غير ذى موضوع، ومن ثم فإن المظعن من النيابة العامة عنه يحتر ساقطاً بسقوطه.

المظعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ مكتب قضاى ٢٥ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٧٤

لئن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة اغفال عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة - إلا أنه يجب أن تلزم فى هذا النطاق بألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تعزف إليها شيئاً. وإذا كان الثابت من الحكم المظعون فيه أن الدعوى رفعت على المظعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة غادر أراضها دون أن يكون حاصلاً على إذن من الجهة المختصة، وقضى الحكم ببراءته وأقام قضاءه على ما يجب من محضر الضبط من أنه ضبط داخل الأراضى المصرية ولم يفاذرها، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة العواجد بمنطقه ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحرية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور فإن الحكم المظعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

المظعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٤ مكتب قضاى ٢٥ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٧٤

الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة اغفال عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة - إلا أنه يجب أن تلزم فى هذا النطاق بألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تعزف إليها شيئاً - لما كان ذلك، وكانت الدعوى قد رفعت على المظعون ضده بوصف أنه زرع التبغ المبين بالمحضر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة الأمر بالنطبق على البند "أولاً" من المادة التالية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ والتى تحجر زراعة التبغ تهريماً وكان البند "رابعاً" من المادة ذاتها يعتبر

تهرباً تداول التبغ أو حيازته أو نقله كذلك تداول البلور أو حيازتها أو نقلها، ومن ثم كان مجال أعمال
البند الأول يباير كلية مجال أعمال البند الرابع - لما كان ذلك وكان الوصف الوارد بطلب التكليف
بالحضور في الدعوى الماثلة ينصب على واقعة زراعة التبغ فلا يسوغ محاكمة المظنون ضده عن واقعة
أخرى مكونة من فعل مادي مختلف هو حيازة بلور تبغ - لم ترد بورقة التكليف بالحضور ولم تكن مطروحة
على المحكمة ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من تهمة زراعة التبغ بدون
تصريح لا يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل
من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون
تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف
التهمة الماثلة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها المطروحة
عليها وفي التحقيق الذي تجر به بالجلسة.

- لما كانت وقائع إخلاص سند الدين وتزوير آخر بدلاً منه وإستعماله مع العلم بتزويره المينة بأمر الإحالة
والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الوقائع التي إقتلها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان
الطاعن به ودارت على أساسها الواقعة فضلاً عن أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما أسبغته على الواقعة
من وصف قانوني فإن النتي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون في
غير محله.

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٩

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى
المتهم بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص
القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها المرسوم في وصف
التهمة الماثلة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية كما رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما
تبينها من الأوراق.

الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني المسبغ على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة
بأن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون التي تحكمها

تطبيقاً صحيحاً وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير تلك التي وردت بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور.

الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

الأصل أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم. ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة - وهي إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقلة - هي بذاتها الواقعة التي يُقْبَلُها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق ركناتها المادي والمعنوي - أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين استبعدت ظروف العود إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت الواقعة جنحة إخفاء مسروقات مجردة من أي ظرف مشدد، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى، فإن ذلك لا يحول الطاعن إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها.

الطعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٥

محكمة الموضوع ألا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف السليم الذي ترى إنطباقه على واقعة الدعوى إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التصير يقتضي من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى التغيير في التهمة ومنحاً أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذ كان هو المستأنف وحده.

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢

من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تخلص الواقعة المطروحة عليها وأن تنظر فيها على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجر به في الجلسة، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة في ذلك بالقانون الذي تطلب النيابة العامة عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٦

١) من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على العمل المسند إلى المتهم ومن واجبه أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة غرو التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور.

٣.٢ لما كان من المقرر أنه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات لقانون جديد أصحح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق، وكان قد صدر فى ١٩٧٥/٩/١٣ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى ألقى فى مادته التاسعة عشرة القانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الإستيراد وأباح فى المادة الأولى منه إستيراد احتياجات البلاد السالمة عن طريق القطاعين العام والخاص، وذلك وفق أحكام الحظوة العامة للدولة فى حدود الموازنة العامة التقديرية السارية وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة وإن أجازت لوزير التجارة أن يقصر إستيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام، وكان قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ الصادر فى ١٩٧٥/١٢/٣١ قد نص فى المادة الثالثة منه على قصر إستيراد سلع معينة عُدتها على القطاع العام، إلا أنه لما كانت السلع محل الجريمة المسندة للمطعون ضده - وهى على ما يبين من مراجعة المفردات المضمومة "كميات تجارية من البنىط الصناعية التى تستخدم فى الحراطة ومسامير ونحاس وبرونز" ليست من السلع التى قصر القرار الوزاوى المذكور إستيرادها على جهات القطاع العام، ومن ثم فقد أضحي فعل الإستيراد المسند إلى المطعون ضده أخذاً بأحكام القانون الجديد الأصحح للمتهم.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفاً عمومياً من الأمناء على الودائع "أمين مخزن العهدة بمصنع حربي ٨١" إستولى بغير حق على مال للدولة هو الزيوت المينة بالمخضر والملوكة للجمعية التعاونية والمسلمة إليه بسبب وظيفته وظلت من قضاء الإحالة إحالته إلى محكمة الجنائيات. وإذا أحيل الطاعن بهذا الوصف، فقتت المحكمة بإدائته عن ذات الفعل بوصف أنه "بصفته موظفاً عمومياً ومن الأمناء على الودائع" مساعداً أمين مخزن بالمصنع الحربي ٨١ إحتلس كمية السولار والبنزين البالغ قيمتها ١٠١٢ ج و ٧٠٠ م وأسلمة إليه بسبب وظيفته وبصفته أميناً عليها " ولما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بمختص الواقعة المطروحة بجميع كيولها وأوصافها، وأن تطبق

عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إنغلتها الحكم أساساً للوصف الذي دان به المتهم، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - إذ يوجب القانون على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المطروحة كما صار إثباتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو إفتات على حق مقرر للمتهم.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢١

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تنقذ بالوصف القانوني الذي تسبه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٣

لما كان بين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بإدانة الطاعن بعد أن إعتبر الواقعة المسندة إليه جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ كما نشأ عن الإصابات عاهة مستمدة بالتطبيق للقرارات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية، لإستأنف الطاعن الحكم، ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس الطاعن شهراً واحداً مع الشغل، لما كان ذلك، وكان الطاعن حين إستأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانة على علم بالتعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة فلا وجه للقول بأنه لم يخطر به ظناً أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة هذا فضلاً عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يفر شيئاً بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الإستئنافية فلا يجوز له أن يديه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

(١) من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر. ما دامت أقوالهما متفقة مع ما أسند إليه الحكم منها.

(٢) أن ما ينمى الطاعن عن إلطات المحكمة عن الرد على ما أثاره من إتهامه ولا يرتكبا للحادث مردود بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تلزم المحكمة بالعرض له والرد عليه إستقلاً إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى.

٣٢) لما كان الواضح من محضر جلسة..... التي تناولت فيها المرافعة واختتمت بصذور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يفر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن قالة المتقاضين بين قالة..... و..... وبين الدليل القننى المستمد من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم فلا يسوغ له أن يصر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعى على المحكمة بإخفائها الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها.

٤) من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد ألصق عن إطمئنائه إلى صحة ما أدلى به الجنبى عليه للشاهدين سائلى الذكر وعزل على ما نقلاه عنه من أنه قال إن الطاعن هو ضاربه، فإن ما يفره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام النقض.

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بمحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريات وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، دون حاجة إلى أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والنسب كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم أساساً للوصف الذى دان للمتهم به، دون أن تصنف إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بإدخال معهم آخر مجهول دون لفت نظره إلى ذلك، وكان التعديل على هذه الصورة لا يفرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنتها أمر الإحالة. وهى التى كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة، وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليتدافع على أساسه، ومن ثم فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع يكون غير سليم.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٠

متى كانت واقعة الدعوى التى إتخذها الحكم لإعتبار كل من الطاعنين الأول والثانى شريكاً مع زميله الآخر فى جريمة القتل العمد التى هى بعينها الواقعة التى رأى الإتهام أن يحمل منها أساساً لمستوياتهما كفاهلين أصليين وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة، فلا على المحكمة إذا هى لم توجه نظر

الطاعنين إلى ما رأت من إنطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز الطاعن هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة بها بإعتبارهما شريكين تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي، ومن ثم فإن ما يخره الطاعنان من تغير صفتهما إلى شريكين في الواقعة حالة كونهما قد قدما بوصف أنهما فاعلان أصليان دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التغير وإدانتهم على هذا الأساس يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١
متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التي أسندتها إليه النيابة العامة وهي أنه عرض للبيع جنناً مفشوشاً وكان ما أورده بأسبابه من أن الطاعن هو الذي أنتج الجبن المفشوش قد جاء بصدد إثبات علم الطاعن بالشر ولا يعد تعديلاً من المحكمة لوصف التهمة، فإن النعي على الحكم بقالة الإغلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢١
إن القانون لا يتطلب إتيان شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تعديل التهمة وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة عاقلة لهذا الغرض.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧
الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة - إلا أنه يجب أن يلتزم في هذا النطاق بالواقعة المطروحة ولا ينطوي الوصف الجديد على تحوير لكيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى ولبنائها القانوني ويجاوز نطاق التكيف القانوني للواقعة - أي مجرد ردها إلى أصل من نصوص القانون الواجب التطبيق ولا ينطوي على مساس بكامل عناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة. ولما كانت الدعوى قد رفعت على المظنون ضده بوصف أنه حاز منجعة غير صحيحة وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة البيع بأزيد من السعر المقر، المعاقب عليها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠، ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالخطور ويكون الحكم المظنون فيه إذ عدل وصف التهمة من حيازة منجعة غير صحيحة إلى بيع

سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وقضى بعدم إختصاص المحكمة نوعياً إستناداً إلى هذا التعديل قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠

من حيث إن النيابة العامة قدمت المظنون جنده محاكمته بوصف أنه غادر البلاد بدون جواز سفره ومن غير الأماكن المخصصة لذلك، وقضى الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط أنه وجد في منطقة عسكرية بدون تصريح وهي واقعة منبئة الصلة بما تضمنه طلب التكليف بالحضور، لما كان ذلك فإنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن يحمي الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد، بالواقعة في نطاقها الضيق الرسوم في وصف التهمة المالح عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة، إلا أنه يجب أن يلتزم في هذا النطاق بالأ تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً. وإذا كان الثالث من الحكم المظنون فيه أن الدعوى رفعت على المظنون جنده بصفته مصرىً مخرج من البلاد عسنة من غير أن يكون حاملاً لجواز سفر ساري المفعول يبيح له ذلك وبأنه مخرج من غير الأماكن التي حددتها وزير الداخلية، وكان الفعل المادى المكون لهاتين الجريمتين يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور، فإن الحكم المظنون له يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٠

المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي تكلفه بتحمي الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة المبنية بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً، وأنه إذ توجهت المحكمة إلى إسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه في وصف التهمة وجه الإتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الإجرامية التي أتاها المتهم - تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن نهته إلى

التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك وكان
البين من إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن تلك المحكمة طبقت على الفعل المسند إلى المتهم
إطلاقه عياراً نارياً داخل القرية ما إنطوى عليه من جريمة حمل السلاح الناري - الذي أطلقه - في فرح
وهو ما يدخل بالضرورة في ذات الحركة الإجرامية التي أتاها ونهته إلى هذا التعديل ليبدى دفاعه فيه فإنه
لا شائبة بطلان في إجراءات محكمة أول درجة وما تورب عليها من حكم أصدرته، وإذا كان من المقرر
بالإضافة إلى ذلك - أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو - حتى ولو لم تلفت نظر
الدفاع عن المتهم - لا يورب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام أن المتهم حين
إستئناف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له إبداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال في
الدعوى - فإن نفي الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان أو الإخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له
لما كان ذلك، وكان دافع الطاعن أمام محكمة ثاني درجة ببطلان الحكم الابتدائي لا يعدو - على ما سلف
بيانه - أن يكون دافعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعداً عن محجة الصواب فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه
إلفاته عنه ويكون النفي عليه بالقصور في هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قس ٣١ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٠

١) النفي بالافتات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردوداً بأن
نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تتأهل رداً طالما كان الرد عليها مستغداً من أدلة الثبوت
التي أوردها الحكم، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التي
صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يعطيه في كل جزئية من
جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثوره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن
يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط
معتقداها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٢) لما كان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر
العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها
وأن تطرح ما يخالقها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق
ولها أصلها في الأوراق كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف
التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من
الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه

وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وإذا كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الإثبات فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتقبتها المحكمة واقتضت بها ولا تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى أن الجاني كان في إمكانه ارتكاب الجريمة دون أن يراه أحد إذ أن مفاد ما تنهى إليه الحكم من تصوير للواقعة هو إطراح دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير.

٣) لا يجدي الطاعن التحدى بأن الحكم لم يفسح عن بيان نية القتل لمن أعطى في شخصهم من الجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالجنى عليه الأول بذاته أو تحديده وإنصراف أثره إلى الجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على إنتفائه ما دامت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعدو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التي يؤخذ الجاني فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى إليها فعله ولأن الخطأ في شخص الجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا الغرض ومن ثم فإن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل الجنى عليه الأول يتعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التي دانه بها.

٤) لا يقدح في سلامة الحكم ما سطره في مقام نفى ظرف الإقوان من القول بأن الطاعن "لم يقصد قتل الجنى عليهم من الثاني إلى الرابع وإنما نشأ هذا القتل والشروع فيه نتيجة إطلاق النار قاصداً قتل الجنى عليه الأول"، إذ البين من السياق الذي تخللته هذه العبارة - على ما سلف بيانه - أنها تعنى أن الطاعن أطلق النار على الجنى عليه الأول قاصداً قتله فأخطأته بعض الأعيرة وأصابته الجنى عليهم الآخرين ولا تعنى إنتفاء نية القتل لديه في شأن هؤلاء بل هي ترديد لما سالفه الحكم من قبل حسبما يبين من مدوناته المتكاملة، ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم تكن بذى أثر على عقيدة المحكمة التي تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني وطالما كان المعنى المقصود منها هو توافر نية القتل لا إنتفاؤها.

٥) بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والوعد في حق الطاعن كي يستقيم قضاءؤه عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينصاه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع فيه الأخرى ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانه بها - تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول. وإذا كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار فقد وجب مساءلته عنها سواء ارتكبتها وحده أو مع غيره ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال.

٦) لا يعيب الحكم إن هو نسب إلى الطاعن مقارنته لهذه الجرائم مع غيره في حين أن وصف التهمة المرفوع بها الدعوى قد أفردته بالإتهام دون لغت نظره إلى ذلك، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تقيد بالوصف الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلقت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم بها دون أن تعييف إليها المحكمة شيئاً. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الطاعن فاعلاً مع غيره وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة ائحال بها الطاعن بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تبينه الدفاع إليه في الجلسة لواقع على أساسه.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف القانوني السليم إلى ترى إطباقه عليها وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى إلى الموت لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع. إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحال بتبنيه أو المدافع عنه إلى ما أجبرته من تعديل في الوصف ما دام قد اقتصر على إستبعاد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ومن فقد انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١

للمحكمة أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجر به لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن وحده ارتكابه لفعل القتل المحقق بجنابة الشروع في القتل خلافاً لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر - قضى ببراءته - ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة

القتل العمد المقرن بجناية شروع في قتل، وما دام يحق للمحكمة أن تستعين بالصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد المقرن بجناية شروع في قتل وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة، والتي يسرى أن يرتكبها الطاعن وحده أو مع غيره، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة بإجراء تعديل في وصف التهمة يقتضي تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليواقع على أسامه.

الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣

النات في اعتبار المال منقولاً قابلاً للسرقة هو مجرد قابليته للنقل من مكان إلى آخر ومن يد إلى أخرى ولو لم يكن بذاته منقولاً في حكم القانون المدني، كالمقار بالتخصيص والعقارات بالاتصال متى فصلت عن المال الثابت بلى والعقارات بطبيعتها بالنسبة للأجزاء التي يمكن إزالتها منها، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر اختلاس الأبواب والنوافذ وأخشاب سقف منزلي المدعين بائناً لسرقة يكون قد إقنن بالصواب ويضحى معنى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس. لا عيرة بوصف الفعل الذي إشتغل عليه بلاغ الحادث وإنما العيرة بالتكييف القانوني الصحيح لهذا الفعل.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

١) " لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الإذن قد وقعه باعتباره متدباً من النائب العام وهو ما لا يجاري فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان متدباً ممن يملك ندبه قانوناً " وكان يكفي في أمر التدب للتحقيق أن يثبت حصول هذا التدب من أوراق الدعوى فإن ما أثبتته الحكم يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى بهتلان إذن التفتيش.

٢) من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرز تعرض التفتيش لجرته أو خروسة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بالجريمة.

٣) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

٤) إذ كانت المحكمة قد إتخذت بمجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يحملون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها إلى القاهرة من المكان الذي يظفونها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالى الغربى للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما ألبه الحكم الطعون فيه يكفى لإعطاء الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينهه الطاعنان فى هذا الصدد غير سليم.

٥) لما كان من المقرر أن شككة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة الساتفة التى أوردتها إلى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر فى إجراءات القبض والفتيش التى تمت تنفيذاً للإذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن دعوا على الدفع بطلان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وسائفاً لتبرير رفضه.

٦) وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله النزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطعن إليه بغير مقب عليها.

٧) تناقض الشهود فى أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

٨) قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن إجراءات تحرير المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية لا يوجب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث.

٩) لما كان ما يثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى ألغت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

١٠) لما كان الحكم قد أورد : " أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته للسيارة من الإسكندرية ومن الحالة التى كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفى وفى الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامى أى كانت

خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القتل في وضعها على هذه الصورة "، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وإذ كان هذا الذي ساندته المحكمة فيما تقدم كافيًا في الدلالة على أن الطاعن الثاني كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينهيه في هذا الخصوص لا يكون له محل.

١٩) لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق وما أصلها في الأوراق.

٢٠) الجرائم على إختلاف أنواعها - إلا ما إستثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته بدليل معين.

٢١) العبرة في المحاكمات الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه أنه أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له مآخذة الصحيح من أوراق الدعوى.

٢٢) لما كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعمله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني السليم، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى غالبة من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقلبت أنه نظراً لكون حجم كمية المخدرات المضبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وانتهت إلى أن التكليف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جوهر مخدر بقصد الإتهار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطالان في الإجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتهار ولا يتضمن هذا التعديل إستناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي إنجلها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتأه.

٢٣) من المقرر أن سكوت المبالغ عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمناً.

١٦) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الحامي الموكل عن الطاعن الثاني..... قد تورط في مرافعة الدفاع عن موكله فقط مشيراً إلى إختلاف موقفه عن موقف الطاعن الأول فإن مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلاً عن الطاعن الثاني وحده يكون ما ورد ببعض تلك المحاضر من إثبات حضوره مع الطاعن الأول أو مع الطاعنين معاً هو مجرد خطأ مادي لا يقدح في صحة الحكم أو يؤثر في سلامة إجراءات المحاكمة. هذا فضلاً عن أن كلاً من الطاعنين قد انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يريه من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرهما بما تنطوي معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع.

١٧) لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم..... قد توفى إلى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذراً فلا على المحكمة أن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الإجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من إثباته الأمر الذي ينفي معه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص.

١٨) من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبدیه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

١٩) لما كان من المقرر أن جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الإسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو متر ٥٣/٥٢ من الطريق الصحراوي إلى القاهرة في مكان تابع محافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفي وقوع الجريمة بدائرة إختصاص محافظة البحيرة التي مر بها الطاعنان حيث فطن أفراد الكمين الأول إلى مرور سيارتهما، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد إنتهى إستمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه إذ اعتق هذا النظر وإعتبر أن الدلع بعدم إختصاص محكمة جنابات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد.

٢٠) لما كانت المادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن تشكل محكمة الجنابات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن "تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنابات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة الجنابات يستبدل به آخر من المستشارين يتدبه رئيس محكمة الإستئناف، ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنابات أو وكيلها، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في

الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين" وكان مؤدى ذلك أن الشاوع لم يرتب البطالان إلا فى هذه الحالة الأخيرة التى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية إستئناف الإسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت به محكمة جنايات دمنهور مشكلة من ثلاثة من مستشارى محكمة إستئناف الإسكندرية فى حضور ممثل النيابة العامة وأصدرت فيه حكمها بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ قاضية بقبول طلب الرد شكلاً وفى الموضوع برفضه وبتغريم طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكمها يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر فى هذا أن تكون تلك الدائرة محصنة أصلاً بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف والتألى تعين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيمًا إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى لما لا يرتب البطالان على مخالفته، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم الصادر فى دعوى الرد لصدوره من دائرة لا إختصاص لها بإصداره لا أساس له.

٢١) لما كان الأصل فى الإجراءات الصحة، فإن الحكم برفض طلب الرد الأصلى الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التى أصدرته علماً بمحصل التقرير بطلب ردعهم - يكون قد صدر صحيحاً فى القانون ويكون النعى على الحكم بالبطالان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند وبمعين رفضه.

الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩

حيث أن الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المخال عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها. كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجرته بالجلسة، إلا أنه يجب أن تلزم فى هذا النطاق بالأدلة تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكاليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطعون جده بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار فعدلت المحكمة وصف التهمة إلى الضرب المفضى إلى الموت بعد استبعاد نية القتل وظرف سبق الإصرار، دون أن يتضمن التعديل واقعة مادية أو عناصر جليدة مختلفة عن الأولى ومن

ثم لأن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة لا يبالى التطبيق السليم فى شئ، وما كان لنا أن نحاكم المتهم عن جنابة إسقاط حلى عمداً - كما ورد بوجه الطعن بفرع قيام تلك الجريمة فى الأوراق باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد - ذلك أن تلك الجريمة لا يكفى لتوهرها أن يكون الفعل الذى نتج عنه الإسقاط قد وقع عمداً بل يجب أن يثبت أنه ارتكب بقصد إحداث الإسقاط، فالإسقاط جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعاً أن توصف بأنها ضرب أفضى إلى الموت، ومن ثم فإن مطالبة المحكمة بإجراء هذا التعديل أمر مخالف للقانون.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٧ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١١/٥/١٩٨١

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم، إلا أن حد ذلك أن تلتزم ذات الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة، وليس لها إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، أو أن تجرى تغييراً فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة، ولما كانت الواقعة التى شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تسند إليه فعل إطلاق العيار النارى على الجنى عليه، فقد كان يجب على المحكمة وقد إنجذبت إلى التعديل باستناد هذا الفعل المادى إلى الطاعن على خلاف ما ورد بأمر الإحالة بما يعتبر تعديلاً للتهمة باستناد واقعة مادية جديدة للمتهم الطاعن ثم إدانته على أساسها أن تبنيها إلى هذا التعديل الجديد ليدى دفاعه فيه، وإذا كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة تبنيها إلى ذلك، فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهرى أثر فى الحكم بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن. وذلك بالنسبة للطاعن وأيضاً بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن على الحكم نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٧ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨١

و إن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وإن من واجباها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة اخلاله عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة، إلا أنه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق طبقاً للمادة ٣٠٧ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية - ألا يعالى المتهم عن واقعة مادية التى

وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالظهور دون أن تضيف إليها عناصر جديدة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الإحتجاز جوهراً مختبراً " كوداين " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكانت هذه الجريمة تختلف في أركانها وعناصرها المكونة لها عن جريمة جلب هذه المادة بغير ترخيص وهي الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧ و٤٤ سالفتي البيان - ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم عن هذه الواقعة الأخيرة التي لم تكن مطروحة عليها ولم ترد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالظهور.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣

لما كانت النهاية العامة أقامت الدعوى ضد الطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٧٨/٤/٢٩ وجد في حالة سكر بين في الطريق العام، وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات، وقد طبق الحكم المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتفريم الطعون ضده جنهياً واحداً. لما كان ذلك وكانت الواقعة بالوصف الذي رفعت به إنما يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي - صدر وعمل به قبل وقوع الفعل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه، مما مفاده أنه ألغى نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر وكان القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه يعاقب على الواقعة المطروحة في مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنهياً ولا تجاوز مائة جنه - وكانت المحكمة ملزمة بأن تتولى الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه. ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ قد أوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلاً من توقيع عقوبة اللجنة المقررة لهذه الجريمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت إسناد جريمة السكر البين في الطريق العام إلى الطعون ضده فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون.

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن محكمة الموضوع ألا تعقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحريصها إلى الوصف القانوني السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة الدعوى، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة أن تلتزم فى هذا الصدد بمراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما توجه من تنبيه المتهم إلى التغير فى التهمة ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، وبشرط ألا يوجب على ذلك إساءة لمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسندت إلى الطاعن مقارنه الفش وعاقبه بالمادة ١١٦ مكرراً ج من قانون العقوبات وكانت جنابة الفش فى عقد التوريث التى نصت عليها الفقرة الأولى من هذه المادة هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي بإتجاه إرادة التعادل إلى الإخلال بعقد من العقود التى رددتها الفقرة المذكورة أو يرتكب أى غش فى تنفيذه وأن يكون التعادل مع إحدى الجهات المبنية فى المادة ١١٦ مكرراً ج سائلة الذكر، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد تعديلاً فى وصف التهمة، وإنما هو تعديل فى التهمة ذاتها، لا تملك المحكمة إجراؤه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعاً للإفتئات على الضمانات القانونية التى تكفل له حقه فى الدفاع عن نفسه دفاعاً كاملاً حقيقياً لا مبعوراً ولا شكلياً أمام سلطة القضاء بعد أن يكون قد أحيط بالتهمة علماً وصار على بينة من أمره فيها أما وفى لم تفعل فإن حكمتها يكون قد بنى على إجراء باطل أدخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه وإعادة حوّن حاجة إلى بحث الوجه الثانى من وجهى الطعن، ولا وجه للقول أن العقوبة التى أوقعها الحكم الابتدائى على الطاعن هى المقررة لجنحة بيع جبن مغشوش مع العلم بذلك وفقاً لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التى ألغى بها الشارع العلم بالفش فى حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم المطعون فيه الذى أنشأ نفسه أسباباً جديدة قد غلّت البينة بما يفيد توافر هذا الشرط فى حق الطاعن كما غلّت من أية إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الشأن.

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣

من المقرر أن القانون لا يتطلب إتباع شكل خاص لتبني التهم إلى تغير الوصف أو تعديل التهمة، وكل ما يشترط هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً أو بإتخاذ إجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه. وإذا كان الثابت بحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة من إتلاف عمد إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص فتكون المحكمة قد قامت بإتباع أمر القانون فى المادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم ينحصر عن الحكم دعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانونى السليم:

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانونى السليم التى ترى إنطباقه على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤

المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبق على هذه الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب التهم طبقاً لأحكامه.

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧

لما كان من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبق عليها ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

الطعن رقم ٥٤١١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى

وصف التهمة المخالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجرب به بالجلسة، وأن ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يماقب المجه عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالخطور.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

لما كانت المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم كان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده تحت نظرها وتضمنت سبق الحكم عليه بقوة مفيدة للحرية في سرقة - أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ولو لم يرد بأمر الإحالة أو التكليف بالخطور بشرط أن تبه المطعون ضده إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً للإستعداد إذا طلب ذلك، أما وهي لم تفعل ولغضت بمعالجة المطعون ضده بالحبس ستة أشهر مع الشغل والغرامة تطبيقاً للمادة ١/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات فإن حكمها يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥

لما كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم، وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز المخدر، هي بذاتها الواقعة التي إنجذلتها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإنجاء لدى الطاعن وإستعداد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً من أى من قصود الإنجاء أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي لا يقتضى تبييه الدفاع ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٢١٩٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

لما كان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بكافة كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن مكافحة الدعارة قد نص فى الفقرة "ب" من المادة التاسعة منه على عقاب من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يتكونون ذلك أو بسماحة فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن أن يمتلك محلاً "ملهى" به بعض الغرف المفروشة ويفشاه الجمهور بغير غميز وقد دأب على إستقبال الأشخاص من الجنس من يرتكبون الفجور والدعارة ويؤجر الغرف هم لهذا الغرض فإن ذلك مما تتحقق به الجريمة الواردة فى المادة التاسعة آتفة البيان وليست المادة الثامنة التى تقترح فتح أو إدارة محل على وجه التحقيق للفجور أو الدعارة وهو ما وصفت به النيابة العامة الواقعة وسائرهما فى ذلك الحكم المطعون فيه. مما يكون معه محطاً فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ٢٢٧٧ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إلتحقها الحكم أساساً للوصف الذى دان المتهم به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - إذ أوجب القانون على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وليس فى ذلك خروج فى الواقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم ومن ثم فإن هذا التمسك يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٤١٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٣

إنهاء الحكم إلى تعديل وصف - التهمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده من القتل العمد إلى الضرب البسيط لا يمنع من القضاء بالتعويض للمدعين بالحقوق المدنية، ذلك بأنه من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب، وإذ كان الحق فى طلب التعويض - فى صورة الدعوى - ناشئاً عن فعل الإصابة فى ذاته المسند إلى المطعون ضده إحداثها بمسور الطاعنين، فإنه يستوى فى إيجاب الحكم بالتعويض أن تكون هذه الإصابة قد أسهمت فى وفاة الجنى عليه أم لم تسهم إذ

يتسع طلب المدعين بالحقوق المدنية في هذه الحالة لطلب تعويض الضرر الناشئ عن جريمة الضرب البسيط.

الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

- الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني الصحيح الذي ترى إطباقه على الواقعة.

- متى كان مرد التعديل - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن الطاعن حين اعتدى على المجنى عليه قد إنوى قتله، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى، فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف إقتصر على إسبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ٦٣٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظراً للدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته " إن التكليف الصحيح للواقعة لا يخرج عن كونه قتل خطأ " لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣٠

من المقرر أنه ليس لزماً على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف القانوني الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها أن تحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولاً إلى إنزال حكم القانون صحيحاً عليها.

الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤

لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية ألصقت على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفاً عاماً "معاون بمجرمك النافذ ببورسعيد" شرع في الإضرار عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها بأن شرع في تهريب بضائع

أجنبية بدون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها حالة كونه منوطاً به تقدير تلك الرسوم والعمل على تحصيلها وأوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلباً بها وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ٤٥، ٤٦، ١١٨، ١١٩ مكرراً، ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات - وقد إنتهى الحكم المطعون فيه إلى أن إدانة الطاعن بوصف أنه وهو موظف عام " معاون بمجرم المتآلف بيورسعيد " - تسبب بخلفه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها بأن أهمل في الإشراف على تحميل السيارة المملوكة لشركة النيل العامة للطرق والكبارى بالبراميل الفارغة مما ترتب عليه إخفاء بضائع بداخلها لم تسدد عنها الرسوم الجمركية الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه. لما كان ذلك وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر لم يرد في أمر الإحالة يتميز عن ركن تعمد الإضرار الذي ألقيت على أساسه الدعوى الجنائية، وكان هذا التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذي ترتب عليه ضرر جسيم، ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه وإنما هو تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها باستناد عنصر جديد إلى التهمة لم يكن وارداً في أمر الإحالة وهو عنصر إهمال المتهم في الإشراف على تحميل السيارة مما أتاح فرصة إخطاء البضاعة بداخلها في غفلة منه، الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بإخلال حق الدفاع لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما بغيره الطاعن في طعنه.

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٩٩٩ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٣

لما كانت الدعوى الجنائية ألقيت على الطاعن بوصف أنه ارتكب جريمة تزوير في محرر رسمي هو محضر الحجز الإداري المؤرخ ١٨-٣-١٩٧٩ وإنتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب - لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة إلى الطاعن ولم تلتفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس، وكان التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من تزوير في محرر رسمي إلى تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات إجرائه في حكمها بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجرائه إلا أثناء المحاكمة ولعل الحكم في

الدعوى - لأنه ينطوى على إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة لجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التى تساهم الدولة في مالها بنصيب، والتى قد يشير الطاعن جدلاً في شأنها. لما كان ما تقدم، وكان عدم لفت نظر الدفاع إلى ما أجرته المحكمة من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع، وكان القانون لا يحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة خملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى - دون أن تلتفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون متنبأ على إجراء باطل لما يعنيه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣
لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو الصلح عن الوصف الذى يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التى وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذى لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها، فإن نعى المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٦٨٢٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤
لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنابذة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى غيبة المتهم بجناية، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صلب غيابياً بإدانة المطعون ضده عن التهمة الأولى بوصف أنها جثة شروع فى سرقة إلا أنه لا يعتبر حكماً غيابياً صادراً من محكمة الجنائيات فى جملة وقابلاً للمعارضة إذ العبرة فى مثل تلك الحالة هو بالوصف الذى رفعت به الدعوى فإذا رفعت بوصفها جناية - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فيسرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٤
لما كانت أسباب الطعن إنما تصرف إلى تهمة مقاومة الموظفين التى كانت النابذة العامة قد أسندتها إلى الطاعنين، والتى أفصح الحكم فى مدوناته عن عدم ثبوت القصد الجنائى اللازم توافره فيها - دون الجرائم التى خلص - بعد تعديل المحكمة للوصف - إلى إدانتها بها، فإن ما يترأه بأسباب الطعن يكون وارداً على غير محل. الأمر الذى يضحى معه الطعن على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

لما كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن واجبه أن يطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢١

إذا اتهم شخص بأنه ضرب غيره فأحدث به جرحاً نشأت عنه عاهة مستديمة ورات المحكمة عدم نشوء هذه العاهة من الضرب الذي وقع منه وطبقت عليه لذلك المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بدلاً من المادة ٢٠٤ عقوبات كان حكمها صحيحاً. ولا يصح الطعن فيه بزعم أنه مع تورية المتهم من جناية العاهة ما كانت تصح محاكمته عن تهمة الضرب التي لم تكن مرفوعة بها الدعوى - لا يصح الطعن بهذا لأن التهمة الأساسية الموجهة على المتهم هي تهمة الضرب ونشوء العاهة ليس إلا نتيجة لهذا الضرب ومسئولته عن العاهة ليست هي المسئولة الأولى بل هي مسئولة إحتتمالية رتبها القانون على من ثبتت عليه جريمة الضرب الذي يكون أدى إلى هذه العاهة، فعدم ثبوت العاهة من الضرب الذي وقع من المتهم لا يخل به مطلقاً من المسئولة الأساسية الأولى عن هذا الضرب ولا يجعل هذا الضرب غير مرفوعة به الدعوى كما يزعم.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٣١/٦/١١

القاعدة المقررة في المادة ٤٠ تشكيل هي من القواعد العامة التي يؤخذ بها أمام جميع المحاكم الجنائية. وهي تميز للمحكمة أن تنزل في حكمها بالجريمة إلى نوع أخف متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة للمتهم أو عدت ثبوت بعض الظروف المشددة، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة نزلت بالجريمة من جناية إلى جنحة خصوصاً إذا روعي أن لا مصلحة للمتهم في مثل هذا الطعن.

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٣٧/١١/٢١

إتهمت النيابة شخصاً بأنه ارتكب تزويراً في عقد بيع لإختلاس رسم إستخراج شهادة ولادة ورفضت عليه من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية طالبة عقابه بالمواد ١٧٩، ١٨٣، ٤٨٠، ٤٩٠ من قانون العقوبات ولأن صيغة التهمة منصبة على التزوير فقط، وأن الإختلاس لم يذكر في هذه الصيغة إلا عرضاً، ولم تبين النيابة إن كان وقع فعلاً أو لم يقع، ولم تطلب أى عقاب عليه، فالمحكمة الجزئية إقتصرت على تهمة التزوير المرفوعة لها، وحكمت فيها عملاً بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات، وفي أسباب حكمها تكلست عرضاً

عن مسألة الإختلاس، وذكرت ما يفيد حصوله فعلاً. فاستأنف المتهم الحكم، والمحكمة الإستئنافية وجهت إليه تهمة الإختلاس، وكلفته بالدفاع فيها، ثم صدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف، مع تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات، بدلاً من المواد المطلوبة، آخذة في ذلك بأسباب الحكم المستأنف ومحكمة النقض حكمت بنقض هذا الحكم، وإعادة الدعوى للقضاء فيها ثانية من دائرة إستئنافية أخرى مقررة ما يأتي: ١- إن الفعل الذي نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة، لا يشمل سوى وقائع التزوير وأما مسألة الإختلاس فذكرت في صيغة التهمة بياناً للباعث على التزوير، ولم تقل النيابة إن الإختلاس قد وقع فعلاً، ولا إنها ترفع عنه الدعوى فتعديل المحكمة الإستئنافية في أسباب حكمها وفي منطوقه لوصف التهمة هو تعديل في ذاته غير صحيح إذ وقائع التزوير التي وردت في التهمة وفي الحكم الجزئي المعتمدة أسبابه هي وقائع منفصلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعاً أن توصف بأنها إختلاس. ٢- إنه يلوح من حكم المحكمة الإستئنافية أنها ربما تكون وجدت أن لا محل لإدانة الطاعن في تهمة التزوير لأسباب لم تبينها، وبدل أن تقضى ببراءة الطاعن منها، إذا كان ثم ميرر لذلك، وجهت عليه تهمة الإختلاس التي لم تكن موجهة ضده لدى محكمة الدرجة الأولى. وعملها هذا لا يسفه القانون فإن المحكمة الإستئنافية إذا كانت تملك تعديل وصف الأفعال المسندة للمحكوم عليهم ابتدائياً، فإنها لا تملك تغيير هذه الأفعال واتهامهم بتهم جديدة لما في ذلك من الإضرار بهم تفويت إحدى درجات التقاضي عليهم. ٣- إنه كان يصح محكمة النقض في هذه الصورة أن تطبق القانون، بنقض الحكم وتبرئة المتهم من تهمة التزوير، ويحفظ الحق للنياية في رفع دعوى الإختلاس متى شأته وكان لها محل. غير أن الحكم المطعون فيه، وقد دل ضمناً على أن المتهم لا يعتبر مزوراً، لم يبين الأسباب التي يكون رآها لعدم اعتبار الأفعال المسندة للطاعن متجهة للتزوير. ولذلك رأت نقض الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة الإستئنافية لتتظر في دعوى التزوير وحدها، وتحكم فيها بالبراءة أو بالبقوة بحسب ما ترى. أما الإختلاس فمن شأن النيابة العامة وحدها أن تصرف فيه.

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٣٣/١/١٦

إذا عدلت المحكمة الإستئنافية وصف التهمة، بأن اعتبرتها من قبيل الإصابات الخطأ " المادة ٢٠٨ ع " بعد أن كانت هذه التهمة هي إحداث عاهة مستديمة عمداً " المادة ٢٠٤ ع "، فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذي هو في مصلحته.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٩٣
إذا عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة إلى المتهم تعديلاً لم يضار به قيامه على نفس الوقائع التي شملها التحقيق والتي دارت حولها مرافعة الدفاع، ولم يوتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إليه في ورقة الاتهام، فليس ذلك لما يطعن على حكمها، إذ هذا التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأفعال المسندة إلى المتهم. وهذا تخنك المحكمة.

الطعن رقم ١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٩٣
لا إخلال بحق الدفاع إذا عدلت النيابة التهمة بناء على التحقيقات التي حصلت أمام المحكمة، ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وتراجع محاميه في التهمة على الوصف الجديد.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١/١٤/١٩٩٥
الدفع بإبهام وصف التهمة وضوحه هو من الدفوع الواجب إبدائها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد، عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ٣/١١/١٩٩٥
إذا عدلت محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة في حكمها دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم، فليس له أن يطعن لدى محكمة النقض بمحصول هذا التعديل بدون علمه، إذ كان في وسعه أن يعلم به ويتراجع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه فإن هو لم يطلع على الحكم الابتدائي قبل المرافعة الإستئنافية، فهذا إهمال منه يجب أن يحمل هو وزره.

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١١/١٦/١٩٩٦
لا إخلال بحق الدفاع إذا كانت المحكمة الإستئنافية لم تسبب للمتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى، بل غورت الوصف القانوني لتلك الواقعة، بعد أن طلبت النيابة هذا التعير وبعد أن تراجع الدفاع على أساس الوصف الجديد.

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١/٢٥/١٩٩٧
من حق محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تحكم في الدعوى - بدون سبق تعديل في التهمة - بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه. فإذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بتهمة سرقة لا كراه ترك بالجنى عليه

آثار جروح، فوات المحكمة أن واقعة السرقة مختلفة، وإن ما ثبت وقوعه من المتهم هو ضرب المجنى عليه، فعاقبته على هذا الذي ثبت وحده، فلا مخالفة للقانون إذا هي فعلت ذلك بغير أن تنبه الدفاع.

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٤

إن تحويل المحكمة الاستئنافية حق تغيير الوصف القانوني للوقائع التي كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى خاضع بداهة لوجوب عدم الإخلال بحق الدفاع المقرر للمتهم. فيجب أن ينبه المتهم إلى الوصف الجديد وبلغت إلى التعديل ليتمكن من الدفاع عن نفسه كلما كان في عدم التنبيه إلى التعديل إخلال بالدفاع. فإذا رأت المحكمة أن تعدل التهمة من إختلاس وقع من مالك على ماله المحجوز عليه والموضوع في حراسة آخر إلى تهمة إختلاس وقع من مالك نصب حارساً فإنه يجب عليها أن تنبه الدفاع إلى ذلك ليدلي بكلمته عن الوصف الجديد الذي يختلف في عناصره وفي تكييفه القانوني عن الوصف الذي حصلت الرافعة على أسامه. فإذا فاتت المحكمة ذلك فإنها تكون قد أهملت بحق الدفاع إخلالاً يوجب بطلان حكمها.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٣٨/٥/٩

فحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذي يصدر منها بالعقوبة وصف الأفعال المبنية في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط ألا توجه إلى المتهم فعلاً لم يشملها التحقيق وألا يكون التغيير الذي تجر به من شأنه أن يخل بحق الدفاع. فإذا اعتبرت المحكمة متهماً شريكاً في القتل، وهو مقدم إليها بصفته فاعلاً أصلياً، وكانت الأفعال التي وصفتها بالوصف الجديد هي بعينها الأفعال المسندة إليه في أمر الإحالة والتي هي أساس الإتهام، فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء. وكذلك لا مخالفة للقانون إذا قدم متهم إلى المحكمة باعتباره شريكاً بالإتفاق والمساعدة لشخص معين في جناية قتل فاعتبرته شريكاً لفاعل أصلي غير معين مع بين المتهمين، لأن أساس الإتهام واحد في الحالتين لم يتغير وهو الإشتراك في القتل بطريق الإتفاق والمساعدة.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٠/٢٤

للمحكمة أن تعدل في وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ما لم يكن من شأن التعديل خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه. فلا جناح عليها في أن تعدل وصف التهمة بأن تعبر المتهم شريكاً بالإتفاق في جناية القتل مع سبق الإصرار بعد أن كان مقدماً إليها باعتباره فاعلاً أصلياً ما دام وصف التهمة العطن إلى المتهم والذي دار عليه الدفاع يتناول فعل الإشتراك بالإتفاق الذي أسس عليه التعديل، فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد أسندت إلى المتهم وقائع جديدة ولا أضرت بدفاعه الذي دار على الواقعة نفسها.

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٣٨

للمحكمة بصفة عامة أن تعدل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلفت الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع التهم أو الإصرار بدفاعه. فلها أن تنزل بالجرمة المرفوعة بها الدعوى إلى جرمية دونها في العقاب إذا كان أساس ذلك إستبعاد بعض الأفعال التي تقلل من جسامة الجريمة الواردة في الوصف الأصلي. وإذن فإذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة شروع في قتل، وكانت وقائع التهمة التي ألتها الحكم إعتياداً على الكشف الطبي الذي أشار إليه الوصف وجرت على أساسه المرافعة، هي إحداث جروح بإصبع الجني عليه ورأسه وظهره وتختلف عادة مستندية عنده هي بر إصبعه المصابة فإستبعدت المحكمة نية القتل لدى التهم لعدم ثبوتها وإعتبرت ما وقع منه جناية إحداث عادة مستندية وعاقبه على ذلك من غير أن تنبه إلى هذا التعديل فلا تترتب عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٦/١٠/١٩٣٨

إن كل ما تستلزمه المادة ٢٠٧ عقوبات هو أن يقع الضرب بالعصى أو نحوها من عصبة مكونة من خمسة أشخاص على الأقل إلتحد إرادتهم في آن واحد على الإعتداء على الجني عليه. فإذا قدم سبعة متهمين لمحكمة الجنائيات لمحاكمتهم بالمادتين ٢/٢٠٤ و ٢/٢٠٦ على تهمة ضربهم الجني عليهم ضرباً تخلفت عنه عادة مستندية بأحدهم وذلك مع سبق الإصرار، فلما عرضت المحكمة لوقائع الدعوى لم تقتنع بتوافر ظرف سبق الإصرار فإستبعدته ولم تهتد إلى تعيين المتهم المسئول عن العادة فبرأت المتهمين جميعاً منها، لم يبرأت ثلاثة من المتهمين السبعة لعدم ثبوت إشراكهم في الحادث وإنهت إلى أن أربعة من المتهمين مع آخرين مجهولين هم الذين إعتدوا على الجني عليهم بالعصى وأحدثوا بهم جروحاً أعجزتهم عن أعمالهم الشخصية مدة أقل من عشرين يوماً حالة كونهم ضمن عصبة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص، وطبقت عليهم المادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ عقوبات، فإن المحكمة إذ فعلت ذلك لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين المحكوم عليهم بتطبيقها المادة ٢٠٧. ذلك لأن التوافر الذي تقتضيه المادة ٢٠٧ إنما هو جزء من كل بالنسبة لظرف سبق الإصرار الذي كان مطروحاً بمته على المحكمة فمن حق المحكمة إذن أن تنزل منه إلى التوافر دون تنبيه المتهمين، ولأن عنصر العدد كان كذلك مطروحاً على المحكمة وتناولته المرافعة، وما دامت المرافعة قد تناولت هذين الركنين اللذين ألتتهما الحكم فليس للمحكوم عليهم أن يشكوا إخلالاً بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٨

تحكمة الموضوع أن تعدل وصف التهمة المروضة عليها دون لفت نظر الدفاع ما دام التعديل الذى تجريه لا يكون من شأنه أن يندع المتهم أو أن يضرب بدفاعه. وإذن فلا حرج عليها فى أن تغير وصف التهمة من جنابة سرقة لأكراه إلى جنابة سرقة بحمل سلاح إذا كان الوصف الذى قدم به المتهم ودارت عليه المرافعة فى الجنابة التى قدم بها يشمل وقائع الجنابة التى عرقب عليها، فإنه إذ فعل ذلك لا تكون قد أسندت إليه وقائع جديدة.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ٦/٢٠/١٩٣٨

إذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل وأقرته المحكمة بأن فصلت فى الدعوى على أساسه، فإن الوصف الأول يعتبر أنه قد استبعد ولا وجود له، وتبنى المحكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذى صدر على أساسه الحكم المستأنف. فإذا كان الثابت أن النيابة العامة قدمت المتهم للمحاكمة بتهمة أنه "تخلف عن الحضور للكشف الطبي للقرعة بدون علم شرعى"، ثم طلبت بالجلسة تعديل وصف التهمة على أساس أن المتهم "حاول بطريق الغش إسقاط اسمه من كشوف القرعة ليحصل على معافاته من الخدمة العسكرية بأن أملى خطأ كشف عائلته يؤخذ منه أنه أكبر أولاد أمه"، ودافع المتهم عن نفسه فى هذه التهمة الأخيرة، ثم قضت المحكمة بإدائته فيها، فلما استأنف هذا الحكم فصلت المحكمة الاستئنافية فى التهمة التى استبعدت بالحكم الابتدائى، وبرأته منها، وأخلت الفصل فى التهمة الأخرى التى أدين فيها وحفظت للنياحة الحق فى رفعها بدعوى مستقلة على اعتبار أنها لم توجه للمتهم إلا أمامها، فإن المحكمة الاستئنافية إذ فعلت ذلك تكون قد تجاوزت سلطتها بأن فصلت فى تهمة لم تكن معروضة عليها وتخلت فى الوقت نفسه عن الفصل فى تهمة مطروحة أمامها بصفة قانونية، ويكون حكمها الذى أصدرته على أساس هذا الخطأ حكماً معيباً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٣٩

إذا كانت التهمة المسندة فى أمر الإحالة إلى أحد المتهمين هى إحداثه ضربات بالجنى عليه نشأ عن إحداها عاهة مستديمة، وتبين للمحكمة أن هذا المتهم مع المتهم الآخر اعتدبا على الجنى عليه فأحدث به كل منهما إصابة فى رأسه، ولم يبين لما من بالذات منهما الذى ضرب الجنى عليه الضربة التى سببت العاهة لإعتيرتها شائعة بينهما وحلت كلا منهما المسئولية عن القدر المتيقن فعاقبتهم بمقتضى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات، فإن نزولها فى حكمها على المتهم من جنابة العاهة المستديمة إلى جنحة إحداث جروح دون أن

تبه الدفاع إلى التصير الذي أجرته هو مما يجوز لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات.

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٥

إذا قدم المتهم إلى محكمة الجنايات بتهمة السرقة بطريق الإكراه، وكانت الواقعة الواردة في الأوراق والنسب استمسك عليها هذه التهمة هي أن المتهم عمل على تهريب المواشى المسروقة بالإتفاق مع بالى المتهمين وإيداعها فى بعض المنازل، ودارت على هذه الواقعة المناقشة ومرافعة الخصوم أمام المحكمة، ثم اعتبرت المحكمة ما وقع من المتهم جريمة إخفاء أشياء مسروقة دون أن تلتفت نظر الدفاع عنه فلا يجوز التظلم من ذلك، لأن الوصف الذى أدعين به المتهم لم يبن على وقائع جديدة غير التى كانت أساساً للدعوى المرفوعة عليه ولأنه لم يحكم عليه بأشد من العقوبة المقررة فى القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣

محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تعدل وصف التهمة المرفوع به الدعوى أمامها بغير لفت الدفاع إذا كانت الأفعال المبينة فى أمر الإحالة والمطروحة عليها تسمح بإجراء التعديل على شرط ألا يحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة التى طلبت النيابة توقيعها على مقتضى الأمر الصادر من قاضى الإحالة. فإذا أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة ٢٣٠ وبهذه المادة مع المادتين ٤٦ و ٤٥ عقوبات عن الجرمين المسندتين إليه فى أمر الإحالة وهما جناية القتل العمد مع سبق الإصرار وجناية الشروع فى القتل مع سبق الإصرار أيضاً، فلفت المحكمة عنه سبق الإصرار وحكمت عليه بالأشغال الشاقة لحس عشرة سنة تطبيقاً للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية مع المادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك بدون لفت نظر الدفاع لأنها لا تكون قد أخلت بحق الدفاع، لأن ما أثبتته من إطلاق المتهم من بندقيته عبارين على شخصين بقصد قتلهم مع سبق الإصرار وإصابة كل عيار منهما بجنىء عليه بعينه هو مما كان مطروحاً على المحكمة فى حدود ما ورد فى أمر الإحالة وما تناوله الدفاع عن المتهم.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٥

إنه وإن كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تلتفت الدفاع لتصير المتهم شريكاً مع أنه مقدم إليها على أنه فاعل أصلى إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون السند فى التصير وقائع أخرى غير التى بنى عليها الوصف الأول والنسب دافع التهم على أساسها. فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التى أعلن بها المتهم فإن المحكمة تكون قد خالفت القانون. وإذا لم ترفع الدعوى على المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً فى جريمة النصب، وكانت الوقائع التى قام عليها إتهامه هى أنه توصل إلى

الإستيلاء على نقود من الجنى عليه بعد أن أوهمه بوجود سند دين غير صحيح حوله إليه وعدلت المحكمة وصف التهمة من غير تبينه التهم فجعلته شريكاً في جريمة النصب، وأقامت التعديل الذى أجرته على وقائع تخالف الوقائع التى أسس عليها الاتهام الأول، فاعتبرت أن الذى إتصل بالجنى عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو المتهم بل هو شخص آخر، وأن هذا الشخص لم يحصل من الجنى عليه على نقود بل على مخالصة بجزء من دين عليه، فإن المحكمة بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع إخلالاً ظاهراً ويتعين نقض حكمها.

الطعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧

إذا كانت النيابة قد وجهت إلى المتهم وشركائه التهمة بأنهم زوروا سند نسبوا صدوره إلى الجنى عليه لمصلحة أحدهم بأن وقعوا عليه بصماتهم وإمضاءاتهم، ولدى المحكمة طلب عمامى المتهم إلى النيابة أن تبين طريقة التزوير لأن وصف التهمة مقتضب وفيه تجهيل، فبينت النيابة طريقة التزوير وأعلنت المتهم بالتهمة كما عدلتها، ثم أعلنت المحكمة بها فى الجلسة وأجلت القضية مراراً للإستعداد، وترافع الدفاع على أساس التعديل، فلا يقبل من المتهم أن ينسب على المحكمة أنها أخلت بدفاعه بتوجيهها إليه تهمة جديدة.

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٠/٤/٨

للمحكمة الإستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع ما دامت الوقائع المادية التى إنحلتها أساساً للوصف الجليد هى نفس الوقائع التى نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى ولكنها يجب عليها فى ذلك ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فى القانون للجريمة الموصولة بالوصف الأول.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٤١/١/٢٠

للمحكمة وهى تحكم فى الدعوى أن تعد المتهم شريكاً، لا فاعلاً، فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى ما دامت لم تستند فى ذلك إلا على الوقائع التى شغلها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة. ولا وجه للتظلم من ذلك لأن مراعاة المتهم يجب أن تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصولة بكل الأوصاف التى يصح أن تعطى لها قانوناً لا بالوصف المرفوعة به الدعوى وحده، فإن هذا الوصف بطبيعة الحال مؤقت، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعدله فى أى وقت إلى الوصف الذى ترى هى أنه الصحيح.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤١

يجوز للمحكمة إلى حين إصدار الحكم أن تعطى وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسساً على الوقائع التي مثلها التحقيق وتناولها الدفاع، على أن تخطر التهمة بالتعديل إذا كان من شأنه خدعه أو الإضرار بدفاعه. فإذا كانت الدعوى قد رفعت على التهمة بأنه ارتكب تزويراً في محرر عرفي بأن محام بعض عباراته وغير في تاريخه وفي بعض بياناته فبرأته محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه أُمي يستحيل عليه إجراء آخر والتفسير، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية لإستعرضت ظروف الدعوى واستنتجت منها أن التهمة وإن كان لم يباشر تزوير الورقة لجهله القراءة والكتابة إلا أنه شريك بطريق الإضفاق والمساعدة والتحريض مع فاعل مجهول، وذلك بعد أن لفته إلى هذا الوصف وطلبت إليه الدفاع على أساسه فلم يعرض، فلذلك ليس فيه ما يعد إخلالاً بحق الدفاع.

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤١

يجوز للمحكمة أن تغير في الحكم بالعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على التهمة بدون سبق تعديل في التهمة وبغير تنبيه الدفاع. وذلك لأن مدافعة التهمة أمام المحكمة يجب أن تكون على أساس جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة إليه. لما دامت الواقعة المطلوبة معاقبته من أجلها لم تتغير، وما دام لم يحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذي رفعت به الدعوى، فلا يقبل منه أن يتعلل بأنه قصر مرافعته على هذا الوصف دون غيره. فإذا غرت المحكمة وصف الواقعة من شروعات في مواقعة إلى شروعات في هتك عرض من غير أن تنبه الدفاع إلى ذلك فإنها لا تكون قد أخطأت ما دامت الواقعة التي وصفتها بهذا الوصف هي بعينها التي وصفت أولاً بأنها شروعات في مواقعة، وهي التي تناولها الدفاع في مرافعته بالجلسة أمام المحكمة.

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ٢/٦/١٩٤١

الحكمة الإستئنافية ممنوعة متعاً باتاً من أن تعدل التهمة المسندة إلى التهمة وتقيمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه.

الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ٥/٥/١٩٤١

إذا كانت التهمة الموجهة إلى التهمة في أمر الإحالة والمطلوب معاقبته من أجلها هي أنه ارتكب جنائية ضرب الجاني عليه " فوق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عادة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من العظام المنخسفة"، ونظرت الدعوى أمام المحكمة، وانتهت فيها المرافعة على اعتبار هذا الوصف الذي بين فيه على وجه التعيين والتحديد الفعل الجنائي المنسوب إلى التهمة مقارنته وهو

ضرب الجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة، فإن المحكمة تكون مخطئة إذا أدانت المتهم لا في الجناية المذكورة، بل في جنحة ضرب على أساس أنه ضرب الجنى عليه : " فحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي " وذلك لأنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس سالفة الذكر كانت من فعل المتهم فإنه كان يتعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها، أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدل بدفاعه فيه. وبعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي إرتأته بأن توجه إليه بالجلسة الفعل الجديد بشرط ألا تخرج عن ذلك عن دائرة الأفعال التي شملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى المتهم فيها. وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي لم يقصد بها عند تقرير حق المحكمة في تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتحديد على الوجه الوارد بها التقليل من الضمانات القانونية التي تكفل لكل معهم الحق في المدافعة عن نفسه أمام القضاء قبل أن تنزل به أية عقوبة في شأن أية واقعة جنائية يسند إليه ارتكابها. أما أن تدین المحكمة المتهم في جريمة أخرى قوامها فعل آخر غير الذي تسببت عنه العاهة بالرأس خارجة في ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقدمة به الدعوى إليها والذين قصر المتهم دفاعه عليهما - ولم يكن ليطالب قانوناً بأكثر من هذا - فإنها بذلك تكون قد عاقبت المتهم عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة. وبهذا تكون قد أخلت بحقوق الدفاع إخلالاً خطيراً يستوجب نقض حكمها.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٤١

إذا كانت المحكمة قد أدانت هذا المتهم على اعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالدفع بعد تسلمه إياه من الجنى عليه ليطلع عليه فلا يصح الإعراض عليها بأنها عدلت الوصف المرفوع به الدعوى وهو أنه سرق الدفع بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد.

الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٥/١٨/١٩٤٢

إن حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مفيد بالواقعة المينة في أمر الإحالة بحيث لا يجوز لها عند التعديل أن تسند إلى المتهم وقائع جديدة غير ما يكون متصلاً بتلك الواقعة.

الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١١/١٦/١٩٤٢

للمحكمة أن تصحح وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها. وما دام المتهم قد تراجع على أساس وصفها الجديد فلا يقلل منه أن يتمسك بقصور وصف التهمة الأول.

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢ بتاريخ ١٩٤٢/١١/٢

إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير وصف التهمة بأن تسند للمتهم أملاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه إلا أن التعبير المخطور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة. أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام، كتاريخ الجريمة ومحل وقوعها وكيفية ارتكابها واسم الجاني عليه وتعيين الشيء الذي وقعت عليه الجريمة إلخ، فإن للمحكمة أن تعدل وتغير فيها كما تشاء ما دامت فيما تجرئه من ذلك لا تخل بحق المتهم في الدفاع. وحق تعديل التفاصيل الواردة في بيان التهمة على الوجه المتقدم ليس مقصوراً على محاكم الدرجة الأولى، بل للمحاكم الاستئنافية أيضاً أن تجرئه في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى رفع الاستئناف إليها. لأن إستئناف الحكم يطرح موضوع الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية من جديد، ويحولها نفس السلطة المخولة لمحكمة الدرجة الأولى، وتغير هذه التفاصيل، مع عدم المساس بأصل التهمة، لا يعدو أن يكون من قبيل الأدلة الجديدة التي يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تأخذ بها لأول مرة، ولا يصح عده من الطلبات الجديدة التي لا يجوز، بمقتضى القواعد العامة، قبولها في الاستئناف. فإذا كانت الدعوى قد رفعت من النيابة على المتهم بأنه كان يقود سيارته ولم يكن ينيه بالوقوع فصدح الجاني عليه فقتلهم وقضت محكمة الدرجة الأولى ببرأيه، لم جاءت المحكمة الاستئنافية بفتنت بإدائه في جريمة القتل الخطأ بحجة أنه تسبب في قتل الجاني لعدم دورانه "لفه" حول الميدان كما تقضي بذلك قواعد المرور فإنها لا تكون قد أجرت أى تعديل في واقعة الفعل الجنائي المرفوعة بها الدعوى، وهي تسبب المتهم في قتل الجاني عليه بغير قصد ولا تعمد. وإنما هي قد أخذت بدليل جديد إلتفت بصحته فأخذت المتهم على مقتضاه. وما دام أن الدفاع قد تناول في مرافعته بحث هذا الدليل فلا يكون للمتهم أن ينعي على المحكمة أنها أخطأت في التعديل الذي أجرته أو أنها أهملت بحقه في الدفاع.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٣/١/٤

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه إغتلس الأشياء المجهوز عليها لصالح الحاجة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بصفته حارساً فأدانتته محكمة الدرجة الأولى على أساس ما تبيته من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الإختلاس وقع إضراراً بفلاحة الذي ثبت أنه المالك للأشياء ثم لدى المحكمة الاستئنافية لم يعرض المتهم على ذلك، فلا يكون له أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن الحكم الاستئنافي قد عاقبه على واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه. وعلى أن الواقع أن المحكمة لم تسند إليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما هي حصنت واقعة الدعوى وردتها إلى حقيقتها دون أن تنضيف إليها شيئاً جديداً ولا تبرير عليها في ذلك.

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات إذ نص في المادة ١٢ "أ" على أن "لقاضي الإحالة تعديل التهمة المينة في ورقة الإتهام أو تشديدها دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق"، وفي المادة ٣٧ على أنه "يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين الطعن بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المينة في أمر الإحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالاً لم يشملها التحقيق" - إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الشارع أراد - كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائي الهندي "مادة ٢٢٧" وقانون التحقيق الجنائي السوداني "مادة ١٩٥" اللذين أخذ منهما هذان النصوص - أن يجعل للواقعة الأصلية بجميع عناصرها التي تناولتها التحقيقات الابتدائية اعتباراً عند المحكمة التي تطلب بناء على هذه التحقيقات. فلا تكون المحكمة وهي تفصل في الدعوى مفيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها هي من التحقيق الذي تجريه في الجلسة في حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة الأصلية، إذ أن ما يرد في أمر الإحالة ليس إلا موجزاً لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضي الإحالة فيما تمحض عنه التحقيق فيها. ولما كان هذا الرأى بطبيعة الحال لا يلزم، وليس من شأنه أن يلزم المحكمة صاحبة الرأى الأعلى، فإن لها أن تخالفه وتتخذ للتهمة أساساً آخر تستعده هي من جميع التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة بعناصرها المكونة لها ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق أو الفصل فيما أسفر عنه التحقيق حقوقاً واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى، فإن ذلك عمله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يصبح للمحكمة أن تعرض لما صرف النظر عنه ولم ير تقديم إليها. أما إذا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة أو قسمة فإن ما يذكر منها بأمر الإحالة يجر معه حتماً وبطبيعة الحال ما لم يذكر، حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة. كما لا يرد على ذلك بأن حق المتهم في الدفاع يقتضي أن تعين له التهمة التي توجه عليه ليحضر رده عليها، فإن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٨ من القانون المذكور، وهو أن تبين التهمة الجديدة للمتهم، ولا تأخذ على غرة منه دون أن تتيح له فرصة تقديم دفاعه كاملاً على أساس معين من الوقائع.

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٢

إذا كان المthem حين إستئناف الحكم الصادر بإدائته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى التهمة كان على علم بهذا التعديل، وكان إستئنائه منصفاً على هذا التعديل، ولم تجر المحكمة الإستئنافية أى تعديل آخر فى الوصف، فلا يكون ثمة وجه لما يثيره المthem فى هذا الخصوص بدعى أنه لم يخطر بالتعديل.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١٠

إذا كانت المحكمة حين عدلت وصف التهمة من سرقة إلى إغفاء مسروق لم تستد إلى وقائع غير التى رفعت بها الدعوى، لأنها لا تكون ملزمة بأن تلفت الدلائل إلى التعديل الذى أجرته، لأن القانون خولها فى هذه الحالة أن تعدل الوصف فى حكمها.

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١

إن تعديل محكمة الدرجة الأولى للتهمة دون أن تلفت الدلائل لا يوجب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام المthem قد علم بالتعديل وترافع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه. لأن وظيفة المحكمة الإستئنافية إنما هى إعادة النظر فى الدعوى وإصلاح ما يكون قد وقع فى المحكمة الابتدائية من أخطاء.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٢

إذا عتبرت المحكمة المthem فاعلاً للجريمة، بعد أن كان مقدماً إليها باعتباره شريكاً فيها، وأضافت إليه واقعة لم يشملها أمر الإحالة، وهى أنه أطلق على المthem عليه عياراً نارياً، وذلك من غير أن تبه الدفاع لأنها تكون قد أخطأت، ويتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المقررة لها. ولا يهون من ذلك أن تكون العقوبة التى قضت بها عليه المقررة للجريمة التى أحيل للمحاكمة من أجلها، متى كانت الواقعة التى رتب عليها إعباره فاعلاً ولدت العقوبة على أساسها تختلف عن الواقعة المبنية فى أمر الإحالة والتى كان يعين عليها أن تنفذ بها ما دامت لم تنصح الطريق القانونى لتعديل التهمة. ثم إنه إذا كانت المحكمة قد قررت أن ظروف الدعوى تبرر معاملة المthem بالواقعة وتخفيف العقوبة إلى الأشغال المؤبدة بدلاً من عقوبة الإعدام المقررة للفاعل، فإنه يكون من المعين تبعاً لذلك معالته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة التى لا يحكم بها على الشريك إلا فى غير الأحوال المستعجلة للواقعة.

الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥

إذا كان وصف التهمة، كما رفعت بها الدعوى العمومية، واضحاً فيه أن المthem أسند إليه أنه حصل على أموال الثقافة الزراعية المودعة فى بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة إغخدع بها العامل المختص

وسلمه تلك الأموال بناء عليها، فإنه لما كانت هذه الأفعال تشتمل على جميع العناصر القانونية المكونة لجرمة النصب لا يكون على المحكمة الإستئنافية جناح إذا هي غيرت وصفها القانوني من إختلاس إلى نصب ولم تحكم ببقوة أشد من النصوص عليها في القانون للجرمة المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٤

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول مبلغاً من الجنى عليه بالإكراه وفى الطريق العام، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات، ورأت محكمة الجنابات، بعد سماعها الدعوى، أن السرقة بالإكراه لم تقع فى طريق عام فعاقبت المتهم على مقتضى المادة ٣١٤ فقرة أولى فإن هذا التعديل الذى ليس من شأنه، من قريب أو من بعد، الإضرار بدفاع المتهم الذى تتناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التى أدين فيها لا يطعن فى حكمها، إذ كل ما أجرتة هو أنها إستبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزءاً وساءلت المتهم عن الباقى، وهذا من حقها بمقتضى صريح نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

إن تغير الوصف من شروع فى قتل إلى ضرب عنه عاعة مستديمة ليس مجرد تغير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنابات، عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات إجراءات فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملكه المحكمة إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى، لأنه يتضمن واقعة جديدة غير واقعة الشروع فى القتل الواردة فى أمر الإحالة. وإذن فإن على المحكمة إذا رأت إجراء هذا التغير أن توجه على المتهم إحداث العاهة المستديمة قبل أن تحكم فيها. وعصفاً إذا كانت تهمة الشروع فى القتل ليس فيها إشارة إلى العاهة المستديمة ولا إخاله إلى الإصابات التى أثبتها الكشف الطبى.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٥

للمحكمة الإستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون نقت الدفاع إذا كانت الواقعة التى إتخذتها أساساً للوصف الجليلد هي نفس الواقعة التى كانت مطروحة على محكمة أول درجة، وبشرط ألا تحكم ببقوة أشد من العقوبة المنصوص عليها فى القانون للجرمة موصوفة بالوصف الأول. فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت بإدانة المتهم فى جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقاً للمادة ١٨٥ ع على اعتبار أن السب وجه إلى الجنى عليه بسبب أداء وظيفته، والمحكمة الإستئنافية رأت أن السب الوارد ذكره فى الحكم الابتدائى لا صلة له بوظيفة الجنى عليه وإنما وجه إليه بصفته الشخصية، فاعتبرت

الواقعة منطبقاً على المادة ٣٠٦ ع وقضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة، فلا يكون عليها من جناح في تعديلها الوصف على هذا النحو دون لفت الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٤

مضى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمعالجته باعتباره فاعل لجناية القتل، فإنه لا يكون عليه بمقتضى القانون أن يعتد بغير هذا الوصف مما يندى أثناء المرافعة، ما دامت المحكمة لم تنته إلى أنها هي - لا يمثل النيابة بالجلسة - قد رأت، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم، أن تعدل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبينها له وتوجهها عليه صراحة. أما التعديل الذي تقترحه النيابة أمام المحكمة فلا يكون ملزماً لسائر الخصوم ولا لها هي، ولا يكون من شأنه تحويلهم عن الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من بادئ الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه في النهاية.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٤٥/٦/٤

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة ضربه الجنى عليها ضرباً لم يقصد منه قتلها ولكنه القضى إلى موتها فغيرت المحكمة التهمة وعاقبته على أساس أنه تسبب في القتل بعلم إحباطه وتحرره من غير أن تلفت الدفاع إلى ذلك، فإنها تكون قد أخطأت بإسنادها إليه واقعة لم ترد في الإحالة. وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة مما شمله التحقيق أن تجري هذا التعديل في الجلسة بمواجهة الدفاع كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، أما أن تجري التعديل في الحكم بعد الفراغ من معاد الدعوى فإن ذلك منها يظل حكماً. لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تغيير وصف الأفعال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من الأحوال التي نصت عليه المادة ٤٠ في تشكيل والتي ليس من شأن التغيير فيها الإضرار بالدفاع أو خدعه.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٢

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين بأنها تكون جناية رشوة هي التي عدتها المحكمة مكونة لجمعة النصب بعد أن ثبت لديها أن العمل الذي أخذ المتهمان مبلغ النقود للإمتناع عنه هو يعلمهما ليس مما يدخل في اختصاصهما، خلافاً لما جاء في وصف التهمة، وأنهما بوصف كونهما من الموظفين العموميين " أحدهما موظف بالجمر والمركب والآخر عسكري بوليس " أوهما الجنى عليهم كذباً باختصاصهما به ليتوصلا بذلك منهم إلى الإستيلاء على ما لهم الذي تم الإستيلاء عليه، في تهرب عليها في ذلك. لأنها لم تستند إليهما في الحكم أي فعل جديد، بل هي استعادت بعض أفعال مما أسند إليهما من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذي أقيم عليه الوصف الأول، لعدم ثبوتها في حقهما بناء على التحقيق الذي أجرته بالجلسة،

ثم وصفت الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذى يتفق معها والذى أداتتهما على أساسه بجرمة أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر الإحالة، وهذا لا شائبة فيه. فقد نصت المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صراحة على أنه يجوز للمحكمة " بدون سبق تعديل فى التهمة، أى تغيير أن تلفت الدفاع فى الجلسة، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه فى أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التى ألتمها الدفاع ". والواقعة التى ألتمها توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب. فالطرق الإحالية متوافرة من سميها فى تأكيد مزاعمهما بأعمال خارجية، إذ هما من الموظفين العموميين، وصفتها هذه تحمل على الثقة بهما وتصديق أقوالهما. ثم هما إتلفا على أن يسمين كل منهما بالأخر على تأكيد أكاذيبه فتم لهما مقصدهما، وكلا الأمرين عمل خارجى يرفع الكذب إلى مصاف الطرق الإحالية.

الظعن رقم ١٤٧٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٢/١١/١٩٤٥

يجوز، طبقاً للمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، أن تنزل المحكمة فى حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى إلى نوع أخف منها متى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة إلى المتهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المشددة، وليس للمتهم أن يتظلم من حصول مثل هذا التعديل بدون ثبوت نظره إليه ما دام الوصف الجديد لم يوجب على إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التى تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية. فإذا كان المتهم قد قدم مع متهمين آخرين إلى محكمة الجنايات بتهمة أنهم سرقوا ليلاً فى الطريق العام وحالة كون أحدهم حاملاً سلاحاً زاجتى كونها طافياً من الجنى عليه وإستولوا على مبلغ خمسين قرشاً منه بصفة رشوة للإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو إقتياده إلى مركز البوليس بتهمة حيازته طافياً فى منطقة محرم فيها حيازتها، فوأت المحكمة أن أحدهم، وهو أومباشى منشآت ينحصر عمله فى حراسة الطلمبات وليس من عمله ضبط المتنوعات أو إرسال حائزها إلى النقطة، لا يكون حصوله على مبلغ الخمسين قرشاً جريمة رشوة لإعدام هذا الركن من أركانها، وإنما يكون جريمة نصب لإقتياده صفة كاذبة هى أن من حقه تفتيش الناس وضبطهم وإرسالهم إلى نقطة البوليس إذا وجدهم يحملون شيئاً ممنوعاً، وتوصله بذلك إلى سلب مبلغ الخمسين قرشاً، ثم حكمت عليه المحكمة من أجل ذلك بالحبس مع الشغل لمدة سنة تطبيقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات لأنه لا تترتب عليها فى النتيجة التى إنتهت إليها. وليس لهذا الطاعن أن يحتج بأن ركن الإحتيال هو عنصر جديد أضيف إلى الوقائع التى رفعت بها الدعوى عليه، لأن هذه الوقائع نفسها وبذاتها تتضمن وجود هذا العنصر إذ هى تتضمن أن الطاعن وهو أومباشى بوليس أخذ نقوداً من الجنى عليه حتى لا يتدخل معه إجراء أوهمه بأنه يدخل فى إختصاصه وهو إقتياده إلى

مركز البوليس. فإذا استبعد من ذلك دخول هذا الإجراء فى وظيفته فإن وقائع التهمة تظل متضمنة حصوله على النقود بطرق إحتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وهى إدعاؤه، إعتياداً على ما توحى به وظيفته من الثقة فى قوله أن من إختصاصه تفتيش الناس وضبطهم.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٥

مجرد مناقشة القاضى عضو النيابة المرافع فى طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر إبداء لرأى فى الدعوى فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن وكيل النيابة المرافع لما تونش فى طلبه تعديل وصف التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى جنة ضرب بسيط عدل عن هذا الطلب ورجع إلى الوصف الأول، فذلك لا يدل على أن من قام بهذه المناقشة أعضاء المحكمة قد أسقط على رأى معين فى الدعوى يتسده من الاضواء فى الحكم فيها.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٨

مضى كان الحكم لم يسند إلى التهم غير الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه، بل أعطاهما وصلها القانونى الصحيح، فإن ما يدعى التهم من أن الحكم قد غير التهمة دون تنبيه إلى هذا التفسير - ذلك لا يكون له من وجه ولا يعتد به.

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧

إذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة إلى المتهم وأمر قاضى الإحالة بإحالة على المحكمة لحاكمته عنها هى أنه زور أوراقاً مالية من فئة العشرة القروش بأن إصطنع هذه الأوراق ووقعها بإمضاء مزور لوزير المالية وأدانته المحكمة فى جريمة إستعمال هذه الأوراق المزورة دون أن تعدل التهمة فى مواجهته بالجلسة، فإن حكمها يكون باطلاً، إذ الجريمة التى أدين فيها تختلف فى عناصرها القانونية وفى واقعها المادية عن الجريمة التى وقعت بها الدعوى عليه والتى أعد دفاعه على أساسها.

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه ضرب الجنى عليه عمداً بعضاً على رأسه فأحدث به إصابة معينة هى التى نشأت عنها العاهة، ثم تشككت المحكمة فى نسبة هذه الواقعة إليه وانتمت للأسباب التى ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد إضوك مع آخرين فيما وقع على الجنى عليه من الضرب الذى ترك به إصابات بالرأس والإذن السرى، فأدانته لذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التى جاءت فى الرأس ونشأت عنها العاهة، فإن حكمها يكون معيماً متعيناً نقضه لإبائه على إخلال بمطرق الدفاع، إذ كان يجب عليها أن تجرى التعديل بالجلسة فى مواجهة الدفاع ليرد عليه بما يراه.

الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهمين وطلبت محاكمتها من أجلها قد أفرغت في قالب عام وصيغت في عبارات غير محدد فيها مجلس الإصابتة التي نسبت إلى كل منهما لعدائته يصح القول بوجود معالمتها كليهما على أساس ثبوت وقوع ضرب من كل منهما. أما إذا كانت التهمة محددة بأن واحداً بعينه منهما هو الذي أحدث الضربة التي أصابت رأس المجنى عليه ونشأت عنها العاهة، وأن الآخر هو الذي أحدث الضربة التي أصابته في ذراعه اليمنى، فإنه يكفي لتبرئة الإثنين من هذه التهمة أن تتشكك المحكمة في نسبة وقوع الضربة المعينة بالذات من أسند إليه أنه أوقعها بالمجنى عليه ولو كانت في الوقت ذاته مقتنعة بأنه لا بد من ضرب، وذلك ما لم تعمل المحكمة، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة على تغيير التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم ليتناول في دفاعه كل إصابة من الإصابات الأخرى التي بالمجنى عليه.

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١

لا ترتب على محكمة الموضوع إذا هي استعادت ظرف سبق الإصرار عن تهمة القتل العمد والشروع في القتل الموجهين إلى المتهم وأخلته بالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الذي لم يكن مذكوراً صراحة في قرار الإتهام بغير توجيه نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الوقائع التي أدانت المتهم فيها هي بعينها التي رفعت بها الدعوى العمومية عليه بعد أن استعادت المحكمة منها ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته، إذ هي عندئذ تكون في حدود حقها في تعديل وصف التهمة في الحكم دون لفت نظر الدفاع إلى ما تجر به من تعديل.

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٨

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي أنه إشراك، بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليه فأدانت المحكمة في تهمة أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك، فإنها تكون قد أعطت، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير الواقعة التي أدانت المحكمة المتهم فيها. فإجراء هذا التعديل في الحكم دون تبينه الدفاع إليه ينطوي على بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٤

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي القتل العمد مع سبق الإصرار المقرون بجناية خطف أنثى، ثم أدانته المحكمة في تهمة الإشراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة للإشراك في جناية الخطف ولم تتحدث في حكمها عن قيام نية القتل لديه، ونلت سبق الإصرار عنه، وقررت أنها لا تعرف على وجه

التحديد من الحافظين هو الذى قتل الجنى عليه، فإن حكمها يكون معيماً، إذ كان يتعين عليها - ولقد استبعدت من التهمة التى كانت موجهة إلى هذا المتهم سبق الإصرار وقررت أن القتل وقع من مجهول من بين الحافظين ورأت أن تستبقى مسئولية المتهم عن هذه الجناية على أساس آخر من وقائع الدعوى غير وارد فى الوصف الخالة به عليها - أن تلفت الدفاع إلى ذلك ليقول كلمته فيه.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٨

مضى كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى هى أن المتهم ضرب فلاناً فى يوم كذا، فصحت محكمة الدرجة الأولى هذا التاريخ وذكرت فى حكمها الإعتبارات التى استندت إليها فى ذلك من واقع التحقيقات التى تمت فى الدعوى فلا يقبل من المتهم القول بأن هذا التصحيح قد أحل بحقه فى الدفاع إذ ما دام التصحيح قد حصل أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه كان أمام المتهم فرصة مناقشته أمام المحكمة الإستئنافية إذا ما أراد.

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٧

لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هى اعتبرت المتهم شريكاً مع آخرين فى جريمة التزوير بعد أن كان متهماً بأنه فاعل فى هذه الجريمة ما دام هذا منها لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلاً بل كان مجرد إعطاء هذه الوقائع وصفها القانونى الصحيح.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٢

إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم أن الواقعة العامة التى من أجلها قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد تضمنها التقرير المقدم من النيابة العمومية إلى قاضى الإحالة، كما تضمنها الأمر الصادر من قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للحكم فيها على أساس عقوبة الجنب، وكل ما فى الأمر أنه ذكر فيهما عنها أنها باليد اليمنى فى حين أنها باليد اليسرى - مجرد خطأ فى الكتابة مما تملك المحكمة إحالة إليها الدعوى - بمقتضى المادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - تصحيحه والسير بالحكمة على أساس التصحيح، ففى هذه الصورة لا يسوغ عد الواقعة مكونة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الاختصاص.

الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٤

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمناقشته بالمادة ١٠ من القرار الوزاى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ الذى صدر إبان الأحكام العرفية ثم أُلغى، فأداته المحكمة فى الجريمة التى كان معاقباً عليها بالمادة السابعة

من ذلك القرار الذى إستمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية، وكانت الواقعة كل جريمة تختلف عن واقعة الأخرى، لأنها تكون قد أخطأت لمعالبتها النهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه.

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٩
إن رفع الدعوى بجناية الشروع فى القتل العمد المقرن بجناية الشروع فى السرقة يتضمن حتماً رفعها بجناية الشروع فى السرقة. فإذا تم تبث جناية الشروع فى القتل كان للمحكمة أن تدلن فى حكمها المتهم بجناية الشروع فى السرقة.

الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣٠
مضى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن إتصال المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها فإنه إدانته بإخفاء المسروقات بعد أن كان مقلداً لحاكمته عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أى فعل غير الأفعال المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٩
إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعترافه شريكاً مع آخر معلوم فى جريمة التزوير، ورات المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة وأن الذى إرتكبها مجهول، لإعتبرت المتهم شريكاً لهذا المجهول، فليس فى هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٦
إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم، وهى تكون جناية القتل العمد، تتضمن الواقعة التى أدين فيها وهى جناية الضرب المفضى إلى الموت بناءً على إسبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناءً على إضافة عنصر جديد إليها، فليس للمتهم أن يظلم من عدم لفته إلى هذا التفسير، إذ لا حاجة فى هذه الصورة إلى لفت الدفاع لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل، إذ الدفاع فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع فى الواقعة التى تبث لدى المحكمة.

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٧ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٩
المعول عليه فى تحديد الإختصاص هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى. فإذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم أنهم بأنه هتك عرض صبية لم تبلغ من العمر سبع سنين كاملة وطلبت معاقبته على أساس أن الواقعة جناية بالمادة ٢/٢٦٩ من قانون العقوبات، ثم تبينت محكمة الجنايات أثناء نظر الدعوى أن الجنى عليها كانت قد بلغت منها سبع سنين هجرية وقت إرتكاب الحادث وأن الأخت بالتاريخ الميلادى

فى تحديد منها خطأ، فاعتبرت ما وقع جنحة هناك عرض منطبقه على المادة ١/٢٦٩ ع، لأنها لا تكون قد
اخطأت، إذ المادة ٢/٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات تنص على أنه يجوز بدون سبق تعديل فى
التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه فى أمر الإحالة لعدم إثبات بعض
الأفعال المسندة التى ألتمها الدفاع

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨
إذا كانت المحكمة مع ما رآه من أن ما إرتكبه المتهم يقع تحت حكم المادة ٢٤٤ ع على أساس التهمة
المسندة إليه، وهى تسببه من غير قصد ولا تعمد فى إصابة الجنى عليه بإصابات نشأت عن إهماله وعدم
احتياظه بأن قاد سيارته بسرعة ورعونة إلخ قد رأت كذلك أن هذا المتهم مع علمه بأن الجنى عليه قد
علقت ملابسه بالسيارة التى كان يقودها إستمروا فى فراره يجر الجنى عليه على الأرض، وأن ما إرتكبه على
هذا النحو يكون جريمة إحداث جرح عمد، مما ينطبق على المادة ٢٤٢ ع ثم طبقت المادة ٣٢ ع عليه،
ونصت فى حكمها على أنها لم تتجاوز العقوبة المنصوص عليها فى المادة التى رفعت بها الدعوى عليه
وأدائه بمقتضاها أيضاً، فإنه لا تكون ثمة مصلحة لهذا المتهم من الطعن على ذلك الحكم بأنه قد طبق المادة
٢٤٢ ع بدلاً من المادة ٢٤٤ التى طلبها النيابة دون تنبيه إلى ذلك..

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨
إذا كانت الدعوى قد رفعت على التهمة بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات، وفى أثناء نظرها
طالب محامى الجنى عليه بتطبيق المادة ٢٤١ فقرة أولى، ونالش المتهم أقوال الجنى عليه عن الإصابات وما
ورد بالكشف الطبى عنها، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٤١ على الواقعة، ثم إسأنف التهم دون أن يعرض
على هذا التعديل، فلا يكون له من بعد أن يعنى على الحكم الإستئنافى أنه آخذه بهذه المادة.

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨
إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بأنهما إتفقا على إرتكاب حوادث السرقات ليلاً، وأن
أولهما قتل الجنى عليه عمداً ولثانيهما إشراك مع بطريق الإتفاق والمساعدة بأن إتفقا على سرقة المارين
ودهما بالفعل إلى الطريق يحمل كل منهما سلاحه، فتمت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذا الإتفاق الجنائى ثم
بالجلسة فوضت النيابة الرأى للمحكمة بالنسبة إلى تهمة الإتفاق الجنائى، وطلبت تعديل الوصف بالنسبة
إلى الثانى على إعتبار أنه هو القاتل دون الأول، فإستعدت المحكمة تهمة الإتفاق الجنائى وقضت بإدانة
المتهمين على أساس أن الثانى قتل عمداً والأول شرع فى القتل، لأنها لا تكون قد عدلت التهمة بالجلسة

من تلقاء نفسها ولا بناءً على ما بنا من التباية، بل هي قد عدلتها في الحكم بناءً على الواقعة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى على المتهم الثاني، ولهذا يكون حكمها معيياً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٨

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه يستعمل ميزاناً غير مدموغ وغير صحيح مع علمه بذلك فأدانته المحكمة في تهمة أنه حاز بغير مورد مشروع ميزاناً غير مدموغ ولا مضبوط دون أن تلفعه إلى هذا التعديل فلا تترتب عليها في ذلك، إذ الاستعمال يتضمن الحيازة، والواقعة التي إنجلتتها المحكمة أساساً للوصف الجديد تتضمنها الواقعة التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨

للمحكمة، بل عليها، أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في الواقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره وهي في ذلك غير ملزمة بتبني الدفاع ما دامت لم تجر أي تغيير في الواقعة المرفوعة بها الدعوى. فإذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة لإشراكه في سرقة، فأدانته في جريمة إغطاء أشياء مسروقة، فلا تترتب عليها في ذلك منى كانت الواقعة السرقة تتضمن الواقعة الإغطاء.

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٨

إذا كان وجه الخطأ المسند إلى المتهم هو أن الحادث نشأ من إهماله وعدم احتياظه وعدم إتباعه اللوائح بأن قاد سيارته على يسار الطريق، وكانت المحكمة في حكمها بإدانته، وهي في صدد بيان ظروف الحال التي كان يسير فيها والتي نجم عنها بحسب هذه الظروف قتل الجنى عليه، قد قالت إنه كان يسير بسرعة فذلك لا يعد تعديلاً في التهمة.

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٤٨

للمحكمة، دون أن تلفت الدفاع، أن تنزل بالواقعة من جنابة تزوير ورقة رسمية إلى جنحة تزوير ورقة عرقية لعدم توفر صفة الرسمية فيها.

الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٩

المحكمة غير ملزمة بلفت الدفاع إلى تغيير الوصف القانوني بواقعة المرفوعة بها الدعوى. فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه بدد وأتلف سندات، فأدانته المحكمة بأنه سرق هذا السند وأتلفه ولم تكن في ذلك قد أضافت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هي رأت أن هذه الواقعة ذاتها تعتبر في القانون سرقة لا خيانة أمانة، فلا يقبل النعي على حكمها أنها قد انحلت بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٠ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٤٩/١/٣١

ما دامت المحكمة لم تضيف إلى الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية أية واقعة جديدة بل عاينت المتهم على هذه الواقعة بعد أن وصفها الوصف القانوني الذي إرتأته فإنها لا تكون ملزمة بلفت الدفاع. فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بشروعه في الواقعة فأدانته المحكمة في جنائية هناك عرض فإنها لا تكون قد أخطأت.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٠ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٨

إن القانون وإن أجاز محكمة الجنابات تعديل التهمة المينة في أمر الإحالة أو تشديدها إلا أنه قيدها في هذا بلفت الدفاع إلى التصير ليرافع على أساسه. فإذا كان الفعل الذي أسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أمسك بالجنبي عليه ليمنع منهماً آخر من ضربه، وكانت المحكمة قد أدانته في حكمها على أساس أنه هو الذي باشر ضرب الجنبي عليه بالعصا على رأسه، فإنها تكون قد أسندت إليه فعلاً جديداً دون أن تلفت الدفاع ويكون حكمها ميباً واجب النقض.

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٠٠ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٧

إن المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنابات لا توجب على المحكمة لفت الدفاع إلا إذا رأت استدراك ما وقع في أمر الإحالة من خطأ أو سهو أو رأت تعديل التهمة المينة به وكان هذا الاستدراك أو التعديل من شأنه خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه. وهي تنص على وجوب الاستمرار في الدعوى بدون إنقطاع في جميع الأحوال الأخرى. فإبداء النيابة أثناء مراجعتها أمام محكمة الجنابات رأياً في وصف الأفعال المنسوبة للمتهمين يختلف ما وصفها به قاضي الإحالة ليس من شأنه أن ينزع عنها هذا الوصف الذي أحيلت به ويلبسها ما نسبته لها من وصف آخر. وكذلك قصرها أثناء المرافعة بعض الأفعال المكونة للجريمة على بعض المتهمين المنسوبة تلك الأفعال لجميعهم في أمر الإحالة لا حجة فيه على المحكمة. لأن تصرف النيابة بالجلوس في الدعوى العمومية لا يقيد المحكمة ولا يغير من اعتبار المتهم معلناً بالتهمة الموجهة بأمر الإحالة شأكمته عليه بالمواد المذكورة فيه.

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٠ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٠

يجوز لمحكمة الجنابات - طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات - أن تعدل وصف التهمة من شروعي في قتل إلى إحداث عاهة مستتية، ولا حاجة بها إلى لفت التهمة إلى هذا التعديل متى كانت تهمة إحداث عاهة ذكرت في وصف التهمة الأصلية.

الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٣٠/١١/٢٠
الطعن المقدم من النيابة العامة في دعواها رقم ١٦٦٤ سنة ١٩٣٠ المقيدة بمجدول المحكمة رقم ٢٢٣٤ سنة ٤٧ قضائية ضد حافظ خليل إبراهيم عمره ٤٠ سنة وصناعته تاجر وسكته محرم بك ومن المتهم المذكور بصفته مسئولاً عن حقوق مدنية قبل طموه بنت أبو بكر ووزقه بنت أبو بكر مدعيتين بحق مدني.

الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/١١
إن المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تجيز للمحكمة في الحكم بالعقوبة أن تعدل شيئاً من الأفعال المبينة في أمر الإحالة تعديلاً يشدد منها. وكل ما أجازته لها إنما هو تغيير وصف تلك الأفعال بعينها بحيث لا يسوغ لها مهما يكن من الوصف الجديد أن تحكم بعقوبة أشد من العقوبة المترتبة على الوصف الذي غيرته. أما تعديل الأفعال بخلاف شيء منها يقلل من جسامتها وصفها فهو الجائز لها. فليس للمحكمة أن تعدل التهمة المبينة في أمر الإحالة فتجعل الأفعال المسندة للمتهم هي " أنه جذب الجنسى عليها من يدها وطرحها أرضاً ورفع ملابسه وملابسها وحاول إغتيالها بالقوة " بعد أن كانت تلك الأفعال في أمر الإحالة : " أنه جذبها من يدها وطرحها أرضاً ونام فوقها " وتقل بذلك وصف الجريمة من هناك عرض بالقوة إلى شروع في وقاع بالقوة بدون سبق التنبيه إلى هذا التعديل وقت المرافعة. ولكن إذا كانت العقوبة التي أوقعتها المحكمة هي الأشغال الشاقة ثلاث سنين وهي الحد الأدنى لعقوبة هناك العرض بالقوة المنصوص عليها بالمادة ٢٣١ فقرة أولى عقوبات وهي التي كان يجب على محكمة النقض توقيعها ما دامت كل الأفعال المكونة لجريمة هناك العرض بالقوة ثابتة بالحكم بقطع النظر عن الزيادة التي أمنت بها المحكمة فلا يكون للطاعن فائدة من طعنه.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١
معي كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٦ ببراءة المطعون ضده - من تهمة الحصول على كسب غير مشروع - فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦، وأودعت الأسباب التي بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية - صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ - تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم. لما كان ذلك، وكانت الطاعنة وإن قررت بالطعن في الميعاد، إلا أنها لم تودع الأسباب إلا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات

وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن الطاعن يكون غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

إنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذى تسغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبه أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيفاتها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة لى نطقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة الخاطئة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة، إلا أنه يجب أن تلتزم هذا النطاق بالآ تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المظنون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدعومة وقانونية. وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للتحقيق فى "علوم" الوزن التى يجرها - باعتباره قبائياً وهى الجريمة المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المظنون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدعومة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور المؤدى إلى إتهامه بالدعوى اتصالاً صحيحاً. فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والثى تمت المرافعة فى الدعوى على أساسها قد حددت الفعل الجنائى المنسوب إليه بأنه أثبت بيانات غير صحيحة فى إستمارة الحيازة فلم يثبت للمحكمة إرتكاب هذا الفعل أو رأت أنه لا جريمة فيه ولا عقاب عليه بفرض ثبوته، فإنها تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من القضاء بالبراءة. أما القول بأنه ما كان لها أن تقضى بالبراءة بل كان عليها أن تغير وصف التهمة إلى إستعمال مستلزمات الإنتاج الزراعى فى غير الحاصلات الزراعية والمساحات المنصرفة لها - مما لم يوجه إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فلا سبيل إلى إلزام المحكمة بإجرائه لأنه ينصب على واقعة أخرى تختلف اختلافاً كلياً عن الواقعة التى رفعت بها الدعوى فى العناصر المكونة لها، وليس مجرد تعديل فى التهمة مما يجوز للمحكمة بنص المادة ٣٠٨ من القانون. ومن ثم فإن المحكمة لا تقلل من تلقاء

نفسها أن تقيم الدعوى الجنائية بهذه التهمة الجديدة ولو كانت عناصرها ماثلة في الأوراق، أو أن تحاكم المظنون ضده عنها.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

لا يطلب القانون شكلاً خاصاً لتبني التهمة إلى تغيير وصف التهمة أو تعديله، وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً أو بإتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويتصرف مدلوله إليه. وإذا كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المحكمة بلغت نظر الدفاع إلى أن الجريمة كاملة والإستلاء كامل، فإن في هذه العبارة ما يكفي لتبنيه إلى إعصار الواقعة مكونة لجريمة اختلاس قائمة وليست شروفاً في ارتكابها ويكون معنى الطعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٩

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المظنون فيه أساساً للوصف الجديد.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١/١٢/١٩٦٩

متى كان الثابت من تقرير الصفة التشريعية أن القتل حدث بالحقن وكم النفس معاً، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التي كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وبلغت إليه الدفاع لدى مراجعته وكان بيان وسيلة القتل بالإستناد إلى الدليل الفني المعروض وكونه بأسفكسيا الحقن وكم النفس معاً دون الإحتزاء بأحدهما لا يعتبر - في صورة الدعوى - تعديلاً في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه، خصوصاً إذا كان هو قد نبه عليه، ولفظت إليه، وترافع على أساسه، وإنما هو إستظهار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى مما تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها في خلوة المدالة، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى ما ألفتت هو إليه. وكان الحكم قد حصل من أعزاف الطاعن الثاني أن القتل حصل حقناً برباط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها إذ همت بالصباح، وعول على تقرير الصفة التشريعية في بيان كيفية القتل وإسهام كتم النفس مع الحقن في إحداثه

وجعل هذين الدليلين حميميتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بغیر تعارض بينهما، فإن ما أثاره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له من وجهة ولا يعتد به.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٩

ليس لزماً على محكمة الموضوع أن تقيد بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة عمل الدعوى بل من واجها أن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كونه وأوصافها وصولاً إلى إنزال حكم القانون صحيحاً عليها.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٩

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبه النيابة العامة على الفعل المسند إلى التهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تقييدها إلى الوصف القانوني السليم، وإذ كانت الواقعة المادية الميبة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الجواهر المخدرة هي بذاتها الواقعة التي إنغلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإحتجار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إستناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أي من قصد الإحتجار أو التعاطي إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتطبيق إستعمالها والإحتجار فيها الذي يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبتت شككة الموضوع أن الإحتراز مجرد من أي من القصدتين اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسفنته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عنها.

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٩

لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم ارتكبوا جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار لإستبعاد الحكم لية القتل وإنتهى إلى إدانة الطاعن الأول بجريمة إحداث عاهة مستدعية برأس المجنى عليه، وإلى إدانة الطاعن الثاني بجريمة إحداث عاهة مستدعية بالfolk السفلى للمجنى عليه المذكور - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه تهمة إحداث العاهة إلى الطاعنين ولم تلتفت نظر المدافع عنهما للمرافعة على هذا الأساس، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستدعية لا يحتر مجرد تغيير

في وصف الأفعال المسندة للطاعنين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغیر سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستدعية والتي قد يغير الطاعنان جدلاً في شأنها. لما كان ما تقدم وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يغير إخلالاً بحق الدفاع، وكان القانون لا يحل المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملت التحقيق - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنياً على إجراء باطلاً بما يعميه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩

من المقرر أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبنية بقرار الإتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بنائها الواقعة التي تخلفها الحكم أساساً للوصف الذي دان الطاعن بها دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً، وإذ كان الحكم قد إنتهى إلى اعتبار الطاعن فاعلاً بالنسبة لجرمة اختلاس محسوى الخطاب المسجل وهو وصف غير جديده في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة الحال بها الطاعن بل هي مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تبينه الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه هذا إلى أنه لا مصلحة له في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة على أساسه لا تتغير ولا يحدود العقوبة للفاعل الأصلي، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير صفته من فاعل أصلي في جريمة الاختلاس إلى شريك فيها ومن شريك في جريمة استعمال محرر مزور إلى فاعل أصلي دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدائه على هذا الأساس يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ٦/٧/١٩٨٩

لما كان ما إنتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي إطمأن إلى وقوع الجريمة فيه مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما إستخلصه من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييراً في كيانها المادي، فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تعديلاً في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه

ليوالع على أساسه، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٢٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٩

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى الصحيح الذى ترى إنطباقه على الواقعة.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٣/١٥/١٩٦٠

إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا الجنى عليه عمداً ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين ناريتين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قطه - ثم تبين المحكمة من التحقيق الذى أجرته أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات إلى معرفة من المتهمين الآخرين هو الذى ساهم فى الإعتداء بالبنديقية الأخرى أو بالعصا فاعتبرت جميعاً شركاء المتهم الرابع بالإتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنه الوصف الأصيل وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن إطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على إتفاق سابق بين المتهمين، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعمد أن يكون تعديلاً لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها، إذ هى لم ترد شيئاً على الواقعة المعروضة عليها، بل أنها استبعدت جزءاً منها لعدم ثبوته - فلا تريب عليها إذا هى لم تلت نظر الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٥/١٧/١٩٦٠

استئناف المدعى بالحق المدنى وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانوناً - على محكمة الدرجة الثانية التى تملك إعطاء الوقائع النافية فى الحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالاً جديدة غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تعطيه النهاية أو المدعى بالحق المدنى عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٦٠

لا يتطلب القانون إتباع شكل خاص لتبني المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة، وكل ما يشروطه هو تبني المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحاً أو بطريق التضمن أو بإتخاذ إجراء يتم فى مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه - فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح

نارى بما إستبان لها أثناء نظر الدعوى بعد إطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة فى جنابة شروع فى قتل - فأعترف بها فى حضور محاميه فإن ذلك يكون كافياً فى تبييه المتهم وتبييه الدفاع عنه إلى الطرف المشدد المستند من صحيفة حالته الجنائية التى كانت ملحقة بملف الدعوى، وتكون المحكمة قد قامت بإتباع أمر القانون فى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٦١/٣/٧

الأصل أن سلطة المحكمة الإستئنافية عند نظر الدعوى تتقيد بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة أول درجة. غير أنها مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير. وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط أن لا يوجب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده.

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦١/٢/١٣

ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التى بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذى حازت الواقعة على أساسه - فيه ما يكفى لإعصار التبييه قائماً ومتجهاً أوره، ذلك أن لفت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإحضافة الظروف المشددة التى ثبتت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلاً خاصاً.

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٦١/٣/٦

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيفوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة الحالة عليها. ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق حقوقاً وإختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى لأن ذلك عمله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة.

- حق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً.

- تعديل المحكمة الإستئنافية للوصف - على ذلك الأساس - ليس فيه إضافة لواقعة جديدة كما أنه ليس فيه تفويت لإحدى درجات التقاضي.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن باستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة إليه ودانته بمقتضى المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلاً من المادة ٢٨٨ التى طلبت النيابة تطبيقها، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة وهى التى كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة، وهو وصف غير جديد فى الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك فى حكم القانون نصيراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع إليه فى الجلسة ليؤلف على أساسه، فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع يكون غير سليم.

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٦١/٦/٥

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على التهم بوصف أنه عد مشتبهاً فيه، ولما إستأنفت النيابة حكم الإدانة، عدلت المحكمة الإستئنافية الوصف فى مواجهة التهم إلى أنه عاد لحالة الإشبهاء - مستندة إلى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى ابتداء أمام محكمة أول درجة - غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف، وقالت فى تقرير عدم أعيد التهم بالوصف الجديد إنه ينطوى على إسناد واقعة جديدة إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام ثانى درجة - بمقتضى إستئناف النيابة العامة - لا ينطوى على واقعة جديدة أسندت للتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة، وما إستئناف النيابة إلا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التى كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة دون إضافة أية واقعة جديدة، مما كان يقتضى المحكمة الإستئنافية بعد أن نهت التهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح، وهو المورد لحالة الإشبهاء، وأن تعاقب التهم على هذا الأساس.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩

من المقرر طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة التهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، فإذا كانت التهمة الموجهة فى أمر الإحالة إلى التهم وتمت المرافعة فى الدعوى على أساسها، قد بين فيها على وجه التحديد الفعل الجنائى المنسوب إليه ارتكابه، ولم

يجب لدى المحكمة إرتكابه هذا الفعل، فإنه يكون من المتعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها. وأما ما أشارت إليه النيابة " الطاعة " من أنه كان يعين على المحكمة أن تصف الإعتداء الذي وقع من المتهم الوصف القانوني وتدبته عنه لا أن تقضى ببراءته، فهو مردود بأن مناط ذلك هو التقيد بالواقعة المطروحة، وعندئذ يعين على المحكمة إعطاء الوصف القانوني لها.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٨

لما كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أي تعديل في وصف التهمة الأولى أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، بل كان التعديل الذي أجرى في صدد مواد القانون فقط بتطبيق النصوص القانونية الصحيحة المنطبقة على الجريمة موضوع التهمة الأولى - وهو ما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع - ومن ثم فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص بأنه إنطوى على إخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٣

لما كانت الدعوى الجنائية - بالنسبة لتهمة جلب المواد المخدرة - قد رفعت على المظنون ضده الثالث بوصف أنه جلب مواد فوسفات الكوداين والدكسور وبروكستين والفانودورم المخدرة وأن النيابة العامة طلبت عقابه عنها بالقوة النصوص عليها في المادة ٤٤ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ٣ الملحق، إلا أن المحكمة دأته بجريمة جلب مخدر الأفيون وعاقبه عنها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ من ذات القانون والجدول رقم ١ " الملحق به، فإنها تكون قد عدلت التهمة ذاتها وساءلته عن واقعة لم ترفع بها الدعوى، وهو ما لا تملكه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ويقضى لفت نظر الدفاع عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بني على إجراء باطل يصح.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه على الواقعة، وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها تلك التي إختلها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل - على ما أفصح عنه الحكم - هو إستبعاد نية القتل، دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة، فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين إعصرت الطاعن مرتكباً جريمة

الضرب المفضى إلى الموت، لم يكن يقتضى من المحكمة تنبيه الطاعن أو المدافع عنه ما دام قد إقتصَر على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى، ومن ثم فإن دعوى البطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل.

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٣٠

لما كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم - إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وتبانيها القانونى نتيجة إدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شتمتها التحقيقات كتعديل التهمة من شريك فى جريمة إختلاس إلى فاعل أصلى لها - فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتعضير دفاعه.

الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

لما كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة، وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والنسب كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إنحدرها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو إستبعاد ظرف سبق الإصرار ومجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما تملك المحكمة إجراءه، فإن الوصف المعدل الذى إنتهت إليه المحكمة حين إعتبرت الطاعن - أعذا بالقدر المتيقن فى حقه - قد إرتكب جنابة قتل عمد مقرون بدلاً من قتل عمد مع سبق الإصرار مقرون، لا يجافى التطبيق السليم فى شئ ولا يعطى الطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دامت - فى النتيجة - قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت به الدعوى.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم. وإذا كانت الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة حيازة الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى يتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل عن توافر قصد الإتجار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية وإضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين إعترت حيازة الطاعن للمخدر مجرداً من أى من قصدى الإتجار أو التعاطى إلما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها الذى يستلزم أعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الحيازة مجردة من أى قصد من القصدتين اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها.

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهى تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، إذ أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم لى وصف التهمة المخالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذى تجرته بالجلسة.

الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١

من المقرر أن المحكمة ملتزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة لى ذلك بالوصف الذى أسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه.

الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٠

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييدها إلى الوصف القانوني السليم، وإذا كانت الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإحتجاز لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، ودون أن يتضمن التعديل إستناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تخلف عن الأولى فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسفته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها ويضحي النعي عليها بالإخلال بحق الدفاع في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة، وهي واقعة الشروع في تصدير الجوهر المخدر، إلى وصفها الصحيح الذي إنتهت به إليه المحكمة إعتباراً بأنه ينبغي لتوافر أركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى أن يكون فاعلها قد قصد طرح المخدر للتداول وهو ما لم تقتنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - بتوافره في حق الطاعن، وكان إستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة لا يتضمن إستناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة عن الأولى، فإن تعديل المحكمة وصف التهمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن المخدر بغير قصد الإحتجاز أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي دون لفت نظر الدفاع، لا ينطوي على إخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧

لما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ضرب عمداً..... بموقد كبروسين، فأحدث بجسدها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها، وطلبت النيابة العامة معاقبته وذلك وفقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وإنتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بأن تسبب بغير قصد في موت المجني عليها وكان ذلك ناشئاً

عن خطئه ورعوته وعدم إحرازه بأن ركل موقد الكيروسين المشتعل فإنسكب منه الغاز وامتدت إليه النيران التي أصابت جسم المجنى عليها، فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ونجم عن ذلك وفاتها الأمر المنطبق عليه المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه، لما كان ذلك، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية، وكان هذا التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من ضرب القضي إلى موت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطالان.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٧

لما كان ما ينهيه الطاعن على الحكم من تغييره وصف الفعل الذي تم به الخطأ على غير ما جاء بأمر الإحالة لا يعيب الحكم، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه، إلا أن التغيير المخطور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجربّه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث. فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن تسليمه مفتاح الجرار لقيادته إلى المتهم الثاني ليقوده خلافاً لما جاء بأمر الإحالة من قيادته الجرار بنفسه ما دام الحكم لم يتناول التهمتين اللتين رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهما تهمة القتل والإصابة الخطأ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبعض النظر عن الوسيلة إلا عن جرمي القتل والإصابة الخطأ اللتين كانتا معروضتين على بساط البحث وهما الجرمين المنصوص عليهما في المادتين ١/٢٣٨، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات التي يسعى فيهما أي صورة من صور الخطأ. ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى.

الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١

لما كان طلب النيابة العامة من محكمة أول درجة تعديل وصف الإتهام هو في حقيقته - بالنسبة للتهمة الثانية المعاقب عليها بقوبة الجثة والتي كانت الدعوى قد رفعت بها - إضافة من النيابة العامة بوصفها سلطة إتهام لتهمة جديدة أساسها واقعة مادية منبئة الصلة بالواقعة التي رفعت بها الدعوى ومغايرة لها تمام المغايرة. ترتب عليها زيادة في عدد الجرائم المقامة بها الدعوى على الطاعن - بخلاف الحال في التهمة الأولى إذ طلب النيابة العامة تعديل وصفها أساسه الواقعة المادية ذاتها - وقد أعلن الطاعنان بالوصف الأخير وجرت المحاكمة وصدر الحكم الابتدائي على أساسه مغفلاً الفصل في التهمة الثانية التي رفعت بها الدعوى بداءة، وهي تهمة عرض الطاعنين للبيع الأشرطة الصوتية المضبوطة دون ترخيص من الجهة المختصة، ولم يعرض لها بدوره الحكم المطعون فيه، فإن هذه التهمة تكون ما تزال معلقة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنسبة العامة بل هي من حق هيئة الإجتماعية وليست النيابة إلا وكياً عنها في استعمالها، وهي إذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ، إلا أنها إذا قدمتها إلى القضاء فإنه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة ولا تملك هي التنازل عنها، وليس لها من حق لديه سوى إبداء طلباتها فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ولا يقبل الإحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمني لأي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٢٣٤٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٢

لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أقام بناء بدون ترخيص وإنهت المحكمة إلى إدانته عن تهمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة - لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة إلى الطاعن ولم تلتفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من إقامة بناء بدون ترخيص إلى جريمة إقامة مبنى على أرض غير مقسمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المستند للطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه في حكمها بغیر سبق تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة والتي قد يشر الطاعن جدلاً في شأنها. لما كان ما تقدم، وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إغلافاً بحق الدفاع، وكان القانون لا يحفل المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة - لم تكن مرفوعة بها

الدعوى عليه، دون أن تلتفت نظر المدافع عنه إلى ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنياً على إجراء باطل مما يعبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦

- لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه أنتج وعرض شيئاً من أغذية الإنسان " بنبون " مفسوشاً مع علمه بذلك، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث الفعل الذى إرتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التى يمتثلها، ذلك أنها مختصة بالنظر فى ثبوت الفعل المنسوب للمتهم بكافة أوضاعه القانونية إذ تنص المادة ٣٠٨/١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور فإن المحكمة إذ فصلت فى الدعوى قبل أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة وهو أن ما عرجه المطعون ضده من أغذية مفسوشة كان ضاراً بصحة الإنسان تكون بذلك أيضاً قد أعطت فى القانون، ذلك بأن حكمها باعتبار الواقعة خالية من الظروف المشددة من شأنه أن يحول دون محاكمة المطعون ضده عنها مقرنة بذلك الظروف لأن قوام هذه الجريمة هو الواقعة عنها، إذ تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانونى للجريمة ".

- لما كان تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة آتف البيان ليس بمجرد تغير فى وصف الأفعال المسندة إلى المطعون ضده مما تمكك المحكمة إجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل التهمة نفسها بإسناد ظرف جديد لها لم يكن وارداً بالتكليف بالحضور الأمر الذى يتعين معه على المحكمة لفت نظر المتهم إلى ذلك التعديل حتى تتاح له فرصة إبداء ما لديه من أوجه الدفاع على أساس الوصف الجديد، ومن ثم فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة.

الطعن رقم ٤٠٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحها إلى الوصف القانونى السليم، وإذ كانت الواقعة المادية التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة إحراز الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتيان لدى

الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن للمعذر محمداً عن أى من قصدى الإنجاء أو الصاعى لا يستلزم لفت نظر الدفاع.

الطعن رقم ٤٦٦٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨

لما كان بين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحدث عمداً بالجنى عليه الإصابات المبنية بالقرير الطبى الشرعى والذى تخلف لديه من جراحها عاهة مستديمة، وقضت محكمة الجنائيات بإدائته بوصف أنه تسبب خطأ فى إصابة الجنى عليه، وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم إحرازه بأن أطلق عياراً نارياً وسط جمع من الناس وفى مسعى قاصتهم لصال الجنى عليه وأحدث إصابته الأمر المنطبق على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مراعاة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهة الطاعن أو تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية، وكان هذا التغيير الذى أجرتة المحكمة فى التهمة من إحداث عاهة عمداً إلى إصابة خطأ ليس بمجرد تغيير فى وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على إسناده واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة وهى واقعة الإصابة خطأ مما كان يعين معه على المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطالان ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الدفاع قال فى مراجعته " أن الواقعة إصابة خطأ " لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانت الطاعن بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨

و لما كان الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هى مكلفة بمحيط الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المنطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المبنية بأمر الإحالة والى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف عليها شيئاً وكان

من المقرر أيضاً أن تعديل محكمة أول درجة التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه - حتى ولو لم تلفت نظر الدفاع عن التهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام أن المتهم حين إستأنف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له إبداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال في الدعوى - فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن بالبطلان يكون لا محل له.

الطعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٥٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٣

لما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فتحها إلى الوصف القانوني السليم وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - هي واقعة إحراز الجواهر المختر - هي بذاتها الواقعة التي إقتضاها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتهار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للظوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق - حين إعتبرت إحراز الطاعن للمختر مجرداً عن أى من قصدى الإتهار أو التعاطي إنما هو تطبيق سليم للقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة المخترات وتنظيم إستعمالها والإتهار فيها الذي يستلزم أعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبتت حقيقة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدتين اللتين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل، ومن ثم فلا على المحكمة أن تبسبه الدفاع إلى ما أسببته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها.

* الموضوع الفرعي : تنبيه المتهم لتعديل وصف التهمة :

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٦

إذا كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن وآخرين هي تهمة الإشتراك في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص يحملون عصياً توافروا على التمرد والإبذاء ووقعت في هذا التجمهر جرائم ضرب، وأن الطاعن ضرب بكرةً وخالدًا، فأدانت محكمة أول درجة الطاعن في تهمة التجمهر وقضت ببراءته من تهمة الضرب وأدانت الآخرين في تهمة ضرب زيد وفي تهمة التجمهر، ولما إستأنف الحكم رأت المحكمة الاستئنافية عدم توافر أركان جريمة التجمهر بالنسبة لجميع المتهمين، ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدنر عليها المرافعة في أى من درجتي المحاكمة، لهذا الحكم يكون باطلاً بالنسبة

إليه ولا يصح القول بأنه كان متهماً بالتجمهر، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا التجمهر ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليه في أي من درجتي المحاكمة ولم يدافع عن نفسه فيها. أما باقي المتهمين فهم ولو أنهم لم تسند إليهم أيضاً واقعة ضرب زيد، إلا أنهم قد استأنفوا وأبدوا دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إليها، ولذلك فلا يكون لهم أن يطعنوا في الحكم هذا السب.

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٠

التغير الذي تجرّبه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستعديّة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنّما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إسبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب نقض الدفاع عنه إلى ذلك.

الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

معي كان الحكم الابتدائي قد استند في إدانة المتهم إلى ما ورد بحضرة ضبط الواقعة وتقرير الحاصرة والقرار التهم ببطط الميزان لديه الأمر الذي يفيد إدانته عن حيازة الميزان وليس " السنج " كما ورد خطأ بورقة العكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه، لأنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استئنائه في الواقع منصباً عليها.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٦

متى كانت المحكمة اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات مواءمة عنصراً من عناصر الإلزام التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده أحدث لجميع هذه الطعنات بانجني عليه، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر، فإنه كان يجب على المحكمة وقد انجذبت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم، ثم إدانته على أساسها أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بيبب جوهرى أثر في الحكم بما يطله.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٤

قيام المحكمة بلفظ نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر الشيق لا يمتنع أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تلمعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٠

لا يطلب القانون إتياع شكل خاص لتبني المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة، وكل ما يشترطه هو تبني المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان التبني صريحاً أو بطريق التضمن أو بالتفاد إجراء يتم في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه - فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بأحرار سلاح ثلوى بما إسمان لما أثناء نظر الدعوى بعد إطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنابة شروع في قتل - فأعوز بها في حضور محاميه فإن ذلك يكون كائناً في تبني المتهم وتبني الدفاع عنه إلى الطرف المشدد المستند من صحيفة حاله الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى، وتكون المحكمة قد قامت بإتياع أمر القانون في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ٤/٣/١٩٦١

إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملت التحقيق - كتعديل التهمة من إشراك في تزوير إلى فصل أصلي، فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تبني المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ولا يجوز أن المقربة مبررة للجريعتين الأخريين المسندتين للمتهم (وهما إستعمال محزور عرفي مزور ونصب) ما دامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريعتين الأخريين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تبني المتهم إلى هذا التعديل لأنها تكون قد أحلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً بطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ٤/٢٣/١٩٦٢

تعديل بمحكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن التهمة، لا يحوت عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة - من سرقة إلى خيانة أمانة - دون أن تبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية، ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وتوافع الدفاع عنه أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه.

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبه أن يطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هو أنه الوصف القانونى السليم، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تنضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من إشتراك فى تبيد إلى فعل أصلى فى سرقة، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا كانت المحكمة لم تبه المتهم إلى هذا التغيير فى التهمة لأنها تكون قد أغلقت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيأً ببطالان الإجراءات بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ٨/٦/١٩٦٤

من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتى تمت المرافعة فى الدعوى على أساسها قد حددت الفعل الجنائى المنسوب إليه إرتكابه ولم يثبت للمحكمة إرتكاب المتهم هذا الفعل تعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التى أجمل إليها من أجلها. فإذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظنون حده بوصف أنه لم يحصل من مكتب السجل المدنى على بطاقة شخصية، وثبت للمحكمة أنه حصل فعلاً على تلك البطاقة فى تاريخ سابق على إتهامه ليكون الحكم سديداً إذ قضى براءة المظنون حده من التهمة المسندة إليه، أما القول بأن المحكمة ما كان لها أن تقضى بالبراءة وأنه كان يتعين عليها أن تغير الوصف القانونى إلى أنه لم يقدم البطاقة الشخصية إلى السلطات المختصة عند طلبها منه، فإنه مردود بأن هذا الوصف ينطوى على تحرير لكيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى ولبنائها القانونى ويجاوز نطاق التكيف القانونى للواقعة - أى مجرد ردها إلى أصل من

نصوص القانون الواجب التطبيق - وهو ما لا سبيل إلى إلزام المحكمة بإجرائه لإنطوائه على مساس كامل بعناصر جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة. ومن ثم فما كان للمحكمة -من تلقاء نفسها - أن تقيم الدعوى بهذه التهمة الجديدة أو أن تحاكم المظنون حدها.

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحميمها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم. وإذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن إصالح المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها، فإنه الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة إخطاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة، هذا التعديل لا يجافي المنطق السليم في شيء ولا يعطي الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع، إذ أن المحكمة لا تلزم في مثل هذه الحالة تبني المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

التغيير الذي تجرته المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ، مما كان يعين معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أغلقت بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشوباً بالبطلان مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣

إذا أحيل منهم إلى محكمة الجنائيات بتهمة الإشتراك بالإتفاق والمساعدة لتهمة آخر هو الذي قارب الجريمة بإطلاق عيار ناري على القتل وسمعت المحكمة الدعوى على هذا الاعتبار لم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعيار الناري بنفسه ولم يسبق لها أن نبهت الدفاع إلى هذا التغيير في التهمة كان حكمها باطلاً يجب نقضه لمخالفته للمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات.

الطعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١١/٣/١٩٨٢

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة الواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنح المحكمة من تعديلها متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ما دام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة فى وصف التهمة وهى السماح بوجود نزلاء فى العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هى التزاحم فى تفقيد قرار المدم وعدم مولاة العقار بالصيانة والرميم التى استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانونى.

الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ٨/٦/١٩٣٦

إذا قدم المتهم إلى المحاكمة باعتباره شريكاً بالإتفاق والمساعدة مع آخرين فى جريمة قتل مع سبق الإصرار ثم استبعدت المحكمة طرف سبق الإصرار، وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من إشراك فى قتل بطريق الإتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار، وعالته على ذلك بدون تنبيه الدفاع عنه إلى هذا التعديل فى وصف التهمة فذلك يعتبر إخلالاً بحق الدفاع، خصوصاً أن استبعاد طرف سبق الإصرار يجعل هذا المتهم مسئولاً عن فعله وحده، والفعل المنسوب إليه بحسب قرار الإتهام بعد استبعاد طرف سبق الإصرار لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة. وهذا الإخلال بحق الدفاع يستلزم نقض الحكم.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ٣١/٥/١٩٣٧

من حق المحكمة بل من واجبها أن تعطى الوقائع التى بنى عليها الإتهام وجرت عليها المحاكمة وصفها القانونى الصحيح. ولا إخلال فى ذلك بحق الدفاع ما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التى كانت أساساً للإتهام. فإذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة إحراز جوهر مخدر فاعتبرته المحكمة شريكاً بالمساعدة فى بيع هذا المخدر لما جاء فى وقائع الدعوى من حضوره المساومة فى بيعه والإتفاق على البيع وحضاره الميزان والموازين اللازمة لوزنه، فلا تريب فيما فعلت.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٣٩/١/٩

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة إشراكاً في قتل ولم تجر المحكمة أى تغيير أو تعديل في هذه التهمة وإنما أوردت في حكمها واقعة لم ترد في أمر الإحالة هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً على الجنسى عليه لم يصبه وأثبتها عليه من التحقيقات التى أجرتها، واعتمدت على هذه الواقعة كدليل من أدلة الإشراك على المتهم مع الأدلة الأخرى التى ذكرتها في الحكم، فإنها لا تكون قد أحلت بحق دفاعه إذا لم تلتفت نظره إلى ذلك. لأن إضافة هذه الواقعة لا تعد تعديلاً أو تغييراً في التهمة الموجهة إليه وإنما هي دليل من أدلة ثبوت الجريمة عليه أوردته المحكمة بعد أن إستظهرت صحته من ذات الوقائع المعروضة بالجلسة.

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة هي ارتكابه جريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستدرة بانجنى عليه ودارت المرافعة على أساس هذه التهمة وتصدى الدفاع لنفيها ورات المحكمة عدم مواخذة المتهم على مقتضى الظرف المشدد - وهو العاهة - فإنه يجوز لها أن تحكم عليه في الجريمة التى نزلت إليها الجنابة المرفوعة بها الدعوى بعد إستبعاد هذا الظرف دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٢

إذا لم يعرض المتهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة ودافع في جميع أدوار المحاكمة على أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعى لأول مرة لدى محكمة النقض بأن المحكمة أحدثت تغييراً في وصف التهمة عند توجيهها إليه.

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٣٩/٢/١٣

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات أجازت لمحكمة الجنابات أن تغير في الحكم الذى تصدره بالقوة وصف الأفعال المبنية في أمر الإحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط مراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ من القانون المذكور، وبشرط ألا تحكم بقوة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة. ونصت المادة ٣٣ المذكورة على أنه عند وجود الشك في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم فإن كافة الجرائم التى يمكن ترتبها على هذه الأفعال يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد، كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخبرة. ومؤدى ذلك أنه يجوز قانوناً للمحكمة عند الحكم بالقوة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم - دون أن تلتفت نظر الدفاع بأن تعطي لهذه الأفعال الوصف القانوني الذى يجب أن ينطبق عليها ما دامت هذه الأفعال تحمل الوصف الذى رفعت به الدعوى والوصف الذى أعطته لها المحكمة بحيث كان يجوز وصفها وقت رفع الدعوى العمومية

بهذين الرصفين، وما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التي أسس عليها رفع الدعوى وتناولها الدفاع أثناء المحاكمة. وذلك بشرط ألا تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٣٩

يجوز للمحكمة، بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع، أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه. فإذا كان الدفاع توافع عن المتهم على أساس الجنائية المرفوعة بها الدعوى، وهي إحلاله جرحين نشأت عنهما وفاة الجنى عليه، ثم أدانته المحكمة - بغير أن تلفعه - في جثة إحلاله الجرحين فقط بسبب عدم ثبوت نسبة الوفاة إلى فعله، لإنها لا تكون قد أعطت، لأن القانون أجاز لها ذلك على إعتبار أن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حتماً الجريمة التي نزلت إليها بسبب إستبعاد أحد الأفعال الداخلة فيها.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٩ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٣٩

إذا كان كل ما أجرته المحكمة من التعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في النصب، فبعد أن كانت التهمة المعلن بها المتهم مبنياً بها أن النصب حصل بطرق احتيالية بغير تخصيص خصصته هي بأنه كان بطريقة الإتياف بصفة كاذبة، وذلك من غير أن تضيف شيئاً إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى التي تتضمن إتياف الجاني بطلب الصفة، فإن هذا ليس فيه ما يقتضي لفت الدفاع.

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٤١

إذا كانت المحكمة في حكمها بالإدانة قد غيرت وصف التهمة، ولم تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي وردت في أمر الإحالة، ولم تحكم عليه بأشد من العقوبة المقررة للجريمة المرفوعة بها الدعوى، فلا تثريب عليها إذا هي لم تلفت الدفاع إلى ذلك.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٣

إذا إعتبرت المحكمة المتهم مساهماً في القتل بطريق إمساك يدي الجنى عليها وتطليل مقاومتها بينما كان المتهم الآخر يطعنهما بالسكين بعد أن كان أمر الإحالة يعتبره مساهماً في القتل بطعنه الجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر، فهذا ليس فيه تغير أو تعديل في التهمة من شأنه الإخلال بدفاعه.

الظعن رقم ٣٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ١٩٤٤/١/٢٤

إذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد بين فيها، على وجه التحديد، الفعل الجنائي المنسوب إليه إرتكابه، وهو ضربه الجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هي التي نشأت عنها المعادة المستديرة، ولم يثبت لدى المحكمة، وهي تسمع الدعوى أن إصابة الرأس المذكورة كانت من فعله، فإنه يكون من المعين عليها أن تقضى ببراءته من هذه التهمة التي أحيل إليها من أجلها، أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عليها، وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلّ بدفاعه فيه. أو بعبارة أخرى تعدل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذي إرتأه بأن توجه إليه في الجلسة الفعل الجديد بشرط ألا يخرج في ذلك عن دائرة الأفعال التي شملتها التحقيقات الابتدائية، كما هو مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. فإذا هي لم تفعل بل أدانت المتهم في جريمة ضرب الجنى عليه عمداً واحداً به بعض الإصابات التي لا تحتاج إلى علاج أكثر من عشرين يوماً، فإنها تكون قد أدانته في جريمة قوامها فعل آخر غير الذي تسببت عنه المعادة بالرأس، وتكون قد عاقبت عن واقعة لم تكن مطروحة أمامها وفقاً للقانون، وبذلك يكون حكمها خاطئاً.

الظعن رقم ٣٠٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

إذا كانت التهمة التي أحيل بها المتهم إلى محكمة الجنايات هي إحداها عاهة بالجنى عليه، ثم في أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة الإشتراك مع آخر في ضرب الجنى عليه ضرباً نشأت عنه المعادة لم أدانته في التهمة التي أحيل بها إليها، وذكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلتها من التحقيقات التي أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده، فإنه لا يصح أن ينسب عليها أنها لم تتعرض إلى تهمة الإشتراك التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى، إذ ذلك منها يحمل على أنه إنما كان من قبيل الإحياط فقط، وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد انتهت إلى عده فاعلاً للجناية فإن التعديل الإحياطي لا يبقى له بعد محل له ولا يكون له من مقتضى.

الظعن رقم ٤٩٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٤

إذا كانت المحكمة الاستئنافية حين اعتبرت السب المرفوعة به الدعوى ماساً بالعرض لم تسند إلى المتهم وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يصح النعي عليها بأنها لم تلتفت الدفاع إلى ذلك إذ هي إنما أعطت الواقعة التي عاقبت من أجلها محكمة الدرجة الأولى وصفها الصحيح، وهذا من سلطتها بمقتضى القانون - أن تجريه في الحكم.

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤٨ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤٧
إذا كانت المحكمة لم تجر أى تعديل فى الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان التعديل الذى أجرته فى صدد مواد القانون فقط فهذا مما من سلطتها أن تجرجه فى الحكم دون لفت الدفاع.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٧٤٧ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤٧
إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه ضرب الجنى عليه فأحدث به إصابة معينة بالذات هى التى نشأت عنها العاهة، فلا يجوز للمحكمة أن تعاقبه فى الحكم على أساس أنه وإن كان لم يثبت لديها أنه هو دون غيره الذى أحدث تلك الإصابة فقد ثبت أنه لا شك قد أحدث بالجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً - لا يجوز لها ذلك بل يكون عليها أن تعدل التهمة بالجلسة وتوجه على التهمة الدعوى العمومية بالإصابات الأخرى التى قالت عنها، وإلا كان حكمها معيأً واجباً نقضه، إذ هى تكون فى الواقع قد أدانته بتهمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه بواقعتها أمامها.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٧٤٧ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٤٩
إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لهاكمته بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات لأنه ضرب الجنى عليه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخلفت عنها عاهة برأسه، ونظرت الدعوى وحصلت المرافعة فيها على هذا الأساس، ثم رأت المحكمة إزاء شيوخ الضربة التى نشأت عنها العاهة بين المتهم وآخرين أن تعاقبه طبقاً للمادة ٢٤١ فقرة أولى ع على أساس أنه ضرب الجنى عليه الذى وجدت به عدة إصابات بالرأس والساعد فأحدث به إصابة أعجزته عن أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً، فهذا يعد تعديلاً للتهمة. وإذا كانت المحكمة وهى تسمع الدعوى لم تتبين ثبوت نسبة الإصابة التى نشأت عنها العاهة إلى المتهم، وتبينت فى ذات الوقت أنه لا بد ضرب الجنى عليه فأحدث به إصابة بالرأس، فإنه كان يتعين عليها أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذى تسنده إليه ليدل بدفاعه بصدده، وإذ هى لم تفعل فإنها تكون قد أدانته عن واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى ويتعين نقض حكمها.

الطعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ٦/٦/١٩٢٩
إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع فى قتل، وعند المرافعة وجهت المحكمة إليه التهمة باعتبارها جنائية إحداث عاهة مستديعة تقع تحت تناول المادة ٢٠٤ عقوبات، وقبل الدفاع عنه المرافعة لها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك ثم حكمت المحكمة فى القضية باعتبار أن التهمة شروء فى قتل

بدون أن تنبه الدفاع إلى هذا التغيير ليستكمل دفاعه فإن حكمها يكون باطلاً لإخلالها بحق الدفاع ما دامت لم توجه التهمة على التهم بإعيارها إحداث عاهة مستديعة على سبيل الخيرة، ولأن الجناية التي إعتبرتها أخيراً في حكمها وعاقبته فضلاً من أجلها بثلاث سنين أشغالاً شاقة هي أشد من عقوبة جناية العاهة المستديعة.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٣١/٣/٢٩
ليس للمتهم أن يتظلم من تعديل وصف التهمة بدون لفت نظره إليه ما دام الوصف الجديد لم يوجب على إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى العمومية ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من بادئ الأمر.

*** الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة :**

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧
إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به دون لفت الدفاع، ولكن التهم كان قد ترفع أمام المحكمة الإستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن ينسحب على هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤
للمحكمة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم والمطروحة أمامها دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى. فإذا قدم ثلاثة متهمين إلى المحاكمة على أساس أن كلا من الأول والثاني منهم أطلق عياراً على المجني عليه فأصابه وأن الثالث إشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك، فرأت المحكمة أن عياراً واحداً هو الذي أصاب المجني عليه وأنه إذ كان مطلق هذا العيار من بين هذين المتهمين مجهولاً فقد إعتبرت كلاهما شريكاً بالإتفاق والمساعدة لمطلق العيار الذي أصاب، وكان ما أوردته في حكمها عن واقعة الدعوى وظروفها يبين منه أن كلا من ذينك المتهمين كان عالماً بقصد الآخر ومتوياً بالعيار الذي أطلقه مساعدته في إتمام جريمة القتل التي وقعت فإن ما أثبتته من ذلك تتحقق فيه أركان الإشتراك بطريق المساعدة ويكون الحكم سليماً، ولا يضيره ما جاء به من ذكر الإ اتفاق إذ الواضح أنه تريد لم يكن له أثر فيه.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٠

إن تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبنية فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات - عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات إجرأه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد الواقعة الفرعية هى نية القتل، بل يتجاوز ذلك إلى إسناد الواقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعامة، وإذا كان القانون لا يحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس الواقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه إلى ذلك، فإن هذا التغيير يكون إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ٤/٢/١٩٥١

إذا كان المتهمان قد أحيلوا إلى المحكمة شاكمتهما عن إحراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بمجازة سلاح معين، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع فلا إخلال فى ذلك بحق المتهمين فى الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة بل أنقص من الواقعة التى أنهم بها كل منهما.

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٠/١٥/١٩٥١

ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة فى مواجهة المتهم وتراجع هو أمام درجتي التقاضى على أساس الوصف الجديد، فلا يقبل من المتهم أن يعنى على المحكمة الإستئنافية أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد.

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١١/١/١٩٥٤

إن المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير، وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهى تبيح المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٤

إذا كان ما استخلصه الحكم بعد تحجيص الواقعة الدعوى لا يبدو أن يكون تريداً فى بيان الطريقة التى تمت بها الواقعة المسندة إلى الطاعن كما تضمنها الوصف الذى أعطته النيابة لها، وكما كانت معروضة على

بساط البحث، وتناولها الطاعن في مرافعته، فلا يعتبر تعديلاً في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٩

إن مجرد تغيير وصف الفعل المسند للمتهم من جنابة قتل عمد مع سبق الإصرار إلى جنابة ضرب أفضى إلى الموت مقرون بهذا الظرف دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة لا يعتبر إخلالاً بدفاع المتهم، بل تكون المحكمة قد أجابته إلى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلاسها نية القتل ولا ظرف سبق الإصرار، ومن ثم لا يصح النعي عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧

مضى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد إقتصار على نفي ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف لأنه لا تترتب على المحكمة إذا هي لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن العادة وفقاً لأى الوصفين.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٧

استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية لحسب دون الجنائية إلا أنه يعمد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانوناً - على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالاً جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٥

الأصل أن المحكمة لا تنقذ بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تورده الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التى تختلها المحكمة أساساً للوصف الجديد. فإذا كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الإصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذى نزلت إليه في هذا النطاق حين اعتبرت التهمة مرتكباً جريمة الضرب المقضى إلى

الموت لا جريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار - هذا التعديل لا يماثل التطبيق السليم لى شيء، ولا يعطى المنهم حقاً فى إثارة دعوى الإحلال بالدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى.

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٢

من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور، بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٢

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن الأول لإحداثه عمداً بالجنى عليه إصابة تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديرة، ولأن الطاعنين الثانى والثالث أحدثا بالجنى عليه نفسه إصابات أجهزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى القول بأن المحكمة لا تطعن إلى نسبة العاهة إلى الطاعن الأول وحده وإنتهى إلى تبرئته من هذه التهمة ودان الطاعنين الثالثة باعتبار أنهم ضربوا الجنى عليه عمداً فأحدثوا به الإصابات التى أجهزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً طبقاً لنص المادة ١/٢٤١ عقوبات، وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن مراجعة الدفاع دارت حول الوصف الوارد بأمر الإحالة دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهة الطاعن الأول أو تلقت نظر الدفاع إلى هذا التعديل كى يعد دفاعه على أساسه بما يظل إجراءات المحاكمة. ذلك أن المحكمة وإن كانت غير مقيدة بالوصف الوارد بأمر الإحالة بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف القانونى إلى تغيير التهمة ذاتها بصحور كان الواقعة المادية التى أقيمت الدعوى وينبئها القانونى والإسعانة فى ذلك بعناصر أخرى خلاف التى أقيمت بها الدعوى - كتعديل التهمة من إحداث إصابة معينة نشأت عنها عاهة إلى ضرب أحدث إصابة أخرى بالجنى عليه غير التى وردت بأمر الإحالة والتى دارت الواقعة - فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تبنيته المتهم إليه ومنعه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك. لما كان مت تقسم وكانت المحكمة لم تبنيته الطاعن الأول إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أضلت بحقه فى الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة.

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٩

من المسلم به أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية تقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التى رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وأن حق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً يتيح له فرصة تقديم دفاعه إن طلب ذلك ويتحقق هذا التنبيه بأى كيفية تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً - ولما كانت المحكمة الإستئنافية قد إستجابت لحكم القانون ولم تقض ببراءة الطعون ضدهم إلا بعد أن حصت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها فى مدى إنطباقه على الواقعة التى رفعت بها الدعوى وهى ممارسة الطعون ضدهم الغناء فى حقيقة عامة وكان المتهمون قد توافعوا على ضوء مذكرة النيابة فقرروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات فى الإذاعة وطلبوا رفض إستئناف النيابة وتأييد حكم البراءة، فإن ما تقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون فى شأن تمحيص الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلاً.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٣

- الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم. ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة التى كانت مطروحة بالجلسة وهى إحراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى إنحدرها الحكم المطعون فيه - بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادى والمعنوى - أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها - حين إستبعدت قصد الإنجبار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الإحراز بغير قصد الإنجبار أو التعاطى، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى، ومن ثم فإنه لا مجالى التطبيق القانونى السليم فى شئ، ولا يخول للطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة.

- تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو إنشائه مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على الواقعة. ولما كانت

الحكمة قد خلصت إلى إسباغ وصف الإحراز بغير قصد الإتيان أو التعاطي على الواقعة وأعملت في حق الطاعن أحكام المادتين ١/٣٧، ٣٨ من القانون المشار إليه وأطاحت لذلك ما تمسك به المدافع عنه من إفادته من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ منه قولاً منها بأن هذا الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ لأنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً مبدئياً يحول بينها وبين بحث قيام أو إنقضاء حالة الإعفاء ويدفع عنها مظنة الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠
ن الوصف الصحيح الذي نزلت إليه المحكمة حين إعصرت نقل المعتذر الذي هو من قبيل الإحراز مجرداً من أى قصد لم يكن يستلزم تبييه الدفاع.

*** الموضوع الفرعي : شروط تعيل وصف التهمة :**

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٨
ساوى الشارع بين غرفة الإتهام وقاضي التحقيق فيما عرّفهما من سلطة تجميع الجنايات، ومؤدى ذلك أنه يوجب على الأمر الصادر بإحالة الجناية إلى محكمة الجنايات للتحقيق فيها في حدود عقوبة الجناح النتائج التي نص عليها القانون - بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرته، وما تقوله النيابة العامة من أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ - التي تحول قاضي التحقيق سلطة تجميع الجنايات - دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ - التي تجيز محكمة الجنايات، تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجناح - ما تقوله النيابة فمن ذلك هو تخصيص للنص بغير محض، ويتألف التهم الصحيح للقانون الذي لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الإتهام التي هي بلا شك من سلطات التحقيق.

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٢
تعاقب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة على أمرين - الأول إحداث قطع أو حفر في سطح أو ميل الطرق العمومية، والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحتها بدون ترخيص. فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعاً بالطريق العام فقتضت المحكمة برأئته تأسيساً على أنه " لم يحدث قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل الطبقات الإسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه " فإنها تكون قد أخطأت، وذلك أن وضع المتهم ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمه إحداث حفر يجيل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه

المأسورة، فهو وصف لازم للفعل الذى رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ مאלفة الذكر، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون، وهى إذا لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى، فإن حكمها يكون معيباً متعباً نقضه.

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٢

إذا كانت المحكمة قد عولت فى حكمها على التقرير المقدم فى الدعوى بنتيجة التحقيق الإدارى الذى تم من الطاعن والذى كان تحت نظر الدفاع وكان ما إنتهى إليه الحكم فى بيانه للطريقة التى تم بها التزوير والإختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله فى شأن كشوف التفرغ وأنها تقوم مقام الإستمارة ٦١ ع. ح. وأن الإستقطاعات التى أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة، لا يعتبر جديداً ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة ولا يعدو أن يكون تصحيحاً لبيان كيفية إرتكاب الجريمة بما يصح إجراؤه فى الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه فى الجلسة.

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣١

إن المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات تقضى بتبني الدفاع إلى تعديل التهمة وتأجيل الدعوى إذا كان التعديل يحمى منه ضرر بدفاع المتهم. والحق الذى خوله القانون محكمة الجنائيات فى تعديل التهمة فى ذات الحكم ومن غير سبق تبني الدفاع لا يكون - طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - إلا فى صورة عدم ثبوت بعض الأفعال المسندة للمتهم أو إثبات الدفاع عنه لشئ يقتضى تنزيل التهمة. وعليه فإذا عدلت المحكمة التهمة من جنابة " سرقة ياكراه " إلى جنحة " إخفاء أشياء مسروقة " وأصلرت حكمها بهذا الاعتبار دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل كان ذلك إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم. ومهما يقل من أن جريمة الإخفاء التى إنتهت إليها المحكمة فى حكمها هى جنحة أخف عقوبة من جنابة السرقة التى كانت مرفوعة بها الدعوى فإنه لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكراه غير عناصر الإخفاء والدفاع فى الإخفاء غيره فى السرقة، فتعديل المحكمة فى حكمها للتهمة من سرقة إلى إخفاء حذر بدفاع المتهم وكان يجب تبنيها إليه وتأجيل الدعوى إذا اقتضت الحال.

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ٢١/١١/١٩٣٢

(١) إتهمت النيابة شخصاً بأنه إرتكب تزويراً فى عقد بيع لإختلاس رسم إستخراج شهادة وفاة ورفعت عليه من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية طالبة عقابه بالمواد ١٧٩، ١٨٣، ٤٨٠، ٤٩٠ من قانون العقوبات.

ولأن صيغة التهمة منصبة على التزوير فقط، وأن الإختلاس لم يذكر في هذه الصيغة إلا عرضاً، ولم تبين النية إن كان وقع فعلاً أو لم يقع، ولم تطلب أى عقاب عليه، فالعقوبة الجزئية إقتصرت على تهمة التزوير المرفوعة لها، وحكمت فيها عملاً بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات، وفي أسباب حكمها تكلمت عرضاً عن مسألة الإختلاس، وذكرت ما يفيد حصوله فعلاً. فإستأنف المتهم الحكم، والعقوبة الإستئنافية وجهت إليه تهمة الإختلاس، وكلفته بالدفاع فيها، ثم صدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف، مع تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات، بدلاً من المواد المطلوبة، آخذة في ذلك بأسباب الحكم المستأنف وعقوبة النقض حكمت بنقض هذا الحكم، وإعادة الدعوى للقضاء فيها ثانية من دائرة إستئنافية أخرى مقررة ما يأتي :- ١- إن الفعل الذى نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة، لا يشمل سوى وقائع التزوير وأما مسألة الإختلاس فذكرت في صيغة التهمة بياناً للباحث على التزوير، ولم تقل النيابة إن الإختلاس قد وقع فعلاً، ولا إنها ترفع عنه الدعوى لتعديل المحكمة الإستئنافية في أسباب حكمها وفي منطقها لوصف التهمة هو تعديل في ذاته غير صحيح إذ وقائع التزوير التى وردت في التهمة وفي الحكم الجزئى المعتمدة أسبابه هي وقائع منفصلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعاً أن توصف بأنها إختلاس. ٢- إنه يلوح من حكم المحكمة الإستئنافية أنها ربما تكون وجدت أن لا محل لإدانة الطاعن في تهمة التزوير لأسباب لم تبينها، وبدل أن تقضى ببراءة الطاعن منها، إذا كان ثم مرور لذلك، وجهت عليه تهمة الإختلاس التى لم تكن موجهة ضده لدى محكمة الدرجة الأولى. وعملها هذا لا يسفه القانون لأن المحكمة الإستئنافية إذا كانت تملك تعديل وصف الأفعال المسندة للمحكوم عليهم إبتدائياً، فإنها لا تملك تغيير هذه الأفعال وإتهامهم بتهمة جديدة لا في ذلك من الإضرار بهم تفويت إحدى درجات التقاضى عليهم. ٣- إنه كان يصح محكمة النقض في هذه الصورة أن تطبق القانون، بنقض الحكم وتبرئة المتهم من تهمة التزوير، ويحفظ الحق للنياية في رفع دعوى الإختلاس متى شاءت وكان لها محل. غير أن الحكم المطعون فيه، وقد دل ضمناً على أن المتهم لا يعتبر مزوراً، لم يبين الأسباب التى يكون رآها لعدم إعتبار الأفعال المسندة للطاعن نتيجة للتزوير. ولذلك رأت نقض الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة الإستئنافية لتنظر في دعوى التزوير وحدها، وتحكم فيها بالبراءة أو بالعقوبة بحسب ما ترى. أما الإختلاس فمن شأن النيابة العامة وحدها أن تتصرف فيه.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٣

إذا اعتبر قاضى الدرجة الأولى ما وقع من متهم نصباً منطبقاً على المادة ٢٩٣ عقوبات، ورأت المحكمة الإستئنافية أن الوقائع المذكورة بأسباب الحكم الجزئى صحيحة، وأنها تقيد التهديد لا مجرد النصب وأيدت

الحكم الجزئي لأسبابه، ما عدا ما ذكرته في آخر منطوق حكمها من أن ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات، فإغفال هذه المحكمة الاستئنافية في أسباب حكمها ذكر بيان خاص لعل اعتبارها الحادثة تبيداً لا نصاً، وإن كان من القصور العيب، إلا أنه لا ينقض الحكم ما دامت هي قد أبقت العقوبة المقضى بها على حالها. إذ لا شك في أن للمحكمة حكمها بالعقوبة تغيير وصف الوقائع المرفوعة بها الدعوى ما دامت لا تنزل بالمتهم عقاباً أشد من عقاب جرمته على وصفها الأول.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٣

إن المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تبيح للمحكمة بدون تعديل في التهمة على الطريقة المدونة بالواد ٣٦، ٣٧، ٣٨ من ذلك القانون أن تغيير في حكمها بالعقوبة وصف الأفعال المسندة للمتهم إلا في حدود المادة ٣٣ من القانون نفسه، أي أن تعطى للذات الأفعال المسندة في أمر الإحالة وصفاً تخمله قانوناً غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة، فإذا كانت الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة لا تخمّل أى وصف آخر غير وصف الإشراك في الجريمة، ولا يمكن بوجه من الوجوه أن توصف بأنها فعل أصلي. فمن الخطأ أن تصفها المحكمة بأنها فعل أصلي، ووصفها كذلك محل بحق الدفاع مبطل للحكم. ولا يفنى أن تقول في حكمها " أنه وإن كانت التهمة الموجهة إلى المتهم الثاني هي تهمة الإشراك في جريمة القتل بطريق الإغتيال والمساعدة والتواجد في محل الحادثة مع الفاعل الأصلي حسب وصف النيابة وهذه الأفعال هي مشاركة في الجريمة تدني القائم بها إلى مرتبة المرتكب لها " Co-auteur " وقد تناول الدفاع كل هذه النقطة لتعديل الوصف بالشكل الذي رآه المحكمة لم يخل بدفاع المتهم " لا يفنى هذا القول لأنه غير قانوني، إذ العناصر التي تؤخذ منها الأوصاف القانونية للجرائم لا تخمّل أن يكون فيها تقرب ومداينة.

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٢٧

إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستئنافية بصيغة مخالفة للمرة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستئنافية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها "إن الحكم المستأنف في محله" فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة، ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقب عليها المحكمة ويصين إذن نقضه.

الطعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٧

إن الذي يتمتع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى، أو إضافة واقعة على الوقائع التي دار عليها التحقيق وحوكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية، لأن ذلك يوجب عليه

حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي. أما تفصيل الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلاً يزيل ما بها من غموض ويحدد مبدأها ومتنهاها فلا مأخذ عليه من الوجهة القانونية.

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٧
للمحكمة أن تعطى الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح، وليس عليها أن تلتفت للدفاع إلى الوصف الذي أعطته ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٠
إن ما يزعمه المتهم من النقص في وصف التهمة الموجهة إليه يجب إبداءه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب. فإذا هو لم يفعل ولازم السكوت فليس له أن يغير هذا الأمر لأول مرة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٨
لا مخالفة للمادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا كان الثابت أن قرار قاضي الإحالة للمتهم لعلين مستقلين هما القتل والشروع فيه، ولم يزد الحكم على ذلك شيئاً، بل كان كل الذي فعله هو أنه عدل في تطبيق القانوني فطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات على الفعلين المنسوبين للمتهم على أساس أن جناية القتل المسندة إليه قد إقترنت بجناية الشروع فيه بدلاً من المواد ١٩٨ فقرة أولى و١٩٨ فقرة أولى و٤٥ و٤٦ ع الواردة بقرار قاضي الإحالة.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢
إذا جاز للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة مع إبقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تصدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق إسنادها إلى المتهم، حتى ولو لفتت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لأن في ذلك على كل حال حرماناً للمتهم من درجة من درجات التقاضي، خصوصاً إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تكلف بحرمان المتهم من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الأولى بخصوص الوقائع الجديدة، بل أدخلت ما أدخلته من التعديل على التهمة بعد إقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم فحرمت المتهم بذلك من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية أيضاً. والتصرف على هذا الوجه وإن كان يعد إخلالاً شديداً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم وإعادة المحاكمة إلا أن محكمة النقض أن تكفي بنقض الحكم وحذف الوقائع الجديدة التي أسندت إلى المتهم بالكيفية المذكورة وتعديل العقوبة بما يناسب جرمه الثابت عليه.

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٣

مضى أحيلت الدعوى من قاضى الإحالة إلى القاضى الجزئى وجب على هذا الأخير أن يسر فيها طبقاً للإجراءات الواردة فى قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالجلبج، فيصح له تغير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع فى ذلك إلى قاضى الإحالة.

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٣٦/٢/١٠

على قاضى الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن يقضى فيما يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف التهمة بوصف آخر غير ما أعطى لها فى صيغة الإتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى بخلاف المادة التى طلب الإتهام معاقبة المتهم بموجبها. فليس له إذن أن يقضى بالبراءة فى دعوى قدمت له بوصف معين إلا بعد قلب وقائمها على جميع الوجوه القانونية والتحقيق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب. وذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما يراه من وصف جديد فإذا رفعت الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة التزوير فى محرر عرفى وأنه توصل إلى الاستيلاء على مخالصة من الجنى عليه بإستعماله طرقاً احتيالية إلخ، أو رأت المحكمة أن الوقائع المسندة إلى المتهم لا تفيد التزوير ولا النصب، ولكنها على فرض صحتها تفيد الحصول على مخالصة من الجنى عليه بطريق التهديد المعاقب عليه قانوناً، وجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى فى الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع.

الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٣٩/١٠/٢٣

إن القانون يميز محكمة الجنايات - إلى حين النطق بالحكم - أن تعدل أو تشدد التهمة المبينة فى أمر الإحالة على شرط ألا توجه إلى المتهم أفعالاً لم يشملها التحقيق وألا يكون فى ذلك إخلال بحقه فى الدفاع وإذا كانت الواقعة التى توجهها تكون جريمة قائمة بذاتها فإنها أن توجهها إلى المتهم على اعتبارها طرفاً مشدداً للجريمة المبينة فى أمر الإحالة. فإذا أحيل المتهم إلى محكمة الجنايات بجناية قتل عمد تقدمته وإقررت به جنديات شروع فى قتل، واستظهرت المحكمة أن المتهم إقررت القتل العمد والشروع فيه وأنه قد تقدم ذلك ارتكابه بجناية أخرى هى الشروع فى السرقة بطريق الإكراه، فإن المحكمة إذا أضافت الواقعة السرقة هذه للتهمة المبينة فى أمر الإحالة لا تكون قد أخطأت، لأن من واجبها أن تحرر فى حكمها حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى وجميع الظروف التى تتصل بهذه الواقعة، وإذا كانت السرقة من الظروف المتصلة بالقتل وتناولها التحقيق والدفاع بالجلسة، فلا تترتب إذن على المحكمة فى إعتدادها بها.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٥

إذا اعتبر قاضى الإحالة واقعة هناك العرض المقدمة إليه من النيابة على أنها وقعت بالإكراه جنحة لإنشاء القوة فيها فى حين أنه كان له أن يعتبرها جنابة على أساس الثابت بالأوراق من أن المتهم وانجنى عليه مخادمان عند شخص واحد، فلا يحق للنيابة أن تنمى عليه ذلك، وما دام التعديل فى وصف من حقه هو مجريه إذا رأى فى الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له، وما دامت النيابة لم تطلب منه هذا التعديل.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٤٢/٢/٩

حكمه الموضوع - إلى حين النطق بالحكم - أن تعدل فى التهمة المرفوعة أمامها بشرط ألا توجه للمتهم الفعلاً لم يشملها التحقيق. فإذا كانت محكمة أول درجة قد أوردت فى حكمها ما شمله التحقيق واستخلصت منه إستخلاصاً سائفاً أن إهمال العمدة المتهم لم يكن فى تقريره أن نفر القرعة مطيب عن البلد حالة كونه مقيماً بها " كما هو نص التهمة المرفوعة بها الدعوى " بل فى أنه لم يبلغ عن عودة هذا النفر بعد غيابه، ثم عاقبه على هذه التهمة الأخيرة، فإنها لا تكون قد أعطت فى تطبيق القانون ومع ذلك فقد كان للدفاع عن المتهم فى هذه الحالة - إذا كان قد رأى أن فى هذا التعديل إجحافاً به - أن يظلم منه إلى المحكمة الإستئنافية. أما وهو لم يفعل فإن ذلك يسقط حقه فى إثارة بعد ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢٣

إذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن بأنه فى يوم كذا ضرب فلاناً، ولكن المحكمة الإستئنافية أخذته على واقعة لاحقة إذ أثبتت فى حكمها أن حادث الضرب وقع فى يوم غير اليوم الوارد تاريخه فى وصف التهمة، وكان الطاعن لا يدعى فى وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة ل تلك التى رفعت بها الدعوى العمومية عليه، وكان الظاهر من سياق الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هى التى حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف فى التاريخ هو نتيجة خطأ فى الكتابة، فإنه لا يحق له أن ينعى على المحكمة أنها قضت عليه بالعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى. إذ الخطأ الكتابى لا يؤثر فى سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١١

إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطاعنين بأنهما وآخر " استعملوا علامات غير مسجلة لشركة أسبرين باير فى الحالة المنصوص عنها فى الفقرة ٥ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهما زوروا بياناً تجارياً للشركة المذكورة "، وطلبت النيابة معاقبتهم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون المشار إليه، وقضى غيابياً بإدانتهم فى هذه التهمة، وكان الثابت بمحاضر جلسات المعارضة والإستئناف أن

التهمة الموجهة عليهم ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أى تعديل وأن محكمة المعارضة فى الحكم الابتدائى والمحكمة الاستئنافية فى حكمها قد أجرتا مادة القانون التى تنطبق عليهم بوصفها هذا، وإن كانت محكمة المعارضة عند تحريرها الحكم الصادر فى المعارضة قالت، عند سرد الوقائع وما سبق أن تم فى الدعوى، إن الطاعنين يعارضان فى الحكم الصادر ضدّهما لأنهما وآخر : " زوروا علامات أسبرين لشركة باير التى تم تسجيلها طبقاً للقانون " - إذا كان هذا وذاك فإنه إذ كان تعديل للتهمة لم يصدر به طلب من النيابة، وكانت المحكمة فى حكمها الذى أصدرته فى المعارضة لم تقل بأنها هى رأت إجراء أى تعديل بل اكتفت بتأييد الحكم الغائب لأسبابه وطبقت مادة القانون التى تنطبق على واقعة التهمة كما كانت، والمحكمة الاستئنافية عند نظرها الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس دون أى تعديل - إذ كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل فى التهمة. أما ما أخرج فى حكم المعارضة على النحو المتقدم فإنه لا يبدو أن يكون خطأ فى التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يوجب عليه أى اثر.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦٣ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٩

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وأثبتها الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم الاستئنافية تقوم على وجود المسروق فى حيازة المتهم مع علمه بسرقة، وكانت محكمة الدرجة الأولى قد كتبت هذه الواقعة بأنها سرقة، والمحكمة الاستئنافية كتبتها بأنها إخفاء أشياء مسروقة، فهذا الخلاف فى الوصف القانونى دون أى تغيير فى ذات الواقعة لا يعبر تعديلاً مما تلزم المحكمة بتبنيه الدفاع إليه، إذ الدفاع هو الذى عليه أن يتناول الأوصاف التى يمكن أن توصف بها الواقعة.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٦٧٧ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣

ما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم على الواقعة لم ترفع بها الدعوى، بل عاقبته على الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه، وغاية الأمر أنها بينت فى حكمها العناصر الواقعية التى تتكون منها هذه الجريمة، وما دامت هذه العناصر الواقعية التى تتكون منها هذه الجريمة، وما دامت هذه العناصر كلها كانت معروضة على بساط البحث فى الدعوى، وكان مفهوم الإتهام عن طريق بيان التهمة بذكر الإسم الخاص للجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة فى التحقيق المعروض - ما دام ذلك كذلك فلا يصح النصب على المحكمة أنها مع كون النيابة حين رفعت الدعوى بالنصب لم تبين فى وصف التهمة الطرق الإحتيالية، قد إنفردت هى ببيانها فى حكمها دون أن تلتفت الدفاع.

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٦ صفحة رقم ٣٨٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٢٩

ليس للمحكمة الإستئنافية أن تغير وصف التهمة المرفوعة لها على وجه يخرج الواقعة التي هي محل إتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانوناً إلى أن تكون معاقباً عليها. فمثلاً إذا كانت التهمة المرفوعة لها هي مجرد عرض ممن صناعي للبيع على إعتبار أنه ممن طبيعي فهي لا تشكل تغيير وصف هذه التهمة فتجعلها يماً فعلاً. لأن هي فعلت فإنها تكون قد تجاوزت حد سلطتها، إذ التهمة على الوصف الجديد هي تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها المتهم عن نفسه أمام الدرجتين.

الطعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٤٦ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٢٩

إذا إتهم شخص بالشروع في السرقة من منزل مسكون تطبيقاً للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات ورات المحكمة أن تعتبر الواقعة دخولاً في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه وعاقبته على فعله هذا موصوفاً بهذا الوصف فلا مطن عليها في هذا الحكم ما دام أن دخول المتهم المنزل كان موضع مناقشة بجلسة المحاكمة وما دامت المحكمة قد بينت في حكمها الأدلة التي أقتضها بروت دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه. وكذلك لا يطن على هذا الحكم أن تكون المحكمة - عند ذكر المواد المنطبقة - ذكرت المادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ خطأ، بل هذا الخطأ المادى يكتفى لإستدراكه أن تصححه محكمة النقض بذكر المواد المنطبقة.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ١٤٦ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١/٨/١٩٣١

إذا إتهمت النيابة شخصاً بتزوير سند نسب إلى شخص إصداره بأن وقع عليه بخطه خفية فإن هذا القدر كاف لإعتبار الوصف مستوفياً شرائطه القانونية. فإذا زادت النيابة على ذلك أن المتهم إنتهز إحتلال قوى اجنبي عليه العقولية ووقع بخطه خفية وتبين للمحكمة أن التزوير وقع بعد وفاة الجنى عليه فعزلت هذا التزيد من جانب النيابة وصححت تاريخ الواقعة بعد التحقق منه فإن هذا الحلف لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة يقتضى نقض الحكم، بل هو ترك لما قام الدليل على عدم صحته. أما تاريخ وقوع التزوير وكونه بمقتضى صيغة الإتهام قد حصل في وقت يوجب عليه إعتبار أن جريمة التزوير تكون قد سقطت بمعنى المدة فإن خطأ النيابة في إعتداد هذا التاريخ لا يمنع المحكمة من أن تحقق التزوير وتبين الواقع فيه ومنى حقيقته كان التاريخ الذي تعمد حصول الواقعة هو وحده المعول عليه. وليس للمتهم أن يقول إن المحكمة بفعلها هذا قد حرمته من التمسك بمضى المدة إذ أن فعل المحكمة في تحقيق التاريخ لا يعد تغييراً في الوقائع التي تكون منها أو كان الجريمة.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٣١/١/٢٥
للمحكمة أن تعتبر الفاعل الأصلي في تهمة ما شريكاً فيها بغير حاجة إلى تبيّنه إلى هذا التعديل ما دام أنه لم يوجب عليه إضافة وقائع جديدة إلى التهمة المنسوبة إليه ولا تشديد في العقوبة.

الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٣١/٤/٥
إذا إشته الأمر على مدافع عن متهم وطلب إلى المحكمة أن تبين له على أي وجه يوافي هل على اعتبار أن موكله لفاعل أصلي أم على أنه شريك، فالسحت له المحكمة المجال لسزافع كما يريد، ثم حكمت بإدانة المتهم باعتباره فاعلاً أصلياً، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكاً، فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن في الحكم بدعوى أنه لم يوافق في التهمة على هذا الاعتبار وأن هذا فيه إخلال بحقوق الدفاع، إذ هو من جهة قد مكن لدى المحكمة الإستئنافية من المرافعة في كلا الأمرين ومن جهة أخرى فإن الإشواك يساوى الفعل الأصلي في العقوبة. على أنه لا مانع يمنع المحكمة الإستئنافية عند الحكم من وصف الأفعال الثابتة لديها في الدعوى بوصفها الحقيقي ما دامت لا تنضيف أفعالاً جديدة ولا تشدد العقوبة عن أصل المطلوب.

* الموضوع الفرعي : نية المتهم لتعديل وصف التهمة :

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٧
التغير الذي تجرّه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة وعملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان. ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته " إن القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ ". لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها. ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢
إذا أسندت المحكمة من تلقاء نفسها إلى المتهم وقائع لم تجعلها الثابتة من عناصر الإتهام، ولم يتناول الدفاع مناقشتها، فلا شك أن حكمها يكون معيباً من هذه الناحية. ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى

التهمة كافية وحدها للإدانة، بعد استبعاد تلك الوقائع التي لم تجعلها النيابة من عناصر الإتهام وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجرمة الثابتة قبل التهم، فلا ينقض الحكم.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٣٤

ليس من الإخلال بحق الدفاع أن تكيف المحكمة الوقائع المروضة عليها والتي تناولها المرافعة التكيف القانوني الذي تروتيه دون لفت الدفاع إلى ذلك، إذا كان التكيف القانوني الذي كلفت به هذه الوقائع لا يسوى حالة المتهمين.

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٣٥

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة، ولم يكن في هذا التعديل تسوي لمركز أحد المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم، فليس لأى واحد منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيه إليه.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٣٥

ما دام الطاعن أو محاميه لم يعرض أيهما على تعديل الوصف الذى طلبته النيابة، ولم يطلب التأجيل للإستعداد، وترافع الحماني في الدعوى على أساس التعديل، فلا يقبل منها بعد ذلك الطعن على الحكم بسبب أن المحكمة لم تمنحهما أجلاً للإستعداد.

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٣٦

يؤوز حكمة الموضوع بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جرمه نزلت إليها الجرمية الموجهة إليه في أمر الإحالة إما لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه وإما لما يظهر من الأفعال التي يبيها الدفاع. فإذا قدم المتهم إلى المحكمة بصفته فاعلاً أصلياً على أساس أن الطلقات النارية التي أحدثها بإحدى عليه نسبت مع الإصابات الرضية الأخرى الوفاة، فبين لها أن تلك الطلقات النارية لم تحدث الوفاة، وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون كانوا مع المتهم فنزلت المحكمة به من جريمة القتل العمد إلى جريمة الإشواك، فإنها إذا فعل ذلك لا تكون قد غيرت في الوقائع النسوبة إلى التهم والتي كانت موضوع محاكمته. على أن التعديل الذى أدخله لم يسوى مركزه، بل كان في مصلحته، إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي طبقها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع التي أحيل الطاعن بموجبها. وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بتبنيه الدفاع إلى تغيير وصف التهمة.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٣/٣/١٩٤٤

يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة أو لإستبعاد ركن أو ظرف مشدد. فإذا كان الدفاع قد توافع عن المتهم على أساس الجناية المرفوعة بها الدعوى عليه وهى إشراكه فى جناية تزوير ورقة رسمية، فأدانتته المحكمة فى الإشراك فى جنح تزوير ورقة عرفية على أساس أن محضر فرز أنفار تنقية دودة القطن الذى وقع فيه التزوير لم يحرر بمعرفة موظف رسمى مختص بتحريره، فإنها لا تكون قد أعطت. لأن دفاع المحكوم عليه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يتناول حصصاً الجريمة التى نزلت بإستبعاد الظرف الذى ينقلها إلى جناية.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٤٤

للمحكمة الإستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة أمامها دون لفت نظر الدفاع، وأن تغير فى اعتبار المتهم فاعلاً أو شريكاً، ما دامت لم تستند فى ذلك إلا على الوقائع التى شملها التحقيق وولفت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١/٢٩/١٩٤٥

إنه لما كانت التهمة فى قضايا الجنايات تُحدد بالأمر الصادر من قاضى الإحالة، وكان القانون صريحاً فى أن المحكمة هى التى تملك تعديل وصف الأفعال المينة فى ذلك الأمر، فهذا مؤداه أنه إذا صرحت النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة بتعديل الوصف المبين فى أمر الإحالة، فإن هذا التصريح لا يعدو أن يكون طلباً من الطلبات التى تقدم فى الجلسة، وللمحكمة - دون غيرها - القول الفصل فى التهمة التى ترى محاكمة المتهم من أجلها فى الحدود التى رسمها القانون والشروط التى بينها. وإذن فإذا كان محضر الجلسة خالياً مما يفيد أن المحكمة أقرت الوصف الذى تقدمت به النيابة فى الجلسة باعتبار التهمة جناية إحداث عاهة، ومن أن المتهم قد توافع على أساس هذا الوصف، فإن المحكمة تكون قد أعطت إذا هى قضت على المتهم بالعقوبة على أن ما وقع منه جناية إحداث عاهة لا شروع فى قتل كما هو وارد فى أمر الإحالة، لأنها بذلك تكون قد أدانتته فى جريمة لم توافع بها الدعوى عليه.

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١/٨/١٩٤٥

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت فى حكمها على المتهم المادة ٣٠٨ ع مع المادة ٣٠٦ ع مع أن الدعوى لم ترفع عليه إلا بالمادة الأخيرة فقط، ثم أيدت المحكمة الإستئنافية الحكم المستأنف لأسبابه فإنه لا يقبل من التهم أن يطعن أمام محكمة النقض فى هذا الحكم. لأنه ما دام قد علم بذلك حصوله فى الحكم

الإبتدائي كان عليه أن يذاع أمام المحكمة الإستئنافية على أسامه، ثم لأن الأمر كان مقصوراً على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه بإضافة المادة ٣٠٨ ولم تسند إليه المحكمة ألفاظاً من عبارات السب غير التي وردت بعريضة الدعوى.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٩
مضى كانت الواقعة جناية السرقة بالإكراه التي رفعت بها الدعوى على المتهم داخلياً في وصفها والفة ضرب باعتبارها من العناصر المكونة للجناية، ولم تر المحكمة ثبوت السرقة، فإنه يكون من حقها بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات، أن تعاقب عن الضرب متى رأت ثبوته عليه دون أن تلتفت للدفاع إليه. لأن ذلك ليس من شأنه أن يضيع على المتهم أية ضمانات من الضمانات المقررة للمحاكمات الجنائية إذ هو من جهة قد أعلن بالواقعة موضوع الجريمة التي أدين فيها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه، فكان على الدفاع عنه أن يتناول بحث هذه التهمة من جميع وجوها خلة وتفصيلاً ويحص كل عنصر من العناصر التي تكوّن منها، سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية القانون. ثم إنه من جهة أخرى كان في حقيقة الأمر مطلوبة محاكمته عن الواقعتين تكويناً، مجتمعتين جريمة واحدة لها عقوبتها المقررة وكل منهما تكون في ذات الوقت جريمة لها عقوبتها، وهو لم يذن إلا في جريمة واحدة تكونها إحدى هاتين الواقعتين وعقوبتها أخف من عقوبة الجريمة التي تتكون من الواقعتين مجتمعتين.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧
الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس ممكن شأنه أن يمنعه المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز المخدر وهي بذاته الواقعة التي إتخذها المحكم المظعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعة به. وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتهار لدى الطاعة واستعار هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعة للمخدر مجرد من أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه إخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تبينه.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦١/٤/٣
إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبينائها القانوني والإسعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى

-وتكون قد شملتها التحقيقات-- كتعديل التهمة من إشراك لى تزوير إلى فعل أصلى، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة نبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ولا يهوض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين المستندتين للمتهم "وهما استعمال محرر عرفى مزور ونصب " ما دامت جريمة التزوير هى أساس هاتين الجريمتين الأخريين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أحلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيأاً بإعلان الإجراءات بما يستوجب للقضيه.

١ تابع نقض

- ١ * الموضوع الفرعي : أسباب الطعن بالنقض
- ٨٤ * الموضوع الفرعي : التقرير بالطعن *
- ١٥٠ * الموضوع الفرعي : التنازل عن الطعن
- ١٥١ * الموضوع الفرعي : الصفة في الطعن
- ١٥٥ * الموضوع الفرعي : الطعن في الأحكام
- ٢٦١ * الموضوع الفرعي : الطعن للمرة الثانية
- ٢٦٩ * الموضوع الفرعي : المصلحة في طعن
- ٣٦٩ * الموضوع الفرعي : أوجه الطعن بالنقض
- ٣٧٥ * الموضوع الفرعي : حالات الطعن
- ٤١٢ * الموضوع الفرعي : رسوم الطعن
- ٤١٣ * الموضوع الفرعي : سقوط الطعن
- ٤١٧ * الموضوع الفرعي : قبول الطعن
- ٤٢٨ * الموضوع الفرعي : ميعاد الطعن
- ٤٦٧ * الموضوع الفرعي : نطاق الطعن
- ٤٧٦ * الموضوع الفرعي : نظر الطعن

٤٨١ نيابة عامة

- ٤٨١ * الموضوع الفرعي : إختصاص النائب العام
- ٤٨٤ * الموضوع الفرعي : إختصاص النيابة العامة
- ٥١٦ * الموضوع الفرعي : إختصاص وزير العدل
- ٥١٧ * الموضوع الفرعي : إختصاص وكلاء النيابة العامة
- ٥٢٠ * الموضوع الفرعي : التحقيق بمعرفة النيابة العامة
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : أمر الإحالة
- ٥٣٢ * الموضوع الفرعي : أمر الحفظ
- ٥٤٦ * الموضوع الفرعي : أمر بالأوجه
- ٥٦١ * الموضوع الفرعي : سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام
- ٥٦٩ * الموضوع الفرعي : سلطة النيابة العامة في وقف تنفيذ العقوبة

* الموضوع الفرعي : مستشار الإحالة ٥٦٩

هتك العرض..... ٥٨٤

* للموضوع الفرعي : أركان جريمة الإغتصاب ٥٨٤

* الموضوع الفرعي : الإشتراك في جريمة هتك العرض ٦١٧

* الموضوع الفرعي : التنازل عن جريمة هتك العرض ٦١٨

* الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة الإغتصاب ٦١٨

* الموضوع الفرعي : الشروع في جريمة هتك العرض ٦١٨

* الموضوع الفرعي : الظروف المشددة في جريمة هتك العرض ٦١٩

* الموضوع الفرعي : الفعل الفاضح ٦٢٣

* الموضوع الفرعي : تخريب على الفسوق والفجور ٦٢٣

* الموضوع الفرعي : ثبوت جريمة هتك العرض ٦٢٤

* الموضوع الفرعي : مسئولية مدنية مؤتمة على هتك العرض ٦٢٤

* الموضوع الفرعي : هتك العرض بالقوة ٦٢٤

وصف التهمة..... ٦٢٥

* الموضوع الفرعي : تعديل وصف التهمة ٦٢٥

* الموضوع الفرعي : تبية المتهم لتعديل وصف التهمة ٧٢٨

* الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة ٧٢٨

* الموضوع الفرعي : شروط تعديل وصف التهمة ٧٤٣

* الموضوع الفرعي : نية المتهم لتعديل وصف التهمة ٧٥٧

